

۲۱۱۸۹

جذبه بجذبه ويجذبه ويجذبه فاجذبه قطع والاجذبه المقطوع اليه
او الذائب الامل

و هو خلاف ذلك
ما لا يوافق عليه

ظاهر عبارة يوم ان قوله استعينا بالامور باسم الله تعالى
قوله الشيخ في التفسير واللبس
او هذه العادة - 11119

جها بهر از دين را ببيع شده است

مستعمله في البيع

و مع الهمز ما كتبت
يترك في البقرة ان تراه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

حصاده
اسم دانه

11189

حاصره دانه

قطر لاهوت و اوستا
و انقضا

حاصره دانه

المشهور في فائدة

نقص صريح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style on aged, yellowed paper.

[illegible]

A close-up photograph of a textured, yellowish-brown surface, likely the cover or endpaper of an old book. The material has a mottled appearance with various shades of tan and brown, suggesting age and wear. There are several small, dark spots and fibers visible throughout the texture. A prominent, irregular crack or crease runs diagonally across the lower right portion of the image, revealing a slightly darker, more fibrous layer underneath. The overall lighting is somewhat uneven, with brighter areas towards the top and darker tones towards the bottom and right.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله الطيبين

فَاعْلَمْ أَنَّهُ نَافٍ لِدَلِيلِ الشَّرْعِ فِي الْقَصْرِ مِنَ الْأَسْأَرَةِ الْعَاهِدَةِ

تفسر القرآن فخره وارحمه قال الشيخ ابو علي الطوسي قدس الله عنه في تفسيره

تفسير عمران بن حدير قال سمع ابو عبد الله الطبري قدس الله سره في تفسيره
قد صوّع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاثنين عليه السلام تقسيم الآدمية

فَدَعَا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِنْ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَنْ يُعْبِرَ الْوَرْدَ لَا بِجَو
الْصَّغِيرَةِ وَالْقَصِيرَةِ وَوَدَّ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِيهِمَا أَنْ يَكُونَ الْوَرْدَ لَا بِجَو

الصحيح ونص الصريح وروى العامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال

برأيه فأصاب الحق فقد اخطأوا وكره جماعة من التابعين القول بالوكان بالرا

المسيب وسالم بن عبد الله وغيرهم والقول في ذلك ابن أبي عمير نذب الى الاستسنا

التبديل اليه ومدح اقوام عليه فقال لعلي الذي يستبطنه منهم و ذم اخر

تدبره والاضراب عن التفكير في فقال افلا يتدبرون القرآن ام على قلوب ا

ان القرآن منزل بلسان العرب فقال انا جعلناه قرآنا عربيا لعلهم يحذرون

على ان الخبر متروك الظاهر فيكون معناه ان صحيح ان من حمل القرآن على رأيه ولم يعلم

فاصاب الحق فقد اخطأ الدال و قد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال

ذَلِكَ ذَوْوَهُ فَاَحْلَمَ عَلَيْهِ الْحَبْرُ. الرَّجُلُ وَرَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ:

دلوں دو بجو فاعلہ علی اسفل افعی وروی من عبدہ علی افعی
 علایقہ اقسام تفسیر لامذہب احد کمالہ و تفسیر تعرف العرب کلامہ و تفسیر

على أربعة أحسام تفسيره بعدد أحد جهاته وتفسيره عرب بعدد منهم

وَنُفِيرُ لَا يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ قَامَ الَّذِي لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ بِهَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَوْلٌ مَّا يَكْتُمُ اللَّهُ
آيَاتِهِ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ وَأَمَّا الَّذِي تَعْرِفُ الْيَوْمَ بِمُحَمَّدٍ فَهُوَ حَقٌّ

التي في القرآن وجل ولا تد الوحي وما الذي تعرف العرب بلسانها فهو حقا

كلامهم واقف الذي يعلم العلماء فهو تأويل المتشابه ووقع الاحكام وام

الآن الله عز وجل فرما يجري مجرى الغيوب وقيام الساعة ثم كلامه أول

ان الخبر محمول على ظاهره غير متروك الظاهر وانه صحيح مضمونه على ما اعترف به في اول

نصفه، و
الانها
الانها
نصفه، و

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

جذمه يَجْذِمُه ويَجْذِمُه وقطعه والاجنم المقطوع اليد
او الذامب الانامل

لا جرم المقطوع اليد
ووراث الابطاح الا ووراث الابطاح
والارباح الابطاح كالفائدة والارباح
طاهر ووراث الابطاح

ظاهر عبارة يوم ان قوله استعينوا في الامور باسم الله تعالى
قول الشيخ في التفسير وليس كذلك فان ما ذكره الشيخ في نقض
هو هذه العبارة قبل المراد بضمين معنى الاستعانة فقط
استعينوا ان لموا اسماء الحسنى ونصفه بصفه
العلماء قبل المراد استعينوا بالله تعالى
كشف المأذون المراد استعينوا بالله تعالى
كشف المأذون المراد استعينوا بالله تعالى
كشف المأذون المراد استعينوا بالله تعالى
كشف المأذون المراد استعينوا بالله تعالى

قد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيانه ان الشك ابا على قال في اول تفسير التفسير ومعناه كشف المراد
عن اللفظ المشكوك والناويل رد أحد المحتملين الى ما يطابق الآخر ^{الظاهر} وفي التفسير كشف المعنى
والناويل انتهائ الشيء ومصيره وما يؤل اليه امر، وهما قرينان من الاوكتين فالمعنى من قرينين
وجزم وقطع بان المراد من اللفظ المشكوك مثل الجمل والمتشابه كذا بان يحمل المشترك اللفظي مثلا
على احد المعاني من غير مرجح وهو اما دليل نقلي كخبر منصوص او ابنه اخوي كل او ظاهر او اجماع او عقل
او المعنى المراد به احد معانيه بخصوصه بدليل بغير الدليل المذكور على فرد معين فقد اخطأ
وبالجملة المراد من التفسير المنوع برأيه وبغير نص هو القطع بالمراد من اللفظ الذي غير ظاهر فيه
من غير دليل بل بمجرد رأيه وميله واستحسان عقله من غير شاهد معتبر شرعا كما يوجد في كلام
المبتدئين وهو ظاهر من تتبع كلامهم والمنع منه ظاهر عقلا والنقل كاشف عنه وهذا المعنى غير بعيد

کتاب الطہارۃ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بها على راجحة التسمية عند الطهارة بل عند كل فعل فعل الآما اخرج به دليل بان الظان المراد
بها تعليم العباد ابتداء فعلهم فان معناه على ما قال الشيخ ابو علي الطبرسي رحمه الله في تفسيره
الكبير استعينوا في الامور باسم الله تعالى بان تبدأ بها في اولها كما فعله الله تعالى في القرآن فتبدأ
استعينوا باسمائه الحسنى وكان المراد في اول اموركم وابتدائها كما يظهر من المقام بان تقولوا باسم
فينبغي قوله في ابتداء الاكل والشرب واللبس والذبح وغيرها كما قاله الفقهاء ويؤيد الخبر المشهور كل
امر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر وغيره من الشواهد ثم انه يمكن الاستدلال بها على وجوب
ذلك الآما وقع الاتفاق او دليل اخر على عدمه مثل الذبح بالطريق المشهور من الاستدلال بان
الآية بل الخبر ايضا دلالة على وجوب التسمية وضع عنه المتفق على عدمه تبقى الباقى تحت وجوب
في الذبح الحمد لله رب العالمين والاستدلال بها على جهان قولها عند كل فعل مثل الاستدلال
الاول ويؤيد ايضا مثل الخبر المشهور كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو ابتر والحمد وغيره
مثل ما نقل في الكافي عن الصادق عليه السلام انه قال ان الرجل اذا اراد ان يطعم فاهوى بيده
وقال بسم الله والحمد لله رب العالمين غفر الله له قبل ان يصير للقمعة الى فيه

[illegible]

الناشرة المقطوع اللزب والخاصة وكل
مقطوع من الخبز
الخطاب الى ابي كان او حفر افلا وصف النعيم في طيها جرح
في انشائه ثم تظلمت بالاضحى الى الفجر
منه ففهم وهو كذا النسبة
او به ساقية

هو الذي سقط كما هو وان هو
وبوي الرافعات والرافعة
والمقصود

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

وهذا مؤيد للتسمية ايضا وليس بمعيب كون الفاتحة اول القرآن مبتدأ بالنسبة فالتعبد يكون
مؤيد ايضا قال في الكشاف في بيان كون الباء للاستعانة ان المؤمن لما اعتقد ان الفعل لا يحى
اعتدابه في الشرع واقعا على السنة حتى يصدر باسم الله تعالى لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كل امرئ
بال لم يبدأ به باسم الله فهو ابتر والا كان فعلا لكل فعل جيل فعلة مفعولا باسمه كما فعل الكتاب بالقلم
وفي بيان كونها بمعنى المصاحبة هذا مقول على السنة العباد الى قوله ومعناه تعليم عباد وكيف ينبغي
باسم وكيف يحمده في اول فعلهم كما هو الظن من المقام والبيان قال في في رب العالمين
اي من يهادي لآلة على ان الممكن في بقائه محتاج الى العلة كحال حدوثه وليس واضح نعم في الحمد لله
العالمين دلالة على كونه تعالى قادرا مختارا من وجهين فيفهم كون العالم حاد ثانيا ايضا فافهم في
قوله **الرحمن الرحيم** دلالة على العفو والصفح وفي قوله **مالك يوم الدين** دلالة على الترهيب
والترهيب واثبات القيمة والمعاد لان المكلف اذا علم ذلك يرجو ويخاف لما قبل **اياك نعبد** العباد
غاية الخضوع والتذلل كذا في الكشاف وتفسير القاض وفي مجمع البيان هي ضرب من الشكر وغاية تعبد
فيه لانها الخضوع باعلى مراتبه مع التعظيم وفي كون المراد هنا ما ذكره تأمل فان الظاهر ان ليس
ذلك واجبا ولا يدعيه العباد ويدل على وجوب تخصيصه تعالى بالعبادة اذ حاصله قولوا نخضع
بالعبادة ولا نعبد غيرك فوجب العباد والاخلاص فيها حتى يحسن الامر بالقول ويكونوا هم صادقين
في القول بل الظاهر ان المقصود من هذا القول هو تخصيص العباد اى العباد والاخلاص فيها وهي النية
فيفهم وجوبها من جهة كرها والرياء وقصد غير تعالى بالعبادة **واياك نستعين** يدل على عدم
جواز الاستعانة في العباد بغير تعالى في شئ من الامور الا ما اخرج الدليل والاقول اظهر وانما
اعم فعلى الاول يدل على عدم جواز التولية في العبادات مثل الوضوء والغسل على عدم جواز التوكيد
في سائر العبادات وعلى عدم الاستعانة في الصلوة بالاعتماد على الغير مثل الاذى والمخاطبة قياما
او نعود او ركوعا او سجودا وغير ذلك مما لا يحصى وعلى الثاني يدل عليها وعلى عدم الاستعانة بغير
تعالى في شئ من الامور حتى السؤال وايضا يدل عليه انه مذموم في الاخبار حتى نقل عنه صلى الله عليه
واله وسلم انه قال لقوم قالوا له اضمن لنا الجنة قال بشرط ان لا تسئلوا احدا شيئا فصاروا يبحثون
من يداهم السوط وهو راكب ينزل ويأخذ ولم يسأل احدا ان يعطيه الا اذا عطشوا فامروا من محملهم
على ان يعطيه

[illegible]

مداد كذا من كتب دار الموقوفة على اولاد الكوثر بن علي
 في يوم خوار الاستخارة على سنة
 وهذا الفصح من عام ١٢٠٠

وسر الماء ولم يطلب من قرب اليه المشربة ولما صلب ان دم السؤال من غير الله تعالى معلوم
 عقلا ونقلا من غير هذه الآية لا يصح افعلى هذا يمكن ان يجعل على مرجعية الاستعانة
 مطلقا الا ما اخرج الدليل والتفصيل بالبراهين والتحرير يفهم من غيرها او يجعل على الكراهة الا
 ما يعلم تحريمه او على التحريم حتى يعلم الكراهة ويجوز ان يعلم **أحد القراط المستقيم الآية** الآية
 تدل على رجحان طلب الخير من الله سبحانه سيما اصل الخير واساسه وهو القراط المستقيم
 اي دين الاسلام قاله المفترون وقيل انه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والامة عليهم السلام القاعين
 الصلة مقامه وهو طريق عن ائمتنا عليهم السلام قاله الشيخ ابو عبد الله الطبرسي رحمه الله ثم قال لا يدل على الآية
 على العموم حتى يدخل جميع ذلك فيه لان القراط المستقيم هو الدين الذي افترقه تعالى به
 من التوحيد والعدل وولاية من اوجب الله طاعته ولا يخفى المسامحة في التفسير الثاني
 او عبادة الله فقط دون غيره كما يدل عليه بعض الآيات كل قول تعالى وان اعبدوا في هذا صراط
 مستقيم فيدل على مشروعية الدعاء على استجابة مطلقة حتى لثبات الامر الذي عليه مثل الدين وعدم
 تغيره وحصول الدين المغضوب عليهم والذين هم الصالحون فيكون تحريضا ورغيبا الى الانقطاع
 الى الله تعالى وطلب التوفيق منه في الامور كلها واعتقاد انه لا يصير الانسان من عند نفسه ويعلم من دون
 توفيق الله وهدايته اياه مقبول عنده بل سأل ايضا ثم اعلم ايضا ان في نظم السورة دلالة على
 طريق تعليم السورة الدعاء وهو كونه بعد التسمية والتحميد والثناء والتوسل بالعبادة كما هو
 المتعارف وورد به الرواية وايضا اني ما رايت احدا يتوجه الى استنباط هذه الاحكام من الفاتحة
 نعم ذكرنا في تفسيرها يمكن الاستدلال بها الاستنباط منه فكانهم تركوا الظهور واولوها
 في غيرها السبع علم وما توقفت صحة العبادة على الايمان اشرت الى بعض الآيات التي تتعلق
 منها **اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون** وهي اشارة الى المتقين **الذين يؤمنون بالغيب**
ويقيمون الصلوة ويؤتوا الزكاة وحيث اذنوا هم منتفون اما اعراضها فافان
 اولئك مبتدأ وعلى هدى متعلق بمقتضى خبر ومن ربهم صفة هدى متعلق بمقتضى خبر وكذا اولئك
 الثاني مبتدأ والمفلحون خبر وهم ضمير ضمير كما محل له من الاعراب عند البعض ومبتدأ وحيث
 بعده خبر والجملة خبر اولئك عند الآخرين واختيار اولئك وكرز للتاكيد والتبرير والمبالغة

في آية طه ان لا تأخذوا بالدينار والدينار في قوله تعالى
 ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في آية النور في قوله تعالى
 ان الله لا يهدي القوم الضالين

ما في آية الزكاة من قوله تعالى
 ان الله لا يهدي القوم الضالين
 في آية النور في قوله تعالى
 ان الله لا يهدي القوم الضالين

للمؤمن التاكيد وخبر اولئك المفلحون

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 وهو الذي لا يخفى على العقول السليمة
 وهو الذي لا يحد من قدرة الله تعالى
 وهو الذي لا يحد من علمه الواسع
 وهو الذي لا يحد من رحمته الواسعة

البغية الحقة تبارك في نيلها
 وبغية اي صاحبة لا بغية تليها
 الحقة التي ينبغي ان تكون

الآيات بان لا يستلزم ان ينفذ
 وهو من جنس ما لا ينفذ
 وهو من جنس ما لا ينفذ
 وهو من جنس ما لا ينفذ
 وهو من جنس ما لا ينفذ

والمؤمنون هم الذين آمنوا
 بالله ورسوله وصدقوا
 به واتباعوا ما نزل
 من السماء من ربه
 عز وجل

يكون الفلاح للمتقين بالصفات المذكورة كما ان النقص يدل عليه مع افادته لحصر وكذا
 تعريف الخبر واما الغنة فابيض ظاهرة اذ الهداية هي الدلالة على ما يصل الى المطلوب او الدلالة
 الموصلة ولعل الثاني اولى والفلاح التجاح والظفر على ما قيل المعنى ان هؤلاء الموصفين
 هم الذين اتصفوا بهداية من الله والمتفنون جهادون غيرهم وانهم الظافرون بالبغية والمطابقون
 وهو اخلاص من النار لا غيرهم واما الدلالة على الاحكام فلا يخفى من خفاء بيانها انها تدل على
 وجوب ما هو سبب الفلاح من التقوى والايمان بالغيب واقامة الصلوة اى فعلها والمحافظة عليها
 افعالا وكيفية ووقتا وايتاء الزكوة مستحقها والانفاق مما رزقهم الله مطلقا لا من المحرمات
 وذلك كمنه يفهم منه حصر الفلاح في فعل هذه المذكورات ومعلوم ان الفلاح الذي هو النجاة
 من العذاب والوصول الى الجنة واجب فيكون ما هو موقوف عليه وسبب له واجبا وذلك هو المطلوب
 والتقوى على ما نقل عن اهل البيت عليهم الصلوة والسلام هو ان لا يراك الله حيث تفك ولا يفتدك
 حيث امرك الشكوى التقوى هو اجتناب جميع المنهيات واركاب جميع المأمورات والايمان بالغيب
 قيل هو التصديق بالغائب الغير المحسوس وقيل بما غاب عن العباد علمه وقيل بما جاء من
 عند الله وقيل بجميع ما اوجب الله تعالى او نهي اليه واباحه وقيل بالقيمة والجنة والنار
 وقيل هو التصديق بالقلب فالغيب هو القلب وح واعلم انه ينبغي ههنا تحقيق الايمان سرعا
 اذ يتوقف عليه امور كثيرة فنقول لا شك انه مطلق التصديق في اللغة واما في الشرع
فنقل في مجمع البيان ان المعتزلة قالوا باجمعهم ان الايمان هو فعل الطاعات فمنهم من اعتبر النوافل
والنوافل ومنهم من اعتبر الواضح حسب واعتبروا اجتناب الكبائر كلها كانه يريد بفعل الطاعات
مجموع الامور الثلاثة اعتقاد الحق والاقرب به والعمل بمقتضاه كما قال في الكشاف ونقل القاضي
انه مذهب المعتزلة وجهون المحدثين واخراج من اخل بالاعتقاد فهو منافق ومن اخل بالاقرار فهو
كافر ومن اخل بالعمل فهو فاسق عند الكل وكافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في
الكفر عند المعتزلة واما دليلهم فليس مما يعتد به الا انه يفهم من كثير من الاخبار المذكورة
في كتاب الايمان والكفر من الكافي وغيره من الكتب المعتمدة من الاصحاب حيث يدل على دخول
الاعمال فيه وان المؤمن يخرج عن الايمان حين الفسوق اذا تاب يصير مؤمنا منها ما نقل

منهجه البيان

في مجمع البيان قال وروى العامة والخاصة عن علي بن موسى الرضا عليه السلام ان الايمان هو التصديق
بالقلب والاقرار باللسان والعمل بالاركان وعن علي الصلوة والسلام ايضا الايمان قول مقول
وعمل معمول وعرفان بالعقول واتباع الرسول ويدل على ضعف مذهبهم عطف العبادات على الايمان
في القرآن العزيز بل الاخبار ايضا واسناد الايمان الى القلب في مثل قوله تعالى وقلوب مطمئن
بالايمان اولئك كتب على في قلوبهم الايمان ولما يدخل الايمان في قلوبكم وايضا اقتران الايمان
بالمعاصي في مثل قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القتلى
في القتلى والذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانا لهم يظلم وايضا تكليف المؤمنين بالعبادات واجتناب المنهيات
مثل قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله وغير ذلك من الايات ولو كان الاعمال داخلية في
الايمان لما حوسب جميع ذلك ويحتاج الى التاويل والتكلف فلا يصار اليه الا بدليل قطعي المانع
وقوى الدلالة اذ الخروج عن ظ القطع لا يجوز الا باقوى منه او بالمثل وايضا الاصل والاستصحاب
وعدم الخروج عن معناه اللغوي فانه فيها معنى التصديق اتفاقا على ما قالوه ومعلوم ان الخروج عنه
الى التصديق والاقرار والاعمال يحتاج الى دليل قوي بخلاف التصديق الخاص فانه بعض افراد معناه
اللغوي ولا يبعد ضم الاقرار ايضا اليه باعتبار ان الكتمان للعناد وغيره اذا تمكن من اظهار لا يجوز
وفيه انه لا يستلزم الدخول حتى انه لو لم يقل ذلك بالقول لا يكون من مناقب لا يستلزم عدم العلم ايضا
وايضا باعتبار انه اما مرادف للاسلام واخصر ومعلوم ما اعتبار الاقرار فيه وفيه ايضا ان لما منع ان
يمنع ذلك وهو ظ فالعمل غير داخل في الايمان والاخبار الواردة بذلك محمولة على الايمان الكامل الذي
يكون للمؤمنين المتقين المتقربين المخلصين المقبولين واما الايمان المطلق عند الاصحاب فهو التصديق
والاقرار بالله وبرسوله وبجميع ما جاءت به على الاجمال وبخصوص كل شيء علم كونه متاجاوت به
وبالولاية والامامة والوصاية لاهل البيت بخصوص كل واحد واحد مع صدور ما يقتضي خروجه عنه
والارتداد مثل سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والقاء المصحف في القاذورات فلنشر الى ما يدل
على كون امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام اماما وهو غير محصور ونقتصر على ما نبذ منه من قوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة
على المؤمنين عاطفة عليهم وتذليل جميع دليل ودخول على اما النصيبين معنى العطف والتبعية

لهم عليهم السلام

عزّه على كذا
اي حق وشنّة

على انه مع ذلك حافظون للمؤمنين وحامون عليهم وهم في حمايتهم ولقائهم **اعزّه على الكافرين**
 شدائد غالبين عليهم من عزّه اذا غلب **بجاهدونه في سبيل الله** صفة اخرى لهم او حال من الضمير
 في عزّة **ولا يخافون لومة لائم** عطف على مجاهدون بمعنى انهم جامعون بين المجاهدة في سبيل
 الله والتصلّب في دينه **ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو فضل** اشارة الى ان الاوصاف المذكورة
 من عطية الله وفضله وتوفي اسبابه لا يمكن كسبها بغير عون وفضل منه وهو كبر الفضل ولا ينقصه
 اعطاء شيء **عيلم** بموافق الاشياء يعرف استحقاق كل احد لاتي مقدار من الفضل والانعام وظ
 انها في امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام واصحابه والذين ارتدوا معه بعد صلوات الله عليه وآله وسلم
 من الخوارج ومحاريبه يوم كل وطنين وغيره اذ ما وقع ارتداد قبله ولا بعده الامثال ذلك
 معه وكانت هذه غير موجودة الا فيه واصحابه لان الحرب الذي فعله كان محل اللوم فان الخوارج
 اهل القرآن والصلحاء وعائشة زوجة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعها الحامية ومعوية
 خال المؤمنين ومعها اصحابه فكان محل اللوم ولكن ما كان هو واصحابه يخافون من لومة اتي كائنه
 كان لانهم كانوا على الحق فلا يحبون غير الله مع ذلهم وصغر نفوسهم مع المؤمنين وتواضعهم معهم
 مشهور حتى نسب الى الدعابة لكثرة تواضعهم وقالوا انه كان فينا كاهنا في زمان خلافة ويمسي
 في سوق الكوفة وينال في دى خلوا سبيل المؤمنين المجاهدين في سبيل الله ولا تة الذي ثبت محبة الله له
 اي اراد الله له الهدى والتوفيق في الدنيا لما يحب ويرضى وحسن الثواب في الآخرة ومحبة الله
 اي ارادة طاعته جميعها والخروج عن معاصيه كلها ويؤيد ما روى من محبة الله تعالى ورسوله
 له ومحبة الله وللرسول في خبر الراية قال الامام نور الدين علي بن محمد الملقب بالملك في كتابه
 فصول المهمة في معرفة الائمة هذه عبارة فصل في محبة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم
 وذلك انه صرح التقل في كثير الاحاديث الصحيحة والاعبار الصريحة في صحيح البخاري ومسلم
 وغيرها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم خيبر لا عطية الراية غدا رجلا يفتح الله على يديه
 يحب الله ورسوله فيات الناس يخضعون ليبتغون ايتها يعطيها فلما اصبح الله الناس غدا على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم كل منهم رجلا ان يعطيها فقال صلى الله عليه وآله وسلم ابن علي بن ابي طالب
 فقبل يا رسول الله ارعد فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارسلوا اليه فاتي به فبصر في عينيه

الدعابة المزاح
ص
حدوا

ومحبة الله ورسوله

ودعاء

ودعاه فبرأ حتى كان لم يكن به وجع فاعطاه الراية فقال على كرم الله وجهه يا رسول الله اقاتل
 حتى يكونوا مثلنا قال صلى الله عليه وآله انفذ على راسك حتى تنزل ساحقتهم ثم ادعهم الى الاسلام
 واخبرهم بما يجب عليهم فيه فواته لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من ان يكون لك حمر
 النعم قال فمضى ففتح الله على يده وفي صحيح مسلم قال عمرو بن الخطاب لما اجبت الامارة الا يومئذ
 فتساورت لها رجاء ان ادعى لها قالت العلماء قوله فتساورت لها بالسبب المهمة اي تطاولت
 لها وحصرت عليها حتى ابدت وجهي وتصديت لذلك لئلا تكرر في قالوا انما كانت محبة عمر لها
 لما دلت عليه من محبة الله ورسوله ومحبة هالة والفتح على يديه قاله الشيخ عبد الله الشافعي
 في كتابه المرفوع انتهى كلامه ورايت ايضا مثل ما نقله في مواضع منها مصابيح الانوار بتغير ما عذ من
 الصحاح عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم خيبر لا عطية هذه الراية
 غدا رجلا يفتح الله على يديه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله فلما اصبح الناس غدوا على رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرجوه ان يعطيها فقال اي من علي بن ابي طالب فقال هو يا رسول الله
 تستكفي عيني قال فارسلوا اليه فبصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في عيني فبرئ كان لم يكن
 به وجع فاعطاه الراية فقال على عليه الصلوة وسلم يا رسول الله اقاتلهم حتى يكونوا مثلنا
 فقال انفذ على راسك اي رفك ولينك والرسول السير اللين ونحو ذلك بحيث لا يتغير المعنى
 والمقصود ونقله من الصحاح تأمل رحمة الله في هذا الخبر واختياره للمحبة من الجانبين واختصاصه
 بها مع عدم كونه مع الصحابة وتعرض الصحابة لهذا مع غيبته وهذه القصة كالضربة في عدم وجود
 هذا الوصف في ذلك الزمان الا فيه وكذا يؤيد قصة الطير وهي مشهورة ايضا مروية في
 كتب العامة والخاصة قال اخطب خوارزمي كتاب المناقب في آخر الفصل التاسع
 في بيان انه افضل الاصحاب واخبرنا الشيخ وذكر الاسناد الى قوله عن انس بن مالك قال اهدي
 لرسول الله صلى الله عليه وآله طير فقال اللهم اني باحت خلقك اليك يا كل معي من هذا الطير
 فقلت اللهم اجعله رجلا من الانصار فجاء على عليه الصلوة والسلام فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وآله
 على حاجة قال فذهب ثم جاء فقلت ان رسول الله صلى الله عليه وآله على حاجة قال فذهب
 ثم جاء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله افتح ففتحت ثم دخل فقال يا علي ما حديثك قال هذه

قوله افضل اصحاب
 قوله يا علي ما حديثك

تطاولت لها رجاء

كلمهم

تعرضت لشدن
 الرعدة

عينا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان والبرهان
على كل شيء والبرهان على
كل شيء والبرهان على كل شيء

الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان والبرهان
على كل شيء والبرهان على
كل شيء والبرهان على كل شيء

الاضغنة كنه الضغائن
جمع اضغنة

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان والبرهان
على كل شيء والبرهان على
كل شيء والبرهان على كل شيء

كتب العهد
نقشه من

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان والبرهان
على كل شيء والبرهان على
كل شيء والبرهان على كل شيء

آخر تلك كرات يردني اني برعم انك الحاجة قال صلى الله عليه وآله ما حملك على ما صنعت يا انس قال
سمعت دعاك فاجبت ان يكون في رجل من قومي فقال النبي صلى الله عليه وآله ان الرجل قد يحب قومه
ان الرجل قد يحب قومه ومثله في كتب اخرى مثل الفصول المهمة ثم نقل شعرا في بيان ان الرجل
يحب قومه وبالجملة محبته لله تعالى والرسول ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله له ظاهر في الاخبار
ما لا يحصى له من ذلك ما يعلم من كتاب اخطب خوارزم في الفصل السادس في بيان محبة الرسول
صلى الله عليه وآله اياه والحق على محبته وموالاته ونهيته عن بغضه ومن جملة ذلك ما روى
بالاسناد في هذا الفصل عن عايسة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في بيتي
ادعوا لي جيبى فدعوت ابا بكر فنظ الى رسول الله صلى الله عليه وآله ثم وضع راسه ثم قال ادعوا
لي جيبى فقلت ويلكم ادعوا له على بن ابي طالب فوالله ما يريد غيره فلما راه فرج الستور الذي عليه
ثم ادخله فيه فلم يزل يحضنه حتى قبض وبده عليه وغير ذلك وعدم خوفه من كومة لاسم واضح
ومتفق عليه وكذا كونه اذلة على المؤمنين واعتزة على الكافرين وكذا ارتداد قوم بعد رسول الله
صلى الله عليه وآله ومقاتلته عليه الصلوة والسلام معهم وهو ايضا مذكور في الاخبار الكبار ومعلوم
كالشمس عند الارتفاع ومن ذلك حكاية الخوارج واجل والصين وغير ذلك مما هو معلوم من التواريخ
ومن كتب اهل العلم مثل كتاب مال الدين بن طلحة الشافعي وفصول المهمة للمالكى والخوارزمي
قال باسناد عن علي بن ابي طالب عليه الصلوة والسلام قال كنت امشي مع النبي صلى الله عليه وآله في بعض
طرق المدينة فاني بنا على حديقة فقلت يا رسول الله ما احسن هذه الحديقة فقال لك الجنة احسن منها
ثم اتي بنا على حديقة اخرى فقلت يا رسول الله ما احسن هذه الحديقة قال لك الجنة احسن منها حتى
اتي بنا على سبع حدائق اقول يا رسول الله ما احسن هذه الحديقة فيقول لك الجنة احسن منها
فلما خلا الطريق اعتنقني واجهش باكي فقلت يا رسول الله ما يبكيك قال ضغائن في صدور
اقوام لا يبذونها لك الا بعدى فقلت في سلامة من ديني قال في سلامة من دينك وفي كتاب الخوارزمي
باسناده عن علي عليه الصلوة والسلام قال امرت بقا لثمة القاسطين والناكثين والمارقين
فاذا القاسطون فاهاه الشام واما الناكثون فذكرهم واما المارقون فاهاه النهران يعني الحروب
ونقل في فصل الثامن في بيان ان الحق معه وانه مع الحق جداله عليه الصلوة والسلام مع معوية وقتل
الفرزدق

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان والبرهان
على كل شيء والبرهان على
كل شيء والبرهان على كل شيء

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان والبرهان
على كل شيء والبرهان على
كل شيء والبرهان على كل شيء

وخصيصة المؤمن دون المشرك أما التقلب أولان المذكور اشرف وكما
ان يكون من اخص خصيص المؤمن دون الكافر فيصنف
عمار وقوله صلى الله عليه وآله استغسلت الغيبة الباعية وانت مع الحق والحق معك يا عمار اذا رايت عليا
سلك واديا وسلك الناس واديا غيره فاسلك مع علي ودع الناس فان لن يدريك في ردي ولن يخرجك
من الهدى يا عمار انه من تقلد سيفا اعان به عليا على عدوه قلنا الله تعالى يوم القيمة وشاهدين
ومن تقلد سيفا اعان به عدوه على قلنا الله تعالى يوم القيمة وشاهدين قال قلنا حسبك ونفك
في هذا الفصل عن علي عليه الصلوة والسلام باسناد قال يا عجي اعصى ويطاع معوية ونفك ان ابن
قال له لانه يطاع ولا يعصى اي معوية وانت عن قليل تعصى ولا تطاع وبالجملة الاوصاف كلها موجودة
فيه ويؤيد ما كونه فيه قوله تعالى متصلا بالآية المذكورة انما وليكم الله وبره والذين امنوا الذين
يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم الكون مع اجماع المفسرين على انه في شأنه عليه الصلوة والسلام
ولا دلالة على امامته وصايته من المعقول والمنقول غير محصورة وليس هذا محل ذكرها والمقصود
من ذكر نيتها تبيين هذا الكتاب فيقول في الطهارة ايات الاولى يا ايها الذين
امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسموا برؤسكم واجعلكم الى الكعبين وان
كنتم جنبا فاطهروا وان كنتم مرضا او على سفر او جاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء
فيمسوا بصلصال فامسوا بوجوهكم وايديكم منه ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم
وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون تخصيص المؤمن بالخطاب لان الكافر لم يقم الى الصلوة ولا له المستغنى به كافي
الكل التكليف اذا قمتم الى الصلوة اي اذا صليتم فان المراد بالقيام قياما والتقدم اذا اركب الصلوة مثل اذا
قرأ القرآن فاستغذ بالله فاقم سبب الارادة مقامها للاشعار بان الفعل ينبغي لا ترك ولا انتهاون فيه
ويفعل سايقا على القصد الذي لا يمكن الابعده فظاهر الامر الوجوب فيجب الوضوء للصلوة بان يغسل الوجه
والغسل محمول على الوضوء وفتر باجرار الماء على العضو لو كان بالآلة وافله ان يجري ويستغنى من شوي الى آخر
وظاهرها يدل على وجوب كل ما قام اليها لان ظاهر اذا العموم عرفا وان لم يكن لغز ولا ان الظاهر ان القيام
اليها علة ولكن قيد بالاجماع والاحبار بالمحدثين وفيه كان ذلك في اول الامر ثم نسخ وقيل الامر في المذهب ورد
النسخ بما روي عنه صلى الله عليه وآله المائدة آخر القرآن زولا فاحلوا حلها وحرموا حرامها وفي النسخ تأمل
الا ان يقال المراد نسخ وجوب الوضوء على المتوضئين المفهوم من عموم فاغسلوا فعموم منسوخ وليس ذلك
بتخصيص حيث كان العموم مراد معمول به وكذا في الذب الا ان يقال الذب بالنسبة الى المتوضئين فيكون المراد
بالتوضي

الرشح في مسج اديم رضا و رصم
بالجوهر و تشد المرأة بين عاتق
و رصم

انت دهر عظيم يدرك من لا يدرك
 وقوله يا مفلح انت في الدنيا
 والى هذه اربعة اشياء بالوجه
 واجابة الى هذه الاشياء
 ان الله تعالى

ان فيهم من لا يسئلونك في الدين فقل ان الدين لله
فان الله قد افادكم في الدين ما يشاء
ان الله قد افادكم في الدين ما يشاء
ان الله قد افادكم في الدين ما يشاء

المعروف
العرف
معروف
معلوم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الرجحان المطلق فكان الذنب بالنسبة الى المتوضين والوجوب بالنسبة الى غيرهم هذا صحيح ولكن ليس هذا قولنا
 بان الامر للذنب فقط كما قاله في الكشاف طيبا قال فيه حمله على الوجوب والذنب الغارز وتعميمه فلا يجوز
 في القرآن لانه استعمال اللفظ في وقت بمعنى كحقيقته والمجازي في اطلاق واحد وفيه تأمل لانه مجازي والمجاز غير
 الغارز ولكن بعيد لعدم القرينة الا ان يريد مع فهم التنصيص فهو الغارز ولكن يجوز ذلك بالبيان النبوي كما في
 سائر الاطلاقات والعقوبات المخصوصات مثل آيات الصلوات والزكوات وغيرها على انه قال فيه بعد
 باسطة المراد بمسح الرجلين المفهوم من عطفها على الرأس الغسل القليل وانك انما بالنسبة الى الرأس
 مسح حقيقته فهو لفظ واحد اطلق في اطلاق واحد على المعنى الحقيقي والمجازي معا مع عدم القرينة بل مع الابهام
 فهو الغارز وتعميمه وهل هذا الا تناقض فظهر كون المراد المعنى الحقيقي في الرجلين ايضا كما فهم بعض الصحابة
 واهل البيت عليهم الصلوة والتم قائل فيه والآية تدل على امور في الوضوء غسل الوجه وهو العضو المعلوم عرفا
 وقد حذ في بعض الاخبار المتقدمة بانه الذي يدور عليه الابهام والوسطى عرضا وطول من قصاص الشعر
 الى الذقن وهو اول فعل في الوضوء فظاهر الآية لا تدل على اعتبار النية ولا على تعيين الابتداء لكن اعتبار
 النية معلوم اذ لا يمكن الفعل الاختياري بدونها وفعلهم عليهم الصلوة والتم كان من الاعمال الى الاسفل في اعضاء
 الغسل فهو احوط واعلى وجوب الترتيب بين اجزاء العضو بل لا يمكن ذلك حقيقة نعم ملاحظة العرف في
 حسن واعلى وجوب التحليل مطلقا ويدل على عدمه الروايات الصحيحة واعلى وجوب المسح والدلك
 باليد لصدق الغسل مع الكل فكل دليل عليه دليل من خبر اجماع يقال به والبيان في معنى حال التمسك
 غسل اليدين والترتيب مستفاد من الاجماع والخبر يمكن فهمه من الآية ايضا بتكلف بان يقال بفهم تقديم الوجه
 لوجود الفاء التعقيبية وكما قال بعدم الترتيب مع فان كنفية لا ترجب الترتيب اصلا بل يجوز تقديم
 غسل الرجلين على غسل الوجه وايضا عطف الباقي على الوجه الذي هو مدخل الفاء بفيد التعقيب
 في كل واحد قائل فيه فانها تدل على فعل المجموع بعد القيام الى الصلوة فكانه قال اذا قمتم الى الصلوة فتوضوا
 ولا تدل على الموالاة ايضا وفهمها بانه بفهم تعقيب الكل بلا فصل وذلك غير ممكن فبراعى ما يمكن بعيدا فان
 المراد مجرد التعقيب لا بلامهلة وعلى تقدير كونها مرادة فلا يفهم الا كون غسل الوجه بلامهلة نعم يفهم
 وجوب الموالاة وبطلان الوضوء بتركها مع جفاف جميع الاعضاء السابقة من الروايات الصحيحة
 بل الاجماع ويمكن فهم ان محل الوجوب الى المرفق وان سلم ان ظاهرها كون الابتداء من الاصابع ولكن انعتد

المحضات
 ١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠

وجوب
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠

يكفي

اجماع الامة على عدم وجوب ذلك فيكون الى هنا لانها غاية المفصول ومحمول على معناها اللغوي ^{الفصل}
بمعنى كونه منتهاه بعد الابتداء من الاصابع وانه لا يستحق الفصل فيه ايضا كالوجه على اى وجه كان
ولا بعد وجوب غسل المرفق وان كان غاية وخارجا من باب المقدمة لانه مفصل واحد مشترك كما ثبت
في الاصول فقول ^{اي يرضع} يجب غسلها احتياطاً غير مناسب الثالث مسح الرأس مطلقاً بما يصدق
مقبلاً ومدرراً قليلاً أو كثيراً على اى وجه كان الا ان اجماع الاصحاب على ما نقل وفعلهم عليهم الصلح ولم
خصصه بمسح الرأس ببقية البلل بالماء الجديد اختياراً وجوه بعضنا درود دليله ليس بناهض عليه فانه
روايتان صحيحتان والثاني على عدم جواز المسح بفضلة الوضوء والنداء بل بالماء الجديد وحملنا على التفتة
لذلك مع ما فيه وعلى غير الاختيار والاحتياط لا يترك وقد منع بالتر من تلك اصابع استحباباً ووجوباً كانه اجماع
وذهب البعض الى وجوب تلك اصابع ولا دليل عليه وعموم الآية والاجاب بل خصوصها يتقيد الرابع
مسح الرجلين بالمسح كل الرأس وفي الرواية الصحيحة انه بطل الكف ويفهم من الاخرى كل الطهر الى اصل الساق
ومفصل القدم وهو المراد بالكعب ويدل عليه اللغة وهو مذهب العلامة ولعله موافق لمذهب العامة فافهم
ودليل مسحها اجماع الامامية واخبارهم وظ الآية فان قرأنا اجزائهم صريحة في ذلك لانه عطف على رؤوسكم
لا محتمل غيره وهو ظ وجهر لجواز ضعف خصوصاً مع الاستنباه وحرف العطف ولهذا ما قاله للكشاف قال
المراد بالمسح حينئذ غسل القليل وقد عرفت ما فيه وقراءة النص ايضاً كذلك لانه عطف على محل رؤوسكم
وامثاله في القرآن العزيز وغيره كثيرة جداً واما عطفه على الوجه فمعلوم بوجه خصوصاً في مثل القرآن العزيز وليس
وجود التحديد في المفصول دليلاً عليه لما قاله ^{اي بل} هو دليل على ما ذهب اليه اصحابنا بحصول التعادل
بان يكون العضو الاول من المفصول والمسح غير محدود والثاني منها محدود او للقاضي ههنا مباحث
ولنا كذلك نطلب من الحاشية وظ الآية عدم الترتيب بينهما ولا دليل عليه ايضاً من الاجماع والاخبار بل اكثر
الاصحاب على عدمه والاصل مؤيد ولا شك في الصدف مع فعله غير مرتب فتأمل والظ انه لا يشترط في المسح
عدم تحقق اقل الغسل لانه قد يكون القابلة باعتبار النية او باعتبار عدم جواز المسح في المفصول او باعتبار
بعض افراد الغسل مثل عدم ذلك لصدق الاسم المذكور في الكتاب والسنة والاجماع لعدم وعرفا للزهر
تأخيراً لبيان عن وقت الحاجة لو كان مراد اول بيتي فتأمل وبالجملة لا شك في صدق المسح مع المسح وقلة
البلل الذي لا يقال انه غسل وان تحقق معه اقل الغسل المتعارف عندهم ولا نه لطلب شاق منفي فان تحقق

يمكن ان يكون انما في قوله ان عليه السلام مسح على الرأس والرجلين والاصابع
انما هو المسح بالوضوء لا بالماء المستعمل في الغسل على اختلاف
الاصحاب في المسح بالوضوء المستعمل في الغسل على اختلاف
الاصحاب في المسح بالوضوء المستعمل في الغسل على اختلاف

المسح بغير الماء على العضو لم يوجد قبل الغسل كالدهن مثل قول الشيخ زين الدين قدس سره في السرايع
بذلك بعيد نعم يمكن كونه احوط وذا اذا قمتم كون الوضوء واجبا لغيره وهو الصلوة مثلا وان كنتم جنبا فاطهروا الى ما
كون الغسل واجبا لنفسه لان الظاهر معطوف على قوله اذا قمتم فتقديره يا ايها الذين ان كنتم جنبا فاطهروا ويدل
عليه الاخبار مثل اذا التقي الختانان وجب الغسل ويتفرع عليه صحة وجوب الغسل لمن لم يجب عليه مسوط
به وعلى تقدير وجوبه لغيره ايضا ليس بمصيق بل موسع وانما يتحقق بتحقق المسروط به وقد صرحوا بذلك الا
ان يقال انه معطوف على ان كنتم محدثين محذوف فانه قيل اذا قمتم الى الصلوة ان كنتم محدثين توضؤوا وان كنتم
كنتم جنبا فاطهروا ويدل كونه باقى الطهارة كذلك ويستوعب بعض الاخبار وقوله ان والا كان المناسب واجبا لنفسه
اذا انحصرت العمومات من الاخبار والآية ايضا على تقدير كونه معطوفا على اذا او يؤيد الكثرة وتنتمى الآية
ايضا وان كنتم مرضى كانه عطف على محذوف هو كنتم صحا حاضرين قادرين اي اذا قمتم الى الصلوة وكنتم
صحا حاضرين قادرين على استعمال الماء فان كنتم محدثين لغير الجنابة توضؤوا وان كنتم جنبا فاطهروا وان
كنتم مرضى يضركم استعمال الماء او مسافرين فلم تقدروا على استعمال الماء لعدم او للنضربة او جاز احدكم
من الغائط لعله هنا كناية عن الحدث الخارج من احد السبيلين فاد بمعنى الواد او لاسم النساء لعله كناية
عن الجماع الموجب لغسل الجنابة وهو الدخول حتى تغيب الحشفة فلا ادراك فيتم صعيدا طبيا اي قصد
ارض طاهرة مباحة فامسحوا بايديكم بعض وجهكم وبعض ايديكم مبتدأ من الصعيد او بعض الصعيد بان تصفوا
ايديكم على بعضه ثم تمسحوا بالوجه واليد او من بعض التيمم كما ورد في الرواية اي ما يتيمم به وهو الصعيد فلا دلالة
على تقدير كونها تبعية على وجوب لصوف شيء من الصعيد فيجب كونه صعيدا يلصق كما توهم فالآية تدل
على وجوب الغسل وان الجنابة موجبة له وان الغائط بل البول والريح ايضا احداث موجبة للوضوء
وان المرض والتضرع عدم التيمم على الماء موجب للتيمم بل هو مشعر بان يبيع به ما يبيع بها وعلى اشتراط
طهرته ما يتيمم به بل اباحت ايضا بل طهارة الماء وابطاحت ايضا في الوضوء والغسل وان كيفية التيمم
ان المسح يكفي بعض الوجه مطلقا وكذا بعض اليد وانه لا يحتاج الى الاستيعاب والتحليل وان اول افعال التيمم
مسح الوجه والوضوء والغسل التيمم مبيات في كتب الفروع مع احكامها وجميع واجباتها وموجباتها والزوا
الكثير ليس وامحليها اذ المقصود هنا بيان ما يمكن فهمه من الآيات الكريمة ثم لا يخفى ان نظم هذه الآية مثل التي
يبيح الا لا يخفى عن اشكال على حسب فهمنا مثل ترك الحدث في اولها وذكر الجنابة فقط بعدد والاجمال الذي لم يفهم

لكنه قد استدلوا بان المسح بغير الماء على العضو لم يوجد قبل الغسل كالدهن مثل قول الشيخ زين الدين قدس سره في السرايع بذلك بعيد نعم يمكن كونه احوط وذا اذا قمتم كون الوضوء واجبا لغيره وهو الصلوة مثلا وان كنتم جنبا فاطهروا الى ما

ان الغسل بعد الاقامة الى الصلوة املا وتركتم حاضرين صحاحا قادرين على استعمال الماء ثم عطفوا على ترك
 تقييد الموضع وتأخير فلم يتجدوا عن قوله اوجاء وذكر جاء احد منكم من الغائط او لامستم مع عدم الحاجة اليها اذ يمكن
 الفهم عما سبق والعطف باو والناسب بالواد وغير ذلك من الاختصار في بيان الحديث الاصح على الغائط والتعبير
 بجاء احد منكم من الغائط والاكثر على مستم والتعبير عن الجناية وكما في ذلك قال في كشف الكشاف نعم ما قال والآية
 من معضلات القرآن ثم طول الكلام في توجيه اوفى قوله اوجاء احد منكم لعل السري في ذلك الترغيب على الاجتهاد
 و استحصيل العلوم لتطيق السعادات الدائمة ثم في الآية احتمالات وابحاث اخبر في الثانية ان شاء الله تعالى
 وقد استدلك بقوله فلم يتجدوا ما على طلب الماء غلوة سهر في الحزن وغلو في السهولة ولا دلالة عليه فيها ولا في الخبر
 والاصل فيه نعم ينبغي الطلب حتى يتحقق عدم الماء عند عفا مثل حله وحوائله مع الاحتمال فتأمل ما يريد الله
 ليجعل عليكم من حرج قبل اي ما يريد الله الامر بالوضوء للصلوة او بالنيم تصديقا عليكم ويحتمل ان يكون المراد ما يريد
 الله جعل الحرج عليكم بالتكاليف الشاقة مثل تحصيل الماء على كل وجه يحتمل على عدم كون الماء حاضرا وان كان ممكنا
 في نفس الامر ولا بالطلب الشاق بالحزن وغيره بل بنى على الظاهر فقبل النيم ولا كلف النيم ايضا بان يوصل الارض
 الى جميع البدن او اعضاء الوضوء بل النيم ايضا وان يطلب ما يمكن ايصاله بل يكفي مجرد وجه الارض وهو مقتضى السريعة
 السمحة ولكن يريد ليظهر كمال الذنوب فان العباداة مثل الوضوء كفارة للذنوب او لينظفكم عن الاحداث ويريد
 المنع عن الدخول فيما سطره في الطهارة عليكم فيظهر كمال الماء عند وجوده وعند الاعواز بالتراب فالآية تدل على ان
 النيم رافعة في الجملة وطهارة فيباح به ما يباح بالماء ويؤيد ما في الاخبار ويكفيك الصعيد عشرين سنين والتراب احد الطهورات
 ورتب الماء ورتب التراب واحدا بعد مع اباحة النيم ما يبيحه الماء وانه يجب لما يجب ثم انه يزول النيم بزوال الماء
 لانه لا يرفع الحديث بالكلية نعم يحتمل رفعه الى ان يتحقق الماء او يوجد القدر على استعماله اذ لا استبعاد في حكم السارع
 بزوال الحديث الى مدة فانه مجرد حكم السارع فلعل البحث يرجع الى اللفظي فاقبل واللام للعللة فنقول يريد محذوف
 وهو الامر في المصغين وقيل زائدة ويجعل وليطهركم مفعول والتقدير كان يجعل عليكم ولا يرفعكم وليس فيه قصور
 وضعف لان ان لا يقد بعد اللام المزيدة كما قاله حتى لان الشيخ المحقق الرضوي قال في شرح الكافية وكذا اللام زائدة في
 لا اباك عند يسيوبه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امرنا الا ليعبد الله مخلصين
 له الدين على انه قال البيضاوي ايضا في تفسير قوله تعالى يريد الله ليبين لكم ان يبين مفعول يريد واللام مزيدة لتأكيد
 معنى الاستقبال اللازم للارادة وهل هذا الاتاقتض ولينتم نعمته اي لينتم بغيره ما هو مطلق لا بد انكم ومكفر لذنوبكم

ارجع الى اصول الفقه في حوائله

الاول ان لا ما يريد الله الامر بالوضوء
 او بالنيم للصلوة
 مع

ممكن

في الدين اوليتهم برخصه انعامه عليهم بغير انهم لا يحلوا ان يكونوا في الدنيا
والعهد الذي عاهدهم به بقوله واذكر انعام الله عليكم وميثاقه الذي واثقكم به الآية وامر المؤمنين بكونهم قوامين
لله شهداء بالعدل فواجب عليهم ذلك ومنها هو عن تحملهم البغض على العدل والخروج عن الشرائع بقوله يا ايها الذين
امنوا كونوا قوامين لله شهداء بالعدل ولا يحجركم عنكم شأن قوم على ان لا تعدوا اعدوا هو اقرب للتقوى قال في اعدوا
هو اقرب للتقوى اذا كان هذا مع الكفار فما ظنك بالعدل مع المؤمنين ثم امر بالتقوى ووعدهم بالامثال واوعدهم
على تركه بقوله واتقوا الله ان الله خير بما تعملون ثم اعلم ان في حكاية ابن آدم على نبينا عليه السلام اشارة الى الله والتقوى
شرط لقبول العمل والى عليه هو نبأ بني آدم بالحق صفة مصدر محذوف اي ابل واقرأ تلاوة متلبسة بالحق او حال من ضمير
ابل او من نبأ اذ قربا بنا طرف نبأ او حال منه والقرب اسم لما يقرب به الى الله من ذبيحة وغيرها كما ان احلوا ان
اسم ما يحل اي يعطى وهو في الاصل مصدر ولهذا لم يثن مع ان المراد منه اثنان وقيل تقدير اذ قرب كل واحد منها
قربا فلا يحتاج الى التثنية فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر قال لا تقتلك وعدا بالقتل بعد عدم قبول قربانه
وقبول قربان اخيه لشرط الحسد على ذلك ولبناء ما يريد له قال اخوه هابيل انما يتقبل الله من المتقين
اي انما اصابك ما اصابك من عدم القبول عند الله فجل من قبل نفسك لا من قبلي فلو تقتلني فاقبل نفسك
لا نفسي فيه اشارة الى ان الحاسد ينبغي ان يرى حرمانه من تقصير فيكون الذنب له لا المحسود فلا بد ان يجتهد في
ما صار المحسود به محسودا او محظوظا لا في ازالة حظ المحسود فان ذلك يضربه ولا ينفع الحاسد بل يضربه وهو ظ فيه
كناية على ان القبول يشترط فيه التقوى كما قلناه قال في وفيه اشارة الى ان الطاعة لا تقبل الا من مؤمن متق وفيه
اشكال ولهذا ما شرط الفقهاء فان الفسق لا يمنع من صحة عبادة اذا فعلت على وجهها ويمكن ان يقال المراد
التقوى في تلك العبادة اي لا يقبل الله عبادة الا من المتقين فيها بان يأتي بها بحيث لا يكون عصيانا سئل ان
بها الرياء او غير من المبطلات او المراد تقوى عن ذنب ينافي تلك العبادة فيكون اشارة الى ان الامر بالسعي يتلزم
التقوى عن ضده وهو موجب للفساد وبالجملة يشترط في قبولها عدم كونها معصية ولا مستلزمة لها الله يعلم لمن
بسطت اليك لتقتلني ما انا باسط يدي اليك لاقتلك اي اخاف الله رب العالمين قال في الكشاف
كان هابيل اقوى من قابيل ولكنه تخرج عن قلبه واستسلم له خوفا من الله تعالى لان الدفع لم يبع بعد او تحريما لما هو
الافضل قال عليه الصلوة والسلام كرم عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل يمكن ان يني التسليم غير ظ وكذا كونه
مباها فان وجوب حفظ النفس على ولا يمكن اباة التسليم الذي هو ينافيه بل هو قتل النفس والآية لا تدل على التسليم

او يشاق ليل العقبة كذا في
عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعة والطاعة لله والطاعة لله والطاعة لله والطاعة لله
توكل في الرزق وهو راسل الله صلوات الله وسلامه على النبيين الطاعة لله والطاعة لله والطاعة لله
عن الشرع

في الامانة كذا في القول في
القبول لا يفتقر
كله كذا في الامانة كذا في القول في
الحاشية وهو قول التزنان لهذا الوجه
تخرج ان تأثم من
استسلم ان تأثم من

[illegible]

بما لا ينفك
عن الصلاة
في كل وقت
وكان

لأنه لو كان المراد وجوب التصوف ما كان ينبغي تركها وهذا لا يعتبر التصوف في اليد لمس اليد أيضا قائل أيضا
في الاخبار ما يدل على أن المراد بالتصديق مطلق الأرض ويجوز التيمم بالماء والمراد بالطيب كانه الطاهر ويحمل المباح
أيضا في الآية دلالة على كون الغائط ونحوه حائضا للصلاة أي الوضوء والتيمم وعدم اشتراط
حصول المني في الجنابة فيكون غيبوبة الحسنة لصدق الملازمة التي هي لجماع وخرج ما دون غيبوبة الحسنة
بالاجماع والخبر وعلى كون لجماع حائضا للصلاة والتيمم وعدم احتياج الوضوء في غسل الجنابة دلالة
الآية السابقة عليه اظهر وجوب التيمم بالتصديق للعذر ونفي غيره بالاصل وعدم الدليل وعلى كونه مبيحا
واعتبار المسح باليد من عرفا والوجه في ما يشعربان المسح اول افعال التيمم الا ان يريد بالتيمم بالتصديق الضرب
باليد عليه وعلى كون التيمم البدل عن الوضوء والغسل واحد فيكون ضرورة واحدة فيها وعلى بطلان صلوة
السكران للنهي فيجب القضاء لانها فائتة ولا يعيد في عموم قوله بدلية التيمم عن الوضوء والغسل وعموم
اباحته ما يمنع بها به ومنع في المحققين من عدم جواز الطواف بالبيت للحجب المتيمم لانه حجب ولا يجوز دخوله
في المسجد الا عابرا لهذه الآية وليس الدخول للطواف عبورا يعيد لعدم الوقوف بين العبادات وايضا
يلزم المحذور اما عدم وجوب الطواف عليه او عدم تحلله حتى يتم من الغسل وهو خرج منع العقل والنقل
وللاخبار الكثير جدا بانه احد الطهورين وانه يكتفي بغيره في اشارة الى دوامه وان رتب الماء ورتب التراب
واحد وغير ذلك والكل صريح في العموم وظاهر هذه الآية يشعر به ولا يدل على ما ذكره بعد تقدير مواضع الصلوة
لما مر وان الاول كون المعنى وان قرب الحجب الصلوة الاحال التيمم ما تقدم وان المراد على تقدير مواضع الصلوة
بلا تيمم يعني لا يجوز دخول الحجب بغير طهور ولو بالتيمم المسجد الا عابرا لاعم التيمم وهو شرط وجوب ما يفهم كون
المتيمم جنبا ولا عدم دخوله المسجد فبني ما ذكرناه من الالة سالما عن المعارض قائل ان الله كان غفورا
غفورا اي كثير الصفح والتجاوز كثير المغفرة والستر على ذنوب عباده الله وما امروا الا ليعبدوا الله
مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلوة ويؤتوا الزكاة اهل الامور هم الاناس المكلفون او الكفار فقط
وهو اظهر حسب اللفظ والاول بحسب المعنى مخلصين حال عنهم والدين مفعوله وحنفاء حال آخر ويقوموا
ويؤتوا عطف على يعبدوا اي امروا بان يعبدوا الله مخلصين له ما يوجب الدين اي اجزاء والاحود هي العبادة
ولا يعبدوا غير الله ولا يشركوا في عبادة الله وفيها اشارة الى ان الربا شرك فقامل حنفاء اي مخلصين عن الطريق
الباطل الى الطريق الصواب والحق فهو تأكيد لخصر العبادة في الله المفهوم من قوله لا بعد تكميله بالاخلاص وعطف

وبعد الصلاة قبل المنية

في معنى من هذا المعنى وهو ان الصلاة
الا ان يجزئ التيمم

لا ينافي مع قوله تعالى
وما امرنا الا لنعبد الله وحده
ولا ينافي مع قوله تعالى
لا يشرك بالله شيئا
لان ما قبل الله حقا
قاله سبحانه لا يشرك بالله شيئا
في القيمة

في ان هذا هو
المراد من قوله
لا يشرك بالله شيئا
في القيمة
المراد من قوله
لا يشرك بالله شيئا
في القيمة

يتقوا ويؤتوا يد على زيادة الاهتمام بشأن الصلوة والزكاة واستدراكها على وجوب النية في العبادات
كلها حتى الطهارة مائية وترائية وفي الدلالة تأمل ظاهر خصوصها على ما فسرت وما أمروا أي للكفار في كتبهم
نعم يمكن الاستدلال بها على اتقاع ما ثبت كونها عبادة سريعة على وجه الاختصاص لا غير واقا النية على الوجه الذي
ذكرها الأصحاب فلا وهم أعرف وبذلك أيضا على وجوب التقيد وهو واضح والدليل عليه كبريل لا يحتاج
إلى الدليل ويؤكد وذلك دين القيمة أي دين الملة المستقيمة الحقة ويحتمل كون المراد بالدين التقيد أي اتقاع
العبادة مخلصا وإقامة الصلوة وإيتاء الزكاة هو التقيد بالملة المستقيمة وهي مريفة نبينا صلى الله عليه وآله
ولم يكن الإضافة بيانية وتقدير الملة الذي فعله المفسرون لاظهار موصوف القيمة فاتها صفة وأما
ففي جمع البيان تقدير دين الملة القيمة لأنه إذا لم يقدر ذلك كان إضافة الشيء إلى صفة وذلك غير جائز
لأنه بمنزلة إضافة الشيء إلى نفسه فغير واضح والقائل عرف لأن الكوفيين يجوزونها والذين لم يجوزوها
أنهم لم يجوزوها مع إفادة الصفة لا مطلقا وهو معرّج ولهذا يجوز الإضافة البيانية بالاتفاق وعلى
العدم فالفرق بين إضافته إلى الملة والقيمة غير واضح خصوصاً مع القول بكون الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد
فانهم القائلون به عرف وقريب منه وهو أن لا تقيد بالآية أي أمر ربك بما مبطوعه أي حكم وقال لا تقيد
بالآية أي بحكم الله ولا تقيد بأمر الله فوجب العبادة لله بحكم الله لا تقيد بأمر الله على الإخلاص
فانهم أحكم بأن لا تقيد وأفعلى الأولان مفسرة وعلى الثاني صلة مع حذفها وهو قياس مطرد عند
الرابعة أنه أي المنزلة لقرآن كرم صفة أي قرآن حسن مرضى أو كثير النفع في كتاب مكنون صفة بعد أخرى أو خير بعد
خبر أي مستوعر الخلق في لوحة المحفوظ لا يمتد إلا المطهرون صفة لقرآن أو خيرا كتاب أو خيرا من قبل الله على عدم
مثل القرآن للجدف مطلقا وهو موقوف على كون خبرا بمعنى النهي وكني بصفة لقرآن أو خيرا أن يتقيد بمقول
فيه لا يمتد إلا المطهرون ورجوع ضمير لا يمتد إلى القرآن أو إلى المنزل والرجوع إلى الكتاب مكنون وكونه صفة له محتمل واضح
مذكورة في الكشف ويكون المراد ح بالمتطهرون الملائكة المطهرون من الذنوب مع بقائه بمعناه الخبري وجواز كونه
صفة لقرآن وخبران باعتبار ما كان والأصل يؤيد وليس هنا إجماع ولا خبر صحيح صحيح والاحتياط واضح
الخامسة فيه أي مسجد قبا رجال يحبون أن ينظروا والله يحب المطهرون وفي سبب النزول دلالة على استحباب
اجتماع الأجر والماء في الاستنجاء والمبالغة في الاحتساب على التجاسات وإن العلم لا يحتاج للعمل في مثل ذلك
فأما في ما نزلت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الأنصار ما الذي صنعتم فقد نزلت فيكم فأنزلوا

الدين بالكر الدار والكان
ودانه أي اذله واستغفبه

سورة التوبة
عن

أصل النزول عند نزول الوحي المحفوظ

أنه على ما يبين يظهر من الآية

الأنبياء والرسل
الذين هم المرسلون
والذين هم المرسلون
والذين هم المرسلون
والذين هم المرسلون

أنه على ما يبين يظهر من الآية

انزلت فيهم ما يسوونهم بفعلهم ذلك فقالوا اتبعوا احجار الماء فبلا النبي صلى الله عليه وآله في حال يحبون ان ينظروا
فقد انزلت عليكم قطابت نفوسهم على محبتهم وحرصهم على التطهير من النجاسات كحرص المحب على المحبوب ومحبة الله
اياهم انه يرضى عنهم ويحسن اليهم كما يفعل المحب بحبوه وهي تسووا بالمدح على فعل منقذات العبادات ويدل على
حصول الاجر بالسعي في عمل الخير من المنقذات القريبة والبعيدة حتى الخطوات في تحصيل الحج وغير ذلك مع بعض الاجابة
قوله تعالى ذلك بائناهم الى المسلمين المجاهدين لا يصيبهم ظأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطؤون موطئا
يفيض الكفار ولا ينالون من عدو نيلا الا كتب لهم به عمل صالح ان الله لا يصيب عا الموحدين ولا ينفقون نفقة
صغيرة ولا كبيرة ولا ينقطعون واديا الا كتب لهم ليجزيهم الله احسن ما كانوا يعملون اي كتب لهم ذلك العمل من
الانفاق وقطع الوادي او كتب لهم به عمل صالح فيدل على استحباب ما يتوقف عليه المسح بل على وجوبه يتوقف
عليه الواجب فتأمل السادسة وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عكم رجز الشيطان فيها دالة
على كون الماء طاهرا ومطهرا ونظيره ورفع حد الجناية به وان الاحتلام من الشيطان ويحتمل ان يراد
من رجز الشيطان المنى ويدل على نجاسته فتأمل فيه قال في الكشاف رجز الشيطان ورجسه تخيله ووسسته اليهم
وتخويفه اياهم من العطش وفي الجناية وذلك ان البليس تمثل لهم وكان المسكون قد سبقوهم الى الماء ونزلت
المؤمنون في كتب اعز تسوخ فيه الاقدام على غير ماء وناموا فاحتملوا الكثرهم فقال لهم انتم يا اصحاب محمد عمو
انكم على الحق وانكم تصلون على غير الرضوخ وعلى الجناية وقد عطشتم ولو كنتم على حق ما سبق عليكم هو ا على الماء
وما ينظرون بكم الا ان يجهدكم العطش فاذا قطع العطش اعناقكم مسوا اليكم فقتلوا من اجبروا وسافروا بغيركم
الى مكة فجزوا حزنا سديدا واستغفروا فانزل الله مطرا فطروا والبلا حتى جرى الوادي واتخذ رسول الله صلى الله
عليه وآله واصحابه كحياض على عذوة الوادي وسقى الركاب واغتسلوا وتوضؤوا وتلبد الرمل الذي
كان بينهم وبين العدو حتى ثبتت عليه الاقدام وزالت وسوسة الشيطان وطابت النفوس ويؤيد
هذه الآية آيات اخر مثل قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء طهورا ليجي به بلدة ميتا ونسقيه مما خلقنا
انعاما واناسي كثيرا وهي يدل على اباحة الماء وجواز التصرف فيه اي تصرف كان حتى ثبتت المانعة وقربت
منه قوله تعالى وما انزلنا من السماء ماء الى قوله تعالى وصيغ للاكلين فيه دالة على اباحة الخل والعنب
والزيتون وفي قوله تعالى وان لكم في الانعام لغيرة نسقيكم مما في بطونها ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تاكلون
وعليها وعلى الفلك تملون دالة على الانتفاع بالانعام مثل الابل والبقر وجل اكلها وسائر الانتفاعات وكذا

في التوبة

وَيُضَيِّقُ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُنَبِّئُ بِالْآتِمَامِ

الرجز النذر من الحبس

الظهور ما يتطهر به
كالظهور والظهور
الظهور ما يتطهر به
كالظهور والظهور

المكتبة
الاصغر
فيها دغابت
على

العدوة والعدنة بجانب الوادي
وحافة هضبة
في الغرافات

بقدر ما سكاها والارض واما على
به لقادرون فانشاءنا لكم به حنا

(منه) من الكثر في الكثرة ومنها ما
 في الكثرة في الكثرة ومنها ما
 في الكثرة في الكثرة ومنها ما
 في الكثرة في الكثرة ومنها ما

تفتت بالده

الاسماء وان الاول مملوك على ثمانية وثمانين بيتا حجج وقام استدلالية في الدين
 فلكون دليل الاصل في
 ستمائة

دین مرید امیرک ابن تجنید و در محل اخص
اعز القس علی ابن عباس

[illegible]

عن ابن الحنفية والاول البوق قال الرجاء معناه عن الجهات التي تجل فيها ولا ترويه من حيث لا يجوز مثل كونها
او محرمات او معتكفات وقال الفراء لو اراد الفرج لما قال في حيث فلما قال من حيث علمنا انه اراد من الجهة التي
امر الله فيها كذا في جميع البيان ان استيجبت التوابين ويحب المنظرين اي بالماء ويدل عليه سبب نزول قوله تعالى
فيه رجال الآيات المشهود وقيل التوابين من الكبار والمنظرين من الصغار كانه بالنزلة ايضا
او بانهم لم يفعلوها ولم يذكر المطهرات لدخولها في المطهرين كما في كثير من الاحكام او يكون المراد بها التائبين عن الدخول
في الخبث والمنزهين عنه الشامة انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد احرام بعد عامهم هذا النجس التقدر
ظاهرها حصا وصاف المشركين في النجاسة اي ليس لهم وصف الا النجاسة فالحصا اضافي بالنسبة الى الطهارة
اي لا طهارة لهم فتقول في الرازي حصر الله تعالى في هذه الآية الشريفة النجاسة في المشركين اي لا نجس غيرهم وعكس بعض
الناس ذلك وقال لا نجس الا المسلم حيث ذهب الى ان الماء الذي استعمله المسلم في رفع الحدث مثل الوضوء والغسل
نجس فالمنفصل من اعضائه من ذلك الماء نجس بخلاف الماء الذي استعمله المشرك فانه طاهر لعدم ازالته حدثه باطل
اراد منه ابا حنيفة فانه الذي ذهب الى ذلك على ما هو المشهور وفيه توفيق عظيم على ابي حنيفة حيث قال انه عكس
ما قال الله تعالى مع انه ليس في محله على ما عرفت ومنه يعلم ان مذهب نجاسة المشركين نجاسة عينية كما هو الظاهر
المبادى لغة وعرفا فيجب لكل عليه وهو مذهب الامامية وابن عباس حيث نقل في وحي انه قال اعيانهم نجسة
كالكلاب والخنازير وعن الحسن انه قال من صام في شركا توفى اي غفر يده فخل الآية على انهم ذو نجاسة لان
معهم الشرك الذي هو بمنزلة النجس وانهم لا يتطهرون ولا يغتسلون ولا يجنبون النجاسات كما فعله صاحب الكشاف
والبيضاوي بعيد من جهة جعلهم بمعنى ذي النجاسة وجعل الشرك بمنزلة مع عدم ظهور ذلك ايضا والخروج
القرآن عن الظاهر دليل وهو غير جائز عقلا ونقلا وزاد القاضي بعد قوله فهم ملابسون لها غالب
قوله وفيه دليل على ان ما الغالب نجاسة نجس وانت تعلم ان عدم التطهير والاحتساب غالبا لا يستلزم نجاستهم
حقيقة نعم يظن كونهم ذوي نجاسة والاصل في الاشياء الطهارة ما لم يعلم انه نجس فالحكم بالنجاسة حقيقة
لا معنى له في كفاية وجه المجاز وحي لا دليل فيه اذ لا يلزم من تسميتهم بالنجاسة مبالغة للعلية كونهم نجاسة
حقيقة فضلا عن نجاسة غيرهم مما الغالب فيه ذلك بل لا يلزم صحة اطلاقها عليه مجازا لعدم اطراد المجاز
نعم لو قيل بالنجاسة حقيقة وعلم ان لا دليل لها الا الغلبة وقيل لصحة القياس في نجاسة ما الغالب ايضا
للقياس ولكن لا شك في انها مرتبة خاصة في الغلبة فمن غلبتها النجاسة لم يعلم كون كل غلبة كذلك اذ قد يكون مرتبة

في التوبة

جعلها

بعض

منها علة ولا يكون مادونها كذلك وايضا يلزم كون المسلم الغالب نجاسة بدنه نجسا فلا يعذر قائله ويجب اجتنابه
وليس كذلك ثم ان الظن من المشرك هو الذي ائتمن للواجب شيئا فهو غير المحدث فلا يدخل المحدث الكتاب ويحتمل ان يحل
لجميع مشركي قوله تعالى عزير بن ربه والله والمسيح ابن الله الى قوله تعالى الله عما يشركون وقد استدلل به على شرك اهل
ايضا في غير هذا الموضع فتأمل فيه ويستفاد من الآية احكام منها كون المشرك نجسا ويتفرع عليه نجاسة ما يأتى
من المايعة كما ينحس سائر الاشياء بملاقاة النجاسة وطبا فقول طعاهم حل لكثيرا راد به لجواب كما ورد به الرواية
ويحتمل كون المراد حلية طعاهم من حيث انه طعاهم اذ لا يصير الطعام نجسا انه طعاهم حراما بل انما يحرم ما نجس
بملاقاة النجس فتأمل ومنها كون الكفار مطلقا بالفروع ومنها عدم جواز دخولهم في المسجد كحرام صريح فان المراد ذلك
والنهي عن الوقف للمبالغة كما في قوله تعالى ولا تقربوا الزنى والحمل على الحج والعمرة كما فعله ابو حنيفة بعيد عن مفهوم ولا
ينافي الخبر الدال على منعهم عن الحج والعمرة ولا يضرب عدم دلالة على المنع عن دخول المسجد فاستدل ابو حنيفة
به عليه غير جيد ويمكن فهم تحريم دخولهم المسجد مطلقا اى مسجد كان ومنها عدم تملك المسلمين لهم بمعنى منعهم
دخوله بل قيل هو المراد من النهي ومنها عدم جواز ادخال مطلق النجاسة المسجد وان لم يتعد كما هو مذهب العلامة
للتعليل المفهوم فان عدم دخولهم المسجد متفرع على نجاستهم فكانه قبل لا يدخلون المسجد لانهم نجاس والنجاس
لا يجوز دخولهم المسجد استلزام كون النجاسة في المسجد ويؤيد وجوب تعظيم شعائر الله وما روى من قوله صلى الله
عليه وآله وسلم جئوا مساجدكم النجاسة فحجب ازالة النجاسة عن المسجد بالطريق الاول ولكن الآية ليست بصريحة
لاختصاص الحكم بنجاسة المشرك ولم يثبت وجوب تعظيم الشعائر الى هذه المرتبة والرواية ما تعرف سندها فضلا
عن صحتها ولهذا ذهب اكثر الى عدم الجواز مع التقدي لا بد منه واهل دليلهم الاجماع مؤيدا بما تقدم من التعظيم
والخبر مع حمل على التقدي التاسعة بايتها الذين امنوا وجه التخصيص قد تقدم انما الحرم والميسر والانصاب الارلام
رجس قبل قد تعافى عنه العقول واذا زاده لانه جنس ولا نه خبر للحرم وخبر المطوفات محذوف من جنس ويدل
هو عليه ايضا والمضاف محذوف وكأنه قال انما تعاطى الحرم الآية ويحتمل ان يكون خبرا عن كل واحد واحد من
عمل الشيطان صفة رجس او خبرا عن نسب اليه لانه من ترينه فاجتنبه ويحتمل كون المراد الضمير اجمالا الى كل
واحدة المذكورات او المنه عن المنهوم او الرجس او عمل الشيطان او تعاطى اعلمكم تعلمون لكني تعلمون بالاجتناب
عما نهى عنه وفي الآية مبالغة زائدة من وجوه شتى في تحريم الحرم والميسر من جهة المقارنة بالاصنام التي عبادتها
كفر والحصر بان لا الرجس ثم كونه من عمل الشيطان ثم الامر بالاجتناب بعد ذلك كله والتعظيم بانما والاشعار

اي انه

حكي عن قائل ان النجاسة لا تكون في الارض
انما هي في الجسد والنجاسة في الارض
لا تكون في الارض

في المائدة
عاف اصل الطعام والشراب
عينا اى كرهه فهو عائف
تعاطى تناوله وتناول
تعاطى كذا الى كونه فيه
السعاطى تناول

التصديق

بان سار بها لا يبلغ ثم التاكيد ببيان ضررها بقوله انما يريد الشيطان وفهل انتم فتنتمون وبعده بالامر باطاعة الله
 ورسوله فيما امر به ونهى عنه والحذر وغير ذلك فاقبل وفي الآية دلالة على تحريم تعاطي هذه الاشياء المذكورة
 بالشرب في الخمر قال في تان الخمر عصب العنق المستند وهو العنبر الذي يسكر كثير، ونقل عن ابن عباس ان المراد
 بالخمر جميع الاشربة التي يسكر والميسر اي القمار كله بلعبة والانصاب بالنعظيم والعبادة لها جمع نصب وهو
 الصنم والازلام بالاستقسام وهي القلاع والشهائم كانوا يستقسمون بها الحزم الجوز في الجاهلية ونحوها عنه
 وهو مشهور قال في تان في الكلام حذف والمعنى شرب الخمر وتناولها او التصرف فيه وعبادة الانصاب ولا تقسم
 بالازلام رجس اي حيث الى قوله والرجس واقبح على الخمر وما ذكر بعدها وفي هذه الآية دلالة على تحريم سائر النجاسات
 في الخمر من الشرب والبيع والشرا والاستعمال على جميع الوجوه او دلالة فيها على نجاسة الخمر ولهذا قال الصدوق
 ان الله عز وجل حرّم شرها الا الصلوة في ثوب اصابته فتأمل والاحبار مختلفة في ذلك والاصل بوجوبه نعم
 ان ثبت كون الرجس بمعنى النجس الشرعي فقط لدلت عليها لكن قال في التام ان الرجس بالكسر القذر ويحرك بفتح
 الراء وكسر الجيم لما اثر وكما استقذ من العمل والعمل المؤدى الى الحساب والسك والعقاب والغضب ورجس كوجه ذكره
 رجاسة عمل عملا قبيحا قال في مجمع البيان قال الزجاج الرجس في اللغة اسم لكل ما استقذ من عمل يقال رجس
 يرجس اذا عمل قبيحا فالاجماع الذي على كون الرجس بمعنى النجس في التهذيب غير معلوم بل كونه بمعنى النجس الشرعي
 اذا ما يفهم ذلك الا من القذر كونه بذلك المعنى غير ظ والظ انه بمعنى الماثر او الفعل المؤدى الى العقاب او القبح
 كما في آية التطهير ليصنع كونه خيرا عن الميسر وغيره ايضا وان سلم مجيئه بمعنى النجس وبالجملة لا دلالة فيها على نجاسة
 الخمر وهو ظ بل في الاخبار ايضا لا دلالة لاختلافها واجمع حمل ما يدل على وجوب الغسل على الاستنجاء اولى
 من حمل ما يدل على عدمه على التيقن العائنه فتشاكك فظهر في معنى امر كثيره والمنادى هو الامر
 بتطهير الثياب عن النجاسات مؤيد بان الكفار ما كانوا ينظرون من النجاسة بان لا يجسها وان نجست ثيابها
 بالماء المطلق لانه المفهوم من التطهير اذ لا عرف في التطهير بغيره فدلّت على وجوب طهارة الثياب وكونها بالماء
 المعروف لا غير وان صدق بكنى للطهارة من غير ضرورة وروده ولا عدد الا ما اخرج الدليل من اجماع او خبر
 والتفصيل معلوم من كتب الفروع وان اريد تفصيل الثياب كما نقل عن الصادق عليه الصلوة والسلام ايضا
 فيمكن فهم الطهارة ح ايضا لانها المقصود من التخصيص كما علق القائل به وفي الرواية تشير الثياب ظهور لها
 قال الله تعالى وشاكك فطراي فشر ويحتمل ان يكون المراد التنظيف الذي هو الطهارة لغة فان النظافة مطلوبة

بينهم منه كون القذر ليس
 النجس الشرعي فافهم

في الحديث وفيها بك

في قوله تعالى وحيهم حجب الطهارة الشرعية محل تأمل ولكن ظاهر الامر الوجوب ومعلوم عدم وجوب غير
 الشرعية ولهذا على تقدير حمل على الشرعي ما حملت على الاعمال ان يكون فيما يجب ازالة النجاسة فيه مثل الصلوة
 اما بل خصت بالاول فتأمل والرجز فاهجرى خص الرجز بوجوب الاجتناب والحصر اضافي او يكون التقديم لغيره قبل
 الرجز بالضم والكسر هو الضم والامراد عدم عبادته وعدم تعظيمه والنبات على حجر فانه صلى الله عليه وآله وسلم كان
 بريئاً منه لم يزل ولا يزال ويحتمل ان يكون المراد اعم فبداخل غيره صلى الله عليه وآله وسلم وترك من اهل بيته وعقبه اوسع
 واهانت بهما امكن له اواعم وقيل الرجز هو العذاب والمراد وجوب اجتناب موجه وهو الشرك وعبادة الاصنام
 وغيره من المعاصي مطلقاً وقيل بالضم الضم وبالكسر العذاب قال في العاموس الرجز بالكسر والضم القدر وعبادة
 الاوثان والعذاب والشرك على الاول يكون تأكيد القول وثباتك فطهر وتفسيره وهو هنا المناسب لتكثير الصلوة
 وطهارة الثياب وعلى هذا حمل في بعض استدلالات الاصحاب وقيل معناه اخرجت الدنيا عن قلبك لانه راس

كل خطيئة واحدة واذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فانتهت قال اني جاءك للناس اماماً قال ومن
ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين الابتلاء هو الاختبار والامتحان والكلمات هي التكليف الشاق على بعض
 مثل ذبح الولد وغيره من تكاليف المذكورة في التفاسير وقيل هي من الخفيفة العشر خسر في الرأس وخص في البدن
 اما الرأس فالحضنة والاستنشاق والرق وقص الشارب والشواك واما البدن فالختان وحلق العانة وقليم
 الاظفار ونشف الاطمين والاستنجاء بالماء ونسخ شريعة نبينا صلى الله عليه وآله شريعة من قبلنا لا ينال في اثبات بعض
 احكامها لان المراد نسخ المجموع من حيث هو مجموع والاتمام ههنا هو فعل التكليف تاماً وعلى ما امر به والامام
 المقدي به في فعله واقراره وهو احد معاني الامام في مجمع البيان وفي الكشاف هو اسم من يؤتم به كالاراد لما يؤتم به
 يعني يؤتمون بك في دينهم والذرية هو النسل ومن يحصل من الشخص من الاولاد واليلى هو الوصول والادراك
 والعهد هو الامامة كما هو الظاهر في مجمع البيان وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام الظلم كالظلم الذي
 يصير الانسان غير عدل كما ينهم من الكشاف قال فيه وانما ينال عهدي من كان عادلاً بريئاً من الظلم
 واذ طرق اذكر المحذوف في مثاله والمخاطب هو نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وابراهيم مفعول ابتلى وربة فاعله
 والضمير المضاف اليه راجع الى ابراهيم وبكلمات متعلقة بابتلى وفاء فانتهت للتعقيب وهو فعل ومفعول
 وفاعله ضمير ابراهيم وفاعله قال ضمير الرب والياء اسمان وجاعل خبره مضاف الى الكاف الذي هو مفعول الاول
 والثاني اماماً والناس اما متعلق به او بمقتدر حال عن اماماً وضمير قال لابراهيم والواو للاستيناف ويحتمل العطف

حاصله ان حمل الامور على
 وهو المراد الخط
 ومنه ان الطاهر هو الذي
 ومنه ان الطاهر هو الذي
 ومنه ان الطاهر هو الذي
 ومنه ان الطاهر هو الذي

اخبره باوامر وواهب وخبر الله
 بما رزق من اخبر الله
 ما رزق الله وما يشهد به
 من خبره على ذلك

في الامامة

ووصيته في جمع البيان حيث قال في تفسير الذين ينقضون عهد الله وعهده وصيته وامره قال عهد الخليفة في الامامة
 كذا اي امره واوصيه ولا شك في علية الناسق من مطلق الامامة فيه كما يظهر من كلام صاحب الكشاف وكذا في القاض
 والشاهد والراوى فتأمل فان الغرض اظهار الاسعار في الآية بما ذكرناه وانما الاعتماد على غيرها من الابان
 والروايات واجماع الاصحاب والاحتياط وقال القاض وفيه دليل على عصمة الانبياء من الكبار قبل البعثة وان
 الناسق لا يصلح للامامة والا لمكان يقول ولو قبل البعثة ولعل وجه الدلالة ان فاعل الكبير وقاما يصدق
 عليه انه ظالم في الجملة وهو حظ وقد نفى الله العهد الذي هو الامامة مطلقا عن صدق عليه انه ظالم في الجملة وهو حظ
 على تقدير الشك حقيقة لمن اتصف به وقاما وكذا على تقدير كونه حقيقة حين اتصف بالمستحق بالمبدأ فقط فان ذلك
 ليس بمراد ههنا فتعين الاول وقد نفى الله العهد الذي هو الامامة عن صدق عليه انه ظالم في الجملة فحاصل ان
 الذي اتصف او يتصف بالظلم بالفعل اي وقاما او بالا مكان على الخلاف بين المنطقيين لان اية الامامة تخص
 بوقت دون وقت يخرجها عن ظاهره ولا يجوز ذلك الا بدليل يجوز تخصيصه بمثلها وليس كذلك الكلام
 في الامام والخليفة فلزم من كلامه عدم جواز كون من اتصف بفسق ما وقت ما نبيا واماما فلا بد من كونهم معصين
 من اول عمرهم الى آخره من الكبار على زعمه ايضا وهو خلاف مذهب الاساعه بل خلاف معتقد فانه يعتقد
 وقوع الكبار منهم مثل ما وقع من آدم على نبينا وعليه السلام فانه سمي بالعصيان والظلم ايضا في قوله تعالى وعصى آدم
 وفكروا من الظالمين بل بوقوع الكفر ممن يعتقد ايمانه الا ان يؤل ذلك بالصغار ويخص الآية بالنبوة وهو
 اذا ظاهر ان العهد هو الامامة وهي اعم مما ذهب اليه صاحب الكشاف كما مر وفهم من كلامه اي ايضا حيث قال وان
 الناسق لا يصلح للامامة بعد اثبات العصمة للانبياء قبل البعثة وايضا للعدة الظاهرة من الآية وهي الظلم
 وكذا استدلال الاصحاب بها على وجوب العصمة عن الذنوب مطلقا للنبى صلى الله عليه وآله وسلم والامام فكأنهم
 الى ان الظلم في الاصل هو انتصار الحق وقيل وضع الشيء في غير موضعه من قولهم ومن اسبأ اياه فما ظلم اي فما وضع
 السببه في غير موضعه كذا في مجمع البيان والتعدي عن حدود الله كما يفهم من قوله تعالى ومن يتعد حدود الله فقد
 ظلم نفسه وغيره اذا لا شك ان فعل الصغير خروج عن الاستقامة والطاعة وانه نقص وضع في غير المحل وقد
 عن الحدود اذ حدود الله هي الاوامر والنواهي وايضا ترك حكم الله ورفضه لا يتفاوت فيه الحال بالكبر والصغر فانه
 يكون عاصيا سيما بالنسبة الى الانبياء والائمة المعصومين عليهم افضل الصلوات والتسليمات على ان البعض لم يقل
 بالصغيرة بل يقول الذنوب كلها كبار والجملة التي نقلت عن القاض ههنا مع عدم انطباقه على مذهبه وبعضه
 مستدل

منع

عصمة
وان اتصف بالظلم بالفعل
من ان اتصف بالظلم بالفعل
من ان اتصف بالظلم بالفعل

قال العلامة الدرر في شرح العقائد بعد نقل الاقوال في عقيدة الانبياء
 ان الحق في الحديث والسلف الصالحين على عصمتهم في القضاة
 عهد الله بالانبياء مطلقا بعد البعثة وما يشتر
 لصحة دور المعصية منهم ثم لم يرد
 لا ذكر الاول فان
 احسن الامور سياتي في المقربين
 فيفسر

آخر

(Faint handwritten Arabic script)

سأوليتهم

سنة ١٢٠٠

تح هو القيام حال القنوت لا القنوت وان احتل وجوب القنوت ايضا اذ على تقدير تركه ما وجد المأمور به وهو القيام
حال القنوت فوجبه يستلزم وجوبه لكن وجوبه غير معلوم القائل وعلى تقديره يكون مشروطا اي ان قنتم فقوموا والا
عدم الوجوب وهو مذهب الكثر وان ليس في رواية تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلوة الاعلى والصادق عليه
الصلوة والمحمدين عيسى وغيرهما من الروايات فالاحتياج غير بعيد فاما الثالثة وأمر اهلك بالصلوة
واصطبر عليها لانساك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى اي اقبل انت مع اهلك على عبادة الله والصلوة
واستعينوا بها حاجتكم ولا تقتموا من الرزق والمعيشة فان رزقك يا نبيك من عندنا ونحن رازقوك ولا نساك
ان ترزق نفسك ولا اهلك فترغ بالكل الامر الآخرة وعن عروة بن الزبير انه كان اذا رأى ما عند السلاطين قرأ
ولا تمدن الآية ثم نادى الصلوة الصلوة رحلكم الله وعن بكر بن عبد الله المزني كان اذا اصاب اهله خصاصة
قال قوموا وصلوا بهذا أمر الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم تلا هذه الآية ثم ظاهر الآية وجوب امر اهلك بالصلوة
فقط ولعل المراد وجوبها على الامر بها ايضا وترك الظهور اذ هو مأثور بالصبر عليها وعدم جعل طلب الرزق
مانعا عن ذلك معلل بانه ثابت عند الله ما يحتاج اليه هو اهله من غير سبب وكسب وتخصيص الاهل بحمل الكثرة
الاهتمام بكونه معهم دائما وكون رزقهم مانعا فيحصل المضمون ترك الكسب للرزق بالكلية والتوجه الى الامر بالمعروف
والصبر على مساقة الصلوة والامر بها وعدم تكليفه برزق نفسه وعياله ويكون ذلك من خصائصه ويحمل العموم
ان توجه اليها غير مثل توجه اليها كما في آيات اخرى ولهذا قيل من كان في عمل الله كان الله في عمله وقال بعض الفقهاء
مطالب العلم التقى لا يحتاج الى الكسب للرزق فانه ياتيه من عند الله بغير كسب من حيث لا يحتسب وفي مجموع البيان وأمر
اهلك يا محمد اهل دينك بالصلوة وابو سعيد اخذ في قال لما نزلت هذه الآية كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بأبي بابت فاطمة وعليها الم تسعة اشهر عند كل صلوة فيقول الصلوة الصلوة رحلكم الله انما يريد الله ليذهب
عنكم الرجز اهل البيت ويظهره يظهره اورداه ابن عتبة باسناده بطرق كثيرة عن اهل البيت عليهم الصلوة
والم وعندهم مثل ابى طرزة وابى رافع قال ابو جعفر عليه الصلوة والم امر الله تعالى ان يختص اهل بيته من الناس
ليعلم الناس ان الاهل عند الله منزلة ليست للناس فامرهم مع الناس ثم امرهم خاصة هذا يدل على ان المراد
باهلك من يختص به من اهله لا اهل دينه ايضا واصطبر عليها اي على فعلها وعلى امرهم بها وعلى مساق ذلك
لانساك رزقا لخلقنا ولا لنفسك بل كلفناك العبادة واداء الرسالة وضمننا رزق الجميع عن رزقك لخطاب
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم المراد به جميع اي رزق الخلق جميعهم ولا نستزقهم ونفنعهم ولا ننقمهم بهم فيكون المبلغ في الاقتناء
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

بندہ اللہ سے کہتا ہے
و کسر العرفان و سند و بات
الصلوۃ

الزمن ينقص الاصل وقد
فقدتها في وقتها

ما لا يعنى ان لا اهتمت
في المدرس حسن اسلام الميرزا

[illegible]

دائماً قائل فدلّت على التّغيب بالخشوع بالمعنى المتقدّم فيها حتى إذا كان يكون له دخل عظيم في الإيمان أي في كماله فدلّت
على الاستجاب بعض الأحوال في الصلوة وذكر أهت البعض على الأجل في فصل من الأخبار وتذكر في الفروع وذكر
على التّغيب بالأعراض عن اللّغو بل يفهم وجوب ذلك حيث أن له دخل في الإيمان أي في كماله وفاربه بعمل
الزّكوة وترك الزّنا ودلت أيضاً على أن فعل الزّكوة وترك الزّنا كل حيث قال عاطفاً على الذين والذين هم
فاعلون والذين هم لوفجهم حافظون الآية المراد بالزّكوة هي المصداق يكون مثل ما يقال فاعل الضرب باضاً
الفاعل إلى الأحداث كما هو المتعارف مثل أن يوق من فاعل هذا يقال يريد الله أن يخلق الله قوله والذين هم على صلواتهم
يحافظون في مجمع البيان أي يقيمونها في أوقاتها ولا يصنعونها أو أنها أعاذ ذكر الصلوة تنبهاً على عظم قدرها وعلو
رتبتها عند تعالى أولئك هم الوارثون معناه أن من كان بهذه الصفات واجتمعت فيه هذه الخلال هم الوارثون يومئذ
منازل أهل النار من الجنة فقد روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من أحد الأول من منزل في
الجنة ومنزل في النار فأن مات ودخل النار وب أهل الجنة منزله وقيل إن معنى الميراث ههنا أنهم يصرون
إلى الجنة بعد الأحوال المتقدّمة وينتهي أمرهم إليها كالميراث الذي يصير الوارث إليه ثم وصف الوارثين فقال الذين
يرثون الفردوس هم فيها خالدون الفردوس اسم من أسماء الجنة وقيل اسم لرياض الجنة وقيل هو جنة مخصوصة
وقال في ق ليس ذكر الصلوة ههنا مكرراً بل لأنها مختلفة أذ وصفوا أولاً بالخشوع في صلواتهم وأخيراً بالمحافظة عليها
وذلك بأن لا يسهوا عنها ويؤدوها في أوقاتها ويقيموا أركانها ويؤكفوا أنفسهم بالاهتمام بها وما ينبغي أن يتم به أو
وأيضاً قد وحّد أولاً التّناد للخشوع في جنس الصلوة أي صلوة كانت جمعت آخر التّناد بالمحافظة على أركانها
وهي الصلوات الخمس والوتر والسنن الرّتبة مع كل صلوة وصلوة الجمعة والعديد والجنان والاستسقاء والكسوف
وصلوة الضحى والنهجد وصلوة التشيع وصلوة الحاجة وغيرها من التّوابع أي أولئك الجامعون لهذه الأوصاف
هم الوارثون الاحققاء بأن يسموا وارثاً دون من عداهم ثم ترجم الوارثين بقوله الذين يرثون الفردوس فيجاء بفحاشة
وجزالة لا يرثهم لا يجني على الناظر ومعنى الإرث ما رثي من ميراث الرّيم أنت الفردوس على تأويل الجنة وهو البستان
الواسع الجامع لأنواع الثمر وروى أن الله عز وجل بنى جنة الفردوس لبن من ذهب ولبنه من فضة وجعل خلالها
المسك الأزفر وفي رواية لبنه من مسك مذرّج وغرس فيها من جنة النّاهة وجيد الرّيحان فيها دلالة
على التّغيب بمحافظه الصلوات بالمعنى المتقدّم وأنه لا بد من محافظه جميعها حتى يكون موجبة لحصول الفردوس
والخلود في المصنّف بما جلا للخشوع فانه يكفي في الواحدة إتيانها كانت ما ذكره وإن جميع ما ذكره من الصلوة مرغوبة

ارکیده داخل محراب انوار

قال الصادق عليه السلام من اعلم الله فليس يدرى له السلام والكرامة

[illegible]

المندري المتحور
في خمسة عشر

النوع الثاني

الاصول الضميمة فانها بدعت عندنا **النوع الثاني** في دلائل الصلوات الخمس واوقاتها وفيه آيات الا ان اصول الصلوة
لدلول الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا ومن الليل فمن سجدة نافلة كذا في الحديث
مقام محمود في وقت ذلك الشمس غابت وقبل زالت وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان انا في جبريل الدلو
الشمس فصلى في الظلمة واستفاق من ذلك لان الانسان يدرك عينه عند النظر اليها فان كان ذلك الزوال
فالآية جامعة لاوقات صلوة الخمس والظلمة كمال على اللغة والرواية المتقدمة وكذا رواية لخاصة ولكن متوقف
مع ذلك على كون الضيق غير اقل من الليل بل الظلمة الشديدة وهو نصف الليل كما يدل عليه بعض الروايات
لخاصة فيها دلالة على الوسعة فوقت جميع الصلوات الخمس على الاجمال فيخصص وتعين بضم الاخبار او الاجماع
على الوجه المرفيتم المطا قائل قال في الكشاف في الشمس الظلمة وهو وقت صلوة العشاء وفيه اجمال من حيث عدم
معلومية آخر الوقت بل اوله ايضا وقال فيه ايضا وقرآن الفجر صلوة الفجر تمت قرآنا وهو القراءة لانها كانت كما
ركوعا وسجودا وقتا لعل مراده بالركن هو الواجب الذي يتركه عما تبطل الصلوة لاسيما ايضا كما هو اصطلاح
الاصحاب مشهودا تشهد ملائكة الليل والنهار هذا ان فعلت في اول وقتها فيه اشارة الى المبالغة في فعلها
اول الوقت وعند بعض الفقهاء ليس الوقت الا الاضحية في جميع الصلوات الموسعة ومن يفعلها في اول الوقت فهو متدبر
عليه ويجزئ في خروج عن النص بالوقت قائل في مجمع في الدلو كقولهم فومر والها وهو المروي عن ابي جبريل
عبد الله عليها الصلوة وسلم ومعنى لدلول الشمس عند دلوها وقيل غنى الليل هو اول بيد الليل عن ابن عباس
وقيل هو انصاف الليل عن ابي جبريل عبد الله عليه السلام قال واستدل قوم من اصحابنا بالآية على ان وقت الظهور
موسع الى آخر النهار لانه سبحانه اوجب اقامة الصلوة من وقت دلوها الى غسق الليل وذلك يتضمن ان بينهما وقتا
ولم يرتضه الشيخ ابو جبريل من ستره قال ان الدلو هو غروب الشمس ومن قال ان الدلو هو الزوال امكنه ان يقول ان المراد
بيان وجوب الصلوات الخمس على ما ذكر الحسن لا بيان وقت صلوة واحدة واقول انه يمكن الاستدلال بالآية على ذلك اي
على وسعة الوقت على الوجه المشهور بان ينقضي ان الله سبحانه جعل دلول الشمس الذي هو الزوال الى غسق الليل وقتا
للصلوات الاربع الا ان الظهور والعصر استمر في الوقت من الزوال الى الغروب والمغرب والعشاء الا ان استمر في الوقت من
المغرب الى الغسق وافرد صلوة الفجر بالذكر في قوله تعالى ان الفجر في الآية بيان وجوب الصلوات الخمس وبيان اوقاتها ويؤيد ذلك
ما رواه بالاسناد عن عبيد بن زرار عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام قوله كما اقم الصلوة لدلول الشمس الى غسق الليل
قال ان الله افترض اربع صلوات اول وقتها من زوال الشمس الى انصاف الليل فيها صلواتان اول وقتها من عند زوال

هذا النوع الثاني في دلائل الصلوات الخمس واوقاتها وفيه آيات الا ان اصول الصلوة لدلول الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا ومن الليل فمن سجدة نافلة كذا في الحديث مقام محمود في وقت ذلك الشمس غابت وقبل زالت وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان انا في جبريل الدلو الشمس فصلى في الظلمة واستفاق من ذلك لان الانسان يدرك عينه عند النظر اليها فان كان ذلك الزوال فالآية جامعة لاوقات صلوة الخمس والظلمة كمال على اللغة والرواية المتقدمة وكذا رواية لخاصة ولكن متوقف مع ذلك على كون الضيق غير اقل من الليل بل الظلمة الشديدة وهو نصف الليل كما يدل عليه بعض الروايات لخاصة فيها دلالة على الوسعة فوقت جميع الصلوات الخمس على الاجمال فيخصص وتعين بضم الاخبار او الاجماع على الوجه المرفيتم المطا قائل قال في الكشاف في الشمس الظلمة وهو وقت صلوة العشاء وفيه اجمال من حيث عدم معلومية آخر الوقت بل اوله ايضا وقال فيه ايضا وقرآن الفجر صلوة الفجر تمت قرآنا وهو القراءة لانها كانت كما ركوعا وسجودا وقتا لعل مراده بالركن هو الواجب الذي يتركه عما تبطل الصلوة لاسيما ايضا كما هو اصطلاح الاصحاب مشهودا تشهد ملائكة الليل والنهار هذا ان فعلت في اول وقتها فيه اشارة الى المبالغة في فعلها اول الوقت وعند بعض الفقهاء ليس الوقت الا الاضحية في جميع الصلوات الموسعة ومن يفعلها في اول الوقت فهو متدبر عليه ويجزئ في خروج عن النص بالوقت قائل في مجمع في الدلو كقولهم فومر والها وهو المروي عن ابي جبريل عبد الله عليها الصلوة وسلم ومعنى لدلول الشمس عند دلوها وقيل غنى الليل هو اول بيد الليل عن ابن عباس وقيل هو انصاف الليل عن ابي جبريل عبد الله عليه السلام قال واستدل قوم من اصحابنا بالآية على ان وقت الظهور موسع الى آخر النهار لانه سبحانه اوجب اقامة الصلوة من وقت دلوها الى غسق الليل وذلك يتضمن ان بينهما وقتا ولم يرتضه الشيخ ابو جبريل من ستره قال ان الدلو هو غروب الشمس ومن قال ان الدلو هو الزوال امكنه ان يقول ان المراد بيان وجوب الصلوات الخمس على ما ذكر الحسن لا بيان وقت صلوة واحدة واقول انه يمكن الاستدلال بالآية على ذلك اي على وسعة الوقت على الوجه المشهور بان ينقضي ان الله سبحانه جعل دلول الشمس الذي هو الزوال الى غسق الليل وقتا للصلوات الاربع الا ان الظهور والعصر استمر في الوقت من الزوال الى الغروب والمغرب والعشاء الا ان استمر في الوقت من المغرب الى الغسق وافرد صلوة الفجر بالذكر في قوله تعالى ان الفجر في الآية بيان وجوب الصلوات الخمس وبيان اوقاتها ويؤيد ذلك ما رواه بالاسناد عن عبيد بن زرار عن ابي عبد الله عليه الصلوة والسلام قوله كما اقم الصلوة لدلول الشمس الى غسق الليل قال ان الله افترض اربع صلوات اول وقتها من زوال الشمس الى انصاف الليل فيها صلواتان اول وقتها من عند زوال

الشمس والغروب

عسم
قال العباد اني لم يترك الا حياها والكنية رسل
وحياها وموتها لا حياها والكنية رسل
موجب الاضحية في كل عام
المستور واذا عرفت ذلك
الدينان موافقا لكل ما في الجمع
ما تقدم مطلقا لا اسقاطا مادونه
واذا علم من غير محذور الا ان

ارطاعت بتقوتها من بعض القلب فعل هذا كونه المراد
ما يصلوه في النهار جميع الصلوات الاربعة على العيون
الاولين كغير المراد به صلوة اليومية او الضيق والقصر

الشمس الى غروب الشمس الا ان هذا قبل هذا ومنها صلواتان اول وقتها من غروب الشمس الى انضاف الليل الا ان هذا قبل
 هذه والى ذلك ذهب المصنف علم الهدى قدس سره في اوقات الصلوة وهذه الرواية موجودة في الاصول ويوجد غيرها
 ايضا ونقلها الشيخ ايضا في كتبه وقال بها وقال الزجاج ان في قوله تعالى وقرآن الفجر فائدة عظيمة هي انها تدل على ان
 الصلوة لا يكون الا بقرآن الا قوله اقم الصلوة واقم قرآن الفجر قد مر فيه ان يقيم الصلوة بالقرآن حتى تمت الصلوة
 قرانا فلا يكون صلوة الا بقرآن فيه تأمل كما في قوله في خصوص ما في قوله وقتها فانه ليس بمسبوع الا في بعض الصلوات
 عندهم الوتر او الصبح وجب مسجبت فتأمل قوله ومن الليل فينجد الآية يدل على وجوب صلوة الليل واختصاصه
 به صلى الله عليه وسلم يمنع من التأسي فيه **الثاني** اقم الصلوة طرفي النهار قبل ان طرفي النهار وقت صلوة
 الفجر والمغرب وقيل غداة وعشية وهما صلوات الصبح والعصر **الثالث** والظهر ايضا الا بعد الزوال كعشية
 ومساء عند المغرب فيدل على سعة وقتها في الجملة وينبغي ادخال العشاءين ايضا وزلفا من الليل قبل العشاءين
 وقيل اي ساعات من الليل وهي ساعة القربة من آخر النهار وقبل زلفا من الليل اي قربان الليل وحتمها
 على هذا التفسير ان يعطف على الصلوة اي اقم الصلوة واقم زلفا من الليل على معنى واقم صلوات تنزيها الى الله
 عز وجل في بعض الليل فيمكن ان يكون اسارة الى صلوة الليل المشهورة ان الحسنات يذهبن السيئات يحتمل في حين
 تكثير الذنوب بالطاعات فهي صريحة في وقوع التكفير وكذا غيرها من الآيات والاجاب واللفظ يعني ان الطاعات
 موجب لتلك المعصيات بالخاصية او بسبب لطفه كما قوله تعالى ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر ذلك ذكره
 للذي اريد اي ما ذكر من قوله فاستقم الى هنا عظة للمتنين ثم رجع الى ذلك للتذكير بالصبر بقوله فاصبر فان الله
 لا يضيع اجر المحسن وهو دليل على الحث والتعريض والترغيب على الوعظ والاتعاظ وعلى الصبر والاحسان وهو
 الثالث سبحانه الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون سئل
 ابن عباس هل تجد الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وقرأ هذه الآية فالتسبيح حين تمسون صلوة المغرب والعشاء
 وحين تصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر ويحتمل ان يراد بالاول المغرب
 وبعشيا العشاء ويظهر ان الظهور وغير ذلك مثل ان يراد بعشيا المغرب والعشاء ويمسون العصر ويظهر
 الظهر فقط وعشيا عطف على حين فيكون وله الحمد معترضة ويحتمل عطفه على السموات ولكن بعد حتم فهم الصلوة
 ويحتمل ان يراد من الحمد الصلوة الا ان حتم الصلوة في السموات غير ظاهرة وعطف عشيا وحين بظهوره ايضا
 على الصلوات غير مناسب وحين يظهرون مسعود عطفه على الاول وترك حين في عشيا كانه لهدم معنى الفعل منه

اجاز في الصلاة ما شاء من غير ان يعلم في ذلك وقتا من فوائدها
انما يريد ان يسمع النية والصلوة لا في الكسوف والشمس
تكون على وجه النية والصلوة لا في الكسوف والشمس
فانما يريد ان يسمع النية والصلوة لا في الكسوف والشمس

هذا الكتاب من المخطوطات النادرة في
العلوم الشرعية والفقهية

في صلاة الفجر والظهر والعصر والمغرب والمغرب في كل صلاة ركعتين

في صلاة الفجر ركعتين وفي صلاة الظهر ركعتين وفي صلاة العصر ركعتين وفي صلاة المغرب ركعتين وفي صلاة العشاء ركعتين

انما الليل عاتية قال الشيخ واحد انا
منها قال وقال بعضهم واحد انا واحد
نيل مضى انما من الليل والنيران
وانشد الهندك ص

العتمة حركه ثلث الليل
الاول بعد غيمية الشفق
او وقت العشاء الاخرة
فاموس

فقال الرابعة فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها معناه في الكشاف فانه قال صلى
الله قبل طلوع الشمس يعني صلاة الفجر وقبل غروبها يعني الظهر والعصر لانها واقعتان في النصف الاخير من النهار
فح فيها دلالة على وجوب الصلوة الثلث وسعة وقتها وعدم اختصاصها باول الوقت فالقول بان وقت صلوة
الفجر الى الاسفار والتأخير كما هو قول بعض اصحابنا غير واضح وكذا اختصاص الظهر باول الوقت وكذا العصر باول وقتها
وهو ظ بناء على تفسير التسيب بالصلوة واما على الاحتمال يكون المراد هو التسيب خفيفة فلا دلالة بل المراد هو الغيب
والخبر على تسيب تعالى وتزيره في هذه الاوقات الشريفة ومن انا الليل فسبح واطراف النهار لعلك رضى
قدم الطرف ههنا على الفعل عكس الاول للاهتمام بفعلها لعدم تقدم سفل التشرع ولا انها شق ويجعل كون من معنى
في وابندائية وقال في الكشاف وقد تناول التسيب في انا الليل صلوة العتمة وفي اطراف النهار صلوة المغرب
وصلوة الفجر على التكرار ارادة الاختصاص كما اختصت في قوله حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى عند بعض
ويحتمل من انا الليل ارادة صلوة الليل المشهورة ايضا او مطلق الصلوة ليلافاتها عبادة مطلوبة جدا و ارادة
نافلة الفجر ايضا وكذا من اطراف النهار ايضا يحمل الامر على الرجحان المطلق فتأمل الخامسة وسبح بحمد ربك قبل طلوع
الشمس وقبل الغروب ومن الليل فسبح واد بار السجود اى سبح حامدا ربك قبل الطلوع وقبل الغروب وسبح ايضا
في بعض الليل وفي اذ بار السجود والتسيب اما محمول على ظاهرة او على الصلوة فالصلوة قبل طلوع الشمس الفجر وقبل الغروب
الظهر والعصر ومن الليل العشاء ان فيها دلالة على وسعة وقتها واد بار السجود التسيب في اثار الصلوة والسجود
والركوع يعبر بها من الصلوة وقبل النوافل بعد المكتوبات وعن علي عليه الصلوة والى الركعتان بعد المغرب وروى عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من صلى بعد المغرب قبل ان يتكلم بكت صلوة في عليين ومثلها موجودة من طرفنا
ايضا والظ ان المراد قبل ان يتكلم بسلام اجنبى لا التعقيب وهو مفسر في الرواية الصحيحة به ولا اذ بار جمع دبر
وقرى بكسر الهمزة مصدا والظ من ادبرت الصلوة اذا انقضت وتمت ومعناه وقت قضاء السجود كقولهم
اتيتك خنوق النجم وتوب من الآفة ما في الطور وسبح بحمد ربك حين تقوم اى سبح بحمد ربك حين تقوم من
اى مكان وقبل من نومك وقبل تقوم الى الصلوة المفروضة فقل سبحانك اللهم وبحمدك وقبل وصل بامر
ربك حين تقوم من مقامك قبل الركعتان قبل صلوة الفجر وقبل حين تقوم من المجلس فقل سبحانك اللهم
وبحمدك لا اله الا انت اغفر لى وتب على وقد روى من فروع عاتية كفارة المجلس وروى عن علي عليه الصلوة والى من اجب
ان يكتم بالملك بال الاوى فليكن آخر كلامه من مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين

والحمد لله رب العالمين. وقيل اذكر الله بلسانك حين تقوم الى الصلوة الى ان تدخل في الصلوة ومن الليل فسبحه وادبار
النجوم والكسوف قيل المراد الامر بقوله سبحانه الله وحده في هذه الاوقات وقيل يعني صلوة الليل وروى زرارة وجران
ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام في هذه الآية قالان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم من الليل
ثلاث مرات فينظر في آفاق السماء فيقرأ خمس آيات من آل عمران ان في خلق السموات والارض الى انك لا تخلف الميعاد
ثم يرفع صلاته الليل الجبر وقيل معناه صلوة المغرب والعشاء والاخرة وادبار النجوم يعني الركعتين قبل صلوة الفجر
وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام وذلك حين تدبر النجوم اي حين تغيب بضوء الصبح وقيل معناه صلوة
النجم والروضة وقيل معناه لا تغفل عن ذكر ربك صباحا ومساء وتزنيهم في جميع احوالك كبلادها رافاته لا تفعل
عنه وعن حفظك وفي هذه الآية دلالة على انه سبحانه قد حضر حفظه وكلامه حتى بلغ الرسالة الله يعلم
بحقيقة كلامه وغيره ويدل على رجاء القيام للصلوة عن المضاجع والصلوة بالليل ودعاء الرب خوفا من العناء
وطمعا في الثواب والانفاق مما رزقه الله تعالى قوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع يدعون ربهم خوفا وطمعا
ومما رزقناهم ينفقون يرتفع جنوبهم عن مواضع اضطجاعهم بصلوة الليل وهم المتجعدون بالليل الذين يقومون
عن فسيحهم للصلوة وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام وهو القيام بالليل لصلوة الليل والتجعد المشهور
وظيفة الآية انهم يقومون للدعاء خوفا من عدم الاجابة وطمعا لما كان الدعاء في الوتر وغيره وقيل هم الذين لا ينامون
حتى يصلوا العشاء الاخرة قال انس ثلث فئاما معاشرا الاضاركتنا نصلي المغرب فلا نرجع الى حالنا حتى نصلي
مع النبي صلى الله عليه وآله صلوة العشاء وقبل هم الذين يصلون ما بين المغرب والعشاء وهي صلوة الاوابين
وقيل هم الذين يصلون العشاء والفجر في جماعة يدعون ربهم خوفا من عذاب الله وطمعا في رحمة الله ومما رزقهم
الله ينفقون في سبيل الله وطاعته واعلم ان وجوب الصلوات ليس من القناعات من ضرورات الدين مع ان
الآيات الدالة عليها في غاية الاجمال فكان تركها التوقيل ولكن ذكرنا بعض الآيات في ذلك لبيان الوقت وبعض النوازل الاخرى
في القبلة وفيه آيات منها قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها فقل
وجهك سطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم سطره وان الذين اوتوا الكتاب ليعلمون انه الحق من ربهم والله
بما نفعل عما نعلمون الآية الروية هنا بمعنى العلم والتقلب التحول والتحرك في الجهات والقبلة هي الكعبة للمأد على الماء هذه
على سبيل العبادة واللبعد المحبة على ما هو المشهور والرضا هو المحبة والتولية هو التصير والتصريف والسطر هو الجاه
والنحو والجهة وكلام هو المحرم كالكتاب بمعنى المكتوب والحق هو وضع الشيء موضعه والقبلة هي التوجه عن بعض الاشياء

[illegible]

الصِّلْبُ وَهُوَ

يدرس سائقوا المعجم من تركم ملزم على المراد
باللام الغدور وذلك غرض فاعلم في البقرة ان المراد
المراد استحباب المصارعة فانه انما هي مثل هذه الصلح
معنا اذا لم يكن واجبا عليك ويؤيده دخول المستحبات
الاضافه بغير على كتحباب فعل العباد اولى
وفيهما كما تقدم

المقصود ان الله تعالى يقول للذي صلى الله عليه وسلم انا قد علم تردد وجهك في جهة السماء اي توجهك نحوها انتظارا ^{للتحويل}
 القبلة النازل منها تحركك الى قبلة تجتهد وتتوق اليها لا غرضك الصحيحة التي في نفسك ووافقت في ذلك مسبة الله
 وحكته وهي قبلة ابيك ابراهيم علي نبينا وعليه السلام وادعى الى الايمان لانها مع حقهم ومطافهم فلنعطيك تلك القبلة
 المرضية ثم ينهها بقوله قول اي فاجعل توليه وجهك في جهة المسجد وسميته واصرف نحو المسجد الحرام فيه التماس واخراج
 الملتجى والمصيد وباني ما يحرم على الحرم يعني جعل قبلك التي تتوجه اليها للصلوة وغيرها تلك الجهة ثم اشار الى وجوب
 ذلك على كل مكلف في كل مكان بقوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ولعل في التعبير بالنحو والمسجد
 دون البيت دلالة على وسعة امر القبلة وانها الجهة الواسعة لا البيت كما هو للتقريب واختار المسجد دون
 الحرم مع انها ادل لئلا يتوهم كون الحرم قبلة للبعيد كما قيل على انه يحتمل ان يكون المراد الحرم ويكون التعبير عن
 باسم اشرف اجزائه فيكون تسمية لكل باسم الحرم اعلى ان حكمه حكم المسجد في وجوب التعظيم ويؤكد صفة
 بالحرام ويحتمل ان يكون التعبير عن البيت بالمسجد اكرام لتسمية للجزء باسم الكل فيكون القبلة للتقريب نفسه
 وللبعيد جهة كما هو مذهب اكثر الاصحاب وعلى التقادير لا تفاوت في القبلة المتعينة للبعيد فانها مبنية
 اما على العلامات الموضوعة لها شرعا على ما ذكره الفقهاء مثل جعل الجدي خلف الملك الامين وهو مجمع
 الكتف والعصا وقال المحقق الثاني وهو الكنف وذلك غير مطابق للغة والشرع والدليل واما على المقدار
 الحيواني كما بينا اهلها لكل اقليم اقليم فالجهة التي هي سمت الجانب المأخوذ للتوجه الى القبلة ^{المعتبرة}
 في الامور المتعينة على الوجه المقرر من العلامات المتعينة له اما من دليل شرعي او عقل كما سير اليه وقد ذكر
 اصحابنا تعاريف كثيرة لها وكاد ان لا يكون واحدا منها سالما مع انه لا اعتداد بتحقيقها اذ الواجب استعمال
 العلامات فقط وليست الجهة واقعة في النقص بحيث ما لم يحقق لم يجز لنا التوجه الى القبلة وهو امر طرأ على
 انه قال في مجمع البيان ذكر ابو اسحق الثعلبي عن كنانة عن ابن عباس انه قال البيت كله قبلة وقبلة البيت
 الباب والبيت قبلة اهل المسجد والمسجد قبلة اهل الحرم والحرم قبلة اهل الارض وهذا موافق لما قاله اصحابنا
 ان الحرم قبلة من نأى عن الحرم من اهل الافاق انتهى لعله يريد بعض الاصحاب وهو الشيخ ومن تبعه وقد
 المتأخرون اذ دليله بعض الروايات الغير الصحيحة ويدل على كون القبلة هي البيت نفسه للتقريب ^{للبعيد}
 ادلة صحيحة وان كان في افادتها تأمل الا انها يتم بصحة امور اخر مع انه يلزم خروج الصف عن القبلة اذا زاد
 عن الحرم الا ان يؤول الجهة الحرم فيبقى النزاع في الترتيب حيث يجوز الشيخ مع فدية التوجه الى البيت التوجه الى الحرم

جهة

[illegible]

ايضا نعم يدعى بعضهم القدرة عليه مع وجود الاثبات كثيرة بحيث لا يمكن استحصاله الا مثل السلطان ومع ذلك
 كيف يمكن في البراري والقرى التي لا يظهر عرضها وما رصدوها بل في البلد المرصد ايضا فانهم يعينون عرض البلد
 من موضع معين من البلد مثل وسط البلد فيبقى نهاية البلد غير مرصد في تفاوت الحال فلا يبيد الا تخمينا
 مع انه في الاصل تخميني اذ التحقيق على ما يظهر من كلامهم مما يفسر هذا بل لا يمكن لعدم مساعدة الآلات على انا
 تجد الاختلاف فيما بينهم ايضا في المسائل والتحقيقات نعم قريب ذلك للمرة في الجملة ولكن لا يسهل ولا يغني عن جمع
 وايضا ما يعرف وجه ضم الاصحاب شرق الاعتدال ومغرب الى علامته العواق مع ان الظاهر ان قبلتهم ليست نقطة
 الجنوب كما يظهر من المسألة في مكة وتعيين احدى خلف المنكب مع انهم يقولون حين كونه علامة فهو واقع
 على النقطة الشمالية التي يوافق خط نصف النهار والقطب فيكون بين الكنتين فكانه بالنسبة الى بعض البلدان
 وايضا جعل النجم الصغير الذي بينه وبين الزندين قطبا لكونه عند ما يظهر من كلام العامة ايضا على ما رايت
 في حاشيته على المحرر غير واضح على ما سمعت من بعض هذا العلم الذي هو خالي الذي انظر له اليوم في هذا العلم
 بل نقول ان القطب قريب من احدى جدار ايضا شاهدته كما قال فاني نظرت وعلمت علامته ورايت هذا النجم
 الصغير تحرك كثيرا او ينقطع دائرة كثيرة وحركة احدى كانت قليلة جدا ودائرة اقل من دائرة تلك النجم بكثير
 اذ رايت كانه ما يتحرك من اول الليل الى النصف تخمينا ثم يتنازل حركته قليلة وايضا كلام اكثر الاصحاب خال عن شمسية
 قطبا وما رايت الا في شرح الارشاد للشيخ زين الدين رحمه الله ثم جعله قبله خراسان مثلا مثل قبله العراق والكونة
 بعيد ايضا لانه مرقى بالنسبة الى الكون من مكة مع انهم يقولون ان قبلتها يقينية اذ ثبت بالتواتر صلوة المعصوم
 فيه بتلك القبلة والعجب ان انري احدى في الكون خلف المنكب لا خلف الكنف كما قاله المحقق السائي وجعله قبله خراسان
 واكثر بلاد العرب على وضع احدى خلف الكنف وغير ما كان على غير ذلك اليه والظاهر خلاف ذلك وان ما فعله بعيد
 جدا خصوصا في خراسان والله اعلم والله المشرق والمغرب فايما تولوا فثم وجه الله ان الله واسع عليم المشرق
 مبتدأ والله متعلق بمقد خبره والمغرب عطف عليه والفاء للتزج وايضا للمكان وما رايت كانه في جيبا وكيفما
 متضمن لمعنى الشرط وهو مفعول فيه لتولوا وهو فعل شرط حذف فونه بالجزء وفاء فثم للجزاء وجه الله مبتدأ
 وتوخر ظرف لمقد خبره والجملة جزاؤه والمفصم على ما يفهم من الكساف ان البلاد والارض المنقصة الى المشرق
 اي النصف الذي فيه محل طلوعها والمغرب اي النصف الذي فيه محل غروبها كلها ملك لله تعالى في اي مكان فعلته التولية
 بمعنى تولى وجوهكم سطر المسجد الحرام بديل قوله تعالى قول وجهك سطر المسجد الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم

اهل

علم كنهه وضمه وسمه

في البقرة

سورة فتم

سقط فمروجه الله اي توجهه التي جعلها قبله لكم وامركم ان تجعلوا وجوهكم اليها حيث ما كنتم او فمروجه الله اي توجهه
يعني عالمه مما فعلتم فيه فيقبل منكم ويقيمكم مثل ما انا بكم في المسجد الحرام وببيت المقدس يعني انكم اذا مضيت ان تصلوا الى المسجد
احرام او في بيت المقدس كما فهم من الآية السابقة وهي ومن اظلم الآية فانها قبلها بلا فصل فقد جعلت لكم الارض
مسجدا فصلى في اي بقعة واتى جزء منها اردت ان الله اكل الله وافعلوا التولية اي ولو اوجيهم سطر المسجد الحرام
فان ذلك ممكن في كل مكان وليس مخصوصة بمكان دون مكان ويريد ان يدفع بذلك وهو من يتوهم عدم امكان
التوجه الى جهة واحدة في جميع الامكنة ان الله واسع الرحمة يريد التوسعة واليسر لعباده عليهم بصلاتهم فان المصلحة
الحاصلة للصلاة في المساجد حاصلة لهم في اي مكان كان مع التولية وحصول سائر الشرائط وليست هذه بمنسوخة
ولا مخصوصة بمكان الضرورة ولا بالنوافل مطلقا وحال الشك كما يفهم من سائر النفا سيرا ما سبب النزول فمقتل
كان اليه انكر وانحى بل القبلة الى الكعبة عن بيت المقدس وقيل من نزلت في النطوع على الرحلة حيث توجهت حال
السفر قاله في مجمع البيان ثم قال هذا مروى عن ائمتنا عليهم السلام روى جابر انه قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم
سريته كنت فيهم واصابنا ظلمة فلم نوف القبلة فقال طائفة منا قد عرفنا القبلة هي هنا قبل الشمال فصلوا امام
وخطوا اخطوطا وقال بعضهم القبلة هي هنا قبل جنوب فخطوا اخطوطا فلما اصبحوا اطلعت الشمس اصبحت تلك
الخطوط بغير القبلة فلما رجعنا من سفرنا سألنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فسكت فانزل الله تعالى هذه الآية
وقيل كان للمسلمين التوجه حيث شاؤوا في صلواتهم وفيه نزلت الآية ثم نسخت بقوله تعالى فويل للذين كفروا من رواية
جابر انه لا يجب الصلوة حال الخيرة الى الكعبة من جانب واحد ويكفي الظن الى جهة وان لم يكن من علامات شرعية وان
العلم قبل الفعل ليس بشرط بل اذا حصل الظن وفعل وكان موافقا لوجهه كان محيا لا يحتاج الى الاعادة كما يفهم
من عبارات الاصحاب واما الحكم المستفاد من الآية بناء على الاول فهو اباحة الصلوة في اي مكان كان وعموم التوجه
الى التوجه الى المسجد الحرام واما على ما يستفاد من ظاهرها قبل التام فهو عدم اشتراط القبلة مطلقا وتيقن حال
الضرورة او النافذة على الرحلة سفرهما من غير ذلك ويحتمل عموم النافذة فتأمل **التوجه الرابع** في منتهى
أخر الصلوة وفيه آيات الاول يا بني ادم قد انزلنا عليك لباسا اي خلقناه لكم بندي بيرات سماوية واسباب
نازلة منه ونظيره قوله وانزلنا لكم من الانعام وقوله تعالى وانزلنا الحديد فاشاء الى ان الامور السماوية مثل المطر خلا
في حصول اللباس وقد يكون اشارة الى الرتبة فقط فان حصول اللباس لما كان بامر الله وحكمته فكان عاليا فصارت
نازلة من الاعلى الى الاسفل يورى سواكم صفة لباسا يستريحونكم روى ان العوف كانوا يطوفون بالبيت عزاء وتبليغ

من

البحث في الباس

باب في لباس النجاسة

لا تطوف في ثياب عصينا الله فيها وريشا عطف على لباسا وهو لباس النجاسة في الأول اسأله الى وجوب طهارة العورة
 باللباس مطلقا لقوله يورى سواكم فانه يدل على فتح الكسف وان الستر مراد الله تعالى وفي الثاني الى استحباب التجل
 باللباس ويمكن فهم اشتراط كون اللباس مباحا لان الله تعالى لا يمن باعطاء الحرام ولباس التقوى اي خيئة الله
 او الايمان او لباس يقصد به العبادة والخشعة من الله تعالى والنواضع كالصوف والشعر او مطلق اللباس
 الذي يتقي به من الضرر كالحرق والبرد والجرح مبدا ذلك خير خبره بان يكون ذلك مبتدأ ثان وخبره خير خبر لسان
 او ذلك صفة وخبر خبره اي لباس التقوى المسار الى خير وقرى بالنصب عطف على لباسا كانه يريد على الاخير لباس
 يتقي به عن الحرق والبرد والجرح والقتل دون اللباس الذي يستتر ويحجب به فاللباس ثلثة قد امتن الله على عباده بخلقة
 ورح في ذلك خبر تأمل ويمكن كونه خبرا لانه يحصل به الستر والحفظ عن الحرق والبرد والجرح بخلافها ويحتمل رجوع الى اللباس
 مطلقا ثم اسأله بقوله ذلك من ايات الله لعلمهم يذكرون يا بني ادم لا يغتنك الشيطان كما اخرج ابا بكر من الجنة بزع
 عنها لباسهما ليربهما سواتهما انه يريدكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم انا جعلنا الشياطين اولياء للذين لا يؤمنون
 الى ان انزل اللباس من ايات الله ليتذكر الانسان ويتعظ واوصى الى بني ادم ان لا يمتحن الشياطين ويتبليه
 ببلية بان يوقعه في ذنب يوجب دخوله النار وينزع لباسه ويبسود عورته كما فعل بائويه وانه يراهم وهو لا يرونهم
 فالحذر كل الحذر منه ولا بد من عدم الغفلة وقال ان الشيطان هو اولياء الذين لا يؤمنون فلا يجوز للمؤمن من
 ان يأخذ ويليا واذ افعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها اباؤنا والله امرنا بها كان المراد بالفاحشة الذنب الفاحش
 قال في فعلية متناهية في التبع والفحش كعبادة الصنم وكشف العورة اذ افعلوها يعتقدون باتباع الاباء وان الله
 امرهم بها فرد الله تعالى بان قال قل ان الله لا يأمر بالفحشاء اي الله لا يأمر بالفحش والتبع فانه تبع ومنه عنه كانه
 ترك الاول لظهور رغبته وعدم صلاحية للعقد ومثله في القرآن كثير فنبه دلالة على عدم جواز التقليد وان الله
 لا يأمر بالتبع وانما يبع وانما يفعل التبع وان الفعل في نفسه قبيح من غير امر الشارع فاما الكثرة في القرآن
 العبر من ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايضا في الزينة وينهى عن الفحشاء والمنكر قول الاسعوي ان الحسن محض
 قول الشارع افعل والتبع قوله لا تفعل باطل وهو واضح واكدني صدور التبع عن الله تعالى بقوله اتولون على انما لا تكون
 قل امرني بالمشط وعلو مفتح الامر بالفحش وان الامر به ليس بمشط فيها تأكيد على نهي التبع عن الله تعالى وكون
 الفعل قبيحا في نفسه فهو حجة على الثاني من الاشياء الثانية يا بني ادم حدوا ربكم اي لباسا حيث انه سائر
 للعورة فهو بمنزلة عند دخول كل مسجد لطواف او صلوة او مطلق دخول المساجد ويحتمل ان يريد اخذ ثياب التجل فيها

عورة

وقد قيل في تفسير قوله تعالى لا يغتنك الشيطان كما اخرج ابا بكر من الجنة بزع عنها لباسهما ليربهما سواتهما انه يريدكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم انا جعلنا الشياطين اولياء للذين لا يؤمنون الى ان انزل اللباس من ايات الله ليتذكر الانسان ويتعظ واوصى الى بني ادم ان لا يمتحن الشياطين ويتبليه ببلية بان يوقعه في ذنب يوجب دخوله النار وينزع لباسه ويبسود عورته كما فعل بائويه وانه يراهم وهو لا يرونهم فالحذر كل الحذر منه ولا بد من عدم الغفلة وقال ان الشيطان هو اولياء الذين لا يؤمنون فلا يجوز للمؤمن من ان يأخذ ويليا واذ افعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها اباؤنا والله امرنا بها كان المراد بالفاحشة الذنب الفاحش قال في فعلية متناهية في التبع والفحش كعبادة الصنم وكشف العورة اذ افعلوها يعتقدون باتباع الاباء وان الله امرهم بها فرد الله تعالى بان قال قل ان الله لا يأمر بالفحشاء اي الله لا يأمر بالفحش والتبع فانه تبع ومنه عنه كانه ترك الاول لظهور رغبته وعدم صلاحية للعقد ومثله في القرآن كثير فنبه دلالة على عدم جواز التقليد وان الله لا يأمر بالتبع وانما يبع وانما يفعل التبع وان الفعل في نفسه قبيح من غير امر الشارع فاما الكثرة في القرآن العبر من ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايضا في الزينة وينهى عن الفحشاء والمنكر قول الاسعوي ان الحسن محض قول الشارع افعل والتبع قوله لا تفعل باطل وهو واضح واكدني صدور التبع عن الله تعالى بقوله اتولون على انما لا تكون قل امرني بالمشط وعلو مفتح الامر بالفحش وان الامر به ليس بمشط فيها تأكيد على نهي التبع عن الله تعالى وكون الفعل قبيحا في نفسه فهو حجة على الثاني من الاشياء الثانية يا بني ادم حدوا ربكم اي لباسا حيث انه سائر للعورة فهو بمنزلة عند دخول كل مسجد لطواف او صلوة او مطلق دخول المساجد ويحتمل ان يريد اخذ ثياب التجل فيها

الصلوة والطواف
 قال الزينة

بما لم يكن له من القوة والقدرة على ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق الله تعالى

بما لم يكن له من القوة والقدرة على ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق الله تعالى

فان الزينة اخذت لله تعالى فعلى الاول دليل على وجوب ستر العورة في الصلوة والطواف وعلى الثاني استحباب الزينة
فيها او مطلق المسجد وقد سترنا بسطه والتسوك ولحائه والسمادة والتسجدة ثم عتب الامر بالستر بالامر بالاكل والشرب
وعدم التنزه عن ذلك بقوله وكلوا واشربوا ما طاب او ابيع واستلذمتا خلفه الله لكم اللبس ولكن لا تسرفوا بتقدي حلاله
الله مطلقا بغير كمال وبالعكس اوفى الماكل والشرب والملبس فلا يجوز اكل وشرب ولبس ما لا يجوز ولا ينبغي ما لا يليق
بحاله وعدم لبس لباس التجهل وقت النوم والحذنة ونحو ذلك كما بين في محل تفصيله اوفى الاكل والشرب حتى يكون انسانا
الى كراهة وتحرير كثر الاكل الموصى الى المرض ولهذا قيل جمع الله الطب في نصف آية وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ان الله يحب
المسرفين اي يفضله فينبغي حمل ولا تسرفوا على الاسراف كرام ثم اذا تقدم بقوله قل من حرم زينة الله اي قل يا محمد
ما حرم الله زينة اي الامور التي خلقها الله تعالى لزينة عباده التي اخرج الله لعباده خلقها لعباده واخرجها من النبات
كالقطن والكتان ومن الحيوان كالصوف والسرلاط والطيبات من الرزق المستلذات من الماكل والشرب
او المباحات فينبغي دلالة واضحة على ان الاشياء خلقت على الاباحة دون الحرمة كما في غيرها كما صرح به في الكشاف في
اول البقرة في تفسير قوله تعالى قل هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا اي لا تنفعاكم جميع ما خلق فيها بل هي وما فيها كما يدل
عليه العقل فاجتمع الان العقل والنقل على ان الاصل في الامور الاباحة وغيرها يحتاج الى الدليل فاما قل هو الذي
امروا الى الطيبات ثابتة ومباحة للمؤمنين مع مشاركة الكفار لهم في الحيوة الدنيا خالصة للمؤمنين مختصة بهم يوم القيمة
ففي الحيوة الدنيا متعلقة بمتعلقين للذين ويحتمل بامور خالصة حال من ضمير الطيبات في متعلق للذين ويوم القيمة ظرف
لخالصة ثم اشار مرة اخرى الى حصر المحتويات الاضافية بقوله قل انما حرم في الفواحش الفواحش ما زادت فحشة وبقية قيل
المراد ما يتعلق بالفروج ما ظهر منها وما بطن جهرها وسرها والامر اي ما يوجب الاثم تعمير بعد تخصيص وقيل شرب الخمر
والبغى الظلم والكبر بغير حق متعلق بالبغي تكديله وان يشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا انهم بالمسكرين وتنبه على وجوب
اتباع البرهان حيث يفهم انه لو كان على الشرك برهان لوجب الاتان البرهان عليه مع وعلى غير اتباع ما لم يدل عليه
برهان وان تقولوا على الله ما لا نقول بالاحاد في صفاته والافراد عليه واسناد الامور الغير الصادرة عنه اليه تعالى
ثم ان الحكم في المسئلة كما مع انه ليس كذلك وان الله تعالى يعلم كذا ولم يكن كذلك ويدخل فيه القوي والقضاء بغير الا
وهو ظ ومعلوم وجود محتويات غير هذه المذكورات في منزلة الظ ومخصوصها والمحصراض في قائل الله
حرفتم عليكم الميتة كانه اشارة الى بيان المستثنى الذي اشار اليه بقوله الاما يتلى فمن المحرمات المأكولة الميتة والظ
انها كل حيوان فارقت الروح من غير ذكاة شرعية ولما اخرج المسلم السمك من الماء حيا واخذ احد كذا كذا ويحتمل ان يكون

بما لم يكن له من القوة والقدرة على ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق الله تعالى

بما لم يكن له من القوة والقدرة على ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق الله تعالى

بما لم يكن له من القوة والقدرة على ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق الله تعالى

بما لم يكن له من القوة والقدرة على ان يخلق ما يشاء من غير ان يخلق الله تعالى

أفلا حله في الشرايين بنوعه في الكبد

المراد كل حيوان مأكول اللحم حين جونه وفارقه الروح من غير تذكية شرعية فكون الخنزير من جهة الموت خاصة كما هو
ظن سوف الآية وظاهر لفظ الميتة مشعر بأن ما لم يخل فيه الحيوة منها لا يكون حراما ولهذا استثناه الاصحاب مؤيدا
بالاجماع على الظن والاحبار ويمكن ان يبق المتبادر من تحريم الميتة تحريم كل ما كان في الدم ولحم الخنزير وان ثبت
تحريم جميع انتفاعاتها فيكون لغيرها ويجعل فهم ايضا وهذا قالوا يحرم جميع الانتفاعات بالميتة لان العيش يحرم
وتقدير الاعم الى ما لا يلزم الاجمال او الترجيح بلا مرجح اذ لا ريب في ان الحيوان فانهم وحق يدل على عدم حرمان
لبس جلد الميتة في الصلوة وغيرها دلت ام لا ما يدل عليه الاخبار بل اجماع الاصحاب ولا دلالة في الآية على نجاسة
الميتة فتأمل وسوف يأتي البحث في تمتع الآية في كتاب الاطعمة وان شاء الله تعالى الرابعة والخامسة والانساء
خلقها لكم فيها ذك ومنافع ومنها ما يكون الآية عند الله تعالى فعمادها خلق الانعام للانسان المصلحة
على الذئب وهو ما يذف به من الكسبة والطلايس المأخوذة من شعرها وصوفها وبرها ومنافع اخرى لهم
مثل الكرب واللين والحرف واكل لحومها وغيرها ثم عند نعمها آخر بقوله والله جعل لكم من بيوتكم اي جعل من
البيوت المأخوذة مما اتخذونها من لحومها ولحومها سكنى اي ما يسكن النفس اليه وبطنت اليه من مسكن
وموضع مسكون فيه وجعل لكم من جلود الانعام يعني الادمى بقوله تعالى ويجوز ان يتناول المتخذ من الوبر
والصوف والشعر فانها من حيث انها ثابتة على جلودها يصدق عليها انها مأخوذة من جلودها فتأمل فيه فتجوز
قبالها وجنابا ما يخف عليكم حملها في اسفاركم يوم طعنكم اي وقت ارتحلتم من مكان الى اخر يوم واقامتم
اي الوقت الذي تترون موضعاً يقيمون فيه لا ينقل عليكم في الحالين ومن اصوافها هي للضأن واوبانها للابل
واسعارها للمر انا وما لا يقل انواعا من متاع البيت من الفرس والاكسية ومتاعا اي سلعاً تتفعول
بها وتتخذونها الى حين الى يوم القيمة عن الحسن وقبل الى وقت الموت يحتمل ان المراد به موت المالك او
موت الانعام وقيل الى وقت البلى والفساد وفيه اشارة الى انها فانية فلا ينبغي للعاقل ان يختارها كذا في جمع
والاول بعيد السادسة والله جعل لكم من كل ما خلق ظلالا اي وجعل لكم ما خلق من الاشجار والابنية
ظلالا لاسباب تستظلون بها في الحر والبرد وجعل لكم من كمال اكنافنا مواضع تسكنون بها من كهف وثقبة تاودون
اليها وجعل لكم سراويل قمصا من القطن والكتان والصوف تغيركم احر تترك البرد لان ما يقيه يقيه واخاره
على البرد لان المخاطبين اهل الحر وليس عندهم البرد الا قليلا فالحفظ عندهم عندهم وقيل ان الحر ينقل دون
البرد ويحتمل ان البرد يمكن دفعه شي مثل النار والدخول في البيوت بخلاف الحر وسراويل دروع وجواشن

رأى
وعلى القادر
الرحمة

[illegible]

البرد ويحتمل ان
الربا ع مبيع على كل ما كان
معدية او غير ذلك

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

[illegible]

لهم وصار الامر الآن بالعكس يعني في الواقع ما يستحقون الدخول الآخفين وذليلين وهم يعتقدون ذلك ومنعون
 المسلمين من الدخول كما يدل عليه ايضا اخرها لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم ويمكن كون ذلك ^{الخل}
 خائفا والذل هو الخزي في الدنيا او اعطاء الجزية من يد وهو صاغرون ويكون العذاب العظيم في الآخرة اشارة الى
 عذاب يوم القيمة وهو عظيم واتى عظيم نفوذ بالله منه قبل في الآية احكام ما عرفناها بل لم يتركها بعضها
 حكما في نفس الامر مثل وجوب اتخاذ المساجد كناية ووجوب عمارة ما استهدم منها ووجوب سفلها بالذكر
 واستجاب كل واجب كفاي عينا قائل وهو علم الثامن انما يعبر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام
 الصلوة واتى الزكاة ولم يخش الله فعسى اولئك ان يكونوا من المهتدين فيها حث عظيم وترغيب جليل على تعبير المساجد
 وان له شأنا كبيرا عند الله حتى انه لا بد من ان تصاف عليه هذه الاوصاف الجليلة والافعله كعدمه فينتهي ان يكون
 المعتبر من يقيم الصلوة ويؤتي الزكاة ولم يخش الله والافتعير ليس تعبير امريضا والمراد بالمباغضة والافتعير امر
 مطلوب للشارع من كل مؤمن ويترتب عليه ثواب الذي قرره ولكن قد يكون فيه الزيادة بالاخلاص وانصاف فاعله
 بالافعال الحسنة ولا بعد في ذلك ولهذا قيل حسنة البراري سنات المترين فكانت اشارة الى ان المؤمن الكامل
 لم يترك شيئا من العبادات بل يجعل غير الله معدوما حتى لم يخف مما بهلكه من الانس والجن ويجعل خوفه وطمعه
 فيه تعالى ومع ذلك يرجى ان يكون من المهتدين ثم انه قيل يحتمل كون المراد بالتعبير رم المساجد باصلاح ما استهدم
 وتزينها وازالة ما يكن النفس منه مثل كسها فانه روى من كسر مسجد يوم الخميس وبلغ الجعة واخرج من التراب مقدار
 ما يذرى في العين غفلة والاسراج فيها روى انه من اسرج في مسجد سراجا لم يزل الملائكة وحملته العرش يستغفرون له
 ما دام في ذلك المسجد ضوؤه ويحتمل ان يكون المراد سفلها بالعبادة مثل الصلوة والذكر وتلاوة القرآن وتجنبها
 من اعمال الدنيا واللغو واللعب عمل الصنائع بل الحديث فانه روى الحديث في المسجد باكل الحسنات كما نال النار الخطب
 قيل المراد اللغو من الحديث وايضا قد ذكر وان منع المساجد من العبادة فيه تحريم حتى اطفأ السراج ويمكن ان يكون المراد
 كلاهما ولا بعد في ذلك لوجود الدليل عليها كما عرفت مع امكان الصدق عرفا وسرها وان لم يكن لغة وعرفا عما الله يعلم
 بحقيقة الحال وههنا آيات اخر تتعلق بالمساجد ذكرنا آية منها واقبول وجوهكم عند كل مسجد وادعوه مخلصين له الدين
 اى توجهوا الى عبادة الله مستقيمين غير عاقلين الى غيرها واقبولها نحو القبلة في كل وقت سجود او مكانه وهو
 الصلوة او في كل مسجد حضرت الصلوة وانتم فيه لان آخرها حتى يعودوا الى مساجدكم فيحتمل استخراج صلوة التوجه على
 ما قيل قائل ثم امرهم بالدعاء عند كل مسجد مخلصين له ذلك وفيه دلالة على الحث على الدعاء في المساجد يا ايها الذين

في التوبة

هذا الحديث من صحيح مسلم
 في التوبة

في الاعراف

أمنوا لا تتخذوا

امرنا لا نتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين اتوا الكتاب من قبلكم والكفار اولياء واتقوا الله ان كنتم مؤمنين
 يعني الذين يتخذون دينكم لهوا ولعبا وهزوا ويتسوفون بدينكم من اهل الكتاب والمسلمين لا يصح ولا يجوز لكم ايها المؤمنون
 ان تحبواهم وتولواهم ويكون بينهم وبينكم محبة ووداد وان تكونوا اولياء لهم وتجعلونهم اولياء لكم بل بينكم وبينهم بغضاء
 والقتال فان محبة الله لا يجتمع مع محبة عدوه واتقوا الله في موالاكم اعداء الله ان كنتم مؤمنين حقا وان الايمان
 يعاند موالاة اعداء الذين فيه اسعار بدم جوان موالاة الفساق والمعاصرة معهم بحيث يشوب بالصدقة فافهم
 التاسعة واذا نادى اليك الى الصلوة اتخذوها هزوا ولعبا ذلك بانهم قوم لا يعقلون اي لا يتخذوا الذين اذا نادى اليك الى الصلوة
 اتخذوا مصاداة الصلوة اي الاذان هزوا ولعبا اولياء قيل كان رجلا من النصارى اذا سمع اسهده ان محمدا
 رسول الله صلى الله عليه وآله في الاذان قال حرق الكاذب يعني المؤذن قد خلت خادمه اي جاريتته بنار ذات ليلة
 وهوناء لم تظارت منها سرقة في البيت فاحترقت البيت واحترق هو واهله لعنه الله قيل فيه دليل على ثبوت
 الاذان بنص الكتاب لا بالتمام وحده وفيه تأمل اذ فيه دلالة على ثبوت في الشرع ففي الكتاب دلالة على انه كان في الشرع
 ذلك اما ثبوته بالكتاب فلا وما كان لعنهم وهزؤهم من افعال السفهاء والجهلة قال لا يعقلون كأنه لا عقل لهم **الفصل**
في مقارنات الصلوة وفيه آيات قد استدلت على وجوب القيام والنية والقنوت بقوله تعالى وقوموا لله قانتين
 وفي افادته لها تأمل لا يخفى وكذا استدلت على وجوب تكبيرة الاحرام المشهور على الوجه المنقول بقوله تعالى وكبري تكبيرا
 وبقوله وربك تكبر وفي دلالتها ايضا خفاء فافهم واستدل على وجوب القراءة حتى السورة ايضا بقوله **وكلوا مما رزقوا**
ما ينشر من القرآن وبقوله تعالى فافروا ما ينشر منه في تمام الاستدلال به ايضا تأمل يعلم بالتأمل في تقريره مع التأمل
 في الآية وتفسيرها وقد فسرت القراءة بصلوة الليل وهو حظ سوق الكلام او تلاوة القرآن في الليل او مطلقا استجابا
 او وجوب الحفظ المعجزة وغيرها والمخاطب هو صلى الله عليه وآله مع طائفة معه واما القراءة في الصلوة فلا يفهم فتأمل الخامسة
 يا ايها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون ليس فيها دلالة على استقباب السجود عند
 قراءتها بل وجوب الركوع والسجود كأنه في الصلوة وعبادة الرب من الصوم والصلوة والحج والغزو وغير ذلك ثم امر
 بفعل الخيرات مطلقا مثل صلة الرحم وفي الكشاف صلة الرحم ومكارم الاخلاق وافعلوا ذلك كله لعلكم تفلحون وانتم
 راجعون السلاخ طامعون فيه غير مستيقنين ولا يتطلعون على اعمالكم وعن عتبة بن عامر قال قلت يا رسول الله في سورة
 الحج سجدتان قال نعمان لم تسجد هما فلا تقرأها السادسة وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا قيل المراد بالسجدة
 الاعضاء السبعة التي يسجد عليها ويد بقوله صلى الله عليه وآله امرت ان اسجد على سبعة ارباب اي اعضاء وقد روي

انما امرنا ان لا نتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعبا من الذين اتوا الكتاب من قبلكم والكفار اولياء واتقوا الله ان كنتم مؤمنين

في البقرة

في سورة البقرة

في الحج

في الحج
الركعة الاولى

الارباب العزير السجود على سبعة ارباب
 وارباب ايها

ذلك عن أبي جعفر عليه الصلوة والسلام في أنها لله أي خلقت لأن يعبد بها الله فلا تسركوا مع غير في سجودكم عليها والظاهر
 أنها المساجد المعروفة بما قيل فالمعنى أنها مختصة بالله تعالى فلا تعبد فيها مع الله غيره وقبل المراد بتقاع الأرض كلها بقوله
 صلى الله عليه وآله وسلم جعلت لي الأرض سجدا فلا يعبد فيها غيره وقيل السجدة الحرام عتبر بالمساجد كانه قبلتها وهو يعبد
 الله يعلم قبل السجدة جمع سجدة بالفتح مصدر فإمراد يجب السجود لله فلا يفعل غيره السابقة ففتح باسم ربك العظيم
 ومنها سبع اسم ربك الأعلى روى من طريق العامة أنه لما نزلت الأولى قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوها في ركني
 ولما نزلت الثانية قال اجعلوها في سجودكم ومن طريقنا عن الصلوة عليه الصلوة والسلام أنه يقول في الركوع سبحان ربّي
 العظيم وبحمدك في السجود سبحان ربّي الأعلى والرضة واحدة والسنة ثلثة والروايات تدل على كون الذكر الخاص
 فيها ولكن محذوف بحمدك يدل غيرها على زيادته وهي مقبولة كما ثبت في الأصول وكذا على أجزاء مطلق التسبيح بل مطلق الذكر
 والمحرم ذلك غير بعيد فالاحتياط قولها ثلثا مع زيادة وحده الثامنة ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا
 قال في مجمع البيان في معناه أقوال أحدها أن معناه بأساعة صلوتك عند من يؤذيك ولا تخافت بها عند من يلمسها
 منك عن الحسن وروى أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى فجر في صلوة فسمع المشركون فستقروا وأذوه فأمره
 بترك الجهر وكان ذلك بمكة في أول الأمر به قال سعيد بن جبير وروى ذلك عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ولا يخفى
 بعد فأنه ح لا معنى لقوله ولا تخافت بها وابتغ ولعل الرواية عنهما غلط ويؤيد نقل خلاف ذلك عنه عليه الصلوة والسلام
 أو الاخفات محمول على عدم حديث النفس بحيث لا يظهر الحروف والابتغاء على وجه لا يسمع من يؤذي وتسمع فتأمل
 فأنها أن معناه لا تجهر بدعائك ولا تخافت به ولكن اطلب بين ذلك سبيلا فالمراد بالصلوة الدعاء ولا يخفى
 بعد أيضا فان الأمر بالمبادر منها الصلوة الشرعية فان الاخفات في الدعاء مطلق قال الله تعالى ادعوا ربكم تضرعا
 وخفية وفي موضع آخر وخيفة ودون الجهر من القول وفي الأخبار ما يدل على كثرة ^{الاحتياط} بالنفس أن معناه ولا تجهر بصلوتك
 كلها ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلا بان تجهر بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار ليتمكن المتابعة والجماعة
 في الفريضة والقيام للنافلة أيضا هذا أيضا بعيد وغير مفهوم مع أنه لا بد من جعل صلوة الفجر من الليلية وجعل ركعتي
 العشاء والاخيرة من المغرب من النهارية وهو مما يفهم بوجه وأرجعها لا تجهر بها يشتغل به من يصلي قريبا ولا تخافت
 حتى لا تسمع نفسك عن الجنائي وقريب منه ما رواه أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال الجهر به رفع الصوت سديلا
 والمخافتة ما لم تسمع أذنك لا تبغ بين ذلك سبيلا أي قراءة وسط بين الجهر والمخافتة هذا هو المبدأ والمغنى هو الجهر
 جدا بحيث يخرج عن كونه قاربا في الصلوة والاخفات الخفية بحيث يلحق بحديث النفس ويخرج عن القراءة فلا يجوز الإفراط

في الواقعة

في بني إسرائيل

المراد بالصلوة

على

ولا العزيب

لا تجهر بصلوة الفجر من الليلية ولا تجهر بصلوة العشاء من النهارية
 لا تجهر بصلوة الفجر من الليلية ولا تجهر بصلوة العشاء من النهارية
 لا تجهر بصلوة الفجر من الليلية ولا تجهر بصلوة العشاء من النهارية

[illegible]

بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف
بفتح الميم وفتح الكاف

فيصلي على الاقال ذاك الملكان غفر الله لك وقال الله وملائكته جوا بالذي نيك الملكين. آمين ولا اذكر عند عبد مسلم فلا يصلي
على الاقال ذاك الملكان لا غفر الله لك وقال الله وملائكته لذي نيك الملكين. آمين ومنهم من قال يجب في كل مجلس
مرة وان تكرر ذكره كما قيل في آية الشجرة وتسميت العاطس وكذلك في كل دعاء في اوله وآخره ومنهم من اوجب
في العمر مرة وكذا قال في اظهار الشهادتين مرة والذي يقتضيه الاحتياط الصلوة عليه عند كل ذكر لما ورد من الاخبار
انتهى والاخبار من طرقنا ايضا مثل الاول من جوده مع صحة بعضها ولا شك ان احتياط الكشاف احوط واخيار في كل
الوقان الوجوب كلما ذكر وقال انه اختيار الكشاف ونقل عن ابن بابويه وانت تعلم انه لا يفهم اختياره ويمكن اختيار
الوجوب في مجلس مرة ان صلى اخوان صلى ثم ذكر يجب ايضا لما في تعدد الكفارة بتعدد الوجوب اذا تحللت والا
فلا دلائل دليل عدم الوجوب الاصل والشبهة المستند ان عدم تعليمه للوذين وتركه ذلك مع عدم وقوع
يكبر لهم كما يفعلون الا ان لو كان لنقل فتأمل ثم قال ^{منهم من قال} فان قلت فانتقل في الصلوة على غيره قلت القياس
يقتضي جواز الصلوة على كل مؤمن لقوله هو الذي يصلي عليكم وملائكته وقوله وصل عليهم ان صلوته عليكم لهم وقوله علم
اللهم صل على آل ابي اوفى ولكن للعلماء تفصيلا في ذلك وهو انها ان كانت على سبيل التبع فتلك صلى الله على النبي
واله فلا كلام فيها واما اذا افرد غير من اهل البيت بالصلوة كما يفرده هو فمكروه لان ذلك صار شعارا لذكر رسول الله
صلى الله عليه وآله ولا يهدي الى الاتهام بالرفض ولا يخفى ما فيه فان ما ذكره برهان لا قياس وان البرهان من العقل
والنقل كتابا وسنة كما نقله ومثله قوله وبشر الصابرين الذين اذا اصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون
اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة فانه يدل على ان صلوات الله على من يقول هذا بعد المصيبة ولا شك في صدوره كذلك
عنه اهل البيت بل غيرهم ايضا فاذا ثبت لهم الصلوة من الله فيجوز القول بذلك لهم وهو ما اقتضي حوازه مطلقا
بل الانواع بخصوصه فلا مجال للتفصيل ولا ينبغي جعله شعارا له ايضا صلى الله عليه وآله ولا ذلك ما نفع مع انه لا ينبغي الحكم
ببراهته ما ثبت بالبرهان العقلي والنقل كتابا وسنة من الترخيب والتحريض بالامر به وانما صار ذلك شعارا له صلى الله عليه
واله بسبب جعلهم ذلك له صلى الله عليه وآله ومنهم من غير صلى الله عليه وآله ومع ان كون اهل بيته مثله في هذه الحال مما لا
فصور فيه كما هو عند الاجتماع وانما صار شعارا للرفض لانهم فعلوا ذلك وترك غيرهم لغير وجه والا فهو يقتضي البرهان
ومع ذلك لا يستلزم كونه شعارا لهم ومندا ولا ينبغي تركه والا يلزمهم ترك العبادات كذلك فانها شعار لهم وبالحكمة لا ينبغي
منع ما يقتضي العقل والنقل حوازه بل استحبابه وكونه عبادة بسبب ان جماعة من المؤمنين يفعلون هذه السنة والعبادة
فان ذلك تعصب وغناد محض ليس فيه تقرب الى الله تعالى وطلب لرضائه وعمل لله وهو لا يناسب من العلماء

كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم
كل من كان من اهل البيت صلى الله عليه وآله وسلم

منه زيادة اشارة الى انما

العمل الا لله ولهم امثال ذلك كثيرة مثل ما ورد في تسليم القنوت المستحب هو التسليم ولكن هو شعار للرفضة فالتسليم
خير منه وكذلك في التختيم باليمين وغير ذلك ومنه ذكر على بعد قوله صلى الله عليه وآله وترك الآل معه صلى الله عليه وآله
مع انه مرغوب بغير نزاع وانما النزاع كان في الافراد فافهم تروك الآل معه ويقولون صلى الله عليه وآله والعجبت انهم يتروك الآل
في حديث كعب الاحبار حيث يقولون سألته عن كيفية الصلوة عليه قال صلى الله عليه وآله فوالله لو اني لم اكن في الدنيا
محمد لما صليت على ابراهيم وآل ابراهيم فقامل يدل على ان اداء الله ورسوله حرام موجب للعن ابد قوله ان الذين يؤذون
الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة واعدهم عذابا مهينا ويدل على تحريم اداء المؤمنين والمؤمنات المسلمين
والملمات بغير استخفاف وجناية يقتضي ذلك ويترجم قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا
اي بغير جناية واستحقاق جميع ذلك فقد احتملوا جهتنا واثما علينا ويدل على ان التقوى وهو الاتيان بالما مורה والانتهاز
عن المعاصي والقول السديد اي قول الحق عدا موجب لاصلاح الاعمال وغفران الذنوب قوله يا ايها الذين آمنوا اتقوا
الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم والمراد حفظ اللسان في كل باب لان حفظه وسداد القول
راس الخيرة كله والمغنى رافق الله من حفظ السننكم وتسيد قولكم فانكم ان فعلتم ذلك اعطاكم الله ما هو غاية الطلب من
تقبل حسناتكم والا تابة عليها ومن مغفرة سيئاتكم وتكفيرها وقيل اصلاح الاعمال التوفيق في الجمعيها صالحة مرضية
السادس في المندوبات وفيه آيات الاولى فصل لربك واحرق قيل المراد صلوة العيد فيكون دليلا على وجوبها
وتكون السرايط مستفادة من السنة الشريفة ويؤيد ما ذكر على تقدير ان المراد به نحو الابل كما قيل ويمكن اراة ذبح
ما ذبح ليدخل الشاة وغيرها ايضا اي صل صلاة العيد واذبح اضحيته ويكون المراد الهدى الواجب او يكون
وجوب الاضحية مخصوصا به صلى الله عليه وآله كلاجتماع المنقول على الظاهر على عدم وجوبها على امتد بل هي سنة مؤكدة
للاخبار المذكورة في محلها وان نقل الوجوب عن ابن الجوزي في الدرر قال وروى الصدوق خبرين بوجوبها على
الواحد واخذ ابن الجوزي بها وقيل المراد صلوة فجر الجمعة واذبح الهدى يعني وقيل المراد الصلوة مطلقا
وجعل نحو الصلوة الى القبلة فيها وهو كناية عن استقبال القبلة فيها فانه قيل صل الى القبلة ويجعل كون المراد
رجحان فعل الصلوة لله مطلقا والذبح له ويكون التفصيل بالوجوب والذبح من السنة والاجماع وقد نقل
في مجمع البيان اخبارا انه على ان المراد رفع اليد بالتكبير امتن الصلوة الى محاذاة نحو الصدر وهو علاه كما نحر
او موضع القلادة قاله في قاموس وهي رواية عمرو بن يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول في قوله فصل لربك واذبح
صوفع يدك هذا وجهك ورواية عبد الله بن عثمان عن علي بن ابي حمزة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام

وعلى

اي خراب
طبع الحديث
الذي في نسخة
منه قوله ان الله

تفسير
نعمه تقدير ان
نحو اضحيته
نحو ذبحها

النحر موضع القلادة من الصدر
وهو النحر والنحر ايضا موضع الذبح
يعرفه الهند وغيره

فصل كركب وانحر فقال بيده هكذا يعني استقبال يديه حذو وجه القبلة في افتتاح الصلوة وفي رواية مقاتل بن حيان
عن الأصمعي بن نباته عن امير المؤمنين عليه السلام قال لما نزلت هذه السورة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما هذه
التحية التي امرني ربّي قال ليست بحرة ولكنه يا مكر اذا غفرت للصلوة ان ترفع يديك اذا البرق واذا ركعت واذا
رفعت رأسك من الركوع واذا سجدت فانه صلوتنا وصلوة الملائكة في السموات السبع فان لكل شيء رتبة الصلوة
رفع الايدي على كل تكبيرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع الايدي من الاستكانة قلت وما الاستكانة قال
الاقول هذه الآية فما استكانوا اليهم وما يتضرعون وقال في جمع البيان بعد اوردته التعليق والواحد في نفسهما
فيكون المراد مطلق الصلوة ورفع اليدين الى خذاء الوجه والخذ حال تكبيراتها ويكون مستحبا كما هو رأي اكثر اصحابنا
ويؤيد الاصل والشيعة والاحتمالات في الآية وبعض الاخبار الدالة على التزمك مثل صحيحة حماد المسهورة الطويلة فانه ترك
فيها رفع اليد في تكبير السجود بجلوس الاستراحة يدل على عدم وجوبها لانه في مقام التعليم وما في صحيحة علي بن جعفر عن اخيه
جعفر عليها السلام قال على الامام ان يرفع يده في الصلوة ليس على غيره ان يرفع يده في الصلوة والظاهر انه لا فائول بالوقوف قال في التهذيب
قال محمد بن الحسن المعفى في هذا ان فعل الامام اكثر فضلا واسد تأكيد من فعل المأموم وان كان فعل المأموم ايضا
فضل على ما بيناه الاول الغير يدل المأموم في الموضعين والرواية الاخيرة فانها يدل على انه من رتبة الصلوة وانه من التضرع
والخضوع فيها ومعلوم عدم وجوبها فانها زائدة على الاصل والاحتياط ان لا يتركه نقل عن السيد قدس سره وجوبه
ما تقدم مع صحة رواية عبد الله بن سنان فانها صحيحة في التهذيب ولرواية اخرى صحيحة ويحتمل ارادة السيد ايضا بالوجوب
الاستحباب فانه قد يطلق ذلك عليه ويؤيد انه ما نقل عنه وجوب التكبير صريحا ويعد وجوب الرفع به مع عدم وجوبه
ذلك شرطا ولهذا قال الشهيد رحمه الله كانه قابل بوجوب التكبير ايضا اذا لمعني الوجوب الكيفية مع استحباب الاصل وفيه تأمل
معلوم ويدل على عدمه ايضا بعض الاخبار ويمكن فهم استحباب التعوذ بالله العزدة من الشيطان والجن ولا بأس اذا
وسمى هو ومن عيّنهم من المعوذتين وايضا يمكن الاستحباب الاستغفار والتوبة الى الله مع عدم العلم بحصول الذنب فلا بأس
الفصل المستحب له من سورة النصر وغيرها استغفهم الله يفتك الكائنة واذا قرأت القرآن فاستغف بالله
الشيطان الرجيم ما ذكر العمل الصالح قبله قوله من عمل صالحا من ذكر او انى وهو من الآية ذكر الاستغفار من الشيطان
اللعين عند تلاوة القرآن اشار الى ان الاستغادة من جملة العمل الصالح اى اذا اردت قراءة القرآن فاستغف بالله
من الشيطان الرجيم من ان يوسوسك ويفلطك ويُسكك بان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وعبر عن ارادة
الرواية بالقراءة للظهور والنباد كما قال اذا افطرت فقل هذا الدعاء واذا اكلت فسم واعسل بك والمراد قبله قوله تعالى

في النحل

وذا قمت الى الصلاة

هذا الحديث يدل على وجوب الاستغفار والتوبة الى الله مع عدم العلم بحصول الذنب فلا بأس
في النحل
هذا الحديث يدل على وجوب الاستغفار والتوبة الى الله مع عدم العلم بحصول الذنب فلا بأس
في النحل
هذا الحديث يدل على وجوب الاستغفار والتوبة الى الله مع عدم العلم بحصول الذنب فلا بأس
في النحل

واذا اتمتم الى الصلوة فاعلموا الآية وروى عن عبد الله بن عوف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 السبع العليم من الشيطان الرجيم فقال لي قد اعوز بالله عن الشيطان الرجيم هكذا قرأه جبريل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 المحفوظ فظاهر هذه الآية الشبهة بانضمام ان الامر للوجوب فينبغي وجوب الاستعاذة عند ابتداء قراءة القرآن
 مطلقا حتى انه لو قطعها في الاثناء ثم اراد ان يقرأ فيستعيد ثم يقرأ ولو كانت كلمة فالحاصل انه يستعيد دائما فيقرأ
 في الاستعاذة فيلزم وجوب كل ركعة يقرأ فيها ولكن الظاهر انه ما ذهب اليه احد من العلماء ويجعل كون الوجوب من خصائصه
 صلى الله عليه وآله وسلم نعم نقل وجوبها عن ابي علي حسن بن البيع الطوسي رحمه الله في اول الركعة قبل احدى ركعتيها ولا
 دلالة فيها عليه بخصوصه وكأنه نظر الى انه يعلم الوجوب دائما وما ذهب اليه احد فمختص بأول الركعة فلا يكون المراد الا ذلك
 وهو بعيد اذ القول بغيره في ذلك ايضا غير ظاهر واذا قرأ الركعة الاولى من الصلوة الواجبة من ذلك ايضا بعيد
 من غير قرينة دالة عليه فلا يمكن ارادة الله تعالى ذلك فيعمل على الاستحباب دائما كما هو الظاهر ويؤيد بعد التخصيص
 ووجب كون الامر للندب ولو كان مجازا مع كثرة كونه خيرا منه فينبغي الاتية على عمومها وبعد وجوب الاستعاذة مع عدم
 التماثل بمجرد ارادة الامر للندب يعني قراءة القرآن اذ له ان يرجع بعد ما يجب القراءة اصلا فكيف الاستعاذة ولهذا
 قالوا لا يجب العمل مثلا الا اذا كانت غايته من الصلوة ودخل المسجد وقراءة الفرائض واجبة فلا يوجبها
 بقصد الصلوة وغيرها وهو ظاهري مصرح به قائم والاصل قول اكثر العلماء بعدمها في تعلم الصلوة كما مر وحلوا الاجابة
 عنها قائم قال في مجمع البيان والاستعاذة استدفاع الادنى بالاعلى على وجه الخضوع والتذلل وتأويله استعد
 بالله من وسوسة الشيطان عند قراءتك لتسلم في التلاوة من الزلل وفي التأويل من الخطأ والاستعاذة عند التلاوة
 مستحبة غير واجبة بلا خلاف في الصلوة وخارج الصلوة فعملها على الاستحباب غير بعيد الا ان الظاهر مع كون استحبابها
 في اول كل ركعة وما رايت قائلا به متافكا في خصوص الدليل مثل الاجماع وانه فعل واحد وقراءة واحدة مع انها ليست
 بصريحة في العموم بحيث يشمل كل ركعة قائم فيه والاحبار ايضا ظاهري في الاستحباب في اول الركعة فقط حيث ما ذكر
 غيرها قائم وباجل المسئلة لا يخفى اشكال ان نظر الى ظاهر الآية فان ظاهرها الوجوب او الاستحباب دائما
 وما نجد قائلا فكأنهم حملوها على الاستحباب دائما واخرجوا غير الركعة الاولى من سائر الركعات للاجماع ونحوه وقال
 البيضاوي والجمهور على انه للاستحباب وفيه دليل على ان الصلوة يستعيد في كل ركعة لان الحكم المرتب على شرط يتكرر
 بتكرره قياسا وهذا جيد لا قوله قياسا بطلانه وعدم ظهور الاصل والعلم بالتكرر والعموم ليس للقياس بل للعموم
 العم في المفهوم من مثل هذه العيان عن كمال قوله تعالى واذا اتمتم الى الصلوة **باب** في متعددة الاولى

قال في الدرر المنيرة ان من شرط الوجوب ان يكون له وجه وجوب لا ينافي
 ومن وجوبه ان لا يكون له وجه وجوب لا ينافي

كما لا يخفى ان الاستعاذة للندبة المستحبة كما لا يخفى
 كما لا يخفى ان الاستعاذة للندبة المستحبة كما لا يخفى

الرتبة في هذه الصلاة واجبة من غير حق وجوبها كمثل قناتها
 اذن خطا لا يبيته الخطأ
 ان مستحبة ص

والقياس في قولنا ان بعض العامة كانت تفرق بين
 الاول والاولى فكانت تفرق بين اول ركعة ختمت اول ركعة
 الاول للاجماع وانه فعل واحد كما قلناه في شرح

قال في الدرر المنيرة في الاطراف
 وقاعدة لا يثبت فيها كماله المزمع

في الاستعاذة في الصلاة
 في الاستعاذة في الصلاة

في الاستعاذة في الصلاة

في الاستعاذة في الصلاة

هذا هو الذي مر عليه قوله تعالى في سورة البقرة
والتي هي الاقل من نصفه او انقص منه قليلا
او زد عليه وقوله في سورة البقرة
والتي هي الاقل من نصفه او انقص منه قليلا
او زد عليه وقوله في سورة البقرة

هذا هو الذي مر عليه قوله تعالى في سورة البقرة
والتي هي الاقل من نصفه او انقص منه قليلا
او زد عليه وقوله في سورة البقرة

يا ايها المرتل فمر الليل الا قليلا نصفه او انقص منه قليلا او زد عليه وقوله في القرآن ترتيبا اصل المرتل متر من قول
ادغم التاء في الزاء كما هو المشهور لقرب المخرج اي فمر الليل ايها المرتل بالثياب او باعباء النبوة للصلوة في جميع
الليل او ان القيام بالليل كناية عن الصلوة بالليل وقال في مجمع البيان انه عبارة عن الصلوة بالليل الا قليلا
منه وهو نصفه فنصفه بدل عن قليلا كما هو الظاهر وقوله بالنسبة الى جميع الليل وانقص وزد عطف على فمر تنديدا
قائلا وضمير منه وعليه للنصف او قليلا فمعناه فمر واستقل بالصلوة نصف الليل او اقل منه او ازيد منه والى هذا
اشارة الصادق عليه السلام على ما نقل في مجمع البيان قال عليه السلام القليل النصف او انقص من القليل او زد على القليل
وسبعد كون نصفه بدلا من الليل المتوسط الاستثناء بين البدل والمبدل مع الالتباس بل ظهور خلافه ولزوم
لغوته او انقص منه لانه بعينه معنى قوله فمر نصف الليل الا قليلا فيحتاج الى العذر بان قلت او انقص طائفة او زد
كما قال في مجمع البيان او انه قد يحسن التردد بين الشيء على البت وبينه وبين غيره على التخيير كما فعله في رواية
وصاحب كثر العرفان وكلاهما نطق بعينه عن فصاحة كلام الله تعالى خصوصا الثاني لان مرجحه الى التخيير
بينهما قال البيضاوي او نصفه بدل من الليل والاستثناء منه والضمير في منه وعليه للاقل من النصف كالثالث فيكون
التخيير بينه وبين الاقل منه كالربع والاكثر منه كالنصف ولا يخفى ما فيه من لزوم لغوية الاستثناء فانه ينبغي ان يقول
فمر نصف الليل او انقص منه ومن ان الاقل ليس مرتبة معينة حتى يقال او انقص منه او زد عليه ليصل الى الربع والنصف
وهو ظاهر وكذا كون المراد بالاقليلا قليلا من الليالي وهو ليالي العذر والمريض لعدم ظهور كون الليل للاستقلال
وعدم الاحتياج الى الاستثناء والاحتياج الى القطع الاستثناء والبدل وفي او انقص او زد وما ينبغي في هذه السورة
من قول ان ترك يعلم انك تقول فيمكن ان يكون هذه الآية اشارة الى وجوب صلوة الليل عليه صلى الله عليه وآله كقوله تعالى
ومن الليل فتهجد به نافلة لك اي يجب عليك التجدد وهو الصلوة بالليل زيادة على باقي الصلوات مخصوصة
بك دون امتك على ما قيل ويكون المراد بالترخيص المفهوم من قوله تعالى في هذه السورة فاقرا وما يتيسر من القرآن وقوله
فاقرا وما يتيسر منه التخصيص في الوقت لا اسقاط الصلوة بالليلية على تقدير المراد من القرآن الصلوة فاما على تقدير
حملها على التواضع فقط فيلزم التسوط بالكلية فيمكن حملها على عدم العذرة قائل وعن ابن عباس يكون مندوبة
على الامانة لادليل الاختصاص من الاجماع وظاهر الآية والاحكام من الاصل الثاني ان ترك يعلم انك تقول ادى
اي اقرب واقل من ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وهاهنا عطف على ادى اي تقوم نصف الليل وثلاثة وعلى قراءة الجر عطف
على ثلثي اي اقل من نصفه واقل من ثلثه ولا يقوم طائفة من الذين معك نقل في عن رواية انه كان على ابن ابي طالب

هذا هو الذي مر عليه قوله تعالى في سورة البقرة
والتي هي الاقل من نصفه او انقص منه قليلا
او زد عليه وقوله في سورة البقرة

هذا هو الذي مر عليه قوله تعالى في سورة البقرة
والتي هي الاقل من نصفه او انقص منه قليلا
او زد عليه وقوله في سورة البقرة

هذا هو الذي مر عليه قوله تعالى في سورة البقرة
والتي هي الاقل من نصفه او انقص منه قليلا
او زد عليه وقوله في سورة البقرة

هذا هو الذي مر عليه قوله تعالى في سورة البقرة
والتي هي الاقل من نصفه او انقص منه قليلا
او زد عليه وقوله في سورة البقرة

مفهوم القادر على تعيين هذه المدة لا غير بعضه لا يقدر على
تعيين النصف الحقيقي والثالث الحقيقي لا يقدر إلا بالتخمين

وابا ذر والله يقدر الليل والنهار يعلم مقدارهما فيعلم القدر الذي يتقون فيه وهو العادر على التقدير والعلم بحيث
يوافق ما اراد به النصف او الناقص او الزائد علم ان لم يخصه علم انكم لا تطيقون احصاء الوقت المقدس على الحقيقة
والداومة على ذلك بسهولة قيام عليكم اي خفف عنكم ولا يلزمكم عقابا واثما على التقصير في ذلك كما لا يلزم التائب بل رفع
الذنب والتبعت في ترك ذلك عنكم كما رفعها عن التائب فاراد بالتوبة لانهما قدلت على سقوط العقاب بها فاقرأوا
ما ينس من القرآن اي افراد في صلوة الليل مقدار ما اردتم واجبتهم بالمعنى المتقدم وعبر على الصلوة بالقرارة لانها
جزء الصلوة وتبطل الصلوة بتركها كالغير بالركوع والسجود عنها قال في عت هو قول المفسرين كما ان المراد
بقوله الليل صلوة الليل باجماع المفسرين الا ابا مسلم فانه قال المراد قراءة القرآن في الليل فانه يريد الاشارة الى ان من
يقول بان قيام الليل هو الصلوة فيه ينبغي ان يقول المراد بقراءته او هو صلوة الليل وقال في ليلنا والظاهر ان معنى ما ينس
مقدار ما اردتم واجبتهم وهو ظا في زيادة ارادة التخفيف ولانه المتبادر من هذه العبارة ولهذا قيل اعط السائل ما يسر
وسمى لا يفهم المخاطب لذلك فقد ظهر ان لا يمكن الاستدلال بحجوه على وجوب السورة على ما هو المشهور كما اشرك اليه في محله
فذكر وانسار الى اعذاره للتخفيف بقوله علم ان سيكون منكم مرض واخر من يضربون في الارض يتقون من فضل الله
كان المراد بالضرب في الارض السفر للتجارة ونحوها مما يحصل به المال او الخصيل العلم والجمع او الزيارات او صلوة الرحم وكل
ما كان لله تعالى من المنى والسفر في الارض وقد ورد روايات كثيرة في الترخيب على التجارة من طريق العامة ولخاصة
مذكورة في محالها قال في عت قال عبد الله بن مسعود ايمان رجل جلب شيئا الى مدينة من مدائن المسلمين صابرا محتسبا
فباعه بغير يومه كان عند الله بمنزلة الشهداء ثم قرأ واخرون يضربون الآية واخرون يقاتلون في سبيل الله هذا افرح الله
فان المائدة تجمع من الصلوة بالليل فالله عذر للتخفيف ولهذا رتب عليه التخفيف وقال تعالى فاقرأوا ما ينشرونه
اي من القرآن تاكيد للحكم المتقدم وعلى كل تقدير لا ينبغي الترك بالكلية فيمكن الاستدلال بهذه الايات على وجوب صلوة الليل
على النبي صلى الله عليه وآله والاستحباب على امتة في الجملة سواء كان في كل الليل او بعضه ولا ينبغي الاقل من ثلث عشر
ركعة مشهورة ولا يشترط صحة البعض البعض فلا يلزم فعل كل ما لا يكون تخيير بين الكل والبعض الذي يطول عليه الصلوة
والكل افضل وفيهم عدم سقوطها سفر او مرضا ايضا وذلك موقوف على الاجاب بل الاجماع ايضا ويحتمل ان يكون صلوة الليل
في المقدار المتقدم واجبة ثم نسخ الوجوب عن الامة بقوله ان ربك الآية بتخصيصهم دون بقائه عليه صلى الله عليه وآله
بالاجماع وبقوله تعالى ومن الليل فمنجد الآية وان يكون مستحبة ثم خفف ورخص جميع سقوط تاكيد ذلك المقدار مطلقا
مخصوصا عند الاعذار ويحتمل ان يكون المراد بقراءته او قراءة القرآن بالليل استحبابا لا وجوبا فان قراءة القرآن مستحبة مطلقا

الحجة البرهان بقرينة صافية
أي غلبة بالحجة

خصوصاً في الليل ويدل عليه الاخبار من العامة والخاصة وان قيل قراءة القرآن واجب كفاية للحفاظ في الصدق
الحكام والمعجز وادلة اصول الدين فلهذا عليه ^ل لان القيد حينئذ يصير لغواً فاقول قال في مجمع البيان ثم
اختلفوا في القيد المستحب في الليل المراد بهذه الآية قال سعيد بن جبير حسن آية وقال ابن عباس ما في آية وعن
الحسن من قراء ما في آية في ليلة لم يحاجه القرآن وقال من قراء ما في آية في ليلة كتب من القانتين وينبغي ان يكون المراد
ما يصدق عليه وما يقتضيه من وكما زاد فهو حسن فان زيادة الخير يحل ما ورد من المدار في الاخبار على التاكيد
روى عن الصادق عليه السلام انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من قراء عشرين آية في ليل لم يكتب من الغافلين
ومن قراء خمسين آية كتب من الذاكين ومن قراء مائة آية كتب من القانتين ومن قراء مائة آية كتب من الخاشعين ومن
قراء ثلثمائة آية كتب له قنطار من بر والنقطة اثنان عشر مثقال من الذهب المثقال اربعة وعشرون قيراطاً صنعها
مثل جبل احد والكبرها ما بين السماء والارض وقال الصادق عليه السلام من قراء في المصحف سبع بمصر وخفف عن
والديه ولو كانا كافرين ثم انه ينبغي القراءة من المصحف كما دل عليه الخبر وان كان حافظاً وعنه عليه السلام يرفع الي النبي صلى الله
عليه وآله ليس سئى استدعى الشيطان من القراءة في المصحف نظر المصحف في البيت يطرد الشيطان وقال اسحق بن عمار
قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك اني احفظ القرآن على ظهري فاقرا على ظهري افضل او انظر في المصحف قال
اقراءه وانظر في المصحف فهو افضل اما علمت ان النظر في المصحف عبادة وكل ذلك عن عدة الداعي وقال في آداب
المتعلمين للمحقق خواجه نصير الدين قدس سره ان قراءة القرآن نظر افضل لقول النبي صلى الله عليه وآله افضل اعمال
امتى قراءة القرآن نظر وايضاً قد يحصل الغلط بالاستنباط بين الحروف مثل الصاد والظا وغير ذلك وينبغي ان يتوهم استقبلاً
لعموم استقباط الاستقبال ونظراً وقاعدة اذا لم يكن في الصلوة وقائماً فيها للثامب ولما قال في عدة الداعي قال عليه السلام
كانه الصادق عليه السلام لانه تقدم لقارئ القرآن بكل حرف قراء في كل الصلوة قائماً مائة حسنة وقاعد اخرون حسنة متطهر
في غير الصلوة خمس وعشرون حسنة وغير متطهر عشر حسنة اما اني لا اقول المرحوف بل له بالالف عشر وباللام عشر وبالميم
عشر وبالألف عشر وايضاً عن الحسين بن علي عليه السلام قال من قراء آية من كتاب الله غوط في صلوة كتب الله له بكل حرف
مائة حسنة فان قراها في غير صلوة كتب الله له بكل حرف عشر حسنة على ان القراءة في الصلوة ضعفها فيها جالساً الرواية
المتقدمة المذكورة في عدة الداعي فبدل على كونه الصلوة قائماً افضل حتى الوتين وقد بينت في محله وادلة قراءة القرآن
كثيرة وسرايطها مذكورة في محلهما والوضوح هنا الاشارة اليها بما يحل ويمنع ان يكون بالترتيب كما قال الله تعالى بعد قوله اورد عليه
ورتل القرآن ترتيلاً روى عن ابي المفضل عليه السلام في معناه بينه بياناً ولا نقضاً هذا الشرح لا تشترط الترتيل ولكن ارفع

صلوات الله وبركاته

الهدى بكتاب خواندن

بر الوتر

وقيل المراد به التحريك اي قوته بصوت وحين
كلمة العوان

باب في السيل اوله وقرائنه
راييل الطاعه حك

وایمانه مواظبه ازا دانفتن من الوفاق قال
قوله لیواطوا عندنا ما قهرم الله به من واجبات
قال و مثلها قوله هر استد و ط با لید
ای مواظبه قال و هر المواظبة ای مواظبت
السمع والبصر و غیر اینست و ط ای قیام صلیح

٤
الاول والاربعون اعلان الائمة الاول نزل
على الوصف والثاني نزل على مطلق الاتفاق

دليل على وجوب الاستغفار يعني يجب عليكم ذلك فانه يغفر لكم فانه سائر الذين يذكرون وصفهم عنكم رجبكم عليكم فلا تتركوه
فدلت على وجوب الاستغفار وسرورهم واثما وان لم يشعروا بالذنب فيمكن الاحتجاب بالنوبة مع اتمام من غير حصول صدور
الذنب ويدل على قبول النوبة ايضا فانهم النوع السابع في احكام مستعدة بتعلق بالصلوة وفيه ايات الاولى
واذا جئتم بحجة تحيوا باحسن منها اوردوها ان الله كان على كل شيء حسيبا قال في جمع البيان اللغة التحية
السلام يقال حيي يحيى تحية اذا سلم قال في القاموس ايضا التحية هو السلام ثم قال في جمع البيان المعنى واذا جئتم تحية
فحيوا باحسن منها امر الله تعالى المسلمين بورد السلام على المسلم باحسن مما سلم ان كان مؤمنا والا فليقتل وعليكم لا يزيد
على ذلك قوله باحسن منها للمسلمين خاصة وقوله اوردوها لاهل الكتاب عن ابن عباس فاذا قال المسلم السلام
عليكم فقلت وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته فقد جئتم باحسن منها وهذا منتهى السلام وقيل ان قوله اوردوها
للمسلمين ايضا الى قوله وهذا اقوى لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله قال اذا سلم عليكم اهل الكتاب فقولوا وعليكم
وذكر على بن ابراهيم في تفسيره عن الصادق عليه السلام ان المراد بالتحية في الآية السلم وغيره من البر وذكر الحسن ان
رجلا دخل على النبي صلى الله عليه وآله وقال السلام عليكم فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته
فجاءوا اخر فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فقال النبي صلى الله عليه وآله وعليكم فقتل بارسل الله
ردت للاول والثاني في التحية ولم ترد للثالث فقال انه لم يبق لي من التحية شيئا فرددت عليه منتهى قال في الجوهري
انه في السلم ويدل على وجوب الجواب اما باحسن منها وهو ان يزيد عليه ورحمة الله قال فان قاله المسلم زاد وبركاته وهي
النهاية واما برده منتهى لما روى ونقل الرواية المتقدمة الى قوله ومنه قيل او للتزديد بين ان يحيي المسلم ببعض التحية وبين
ان يحيي تمامها وهذا الوجوب على الكفاية وجه السلم مسرع فلا يرد في الخطبة وقراءة القرآن وفي الحمام وعند قضاء
الحاجة ونحوها والتحية في الاصل مصدر جياك الله على الاخبار من الحيوة ثم استعمل للحكم والدعاء بذلك ثم قيل لكل دعاء
فقلب في السلام وقيل المراد بالتحية العطية ووجب الثواب او الرد على المثيب وهو قول قديم للسافعي وقال في
الاحسن منها ان يقول وعليكم السلام ورحمة الله اذا قال السلام عليكم وان يزيد وبركاته اذا قال ورحمة الله ونقل
الرواية المتقدمة فقد ظهر من اللغة وتفسيره ان قوله بله ايضا ان المراد بالتحية هنا هي التحية الغالبة المتعارفة
بين المسلمين بعد رفع ما كان متعارفا في جاهلية وهي السلم المتعارف بينهم فالجمل عليه اولى من الجمل على العطية فيجب
عوضها او ردها كما قاله السافعي في القديم لانه خلاف المتبادر والاصل عدم وجوب عوض العطية ووجوب ردها
بل ردها مزموم شرعا جذا فلا يمكن الإيجاب بمثل هذا الاحتمال وكذا حملها على السلم وعلى كل بر كما نقل عن تفسير علي بن

فجاءه آخر وسلم عليه فقال السلام عليكم
ورحمة الله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليكم
السلام ورحمة الله وبركاته

ابراهيم نعم لو ثبت صحة الرواية المنقولة في تفسيره يمكن حملها على الرجحان المطلق لا الوجوب اذ الظاهر عدم القائل بوجوب
تعويض كل بر ولحصان وهو معلوم من الروايات ايضا فاما وكذا حملها على كل تحية بالسلام ونحوه مثل صاحب حكيم
ومسالكه ونحوها لعدم التبادر بعد الفهم وعدم ظهور الوجوب والاصل عدمه وليس بظن من الآية والاصل بنفيه وانه
تحية للجاهلية والاسلام نسخها بالجملة الذي يتبادر من الآية السلام المتعارف بين المسلمين ولهذا الاختلاف في وجوب
ردة فهو معنى بالآية وغيره غير ظاهر كونه مراد بها فيترك بالاصل والاحتياط ظاهر لا يترك ايضا الظاهر ان كل صيغة صحيحة
متعارفة في الوفاء بالتواعد المقررة يوجب وجوب الرد مثل السلام فقط كما هو متعارف بين بعض الناس بخلاف الجبر
فانه جائز ولصدق التحية عليه ايضا على ما فترق ويحتمل لعدم الاصل وعدم كونه متعارفا شرعا وعرفا وعدم العلم
بكونه مراد في الآية لانتها غير صريح في العموم لانتها محتملة وان كان ظاهرها عاما عرفا ثم ان الظاهر وجوب الرد بالمثل
او بالاحسن كلما اختلف فيه ويدل عليه الاخبار ايضا والاجماع والخبر مؤيدان للآية والظاهر انه قوي على ما يظهر من كلامهم
ويدل عليه الفاء فلو ترك يا ثم وسبق في ذمته مثل سائر الحقوق وهذا مؤيد لقوية حقوق الناس فاما وليس بعيد
لانه المتعارف والمطلوب من المسلم عليه وايضا قالوا لا يجب الاسماع وهو ليس بواضح الدليل بل بعض الاخبار الصحيحة
صريحة في عدم وجوب الاسماع وانما يكفي ان يجيب نفسه بحيث لا يسمع المسلم الا ان يكون اجابا فتاوى الاخبار ايضا
ظاهر ان الوجوب كفاي وظاهر الدليل خلافه بل الوجوب العيني لا التبادر ومن الامور التي للوجوب لانه اذا حُطِب
به كل واحد منهم وجوبه عليهم مع عدم دليل مستقط عن البعض بفعل البعض لكن الظاهر اجماع الامة على ذلك وانه
انما سلم سلاما واحدا فليس له الاعراض واحد ولكن الظاهر انما يستقط بفعل من كان داخل في المسلم عليهم يكون
ذلك مكفيا بالحجاب فلا يستقط بردة من يكون كذلك فلو خصص البعض من جماعة لم يجب الرد الا على من خصص واستقط
عنه برده غيره وايضا الوردة غير المكلف ولو كان داخل فيهم لا يستقط عن الباقي لانه قد وجب الرد عليهم ولم يأت احد
به اذ لا يجب على غير البالغ فهو بمنزلة العدم ويمكن ان يقال فلو سلم عليهم وهو داخل ومقصود ايضا بالسلم كان
المسلم ما اوجب الرد بل جاء بكلام يريد عوضه بواجب وغير واجب فكأنه ما ابقى بالوجوب او انه لما قصد السلم على
غير المكلف فكأنه سلم على غير المكلف وحده فاما وايضا لو سلم غير البالغ المميز الذي يقصد التحية فظاهر الآية وجوب
ردة كالبالغ وقيل لا يجب لعدم كونه مكفيا وافعاله شرعية وشرطية المكفنية والشرعية غير ظاهرة ولو قيل ان الفعل
الصبي شرعي كما هو الظاهر فالاجاب الوجوب قوي والاحتياط واضح كما انه معلوم ان وجوب الرد انما يكون في السلم
المشروع ولكن الظاهر عموم الشرعية حتى يحصل المانع فيجب الرد حال الخطية والبراءة والحكام والمخلافات الظاهر استصحاب

ذلك كله وسرعته الا ان يكون ثوابه اقل من بعض الافراد الاخر نعم ان ثبت كراهة السلم في هذه المواضع يعني كونها
 من عدمه ويكون الجواب مخصوصا بالمسحوق والراجح لم يجب الرد ولكن ظاهر الآية العموم ولهذا قيل بوجوب رد
 سلام الاجنبية مع القول بالتحريم فتأمل والظاهر ان كراهة هذا المعنى لا بالمعنى الاقل ثابا من رد التحريم كما قال بعض
 الاصحاب ان كراهة في العبادات الا بهذا المعنى وظاهر الاصحاب الوجوب كليا فكانه بالاجماع وعموم العرف
 المفهوم من الآية والرواية ويؤيد ما ورد من الرد في الصلوة فيدل على المسروعية بل الوجوب اذ السلام منهج عنه
 فيها فلا يمكن واجبا لم يرد وهو مذکور في الرواية الصحيحة بقوله السلم عليكم بمثل ما قال المسلم فالظاهر الوجوب فتأمل
 واحتفظ لانه ان الظاهر ان المراد بالمثل شامل لقوله السلام عليكم اذ قاله المسلم من غير اشكال ويؤيد الرواية المتقدمة
 وغيرها وعمل الطائفة والظاهر ان ذلك وعليكم السلام بتقديم الجبر لعدم التفاوت بين التقديم والتأخير ولما تقدم
 في الرواية المذكورة في وقت وكذا بالتكثير والتعريف وسلام الله ونحو ذلك على الظاهر وان الافضلية يحصل
 بضم ورحمة الله وبركاته مع عدمها في الاول وان الانسان يختار في الرد بينهما ظاهر الآية وغيره ولكن خصص الاحسن
 بالمسلم فاقيل ان معنى الآية ان الاحسن للمسلم والمثل للكافر الكتابي خلاف ظاهر الآية والاصل عدم وجوب العوض
 باحسن فكلما هاهنا في المسلم يجوز والاحسن حسن وفي الكتابي يمكن المثل لما تقدم من الروايتين مع احتمال يخصص الامر
 بالمسلم فلا يجب رد الكتابي ايضا كما احرم لعدم حسن النية عليهم بل يجب البعض وعدم المحبة لمن حارب الله
 ورسوله وينبغي تتبع ما في الرواية من ذلك فتأمل ثم انه ذكر البعض ان السلم على الصلوة مستحب وليس بركن كانه للعموم
 وانه اذا سلم عليه يجب الرد ولو ترك يمكن ان يبطل صلوة ان كان وقت السلم مستغفلا بذكر من اذكار الصلوة كالقراءة ^{منه} ^{الرد}
 فان ذلك حرام لغزيرة الجواب فيكون كلاما اجنبيا منهيها عن العبادات مبطل لها كما ثبت في الاصول وانت تعلم
 عدم صراحة العموم ولهذا قيل بالكراهة في الخلا والجمام للعاري وعلى تقديره فالوجوب مع مقدما على افعال الصلوة
 ثم لوجوب الموالاة في القراءة مثلا فورية وعلى تقدير وجوبه قد يكون مساويا ويخير بينه وبين الموالاة وعلى تقدير
 الرجحان فتحريم الكلام فرع ان الامر بالشئ مستلزم للنهي عن ضده الخاص وقد حقه في موضعه ثم انه على تقدير
 مثل الاذكار ذلك ينبغي ان يكون النهي شاملا للافعال ايضا اذا منعت من الرجوع الى ان يرد فيبطل الصلوة مطلقا الا اذا علم
 عدم امكان رده ولم يشغل قلبه بشئ ينافيها الا ان يقال لا يجب الذهاب الى ان يرد ويبطل فلو تعارضا سقط
 وجوب الرد ويتحقق الاستفصال بها فيحتاج الى الدليل وايضا ينبغي ان يقول بالبطال بناء على تقديمه اذ انظر
 بذلك في وقت يمكن الرد وان لم يكن ذاكرا حين سلم عليه بل ذكر بعد ان ذهب وراح المسلم الا انه يمكن ان يرد ان السلم

من غير ابطال للصلاة بان يصح حتى يصل اليه الرد فكان المراد ان كون الكلام الاجنبى منهي في الصلاة لا يستلزم بطلانها
لانه مني مبطل اذ النهي في العبادة معناه ان يكون المنهي نفس العبادة فيبطل من قولك كذا الانسان في الصلاة بطلا من
اجنبى منهي عنه بالعرض كالسليم لم يدل على البطلان نعم لو تكلم بجزء واجب منهي عنه والتقي بذلك ولم يتذكره في وقت بطل
ذلك الجزء وبطلانه يبطل الكل من جهة ترك الجزء لا من جهة ان النهي في العبادة مبطل في الصلاة المذكورة على تقدير
تسليم النهي عن كلمة وكلام حين ترك الرد لو عاد بعد في وقت ما فات المولاة التي هي شرط واعد ذلك الكلام لم يبطل
صلوة الا ان ثبت ان كل كلام اجنبى حرام ومبطل وان كان وانا وذكر اذ ذلك غير ثابت بل في النهي ما يدل على اختصاص
ذلك بغير القرآن وكل الواقى بالقرآن لاذ كان المستحبة قائم جدا هذا الساينة قل ان صلوتي ونسلي ومجاي
وماني لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين قبل المراد بنسلي سائر العبادات فهي تعميم
بعد تخصيص وقيل افعال الحج والمراد بالحيا والمات العبادات الواقعة حال الحيوة والتي تقع بعد الموت بالوصية مثل
التدبير او كون نفس الحيوة الموت لله اي العبادة خالصة له والحيوة والمات خاصة به لا يتدبر عليها ولا يفعلها غيره وبذلك
امرت اي القول المذكور او بالاخلاص في الامور الذي فهم منها وقد استفيد منها النية ووجوب كون العبادة لله لا غيره
فيعلم بالمفهوم تحريم الشرك الظاهر مثل عبادة الاصنام والكواكب الخفية وهو الربا والسمة ويشكل ادخال قصد حصول
الثواب وعدم العقاب بالعبادة فيه فان فعلها لغيرها حسن بل واجب عندهم وهو مستلزم لذلك وما نقل عن امير المؤمنين
عليه السلام من خصائصه عليه السلام ان فعله عليه السلام ما كان لذلك بل يكون الله اهلا له وكذا لانهم ان
الاخلاص المذكور من احكام الاسلام فيكون كل مسلم مأمورا به كايدي ايضا على كون العبادات شكر الله وهو ظرف وكذا لها
على ان صحة الصلوة بل سائر العبادات متوقفة على معرفة الله تعالى ووحديته وكونه مربيا ومننا للعالمين وعالمنا
وقادرا وحكيما فان العلم بكونه مربيا ومننا لهم يستلزم العلم بكونه عالما وقادرا وحكيما خفاء نعم يمكن الاستدلال بها على
وجوب المعرفة وتوقف الصحة عليها للمأمور بذلك القول فانه يفهم انه يجب قول ذلك ومعرفة القول وفهمه وصحة مع
التعلقات متوقفة عليها وابعده من توقفها على معرفة تلك الامور بالدليل سيما مع القول بانه بدون ذلك مسلم في الظاهر
اذ لا يشترط في صحة الصلوة غير الاسلام والايان ويمكن فهم عدم جواز اسناد خلق شيء من العالم الى غيره مثل الكواكب العقول
والافلاك الساينة انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة وهم راعون حصر
ولاية المخلوق في الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويتصدقون حال صلواتهم العينية الظاهر من
الولي هو المتولي للامر كله والاولى بهم من انفسهم ومن يبداء امورهم مثل الله ورسوله ولاما اذا معنى للحصر في المتولين

النك العبادة ص ١
سائر الناس
جميعهم ص

نور فعمله ربا وسفقه الربا
الناس وينسب اليه ص

المتعلقات

لغير هذا المعنى مثل المولى والناصر والمحب وكون المولى بغير هذا المعنى في الآية السابقة مع بعدها على تقدير تسليمه لا يدل
 على كونه هنا ايضا كذلك وكذا في الآية المتأخرة وقال على التوشيح في شرحه للتجويد ان المفسرين على انها نزلت في علي بن ابي طالب
 حين تصدق بخاتمه في الصلوة راعيا ويدل عليه الروايات من الخاصة والعامة وسوق الآية واختصاص الاوصاف المذكورة
 فيه عليه السلام بالاجماع واجمع للتعظيم وترغيب الناس في الصدق ولانه نقل في اخبارنا انه وقع مثل هذا الفعل من كل من الائمة
 الا احدى عشر من ولده عليهم السلام واخصر اضافي بالنسبة الى من يتوقع انه ولي ملك في ذلك الزمان ويكني للحصر عليه تعالى بانه يقع
 التردد بل يجوز جماعة بخلافه ولا يحتاج الى ثبوت حين النزول ان ثبت عدم نبوته مع له عليه السلام فان الله ان يخبر بانه
 الامام حين الاحتياج وهو بعد فوته صلى الله عليه وآله بغير فصل وهو ظاهر وان بعد وجود آياتي محصر واخصر الاوصاف
 فيه عليه السلام واتفاق المفسرين على انه في حقه تدل على اختصاصه به عليه السلام فلا معنى لجعل وهو المعون عطفًا او جعله
 بمعنى خاضعون والاعتراض بان قد يكون بمعنى الناصر وغيره مما اسرنا اليه وبانه ليس في حقه الجمع والحصر وهو لا يقولون
 كما قال على التوشيح مع انه لو صح لكان اعتراضه على الله فانه قال اتفق المفسرون على انه في حق علي حين تصدق بخاتمه
 في الصلوة وهو راع ومن يتولى الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم الغالبون كانه قال فهم حزب الله وحزب
 الله هم الغالبون وضع المظهر موضع المضمرة تنبيهًا على البرهان عليه وتوبيخًا بذكرهم وتعظيمًا لسانهم وتشريفًا لهم
 بهذا الاسم وتعيينًا لمن يوالي غير هؤلاء فانهم حزب الله تعالى بطلان الحزب بمعنى القوم فالآية تدل على جواز الية في الزكاة
 قصدًا فقط والصدقة ونيت في الصلوة وتسمية الصدقة زكاة لان الظاهر ان الذي فعله عليه السلام ما كان زكاة واجبة
 وان كانت واجبة فيدل على جواز ان الأخير في الجملة واخراج القيمة قال اخطب خوارزمي في الفصل السابع عشر في بيان ما
 انزل الله من الآيات في شأنه عليه السلام اخبر الامام الى قوله فقال له النبي صلى الله عليه وآله انما وليكم الله ورسوله
 الى قوله وهو المعون ثم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج الى المسجد والناس بين قائم وراعى فصر سائل فقال له
 النبي صلى الله عليه وآله هل اعطاك احدينا فقال نعم خاتما من ذهب فقال له النبي صلى الله عليه وآله من اعطاك
 قال ذلك القائم او ما بيده الى علي عليه السلام فقال النبي صلى الله عليه وآله على اي حال اعطاك قال اعطاني وهو راع
 فكبر النبي صلى الله عليه وآله ثم قرأ ومن يتولى الله الآية فانسأ حسان بن ثابت في ذلك ابا حنيفة تفديك نفسي ومهجتي
 وكل بطي في الهوى ومسارع ايدى مدح المحضات وما المدح في جنب الاله بضايغ فانت الذي اعطيت
 اذ كنت راعا فذلك نوس القوم يا خير راع فانزل فيك الله خيرا ولاية فينتها في محكمات الشرايع ثم روى عنه
 صلى الله عليه وآله باسناده ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية هم انت باعلى وسيعتك وموعدي

حزب الرصد
 اصى به صا

لعل الله به زيادة غلظته لراود
 من الناس الخ ان كل هذا ما وجدني
 بل الوجود النقص في جميع البيان وغيره
 الرواية ويحتمل ان يكون عنده عليه السلام
 غير لا يسلم او صار ذهابا ما اعطاه

ان كل من
 اعطاه الله
 من الصلوة
 عليه السلام

الحرف اذا جئت

الغرة بالضم يا فضل وجهه الشمس
فوق الدرم تيار فارس اغرد جل اغر
اي مزيّف وفلذ غرة قومه اي سيدهم
وغرة تكل سر اوله واكرمهم

عنه عملها والاول ان يكون الاداء في الصلوة على طر القفص
ان يكون الاداء في غير ذلك من الاماكن لا ينافي لانها
الصلوة الخافض ان يكون الموضع الذي فيه الصلاة
منها انما هو في غير المكان الذي فيه الصلاة

لعل حاصل الكلام ان الامر بالامر على قدر المشرك مع ترك
القبول وان تابوا ومعلوم ان المراد مع الاستحالة
ويؤيده انهم كانوا اراكين مستحالة لا اصل
بقاؤه فوجب قتلهم في ليس الا بغير ترك
استحالة الاستحالة فقط وهو موجود في التار
ط المسلم مستحالة

فمن لا يذكر الصلوة لم يزل على المن
وطاعة خاصة وهم المذكون دون غيرهم فكيف
الاطلاق كمال فنصف
الجواز الواسط بين التبت ومحلية السيد
بنقص التحلية عند التحلية ولا يحضر التبت
انما الضرر والمحجب عن ذلك فلا يلزم التبت
لغوات واحد من المجموع فيقترب

واما دلالتها على ان العبد لا يستحق بعبادته ثوابا لانها يدل على ان الوجوب المذكور للشكر على النعم المعدودة عليهم
 على ما ذكره في ومثله قال في ت فغير ظاهرة لجواز كون ذكر النعم المعدودة للترغيب والتحرير على الفعل والمنع
 من الترك لان الامر اذا كان ذا نفع كثيرة وذكر نعمه عند الامر يكون ذلك اتما وعلى في حصول الامر فيريد للمؤمنين
 رغبة في الفعل وحشا في الترك نعم يمكن كون ذلك ايضا ولكن مع قيام هذا الاحتمال ما صار الدلالة عليه واضحة نعم
 لا بد من دليل على اثبات استحقاق الثواب غير هذا الامر لقيام ذلك الاحتمال وذلك موجود ولعله اجماع الخ
 والآيات والاعبار الكثيرة والدليل المذكور في اصول الكلام ويؤيد ان النعم الغني المطلق يمتنع على العباد في مواضع
 كثيرة بهذه النعم وانما هو المناسب مع عدم ارادة العوض فلا ينبغي كونها سببا وموجبا للعبادة فتأمل الثاني
 الذي جعل لكم الارض فراشا والسماء بناء وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم فلا تجعلوا
 لله اندادا وانتم تعلمون اما الاعراب فالذي اما منصوب بانه صفة بعد صفة للرب او بالمدح والارض والفرش
 مفعول لا جعل والسماء والبناء عطف عليهما ومن الاولى ابتدائية والثانية تبعيضية ويكون الرزق ح حالا او
 مفعولا له اي حال كونه رزقا او ليكون رزقا ومرزوقا لكم او بيانية مقدمة على المبتدأ وهو الرزق كما يقال انفتحت
 من الدارهم الفاء وانزل عطف على جعل وما مفعوله واخرج عطف عليه ورزقا مفعوله وضمير به راجع الى الماء
 ولكم صفة رزقا والفاء في فلا للتفريع اما على العبد او على العمل او على الذي خلقكم ان اذا مفعول فلا تجعلوا وانتم
 تعلمون جملة حالية من فاعل فلا تجعلوا مفعوله اما محذوف او مقدّم وهو انه لا يقدر على مثل هذه الافعال غير
 اوانه لا ندله واما اللفظة فالفرش هو البساط والبناء هو المبني وهو هنا قبّة وفي الاصل اعم من ان يكون بيتا او قبّة كذا
 في الكشاف والنداء المثل الذي يكون ضدّا واما المعنى فاعتبار ضمها الى الاولى هو الامر بعبادة الله الموصوف بالصفات
 المذكورة والنهي عن الاشراك به والاشارة الى قطع عذرهم بالجهل لعدم القدرة وعدم ما يصلحهم اليه لوجود العلم
 والتميز فيهم ووجود ما يصلحهم من خلق هذه المذكورات الذي لا يقدر عليه غير سيما الضد الذي يجعلونه شركا
 له وقائما مقامه من الاصنام فانها لا يقدر على شيء ولا ينفع ولا يضّر واما الاحكام المستنبطة منها فهي اباحة
 السكون في اتي جزء كان من الارض على اتي وجه اراد والصلوة فيه وسائر العبادات كذلك وطهارتها ايضا
 واستعمال الماء في اتي شيء كان على اتي وجه اتق وطهارته بل طهوريته ايضا لانها من جملة انتفاعه المتعارفة
 المطلوبة منه ومقام الامتنان بجميع ذلك مع اباحة جميع الثمرات المخرجة به للرزق وتيسر الثمرة اعم من
 المطعم والملبوس والرزق اعم من المأكول والمشروب وفيه تأمل اذ الثمرة المخرجة هي الرزق لا غير فذكر انما

سهم بانه يدل على انه

اعم من اللبس غير حقيقته ولكنه لا يبعد ثبوتها لكل فان القطر مثلا شجرة شجرة والابر يسهم يحصل من ورق الشجر
 ويكون المراد بالرزق ما يعيش به الانسان بوجه ما ذكر في مجمع البيان في تفسير الآية الثالثة بعد هذا في بيان كمال
 رزقوا من ان الرزق عبارة عما يصنع الانشاء به ولا يكون لاحد المنع منه فيدخل الجميع فيه وتحريم الشرك في ثبوت الوحدانية
 وان اجهل معذور على تقدير عدم القدرة على العلم وعدم الدليل الواصل اليه وذلك من تفيد النهي بالحال العلم
 الذي من تفسيره فيعلم منه عدم التكليف بما لا يطاق فيبطل مذهب من يقول به واماد لالتها على كون العبادات
 شكر او عدم استحقات الثواب لان الصفات المذكورة للامر الذي هو الله تفيد عيلتها للتكليف بها على ما ذكره القاضي
 هنا في الآية السالفة على وجه يفهم اعتقاده لذلك انه الحق فباطل لما مر في السالفة والظن انه ما ذهب اليه من الطائفة
 المحقة بل من مطلق المسلمين الاقليل وليس بمذهب مشهور من المتعبدون بالشريعة فان الثواب والعقاب قريب
 ان يكونا من ضرورات دين محمد صلى الله عليه وآله بل كل الاديان وبها يثبتون الحس والنشر وعليه يدل كثير من الايات
 والاجار بل الاجماع لان هذا المذهب منسوب الى ابي القسم البلخي فوقف على ما ذكر في شرح التجرى الجديد وحاله
 ايضا ليست بظاهرة الله يعلم ثم اعلم ان في الآية الثالثة بعد هذه التي ذكرناها دلالة على ابطال قوله حيث قال
 تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات الآيات حيث يعلمون تعليل حصول هذه النعم العظام للناس
 بالايمان والعمل الصالح فيكون مستحقا لها وهو كدالتها على خروج العمل الصالح عن الايمان وكذا في غيرها ايضا
 من الايات **النوع الثاني** فيما عدا اليومية من الصلوة واحكام ملحى اليومية ايضا وفيه آيات الاولية
 يا ايها الذين آمنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الي ذكر الله و ذروا البيع ذلكم خير لكم ان كنتم
 تعلمون **الثانية** فاذا قضيت الصلوة فانثروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثير العظم
 تعلمون **الثالثة** واذاروا وتجارة او هو انفضوا اليها وتركوا قائما قل ما عند الله خير من اللغو
 ومن التجارة والله خير الرازيين **خمس** الخطاب بالمؤمنين اي المسلمين لانهم المنتفعون بايجاب الصلوة
 الخاصة وهي صلوة الجمعة عليهم بعد سماع الاذان لقوله اسعوا اي اذهبوا وامضوا على ما روى وعبر بالسعي
 الذي يفيد المبالغة في الذهاب للمبالغة في العمل وعدم الترك لانه قد روى ان المستحب هو الرواح الى الصلوة
 بالسكينة والوقار لا بالسرعة وذكر الله هو الصلوة فكانه قال اليها الا انه عبر عنها بالذكر اشارة الى انها ذكر الله
 وان ينبغي القصد بفعلها انها ذكر الله ويحتمل الخطبة وكان تحريم البيع والشراء وقت وجوبها تعبد وان لم يكن
 مانعا عنها اذ يجوز الجمع بين المضي الى الصلوة الواجب والبيع والشراء وهو لا ينبغي التعدي الى سائر ما يشبهه

يمكن ان تقول لا ضرورة بانفسه انفسه
 بل يقول المراد من المؤمنين المؤمنين
 من اضاف المؤمنين اليها فيستغني عن قوله
 اذ نزلت من ضرورة انفسه انفسه
 واذ نزل الخطاب اليهم على ما في الاية
 نوه الخطاب اليهم على ما في الاية

لأنه قياس ممنوع من غير ظهور العلة مع مخالفة للأصل وما يدل على إباحتها من العقل والنقل كإباحة سنة وأعمالها
ولا يبعد عدم الاعتقاد وإن لم يكن النهي مطلقا والاعتقاد لا يتم المصلحة والترغيب إلى الصلوة وإن ما يدل
على اعتقادها هو إباحة رفعها لا يعتد موبدا بأصل عدم انتقال المال إلى البائع إلى المشتري وبالعكس الذي
أحرام الذي لا يرضى الله دليلا وموجبا لذلك فأما وبالجملة انتقال مال البائع إلى المشتري وبالعكس الذي
الأصل عدمه يحتاج إلى دليل ويجوز البيع الذي هو حرام بخلاف ما يرضى الله به غير ظاهر في ذلك مع أنه قد يفتي
ظهور عدم الاعتقاد من النهي كما أفتى بعض الأصوليين فأما ذلكم خير لكم أي السعي إليها وترك البيع خير لكم إن كنتم
من أهل العلم والعرفان أو إن كنتم تعلمون الخير والشر تعلمون أن ذلك خير بالنسبة إليكم من عدمها وما يتبعه
ثم إباحة الله تعالى بعد أداء الصلوة الانتشار وطلب الرزق به من فضل الله ورحمته ولطفه إشارة إلى أن التاجر
والكاسب للرزق لا ينبغي أن يعتمد على كسبه وتجارته بل إنما يطلب من فضل الله ورحمته ويجعل الكسب والتجارة
وسيلة وسببا لذلك بسبب ترغيبه فالامر هنا بعد التحريم للإباحة وإن كان في الأصل للوجوب للاجتماع على
عدم وجوب ذلك فيجب في بعض الأحيان مثل الكسب للمصلحة الواجبة ثم أشار إلى ذم المسلمين وظاهر
أنهم الذين كانوا معصيا لله عليه وآله باتهم إذا أرادوا عملوا تجارة أو لم يعملوا بل ظنوا بسبب سماع صوت دال
عليها في الجملة وهو المراد بالله وقيل كان للتجار الذين يجيئون بالتجارة إلى المدينة طبل يضربونه بعد الوصول
لأخبار الناس وهو إلى التجارة الموهومة القليلة الفائدة الغاية وتركوا تجارة باقية عظيمة وهي الصلوة معك
تركها مستلزا للعقاب ترك واجب عظيم وقطعة المحرم طارئة صلى الله عليه وآله في الدنيا فانه روى أنهم لما سمعوا
صوت الطبل تركوه فأتوا في الصلوة وذهبوا إليها وقد علم سبب وحدة الضمير ثم أمر صلى الله عليه وآله بالقول
لهم إن ما عند الله من الخير الباقي وهو خير الآخرة والدنيا خير من التجارة المحققة والموهومة أو منها ومن الله
أو قيل ذهب بعضهم لمحض الطبل وبعضهم للتجارة وحيث يمكن أن يكون التقدير وانفضوا إليه وحذف لدلالة المذكور
عليه وإما لكثرة وإن الله تعالى خير الرازقين فيرزق من غير أن يسرع إلى التجارة فلو ترك الذهاب لله لعبادة
لرزق خير مما تجل حصوله بسبب المسارعة إليها وترك العبادة ثم أعلم أن الذي استفيد من الآية السريعة هو
وجوب صلوة الجمعة على كل مؤمن بعد النذر يوم الجمعة مطلقا وتحريم البيع ح نه إباحة بعدها وقد ذكرها لها
شروطا وفيها كثر في كتب الفقه فليطلب هناك غير أننا نذكر أن أكثر الروايات الموجودة الآن في الكتب وأصحها
وأصحها أن العدد المشترط في وجوبها هو خمسة وهو قول أكثر الفقهاء المعروفين الآن وقال في جمع البيان والعدد يتكامل

عند اهل البيت عليهم السلام تسبعة وهو في بعض الروايات وبعض الاقوال للشيخ مع انه يقول بالوجوب التحيري بالجمعة
 واحتمى بالسبعة جمعا للاخبار وهو اعلم وقال ايضا في فضل السورة منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال من الوجب على كل مؤمن اذا كان لنا سبعة ان يقرأ في ليلة الجمعة بالجمعة وسبح اسم ربك وفي صلوة الظهر بالجمعة
 والمنافقين فاذا فعل ذلك فكأنما يعمل بعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وكان ثوابه وجراؤه على الله اجرة وما رايت
 هذه في الكتب المشهورة الا في ثواب الاعمال للصدوق فانه نقلها فيه في ثواب سورة القرآن باسناده وفيه محمد بن
 وهو مجهول واسماعيل بن مهران وفيه خلاف وان كان الظاهر انه ثقة لمحسن وهو مشترك والذي يظهر من ثواب
 الاعمال انه ابن علي كانه ابن فضال الله يعلم والوجوب ما ثبت والاستحباب غير بعيد لما ثبت بالنقص واجماع
 الامة العمل بالروايات في السنن والوصول الى ما نقل فيها من الثواب وان لم تكن كما نقل ولها ثبت الجمهور واصحابنا
 الاستحباب والكرهية بالرواية الضعيفة فالجمهور واصحابنا يتقيدون بها وما ذكرها الصدوق القائل بوجوب
 قرائتها في ظهر يوم الجمعة في الفقيه وما ذكرها القائل باستحباب الجمعة وسبح اسم ربك في المغرب والعشاء ليلة الجمعة
 وسندها غير واضح واخرها صريحة في ان المراد الرواية في الصلوة واولها ظاهرة في ذلك فيجمل ارادة قرائتها في اول المغرب
 والعشاء اوها والظاهر الاخير وعليه حمل في الملح رواية ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال اقرأ في ليلة الجمعة بالجمعة
 وسبح اسم ربك ويدل على العشاء الرواية عن الصادق عليه السلام فاذا كان العشاء الاخرة فاقرأ سورة الجمعة وسبح اسم
 ربك واستحباب ذلك في ليلة الجمعة خصوصا في الصلوات سيما الوائض خصوصا العشاء غير بعيد كاختيار المحققين
 في الظاهر لهذه الرواية وغيرها والخروج عن الخلاف المنقول ولا شك ان ذلك احوط وكان المراد الاستحباب
 لعدم القائل بالوجوب على الظاهر فاما الرابعة ولا تصل على احد منهم مات ابدا ولا تقم على قبره انهم
كوفوا بالله ورسوله وما تواؤمهم فاسقون طاهرها يدل على عدم جواز الصلوة في وقت من الاوقات على
 احد من الكفار الذين ماتوا على كفرهم وكذا الوقوف على قلوبهم قبلهم للدعاء لهم وان علة ذلك هو الكفر فيها
 اشعار بجواز ذلك للمسلمين مطلقا فاما الخامسة واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة
اي اذا سافرتم فلا جناح عليكم ان تقصروا الصلوة الرابعة الوضوء بحذف ركني آخرها ويمكن وناقلتها
 ايضا والآية مجملة بيانا بالاخبار والاجماع فالسفر شرط لقصر الصلوة والآية ودلت عليه الاخبار ايضا
 والاجماع واما الخوف فظ قتل ان خفت ان يقتلكم الذين كفروا ان الظاهر ان كانوا لكم عدوا مبينا يعني ان خفت
 قتل الذين كفروا انفسكم او دينكم انه ايضا شرط فلا قصر مع الامن ولكنه بالمفهوم الشرطي وهو وان كان حجة

في الصلاة على الميت وكان له ثياب مشرورة

في برائه

في النساء

في النساء

اذا نزلت في الغنم

الا انه مشروط بعدم ظهور فائدة للتقييد سوى المفهوم كما بين في موضعه وقد يكون وقوع الخوف وقت النزول او كونه
 الاغلب والاعم كما قيل وامثاله في القرآن والسنة كثير مثل فان خفتم ان لا يفما حدود الله فلا جناح عليهما
 فيما اقتدت به ولا تكثر هو افتيا تكم على البقاء ان اردن تحصنا وايضا هو معتبر ما لم يعارضه اقوى من ذلك
 وهنا معارض باقوى واصرح منه من الاجماع ومنطوق الاخبار قال تعالى وقد تظافرت السنن على جوازها ايضا
 في حال الامن وترك المفهوم بالمنطوق وان كان المفهوم حجة ايضا لانه اقوى ويدل عليه الخبر الصحيح عن زرارة ومحمد بن
 انهما قالوا قلنا لا يجزئنا ان نقول في الصلوة في السفر كيف هو وكمره فقال ان الله عز وجل يقول واذا ضربتم في الارض
 فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة فصار التقصير في السفر واجبا كوجوب التمام في الحضر قالوا قلنا انما قال
 الله تعالى فليس عليكم جناح ولم يقل افعلوا فكيف اوجب ذلك كما اوجب التمام في الحضر فقال عليه السلام وليس قد قال
 الله تعالى في الضفا والمروة فمن حج البيت او غمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما الا ترون ان الطواف بهما واجب
 مفروض لان الله عز وجل ذكره في كتابه وصنعه نبية عليه السلام وكذلك التقصير في السفر متى صنعه النبي صلى الله عليه
 وذكره الله تعالى ذكره في كتابه فلا قلنا له فمن صلى في السفر اربعاء يعيد ام لا قال ان كان قد قرأت عليه آية التقصير
 وفترت له وصلى اربعاء عاد وان لم يكن قرئت عليه ولم يعلمها فلا اعادة عليه والصلوات كلها في السفر النافلة
 ركعتان قد صلوة الا المغرب فانها تلك ليس فيها تقصير تركها رسول الله صلى الله عليه وآله في السفر واخضرتك ركعات
 وقد سافر رسول الله صلى الله عليه وآله الى ذي خب وهي مسيرة يوم من المدينة يكون اليها بريدان اربعة وعشرون
 ميلا فتصروا فطر فصارت سنة وقد سمى رسول الله صلى الله عليه وآله قوما صامرا حين افطر العصاة قال
 فهم العصاة الى يوم القيمة وانا لعرف ابناءهم وابناء ابناءهم الى يومنا هذا وفيها فوائد واحكام كثيرة لذلك
 نقلت فافهم ثم ان ظاهر الآية تدل على التقصير بمجرد صدق السفر ولكن ثبت بالاجماع ان ذلك لم يكلف ففعل الشافعي
 مسيرة يومين ستة عشر فرسخا وعن ابي حنيفة مسيرة ثلثة ايام بليلتين مسير الابل ومسعى الاقدام على القصد
 ولا اعتبار بابطاء الضارب المسافر واسرعه فانه في ف كانه اربعة وعشرون فرسخا ولكن لا يناسب احوال
 الليل اذ يمكن قطع ثمانية فراسخ في يوم واحد معتدل يوم صومر ولهذا ما اعتبر في بل قال اربعة برود
 للشافعي وستة لابي حنيفة والبرود جمع بريد وهو اربعة فراسخ وعند اصحابنا بريدان وهو ثمانية فراسخ
 يوجب القصر ولت عليه الروايات الكثيرة الصحيحة عن اهل البيت عليهم السلام وهو اربعة لان ظاهر الآية انه يمكن
 مطلق السفر ما يصدق عليه ولا شك انه مما يصدق عليه فانه خرج اقل من ذلك بالاجماع وبقي ما فوته تحت الآية ولكن

فانها

كون السفر غربة واجبا كالتام وكون الامر للوجوب كون في الجمع بين ما لا يوجب العمل
 وكون التام واجبا وكون السعي واجبا ووجوب اعادة الصلوة بالطهارة الزيادة
 مع العلم بعد هذا او افضاء وكون اياها على صفة الزيادة ووجوب التقصير في الجمع
 الصلوات كحزب الركعتين الا المغرب وكونها على غير ذلك وكونها في التقصير
 ومسيرين ميلاد ثم فراسخ فكل ميل ثلث فرسخ وكون ذلك موجبا للتقصير
 ووجوب الاقدار والسمية الواجب السنة كون ترك ذلك عاصيا ما لو كان عليهم
 فالحج بالغيث وهو باعدهم المصالح والصلوات والايام رخصتهم

ابرية اني عسر مريد

يدل على الاقل

يدل على ان الاقل ايضا مثل يريد يوجب ذلك بعض الروايات الصحيحة ولكن الظاهر ما قال به احد وجهها على الخبر
 ح البعض والبعض الآخر على عدم يثبت الاقامة وعلى قصد الرجوع في يومه اوله فيصير يري ان في يومه ولكن يدل
 رواية صحيحة على وجوب القصر على اهل مكة بالخروج الى غنم بحيث يبعد كل المذكورات وايضا ظاهر الآية
 ان مجرد الخروج الى السفر وصدق الضرب سبب للقصر ولكن حده كقول الاصحاب بالوصول الى موضع لا يسمع
 الاذان ولا يرى الجدران او احدهما وقال البعض مجرد الخروج من موضعه وكل شاهد من الروايات قائل
 في تخفيف الحق ثم ان ظاهر الآية ايضا ان القصر خصه لا عمومته ولكن مذهب اصحابنا وابي حنيفة انه غير مبيح اي
 واجب معين بل يخرج غير الاجناس مخير فيه ويدل عليه ما روي من طرق العامة والروايات الصحيحة عن اهل البيت
 عليهم السلام واجماع الطائفة ونفي الجناح الاثافي ذلك مثل وجوب السعي بل يعم وان كان في الجواز اكثر استعمالا
 اذ لا شك في انه لا يخرج في فعل الواجب فاذا دلت الاخبار من الخاصة والعامة عليه مثل قول عمر صلى الله عليه وسلم
 تام غير قصر على لسان بنيتكم وقول عايشة اول ما وضعت ركنين ركعتين فاقرت في السفر وزيد في الحضر فالآية
 تحمل عليه ولا شك ان القصر حوط واوله ومجمع عليه فلا بد من المصير اليه قال في كآتهم الغوا الاتمام
 وكانوا مظنه لان يخطب بهم ان عليهم نقض ما في القصر فرفع عنهم الجناح بقوله الاجماع الآية لطيب انفسهم بالقصر
 ويطأوا اليه ثم ان لصلاة العصر شرائط واحكاما مذكورة في مظانها فليطلب هناك وانما استدل اصحابنا
 الخوف بوجوب القصر في السفر فالشرط احد الامور المذكورة في الآية وان لم ينعهم من ظاهرها بل ظاهرها ان كلاهما معا
 شرط ولكن دلت الاخبار مع الاجماع على انها ليسا بشرطين بل احدهما فقط فلا استبعاد في ذلك فان اكثر
 الاجتهادات المستنبطة منها الاحكام في غاية الاحمال وانما يفهم تفصيلها من الاجماع والخبر على انه يمكن فهم القصر
 مع الخوف وحده من آية صلاة الخوف المذكورة بعد آية القصر لا فصل حيث دلت على كونها ركعتين ظاهر او فسرت
 به قائل السادسة واذا كنت فيهم فامت لهم الصلاة الآية اسارة الى الصلاة حال الخوف جماعة وفيها كمال
 الاهتمام بها حيث لا يترك في مثل هذه الحال مع ارتكاب بعض الامور في الصلاة للحفاظ عليها وظاهرها تعلق
 من قال ان ذلك مخصوص بالنبي صلى الله عليه وآله من جهة الخطاب وسبب النزول ولكن الظاهر انه يثبت عمومها
 باجماع الطائفة ودليل التام وان حكم الامام حكمه فلا شك في الجواز معه واما بدونه فاذا وجد ما يخالف
 القواعد فشكل ولكن ظاهر ما مر ذلك مع انه ليس فيها مخالفة واضحة كثيرة للقواعد وترك ذكر تفصيلها
 لاحتمال الاختصاص به وبالاثر عليهم لم مع ذكر احكام صلاة الخوف واقسامها في الفتاوى وعدم ظهور المقصود

النفوس
 النائم
 من ركنين
 من ركنين
 من ركنين
 من ركنين
 من ركنين

الفوا

في النساء

في النساء
الحج والعمرة
منهم من لا يركع
ان الصلوة كانت على المنية
كما بان في كتابنا

فمنها هل هي صلوة بطن النخل او ذات الرقاع فتأمل ويمكن ان يكون اشارة الى صلوة شد الخوف كما قيل السابعة
فاذا قضيت الصلوة فاذا ذكر الله قياما وقعودا وعلى جنوبكم فاذا اطأتم فاقموا الصلوة الآية اي اذا اردتم
الصلوة مثل اذا قرأتم القرآن فصلوا فالذكر بمعنى الصلوة او بمعناه ولكن بان تصلوا له وهو في الزمان كثير
فحال الخوف صلوا مهما أمكنكم على اي وجه يمكن قياما وقعودا وخودك وتحمل ان يكون اشارة الى الصلوة القادر
والعاجز اي صلوا قياما اذا كنتم اصحاء وقعودا اذا كنتم مرضى لا تقدر على القيام وعلى جنوبكم اذا لم تقدر
على القعود وقال في مجمع البيان عن ابن مسعود وروى عن ابن عباس انه قال عقيب تفسير الآية لم يعذر الله
احدا في ترك ذكره الا المغلوب على عقله وقد روي في اخبارنا ايضا هذا المعنى للآية وبمعنى الترتيب بين القيام
والقعود والجنوب في الصلوة ولم يعلم الترتيب بين الجنين والاستلقاء ويحتمل ارادة الكل من الجنين
من غير ترتيب او مع الترتيب ولعل في الرواية اشارة اليه كما صرح به بعض الاصحاب ولا شك انه لحوط وكان
يؤيد ارادة الصلوة ولكن يسرع حال الخوف قوله تعالى فاذا اطأتم يعني في وقت عدم الاطمئنان صلوا على قدر
ما تمكنون منه من القيام والقعود والجنوب فاذا اطأتم وقد تم على ان تقوموا باركانها المعبرة حال القدرة
فاقيموا الصلوة اي صلوا بما حدودها وحافظوا على اركانها وشروطها كلها وقد مضى تفسير تمتمتها اعني ان الصلوة
كانت الآية فان اضعفتم وجالا او كبا فاذا اضعفتم فاذا ذكر الله كما علمكم ما لم تكونوا تعلمون الرجال جمع راجل
مثل تجار وصياليام وقيام والرجل هو الكائن على رجله واقفا كان او ماشيا والركبان جمع ركب كالفرسان جمع
فارس وكل شيء علائقا فقد ركب وجالا حال والتقدير فصلوا رجالا يعني ان ختم من عذق او سبع او غنم وجعلها
ولم يمكنكم الصلوة تامة الافعال والشروط كما هي المفردة حال الامن فصلوا رجالا على ارجلكم وعلى اي هيئة يمكنكم
ما تيسر او واقفين الى القبلة وغيرها بالقيام والركوع والسجود ان امكن والافعال ايما والافعال ايما والتكبير والشهد
والتسليم يعني تعتمد والمقدور من الهيئة او على ظهوره وايم على اي وجه توجد ولم يمكن من القبلة فيها والافعال
امكن وبالجمل في الآية السريفة اشارة الى صلوة الخوف على طريق الاجمال والتفصيل مذكورة في الكتب الفقهية مع ادلتها
وفي مجمع البيان ان عليا عليه السلام صلى ليلة الهريخ خمس صلوات بالايما وقيل بالتكبير وان النبي صلى الله عليه وآله
صلى يوم الاحزاب ايما فاذا اضعفتم من الخوف فاذا ذكر الله اي فصلوا صلوة الامن وقيل اذكروا الله بالنساء عليه
واحمد له شكر الخلاص من الخوف والعدو فكانت الاولة لظهور الذكر فيه ولغيره صلوة الامن من قبله فاذا اطأتم
الآية فدللت على استحباب الذكر شكر الله على دفع الالم والخوف كما علمكم اي الذكر مثل ما علمكم من السرايع وكيفية صلوة

عمره ذكر كسر الهمزة
في قوله الحمد

تعدوا

ركوع الانحناء ومنه
ركوع الصلوة ص

ركن الصلاة
 ركوع الصلاة
 الركعة الواحدة
 ركعتين

و هو لطف فائق يقين

[illegible]

ان ارادة الله منهم في الآية بناء على هذا التفسير الذي ذكره
استحباب الاقامة فلم يظهر منه الاستحباب الرقاع وان
اراد الله منهم على التفسير الاول مع انه بعيد نقول التفسير
لما ذكرناه انما دل على الامر بالعبادة مطلقا وفي التفسير
الاول واجبة او على استحبابها مطلقا وفي الامر بالاجوب
فوصية الرقاع الا ان كان
منهم من مطلقا

صلوا مع المصلين اي صلوا جماعة اما ما او ما فمحتمل ان يكون فيها حاشية الى ان الجماعة لا بد لادراكها
 من الركوع ويسعون الركوع مع الامام فلو كان الامام ركعا وادركه سجدة لم يكن مدركا لعدم صدق الركوع مع
 الركع بل بعده ويدل عليه الخبر الصحيح وهو من هب الشيخ والمسيح خلافه ويدل عليه بعض الاخبار بوجوب الكثرة
 وخبر انتظار الامام ركعا للداخل وبالاجماع المنقول عليه والاحتياط يقتضي الاول بل الاصل ايضا ان يكون المراد
 ايجاب الصلوة التي تجب فيها الجماعة كصلوة الجمعة والعيد او يكون اشارة الى وجوب الركوع في الصلوة حيث
 كان الخطاب لبني اسرائيل وما كان الركوع في صلواتهم كانه قال صلوا مثل صلوة المسلمين ثم اعلم ان ظاهرها
 ان الخطاب لبني اسرائيل لما سبق من قوله تعالى يا بني اسرائيل ولكن لما علم عدم الفرق في الحكم فلا يبعد الاستدلال
 بها على بوبته على كل المصلين مع ان هذا الحكم موجود في آيات واخبار اخر كما ان الخطاب فيما يتلوها مخصوص بعلماء
 اليهود كما قال في مجمع البيان مع ان الظاهر ان الحكم مشترك للاجماع وهو قوله تعالى اتأمرون الناس بالنار وتأمرون
 انفسكم وانتم تتلون الكتاب افلا تعقلون قيل كان علماء بني اسرائيل يأمرون الناس باتباعه صلى الله عليه وآله
 ولم يؤمنوا به ولم يتبعوه فنزلت الآية ومضمونها النهي عن ترك النفس تارك للخير والعمل الصالح مثل الايمان به
 صلى الله عليه وآله واتباعه وفاعلة للمعاصي والذنوب مع امر الناس بصدقه مع قراءة الكتاب الدال على وصفه
 ووجوب الايمان به واتباعه وهو التوراة مع العلم بصدق ذلك من العقل وبالجملة الآية تدل على ان الذي
 يريد الخير لا يريد لنفسه لا يقتل فيها ويبيع عظيم لم يفعل ذلك فهو يدل على كون النفس مذمومة بذلك
 عقلا فيها دلالة على كون التبع عقليا ولا يدفعه وانتم تتلون الكتاب كما قاله التفتازاني في حاشيته الكشاف فافهم
 وليس المراد عدم جواز امر الناس بالطاعات مع ارتكابه المعاصي كما يتوهم اذ العدالة لا يستلزم في الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر كما هو الاصل والمسيح ومنه مقتضى الدليل وعدم استلزام كون الواعظ متعظا لان الامر بالمعروف
 واجب وفعله واجب آخر ولا يستلزم ترك الثاني سقوط الاول وهو ظاهري بل المراد اظهار قبحه وكونه
 افسس واطهر قبحا عند العقل لا زيادة عقابه نعم يمكن كون وعظ المتعظ ادخل في يجوز لتارك الصلوة
 امر غيره بها وهذه المناسبة ايضا ذكرناها هنا وبالجملة يفهم من ظاهر الآية الخطر والتهديد العظيم على من ترك
 نفسه مع امر غيره كما يدل عليه قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون
 ان حمل على الاعم لا على خلاف الوعد فقط فيدل على وجوب الوفاء بالوعد واستعينا بالصبر والصلوة وانها
 لكبيرة الاعم الخاسعين الاستعانة بطلب العون والمعاونة والصبر منع النفس عن محبتها وكفها عن هواها

هذا الحديث يدل على وجوب الجماعة في الصلوة
 والاحتياط يقتضي الاول بل الاصل ايضا ان يكون المراد
 ايجاب الصلوة التي تجب فيها الجماعة كصلوة الجمعة والعيد

ان الامام اذا كان في الصلاة
 فلو كان الامام ركعا وادركه سجدة لم يكن مدركا لعدم صدق الركوع مع الركع بل بعده

والفصل في ايجاب

فقد ان اصابته بالمرأه لا يجاوز طام النوازل
المرأه في الوجوه

احقر منہ خود را کہ دستیاروی
مدام

人、22

مجلس

五

七

三

卷之四

مادة

子

الحق

الزمان

31

ف

10

وبالاستحباب في الباقى معلوما من غيرها وعلى استحبابها للاجماع على عدم وجوبها الا ما اوضحه الدليل
 ويعلم وجوب ترك قراءة المأموم في موضعه بدليل آخر وهو الاخبار كما بين في محله وهي مختلفة واجمع بينها
 لا يخفى عن تكلف ولهذا اختلف الاصحاب في الحكم وتام تحقيقه في محله فاقول قوله واذكر ربك في نفسك
 الآية يدل على وجوب الاخفات في القراءة والدعاء والذكر مطلقا والظن عدم القائل به ويمكن حمله على
 وجوب ذلك مثل القراءة في الاخفاتية واريده بالذكر في النفس عدم الجهر العرفي القوي مع اسماع النفس
 وذلك لا يخفى عن بعد ما مر من بعد حمل لفظ عام على فرد قليل منه بان يخص بالقرآن في بعض الصلوة
 مع جعل المراد بالذكر في النفس الاخفات المصطلح عليه في الفقه ويمكن حمله على الخشوع والترغيب على اخفاء
 الذكر والدعاء والقراءة مطلقا بحيث لا يسمع او يسمع عدم اطلاع الغير به ليعتد عن الرياء وعدم الجهر العا
 المنوع منه سرعا ويؤيد ودون الجهر من القول اي الجهر العالي قال في اي متكلما من الكلام فوق السر
 ودون الجهر فانه ادخل في الخشوع والاخلاص وذلك قد يكون واجبا اذا كان موجبا للزلة الربا او يكون قربة واجبة
 فيجب اسماع النفس بحيث يخرج عن حديث النفس ولا يكون غاليا بحيث يخرج الحديث قد قالوا ذلك في قراءة
 الصلوة الغريضة يمكن ذلك في مطلق القراءة الواجبة بامطلق القراءة والدعاء في بعض الاخبار واثارة الى ذلك
 وان كان في بعضها ما يدل على جواز حديث النفس قائل او لا ويحتمل ان يكون المراد استحباب اخفاء الذكر
 والدعاء والقراءة دون المقدار الواجب ليعتد عن الرياء كما قيل في استحباب السر في الصدقة والمنذورة واستحباب
 فعل النافلة المتزلة دون السجدة وان كان ذلك غير ظاهر وكذا سائر العبادات فان الاخلاص فيها هي العمدة
 فكلما بعدت عن شبهة الريا كانت اولى فيكون المستحب في مطلق الذكر واصناف التضرع والخوف والاحفات
 والذكر بالقلب واللسان لا يجرى واللسان والتلفظ به فيكون في نفسك اشارة الى اعتبار القصد لا الى الترويض
 قوله دون الجهر لا يلزم التكرار فالجواب اذكروا الله متكلما قاصدا ومضرا ومخافا وخائفا من عدم الاخبار
 وطامعها كما يدل عليه قوله خوفا وطمعا وهذا اذاب القراءة في نفسها واما من حديث الوقت فينبغي ان
 يكون بالغدق والاصالة اى اوقات الغدوات والعشيات اولى النهار وآخر وقت العصر كما انها اختصها
 لفضلها وليبعد العبادات فيها عن الرياء اطلاع الناس لانه اكثر الناس فيها في منزلة ما مشغولون
 بها لهم فناء ملثم وغيب في الذكر وعدم تركه ونسيانه والغفلة عنه بقوله ولا يكون من الغافلين ويحتمل
 التحريم كما هو ثابت في بعض الاوقات وعموم الترغيب على عدم الغفلة والتذكر للعبادة والاستغفار بذكر الله

وعدم
 في منازلهم
 جاهد

كلما أو استعمل أو امره ونواهيه بان يذكر الله وتوابع الموعود وعقابه عند أو امره فيفعل ولا يترك وعند
فيترك ولا يترك ثم انهم ذكروا استحباب السجدة في آخر هذه السورة ولعل في قوله ان الذين الآية اسارة
بعيدة الى ذلك وكذا في غيرها والمجموع احد عشر آية الاعراف والرعد والنحل ونبي اسراة ومريم والحج
في موضعين والوفقان والنمل وصو واذا السماء انشقت وفي الاربع المواضع واجب الم سجدة عند قوله
انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا به خروا سجدا وسجوا سجدا ربهم وهم لا يستكبرون وكذا في سورة
حم عند قراءة لا يسجد والشمس ولا للقر والسجد والله خلقهن الآية ويحتل عند لا يستمعون ولعل الآية
اولى والا حوط السجدة فيها وفي آخر النجم واعبد واخرا فزوا سجدا واقرب ولعل دليل الاصحاب على
الوجوب في السور الاربع والاستحباب في الباقي هو الاجماع وبعض الاخبار مثل ما نقل عن امير المؤمنين
عليه السلام عزائم السجود اربع وقوله الصادق عليه السلام اذا فرغ من السجدة من الغزاة اربع فسقطها فاسجد وان كنت
على غير وضوء وكنت جنباً وان كانت المرأة لا تصل وسائر القرآن انت فيها بالخيار ولا يستدل على الوجوب
بانها واردة بصيغة الامر الدالة على الوجوب لانه مقتضى ومنوع اذ لا دلالة فيها على وجوب السجدة عند
سماع قراءة الآية التي هي فيها وهوط فلا بد من انضمام مثل انه يدل على الوجوب ولا وجوب في غير قراءة
هذه الآية والصلوة بالاجماع وليست سجدة الصلوة بالاجماع وفيه انه ينبغي ان يدعى الاجماع في المدعى عند
السافعي كلها مستحبة واسقط سجدة صر وعند ابن خزيمة كلها واجبة واسقط السجدة الثانية من الحج قال في
لان المراد بالسجدة فيه هو سجدة الصلوة بقرينة مقارنتها بالركوع فيه انه ما استدك السافعي على استحبابها عندها
بهذه الآية بل بالحديث كما نقل في الكشاف ايضا وغيره وبالجملة لا بد من الدليل وذلك خارج عن نفس آية
السجدة وهوط ثم ان الظن من السجود هنا هو وضع لحيته فقط فلا يجب وضع الباقي مع احتمال وكذا الطهارة
والذكر وغير ذلك مما يجب في سجدة الصلوة والشهد والتسليم ويستحب التكبير بعد الرفع والذكر لما روى في
الكافي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا قرأت شيئا من العزائم التي يسجد فيها فلا تكبر قبل سجودك
ولكن وككن تكبر حين ترفع راسك وفي الصحيح عنه ايضا عليه السلام قال اذا قرأ احدكم السجدة من العزائم فليقل
في سجوده سجدة ككعبه او قال لا مستكبر عن عبادتك ولا مستكفرا ولا متعظا بل انا عبد ذليل
خائف متجير ولتتبع الكتاب بذكر آيات الاولى فمن كان يرجو لقاء ربه في دن اي فمن يطعم في لقاء ثوابه
ويا مله وبق بالبعث اليه والوقوف بين يديه وقيل معناه فمن كان يخشى لقاء عذاب ربه وقيل ان الرجاء يستعمل في

الرجاء بمنزلة الخوف قال الله ما كنتم ترحبون
الله وتارا الى لا تخافون عظمته
ص

الخوف والامل وانشد في ذلك قول الشاعر فلا كل ما يرحبون اخيرا وكل ما يرحبون شر واقع فليعمل
عملا صالحا اي خالصا لله شرب اليه ولا يشرك بعبادة ربه احدا غيره من ملك او بشر او حجر او حجر عن
الحسن وقيل معناه لا يراى في عبادته احدا من سعيد بن جبير ومجاهد وقال جاء رجل الى النبي
صلى الله عليه وآله فقال اني اتصدق واصل الرحم ولا اصنع ذلك الا لله فيذكر ذلك مني واحمد عليه
فيسرني ذلك واعجب منه فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يقل شيئا فنزلت الآية قال عطا
عن ابن عباس ان الله تعالى قال لا يشرك بعبادة ربه احدا ولم يقل ولا يشرك به لانه اراد العمل
الذي لله ويجب ان يحمد عليه قال وكذلك يستحب للرجل ان يدفع صدقته الى غيره ليقتسمها كقبلة
من يصله بها وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال قال الله عز وجل انا اغني الشركاء عن الشرك
فمن عمل عملا أشرك فيه غيري فانما منه بري فو الله أشرك اوردته مسلم في الصحيح وروى عن عباد بن
القيامت وسداد بن اوس قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله يقول من صلى صلوة يراى بها فقد
اشرك ومن صام صوما يراى به فقد اشرك وقرأ هذه الآية وروى انا ابا الحسن الرضا عليه السلام دخل يوما
على المؤمنين فراه يتوضأ للصلوة والغلام يصب على يده الماء فقال لا يشرك بعبادة ربه احدا فصرف
المؤمن الغلام وتولى وضوءه بنفسه وفي هذه الآية آخرة نزلت من القرآن وروى الشيخ ابو جعفر
بابويه رضي الله عنه باسناد عن عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جده عن علي عليه السلام قال ما من عبد
يقرأ قل انا انما بشر مثلكم الى آخره الا كان له نور في مضجعه الى بيت الله احرام وان كان من اهل البيت
احرام كان له نور الى البيت المقدس وقال ابو عبد الله عليه السلام ما من احد يقرأ آخر الكهف عند النوم لا يتقبط له
في الساعة التي يريد ها ثم اعلم ان هذه الآية السنية بالتفسير المتقدم يدل على وجوب الاخلاص
في العبادة بحيث لا يلحقه بعد ذلك اجناسا عجب وسرور يعلم ويدل عليه ايضا قوله تعالى يحبون ان يحمدوا
الآية وهو في غاية من الاشكال والصعوبة الله يعين ويعفو ويفهم التاويل مما ينبغي من ق وايضا يدل على
اشتراط الاستغفار بالعبادة فلا يصح التولية والاستعانة فيها ويدل عليه ايضا ما روى عن الرضا عليه السلام
حين سئل عن ان يصب الماء عليه ومنعه فقال السائل ما تحب ان اوجر فقال توجر انت واعا
انا ولكن هذه مع ما تقدم من حكاية المؤمنين يدلان على صحة ذلك الفعل وحصول الثواب للمعين والعتاب
للمعان وهو مشكل فانه ينبغي بطلان العبادة فكان يجب على المؤمنين اعادة الوضوء وعلى الامام الامر بها

ظ
ان

انعام ٩

الاستقلال

الوضوء

لا الاتمام والعقاب على المعين ايضا فانه يصير معينا على احرام الا ان يحمل على الكراهة مع الطلب ويكون مقصوده
عليه السلام بقراءة الآية اشارة الى المبالغة في المنع لا الحقيقة او يكون ما فعله المأمون مندوبات الصلوة او ما
يتمكن عليه من التزم ذلك ويكون المعين جاهلا وقصد القربة فيثاب فيكون هذا ليلا يكون الجاهل
معدورا واعلم انا قد جربنا الانتباه في وقت اردناه بقراءة الآية المتقدمة وقد وجدناه كما روى
غير مرة واختبرنا بعض من يوثق به من اصحابنا بذلك فالخبر صحيح فيكون وجود التور من المضجع الى
بيت احرام كذلك صحيحا فانها مروية في رواية واحدة ولا معنى لصدق بعضه وكذب البعض ولكن مع حسن
ذلك التور من الملائكة ويدعون للقاري الى ان يستيقظ كما رايته في غير من مثل التهذيب وسيجيء في ذلك
فلعل في غلطنا ونقصا ويؤيد ما رواه ابو جعفر بن بابويه في النقيض في باب ما يقول الرجل اذا اوى الى فراشه
وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ هذه الآية عند منامه قل انما الآية سطع له نور الى المسجد احرام
حسن ذلك التور ملائكة يستغفرون له حتى يصبح او يكون في غير هذا المحل وايضا يلقى للعمل وحصول ذلك
الثواب الاجماع والاختار من العامة والخاصة المنقولين في حصول ثواب العامل عمل بما روى عنه عليه السلام
وان لم يكن كما روى وهو منع هنا وفي غير من الاعمال الكثيرة وفقنا الله واياكم للعلم والعمل الخالصين
وفي ف من كان يأمل حصول لقاء ربه وان يلقاه لقاء رضى وقبول وقد فسر اللقاء او ف من كان يخاف سوء
لقاء ربه والمراد النهي عن الاشراك بالعبادة ان لا يراى بعلمه وان لا يتفجع الا وجه ربه خالصا لا يخلط به غيره
وقيل نزلت في جناب بن زهير قال لرسول الله صلى الله عليه وآله انى اعمل العمل لله فاذا اطلع عليه سرى فقال
ان الله لا يقبل لمن شورك فيه وروى انه قال له لك اجران اجر التور واجر العلامية وذلك اذا قصد ان
يعتدى به وعنه عليه السلام اتفق الشوك الاصغر فالوا وما الشوك الاصغر قال الربيع عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
من قرأ سورة الكهف من آخرها كانت له نور من قرنه الى قدمه ومن قرأها كلها كانت له نور من الارض الى السماء
وعنه عليه السلام من قرأ عند مضجعه قل انما انا بشر مثلكم كان له في مضجعه نور يتلأ لا الى ملكة حسن ذلك التور
ملائكة يصلون عليه حتى يقوم وان كان مضجعه بمكة كان له نور يتلأ لا من مضجعه الى البيت المعمور حسن
ذلك التور ملائكة يصلون عليه حتى يستيقظ فالخبر في ثواب قراءة هذه وتفسيرها ما وافق عليه العامة والخاصة
السانية واصبر نفسك يا محمد مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يا مومن على الصلوة
والدعاء عند الصباح والمساء لا تسفل لهم غير فيفتخون يومهم بالدعاء ويحتسبون به ويحسدون يوم العبادات وما

صحة التور وقوله ما سمع من ف كذا

في الكهف

الشهوة

وَأَشْبَعُ هَوِيَّ وَكَانَ أَمْرٌ فَرَطًا

يريدون وجهه رضوانه او يريدون تعظيمه والقربة اليه دون الرياء والتسعة ولا تعد عينك لا تتجاوز عيناك
عنهم بالنظر الى غيرهم من ابناء الدنيا تريد زينة لحيوة الدنيا اي تريد مجالسته اهل الشرف والغنى وكان النبي
صلى الله عليه وآله حريصا على ايمان العظماء طمعا في ايمان اتباعهم او لا تزل الى الدنيا وزينتها قط ولا الى اهلها
ولما كان بعض الاحيان يميل الى ايمان الرؤساء عوتب بهذا الآية وامر بالاقبال على فقراء المؤمنين وان لا يرجع
بصره عنهم ارادة مجالسة الاشرف ولا تطعم من اغفلنا قلبه عن ذكرنا اي من جعلنا قلبه غافلا عن ذكرنا
بتعريضه للغفلة هكذا في قلوبهم من التزغيب والتحريض بمجالسة الفقراء والصالحين والعباد دون اهل الدنيا
والاغنياء وهو ظاهر في نزول في سلمان وابي ذر وصهيب وخباب وذوهم من فقراء اصحابه صلى الله
عليه وآله وسلم وذلك ان المولفة قلوبهم جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وآله عبيته بن حصين والاقرب بن حابس
وذوهم فقالوا يا رسول الله ان جلست في صدر المجلس ونجيت عنا هؤلاء ورأيت صبيانهم وكانت عليهم
جباب الصوف جلسنا نحن اليك واخذنا عنك فلا يمنعنا عن الدخول عليك الا هؤلاء فلما نزلت الآية قام
النبي صلى الله عليه وآله بلبسهم فاصابهم في مؤخر المسجد يذكرون الله عز وجل فقال الحمد لله الذي لم يمتني
حتى امرني ان اصبر نفسي مع رجال من امتي معكم اجمعين الدنيا والمهمات كذا في ان ايضا الله ان في خلق
السماوات والارض واختلاف الليل والنهار لايات لاوى الابواب لايات منصوب بانه اسم ان وخبر الظرف
المتقدم اي في ايجاد الله تعالى السماوات والارض وحمله الليل والنهار مختلفين باعتبار الخواص والاحوال بل اختلاف
كل واحد منها تارة باردة وتارة حارة وتارة قصيرة وتارة طويلة لايات وادلة على وجود الله تعالى وتوحيده
وصفاته العليا من الوجودية والسلبية لذوى البصائر والعقول واللب هو الخالص من سني العقل به لانه اشرف
واخص ما في الانسان فدللت على التزغيب بعلم الكلام بل الهيئة ايضا والذين يذكرون الله قياما وقعودا
وعلى جنبهم في محل الجرب بانه صفة او عطف بيان او تأكيد لاوى ويحتمل ان يكون مرفوعا او منصوبا على
المدح وهو اشارة الى ان ذوى العقول هم الذين يذكرون الله دائما وعلى كل حال ولهذا ورد التحريض والتزغيب
بذكر الله كثيرا مثل ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم من احب ان يرتفع في رايه الجنة فليكثر من ذكر الله ويأمر
ذكرى حسن على كل حال فدللت على التزغيب بذكر الله دائما وعلى كل حال صحيحا او مريضا او قاعدا او مضطجعا
وعلى اي حال كان من غير مانع لوجوه من الوجوه عن ذلك ويحتمل ان يكون معناه يصلي على هذه الهيئة
على حسب طاقتهم كما روى عن الخاصة والعامة روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمران بن حصين صل

الاشد الطلب
بغير ظان انه انزلت الآية لانهم
في آل عمران

فأما فان لم يسطر

فإنما فان لم تستطع فقاعد فان لم تستطع فعلى جنب ثم على يمينه وهذه حجة الشافعي على ان المريض يصلي مضطجعا
مستقبلا بمقتضى قوله وعلى بطلان مذهب أبي حنيفة انه يستلقي ومذهب الشافعي موافق لمذهب اصحابنا
ولكن في بعض الروايات الترتيب بين الجنبين البمين واليسار فيكون المراد صرح بالذكر الصلوة قاله البيضاوي
ورواه علي بن ابراهيم في تفسيره ولا تثنائي بين التفسيرين فانه غير متنع وصحهم بالذكر في هذه الاحوال وهم في الصلوة
وهي تدل على هيئة الصلوة في المرض كما ذكره الاصحاب ودلت عليه الروايات ويتفكرون في خلق السموات والارض
عطف على يذكرون فيدل على ان من كمال العمل والبصيرة التفكير في خلقها للاستدلال به من جهة اخراج هذه
الاجرام وابداع اوضاعها ومادبر فيها مما يتخبر فيه العقل عن ادراك بعض عجائبيها كما ينظر بالسماء خصوصا
مع ملاحظة علم الهيئة على عظم شأن الصانع وكبرياء سلطانه وجماله النبوتية والسلبية وكمال قدرته
التي يخرج عن تخيله العقل فيحقق ان ليس لها صانعا الا الله الذي لا اله الا هو ولا يشبهه شيئا ولا يقدر العادون
قدرة وعن سفيان الثوري انه صلى خلف المقام ركعتين ثم رفع راسه الى السماء فلما رأى الكواكب عثى عليه وكان
يقول اللهم من طول حزنه وفكرته وفي الآية دلالة على عظم شأن علم اصول الدين وفضله والتفكير في خلق الله
مستدلا به على وجود الله وصفاته حيث جعل لذكر الله ومن لوازم العقل وشرطه على الظن ولهذا روى في الاخبار
الخاصة والعامة ما يفيد ذلك مثل ما روى عنه صلى الله عليه وآله انه لا عبادة الا الله لا تفكر وان ذلك منيد للعلم
ومعلوم ان شرف العلم بذات الله على غيره من العلوم والاعمال فانه شرط لكل وعنه صلى الله عليه وآله بينما
رجل مستلق على فراشه اذ رفع راسه ففطر الى الجحيم والى السماء فقال اشهد لك ربنا وحالنا اللهم اغفر لي ففطر
الله اليه فغفر له وعن ابن عمر قال قلت لعائشة اخبريني باعجب ما رايت من رسول الله صلى الله عليه وآله ولم
فبكت واطالت ثم قالت كل امر عجب انا في في ليلى ودخل في الحافي حتى الصبح جلد به جلدى ثم قال
يا عائشة هل لك ان تأذني الى اللبنة في عبادة ربي فقلت يا رسول الله اني لاحب قربك واحب هواك
قد اذنت لك فقام الى قرية من ما في البيت فتوضأ ولم يكلم من صبت الماء ثم قام يصلي فقرأ من القرآن وجعل
يبكي حتى بلغ الدموع حقويه ثم جلس فحمد الله واثني عليه وجعل يبكي ثم رفع يديه وجعل يبكي حتى رابت يده
قد بلغت الارض فاما به بلال يودنه لصلوة العداة فراه يبكي فقال له يا رسول الله اتبكي وقد غفر الله لك ما
من ذنبك وما تأخر فقال يا بلال افلا يكون عبد اسكورا ثم قال وما لي لا ابكي وقد انزل الله علي في هذه الليلة
ان في السموات والارض الاية ثم قال وبدا يقرأها ولم يتفكر فيها وروى ويل من كاهلين فبكيه ولم يتأملها

ان
حكاية

وفي هذه الرواية دلالة على أن العبد الشكور هو الذي يسلك سبيل الكبر أو أنه ينبغي الإذن من الزوجة أن أراد القيام للعبادة
فليست لها فحاشية يجب المصاحبة طولها وأنه لا يضر البقاء والدعاء بحضور الزوجة والأصحاب ولا ينافي الخفية
التي هي مطلوبة في الدعاء وعلى الوعيد في عدم التأمل في معنى الآية وعدم التفكير فيما يدل على صفاته فكانت تسعى
بوجوب المعرفة بالدليل ولا يضرهم عدم العلم أسند الرواية قائل ربنا ما خلقت هذا باطلا كأنه حال عن فاعل
يتفكرون أي يتفكرون قائلين ربنا وهذا إشارة إلى المخلوق المذكور من السموات والأرض وأخلق بمعناه أو إليها
يعني ليس ما خلقت عبثا لا الحكمة ولا فائدة ولا غرض فيه بل فيه حكمة عظيمة ومصالح كثيرة من جعلها كونه دليلا
على التوحيد والعلم والقدر والارادة وغير ذلك من الصفات وكون الأرض مبدأ لوجود الإنسان وسببا
لإستقراره ويزيد الفوائد التي تراها يترتب على خلق الأرض والسماء واختلاف الليل والنهار التي لا يحصى
الآثار فيمكن أن يستدل بها على أن أفعال الله تعالى معقدة بالأعراض الحاصلة للعباد فلا يجب عود الغرض
من الفعل إلى فاعله وهو ظاهريها حكم ومصالح وإن الباطل والعبث محال عليه وأنه مذموم وقبيح وأنه منزوع
عنه كما أشار إليه بقوله سبحانه أي تنزهك تنزيها من العبث والباطل ففنا عذاب النار إشارة إلى أن مجرد
العلم بفائدة الخلق يدل على استحسان العباد وحسن التكليف والعقاب بتركها والتقصير في التفكير وغير مما
يستحق وإن له المغفرة والعفو وأنه قادر على ذلك ولا يقع فيها وأنه لا بد لطلبها العلم بما تقدم فلا بد من الإيمان والعلم
بأنه لم يفعل عبثا وباطلا وإن مجرد ذلك كاف للطلب وإن بذلك أهل لها قائل ربنا أنك من تدخل النار
فقد أخبرت به بمنزلة التعليل للطلب المتقدم كأنهم قالوا إن لم تغفر لنا قد دخلنا النار وهو أخبرنا بالعظيم لا خفي
فوقه فهو تأكيد للطلب والحاج فيه وإظهار الاحتياج إليه تعالى سواء قلنا المراد هود وإم الخلق لم لا يؤيد الأجل
فإن الاستعانة من عذاب النار فيها أكثر من أن تحصى بل في بعضها ما يدل على أن لعذاب الأعداب النار
وما للظالمين من أنصار أو أدبهم مدخلين في النار وضع الظاهر مقام المضمحل للإشارة إلى أن سبب الدخول هو
الظلم على أنفسهم لا غير وأنهم يستحقون ذلك فالعفو والمغفرة إحسان ولطف وتفضل غير لازم فيدل على أنه غير
التوبة يجوز ويحتمل كما مر وهو تأكيد للطلب بحيث لا ينافيهم وكان المراد بالنار الذي يخلص الداخل منه ينصرف
وعليه على من أراد دخولهم فأنه الظاهر من النص فلا ينافي وجود السميع فافهم ويحتمل أن يراد بالظالمين الكفار
فلا يحتاج إلى التأكيد ربنا أننا سمعنا ما ديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم أي آمنوا أو بان آمنوا فأنما قيل
النادي هو النبي صلى الله عليه وآله وفي القرآن والآول أظهر وفي ذكره أو مجمل أو منكر أم مفصل لا تأكيد كما في تكرار ربنا

4
 اشارة الى رد كلامه في محضر
 بان لا ينبغي لهم فانه الناصر
 لان لا مفاد في اعظم من اعظم
 اقول فان قلت فاق يا سيدي
 لان لا وصف او حال لم يكن منه به ان قال سمعت كلامه فقلت
 لانك وصفت به اسمع او جعلته حاله عنه فاعفك عن ذكره
 ولولا الوصف او حال لم يكن منه به ان قال سمعت كلامه فقلت
 اقول فان قلت فاق يا سيدي
 لان لا وصف او حال لم يكن منه به ان قال سمعت كلامه فقلت

وغيره من النعمان والبركات
وغيره من النعمان والبركات
وغيره من النعمان والبركات

لطلب ربنا فغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا يمكن ان يكون الكبار كما قالوا وسيئاتنا اسارة الى الصغار فانها
يكون مكفرة باجناب الكبار عند البعض وتوفنا مع الارباب امتنا موتهم واجعلنا بعد معهم والارباب جمع من ارباب
كاصحاب وارباب في جمع ريت وصاحب ربنا واتنا ما وعدتنا على رسلك وعدتنا على تصديق رسلك
من الاجر والنواب او ما وعدتنا بلسانهم ونقلهم عنك وهذا السؤال ليس ان يعمل بوعده وعدم الاخلاق
به لا فقال ان لا يفعل ذلك لان ذلك محال عليه تعالى الله عنه بل طلب البقاء على استحقاق ذلك بالموت
على الايمان والعمل الصالح الكامل الذي يستحق به ذلك الوعد مخافة ان لا يكون من الموعودين لسوء العاقبة
اول تصور في الامتنان للاخلاص بسببها من الاخلاص وغيره او تعبد او استكانة لما يقول الانبياء
والاولياء اللهم اغفر لي من غير ذنب بل يظرون البطار واخوف العظيم من العقاب والتقصير في المروءة
والاقرار بالذنوب العظيمة جدا مع عدم شيء منها ولا تخونا يوم القيمة بالعذاب وادخال النار بان تعصنا
عما تنهى وتوفنا لما تبعدنا عنه ولا تفعل ذلك بنا انك لا تخلف الميعاد باثابة المؤمنين واجابة الدعاء
بمنزلة دليل على انه لم يفعل اي لم تخنا لانك وعدت بذلك وانت لا تخلف الميعاد او انه خبر بمعنى الدعاء
فيكون تأكيد للعصمة وقال في ذلك دعاء بمعنى اخبر فافهم فاستجاب لهم ربهم اني لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر
او انثى بعضهم من بعض يحمل ان يكون المراد فاجاب دعاءهم وطلبهم بان الله لا يضيع عمل مؤمن فانه يقبض
على ذلك فتدل على انه لا بد من العمل ومن الايمان معه وقالوا اي استجاب طلبهم واعطاهم مرادهم
ومقصودهم فدللت الآية على ان الدعاء مع تقديم العجز والافتقار مستجاب قال في ف روى عن جعفر الصادق
رضي الله عنه من خربة امر قال خمس مرات ربنا انجاه الله مما يخاف واعطاه ما اراد وفي هذه
الآية وكأنه يريد ذكر المطلب بعد قول ربنا خاف قال في ف وهذا يتضمن الحث على مواظبة الادعية
التي في الايات المشددة والاسارة الى انه مما يتعبد الله بها ويندب اليها وذلك يتضمن الاجابة لمن دعا
بها انتهى ثم ان في تمت هذه الايات دلالة على الاستجاب والترغيب العظيم على المواجهة في سبيل الله
وطاعته والصبر على الاذى في الله وعلى الاخراج عن الديار والاهل كالصبر على القتل والقتال فانه ذلك
ليس مخصوص بالمهاجرين معصية الله عليه وآله وسلم من مكة الى المدينة لعدم اللفظ قال الله تعالى فالذين هاجروا
واخرجوا من ديارهم وادوا في سبيل وقالوا وقتلوا الاكفر عنهم سيئاتهم ولا دخلتهم جنات تجري من
تحته الانهار ثوابا من عند الله والله عند حسن الثواب لانها تدل على ان هذه الامور مطلقا موجبة لمحو الذنوب

فمن نظر ادرك ان كان كمال لانه ان يكون لا يخلو
وليس كذلك فليس الدعاء بغير الحق بل الامر بالعكس
ان يكون عبارة عن باب الفتحة كما في التلمذة في
الامر من التلمذة لمع كل من ختم على الدعاء
والعمل قوله فانهم اشاروا اليه
فمن نظر ادرك ان كان كمال لانه ان يكون لا يخلو
وليس كذلك فليس الدعاء بغير الحق بل الامر بالعكس
ان يكون عبارة عن باب الفتحة كما في التلمذة في
الامر من التلمذة لمع كل من ختم على الدعاء
والعمل قوله فانهم اشاروا اليه

الاجابة
الاجابة
الاجابة

والنواب اجزى فيها دلالة على ان العمل لا يتبع شكر ابل اجر وغرض وان الذنوب يكون بالعمل الصالح ومنها كثيرة
 فتأمل بقوله تعالى ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره الآية يا ايها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم
 تتقون يمكن ان يستدل بها على استحباب المراقبة المصطلحة مع عدم الضرورة لعدم القائل وعلى الوجوب
 معها فهي محمولة على المراقبة المصطلحة وهي ربط النفس وجسدها في تغور الكفار لدفع من اراد منهم السوء
 بالمسلمين ان قدروا الاخبار الملبية حتى يدفعوهم قياما من هجومهم كما يدل عليه بعض الروايات
 وقال في تروى عن ابي جعفر الباقر عليه السلام انه قال معناه اصبروا على المصائب وصابروا على عيوبكم وقيل
 معنى رابطوا اي رابطوا الصلوة اي انتظرونها واحدة بعد واحدة لان المراقبة لم يكن يح روى ذلك عن
 عليه السلام ويؤكد ما ورد في انتظار الصلوة بعد الصلوة من الاجر العظيم مثل من جلس في صلاة بعد الصلوة
 الى وقت اخرى انه ضيف الله فيكمه ويعطيه ما سال قال في تروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل
 عن افضل الاعمال فقال اسباغ الوضوء في السبرات ونقل الاقدام الى الجماعات وانتظار الصلوة بعد الصلوة
 فذلك الرباط ثم قال وهذه الآية تتضمن جميع ما يتناول به التكليف لان قوله اصبروا يتناول لزوم العبادات
 وتجنب المحرمات وصابروا يتناول ما يتصل بالغير كجهاد النفس والانس وما هو اعظم منها من جهاد النفس
 ورابطوا يدخل فيه الدفاع عن المسلمين والذب عن الدين واتقوا الله يتناول الانتهاء عن جميع المنكرات
 والزواجر والايثار بجميع الاوامر ثم تبع جميع ذلك الفلاح والنجاح وبالله التوفيق كانه يريد بلزوم العبادات
 العبادة المتعلقة بنفسه من غير نظر الى غيره وكذا تجنب المحرمات وان فهم ذلك المعنى عن صابروا باعتبار
 كونه من باب المفاعلة بين الاثنين كما اشار اليه قبله وكذا رابطوا فطانه حمل على المعنى الاعم المستفاد من معناه
 اللغوي وهو مستق من الرباط والمراقبة وقيل معناه اصبروا على مشاق الطاعات وما يصيبكم من السداد
 وصابروا اي غالبوا اعداء الله في الصبر على سداد الحرب واعدي عدوكم في الصبر على مخالفة الهوى وتخصيصه
 بعد الامر بالصبر مطلقا لشدته ورابطوا اي ابدانكم وحيوكم في التغور من صدين للغر وانفسكم على الطاعة كما
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الرباط انتظار الصلوة بعد الصلوة وعنه عليه السلام من رابط يوما وليلة
 كان كعدل صيام شهر وقيامه لا ينقطع ولا ينقل عن صلوة الا الحاجة اذا تتلى عليه آيات الرحمن خرج اسجدا
 وبكيا يدك على النزيب على السجدة والبراء عند سماع آيات الله قالوا يستحب السجدة عند سماع هذه الآية
 وليست بمفرومة بخصوصها منها كانه من الاجماع والاخبار فتأمل فحلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة واتبعوا

السبرات واحدة السبرة
 وهر الغداة الباردة

فسوف يلقون عذابا شديدا لانه على تحريم اضاءة الشهور واتباع الشهوات قيل المراد تركها وقيل تأخيرها عن اوقاتها
وفي آخرها ما يدل على قبول التوبة من التارك والتابع للشهر مع العمل الصالح حيث قال تعالى الا من تاب وامن
وعمل صالحا فلنكون له اجرا ولا يظلم شيئا **كتاب الصوم** وفيه ايات

الاول والثانية يا ايها الذين امنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما
معدودات من كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر الى قوله ان كنتم تعلمون يعني اوجب الله وكتب ايها المؤمنون
الصوم عليكم كتابة مثل كتابة غيره على الذين من قبلكم فاما مصدرة ولعل التشبيه في اصل الصوم والعدد والوقت
ايضا لكن غير كما نقل في التفسير وجاء لتقوا اي حال كونكم مرجوا منكم التقوى اوجبت ان تكونوا من المتقين
او لم يأت تقواكم بالصوم فانه اصل ومن العبادات المعينة في التقوى ولانه شعارهم وحصول التقوى للتمسك
عن سائر المعاصي فان الصوم يكسر الشهوة كما في الحديث من لم يطر الباه فعليه بالصوم فان الصوم له وجاء
اي الصوم للعرب بمنزلة الخصاص في آخر خصاء امتي الصوم هذا في جمع البيان والاول في الكشاف والبيضاوي
بل القوة العنصرية وما يتبعها من الشرور ويحصل للنفس انكسار في عدم الميل والقوة الى ما يضره كما نجد
في انفسنا اذ كنا منطعمين والصوم قيد لفظة الامساك وسرعا امساك شخص مخصوص عن اتياء مخصوصة
في زمان مخصوص ولا يضر الاجمال لانه المقص هو الاشارة اليه في الجملة لبيان حقيقة اذ لا يعلم ذلك الا بعد
بشرائط صحته ومفسداته وهو موكل الى محله ووجه ذكر الوجوب على الامم السابقة تسليبه المؤمنين
بهذا التكليف فيفهم انه شاق على النفس لانه مناف لمستهاها كما مر ويغرم ايضا الاهتمام بتوطيد النفس
على فعله وحسن قبوله وايا ما معدودات الفروض عليكم الصوم في ايام ومعلومات موقفات كما استعملونه
او فلا تل فعامله الصيام المضدد وان وجد النص لان الظرف يكفيه راحة العامل فليس ذلك موجبا للذهاب
الى التقدير اي صوم اياما كما قاله البيضاوي مع انه موجب للتكرار والتقل على الطبيعة وكذا فله عمل المضدد
المعروف كما قيل ولم يثبت قول من قال بعدم وجوده في القرآن على انه قد يكون المراد العمل في غير الظرف فانهم
ولعل تلك الايام شهر رمضان كما سيبين عن قريب قال في مجمع البيان وعليه اكثر المفسرين كما واجب
ونسخ به وهو عا شور وثلاثة ايام من كل شهر كما جوزه البيضاوي اذ جعل مثل هذه الآية منسوخة
خلاف الظاهر كثيرا بل لا يجوز النسخ ما لم يتبعه سببا مع بقاء حكم ما بعد ها الفرع عليه وايضا وجوب ثلثة
الايام على غير النبي صلى الله عليه وآله من المؤمنين غير معلوم وانما نقل في الكشاف وجوبها عليه فقط وان نقل

ولما
لم يخبرنا زاد الله تعالى به

في السنة الباردة

في الشهر الكريم
في شهر رمضان
في شهر ذي الحجة
في شهر ذي القعدة
في شهر ربيع الأول
في شهر ربيع الثاني
في شهر جمادى الأولى
في شهر جمادى الثانية
في شهر شعبان
في شهر رجب
في شهر محرم
في شهر صفر
في شهر ربيع الأول
في شهر ربيع الثاني
في شهر جمادى الأولى
في شهر جمادى الثانية
في شهر شعبان
في شهر رجب
في شهر محرم
في شهر صفر

في شهر رمضان
في شهر ذي الحجة
في شهر ذي القعدة
في شهر ربيع الأول
في شهر ربيع الثاني
في شهر جمادى الأولى
في شهر جمادى الثانية
في شهر شعبان
في شهر رجب
في شهر محرم
في شهر صفر

منه انما هو شرط في وجوب الصوم

في غيره وايضا لا ينافي وجوب رمضان وجوب غيره فلا يصلح تسخاله فتأمل ففهم منها وجوب صوم رمضان
بانضمام ما والاهتمام بشأنه وكونه سببا للتقوى وعلم ايضا كونه واجبا على غير المريض والمسافر من قوله
فمن كان اي قل من كان منكم مريضا ظاهره مطلق المرض اي مرض كان وما يصدق عليه المرض عاما كما نقل
عن البعض في الكشاف لكن خصه الاصحاب بمرض يضرب الصوم اما العسر برئه وطوله او زيادته بالاخبار
ولعله بالاجماع ايضا والاحتياط وبالمناسبة العقلية وبما يفهم من قوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم
العسر قال في الكشاف وقائل المرض الذي يعسر معه الصوم ويريد فيه لقوله تعالى يريد الله بكم اليسر وما اراده
ولعله ضحيه ونقل عن الشافعي انه لا ينظر حتى يجهد الجهد غير المحتمل وما استدلك عليه ودليله غير واضح
والآية والاخبار يدفعه كما عرفت وايضا الكراهة لاهل الاسلام خصصوا المرض بما مر كما خصصوا السفر بسفر
التقصير ولكن ما قيد بحصول المسئلة بالصوم فيه اما اذا كثر يا بحيث يضمحل عدمها لعدم ضبطها والظهور
الآية والاخبار الكثيرة في عدم القيد مع عدم الوجوب من الاجماع والاخبار بل عدم اختلاف على عدمه كما يفهم
وقوله او على سفر اي من كان منكم على سفر فيكون معطوفا على مريضا اي من كان منكم في هذه الايام ركب سفر
وفي البياض وفي ايام ربات من سافر في اثنا اليوم لم ينظر كانه اخذ من لفظة على والايات وليس بواضح
اذ ظاهر كونه في هذه الايام على السفر وذلك يمتنع بوجود الكس في السفر كما هو المتعارف باجراء حكم الشيء على
الكس ويدل عليه اخبار صريحة صحيحة وهو المذهب المنصور من المذاهب في هذه المسئلة كما هو المحقق في محله
فعليه عدة ايام المرض والسفر فعدة بمعنى معدودة وقوى بالنصب اي فليصم عدة كذا في ف وقى ولا شك ان
عليه فليصم مفيدان للوجوب كما هو المقرر في الاصول فقولها وجزمها انه على سبيل الرخصة لا على سبيل الوجوب وقيل
على الوجوب وزاد في ذهاب اليوم الظاهرية وبه قال ابو هريرة لا يناسب فانه خروج عن ظاهر الآية بل عما قالوا
في بيان التركيب وقال في مجمع البيان وقد ذهب الى وجوب الافطار في السفر جماعة من الصحابة كعمر بن الخطاب
وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن عوف وابو هريرة وعروة بن زبير وهو المروي عن ائمتنا
فقد روي ان عمر بن الخطاب امر رجلا صام سنا ان يعيد صومه وروي عنهم عليهم السلام ذلك فقد علم عدم
الاجماع ايضا عندهم على الرخصة بل عدم الخبر الصحيح بل مطلق الدليل الصحيح لبعده خفاء عنهم وزيادة
البياض وقوله ان انظر خلاف الظاهر وان كان هذا الخذف في القرآن العزيز من غير ضرورة لا يجوز اذ العمل
بظاهر القرآن بل مطلق الادلة متعين كما هو المبين في الاصول والعقول ففهم من ذلك وجوب القضاء على المريض

هذا هو الوجه في وجوب الصوم في رمضان وغيره
والوجه في وجوب القضاء على المريض والمسافر
والوجه في وجوب القضاء على من كان منكم مريضا

والمتحقق من ذلك ان كان شافعا فاعلم ان النطق
بالفرضية كان سائرا في ظاهره انما هو في النطق

هذا هو الوجه في وجوب القضاء على المريض والمسافر
والوجه في وجوب القضاء على من كان منكم مريضا

والسواء

في الساقين صاماً او افطاراً لا يجزئ فلو فعله على ما قلنا فيكون ذلك الصوم حجتاً بالانتهاء ما سقط به القضاء عند
 الغفلة فلا يكون حائراً او لو كان حائراً او اجزأً او افطاراً لم يجزئ من غير ان يكون احد الوجبتين
 وقد بطلناهما وايضا ظاهره قوله فليس من هذه الايام انه لا يصح هذا فيكون الصوم فيها حراما كما ذهب
 اليه اصحابنا ولعلنا اجماعاً عندهم وعليه اخبار كثيرة صحيحة بل يفهم تحريم مطلق الصوم في السفر الا ان نجد في
 الكتب انهم استثنوا من الصوم النذر المقتضية وعليه رواية صحيحة ويجعل بعضهم بدل الكراهة الصوم الغير الوجبتين
 في السفر مكرها وبين ذلك بعضهم بانه اقل ثوابا اذ لا تكون العبادات الا راجحة او حراما فلو كانت جائزة
 لمكرهته لكانت بالمعنى الذي مر وذلك غير واضح اذ العبادات لا يجوز كونها محرمة يجوز كونها مكروهة
 بالمعنى الحقيقي ايضا الا ان يقال باعتبار النية فيحرر لانه تسريع قائل فالظن في الصوم سفر اما التحريم مطلقا
 الا ما ثبت استثنائه او الكراهة بمعنى المتعارف في الاصول فيجمع انه لو لم يصح لكان احسن من الصوم اي عدمه
 خير من وجوده ولا يعاقب عليه ولا مانع في العقل ان يقول الشارع ذلك المكلف وقد ثبت في الاخبار كثيرا
 النهي عنه سفر او لم يثبت ما يدل على الرجحان بخصوصه الا ما روي في خيرين ضعيفين جدا من فعل احد الائمة
 عليهم السلام في صوم شعبان سفر وليس بصريح ايضا في المنع لاحتال النذر فيحمل اختصاصه به ايضا ويجمع
 حمل اكثر الاصحاح لاجل واحد او اثنين ضعيفين غير صريحين على الكراهة بالمعنى المذكور اذ يبعد ان يمنع الامام
 بقوله لا يصح او ليس من البر عن صوم مثل يوم الغدير واول رجب وسائر الايام المتبركة من يريد صومه وسأله
 عن فعله او لا بمعنى ان الثواب اقل من ثواب الصائم في الحضر او بمعنى ان الثواب في الافطار سفر اكثر من الصوم فيه اذ
 ليس الفطر عبادة في السفر على ما هو المشهور في غير الواجب مثل شهر رمضان ويبعد ان يكون الانسان متابا في السفر لا
 بثواب اكثر من الثواب الذي يحصل له بالصوم فيه وايضا لا معنى لصومه عليه السلام في السفر مع مرجعية من الافطار
 على ما دل عليه الخبران اللذان هما وجه حمل الاخبار الدالة على نهى الصوم في السفر بناء على الكراهة تأمل الله يعلم واما
 التسامح في القضاء فلا يبعد كونه مستتباً لما في بعض الروايات وقراءة متابعات وان كان الحق عدم حجة ما لم يثبت
 كونه قرأنا كما بين في الاصول لكنه مؤيد وايضا مؤيد سائر عواويز مما يدل على التعجيل في فعل الخير وايضا
 ربما يحصل مانع فينفوت تلك العبادة العظيمة وايضا يتمكن به من الصوم المنع بالاتفاق حيث ذهب
 اكثر الاصحاب الى عدم جواز لمن عليه الفرض وعليه دل الخبر الصحيح والحسن ايضا كلاهما في الكافي وايضا
 اظن ان بعض الاصحاب ذهب الى وجوب التعجيل في القضاء فيخلص بذلك عن الخلاف وما ورد في بعض الروايات

من ان كان في هذه العادة المكروه
 لا يحتمل تأنيده مع تشييع العادة بصريح الخبر
 وقد مر من ان كانت العادة

قراءة
 فقه من ايام الافتتاحات

في زعمنا انما هو في القول والقراءة
 في زعمنا انما هو في القول والقراءة

بما لا يثبت في السنة والنزق في الباقي فليس يثبت بل الظاهر استحباب التتابع مطلقا للروايات

على ما لا يثبت في السنة والنزق في الباقي فليس يثبت بل الظاهر استحباب التتابع مطلقا للروايات

من التفصيل من الامر بالتتابع في السنة والنزق في الباقي فليس يثبت بل الظاهر استحباب التتابع مطلقا للروايات
والجمع بينهما وبين ما يدل على التفرق لو وجد لا يثبت ترجيح التفرق ولو في البعض بل ولا التساوي واما معنى
وعلى الذين يطبقونه فيه اختلاف كثير والمنقول عن اهل البيت عليهم السلام الذين هم العارفون بالقرآن
ان المراد بهم السيوخ والعجائز الذين كانوا يطبقون اولا الصوم ثم صاروا بحيث لا يطبقونه الا على وجه
التي لا يتحمل مثلها عادة او يطبقونه بجهد وطاقة ومسئقة لا يتحمل مثلها في العادة وكذا الحوامل
للزبائ والمريضات القليلات اللبن كما قاله الاصحاب فعمل الاول في الآية حذف اي كانوا يطبقونه
من قبل والآن ليس كذلك وعلى الثاني يكون اولا بمعنى يطبقون الصوم بالجهد والطاقة الى المسئقة
والذي يدل عليه ما رواه محمد بن يعقوب في كتابه عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان بن
يحيى عن علا بن رزين عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل وعلى الذين يطبقونه فدية
طعام مساكين قال الشيخ الكبير والذي باخذه العطاس وعن قوله فمن لم يستطع فاطعام مسكين مسكينا
قال من مرض او عطاس والظان هذا الخبر صحيح وما رواه في كتابه صحيحا عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر
عليه السلام يقول الشيخ الكبير والذي به العطاس لا يخرج عليها ان ينظر في رمضان ويتصدق كل واحد منها في كل
يوم بمقدار من طعام ولا قضاء عليها فان لم يقدر فلا تسئ عليها وروى ايضا في مرض ابن كبير عن بعض اصحابنا
عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل وعلى الذين يطبقونه فدية طعام مسكين قال الذي كانوا يطبقون الصوم
فاصابهم كبر او عطاس او سببه ذلك فعليه كل يوم مقداره في صحيحا عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر
عليه السلام يقول الحامل المتوب والمريض القليلة اللبن لا يخرج عليها ان ينظر في شهر رمضان لانها لا يطبقان الصوم
وعليها ان يتصدق لكل واحد منها في كل يوم بنظره بمقدار طعام وعليها قضاء كل يوم اقطار فيه تقضيانا بعد
وفي صحيح اخر فيه عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال من ترك التا في واحد باعتبار التغير الجاهل
المتوب ونظيره مذكور فيهم من الخبر ان اطلاق رمضان فيمكن حمل المنع الوارد في بعض الروايات على تنذير الصحة
على الكراهة وايضا فهم حكم العطاس ونحوه ودخولهم في الآية وقال في مجمع البيان وروى عن بعض اصحابنا عن ابي
عليه السلام قال معناه وعلى الذين كانوا يطبقون الصوم ثم اصابهم كبر او عطاس او سببه ذلك فعليه كل يوم مقداره
اشارة الى مرض ابن بكير فكانه لصراحتة وكونه عاما في الغرض اختاره فكان الاشارة لا يضر حيث اسند غيره
مع عمل الاصحاب بل الظاهر عدم الخلاف قاله في ايضا وروى عن علي بن ابراهيم باسناده عن الصادق عليه السلام قال وعلى

الذين يطبقونه

الذين يطبقونه

الذين يطبقونه فدية من مرض في شهر رمضان فافطر ثم صم ولم يقض ما فات حتى جاء شهر رمضان آخر فعليه ان يقضي
 لكل يوم من هذا من طعام وهذا رايت في تفسيره من غير ان يسند ولم يرو عنه في الكافي مع نقله عنه في هذه المسئلة
 روايتين وسجيات ومن تطوع خيرا اي تطوع في البر في جميع الامور سواء كان زيادة في الفدية بان يطعم الكرمين
 مسكينا كما قال بعض او زيادة على المذمومين واحدا والادام كما قال به الاخر او الزيادة في الاطعام المذكور مطلقا
 جامع بين القولين كما نقل عن ابن عباس كل ذلك في مجمع البيان فهو اي التطوع خير له واحسن وان تصوموا خيرا لكم
 يعني صومكم خيرا لكم من الاطعام فانه من المصالح الخفية والظاهرة فان تصوموا سمعتم الصوم مبتدأ وخير خير
 ولكم متعلق به او ان ثواب من صام اكثر من ثواب فدية من افطر وان كانا واجبين والظ من هاتان الصوم خير من
 اختيار الفدية قال في الكشاف والبيضاوي وان تصوموا خيرا لكم ايها المطبقون او المطوقون وجعلتم على انفسكم
 وجهه طاعتكم خيرا لكم من الفدية وتطوعوا بخير فدل على التحير بين الفدية والصوم وهو لا الذي ذكرنا هو
 فيمكن القول به لكن بشرط عدم حصول العلم بالضرر الذي يؤل الى وجوب الافطار والظ من عبارات الاحكام
 هو جواز الافطار لا الوجوب ان كنتم تعلمون اي ان كنتم تعلمون ما في الصوم من الفضيلة والمصالح تعرفون
 انه خير لكم من الفدية ولا افطار وتعلم ان يكون معناه ان كنتم من اهل العلم والعقل التسليم والتمييز بين الحسن
 والاحسن والقيح واللاقبح تعرفون انه خير لكم فالجزاء محذوف وليس بعيد كونه اشارة الى اظهار فضيلة
 الصوم كما مرت اليها الاشارة في الاخبار مطلقا من غير قيد بما نحن فيه كما هو الظ من المعنى الاخير الذي هو اولي
 واعتم وكان معناه ان كنتم من اهل العلم والتمييز تعرفون خيرية الصوم لكم من الافطار وبالجملة لا يدل على خيرية
 الصوم في السفر والمرض عن الافطار كما هو المشهور في السنة الطلبة والعوام على طريق التخيير والآية دلت على
 وجوب الافطار للمريض والمسافر وكذا الاخبار بل اجماعهم ايضا على الظ وعلى وجوب القضاء عليها ايضا ولكن
 اذا اتصل المرض الى رمضان آخر فهل يجب على القضاء ام لا فمفهوم الآية تعيد ذلك وذهب اليه بعض اصحاب المشهورين
 عدم ظهور الروايات الصحيحة مع وجوب الفدية لتلك الروايات ويجب القضاء معها وذهب اليه الصدوقان
 وقواه في الدرر وايضا الشيخ زين الدين في شرح الشرايع اذا اتصل المرض الى رمضان آخر وصح فيما بينها بحيث
 يقدر على القضاء وترك سواء كان منها واما غير وهو من كان عارضا عليه واخر باعتقاد وسعة الوقت
 ثم حصل له مانع من ذلك حيض او مرض او سفر ضرورة والمهاون من لم يخطر بباله او خطر وعزم على التردد
 الشيخ والكر المتأخرين الى وجوب الفدية على المهاون دون غيرهم واما القضاء فالظ انه اجماع عندهم والروايات

ان تطوعوا خيرا
 اشياء من الظم التعبرع به ص

عيسى بن علي بن ابي طالب
 او ينفذونه

وهو ان لا اذا دلت على جرمه الصوم مطلقا من الافطار كان
 التخيير الاخير دلت على خيرية الصوم السور والمراد ايضا
 على الافطار فالبقيته يصوم ثم السفر والمراد بخلافه
 لا يترك

على المهاون وغيره على التردد في اتصال المرض الى الشهر الاو

هذا الحديث في نسخة
الشيخ محمد بن أبي
الفضل بن محمد بن
أبي جعفر

تدل على الأول فليس بعيد القول به مثل ما رواه محمد بن يعقوب في كتابه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير
عن حماد بن عيسى عن حريز عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال سألتهما عن رجل مرض
فلم يصم حتى أدركه رمضان آخر فقالا ان كان برأ ثم توانى قبل ان يدركه رمضان آخر صام والذي أدركه
وتصدق عن كل يوم بمد من طعام على مسكين. وعليه قضاؤه وان كان لم يزل مريضا حتى أدركه رمضان
آخر صام الذي أدركه وتصدق عن الأول لكل يوم مد على مسكين. وليس عليه قضاء وما رواه ايضا
فيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه ومحمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان جميعا عن ابن ابي عمير عن جميل بن
عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يمرض ويدركه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض ولا يصح حتى يدركه شهر
آخر قال يتصدق عن الأول ويصوم الثاني فان كان صح فيما بينهما ولم يصم حتى أدركه شهر رمضان آخر صامها
جميعا ويتصدق عن الأول وهذا مذكورة في الفقيه ايضا عن جميل عن زرارة الى آخر ما نقلناه وزيادة
وحمل هذا الظاهر ابن دراج النعمانية هو الذي نقل واخذ عن زرارة وروى عنه ايضا ابن ابي عمير كما قال في
كتاب النجاشي وطريق الفقيه اليه صحيح كما هو مذکور في كتب الرجال فالخبر صحيح في الفقيه وغيره كما سمي في كتب
به مثل الخ وشرح السرايع واما الأول فالظاهر انه حسن لو جرد ابو علي ابراهيم بن هاشم وكذا استماه في الخ والمجلس
وقال الشيخ زين الدين في شرح السرايع لصحة خبر مسلم وزرارة وما وجدت في كتاب الاخبار غير ما ذكرته
عن محمد بن مسلم فالظاهر انما عني ذلك فاستنبه عليه الامر وتعد وثبت توثيقه عنده والظاهر انه يفهم توثيقه
من بعض الضوابط والذي راينه من الاخبار المقيدة في المسئلة في الكتب الخبرية المذكورة والصحيحة المذكورة
في التهذيب عن الحسين بن سعيد عن فضالة كانه هو ابن ابي القاسم وطريق الشيخ فيه الحسين بن سعيد عن ابي
عبد الله عليه السلام قال من افطر في شهر رمضان في عذر ثم أدرك رمضان آخر وهو مريض فليصدق بمد لكل يوم
فاما انا فاني صمت وتصدقته واما التفصيل الذي ذهب اليه الشيخ في التهذيب والمتأخرون من الاصحاب فدليلة
غير واضحة اذ نقل له رواية غير ظاهرة الصحة ودلالتها ايضا ضعيفة فالصير اليها بعيد وهي رواية الحسين بن
سعد عن القاسم بن محمد عن علي بن ابي بصير كلهم مستترون بل الضعفاء غير الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا مرض الرجل بين رمضان الى رمضان ثم صح فأنما عليه لكل يوم افطرية طعام وهو مد لكل مسكين
قال وكذلك ايضا في كفارة الظهار مدا وان صح فيما بين الرمضانين فأنما عليه ان يقضي الصيام فان تهاون
به وقد صح فعليه الصدقة والصيام لكل يوم مدا اذا فرغ من ذلك الرمضان والسند علم واما الدلالة فليست

ص
نظروا كون القاسم هو ابن محمد بن
وعنه بن ابي حمزة البجلي والاب بصير
هو يحيى بن القاسم

فيها اذ ما فيها

فيها اذ ما فيها تفصيل وليس الهاد في ما قاله يعني من غير قصد وعرف على القضاء بل هو مطلق الترك لهذا
ما ذكر خلافه ولو كان كذلك كان المناسب ذكر ما يقابلها اي العارضة وانما قائله بمن لم يفعل ولم يقض قال في الصحاح
الهن هو السكينة والوقار وتهاون به اي استخفه والظان معناه هناك كان عليه القضاء فان ترك القضاء ولم
مطلقا كما هو موافق لغيره من الاخبار المعتمدة التي ذكرناها وغيرها مما لم يذكر وقول الشيخ زين الدين في شرح الشرايع
ودلت عليه مسير الى ما ذكرناه الاخبار الصحيحة كصحة محمد بن مسلم وزايد بن علي وجود الصحيح اكثر مما قلناه
وما عرفنا ذلك وقد عرفت من هذه الاخبار ان الواجب هو هذا ايضا كما هو مذهب اكثر ولو كان للاقل دليل على المذهب

فعله على الاستحباب غير بعيد وكذا استحباب القضاء لمن اتصل مرضه الى رمضان آخر وكذا التتابع في القضاء
لما مر وصححه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان على الرجل شيء من رمضان فليقض في اي شهر شاء اياما متتالية
فان لم يستطع فليقضه كيف شاء ولا يحصر الايام فان فرق فحسن وان تابع فحسن المذكورة في النقيض وهي في الكافي
حسنة وحسنة عبد الله اي عبد الله بن سنان ايضا وسماها في شرح الارشاد صحيحة وليس بواضح لان ابراهيم
هاشم في الطريق على ما في الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد اظنه ابن عيسى عن الحلبي عن
عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال من افطر شيئا من شهر رمضان في عذر فان
قضاؤه متابعا افضل وان قضاؤه متفرقا فحسن لا بأس به فعمله تغدير وجود خبره والى على التوق كذا وبعضنا
يحمل على التحجير وكذا الاختصار للمسافر على القدر القليل من الاكل والشرب وترك الجماع للاخبار والجمع يخرج عن
الخلاف وكذا للمريض ترك الزيادة على ما يستقر تركه للعلة المفهومة من الآية والاجاب سيما الخبر الذي يدل عليه
اجتناب الجماع للمسافر وترك زيادة الاكل والشرب وايضا لا يبعد الحاق المسافر في بعض الاحكام المذكورة بالمريض
ثم ان الله تعالى اورد وجوب الصوم واكد وبين تلك الايام بقوله تعالى اعني الآية التي هي شهر رمضان
الذي انزل فيه التوراة هدي للناس وبيانات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم
ولعلكم تشكرون الشهر معروف وهو ما بين الهلالين او ثلثين يوما ورمضان مصدر رمض بمعنى احمر والشفة
فنتقل الى الشهر وجعل الشهر مضافا اليه فصار المجموع علما وهو غير منصرف للالف والنون مع التوقف كذا
في ف وفيه تأمل اذ المجموع هو المعرفة والعلم لا المضاف اليه فقط وقيل هو ايضا علم فكان له علمين
مركب ومنه فلا يحتاج الى جواب بخلاف المضاف من العلم فانه خلاف الاصل ويبعد عن الطبع والاستعمال

من ساعد الحاق بعض احكام الصوم بالمرضى والمساكين في شهر رمضان للمساكين في شهر رمضان
المراد ان الله تعالى اورد وجوب الصوم واكد وبين تلك الايام بقوله تعالى اعني الآية التي هي شهر رمضان
الذي انزل فيه التوراة هدي للناس وبيانات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم
ولعلكم تشكرون الشهر معروف وهو ما بين الهلالين او ثلثين يوما ورمضان مصدر رمض بمعنى احمر والشفة
فنتقل الى الشهر وجعل الشهر مضافا اليه فصار المجموع علما وهو غير منصرف للالف والنون مع التوقف كذا
في ف وفيه تأمل اذ المجموع هو المعرفة والعلم لا المضاف اليه فقط وقيل هو ايضا علم فكان له علمين
مركب ومنه فلا يحتاج الى جواب بخلاف المضاف من العلم فانه خلاف الاصل ويبعد عن الطبع والاستعمال

فيها اذ ما فيها تفصيل وليس الهاد في ما قاله يعني من غير قصد وعرف على القضاء بل هو مطلق الترك لهذا
ما ذكر خلافه ولو كان كذلك كان المناسب ذكر ما يقابلها اي العارضة وانما قائله بمن لم يفعل ولم يقض قال في الصحاح
الهن هو السكينة والوقار وتهاون به اي استخفه والظان معناه هناك كان عليه القضاء فان ترك القضاء ولم
مطلقا كما هو موافق لغيره من الاخبار المعتمدة التي ذكرناها وغيرها مما لم يذكر وقول الشيخ زين الدين في شرح الشرايع
ودلت عليه مسير الى ما ذكرناه الاخبار الصحيحة كصحة محمد بن مسلم وزايد بن علي وجود الصحيح اكثر مما قلناه
وما عرفنا ذلك وقد عرفت من هذه الاخبار ان الواجب هو هذا ايضا كما هو مذهب اكثر ولو كان للاقل دليل على المذهب
فعله على الاستحباب غير بعيد وكذا استحباب القضاء لمن اتصل مرضه الى رمضان آخر وكذا التتابع في القضاء
لما مر وصححه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان على الرجل شيء من رمضان فليقض في اي شهر شاء اياما متتالية
فان لم يستطع فليقضه كيف شاء ولا يحصر الايام فان فرق فحسن وان تابع فحسن المذكورة في النقيض وهي في الكافي
حسنة وحسنة عبد الله اي عبد الله بن سنان ايضا وسماها في شرح الارشاد صحيحة وليس بواضح لان ابراهيم
هاشم في الطريق على ما في الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد اظنه ابن عيسى عن الحلبي عن
عبد الله بن المغيرة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال من افطر شيئا من شهر رمضان في عذر فان
قضاؤه متابعا افضل وان قضاؤه متفرقا فحسن لا بأس به فعمله تغدير وجود خبره والى على التوق كذا وبعضنا
يحمل على التحجير وكذا الاختصار للمسافر على القدر القليل من الاكل والشرب وترك الجماع للاخبار والجمع يخرج عن
الخلاف وكذا للمريض ترك الزيادة على ما يستقر تركه للعلة المفهومة من الآية والاجاب سيما الخبر الذي يدل عليه
اجتناب الجماع للمسافر وترك زيادة الاكل والشرب وايضا لا يبعد الحاق المسافر في بعض الاحكام المذكورة بالمريض
ثم ان الله تعالى اورد وجوب الصوم واكد وبين تلك الايام بقوله تعالى اعني الآية التي هي شهر رمضان
الذي انزل فيه التوراة هدي للناس وبيانات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا
او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم
ولعلكم تشكرون الشهر معروف وهو ما بين الهلالين او ثلثين يوما ورمضان مصدر رمض بمعنى احمر والشفة
فنتقل الى الشهر وجعل الشهر مضافا اليه فصار المجموع علما وهو غير منصرف للالف والنون مع التوقف كذا
في ف وفيه تأمل اذ المجموع هو المعرفة والعلم لا المضاف اليه فقط وقيل هو ايضا علم فكان له علمين
مركب ومنه فلا يحتاج الى جواب بخلاف المضاف من العلم فانه خلاف الاصل ويبعد عن الطبع والاستعمال

في منكر ما روى عنه صلى الله عليه وآله من صام رمضان ايمانا واحتسابا الحديث ومن ادرك رمضان ولم يغفر له الحشر
 كما بعد ان يحل مثل هذه على الجوانب والبيان عند صلوات الله عليه وآله والذي ورد في البعض عن المنع عنه بانك لا تتولوا
 رمضان فانكم ما تدرون ما هو بل قولوا شهر رمضان سجلا على الراهة لو ثبت الصحة اذا لم يكن عرض صحيح او لم يعرف
 مطلقا وقيل في وجه التسمية انه انما سمي الشهر بذلك لارتماض الناس واحتراقهم في حره اجوع والعطش بصوم
 او لارتماض الذنوب فيه به وهما مبينان على وجود الصوم في هذا الشهر حين التسمية وهو غير معلوم في الكشاف
 ان الصوم عبادة قديمة فكانت سموة لارتماضهم او لوقوع التسمية لهذا الشهر في رمضان الهوا بالشمس في حراره
 والآرادة ظاهرة اي طلب المراد واليسر والعسر متضادان معلومان اي الدين والصلابة والتكليف والكمال
 الاتمام وشهر رفته اما بانه خبر مبتدأ محذوف اي هي يعني الايام المعدودة التي فرض صومها شهر رمضان
 وكونه بدلا عن الصيام كما قيل في بيده حذف المضاف ووجود الفصل الكثير ولزوم لونه مكتوبا على الذين
 من قبلنا ايضا وهو غير معلوم او مبتدأ خبر الذي انزل او هو صفة من شهد خبره ولو صنف بما تضمنه معنى
 الشرط صرح الفاء في خبره هدي وبيانات حالان عن القرآن ومن بيانية والقرآن عطف على الهدى اي هو
 آيات واضحات مما يهدي الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل واعراب في ظاهره ككلمة العزة يحتمل عطفه
 على ما يستفاد مما سبقت اي اوسط الصوم عن المريض والمسافر وواجب في ايام اخر لا رادة التيسير وعدم
 ارادة التيسير والتكليف او يكون التقدير وسرع ذلك للتكليف وحذف للظهور ويحتمل ايضا ان يكون معطوفا
 على اليسر اي يريد ان يكلوا اقالها في حق وفي الشك في الاول اوجه ولعل حاصل التفسير فرض وواجب علم
 صيام الشهر الشريف الذي انزل الله فيه القرآن العزيز الذي هو هاد للناس من الضلال الى الهدى وبين احوال
 واحكام والفارق لهم بين الحق والباطل بمعنى كون ابتداء النزول وقوفه او انزاله الى السماء الدنيا كما كان
 فيه ثم ينزل بالتدريج على مقدار المصلحة او انه نزل في شأنه بعض القرآن اي وصفه وبيان رتبته بان فيه
 ليلة خير من الف شهر ثم بين كيفية وجوب هذا الصوم بانه على من يجب وفي اي وقت كما سنذكر في
 الآية اللاحقة فقال فمن شهد اي حضر في موضع في هذا الشهر غير مسافر ولا مريض ايضا فالشهر مفعول فيه
 كما صرح به في حق وفي مجمع البيان فالشهود هو الحضور في البلد وكان المراد مع القدرة على الصوم
 وهي الصحة التي بينهم من اجاب الصوم وفهم من الاولى ايضا فلا يكون ومن كان مريضا بمنزلة الاستثناء
 والتخصيص فانه خلاف الظن من العباد وسوقها ولهذا ما ذكر فيها وكان المراد اعم من الحضور في بعض اوطان
 القاسية

ارمض بفتح
 منه

في منكر ما روى عنه صلى الله عليه وآله من صام رمضان ايمانا واحتسابا الحديث ومن ادرك رمضان ولم يغفر له الحشر
 كما بعد ان يحل مثل هذه على الجوانب والبيان عند صلوات الله عليه وآله والذي ورد في البعض عن المنع عنه بانك لا تتولوا
 رمضان فانكم ما تدرون ما هو بل قولوا شهر رمضان سجلا على الراهة لو ثبت الصحة اذا لم يكن عرض صحيح او لم يعرف
 مطلقا وقيل في وجه التسمية انه انما سمي الشهر بذلك لارتماض الناس واحتراقهم في حره اجوع والعطش بصوم
 او لارتماض الذنوب فيه به وهما مبينان على وجود الصوم في هذا الشهر حين التسمية وهو غير معلوم في الكشاف
 ان الصوم عبادة قديمة فكانت سموة لارتماضهم او لوقوع التسمية لهذا الشهر في رمضان الهوا بالشمس في حراره
 والآرادة ظاهرة اي طلب المراد واليسر والعسر متضادان معلومان اي الدين والصلابة والتكليف والكمال
 الاتمام وشهر رفته اما بانه خبر مبتدأ محذوف اي هي يعني الايام المعدودة التي فرض صومها شهر رمضان
 وكونه بدلا عن الصيام كما قيل في بيده حذف المضاف ووجود الفصل الكثير ولزوم لونه مكتوبا على الذين
 من قبلنا ايضا وهو غير معلوم او مبتدأ خبر الذي انزل او هو صفة من شهد خبره ولو صنف بما تضمنه معنى
 الشرط صرح الفاء في خبره هدي وبيانات حالان عن القرآن ومن بيانية والقرآن عطف على الهدى اي هو
 آيات واضحات مما يهدي الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل واعراب في ظاهره ككلمة العزة يحتمل عطفه
 على ما يستفاد مما سبقت اي اوسط الصوم عن المريض والمسافر وواجب في ايام اخر لا رادة التيسير وعدم
 ارادة التيسير والتكليف او يكون التقدير وسرع ذلك للتكليف وحذف للظهور ويحتمل ايضا ان يكون معطوفا
 على اليسر اي يريد ان يكلوا اقالها في حق وفي الشك في الاول اوجه ولعل حاصل التفسير فرض وواجب علم
 صيام الشهر الشريف الذي انزل الله فيه القرآن العزيز الذي هو هاد للناس من الضلال الى الهدى وبين احوال
 واحكام والفارق لهم بين الحق والباطل بمعنى كون ابتداء النزول وقوفه او انزاله الى السماء الدنيا كما كان
 فيه ثم ينزل بالتدريج على مقدار المصلحة او انه نزل في شأنه بعض القرآن اي وصفه وبيان رتبته بان فيه
 ليلة خير من الف شهر ثم بين كيفية وجوب هذا الصوم بانه على من يجب وفي اي وقت كما سنذكر في
 الآية اللاحقة فقال فمن شهد اي حضر في موضع في هذا الشهر غير مسافر ولا مريض ايضا فالشهر مفعول فيه
 كما صرح به في حق وفي مجمع البيان فالشهود هو الحضور في البلد وكان المراد مع القدرة على الصوم
 وهي الصحة التي بينهم من اجاب الصوم وفهم من الاولى ايضا فلا يكون ومن كان مريضا بمنزلة الاستثناء
 والتخصيص فانه خلاف الظن من العباد وسوقها ولهذا ما ذكر فيها وكان المراد اعم من الحضور في بعض اوطان
 القاسية

فيلصق اي يجب

فليصمه اي يجب عليه الصيام في الذي كنتم حاضرين وقادرين فيه على الصوم من الشهر فنصب ضمير فليصمه وان كان
 الظاهر على انه مفعول به الا انه في الحقيقة على الظرفية وحذف الخافض واصل الفعل وذلك لان الله يريد بـ يجب
 لكم امرهينا غير شاق وصلب وخرج وصيته في جميع امورك ولا يريد ضد ذلك بل يريد عدمه فان
 ارادة الشيء مستلزمة لعدم ارادة ضده بل ادعى العينية والدمع ذلك بقوله ولا يريد بكم العسر المنقضي بالاول
 فيفهم منه كمال المبالغة لارادة اليسر وعدم العسر فان ارادة عدم مرغوبة صوم المسافر لتقييد وجوبه
 بالحضر ثم النصريح بصوم عوضه بعد زواله ثم بيان العلة له مع عدم ضدها اللازم لارادة اليسر ثم التصريح
 بعدم ارادة العسر ثم بالعلل الاخرى مثل التكبير والتكسر على تسريع اليسر والعسر كما هو المنقول عن الامم السابقة
 فيجتمل ان يكون قوله ولتعملوا علة الامر بمراعاة العدة اي انما امرتكم بقضاء الشهر لتعملوا عدة وتكبروا والله
 علة لتعلم كيفية القضاء للمسافر بعد السفر والمريض بعد المرض ولتعملوا علة اليسر واسقاط الصوم فيها
 لتفوت ويحتمل ان كل واحد علة لكل واحد بل الظاهر ان لكل واحد علة القضاء وتكبيروا بمعنى لتفوتوا الله
 وتحمداً على هديكم اليه من العبادات والعلم بكيفية العمل فاما مصدريه او موصولة وقيل المراد به التكبير
 في عيد الفطر او التكبير عند رؤية الهلال وكلاهما بعيد سيما الاخير لعدم الفهم وبعد العلية فالحكم الذي يستفاد
 منها وجوب صوم شهر رمضان بعد حصوله من الآية الاولى اجمالاً وكذا وجوب الافطار على المسافر والمريض طامراً
 تحريم وفهم ايضا من بيان اهتمام الواجب بذلك حيث أكد بتأكيدات شتى كما عرفت ووجوب القضاء
 عليها ونفي المسئنة والخرج والضيق عن العبادات في كل الامور الامسقة علم ووجوب تحملها لمصلحة يعليها الله وعدم
 مشروعية عبادة شائعة من عند نفسه كما يدل عليه غيرها من الروايات والاجاب فتكون الشريعة سمحة سهلة
 فكانما ذكرت هذه الآية لتأكيد وجوب الافطار على المسافر والمريض ليندفع وهم عدم جواز ذلك بل عدم وجوبه
 ايضا وليبان ان الواجب في الآية الاولى هو صوم ايام شهر رمضان وان اليسر مطلق والعسر منقضي والافعل وجوب
 الصوم من الاولى وعدمه عليها ولا يبعد ايضا الاستدلال على جواز السفر في شهر رمضان من غير ضرورة بهذا
 الآية وما قبلها حيث فهم ان المسافر مطلقا يجب عليه الافطار والقضاء كما مر ولو كان السفر غير جائز لما كان
 كذلك بل كان الواجب الصوم ويحرم الافطار ولا يجب القضاء بل يجزى ما صامه في السفر وان هذه الآية
 يدل على ان العسر وطلب اليسر لا شك ان منعه من السفر لا ينتفع به لونه او دنياه عسر وليس بيسر ويدل عليه
 بعض الاخبار الصحيحة الصريحة مثل ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سافر الرجل في شهر رمضان

فانه يظهر العدة فكذا علة لعدم الشهر وقضاء ما افطره فظاهراً وكذا علة
 للشهر بالكلية لولا ان كان منقضي على الجميع فنفسه في الشهر
 في التكليف او لا يخصه او لا في الشهر
 في الاخيرين من الشهر

يمكن ان يكون في السفر ويحل عليه رمضان الا ان يقال
 ان مطلق فيضت

في الامور والارادة في كل وقتها ناهي

بتلك الاخبار يعني يزهد عليه ما وجد في الاخبار الاخرى كما يمكن حمل تلك على هذا اذ فيه حصص امر مذكورة محصورة ولو حمل
على كل ضرورة كما هو مذهب ابي الصلاح فهو خلاف الظن من الرواية فذهب ايضا لا يتناسب دليله ومع ذلك يمكن حمل
تلك بعض الروايات عليه كما تعلم اذا تأملت ما وبعدها هذا ^{المرجع} يمكن حملها على الكراهية للجمع ويدل عليه ما ذكر الشيخ في التهذيب
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قلت جعلت فداك يدخل على شهر رمضان فاصوم بعضا فيحضر في زيارة قبر ابي عبد الله
عليه السلام فانزور وافطر في اهلها وجاهيا او اقيم حتى افطر وارزوع بعد ما افطر يوم او يومين فقال اقم حتى تنظر قلت جعلت
فداك فهو افضل قال نعم اما قرأت كتاب الله فمن شهد منكم الشهر فليصمه فيه دلالة على الافضية وكذا يدل عليها
ما رواه في الفقيه في صحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يدخل شهر رمضان وهو مقيم كير يدبر احدا
ثم يبدوله بعد ما يدخل فكيف في السنة غير مرة فقال ^{محمدا} نعم افضل الا ان يكون له حاجة لا بد له من الخروج فيها
او يخوف على ماله وان كان له حملي مجمل ولكن الظن انه نفع كما يفهم من كلامهم والمسئولة مكروه الى ان يمضي ذلك الشهر
يوما فتزول الكراهية للخبر بذلك التفصيل حيث قال في الرواية فاذا مضت ليلة تلك وعشرين فليخرج حيث شاء
ثم اعلم ان في الاخبار المتقدمة دلالة على الافطار لسائر قبل الزوال وعلى الصوم والجزء الوساير بعد ويدل عليها
مع ذلك الاجماع المنقول في الملح عن الشيخ والاحبار الصحيحة الدالة على ان من قصر الصلوة قصر الصوم ومن لم يقصرها
لم يقصره فالجواب ان في الملح بعد ما اخبرنا ما قلناه هنا وردت مذهب الشيخ قال قوله اي الشيخ اذا خرج بعد الزوال مع نية
النية للسفر اسك وعليه الاعادة ليس بجديد في التراب اذ لم يتحقق منه شرط الصوم وهو النية فانه في غاية البعد
اذ لا معنى للاعتداد بالصوم والامرية وجوب القضاء والاعادة مع ان الامر مفيد للجزاء والصحة كما بين في محله
الا ان يقول بالامساك وهو بعيد ايضا وليس له دليل الا ما يجمل من قوله هنا اذ لم يتحقق الميعاد النية شرط فاذا
ثبت نية السفر لم يتحقق نية الصوم فلا يصح الصوم وهو ليس ^{بني} بدليل بعيدا نقلنا لك ما رايته مع ان النية
لا يشرط في الليل وقد يتحقق على طريق الشرط ولهذا يوجبون النية على من يتعمد نية السفر ويوجبون عليه الصوم والامساك
نقط حتى يخرج وايضا قد يحصل النية بانها بعد ان عرف انه انما يسا فر بعد الزوال ومع يصح فيعني صومه او يكون
تثبت النية في الليل على هذه المأبأة اي بانه انما يسا فر بعد الزوال ثم قال بالتخير بين الافطار والصوم لصحيحة
الشفقة بعد ان قال اصح ما نقلنا في هذا الباب هي مع رواية الحلبي ومحمد الصحيحين المتقدمين وقال انما قيدنا ذلك
بالخروج بعد الزوال جمعا بين الاخبار ولك ان تقول اجمع بين الاخبار ان اقتضى ذلك يقتضيه قبل الزوال ايضا فانه نقل
في الملح اخبار انك على وجوب الصوم اذا سافر قبل الزوال ايضا مع ان حمل صحيحة فاعنه على النصف الاول اقرب

لان ما سطر من اخبار الشيخ عن ابي بصير
ودليله يدبر على حازه مع الضورة
الشيخ عن الحلبي
حمل

الضوابط

والظاهر ان الذي نقل من اخبارنا ان اراد نية
التفكير من نية الصوم فقدم اجل النية لعدم القطع
بما يوجب ايقاع الزوال وابعده وان اراد مع
نقل قولهم اذ لم يتحقق نية الصوم اذ لا شافاة بينها والظاهر
محملة على المعنى
بلغنا
الاول القدم المأمورة بالاجابة
اللام متعلق بيمينت ال مع يمينت الزمارة

لقوله أصبح وبأبى حمله تفصيلا صحيحا يحل على المتقدم يمكن الحمل على العموم وهو ظ وحمل المتقدم على الاستحباب يمكن
 حملها على قبل الزوال على معنى خبيرين ان يبطل شرفه فيصوم ويصوم ان يلتزمه فينظر ان يحل على ان معناها ان خرج
 قبل الزوال فينظر وان خرج بعد فيصوم فهو خبيرين الصوم والافطار بهذا التفصيل بل يجب حملها عليه لوجوب
 حل المطلق والمحمل على المفيد والمنفصل وقد مضى المفيد والمنفصل واعلم انه قد طوينا في هذه المسئلة والعقد
 ما ذكره في الملح للتطوير وهو كونه من المسائل الجلييلة وانه افني فيه اولاهما ذكرناه اولاهما استصوب مذهب الشيخ
 بعد رده واستدل عليه ثم استصوب التأخير واستدل عليه وهذا لا يخفى عن اضطراب على انه اعترض في هذه
 المسئلة على ابن ادريس بالاضطراب الله تعالى يعلم بالصواب ثم اعلم انه لما كانت في الآية المذكورة بعد هادالة
 ما على بعض الاحكام مع استعمالها على التخيير في الطلب والدعاء والسؤال من الله مع ورود ان دعاء الصائم لا يرد
 ذكرنا هاهنا واذ اسالك عبادي غني فاني قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان فليست تجيبوا لي وليتوضوا لي
 لعلمكم برسول الله ان اعرابا قال رسول الله صلى الله عليه وآله اقرب رتبا فناجيه ام بعيد فناديه فقلت
 النداء للبعيد المحتاج الى رفع الصوت والمناجاة لل قريب الذي لا يحتاج الى ذلك ولخطاب له صلى الله عليه وآله والتدبير
 فقل لهم اني قريب وهو تمثيل لكمال علمه بافعال العباد واطلاعه على احوالهم بحال من قريب مكانه منهم يعني
 اذا سالك عبادي وفي هذه الاضافة تشريف لهم عن كيفية احوالي من جهة القرب والبعيد فقل اني اعلم
 دعاكم ولو كان في غاية الخفاء كما سمع القريب اذا قرب فلهذا منه مناجيه بل اقرب من حل الويد فاقبل دعاء الداع
 اذا دعاني ولعل ذكر اذا دعان للتصريح في الدعاء والترغيب في التكرار وتوضيح الداعي اشارة الى داع خاص وهو
 الذي يدعوني شيقا للاجابة ويطلب علة في المصلحة لا المحرم ولا ما لا يليق بحاله وليس فيه المصلحة او يكون في المحرم
 وبالجملة ان الله يعلم المصلحة ويستجيب معها ولا يستجيب بدونها ويعمل ويخرج لذلك ولو لم يستجب يعوض ويشب في الدنيا
 والاخرة فعلى تقدير عدم الاجابة لا ينبغي الترك فان ذلك للمصلحة فاندفع بما قرناه السؤال المشهور كما ذكر المفسرون
 ايضا وبعد ان وعد بالاجابة والقبول قال فليست تجيبوا لي الى اقبلوا انتم ايضا دعوني اذا دعوتكم وامرنا بالطاعة
 والدعاء فاطلبوا واسالوا تضرعا وخيفة لا بقلب ساه وغير متوجه ومتعلق طعني بانقول ولا جبر او رياء
 فان الله لا يحب المعتدين واطلبوا ولا تستكبروا ولا تتركوا الدعاء استكبارا وتجبرا وعدم اعتقاد الاجابة
 وعدم علمه بالسمع وقد تبي على الاجابة فان من فعل ذلك يدخل النار مقيما فيها وفكر يا اذ نادى ربه
 رب لا تدركني فردا الى قوله وكانوا لنا خاسعين في ف سال زكريا عليه السلام ربه ان يرزقه ولدا يرثه ولا يدعه

في الانبياء

محمد باقر

وحيد بلا وارث ثم رجع امره الى الله تعالى مستسما فقال وانت خير الراغبين بل نحن ان لم يرد من يرضى فلا ابالي فانك
 خير وارث واصلاح زوجة ان جعلها صاحبة للولادة بعد عمرها وقيل تحبيرم خلفها وكانت سبعة لخلق
 فيمكن ان يستدل بها على تحقق الارث من الانبياء عليهم السلام فذكر وعلى استحباب هذا الدعا لطلب الولد ولا يبعد
 ان يستجاب له كما ذكرنا عليه السلام مثل الابن المتقدم ويدل عليه ايضا الرواية عن ابي عبد الله عليه السلام انهم كانوا
 بمنزلة التعليل لاستجابة دعاء الانبياء السابق عليهم السلام يريد ان الانبياء المتقدمين استحقوا اجابة دعوتهم
 وقبول دعائهم لمبادنة ابواب الخير ومسايرتهم في تحصيل العبادات كما يفعل الراغبون في الامور الجادة وقوي
 رغبا ورهبيا بالاسكان وانهم يدعون الله رغبا لرغبتهم في الدعاء واجيب للاجابة وخائنين من الرد وعدم الاجابة
 وعقاب ربهم مثل قوله ويجذر الآخرة ويرجوه ربهم وانهم كانوا خاسعين متضرعين فامسار عن العبادات
 مطلقا مطلوبه لله طائفي وسار عوافيدك على ان فعلها في اول الوقت افضل الصلوة وغيرها الاليل وعلى الدعاء
 فهذا الآية يدك على استحباب كون الدعاء مسارعا في الخيرات رغبيا ولها و خاسعا في الاستحباب دعاؤه فيمكن ان
 به عموم ما يدل على استحباب الدعاء مطلقا مثل قوله تعالى ادعوني استجب لكم وهذا احد الاجوبة لما يقال كثيرا
 ما ندعو ولا نرى الاجابة قائم قال في تروى لحارث بن المغيرة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني من اهل بيت
 قد انقضوا وليس لي ولد فقال ادع وانت ساجد رب هب لي من لدنك ذرية طيبة انك سميع الدعاء رب لا تدعني
 فردا وانت خير الوالدين فقد استرنا فيما قلناه الى معنى قوله تعالى في التخصيص على الدعاء في الآيتين الاخرتين بقوله ادعوا
 ربكم تضرعا وخفية ان الله لا يحب المعتدين وادعوني استجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
 جهنم داخرين وليؤمنوا بي امر تحصيل الايمان اي التصديق بجميع ما جاء به الانبياء من لا ايمان له وبالنبات والاعمال
 للنصف به او التصديق بانه قادر على الاجابة راجع في ذلك كله الرشد يعني اصابة الحق والخير واعلم انه لما امر
 بعبادات ساقطة وهي الصوم بتكيد العدة على وجه امر به والقيام بوظائف التمجيد والتكبير والسر على ما يليق به
 فان الايمان بالامور به على وجهه ومع سرائطه عسر ومشتقة كما ينهم من الرواية المشهورة وهي على ما سمعتها
 من بعض الفضلاء راته روى الله قال صلى الله عليه وآله سيبتني سورة هود اذ فيها فاستقم كما امرت في ق من ابن
 عباس رضي الله عنه ما نزلت على رسول الله صلى الله عليه وآله في جميع القرآن آية كانت اسندا واستق عليه من هذه الآية
 ولهذا قال سيبتني هود والواقعة واخواتها وروى ان اصحابه قالوا له لقد اسرع فيك السيب فقال سيبتني هود
 وعن بعض راي رسول الله صلى الله عليه وآله في المنام فقلت له روى عنك انك قلت سيبتني هود قال نعم فقلت

قال جازية
 الفخرية انهم المذكورين
 بمكة انما يطلبون استجابة دعائهم
 ومطلبهم وقبول دعائهم انما لما رويهم ابواب الخير
 من رغبة الراغبين في الامور الجادة ان استجبوا المقاصد المرام

ما الذي سببك منها اقصر الانبياء وهلاك الامم قال لا ولكن قوله فاستقم كما امرت وعن جعفر الصادق عليه السلام ^{ستقم}
كما امرت فقال افتقر الى الله بصفحة العزم وغيره من الاخبار عن اهل البيت عليهم السلام وايضا قال في الفقيه قال
ابو جعفر عليه السلام يا جابر من دخل عليه شهر رمضان فصام نهائيا وقام وردا من ليله وحفظ فرجه ولسانه وعصر
بصره وكف اذاه خرج من الذنوب كيوم ولدته امه قال جابر قلت له جعلت فداك ما احسن هذا من حديث
قال ما اسند من شرطه اني بهذا الآية السريفة الدالة على انه خير باحوالهم سميع لقولهم محب لدعائهم مجاز لهم
باعمالهم حتى يهون ذلك عليهم ويكونوا احريصا عليها ففهم من الآية وجوب الايمان وقوله وجوب قبول سائر
الطاعات واعتقاد اجابة الدعاء واعتقاد انه سميع عليهم وانه ليس في جهة ولا مكان اذ لو كان كذلك لما قرب
الى كل داع ثم بين احكام الصوم وكيفية فعله بعد ان بين الفاعل فقال احل لكم ليلة الصيام الرفث الى
نساءكم هن لباسكم وانتم لباسهن علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم قتاب عليكم وعنا عنكم فالان باسروهن
وابتغوا ما كتب الله لكم وكلوا واسربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من البخر ثم اتى الصيام
الى الليل ولا تباسروهن وانتم عاكفون في المساجد تلك حدود الله فلا تنوبوها كذلك بين الله آياته للناس
لعلهم يتقون قيل سبب نزولها ان الله تعالى لما اوجب الصوم على الناس كان وجوبه بحيث لو صلوا العشاء
الآخرة اورقوا ما يحل لهم الاكل والشرب ولجأ الى الليلة القابلة ثم ان عمر باسرا بعد العشاء قدم الى
النبي صلى الله عليه وآله واعتذرا اليه فقام رجال واعترفوا بما صنعوا بعد العشاء فزلت كذا في رواية
قاله في مجمع البيان ايضا وانت تعلم ان هذا ايضا لا يناسب ما نقلنا عنها في تفسير قوله تعالى في اوائل السورة
واذا ابتلى ابراهيم ربه انها ذلك علم ان الفاسق لا يصلح للامامة وان النبي مغموم قبل النبوة ايضا وهذا
دليل على انه واما تفسيرها فهو ان الله تعالى اباح لجماع في الليلة التي يصبح فيها صائما اذ الرفث هو لجماع
هنا كما قاله المفسرون ودل عليه سبب النزول وكان تضمنه معنى الافضاء عذري بالي هو لباس استيناف
بيان سبب الاباحة بمعنى ان الصبر عنهن صعب لانهن مثل الثياب لكم وانتم كذلك فثبت سدة المخالطة
والملازمة والانضمام بمخالطة الثياب وملازمةها وانضمامها بصاحبها وقيل هن فروش لكم وانتم لحاف
لهن او شية حفظ كل واحد حال صاحبه وكشفه عند غير بفعل الساتر وصيانة عن كشف عورته
عند الغير علم الله بيان لزيادة سبب الاباحة ولطفه ورحمته لعباده بانهم يعلم انهم ما يفعلون الصبر
بدخشان الاوامر والنواهي بالمخالفة والمعصية فما يؤخرون الاوامر الشرعية التي هي امانات ويظلمون انفسهم

بتعريضها للعقاب وتفتيش حقلها عن الثواب لسهوتهم وقلة تدبرهم في العواقب ويسعون ويتأفون في الظلم
والاختيان والخيانة لكثرة الميل والسهوة ولهذا قال تختانون وما قال تخونون اذا الاختيان ابلغ في الخيانة كالالاكتساب
والكسب فان زيادة الملبى تدل على زيادة المعاني كما هو المشهور عندهم فيجتمل ان يكون الزيادة في الاكتساب هنا
اشارة الى ان المعصية لا يكتب عليها ولا تصير سببا للعقاب الا بعد كثرتها فعلا او اصرارا والسعي واجد في تحصيلها
وتعدها وعدمها والكسب في الطاعة الى ان الطاعة تكتب ويثاب عليها بمجرد وقوعها على اتي وجه كانت واذني سعي
منها فكون اشارة الى كمال كرم الله ولطفه ورحمته وسفقتة قال صاحب الكشاف وذكر في المطول ايضا انه اشارة الى
ان النفس انما تعمل المعاصي بالميل والسهوة والسعي فهي اعمل واجد في المعصية بخلاف الطاعة فثاب عليكم اي قبل توبكم
ان تبتم عما فعلتم ومحي عنكم ذنوب ما فعلتم من المحرم الذي ذكرناه من قبل او مطلقا العموم اللفظ فدل على وجوب اللفظ
قبول التوبة سمعنا ان الله اخبر بذلك فالآن باسروهم يعني لما جزنا ورفعنا التحريم فافعلوا ما نهيناكم عنه واثروا
واطلبوا ما كتبنا لكم وقدنا واثبتناه في النوع المحفوظ من الولد اشارة الى انه لا ينبغي حصر الغرض من هذا الفعل في السهوة
واعطاء النفس ما تريد بل ينبغي جعل ما هو مطلوب لله منه غرضا ومطلوبا واجعلوا جميع ما تطلبون في مطالبكم
وافعلوا لكم من ان افلكم واروا جلكم واولادكم ما كتب الله لكم اي اقصدوا الذي قدرة ورضيه لكم لا غيره فانكم تتعبدون
في التحصيل ولم يحصل وما يلبس بكم ايضا العموم اللفظ وكلوا اي باسروهم واطعموا واسروا جميع الاطوار الى ان
تعلم لكم النجى المعترض في الاقمتان من الظلمة التي معه فثبت الاول بالخيط الابيض والثاني بالاسود وبين
المراد بان الاول هو النجى الثاني يتيان عن بيان الثاني لانه علم من ذلك ثم بين آخر الصوم بقوله واثروا الصيام
الى التليد بانه اول التليد وهو دخول الظلمة في الجملة وقالوا انهم غروب الشمس المعلوم به ذهاب الحمرة المشرقة بحيث
لا يبقى منها شيء وان بقيت صفرة او بياض هذا عند اكثر اصحاب وعند الشيخ باستثناء القصر كما هو عند العامة والروايات
مختلفة ولعل الاحوط ما قاله اكثر للاكثرية واحتمال دليل غير التقيد بالخبر الدال على ان غيبوبة القصر المذكورة
في بعض الروايات يعلم بالذهاب المذكور ثم انه نهى عن المباشرة في حال كونهم عاكفين في المساجد وكانه لما
استراط الصوم في الاعتكاف وذكر متصلا بلها بحكام الصوم والاعتكاف هو لزوم لغة وسرها هو اللبس
المختص في مكان مخصوص للترتيب ولا يحسن توبغه بانه لبس في جامع صا بما للعبادة كما هو في كلام بعض اصحاب
فانه مع كون الغرض من اللبس فيه عبادة اخرى غير مثل صلوة التكبير او قراءة او غير ذلك وليس كذلك
وتفصيل احكامه واحكام الصوم يطلب من كتب الفقه ثم الدال احكام المذكورة بقوله تلك حدود الله يعني ان ما

اخراج سمي ما قبل الفجر ايضا من باب المقدمة فيحرم ان في ذلك ايضا كما يحرم ان في جزء من اول الليل كذلك كما هو
 المصرح في الاصول والمذكور فيمكن ان لا يصح النية مقارنة للفجر فكيف في النهار لوجوب تقديمها على المنوي
 بحيث لا يقع جزء منه خاليا عنها يقينا وذلك لم يتحقق الا بوقوعها قبله ففهم ايضا وجوب النية ليلا لان الصوم
 المنوي الذي هو الامساك في تمام النهار مع جزء من الليل من باب المقدمة لا بد ان لا يخرج عن النية بيقين
 ولو لم يكن في الليل لم يتحقق ذلك نعم لو فرض تحقق الصوم بدون جزء من الليل يمكن القول بالمقارنة فتنسب المقدمة
 كما في سائر ما يجعلونه مقدمة للواجب فبناء على ما قرر عندهم يلزم مقارنة النية كذلك لجزء فجازها من اول
 الليل وكذا النهار فيما يجوزونه يحتاج الى دليل فقد ظهر لك من ذلك انه على تقدير جعل حتى غايته للمباشرة ايضا
 لا يدل على جواز الوطى الى الفجر فيدل على جواز وقوع الفسل نهارا وصحة صوم المصباح جنبا وما ذكر في الكشاف بقوله
 فالوا فيه دليل على جواز النية بالنهار في صوم شهر رمضان وعلى جواز تأخير الفسل الى الفجر كما قاله في ايضا غير ظاهر
 ثم الظاهر ان حتى غايته للشرب كانت المذهب الحق الثابت في الاصول ان القيد المذكور بعد اجل المتقدمة للاخيرة فكانه
 اشار اليه صاحب الكشاف باسناد ما مر الى الغبر كيف لا وهو خلاف مذهب الحنفي واما هنا فيمكن تعلقه بطوا ايضا
 لانه مع الشرب كشي واحد فكانها جملة واحدة او يقول ليس يتعلق الا بالشرب وكون الاكل مثله لدليل اخر من السنة
 والاجماع او اجماع مركب وكذا غايته لجماع واستراط الصور بالفسل في الليل وعدم ما يفهم من موضع اخر والكثر الا
 على استراطه وابن بابويه على عدمه والخبار مختلفة والظ مذهب ابن بابويه للاصل والرواية الصحيحة الصريحة
 بل ظاهر الآية حيث دلت على جواز الرفث والمباشرة في جميع اجزاء الليل والسرعة السهلة واولوية الجمع بين الأدلة
 يحمل ما يدل على الفسل ليلا على الاستحباب ولكن الاحتياط مع الجماعة وتركنا ذكر الاخبار والبحث عنها خوفا من التطويل
 مع انها مبينة في موضعها وايضا وجوب الافطار بمعنى تحصيل منبسط للصوم ولو كان بقصد ابطاله في الليل
 ويحتمل كون الاتمام اشارة الى وجوب استمراره الى الليل حسب فلا يجب غيره وتحريم الوصال وايضا مسرعة الاكل
 في المسجد وتحريم مباحته النساء فيه ولو ليلا ولا يفهم منه الشرطية فافساد الاعتكاف بالوطى لان النهي ليس يتعلق
 بالعبادة حتى يلزم تعلق الامر والنهي معا بشي واحد مخفي فيكون محالا فيفسد نعم ذلك ثابت بالاخبار بل الاجماع
 ايضا على الظ فقد علمت فساد قول في وفيه دليل على ان الاعتكاف يكون في المسجد ولا يختص بمسجد دون مسجد
 وان الوطى يحرم فيه ويفسد لان النهي في العبادة يوجب الفساد لانك قد علمت ان النهي انما يدل على الفساد في العبادة
 اذا تعلق بها او يحرمها او يسهلها الشرع المأمور به وبالجملته التحقن ما شرع اليه ففي كل صورة يلزم اجتماع الطلب

١
 على من كان من اناس ان
 الرضا عليه السلام
 في كتابه
 في كتابه
 في كتابه

بريد ان يعطيه وهو طلب النفس
باعطائه

بسم الله الرحمن الرحيم والوصد والى كم داعينه

عن الملا زينة الطريحي

هو المسمى بالاسم لان الفقه هو العلم
بالدين والشرع وهو الذي يفتي الناس في
امورهم الدينية والدنيوية

الضمير حذف النفع والياء والفاء والزة
وهما اسمان موشان من غير تذكير

الباء والياء والزة
الضمير حذف
النفع والياء

الضمير حذف النفع والياء والفاء والزة
وهما اسمان موشان من غير تذكير

الضمير حذف النفع والياء والفاء والزة
وهما اسمان موشان من غير تذكير

الضمير حذف النفع والياء والفاء والزة
وهما اسمان موشان من غير تذكير

انفسهم على ما تكرهه الله في البأساء والضراء والبؤس الفقر والوجع والعلة وحين البأس وقت القتال وجهاد
او الشدة والرخاء او الصحة والمرض والصابرين قيل منصوب على المدح اي اعني بمن ذكرناه الصابرين
لما ان الموفون مرفوع بالمدح ولكن وجود الواو غير مناسب في المنصوب بالمدح والمرفوع به لانها صفتان في الاصل
ولعدم ما عطفنا عليه ظاهرا وكأنه استئناف ويحتمل ان يكون الموفون عطفا على من آمن والصابرين بتقدير
وبر الصابرين عطفا عليه ايضا ولكن في الاول حذف المضاف واعرب المضاف اليه اعرابه وفي الثاني اقيم
على حاله كما في والله يريد الآخرة بقراءة البحر بتقدير عرض الآخرة قال في ف الموفون عطف على من آمن واخرج
الصابرين منصوبا على الاختصاص والمدح اظهار الفضل الصبر في السدائد وقرى والصابرون وقرى الموفين
والصابرين اولئك الذين صدقوا اي الموصوفون بالصفات المتقدمة هم الذين صدقوا الله فيما قبلوا وعاهدوا
وقت القتال او هم الذين صدقوا فعلهم نياتهم وهم المتقون بفعلهم عن نار جهنم وسائر العذاب او عن الكفر
وسائر المعاصي الممثلة ويحتمل ان يكون وآتى المال اشارة الى غير الزكاة الواجبة من المندوبات والصلوات وآتى
الزكاة اشارة اليها او يكون كلاهما في الواجبة الاولى لبيان المصروف والتبانية لبيان الفعل فقط ويكون الذكر
على هذا الوجه وال تكرار للاهتمام فما قال في مجمع البيان في الآية دلالة على وجوب اعطاء مال الزكاة المفروضة
غير ظاهر عندي الا باعتبار حصر البر او حصر الصدق والتقوى في فاعل المذكورات وذلك ايضا غير واضح فافهم
واعلم انه ليس في الآية دلالة على وجوب الزكاة بل دلالة على وجوب شيء من المذكورات نعم فيها ترغيب وتخويع
على الامور المذكورة فيعلم الوجوب من موضع آخر فكان فيها احكام يعتقد بها مع ان هذه الاحكام يفهم من غيرها
مفصلة ولكن ذكرها لتتابع من تقدمنا كغيرها واستمالها على فرائد حتى قال في في والآية جامعة لكلمات الانبياء
باسرها دلالة عليها صريحا او ضمنا فانها مكررها وتسميها منحصرة في كنه اسيا وصحة الاعتقاد وحسن المعاشرة
وتنهيب النفس وقد اسير الى الاول بقوله من آمن الى والنيين والى الثاني بقوله وآتى المال الى وفي الرقاب
والى الثالث بقوله واقام الصلوة الى آخرها وكذلك وصف المستجمع لها بالصدق نظر الى ايمانه واعتقاده
وبالتقوى باعتبار معاشرته للخلق وتهذيب افعاله ونفسه ايضا وكان اليه اشار بقوله صلى الله عليه وآله من عمل
بهذه الآية فقد استكمل الايمان فيها وفيه دلالة على عدم اعتبار الاعمال في الايمان بل في طهارة النية
وويل للمشرى الذين لا يؤفون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون فيها دلالة على وجوب الزكاة على الكفار لانه يفهم
منها ان للوصف بعدم ابناء الزكاة دخلا في ثبوت الويل لهم ولكن علم من الاجماع وغيره عدم الصحة منهم الا بعد

الاصلاح وكذا

الاسلام وكذا استغناها عنهم بالاسلام ويدل عليه خبر المشهور الاسلام يجب ما قبله وامادك انها على كون مستحل تركها
كافرا فيها خفاء نعم فيها اسعار به من قوله وهو بالآخره هي كاذبون فانه يدل على كبر الموضوعين بعدم اليتاء وذلك
لم يكن الامع الاستحلال بالنصر والاجماع ولكنها يكتفيان فلتغوا الآية او يقال لانهم ما كانوا يتكرونها الا استحلالا لا قتال
فيه السالكه والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيسرفهم بعذاب اليم يوم يحصى عليها في نار
جهنم فكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنتم تملكون لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكتزون الكثر هو المال المدخور
تحت الارض ولعل المراد هنا حفظه وعدم انفاقه في سبيل الله فيكون ولا ينفقونها ببيان المقصود ولعل الضمائر
للكثر والاموال او لكل واحد من الذهب والفضة والتأني باعتبار الفضة او باعتبار التعدد والكثرة وقيل
للفضة والاختصار لقرنها وفيهم حكم الذهب بالطريق الاولى والذين مبتدأ يتقن معنى الشرط وفسرهم خبره مع
التأويل ويوم يحتمل ان يكون ظنا لقوله ففسره وان يكون صفة عذاب اليم اي كائن يوم يحصى او ظرف لها واختيار
هذه الاعضاء لان اجهته كناية عن الاعضاء المتبادر المواجهة والجنوب عن الايمان والسما والظهور عن المشاهدة
فاستوعب الكلى البدن كله وقيل غير ذلك فتأمل هذا ما كنتم تملكون الآية بتقدير يقول لهم خزنة جهنم هذا ما كنتم تملكون والآية
ظاهرة في تحريم الكثر وعدم الانفاق فليس نسخا بالزكاة ولا منافاة مع ان الاصل عدم النسخ فيجوز ان يكون
الكثر وعدم الانفاق كناية عن عدم الزكاة فتكون في الآية اشارة مجملة الى وجوب الزكاة وبما يناسب النصيب والتقدير
المخرج وما يخرج منه علم بالاجماع والاخبار ويدل عليه خبر عن اهل البيت عليهم السلام والتفصيل مذكور في الكتب
الفقهية فليطلب منها ويدل ما بعد هذه الآية على ان عدد الشهور اثني عشر ثم في الآيات بعدها احكام الجهاد
ويدل على عدم قبول الانفاق والزكاة من الكفار قوله تعالى بعدها قد انفقوا طوعا او كرها لم يتقبل منهم انكم كنتم
قوما فاسقين وما منعهم ان تقبل منهم نفقاتهم الا انهم كفروا بالله وبرسوله خطابا للكفار بان انفاقهم طوعا
وكرها سواء في عدم القبول والمراد بالفسق هو الكفر قاله في ف ويؤيد ما منعهم الآية وقال ايضا المراد بالامر بالانفاق
هو اخبر لا الانشاء والطلب فيها دلالة على عدم قبول ما يعتبر فيه الغربة منهم فتأمل في صحته وفهم ويدل على
مدقة الكسل وعدم قبول العبادة كسلا وكرها قوله ولا يأتون الصلوة الا وهو كسالى ولا ينفقون الا وهو كاهل
ففي صحته العبادة من المكرة عليها مثل الصلوة جبر الزكاة التي يأخذها الامام وقها تأمل الا ان يقال انه يؤخذ
بحسب الظاهر ويكلف فلا يرضى له ينفع به في الآخرة بل يمكن عدم التسقوط في الدنيا ايضا ولكن ظاهر كلامهم
خلاف ذلك فتأمل وذلك في مثل الزكاة من الحقوق المالية غير بعيد حيث انه حق الناس ويمكن اخذ منه فوجب

الذهب فانه جمع واحدة ذهبة وفي الجمع الذهب
والذي هو واحد الا الا بالياء يكثر ويكثر فاما اجتماع
وجعل كالتن الواحد والضمير المضاف اليه فانه
الكثرة المال المدخور والكره
كل مال لا تؤدى زكوة فهو كثر
واكثر الشيء اجتمع
الكل واحد من الذهب
باعتبار تعدد المجمع وكون كل
موشا اما الفضة فتأنيها طاعة
الذهب فلكثرة وجوبه كما عرفت

الزكاة فيهم

في البراءة

ليس زكاة الوفاء

ليس زكاة الوفاء

ويراد منه وسقطت الشبهة منه فيما يسطر وهو وليه وهو الامام عليه السلام ومن يقوم مقامه وامان في العبادات المحضة
 المحتاجة الى الاخلاص فالظن عدم السقوط الامع وجوده فان حصل بعد الاكراه والاستقط عنه التكليف بحسب
 الظاهر بمعنى عدم جواز تكليف مرة اخرى لا بحسب نفس الامر فتأمل الرابعة وفي اموالهم حق للسائل والمحروم
 من جملة صفة المتقين انهم يتقربون في اموالهم نصيبا وحظا للمستجدي الذي يطلب وللمتعفف الذي يظن لذلك
 غنيا فيحرم عن الصدقة والاعطاء فيمكن ان يستدل بها على الترغيب في نذر الاموال ونحوه وتعيين شيء منها
 للمذكورين ولو بالوصية وغيرها خصوصا اذا يدور وان يكون اشارة الى ما تقرر شرعا وجوبه مثل الزكاة ونحوه
 فيكون المدعى باعبار الكسب والاخراج الثاني في قبض الزكاة واعطائها المستحق وفيه آيات الاولى
خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم ان صلتك سكن لهم والله سميع عليم ان
 الله يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات وان الله هو الثواب الرحيم يدل على جواز الصلوة على غير النبي
 من غير اذنه او قوله صلى الله عليه وآله اللهم صل على آل ابي اوفى وغير ذلك وقال في ف في تفسير قوله تعالى يا ايها الذين
 امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما القياس جواز الصلوة على كل مؤمن لقوله هو الذي يصلى عليكم وقوله وصل عليهم
 ان صلتك سكن لهم وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على آل ابي اوفى ولكن للعلماء تفصيلا في ذلك وهو انها ان كانت
 على سبيل التبع كنوك صلى الله عليه وآله فلا كلام فيها واما اذا اُفرد غير من اهل البيت بالصلوة كما فُرد هو فكلوه
 لان ذلك صار شعارا للذكر رسول الله صلى الله عليه وآله ولانه يؤدي الى الاتهام بالرفض له وفي هذا الكلام واضح بحيث
 لا يحتاج الى التصریح اذ لا معنى لجعل الآيات والاجاز دليل القياس وجعل المدلول قياسا ومنع ما صرح الله
 ورسوله بجوانه وندبه بل وجوبه لانه شعار النبي ولانه شعار جماعة لا والله ورسوله طنا عالمين بذلك
 ومع ذلك ندبوا اليها فكانت منع علمها به وكان خفيا عليها مفسدة ذلك فعوذ بالله من ذلك وكونه شعارا
 لرسول الله لا ينافي جواز غيره على انها انما صارت شعارا له لمنعه ذلك وانها ليست شعارا له وحده بل
 يذكر معه الحق في الصلوة فلا وجه للمنع لانه صلوات الله عليه وآله وقد مر زيادة بحيث فيه فتذكر وهي يدل
 على وجوب اخذ الزكاة على النبي صلى الله عليه وآله ان جاء اهلها بها اليه وان الزكاة تطهر للمال وتنميته وجوب
 الدعاء عليه لاهله وان دعائه ما يمكن اليه قلوبهم ونطقهم به ولا يدل على وجوب الدفع اليه ولا الى النائب ولا
 على وجوب الدعاء على مطلق الاخذ اي الساعي والنائب لان الامر مخصوص به صلى الله عليه وآله بل لا يدل على
 وجوب الاخذ والدعاء عليه ايضا مطلقا لانها واردة في جماعة مخصوصة مثل ابي لبابة واصحابه وقصتهم

في الغاريات

الحمد بالانصاف المحمود والموطية وفلان
 قليل الجدا عنك بالبدن قبل الغناء
 والنفع وجدوته واجتديته واستجديته
 بمنزلة اذا طلبت جدواه

في التوبة

فان قلت فان توب في الصلوة
 على غيره قلت القياس الى

ندب الامر فانتهى به
 اي دعاه له فاجاب

على ؟

المرضاة

مشهورة والصغير

مسيورة والضمير راجع اليهم قائم وعلى قول التوبة وقبول الزكوة على الله بل سائر العبادات بل وجوب العلم بذلك
وكذا كونه حيا وهي ان جماعة تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وآله حين ذهب الى الجهاد قيل هو ذلك وقيل
عشرة سبعة منهم او ثقلوا انفسهم على سواي المسجد لما بلغهم ما نزل في المتخلفين فاقبلوا بالهلاك فقدم رسول
الله صلى الله عليه وآله فدخل المسجد فصلى ركعتين وكان عاده ذلك كلما قدم من سفر وكان له ذلك يستحب لكل
قادم ذلك كما ورد به الرواية وذكر في الدرر من فصال عنهم فذكر له انهم اقسام ان لا يجلو انفسهم حتى يحلهم
رسول الله صلى الله عليه وآله فقال انا اقسام ان لا احلهم حتى او مرفيعهم فقلت الآية المتقدمة على هذه وهي
اعترفوا بذنوبهم فاطلقتهم واعذرهم فقالوا يا رسول الله هذا اموالنا التي خلفتنا عنك فتصدق بها وطرنا
فقال ما امرت ان اخذ من اموالكم شيئا فقلت خذ من اموالهم الآية فاخذ منهم الزكوة المربعة سرعا الثانية
يا ايها الذين امنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون
ولستم باخذيه الا ان تغضوا فيه والله غني حميد هذا بيان لصفة الصدقة امر المؤمنين بالانفاق لانهم المتنفقون
كما مر من بعض طيب مكسوباتهم سواء كانت من تبعية ضيقة ام ابتداءية اي حلاله اوجيده المحبوب عندهم
كما اشار اليه في قوله ما تحبون وبالانفاق من طيب ما اخرجته الارض فحذف الاضاف بقرينة ما سبق او اريد
ما هو الطيب من الغلات والثمار والمعادن والكنوز ونهاهم عن قصد انفاق الخبيث اي الردى او الحرام
من المال مطلقا وتنفقون كانه حال عن فاعل يعموا اي لا تقصدوا الخبيث من المال حال كونكم متنفقين منه
او بان تنفقوا منه فيكون بيان التيمم او يحتمل ان يكون منه متعلقا بتنفقون ويكون حالا عن الخبيث وضميره
راجعا اليه وفيه تكلف ولستم اي حاكم وسألتكم انكم لا تأخذون الخبيث في عوض حقوقكم اذا كانت لبعضكم على بعض
الرواية الا ان تغضوا فيه وسامحوا في اخذ الخبيث بالمعنيين فالأغراض مجاز في المسامحة من اغض بصرة اذا غضضه
فكأنه اذا كانت العين مغضضة تؤخذ الردى والمعيب لعدم العلم فذلك اذا سامح فكأنه لا يرى عيبه وردائه
وكذا في الحرام ايضا لكن في الاول اظهر وعن ابن عباس رضي الله عنهما انهم كانوا يقصدون بحسب التمر وسائر فنهوا
عنه واعلموا ان الله غني عن انفاقكم بالخير والردى وانما يأمركم لمصلحتكم وانتاعكم وحميد بان الله اياكم على الانفاق
وقوله فهو حقيق بالحمد ترغيب وبيان لانتاعهم ولهذا عقبه بقوله تعالى الشيطان يعدم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله
يعلم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم اي الشيطان يعدم الفقر في الانفاق يعني يقول لا تنفقوا فانكم اذا انفقتم
تصرون فقراء محتاجين وبأمركم بالفحشاء اي المحرمات من عدم الانفاق وانفاق الردى والحرام وغيره او النحل وغيره

السرية الاطروحة
ص

في ولاغر البقرة

اعلموا ان

فان قلت يتدقيل وما اخرجكم على كسبه
محرر من الطيب المكسور المخرج من الارض
قلت معناه من طيبات ما اخرجكم الا
انه حذف لذكر الطيبات كذا

كلام

والمسافر المحتاج ما وص الله لهم من مالك ما ذكرناه أولا فيحتمل ان يكون الامر للوجوب ويكون المراد اعطاء نفقة
 الواجبة على الابوين والاولاد والزوجة على المسكين وابن السبيل ونحو ذلك مما يجب باجماع ونحوه وللرحمان
 المطلق فيسئل صلة الواجبة والمندوبة للاقارب وغيرهم فيكون التفصيل والبيان من غيرها ذلك خير
 للذين يريدون وجه الله واولئك هم المفلحون اى اعطاء الحقوق مستحقها خير لمن يريد رضا الله
 الرياء والسمعة فانه شر لمن يريد هاهنا واولئك الذين يريدون وجه الله هم الفائزون بنواب الله والقراب
 لديه وما آتيتهم من ربا ليربوا في اموال الناس فلا يربوا عند الله وما آتيتهم من زكاة تريدون وجه الله
 فاولئك هم المضعفون في هذا الربا قولان احدهما انه ربا حلال وهو ان يعطي الرجل العينة او يهدي
 الهدية لبئس الكثر منها فليس له اجر ولا وزر عليه عن ابن عباس وطاوس وهو المروى عن ابي جعفر
 عليه السلام والقول الاخر انه الربا المحرم فعلى هذا يكون كقوله سبحانه الله الربا ويرى الصدقات وفي قوله يريدون
 وجه الله دلالة على اشتراط الاخلاص في الانفاق فكانه النية فافهم الرابعة انما الصدقات للفقراء والمساكين
 والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله
 والله عليم حكيم فيها دلالة ما على وجوب الزكاة وحصره في سبيل الله واللام للاختصاص في الجملة بمعنى الربط
 المطلق والتعلق لا الملكية لا اصل عدم الملك وكون اللام للاشماع ويؤيد في الرقاب وفي سبيل الله
 فان في ليس للملكية ولهذا احتلها الاصحاب على بيان المصروف والاستحقاق لا الملك والا يلزم البسط على
 جميع الاصناف والشركة بينهم وبين الملاك فلا يجوز تصرفهم بغير اذنهم بل الاعطاء لبعضهم بغير اذن
 الباقين وايضا يلزم اعطاء العين لا العوض ونحو ذلك من لوازم الملك والشركة والكل خلاف الاجماع على الظن
 والمراد من الفقراء والمساكين هنا واحد والذكر للتأكيد وانما هذه هنا للبحث عن الاسوء والمراد من لا يقدر
 على قوت السنة له ولعالمه الواجب نفقته ولو بالصنعة والكسب والعامل هو الذي يجمع الزكاة ولا يشترط
 فيه الا العمل بظاهر الآية والمؤلفة هي الطائفة من الكفار التي يعطون حتى يعينوا المسلمين على الكفار ولا
 يشترط فيهم ايضا الا ذلك وفي الرقاب المراد به المملوك يستري من الزكاة ويعتق واشترط البعض كونهم
 تحت الشدة وبعض الكفاية وظاهر الآية خلاف ذلك وينبغي ان يعتق الامام او المالك او الوكيل
 بعد الشراء ويحتل العتق بمحض الشراء والغارم هو الذي عليه دين وليس له عوضه وظاهر الآية عدم
 اشتراط صرفه في المباح ولكن قد به للخبر ويمكن للاجماع وفي سبيل الله قيل للجهاد والظاهر ان مطلق الرقاب

زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله
 زيادة في قوله يريدون وجه الله

في التوبة

اراد ان لا يدخل في القابل بان لا يجوز وجودها لاطلاق اللاحاط بل يكون هذه التوبة
بلاخطا لا تتم فانها لا يمكن اجتماع الاستحقاق في محال فاعلم ان محال احدا
بأنه قد فعل محال وهو العسر والخطا والتكليف

بالمعنى الذي لا يجوز له ان يكون له ما لا يجوز له ان يكون له
بالمعنى الذي لا يجوز له ان يكون له ما لا يجوز له ان يكون له

هو اجباط المتأخر ولو كان قليلا لجميع ما تقدم من الطاعة والمعصية لا استقام ما يساويه الله اعلم قال الفخر الرازي
القول بالاجباط باطل لان من اتى بالايمان والعمل الصالح استحق الثواب الدائم فاذا كفر بعده استحق العقاب الدائم
ولا يجوز وجودها جميعا ولا اندفاع احدهما بالآخر اذ ليس زوال الباقي بطياري الطاري اولى من اندفاع الطاري
لقيام الباقي والمخلص ان لا يجب عقلا ثواب المطيع ولا عقاب العاصي في نظر اولئك لانه لا دخل لوقوله ولا يجوز له
في بطلان الاجباط بل مؤيد له ونائبا عدم ذكر ابطال ارتفاعها وبالكافي التخصيص بايجاد المعلوم وبالعكس بطياري
الضد كما قيل واربعا المحل بانه يجوز رجحان علة الثاني والطاري على الباقي الاول وخامسا لا شك في اجباط كفر
بالايمان وبالعكس وهو صريح القرآن والاحبار ونقل عليه الاجماع بل يوجد الاجباط مطلقا فيها وسادسا ان هذا
بالحقيقة بطلان استحقاق الثواب والعقاب لا الاجباط فتأمل وسابعا ان المخلص ليس بمخلص فانه ليس
بابطلان الاجباط لانه انما هو على تقدير الاستحقاق وايضا ان الاجباط ممكن على تقدير الاستحقاق الشرعي وما
ابطله حقا بطل الاجباط مطلقا وقد كان المطر ذلك ونائبا ينبغي ان يقول ولا اندفاع الباقي بالطاري
كما يقتضيه مدعاؤه ودليله والا يصير الابد اخضر من المدعى وهو خطأ فتأمل وتاسعا ان لا معنى لنفي الاستحقاق
العقلي اصلا مع ان دليله ينفي الشرعي ايضا فان القائل لم يدع الاستحقاق عقلا من غير شرع بل يدعي ان العقل
يحكم به بعد ورود الشرع لوجود الايات الكثيرة الدالة على ذلك والقرآن مشحون بذلك مثل جزاء بما كنتم تعملون
وبما كنتم وما قال ذلك كثير جدا والاشاعة تدعون ان ليس ذلك بالاستحقاق لا عقلا ولا شرعا وقال الدواني
في اثبات الواجب الثواب والعقاب ليس السابقة استحقاق من غير قيد بالعقل ودليلهم يدل على ذلك وهو ان فعل
العبد ليس باختيارى وانت تعلم فساد هذا الكلام فان الايات والاحبار مشحونة باستحقاق العبد اياها
مثل ما مر وهب ان الاستحقاق للثواب لا احتمال التفضل فلا معنى للعقاب بغير استحقاق وهو ظاهر فالمخلص ان
لنفي الحسن والقبح العقليين ولا لعدم استحقاق الثواب والعقاب بالعمل وجواز ادخال الشيطان وسائر العصاة
الجنة والانبياء النار كما جوزه الاسوي وان ما يدل على الاجباط كثير جدا والتأويل ما تقدم فتأمل والله اعلم بجميع
ما تعملون من الانفاق او مطلق العمل سرا وجهرا ليلادنها احرسا وقيحا ويجازى على ذلك العمل على قدر الاستحقاق
ويتفضل على قدر ما يريد تفضله ثم ان ظاهر الآية يدل على افضلية اخفاء الصدقة مطلقا ويدل على بعض الروايات
ايضا مثل صدقة السر تطفى غضب الرب ونطفى لخطئة كما تطفى الماء النار ويدفع سبعين بابا من البلاء
وقوله عليه السلام سبعة يظلهم الله يوم لا ظل الا ظله الامام العدل وساتر نشأ في عبادة الله تعالى ورجل قلبه متعلق

بأنه نقل المحل الثابت بالمتأخر من المتأخر
بأنه نقل المحل الثابت بالمتأخر من المتأخر
بأنه نقل المحل الثابت بالمتأخر من المتأخر

غناء النصب ضرب من الخمان والحمد لله لو نصبت لنا نصب العرب
اي غنيتنا غناء العرب وهو غناء لهم يشبه الحمار الا انه ارق منه

بالمسجد حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتماعا عليه وتفرقا عليه ورجل دعت امرأة ذات منصب وجمال
فقال اني اخاف الله عز وجل ورجل نصق بصدقة فاخفاها حتى لم يعلم يمينه ما ينق سماله ورجل ذكر الله
خالبا اي وحده في الخلوة ففاضت عيناه والمسحور بين الاصحاب ان الاظهار في الفريضة اولى بما في المال
الظ وطم هو محل التهمة لرفع التهمة عدم الدفع وبعده عن الريا ولا ان يتبعه الناس في ذلك والاخفاء في غيرها
لسلم من الريا والمروى عن ابن عباس ان صدقة التطوع اخفاؤها افضل واما المفروضة فلا يدخلها الريا ولحقها
تهمة المنع باخفائها فافظهارها افضل وما رواه في مجمع البيان عن علي بن ابراهيم باسناده الى الصادق عليه السلام
قال الزكوة المفروضة تخرج علانية ويدفع علانية وغير الزكوة ان دفعها سرا فهو افضل فان ثبت صحة او صحة
مثلة فيخصر هذه الآية ويفضل والآفة على عمومها ومعلوم دخول الريا في الزكوة المفروضة كما في سائر العبادات
المفروضة ولهذا اشترط في البيعة عدمه ولو تمت التهمة كانت مختصة بمن يتهم الثالث في امور تتبع
الاخراج وفيه آيات الاولى وما تنفقوا من خير فلا انفسكم وما تنفقوا الا ابتغاء وجه الله وما تنفقوا من خير
يوفيكم وانتم لا تعلمون فيها تحريص على الانفاق بالخير كانه المال بان ذلك نفع للمنفق لا للمنفق عليه وبانه موجب
لتوفية الاجر واشترط القربة والاخلاص لان الظاهر ان المراد بالنفي في قوله وما تنفقون النفي فيهم التبعة فانهم الثالث
للفقر الذين احصوا في سبيل الله لا يستطيعون خيرا في الارض بحسبهم لجاهل غنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم
لا يسألون الناس الحافا وما تنفقوا من خيرا فان الله ببر عليكم قبل تقديره اعمد والفقراء او جعلوا ما تنفقونه
للفقر او يكون خبر المبتدأ محذوف اي صدقاتكم للفقراء ولما بين الاتفاق الذي هو خير اذ ان يسير الى المنفق
عليه الذي الاتفاق عليه خبر فقال للفقراء فيحمل ان يكون التقدير هو للفقراء اي اعطاهم للفقراء خيرا او ينبغي
كون ذلك للفقراء كاخفائه اي للذين ليس لهم نفقة السنة فعلا وقوة واحصوا انفسهم في سبيل الله يعني منعوا
انفسهم عن الكسب بالتجارة وغيرها للتقوى للجهاد او لطلب العبادات ولا يبدرون على الرواح في التجارة والكسب
لا ستغاثهم بالجهاد او العبادات مطلقا بحسبهم لجاهل غنياء من جهة عفتهم وعدم سؤالهم وكانه
جملة لا يستطيعون بيان جملة احصوا او صلة اخرى للذين اوجال وكذا يحسبهم وتعرفهم بعلاماتهم
من الضعف وصفرة الوجه كانت الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله او لكل من يتأمل في شأنهم ولا يسألون
الناس الحافا اي الحافا اما مصدر فان الالحاف سوال خاص اي السؤال بحيث يلزم المسؤل حتى
يعطيه ولا يفارقه الا باعطاء او حال بمعنى ملحين والمعنى لا يسألون الناس وان سألوا ضرورة فلا يسألون

في البقرة
الحزب الاول
مكرر الثالث

في البقرة

مبطلات في الدنيا لا تفسد ما في القلوب
من الخير والبر والعدل والحق والعدل

الاستحسان وكما يحسن

لمنفعة ولا يرد في السؤال والاحاف جميعا ونقل من كلام العرب مثله وهذا هو المناسب لو فهم المراد
ليسوا الغنم يسئلون الناس الخافا الا انهم يسئلون ولا يخفون وبالجملة ذكر الاحاف ليس للاعتراض بل للوقوع
ووقوعه من غيرهم وكثرة قبحه وفي الحديث ان الله يحب العبد المتعفف ويبغض البذي السائل للمنفعة
وما تنفقوا من مال لهم وغيرهم سرا وعلاينة في سبيل الله فانه يعلم ويجازى عليه على قدر الاستحقاق
والمستحق وجس المال وحسن الانفاق والمنفق عليه والمكان والزمان وحذفت التوت لتضمن ما معنى الشرط
ولهذا دخل الفاء في الخبر فيل الفراء هم اصحاب الصفة وهم نحو من اربعة اية رجل من مهاجري قريش لم يكن
لهم مساكن في المدينة ولا عسائر وكانوا في صفة المسجد يتعلمون القرآن بالليل ويلتقطون النوى بالنها
وكانوا يخرجون مع كل سيرة بعثها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمن كان عند فضل آتاهم به اذا امسى وعن
ابن عباس وقف رسول الله صلى الله عليه وآله يوم اهل اصحاب الصفة فرأى فقرهم وجهدهم وطيب قلوبهم فقال
ابشر يا اصحاب الصفة فمن نبي من اتى على النعت الذي انتم عليه راضيا بما فيه فانهم من رفقاء الحديث اشارة
الى حسن اصحاب الصفة وانهم على امر عظيم وكان من هوئلهم ومضمون الآية الشريفة تحت الاغنياء على الانفاق
على امثالهم واستحياءه وحسن الفراء على الاتصاف بصفة هؤلاء الموصوفين من الاستغفال بالعبادات وبذل
النفس وجسها في سبيل الله والصبر على الفقر والرضا به وعدم السؤال فان الظاهر ان الحكم غير مختص بهؤلاء المذكورين
كما يفهم من سوق الآية وذكر العلماء اياها في باب الزكوة والخبر المنقول ايضا عدم وجود الفارق للاتصاف
بالصفات الحسنة وحر لكرهته في اخذ الزكوة وترك الكسب استغفالا بالعبادة سيما طلب العلوم الدينية فانه
كالجهاد بل اعظم على ما قالوا وورد به بعض الروايات بل يكون مستحبا الا ان يكون صاحب عيلة فيسعى في الكسب
دون الاستغفال بالعبادة لا احتمال حصول الزكوة الله يعلم ثم تحت على الانفاق ايضا بل على الانفاق دائما وكل
المال لقوله الذين يتفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلاينة فلم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون
قال في ف وى وجمع البيان انه قال ابن عباس انها نزلت في علي عليه السلام حيث كانت معه اربعة دراهم فتصدق
بواحدة نارا وبواحد ليلا وبواحد سرا وبواحد علاينة قال في الجمع وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام
وقيل غير ذلك ايضا مثل انها نزلت في خيل الماربطة وقيل في كل منفق كذلك والظاهر انها نزلت في علي عليه السلام للاخبار
والشهرة ولكنها عامة وكل من يفعل ذلك هذا ولكن السابق هو عليه السلام فله اجر كل من يفعل من غير ان ينقص من
اجر الفاعل شيء للخبر المشهور وهذه تدل على حسن الانفاق واستحياءه ولو بكل المال وفي كل وقت وعدم الخوف والحر

من النفاق في الدين

الزكوة فانه اذا اوجعها باليوم الزمان

لعدم حصول الثقة له على احتمال اذا حصلها وصف الذين يعقرون الاوقات والاحوال واموالهم بالصدقة لم يحصل
 على الخبر فكما نزلت لهم حاجة محتاج عجلوا قضاءها ولم يؤخروها ولم يعطلوا بوقت ولا حال ولا مال دون آخر خوفا
 من العوت وعدم الوصول لمرضاة الله به والظن من اموالهم جميع الاموال ويدل عليه سبب النزول ايضا وكان
 معنى الآية الانفاق في النهار سراً او علانية وكذا في الليل ولعل يحصل سبب النزول ذلك والاشارة الى الانفاق
 مطلقا والمبالغة في ذلك وعدم تركه وعدم جعل شيء مانعاً له والا فاسترا ما لبلا او نهارا وكذا العلانية والكل
 قائل وبغيرهم من قوله تعالى فلم اجمعهم عند ربهم ان ذلك بالاستحقاق وفي القرآن العزيز والاثم السرف امثالها كثير
 فتول المجبرة بان العبد لا يستحق شيئاً بعمله باطل ونعيم الاجرة انه امر عظيم وان ذلك اجر الانفاق وانه لا خوف
 عليهم من احوال يوم القيمة ولا هم يحزنون فيه مع عظم هول ذلك اليوم وحزن الناس فيه كما هو المعلوم والايات
 والاحبار مستحقة به وبالجمل عذاب هذا اليوم وسنة معلوم من الدين ضرورة بحيث لا يحتاج الى الاشارة
 ومع ذلك المنفق المذكور آت من ذلك كله بالانفاق المذكور فكان الانفاق امر عظيم عند الله وان الله اهتم بما حال
 القرا وفي الاخبار ايضا ما يدل عليه الثالثة يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقرين
 واليتامى والمساكين وابن السبيل وما تنفقوا من خير فان الله به عليم السؤال طلب الجواب واما لونه بصيغة
 مخصوصة كما قبله به في مجمع البيان فغير واضح والثقة الظاهر انها صرف المال وقال فيه انها اخراج الشيء عن ملكه
 ببيع وهبة وصلة وغير ذلك وقد غلب في العرف على اخراج ما كان من المال من عين او رزق ولعل المراد بالوالدين
 اعم من كان بواسطة او بلا واسطة لتحقيقه او تغليباً والاقرين اقارب المنفق غيرهما واليتيم طفل لا اب له
 والمساكين ما ليس له نفقة وابن السبيل المسافر المنقطع به ماذا ينفقون ما مبتدأ وذا خبره وهما بمنزلة لفظ واحد
 منقول ينفقون وما موصولة متضمنة لمعنى الشرط وانفقتم صلتها ومن بيان ما وحال عن العائد المحذوف
 فللوالدين خبر مبتدأ محذوف والمجمع خبر ما وصح دخول الفاء لتضمنها معنى الشرط قال في مجمع البيان انها نزلت
 في عمرو بن الجموح وكان شيخا كبيرا اذا مال كثير فقال يا رسول الله بماذا انصديق وعلى من انصديق فانزل الله
 هذه الآية والمعنى يسئلونك يا محمد اي شيء ينفقون كانت المراد ما ينفقون على وجه كامل فدخل المنفق عليه ايضا
 والغريزة انه كان في سؤال عمرو وانه المقصاح حقيقته وان مذكور في الجواب فبين في الجواب كلاما سئل من المنفق والمنفق
 لانه بين ان كل ما انفق فهو حسن اذ بين ان المنفق لا بد ان يكون خيرا الى ما لا فهو مقدر في طرف القلة بما يستحق خيرا واما
 في طرف الكثرة فلا حمله فلا يحتاج ان يقال انه ترك المنفق وبين المصروف مع ان السؤال عن المنفق للاشارة الى ان الام

في البقرة
 لا ادله الاصل
 من الجواب
 قيل في السؤال طلب الجواب
 بصيغة مخصوصة
 العين المال الناقص
 الرزق ما ينتفع به ولجمع
 الارزاق والرزق العطا
 ص
 او الجواب
 والله اعلم
 ص

هو بيان المنفعة عليه فينبغي السؤال عنه لا عن المنفعة فانه اي شيء كان فهو حسن ثم انه قال في الكشف عن السدي
هي منسوخة واعترضه القاضي انه لا ينافي الزكاة حتى ينسخ بها والظاهر ان المراد انها كانت نازلة في الزكاة ثم
نسخت ببيان مصرفها بآية الزكاة وهذا البس في الزكاة فقط بل في بيان المصروف ويؤيد ما قال
في مجمع البيان وقال السدي الآية واردة في الزكاة ثم نسخت ببيان مصارف الزكاة والمنافاة حاصلة
باعتبار الانفاق على الوالدين مع عدم جواز اعطائها الا على ما قاله وكذا بعض الاقارب وهم
الاولاد فلا يمكن حملها على الزكاة الواجبة المتعارفة لان يمكن حملها على الانفاق الواجب اعم من الزكاة
والنفقة الواجبة للوالدين او يكون المراد بطلان الانفاق الرابع اعم من المندوب والواجب والمندوب
يكون اعم والواجب يكون مخصوصا بغيره او يكون المراد الانفاق المندوب لا غير الله يعلم بما اراد الله
يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو لذالك بين الله الايات لعلمه تنفرون في الدنيا والاخرة
السائل هنا ايضا عمرو بن الجوح سأل النبي صلى الله عليه وآله عن النفقة في الجهاد او الصدقات ويحمل
الاخير اي اتي شيء ينتق كل العنواي انتق العفو فهو منسوب على انه مفعول فعل محذوف وقرئ بالرفع خبر متبادر محذوف
اي المنفق العفو هو ما فضل عن الاهل والعيلة او الفضل عن الغنى او الوسط من غير اسراف ولا تقصير وهي
المروية عن ابي عبد الله عليه السلام او الفاضل عن قوت السنة عن الباقر عليه السلام قال ونسخ بآية الزكاة وبه قال
السدي او اطيب المال وافضل كذلك في مجمع البيان ولا شك في بعد النسخ لانه خلاف الاصل والمنافاة
غير ظاهرة الا بالناويل قال في الكشف العفو يقتضى الجهد وهو ان ينتق ما لا يبلغ انفاقه منه جهدا
واستغراغ الوسخ ويقال للارض السهلة العفو وعن النبي صلى الله عليه وآله ان رجلا اتاه بيضة من ذهب
اصابها في بعض المغازي فقال خذها مني صدقة فاعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله فأتاه من الجانب
الاخر فقال مئة فاعرض عنه ثم أتاه من الجانب الايسر فاعرض عنه فقال هاها مفضيا فاحذها
فخذها بها خذها فاصابها لسيئة او عقره ثم قال يحيى احمد كرم الله له بتصدق به ويجلس يتكفف الناس
انما الصدقة عن ظهر غنى ولا يخفى بعد هذا الخبر فانه بعيد عن خلفه صلى الله عليه وآله ذلك من غير دين
وبعيد عن الفاعل ايضا ذلك وايضا في الاخبار ما يدل على مدح الصدقة على من جهدا وحاج
والاخبار التي تدل على مساواة الاخوان والتسوية قد ينافي ذلك ولكن في ذلك فعل النبي امير المؤمنين
واهل بيته عليهم السلام حتى نزلت هل اتي وقوله تعالى يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة اي حاجته ولكن يأتون

في البقرة
بعد آية ان ينفق
بتنزيل

عفو المال ما يفضل عن النفقة يقال
اعطيت عفو المال يعني بغير مشقة
ص

الجهد المشقة

وبالاعلية ويصير سعيها فانه ادعى في التذكرة الاجماع على ان صرف المال في امر امره واجب للتسعة المانع
من سائر تصرفاته المالية وهو يجب ان يحسن صنفاً وخلوص من هذا الامر شيئا التبرع بالسمعة
التي هي الشكر في غاية الصعوبة كما هو المتيقن في محله والله الوفي ومثلها قوله تعالى قول معروف ومغفرة
خير من صدقة يتبعها اذى والله على خبير اي رد جميل بطلا وحسن لا تقع فيه والتجاوز عن الحاج
السائل ونيل مغفرة له من الله والعفو عن السائل بان يعذره ويعفو مساوية خير من الصدقة
التي يتبعها اذى والظاهر ان الخير بمحضه اصل الفعل اذ لا خير في الصدقة التي يتبعها اذى كما علم ما سبق
وسياتي ان المؤمن ولا اذى يبطلانها بل بها يحصل العقاب ايضا الا ان يقال ان في ذلك مساوطة
وان الصدقة يحصل بها اجر ولكن بالاذى يحصل العقاب والله غني عن انفاقكم وليس نعم الا لكم
حليم عن معاجلة مؤمن ويؤذي بالعقوبة فيؤخر العقاب لحله ونحو ذلك والله من غضب الحليم وحمل
ان يكون المراد الوصية بالحلم فان الله مع غناه علم من عقوبة العصاة فكيف المحتاج لا يحلم عن الذي
لا يعصى وهو في غاية الاحتياج الى تحصيل الثواب ويستحق العقاب فافهم واسار الى ابطالها بالثبات
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم باطن والاذى كالأذى ينوق مال رياء الناس وايقن
بالله واليوم الآخر فمثل صدقاتكم عليه تراب فاصابه وابل فتركه صدقات لا يقدر ان على شيء مما
كسبوا والله لا يهدي الكافرين اي لا تحبط اجر الصدقة بكل واحد من المؤمن والاذى كابطال المرأى
اتفاقه الذي لا يريد به رضا الله ولا ثواب الاخرة فله فالكاف في محل النصيب بالمصدق اي لا تبطلوا ابطالا
مثل ابطال الذي ويحتمل احوال فيكون المصلحة لا تكونوا مبطلينها بها حال كونكم مثل الذي يبطل بالرياء
والرياء منصوب بالله مفعول له او على احوال بله بمعنى مرأى او المصدق اي اتفاقا رياء بمعنى ضنة المصدق
او المضاف اليه له وحذف ووضع مقامه ولا يؤمن عطف على ينوق مال رياء الناس اي وكالذي لا يؤمن
بمحنة كابطال اعماله او صدقته فقط اذ الكلام فيها او يكون المصلحة كما مر بان يكون من تنمة التشبيه الاول
وتفسير المرأى يعني لا يؤمن المرأى بالله ولا باليوم الآخر فلا يؤمن بحصول الثواب بالاتفاق او الاعتراف
لا يريد رضا الله وثواب الله يوم الاخرة ولا يصدق حصولها بالاتفاق والعمل الصالح ويحتمل عطفه
على رياء يجعله بتأويل المفرد فمثل المرأى او مثل المبطل اتفاقه باطن ولا اذى والرياء في اتفاقه وعدم
الايمان وعدم حرمانه مثل حجر امس يكون عليه تراب خالص فوقع عليه قطر عظيم القطر فحبل ذلك المطر

ذلك الحرج الامس نقياً من التراب فليس لهم ارج ولا هم ينتفعون بشئ مما كسبوا بطريق الربا بل وجدوا ان قبضه
لحرمة الربا بل كونه شركاً كما يشعرون والله لا يهدي القوم الكافرين فانه تعريض واسارة بان ذلك
كفر فعانه عبر عنهم بالكافرين كما في ترك الزكوة والحج فيها تحريم الممنوع والادى والربا ووجوب ^{خلاص} ^{الفساد}
في الاتفاق بل سائر الاعمال النافعة ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتاً ^{لأنفسهم}
من انفسهم اي تثبيتاً بعض انفسهم على الايمان فان المال سينفق الروح فمن بذل ماله لوجه الله ثبت
بعض نفسه ومن بذل ماله وروحه ثبته كلها او تصديعاً للاسلام وتثبيتاً للجزء مستديراً من أصل
انفسهم وفيه تنبيه على ان حكمة الاتفاق للمنفق تركه نفسه عن البخل والممنوع وحب المال مثل الجنة
بربها اي ومثل من نفقة هؤلاء في الزكاة مثل بستان في موضع مرتفع فان الشجرة مع يكون احسن
منظر الا ان كى ثمرة والربوة مثل الزا اصابها وابل اي مطر عظيم القطر كما مر فانت اكلها اي جارت
ثمرتها ضعفين اي مثلي ما كانت ثمرة بسبب المطر العظيم فالمراد بالضعف المثل كما اريد بالزوج الواحد
في قوله ثلثا من كل زوجين اثنين وقيل اربعة امثاله ونصبه على الحال اي مضاعفاً فان لم يصيبها وابل
فطلق اي فيصيبها ظل او فالذي يصيبها ظل يكفيها لحسن منبتها وبرودة هوائها وارتفاع مكانها والظل
هو المطر الصغير القطر المعنى ان نفقات هؤلاء زائلة عند الله ثلثا لا تضيق بحال وان كانت تتفاوت
باعتبار ما ينضم اليها من الاحوال ويجوز ان يكون التمثيل بما لهم عند الله بالجنة على الربوة ونفقاتهم الكثيرة
والقليلة الزائدة في قربانهم بالوابل والظل والله بما تعملون بصير تحذير عن الربا والممنوع والادى
ايود احدكم الامرة فيه للانكار ان يكون له جنة من نخيل واعناب تجري من تحتها الانهار وله فيها من
كل الثمرات جبل لجنه من النخل والاعناب مع ان فيها من سائر الاشجار ايضا تغلبها كلها الثمرات
وكثرة منافعتها ثم ذكر ان فيها كل الثمرات ليدل على احتوائها على سائر انواع الاشجار ويجوز ان يكون
المراد بالثمرات المنافع واصابة الكبر اي كبر السن فانه الفاقة والتفرغ الشيخوخة اصعب والواو المحلا
وله درية ضعفاء صفار لا قدر لهم على الكسب فاصابها اعصار فيه نار فاحترقت عطفت على اصحابها
والاعصار ريح عاصفة تنقل من الارض الى السماء مستديرة كعمود والمغنى تمثيل حال من يفعل ^{الانفاق}
الجنة ويضم اليها ما يحيطها كرايا وايداء ومن في الحسرة والندامة والاسف اذا كان يوم القيمة واشد
حاجته اليها ووجدتها محبطة بحال من هذا سانه واسببه بهم من حال يسر في عالم الملكوت وترقى

ثانيا من التاكيد ولا يحسن الذين يزجون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا يحسبهم بمغارة
 من العذاب ولهم عذاب عظيم الخطاب والغيبة لما تقدم في نظيره فلا يحسبهم تأكيدا للاو قال
 في قوله ويجوز ان يجعل بدا والنار زائدة ومنعولا الاول محذوفان لدلالة منعولي الثانية عليهما
 اي هو ومغارة اي لا يظن الذين يزجون بما فعلوا ويريدون ان يحمدوا على ذلك وكذا بما لم يفعلوا
 وهو ان الله سبحانه من النار ومن تعذيبها بل هم قريون بل واقعون فيها ولهم عذاب عظيم قال
 في قوله يترجون سجنانه فصلة اخي ذميمة من خصال اليهود نزلت فيهم حيث كانوا يزجون باجلال
 الناس ونسبتهم لهم الى العلم عن ابن عباس وقتل نزلت في اهل النفاق لانهم كانوا يجتمعون على
 التخلف عن الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله فاذا رجعوا اعتذروا واحبوا ان يتقبل منهم العذر
 ويحمدوا بما ليس عليهم من الايمان عن ابن مسعود اخذ في وريد بن ثابت وقال ابو القاسم البجلي ان
 اليهود قالوا نحن ابناء الله وحباه ووليسوا كذلك وهو ما روى عن ابن جبر عن علي بن ابي طالب
 المعنى بالآية من اخبر الله عنهم انه اخذ ميثاقهم ان يبينوا امر محمد صلى الله عليه وآله ولم يكنوا عليه الكس
 اهل التاويل وهو يؤيد لما قلناه وكذا وكذا في باقي التفسير ولا يبعد الاستدلال بها على عدم ارادة المجمل
 من الغير بما فعل وبما لم يفعل بل الفرج بها ايضا ولكن بمعنى الاعجاب فيما فعل بغير الآيات وعدم
 بالتسبب وخروج غير بدليله ويؤيد النهي الموجود في الاخبار عن الفرج العجب مثل احترا على وجه
 المداحين التراب قال في العدة العجب من المملكات قال رسول الله صلى الله عليه وآله انك مملكات سبع
 مطاع وهوى متبع واعجاب المرأ بنفسه وهي محبط للعمل والعجب انما هو الايتاج بالعمل الصالح واستغفاره
 وان يرى نفسه خارجا عن حد التقصير وهذا مملوك واما السرور مع التواضع لله جل جلاله والسرور
 على التوفيق كذلك وطلب الاستزادة فحسن يخرج قال امير المؤمنين عليه السلام من سترته حسنة وبيان
 سيئة فهو مؤمن قال في احياء العلوم نقل خبر لوصح له لكانا روى انه ذكر احد في حضرة النبي صلى الله
 صلى الله عليه وآله يمدح فقال لو رضى باقتلته فيه لدخل النار قلت بكنى هذه الآية فافهم **باب الخس**
 وفيه آيات الاول واعلم انما غنمهم من شيء فانته خمس وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله
 على كل شيء قدير قال في جمع البيان اللغة الغنمة ما اخذ من اموال اهل الحرب من الكفار اي الذي اخذت

الخطر لا يولد من مع التباين الخطر لا يولد من مع التباين
 في قوله ويجوز ان يجعل بدا والنار زائدة ومنعولا الاول محذوفان لدلالة منعولي الثانية عليهما
 اي هو ومغارة اي لا يظن الذين يزجون بما فعلوا ويريدون ان يحمدوا على ذلك وكذا بما لم يفعلوا
 وهو ان الله سبحانه من النار ومن تعذيبها بل هم قريون بل واقعون فيها ولهم عذاب عظيم قال
 في قوله يترجون سجنانه فصلة اخي ذميمة من خصال اليهود نزلت فيهم حيث كانوا يزجون باجلال
 الناس ونسبتهم لهم الى العلم عن ابن عباس وقتل نزلت في اهل النفاق لانهم كانوا يجتمعون على
 التخلف عن الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله فاذا رجعوا اعتذروا واحبوا ان يتقبل منهم العذر
 ويحمدوا بما ليس عليهم من الايمان عن ابن مسعود اخذ في وريد بن ثابت وقال ابو القاسم البجلي ان
 اليهود قالوا نحن ابناء الله وحباه ووليسوا كذلك وهو ما روى عن ابن جبر عن علي بن ابي طالب
 المعنى بالآية من اخبر الله عنهم انه اخذ ميثاقهم ان يبينوا امر محمد صلى الله عليه وآله ولم يكنوا عليه الكس
 اهل التاويل وهو يؤيد لما قلناه وكذا وكذا في باقي التفسير ولا يبعد الاستدلال بها على عدم ارادة المجمل
 من الغير بما فعل وبما لم يفعل بل الفرج بها ايضا ولكن بمعنى الاعجاب فيما فعل بغير الآيات وعدم
 بالتسبب وخروج غير بدليله ويؤيد النهي الموجود في الاخبار عن الفرج العجب مثل احترا على وجه
 المداحين التراب قال في العدة العجب من المملكات قال رسول الله صلى الله عليه وآله انك مملكات سبع
 مطاع وهوى متبع واعجاب المرأ بنفسه وهي محبط للعمل والعجب انما هو الايتاج بالعمل الصالح واستغفاره
 وان يرى نفسه خارجا عن حد التقصير وهذا مملوك واما السرور مع التواضع لله جل جلاله والسرور
 على التوفيق كذلك وطلب الاستزادة فحسن يخرج قال امير المؤمنين عليه السلام من سترته حسنة وبيان
 سيئة فهو مؤمن قال في احياء العلوم نقل خبر لوصح له لكانا روى انه ذكر احد في حضرة النبي صلى الله
 صلى الله عليه وآله يمدح فقال لو رضى باقتلته فيه لدخل النار قلت بكنى هذه الآية فافهم **باب الخس**
 وفيه آيات الاول واعلم انما غنمهم من شيء فانته خمس وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين
 وابن السبيل ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وما انزلنا على عبدنا يوم الفرقان يوم التقى الجمعان والله
 على كل شيء قدير قال في جمع البيان اللغة الغنمة ما اخذ من اموال اهل الحرب من الكفار اي الذي اخذت

في الانفال
 الغنم والغنمة بمعنى
 تيار غنم غنم غنم
 ص

والظن ان مراده ما ذهب اليه اكثر الاصحاب من الامور السبعة فانه نسبة الى اصحابنا والظن منه لجمع او الاكثر
وليس وجوبه في كل فائدة قول لا احد منهم على الظن وايضا قال مذكور في الكتب وليس ذلك مذكور في الكتب
فكانه اشار الى امكان الاستدلال لذهب الاصحاب بالاية السريفة الزايلة للعلماء فانهم يخصونه بفناء
دار الحرب وذلك غير جيد الله يعلم النية قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا من طيبات ما كتبتم
وقد اشرنا اليه في الزكاة وكذا قوله تعالى فات ذا القربى الاية البت الله يسئلك عن الانفال قل الا
الله والرسول قيل المراد بالاتفاق الغنائم فالتسوال عن احكام الغنيمة وكيفية قسمتها وانها نزلت
حين اختلف الناس في قسمتها وان القاسم يكون الانصاف والمهاجر اي قل ان امره الى الله والرسول
بامر الله فيفعل ما يريد مما امره الله تعالى به وهو الاحكام المذكورة منفصلا في قسمة الغنائم في كتب الفروع
ويجتمعا ان يكون ما هو المتعارف عند الفقهاء وهو الامر الرايد الذي هو خاصة النبي صلى الله عليه وآله
والاعام بعده كما ورد به الرواية عن الباقر والصادق عليهما السلام والذي يقسمه عليه للم الناس يقول من فعل
كذا كذا فله كذا وكذا ثم امر الله تعالى بالتقوى بقوله فانتم الله اي اتقوا الله في الاختلاف والتشاجر والمنازعة
في قسمة الغنيمة بل مطلقا في جميع اوامره ونواهيه واصحوا ذات بينكم اي اصحوا الحال التي بينكم
بالمواساة ومسااعدة بعضكم بعضا فيما رزقكم الله وبترك الخصومة والمنازعة بالصلح والمجبة
والسداد وتسليم امركم الى الله والرسول واطيعوا الله ورسوله ان كنتم مؤمنين ولا يخرجوا عما امرهم
به فان الايمان يقتضي ذلك وفيه مبالغة حيث يسريان الخارج عن طاعة الله ورسوله ليس بمؤمن
بل تارك التقوى واصلاح ذات بين ايضا كذلك ولا شك في ذلك مع الاظهار والاحلال
بعد بؤته فدل على قسمة الغنيمة التي منها الخمس على الاول وتخصيص الانفال به عليه السلام على الناس
كما يقول به الاصحاب وتعيين الاجر اليه عليه السلام لمن يساعد في الحرب على الثالث وعلى وجوب التقوى
 واصلاح ذات بين مطلقا وهذا قد يكون واجبا من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا كان
في خلاف ترك واجب بان انك أحد الخصم ذلك وقد يكون مستحبا وهو مع عدم ذلك وخوف
حصوله فيه ترغيب عظيم وحث يبلغ في اصلاح الخلق والمواساة والمساعدة كما دل عليه غير هذا
الاية والاحبار مشحونة بذلك بحيث لا يمكن الخروج عن عهد ذلك الا لمن وقف الله من اولياءه
 واجبا ثم بالغ في التضرع والخشوع والخوف حتى انه يفهم منه ان الايمان لم يمتنع بدون الرجل عند

ذكر الله بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم اي فرغت قلوبهم لذكر الله ويحتمل ان يكون المعنى
 الخوف والطمع عند ذكر امر الله وثوابه ونهيته وعقابه والايثار والانتفاء والانزجار فيحتمل ان يكون ذلك
 شرط الكمال الايمان فيكون المراد انما المؤمنون الكاملون في الايمان قال في ق والدليل عليه اولئك
 هم المؤمنون حنا وفي الدليل تأمل فان حقا يحتمل ان يكون منقولا مطلقا لمحدودا تأكيد المضمون
 الجملة كما ذكر ايضا فتأمل ويحتمل شرطاً مطلقاً الايمان فان شرطه قبول الامر والنهي بمعنى عدم الانكار
 والطمع في الثواب والخوف من العقاب وتيقن ذلك عند وادانيتها عليهم آياته زادت ايمانا يعني اذا
 قرئت عندهم آية من آيات الله الدالة على الله وصفاته وادانتهم الايمان وهذا دليل على قبول الايمان
 الزيادة والنقصان ويدل على انه لا بد من التوكل في الايمان قوله وعلى ربه يتوكلون عطف على اذا ذكر الله
 كما قبله وعلى ربه متعلق بيقولون اي لا يفترون من قولهم امر هو الا الى الله تعالى ولا يخشون ولا يرجون
 الا الى الله ولتختم هذا البحث بآية وما افاء الله على رسوله منهم اي المال الذي افاء الله اعاده واجبه
 واعطاه رسول الله من الكفارات وجعله فيئالة خاصة فما او جنته عليه اي في الاجرة على تحصيله ومغنيته
 وهون الوجف هو سرعة السير من حيل ولا ركاب ولا تعبتم في القتال عليه وانما مشيتم على حكمكم
 والمعنى ان ما خول الله رسول الله من اموال بني النضير لم يمسسهم بالقتال والغلبة ولكن يسلط الله
 على من يشاء والله على كل شيء قدير ولكن يسلط الله عليهم وعلى ما في ايديهم كما كان يسلط الله على اعدائه
 فالامر فيه منقوض اليه يضعه حيث يشاء يعني انه لا يقسم الغنائم التي قتل عليها واخذت عنوة وهم
 وذلك انهم طلبوا القسمة فتركت كذا في ق ولكن فيه تأمل اذ سيجي قسم ليس الامر منقوضا اليه مع ان
 القسمة واحدة كما سيجي الا ان يكون ذلك تفضلا منه صلى الله عليه وآله او يكون المراد نفي قسمة ما اخذت
 عنوة فتأمل ما افاء الله على رسول الله من اهل الردى في ق لم يدخل العاطف على هذه الجملة لانها بيان
 للاول وهي منها غير اجنبية بقرينة لرسول الله صلى الله عليه وآله ولم ما يصنع بما افاء الله عليه وامر ان يضعه
 حيث يضع الخمس من الغنائم مقسوما على الاقسا والخمس جعل لخمسة اقسام يجعله الله للرب وق
 جعله البعض ستة سهم الله وسهم رسول الله وذو الرب لرسول الله ثم للامام القادر مقامه وبعض جعل
 سهم الله في المساجد وعمارة الكعبة وبالجملة المشهور بين الفقهاء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعد
 للامام مقامه يفعل به ما يشاء كما هو ظاهر الآية الاولى والآية الثانية تدل على انه يقسم الخمس فاما ان يجعل

ار لا ان اذا انليت ايضا موطوف على انك

في الحشر
 امر من النفي او الكفرة مطلقا

قسمته

عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن قوله الله عز وجل ومن دخله كان آمنا قال اذا احدث العبد في غير الحرم
جنابة ثم فر الى الحرم ولم يسبح لاحد ان يأخذ في الحرم ولكن يمنع من السوق ولا يبيع ولا يطعم ولا يشرب
ولا يكلم فانه اذا فعل ذلك لم يترك ان يخرج فيؤخذ واذا جنى في الحرم جنابة او لم عليه لحدث في الحرم
لانه لم يترك الحرم حرمة ورواية علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام عن قوله الله عز وجل ومن دخله
كان آمنا قال ان سرق سارق بغير مكة او جنى جنابة على نفسه ففر الى مكة لم يؤخذ مادام بالحرم
حتى يخرج عنه ولكن يمنع من السوق فلا يبيع ولا يجالس حتى يخرج منه فيؤخذ وان احدث
في الحرم ذلك احدث فيه والظ من الحرم هو الحرم المطهر الذي هو ثمان عشر ميلا في مثله ولكن ظاهر
الآية هو كون المأمن البيت او بكة لرجوع الضمير الى احدهما مع تاويل في الثاني بالبلد للتذكير
اذ لا من جمع غيرهما في قوله ان اذن بيت وضع للناس للذي ببكة مبارك وهدى للعالمين فهايت
بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان آمنا وكذا يحتاج الى التاويل في ضمير فيه اذا الظ ارجاعه الى بكة
لان المقام ليس في البيت والظ انه بيان للآيات الواقعة في مكة كما قيل فالظ رجوعها اليها واراد
واراد بالحرم منها بعيدة لا يفهم والعمدة هي الاخبار في هذه المسئلة مع فتوى اصحاب والآية ليست
بصرعية بل ولا ظاهرة فان ظاهرها انها خبر بكونه ما منا وجعله بمعنى الامر بمعنى ولكن ما منا من دخله
اي لا يتوضوا له بعيد مع انه قيل معناها ان من دخله عارفا بجميع ما اوجبه الله عليه كان آمنا يوم
القيمة من العتاب الدائم ويؤيد ما روى في الكافي في الحسن ابراهيم عن عبد الله بن عثمان قال سألته
عن قوله الله عز وجل ومن دخله كان آمنا البيت عني او الحرم قال من دخل الحرم من الناس مستحبرا
فهو آمن من محط الله ومن دخله من الوحش والطير كان آمنا من ان يهاج او يودى حتى يخرج
من الحرم وهذه تسع كون الحرم في الحرم وفيها اشارة الى عدم رجوعه اليه بل الى البيت حيث ما خرج
في الآية بل ذكر الحكم قاطل وقيل ايضا انه اشارة الى استجابة دعاء ابراهيم عليه السلام رب اجعل هذا البلد
آمنا ويحتمل ان يكون المراد منه من التحريم وغيره من الاقامات ونقل في الجمع انه روى عن ابن عباس
ان الحرم كله مقام ابراهيم ومن دخله مقام ابراهيم يعني الحرم كان آمنا فالضمير حينئذ راجع الى مقام
ابراهيم وذلك قريب ولكن ارادة الحرم هنا من مقام ابراهيم بعيد اذ راجع الى بكة وازيد منه الحرم
والارادة لا يخ عن بعد باليراد من بكة الحرم باطلاق اسم الحرم على الكل او لوجود معنى البكة في الحرم

وهو الحرم
يؤيد قوله
في الكافي
ابراهيم
عن عبد الله
بن عثمان
قال سألته
عن قوله
الله عز وجل
ومن دخله
كان آمنا
البيت عني
او الحرم
قال من دخل
الحرم من
الناس
مستحبرا
فهو آمن
من محط
الله

ايضا في مكة

ايضا في الجملة قائل واعلم ان في هذا الحكم ودليله دلالة ما على وجوب الاجتناب عن الفاسق فانهم
 وان الظاهر عدم تعدية الى من استدان خارج الحرم مع الوجوه والقدر على الاداء والتجا الى الحرم
 وكذا من وجب غضب اموال الناس لادلالة وجوب الرد وكون حقوق الناس اسد والمساهلة
 من حده والله ولهذا يقتضيه بآية شبهة كانت وعدم شمول هذه الدلالة للاحتمال في الآية بان
 في هذا الحكم اصلا والاخبار غير صحيحة ^{او راوا الحمد} وصريحة في الظاهر في الجناية الموجبة للحكم والتعريف في
 للاستدانة ونحوها انها جناية نعم السرقة موجودة في الاخرة الضعيفة ومع ذلك يكون حملها على
 عدم القطع لا اخذ المال قائل وان الظاهر انه ينبغي للحاكم اعلام الناس بحملها حتى يعطوا شيئا يخرج
 وان الحكم بعدم الاعطاء بالكلية فالتضييق الذي لا يفهم منه عدمه بالكلية وتصریح البعض انه يعطى
 ولكن ما لا يموت ولا يصبر على مثل بعيد وان امكن حمل التضييق على ما مر قائل الساكنة ان الذين
كفروا يصعدون عن سبيل الله والمسجد كرام في تيصعدون بمعنى صعدوا واو يوتد قوله والذين
 كفروا وصعدوا ويجوز ان يكون المعنى ان الذين كفروا يصعدون والآية وفي اللسان بمعنى الاستمرار
 واليقوت ونقل عليه شعراى منعو الناس عن طاعة الله مطلقا وعن هذه الطاعة خاصة وهي دخول
 المسجد كرام مطلقا او للطواف والعبادة فيه وخبره محذوف لدلالة ما سياتى عليه اى من تنزه
 من عذاب اليم الذي جعلناه للناس سوار العاكف فيه والبلد المقيم الملازم للمكان فيه اى المسجد
احرام والباد الطارى الوارد على المكان دون المقيم فيه والذي اسر موصول وما بعد صلته وهو
 صفة المسجد كرام وفي سوار بالنصب مفعول ثان لجعلنا اى جعلناه مستويا العاكف فيه والباد
 وبالرفع الجملة مفعول ثان له وفيه اجمال اذ ما بين للناس ولا اعراب العاكف على الاول وايضا يلزم
 كون المبتدأ نكرة صرفة وخبر معرفة على الثاني ان كان مبتدأ وكان جعل للناس متعلقا بجعلنا
 صلته لا مفعولا ويجوز ان يكون مفعولا ثانيا متعلقا بمبتدأ اى جعلنا مستويا او مفعولا ثانيا
 وسوار بالنصب يكون حالا بمعنى مستويا العاكف فيه والباد وهما فاعلاه وفي صورة الرفع الجملة
 حال بالضمير وضعفه غير مسلم كما بين في محله ويكون العاكف مبتدأ مؤخر للاهتمام بتقدير
 التسوية والاستواء فان المطلوب هنا هو التساوى والمساوات وهو فاعله فافهم ويجوز ان يكون الجملة
 بدلا او عطف بيان عن جملة جعلناه للناس معناه بناء على كون المراد بالمسجد كرام كرام تسمية

الذي مر من التوضيح في الجمل الى ان هذا الحكم
 لعدم دلالة الآية على غير ما ذكر ولا ظاهره

باسم اسرف اجزائه ولهذا قيل في اسرى بعيد من المسجد اكرامه اسرى من مكة من شعب الطالب
 لا المسجد اكرام جعلنا اكرام مستقرا ومعبدا ومنسكا لهم او خلقناه لهم كلهم لم يخص بمضاربة
 بعض فيكون المقيم فيه والطارى مستويين في سكناه بل سائر التصرفات ولا يملكه احد ولا يملك
 اوله به من اخر غيراته لا يخرج عن منزله الذي سكنه وسبق طائفة المساجد والاولا قاف العامة مثل
 الخانات والاراضي التي للمسلمين كافة وفخت عنوة وهذا يكون سبب التسوية التي اشار اليها
 بقوله سواء العاكف فيه والباد فانه لا شك في ان مكة وحولها فخت عنوة والمفتوحة
 عنوة مستوفية بالناس العاكف والبادى بمعنى انه لا يملك ولا يصح بيعها نعم المتصرف اولى
 بها مادام قائما بعمارها ونازلا فيها وله التصرف فيما يخصه من العمار والخشب والعمل رتبة
 على اى وجه اراد وما نقل عن بعض الصعابة من ان كراة دور مكة حرام فلما قلناه لا لان الله
 قال سواء الا ان مكة كلها اكرام مسجد كما نقل عن بعض الاصحاب فانه بعيد بل كايهم معنى
 للزوم تحريم الجنابة والنجاسة المتعدية في المسجد وغير ذلك من المناسك وهذا يجمع بين
 ما تقدم وبين فعل المسلمين الان من البيع والاجارة ونحوها او يحل على الله باعتبار ما يخصه
 مثل العمل وحرر لا خصوصية للمسلم مكة ولا الحرم ويحتمل ان يكون المانع جعلناه قبله لصلواتهم الصلاة
 ونحو غيرها مثل الاموات والذبح ومنسكا لهم والطواف فيه وصلواتهم فيه فالعاكف البادى فيه
 سواء وهو ظر ويؤكد ما نقل ان المشركين كانوا يمنعون المسلمين عن الصلوة في المسجد اكرام
 والطواف بالبيت وتدعون انهم اربابه ولا تة فنزلت في الآية دلالة على التسوية وكون المسجد
 اكرام معبدا او على تحريم ما منع عن العبادات وعن المسجد اكرام طائفة قوله ومن اظلم من منع مساجد
 الله ومن يرد فيه اى في المسجد اكرام وكان المراد اكرام بالحداد بظلم في الكساف الاتحاد مع العدو
 عن القصد ههنا حالان مترادفان اى كل منها حال عن فاعل يرد ومنعوله متروك ليتناول
 كل متناول كانه قال ومن يرد فيه عواد اما عواد لا فيعز القصد ظالما يعنى ان الواجب على من
 كان فيه ان يضبط نفسه ويسلك طريق السداد والعدل في جميع ما يقتر به ويتصد وقيل
 الاتحاد في اكرام منع الناس عن عمارته وقيل الاحتكاك وقيل قول الرجل في المباينة والله ولي
 والله وفيه اجمال حيث ما ظهر كونه الباري فيها بآى معنى ولا احتياج الى ضم الظلم الى الاتحاد فانه على

في قوله
 ومن يرد فيه
 عواد اما عواد
 لا فيعز القصد
 ظالما يعنى ان
 الواجب على من
 كان فيه ان يضبط
 نفسه ويسلك طريق
 السداد والعدل في
 جميع ما يقتر به
 ويتصد وقيل
 الاتحاد في اكرام
 منع الناس عن
 عمارته وقيل
 الاحتكاك وقيل
 قول الرجل في
 المباينة والله
 ولي

ما من قول

كان على شصا ان يظلم

ما فهم من قوله يعني ان المقصد من قوله ومن يرد بالحاد بظلم فعل الذنب مطلقا فيكون مطلق الذنب فيه
كبيرة موعودا به العقاب والبراءة يميل ان يكون للملازمة اي حال كونه ملابسا بالحاد وملابسا بظلم
ايضا فان العذر من القصد يميل ان يكون بوجه معقول مشرع غير عدوان في احدى الرأى بحسب
اصل المعنى فقيده بالظلم ونقصه لزيادة قبحه وظهوره لمرتب عليه نذره فتأمل وقال في الباب
في الحاد زائدة تقدير ومن يرد فيه الحاد او الباء في بظلم التعدية ونقل ابياتنا لكون الباء زائدة وهو محل
التأمل اذ بعد صحة كون الباء زائدة لم يظهر كونها للتعدية في بظلم بل جعلها للملازمة والحال كما قلناه
اولاى من يرد عدو ولا من القصد حال كونه متلبسا بالظلم ثم قال فيه الاحاد العدول عن القصد
لغة واختلف في معناه ههنا فقيل هو الشرك وعبادة غير الله تعالى عن قتادة فكانه قال ومن يرد فيه ملا
عن الحق بان يعبد غير الله ظلما وعدوانا وهذا يسع كونها للملازمة والحال وقيل هو الاستحلال الحرام
والركوب للآثام عن ابن عباس والضمك والجهاهد وابن زيد كان المراد باستحلال الحرام اعتقاد حوران
تخريب وعدم كونه حراما ذا حرمة يجب تعظيمه وترتب احكام الحرمية عليه من تحريم الصيد وغيره وقيل
هو كل شئ نفى عنه حتى شتم الحاد وفيه لان الذنوب هناك اعظم وقيل هو دخول مكة بغير اذن وعطا
نذره من عذاب البرجواب من السطية وخبرهاى من فعل ذلك نذره عذابا وجيعا والتناهي
مضطربة والمحصل معلومان ساء الله تعالى وكذا الاستفادة بعض الاحكام مثل كون كل ذنب فيه مرجبا
للعذاب الا لم يكن كبير بل ارادة ذلك فهي على ان ارادة التبعي كراهية فيه قبيح وعلم بل كبيره ويسع
ايضا كون محل الاحاد مكة او المسجد او غيرهما كون كل الحرم بهذا المناسبة مع احتمال كونه كذلك لما علم ما سبق
قال في ف وخبراته محذوف لدلالة جواب السطر عليه تقدير ان الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام
نذرتهم من عذاب البرم وكل من ارتكب فيه ذنبا فهو كذلك وينبغي ان يقول عن سبيل الله عن المسجد الحرام
وقيل في قوله وطهر اي يا ابراهيم يعني اي البيت الذي هو القبلة على الظاهر للطائفتين والتائمين والراحمين
السجود دلالة على وجوب ازالة العجاسة عن المسجد حتى يرد خالها مطلقا وفيه تأمل من وجوه وبوبك
ما قال في ف وطهر عني من الشرك وعبادة الاوثان عن قتادة والمراد بالتائمين المتقين وقيل التائمين
في الصلوة عن عطا واذن في الناس اي ناديا ابراهيم منهم بالجمع بان تقول حجوا ايها الناس او عليكم بالجموع
انه صعد ابا قيس فقال ايها الناس حجوا بيت ربكم وعن الحسن انه خطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله امر ان ينفذ

فاسمع الله كما صوته كل من سبق عنه بان يحج
اليوم القيمة فاجابوا بالتبعية في اصابه ارجاس
جامع

ذلك في حجة الوداع يعني اعلمهم بوجوب الحج في ذلك لانهما على الاحكام واضحة وعلى الاول لا بد من انضمام اليه
 هذا منسوخا وانه من اجتماع الشريعتين مع انه صلى الله عليه وآله على ملة ابيه ابراهيم عليه السلام يا توك اي كسبون
 اليك رجالا اي مائة جمع رجل كقائه وقيامه وعلى كل ضامر وركبانا على كل ابل حال معطوفة على حال
 السابقة كانه قبل رجالا وركبانا والضامر الابل الضعيف عن ابن عباس انه ما يدخل مكة ابل ولا
 الاهل اليه ياتين صفة لكل ضامر لانه بمعنى الجمع ويحتمل ان يكون صفة له ورجالا ايضا من كل فج عميق
 اي طريق البعيد ليس هذا منافع لهم اي ليحضر وامانهم اليه مما فيه نفعهم في فتن تكثر المنافع لانه اراد منافع
 مختصة بهذه العبادات دينية ودينية لا توجب في غيرها من العبادات وفي تلك المنافع التجارية قيل
 التجرارة في الدنيا والاجور والثواب في الآخرة وقيل هي منافع الآخرة وهي العفو والمغفرة عن سعيد بن
 وهب المروي عن ابي جعفر الباقر عليه السلام ثم اعلم ان فيها دلالة على وجوب الحج مطلنا بل يشعر بعدم شرط
 استطاعة الركوب ولكن يقتيد بقوله تعالى ان استطاع اليه سبيلا وقد مرقت بالترادف والاحالة لاجتماع
 الاصحاب على ما نقله ولاخبار فيحمل رجالا على الحج ماشيا مع استطاعة الركوب او يحمل الحج على المطلق الواجب
 او المندوب ولعل في تقديم رجالا اشعارا بافضلية المشي على الركوب والروايات مختلفة مذكورة في محلها
 مع التوفيق بينها قال في رواية وروى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس انه قال لبني يابني حجوا من مكة
 مائة حتى ترجعوا اليها مائة فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول للحجاج الركاب بكل خطوة يخطوها
 راحلة سبعون حسنة والحاج الماشي بكل خطوة يخطوها سبعمائة حسنة من حسنة الحرام قيل
 ما حسنة الحرام قال الحسنة بمائة الف وفيها دلالة على تفصيل حسنة الحرام على غير ما كان ان الذنب
 فيه ايضا عفو ويذكر اسم الله في ايام معلومات في فتن كفى عن النحر والذبح بذكر اسم الله ان اهل الامم
 لا يفلتون عن ذكر اسمه اذا نحر او ذبحوا فذكر اسم الله لانها شرعا هذا على المذهب الموجب وصحود
 غير كافي خفيفة فانه لا يقول بالضرورة والوجوب ثم قال وفيه تنبيه على ان الغرض الاصل فيما يتقرب
 به الى الله ان يذكر اسمه وقد حتم الكلام تحسينا بينا ان جميع قوله يذكر اسم الله وقوله على
 ما رزقهم من بهيمة الانعام ولوقيل ليخروا في ايام معلومات بهيمة الانعام لم ير شيئا من ذلك الحسن
 والبرعة والا ايام المعلومات ايام العشر عند ابي حنيفة وهو قول الحسن وقتادة وعند صاحبيه
 ايام النحر العبد وثلاثة بعد الذبح والخ مختص بهذا الايام الاربعة فلا معنى لقوله له خفيفة لان المراد

ندره لا مر فانتدب له
 اي دعاه له فاجاب
 ص

من قوله ويذكر اسم الله
 اسم الله الذي

ذكر اسم الله الذي

ذكر اسم الله على الذبيحة والمنحوتة كما فسر في ق ولقوله على ما رزقهم وورد في بعض رواياتنا وقول بعض العلماء
ان المراد به الذكر المشهور يوم العيد واما التشرية وفيه اختلاف في هذه الايام وفي الذكر فيها فيقول
ايام العشر وقيل له المعلومات المحرصة على عملها من اجل وقت الحج في اخرها والمعدودات ايام التشرية
عن الحسن ومجاهد وقيل هي ايام التشرية يوم النحر وثلاثة بعد والمعدودات ايام العشر ^{عن ابن عباس}
وهو المروي عن ابن جعفر عليه السلام واختاره الزجاج الزجاج قال لان الذكر ههنا يدل على التسمية على
ما يجوز لقوله على ما رزقهم من بهيمة الانعام اي على ذبح ونحر ما رزقهم من الابل والبقر والغنم وهذه
الايام يختص بذلك ولا شك ان الاخير هو الحق للرواية ولقوله تعالى على ما رزقهم ولكن ينبغي ان يقول
يوم النحر واما التشرية لا ايام التشرية ثم يشرها به وثلاثة بعد فان العيد ليس بداخل ايام التشرية
على المشهور ولكن وقع في الرواية كذلك ولعله تغليب او اصلاح ^{اصطلاح} اخر غير المشهور ثم قال قال ابو عبد الله
عليه السلام التعقيب يعني عقيب خمس صلوة او لها صلوة الظهر من يوم النحر يقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
واتسكبر والله اكبر الله اكبر على ما هدانا واوحى به على ما اولنا واتسكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام قال
في البهيمة مبهمة في كل ذات اربع في البر والبحر فثبتت بالانعام وهو الابل والبقر والضأن والمواشي من
بالاكل منها والاطعام على وجه اعمر نيا ومطبوخا مرقا وغيره فكلوا منها اي من الانعام واطعوا اي
اعطوا وتصدقوا بشئ منها ويحمل ما بقي من الاكل بل هو الظاهر حيث حذف المفعول وتبادر الذهن
الى ما تقدم وهو النعم المذبوحة المأكولة منها البائيس اي الذي اصابه بؤس اي شدة من الجوع والعوى
وقيل هو الذي يسأل بقلته الفقر هو الذي اضعفه الاعسار وعدم المعونة كانه انكسر فوق ظهره
من عدم ما يعين به والجوع والعوى في الآية دلالة على وجوب الذبح والخوف في مطلق الحج فخصت بالتمتع
والقرآن الواجب الذبح فيه كانه للاجماع ولخبر لظاهر ذلك من لو لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام
فتأمل وعلى وجوب التسمية على الذبح لقوله ويذكروا اسم الله اذا التقدير وليذكروا والامر للوجوب
فقول ابن حنيفة وغيره بالاستحباب بعيد وعلى كون ذلك في ايام معلومات ففسرات بالعيد
وثلاثة بعد من سعاد على وجوب الاكل ووجوب التصديق على الفرائض من الانعام المذبوحة للامر
الظ في الوجوب كما ثبت ولو وجوب ما تقدم وما تأخر بقوله ثم ليتصنوا انفسهم فيمكن اتمام الاستدلال
على المشهور من وجوب تقسيم هذه التمتع اثلاثا الاكل من الثلث والتصدق بالثلث على الفقير المؤمن

رو
علمها

بقوله

والاهداء بالآخر الى المؤمن وينبغي ان يكون فقيراً بانه علم وجوب الاكل والتصدق وكان كل من قال بها
قال بالتقسيم المذكور وما عرف وجه القول العلامة بالاستحباب سوى الاصل وقال في آن وهذا
اي الاكل اباحة وندب وليس بواجب وكلامه ليس بوجوب التصدق حيث قال بعد حكمه بان
الاكل نذبه واظهر البائس الفقير فاقبل وكلامه مرق قريب منه الامر بالاكل منها امر اباحة لان
اهل الجاهلية كانوا لا ياكلون من نساءكم ويحزن ان يكون نذبا لما فيه من مواساة الفراء وهو طاعة
ومساواة لهم ومن استعمال التواضع ومن ثم استحب الفقراء ان يأكل المؤمن من اضيقته فقد
الثالث وقد عرفت دفعه مما سبق ومعلوم عدم دلالة ما ذكر على تعيين كونه للاباحة او للندب
وهو ظنهم بتوجه امكان ذلك فلا احتمال ويندفع بما يقتضي الوجوب فاقبل على ان في قوله مناشاة
الاولى الحكم بان الامر للاباحة ثم تجوز النذبة وتعليله بقوله الفقراء مع ان كونه للندب اقرب من
قوله للاباحة غير جدي الثانية الاستحباب عند الكل وهو ظن في ذلك الثالثة استحباب اكل
من دار الثالث فانه ظاهر في كونه والمراد الاكل منه وهو ظن ومبتن وبالمجمل الحكم بالاستحباب كما فصله
للعلامة وغيره مشكل لان ظ الآية وجوب الاكل والاعطاء الى الفقراء وكذا قوله تعالى فاذوا جيت
جنوبها فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر وهذا ايضا ما يدل على التقسيم المشهور الا ان يكون المراد
باطعام القانع التصدق على الفقير وباطعام المعتر الاهداء الى المؤمن ولكن فهم ذلك مشكل ولو كان
تأمل بوجوب الاكل منه واعطاء البائس الى الفقير البائس والقانع والمعتر كان القول به جيدا والحاصل
ان هذا هو مقتضى الآية وما احفظ الآن الاخبار والظاهر ان دلالة الآية ايضا على المشهور ثم يقتضي ان يقتضي في
قضاء النفث قص السار والاطفار وتنف الابط وفي آن ليرى ان مقتضى الاحرام من تعليم ظروا
سعر وغسل واستعمال طيب وقيل معناه ليتقوا مناسك الحج كلها عن ابن عباس وابن عمر قال الزهبي
قضاء النفث كناية عن الخروج من الاحرام الى الاجلال والمراد به قصر السع وتنف الابط وغيره من
ازالة الشعر باي وجه كان وليوفرا نذرهم وليطوفوا بالبيت العتيق وجب ان يفعلوا ما وجب عليهم الحج
بالنذر واخره كانه كان متعارفا ان يندب واعمال البر في حجهم ولا خصوصية له بالحج فانه يجب ان يندب
مطلقا ويمكن ان يكون كونه مكانا شريفا وزمانا كذلك يصاغف في الاعمال الحسنة فاعلموا بالوفاء هناك
في تلك الايام من ذلك قيل على سعة وقت النذر وفضليته المكان والزمان قال في آن قال ابن عباس

بالتدبير المذكورة
عدم مجواز كون الامر
للندب

رجل قف وقد قف بكسر
اذا توجه الشمس او التفتفتية
يقال اصابعهم العيش قف

اولا في ذلك من خوار الهند
على طراز النذر
قال على طراز النذر
ان كان في ذلك من خوار الهند
ان كان في ذلك من خوار الهند

هو ما نذرنا

هو من يذروا من البدن وقيل ما يذروا من اعمال البر في ايام الحج وما يذروا ان رزقهم الله ان يتصدقوا
وان كان على الرجل نذور مطلقا فالفضل ان ينفي بها هناك ويجب طواف البيت الذي في المسجد الحرام
وهو القبلة سمي بالقبلة لانه اول بيت وضع للناس وقيل غير ذلك ايضا وقيل المراد طواف الزيادة وقيل
طواف النساء ويحتمل هاهنا وقيل طواف الرءاع ويحتمل الكل مجازا والظ الاول حيث كان الطلاء
في الحج وانه ذكر بعد التحليل والذبح ويمكن فهم وجوب الترتيب في الجملة بين مناسك مني فافهم ذلك خبره
سند احمد وفي اي الامور والسنن ذلك وفي اي هكذا امر الحج والمناسك ومن يعظم حرمات الله فهو
اي التعظيم خبر له عند ربه في الآخرة والحكمة ما لا يحل هناك وجميع ما كلف الله عز وجل هذه الصفة من مناسك
الحج وغيرها فيحتمل ان يكون عاما في جميع التعاليف ويحتمل ان يكون خاصا فيما يتعلق بالحج وعن زيد بن اسلم
الحرمات خمس الكعبة الحرام والمسجد الحرام والبلد الحرام والشهر الحرام والحرم حتى يحل فينبغي تعظيم الحرم ايضا
بل جميع من هو مستغل بالعبادة ومعنى التعظيم العلم بانها واجبة المراتب والحفظ والقيام بمراعاتها
واجلت لكم الانعام يعني جميع الانعام خلا لا الا ما ينهم يتلى عليكم آية تحريمه مثل قوله في سورة المائدة
حرمت عليكم الميتة ولحم الخنزير وما اهل لغير الله من اللحم والخنزيرة والموقودة والمتردية والنطيحة وما
اكل السبع الا ما ذكيت وما ذبح على النصب الآية ونحوها وحاصل ان الله قد احل لكم الانعام كلها اما استثناء
في كتابه ويحتمل ان يجعل اعم اي الا ما يعلمكم انه حرام باي وجه كان بالهام وقرآن وكلام اخر ونحو ذلك
فما فظوا على حدوده والامر ان تحرموا ما احل الله شيئا كتحريم عبدة الاوثان البهيمة والسائمة وغير ذلك
وان تحلوا ما حرم الله شيئا كاحلالهم اكل الموقودة والميتة وغير ذلك هكذا في ف قدلت على الحكم
المذكور فيها واجتنبوا الرجس من الاوثان في ف اي اجتنبوا الرجس الذي هو الاوثان فهو بيانته وروى
اصحابنا ان اللعاب بالشر نج والزر وسائر انواع القمار من ذلك وهو غير ذلك واضح وكان المتن معنى
اخر يصدق عليها حقيقة او مجازا وقيل انهم يلقون الاوثان بدماء قرايينهم فسحق ذلك رجسا وارجس
قول الزور وهو الكذب وروى اصحابنا انه يدخل فيه الغناء وسائر الاقوال الملقنة وروى ايمن بن حريز
عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قام خطيبا فقال يا ايها الناس عدلت شهادة الزور المكابسة وزاد
في ف قرين ثم قرأ واجتنبوا الآية يريد انه قد جمع في النهي بين عبادة الله الوثن وشهادة الزور وقول الزور
شهادة الزور وقيل هو الكذب والبهتان وقيل قولهم هذا حلال وهذا حرام وغير ذلك من افتراءهم وفي ف

والدم

بيان للرجس وتفسير له كقولك عندك
من الدم اهم لان الرجس منهم تبارك غير شئ
كانه قيل في جنس الرجس الله حرم الاوثان
سج

لما حث على تعظيم حرماته وأحمد من يعظمها اتبعت الامم باجتماع الاوثان وقول الزور لان توحيد الله
 ونفي الشرك عنه وصدق القول اعظم حرمات واسبقها خطوا وجمع الشرك وقول الزور في قرآن واحد
 وذلك ان الشرك من باب الزور لان الشرك زعم ان الوثن يحول العبادة فكانت قال فاجتنبوا عبادة
 الاوثان التي هي رأس الزور واجتنبوا قول الزور كله لا تقربوا شيئا منه لنماديه في القبح والسماجة وما
 ظنك بشئ من قبيله عبادة الاوثان وسعى الاوثان رجبا وكذا كالحجر والميسر والاذلام على طريق
 التشبيه يعني انكم لما ينزرون بطبا علمكم عن الرحيم وتحتنبونه فعليكم ان تنفروا عن هذه الاشياء
 مثل تلك النفرة ونبتة على ذلك هذا المعنى بقوله رحيم من عمل الشيطان فاجتنبوه وحمل العلة
 في اجتنابه انه رحيم والرحيم محتجب وفهم هذا كله لا يخفى عن بعد فافهم ومعلوم ذلك انها على
 ما فيها من الاحكام على كل الاقوال فلا يحتاج الى التصريح بها وكل امة جعلنا اي شرع الله لكل امة
ملكها هذا يا ايها الذين آمنوا وعلى وجه القوة وجعل العلة في ذلك ان يذكر اسم الله بقوله ليذكروا
 اسم الله على ما رآهم من بهيمة الانعام فيها ايضا كلمة على ذبح الهدى وذكر الاسم عليه وكذا
 في غيرها ايضا والبدن جمع بدنة وهي الابل جعلناها لكم من شعائر الله من اعلام الشريعة التي
 شرعها الله واصافتها الى اسم الله تعظيم لها لكونها خير اي منافع الدنيا والآخرة لان من احتاج
 الى لبنها شربها والى ظهرها ركبها فاذا ذكر اسم الله عليها وذكر اسم الله عبارة عن التسمية عند الذبح
 كما مر غير مرة صواف قائمات ولهذا فالواستحباب بها فاما قد صنفتم ايديهم وارجلهم فاذا
 وجبت وقعت جنبها على الارض اي ما لبست بالخرق وكل من اطعم منها الناعم الذي يتبع بها
 والمعتن الذي يعتريك وبساك ان تعطينه وتندم من الجهل فيه الشك في الوعد وافعاله وشئ
 من احكامه وفيه ايات الاول والآخر والهدى فان احصرتم فما استيسر من الهدى ولا خلقوا
 رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم من قبلا اوبى ادى من راسه فقد تيمم من صيام او صدقة
 او نسك فاذا انتم من تمنع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ليلة ايام في الحج
 وسبعة اذان جمعتم تلك عشرة كاملة ذلك من لو يكن اهله حاضري المسجد الحرام واتقوا الله واعلموا
 ان الله شديد العقاب المراد بالحج والعمرة معناه الشري المتعارف عند الفقهاء ولها افعال مخصوصة
 معلومة من كتب الفروع وانتم هما يعني اتوا بها نابين مستجيبين للشرائط مع جميع المناسك وتاديت كل

في البقرة

ما فيها كذا في فتح مجمع البيان أي المراد الاتيان لهما الا التام بعد الشروع فيها ويؤيد قراءة اتيها
الحج والعمرة قال القاضي وقيل اتياهما ان تحررهما من دونه اهلك او تزود كل منهما سفر او ان تحرره
ولا تشق به فوض ويؤيد وان يكون النية حلا لا في الخبر الصحيح ان الاخر من الميقات من تمام الحج
وفي حصة عمر بن اذينة قال كتبت الى ابي عبد الله عليه السلام يسألني بعضكم عن بعضهما مع بعضهما مع العباد
وعباد الجواب بما لا عليه السلام سالت عن قول الله عز وجل وتب على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
يعني به الحج والعمرة جميعا لانها مذكورة في سالت عن قول الله عز وجل وانتم الحج والعمرة لله قال يعني
بتمامها اذ ادها وانما ما يتقى المحرم فيها وسالت عن قوله تعالى الحج الاكبر ما يعني بالحج الاكبر فقال الحج الاكبر
الوقوف بعرفة ورعى الجمار والحج الاصغر العمرة وقال في قوله وقيل معناه اتيوها الى احوالها فيها وهو المروي
عن امير المؤمنين وعلى بن الحسين وعن سعيد بن جبير ومسروق وسدي الله اي لوجه الله يعني اقصدوا الحج
والعمرة لله وافعلوها له خاصة اي لا مثقال امره وطوافه ارادته او ثوابه كما قيل في النية فعلى هذا
التفسير كلها يدل الآية على وجوب الحج والعمرة ابتداء وان لم يكن سرع فيها والظاهر انه لا خلاف عندنا فيه
ويدل عليه الاخبار ايضا وعلى وجوب القرية في فعلهما ففهم وجوب النية فيهما وفي سائر العبادات
لعدم التماثل بالنصل كما هو من ههنا فاندفع بها قول المحقق في عدم وجوب النية وعدم وجوب النية
العمرة واما دلالتهما على التمام الحج المندوب وتمام الحج الواجب القاسد والعمرة كذلك كما قيل فليست
بواضحة لا يتكلف نعم لا يبعد وجوب اتمامها في القاسد بدليل وجوب اصلها واصل عدم سقوط
الباقى بالافساد والاصل بقاؤه ولكن ظ الآية مع النظر عن التفسير التي تقدمت وجوب اتمامها
بعد الشروع فيفيد وجوب اتمام كل منهما بعد الشروع فيها ندبا او مع الافساد ووجه لا يدل على وجوبها
اصالة وقبل الشروع والعجب من صاحب فتح انه فسرتتم الحج والعمرة لله بانقولها تامين كما ملين
بمناسكتها وشرطها لوجه الله من غير توان ونقصان وسلم ان الامر باتمامها امر باذائها بدليل
قراءة من قرأ واتمها مع انها غير ظاهرة في ذلك والقراءة غير ثابتة وسلم ايضا ان الامر للوجوب قال
ايضا في انه الوصل في تفسير لفظ واحد بمعنى الوجوب والندب مثل فاعسلوا الغان وتعمية فلا يجوز
وقال فان قلت فهل فيه دليل على وجوب العمرة قلت ما هو الامر باتمامها ولا دليل في ذلك على
كونها واجبة او تطوعين وقد يؤيد من اتمام الواجب والتطوع جميعا الا ان يقول الامر باتمامها امر

قطع؟

بادانها بدليل قراة من قراوات الحج والعمرة والامر للوجوب في اصله الا ان يدل دليل على خلاف الوجوب
 كما دل في قوله فاصطادوا فانتشروا ونحو ذلك فيقال لك فقد دل الدليل على نفي الوجوب وهو ما روي
 انه قيل يا رسول الله العمرة واجبة مثل الحج قال لا ولكن ان تعتمر خير لك وعند صلى الله عليه وآله الحج بها
 والعمرة تطوع وقال والدليل الذي ذكرناه اخرج العمرة من صفة الوجوب فبقي الحج وحده فيها
 بمنزلة قولك صم شهر رمضان وستة من شوال فانك تأمر بغيره وتطوع واجاب عن معارضة
 بقول ابن عباس ان العمرة لغزيرة الحج بان معناه ان القارن يقرن بينهما وانها يقتضيان في الذكر
 فيقال حج فلان واعتمر وعن المعارضة يقول عمر بن عبد العزيز قال اني وجدت الحج والعمرة مكتوبين على
 اهلكت بهما هديت لسنة نبيك بان الرجل فسر المكتوب بقوله اهلكت لانه ارتكب بنفسه الآية
 او لا يغير الظاهر مع كونه خلاف الخبر الذي نقله ومنع حمل اللفظ على الوجوب والذهب معا وقال انه
 الغاز وتعيته وارثك به هنا مع امكان حملها على ما لا ينافي بل هو لفظ كما مر فان ظاهرها الامر بالانمام
 بعد الشروع واسار اليه بقوله ما هو الامر باتمامها ولا شك انه مناف للمعنى الذي ذكرناه وهو ظاهر
 على انه يعدل لا يجوز اخراج الآية التي هي قطيعة عن معناها بعد القول بذلك المعنى بمثل هذا الخبر
 الذين هما غير معلوم الصحة ولا ظاهري الدلالة بحيث يقتضي ترك القاطع بسببها اذ نفي وجوب
 مثل وجوب الحج لا يدل على نفي مطلق الوجوب دلالة يقتضي ذلك وكذا كون الايمان بالعمرة خير الايمان
 وجوبها مطلقا وكذا كون الحج جهادا او العمرة تطوعا لاحتمال التطوع وجوبا لا يكون مثل وجوب الجهاد
 مع انه لا عمل ملها الاحتمال ان يكون المراد عمرة بعد فعل الحج مع عمرة مزد او قارنا او متمتع بعينها لا يجب
 عمرة اخرى غير التي لا بد منها مع الحج متقدمة او مؤخره مع انه سلم معارضتها بقول ابن عباس وعمرة الجمل
 ترك الزمان القاطع لا يمكن الا بقاطع اما من حيث المتن او الدلالة واما الجواب عن المعارضة بقول ابن عباس
 وعمر مع انها غير موصوفة اذ قد يكون ذلك رايه والهداية لسنة النبي صلى الله عليه وآله لا يستلزم الوجوب وكذا
 تسليم عمر مكتوبة مع انها مبينة بالسنة ويجوز كونها باعتقاد فريضة سنة ولاه ليس مما يصلح للمعارضة
 بحجة النبي صلى الله عليه وآله وهو ظاهري لانه بطرح قول عمر عند قوله صلى الله عليه وآله ولاه ليس معنى خبر ابن عباس
 انها متارنان في الذكر والقارن يقرن بينهما بل انها متارنان في احكام الشرع وهو ظاهري ايضا ليس اهلكت
 تفسير المكتوب وهو ايضا ظاهر فانه مرتب عليه ولهذا نقل في بعض النسخ فاهلكت والحج من القاضي

هذا الخبر لا يثبت
 وجوب العمرة
 مع الحج
 في كل حال

ايضا انه لم يثبت

ايضا انه سلم المعارضة حيث قال بوجوب العمرة للآية واجاب عن خبر بانه معارض حيث قال وبارك
 جابر عنه صلى الله عليه وآله وقيل يارسول الله الى آخر ما نقلناه معارض ببارك ان رجلا الى آخر خبر
 عمر واجاب عن كون اهللت تفسير ما نقلناه من انه رتب الاهلال على الوجدان وهو لا يحصر ^{حاصل}
 هو المنع كالصدق والاصدق قال في الصحاح حصر الرجل واحصر على ما لم يستم فاعله قال ابن السكيت
 احصر المرض اذا منعه من السفر او من حاجته يريد بها قال انه تعالى فان احصرتم ثم قال
 وقد حصر العدو يحصرونه اذا ضيق عليه فاطافوا به وحاصروه محاصرة وحصر الرجل
 فهو محصور اي حبسته قال واحصر في بولي واحصر في مرضي اي جعلني احصر نفسي قال ابو عمرو ^{الشيء}
 حصر في الشيء واحصر في اي حبسني فقد علم انه في الاصل المنع عن الشيء مطلقا سواء كان مانعا للمرض
 او العدو ولكن الظاهر ما قيل في سبب نزوله من انه نزل في الصدقة في الحديثية وقوله تعالى فاذا امنتم
 ان المراد به هنا هو الصدقة بالعدو وقوله حتى يبلغ الهدى محله يدل على انه بالمرض اذا البعث انما
 في المرض عند اصحابنا واما حكم الصدقة بالعدو عند اصحابنا والشافعي فهو الذبح عن كل موضع الصدقة كما بين
 في الفتا وتقل عن فعله صلى الله عليه وآله ذلك في الحديثية وهي من كل على ما قالوا وحمل الآية على بلوغ الهدى
 موضعها محل ويصح ذلك فيه خلا كان او حرا ما كما هو من ههنا كذلك الشافعي بعيد جدا لانه يصير لفظة
 حتى والبلوغ لغوي او كذا المحل لحصول الاجال مع الزيادة او المناسب مع الاختصار على ما استنبط من الهدى
 او يضم اليه في معنى فاعلمكم ذبح هدى مبشر في ذلك المكان مع واما عندنا حديثه فلا فرق بينهما وحمل
 الهدى هو الحرم وزمانه متى شاء فالبعث مختم عند فيهما في بعض الاوقات بان يكونا في كل في الحرم
 ويرد عليه ايضا الاشكال الذي ورد على الشافعي في الجملة على انه ينافيه فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديثية
 بناء على انها من اجل على ما قالوه واما اصحابنا فكانهم يجعلون مخصوصا بالمرض وما يسلمون سبب ^{النزول}
 ويجعلون آمنتم بمعنى آمنتم من المرض فقط او العدو ايضا وان لم يكن منع العدو المذكور انحصار
 ويجعلون مكان الهدى في العدو موضع وزمانه زمان ارادة التخلل قبل ان يفوت الحج ويحصى ذلك
 باسم الطهارة سواء كان في الحج او العمرة وفي المرض مني يوم النحر ان كان حاجا ومكة والساعة التي وعد فيها
 ان كان معتمرا فلا بد فيه من البعث لانه ممنوع من الوصول الى محل المذكور فضا فصد هرق بينهما بذلك
 ويغير ايضا مثل حصول التخلل في المصدود من كل ما حرمه الا حرام حتى النساء كما حصل للنبي صلى الله عليه وآله

ارادوا انما استنبط من الهدى
 من العدو او المرض

انما هو في مكان من الحرم فانه لا يخفى ان قوله مني يوم النحر
 علم ان البعث لا يكون من زمانه بخلاف ما اذا كان في الحرم فان
 البعث لازم البنية لكن لا يلزم زيادة لفظ المحل

ولا صحابه في الحديث بخلاف المحصور فانه لا يحل له النساء حتى يطوف طوافه بنفسه الا ان يحصل له المضي
الى مكة فيستتيب ودليله على ذلك وباقي الاحكام من المشركه والمنحصره مثل وجوب نية التحلل بالذبح
واوجب بعضهم التحلل او التقصير ايضا مع التحلل كالشيخ زين الدين في شرح الشرايع استدلاله
بالآية المذكورة ولا دلالة فيها بل على عدمه كما استظهر اخبار عن اهل البيت عليهم السلام مثل صحيحة معوية بن
عمار وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول المحصور غير المصدود والمحصور المرض والمصدود
الذي يصده المشركون كما رده وارسل الله صلى الله عليه وآله واصحابه ليس من مرض والمصدود تحل له النساء
والمحصور لا يحل له النساء قال وسالته عن رجل احصر فبعث بالهدي قال يواعد اصحابه ميعادا
ان كان في الحج فالحج فحل الهدى يوم يخرج فاذا كان يوم النحر فليقتصر من راسه ولا يجب عليه الحج حتى يقضى لمناسك
وان كان في عمره فليستظر مقدار دخول اصحابه مكة والساعة التي بعدهم فيها فاذا كان تلك الساعة
تقصر واحل وان كان مرض في الطريق بعد ما احرم فاراد الرجوع الى اهله رجع وخبر مدينة اذا قام مكانه حتى يرا
اذا كان في عمره واذا برأ فليطه العمر واجبة وان كان عليه الحج رجع واقام ففاته الحج فان عليه الحج من قابل فان
الحسين بن علي صلوات الله عليه خرج معتمرا فمرض في الطريق فبلغ عليا عليه السلام ذلك وهو في المدينة فخرج في طلبه
فادركه في السقياء وهو مرض بها فقال يا بني ما تشكى فقال اشكى رأسي فدعا علي عليه السلام بيته فخرجها
وحلق رأسه وردة الى المدينة فلما برأ من وجعه اعتمر قلت ارايت حين برأ من وجعه قبل ان يخرج الى مكة
حل له النساء قال لا يحل له النساء حتى يطوف بالبيت وبالصفا والمروة قلت فما بال رسول الله صلى الله عليه وآله
حين رجع من الحديبية حلت له النساء ولم يطوف بالبيت قال ليسا سواي كان النبي صلى الله عليه وآله مصدودا
ولكن علي عليه السلام محصورا ومثله صحيحة ايضا قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول المحصور غير المصدود
قال المحصور هو المرض والمصدود هو الذي يرده المشركون كما رده وارسل الله صلى الله عليه وآله ليس من مرض
والمصدود يحل له النساء والمحصور لا يحل له النساء وغير ذلك من الاخبار ولا شك في دلالة الاخبار المط
لما ترى ولكن في الرواية الاولى دلالة على جواز التحلل وجوبه موضع محصر ويجب البعث وهو خلاف ما ذهب
اليه الاصحاب وايضا في تنهاى اشياء حتى انه يتوهم المناقاة بين اولها واخرها مما نقل عن علي عليه السلام
عليه السلام وايضا فيها تغييرات في التهذيب غير الذي في الكافي وفي الفقيه غيرهما فان فيه انه فعل الحسين
عليه السلام ذلك بنفسه لا امير المؤمنين عليه السلام وفي التهذيب فيها زيادة بعد قوله فان عليه الحج من قابل فان ردوا

الدراهم عليه ولم يجد لها هدايا بخرونها وقد اخل لم يكن عليه شيء ولكن بيعت من قابل وبمسك ايضا ^{صحيح}
حملوها على انه محل ولا يبطل احلاله ولكن بيعت الهدى في القابل وبمسك عما بمسك غنم ^{صحيح}
البيع وسئلها ما في رواية غير صحيحة في الكافي قلت له اي لا جعفر عليه السلام ارايت ان ردة واعليه دراهم ولا يبي
عنه وقد اخل فاتي النساء قال فليعد اي من الهدى وبمسك الآن عن النساء اذا بيعت فقال بعض
لا يقتل وجوب الامساك بعد تحقق التحلل فحل على الاستحباب وقال بعض انه لا استبعاد بعد وقوعه في
النقض وانت تعلم ان قوله عليه السلام فان ردوا الدراهم عليه لا يدل على انه محل حتى يرد الاستبعاد وحيثما
الى التكلف ودفعه بل الظاهر ان معناه ما عليه اثره ولا كفارة ولكن يبعث ويكون محرما مستطاعا بما بمسك
عنه لما كان قبل البيع اذ قد يراد بقوله وقد اخل انه فعل افعال المحل واعتقد انه محل ويؤيد فاتي في الثانية
على ان هذه الزيادة ليست بموجودة في غير التهذيب والثانية ضعيفة فلو لم يكن له دليل على ذلك من اجماع
وكن لم يبعد القول بما ذكرناه فيندفع الاشكال وايضا يمكن القول بالتحجير في المحصول بالمرض وحل فعله ^{صحيح}
بالحسين عليه السلام على الجواز وكذا البيع بمعنى احد الزوجين الواجبين على التحجير حتى يندفع الثاني من الروايات
بل اول هذه الرواية وآخرها كما وقع في التهذيب والكافي فان فيها فعل اي من المرضين عليه السلام وهو الذي كان
مع التصريح قبله بالبيع فالمعنى على ما بينهم من راي الاصحاب فان منعه بالمرض من الحج او العمة بعد كونهم من
بأحدهما وادى ثم الاحلال او مطلقا كما هو الظاهر من اللفظ فعلى الثاني يكون الاحلال بالهدى وجبا اراد التحلل
امرا وعلى الاول على تقدير الارادة والثاني هو المعلوم من ظاهر الآية والاول هو المعلوم من كلام الاصحاب فعليكم
او فالواجب عليكم او ما دبحوا او اهدوا او ابعثوا للتحليل ما استيسر من اي نوع كان من الهدى اولا او ثمة
او ساءة اي فحلوا اذا ظنتم دبح الهدى فما انا خبر مبتدأ او مبتدأ خبر محذوف او مفعول فعل محذوف
واجبة خبر ان احصرتم ويحتمل كون احصر بمعنى المنع المطلق كما في اللفظة كما بالمعنى المصطلح عندهم فيكون التهذيب
ولا تحلقوا او سلمه حتى يبلغ الهدى محله ان بعثتم كما في المرض وحتى يدبح في محله ان كان المنع بالعدو كما وقع
في الحديثية فذكر في الآية لو توهم في الحديثية وظهوره وبينا بالاجابة كما في سائر الآيات او يجعل بلوغ الهدى
محله كناية عن حصول دبحه في محله في العدو محل الصدق وفي المرض ما مر ويكون ذلك البيان مستفادا من كلام
مع انه غير بعيد من الفهم لدلالة العقل على عدم البيع حين الصلح بالعدو غايبا لفعل معنى ولا تحلقوا
ووسلمه حتى يبلغ الهدى محله لا تحلقوا اما اخر من ولا تخربوا من احرار حتى يقتل هديكم الواجب عليكم للتحليل ^{صحيح}

الذي يحل ويجوز ويباح ونحوه فيه معنى عدم التحريم فلا ينافي الوجوب في ذلك المثل وهو أنه كان محرمًا
 بالعمرة ومنى يوم النحر ان كان محرماً بالجماع فالحلق الذي هو أقوى ما يحصل به الإحلال اطلق وأريد منه ذلك
 أو يكون بمعناه يعني لا تخلق إلى ذلك الوقت وينهون غيره أيضاً بالماضي أو يقدر ولا تفعل شيئاً
 من محرمات الأحرار وعلل الأول أولاً ثم علم أن ههنا إجماعاً الأول هل الهدى واجب المنوع مطلقاً
 أو متيذاً بأرادة التحلل الظاهر من الآية الأولى فيجب الذبح والتحليل أيضاً وتقييداً وغير الآية
 بقول ان اردتم التحلل كما استرنا اليه غير ظاهر الوجه الثاني هل هو مخصوص بصورة عدم الشرط وقت
 الأحرار بقوله حلني حيث حبستني أو مطلقاً الظاهر الثاني لعدم التقييد في الآية وعدم تنوع المحض
 ومجرد الاستراط لا يدل عليه أو قد يكون فائدة مجرد حصول الثواب أو غير ذلك الأول مذهب السيد
 وهو بعيد عنه لعدم مخرجه عن الآية الأولى لا يفتن ولا يفتن وهو يفهم من التقييد أيضاً وفي صحته
 حمزة بن عمران الذي ما وثق به قيل له كتابه باب كصر من التقييد سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الذي
 يقول حلني حيث حبستني فقال هو حل حيث حبسه الله عز وجل قال أو لم يقل ولا يسقط الاستراط
 عنه الحج وكذا في حصة زارة في التهذيب في باب الأحرار هو حل إذا حبسه استراط أو لم يستراط
 دلالة ما على يسقط الهدى مع الشرط وبدونه ولكن يتبدل بالآية ويؤيد عدم التسقوط
 بدون الشرط بالاجماع على الظاهر وبصحيحة محمد بن مسلم ورواية عن أبي عبد الله عليه السلام أنها قالوا القارن
 يحصر وقد قال واستراط فحلني حيث حبستني قال يفتى بغيره قلنا هل يتم في قابل قال لا ولكن حل
 في مثل ما خرج منه فإن فيها دلالة على عدم التسقوط وفيها دلالة أيضاً على عدم اجزاء التمتع عن الزمان
 فلا يصح العدول مطلقاً أيضاً وذلك مذهب البعض وليس بجيد الثالث هل يتم الإحلال بمجرد حصول
 وقت المواعد لنا في الذبح أو لا بدح من نصير أو خلق معنية التحلل بها أكثر الروايات خالصة عنه
 والأصل أيضاً مؤيد ولكن الاستصحاب يقتضي البقاء على الأحرار حتى يتم التحلل وصحيحة معوية المقتضية
 حيث قال فيها فليقتصر صريحته في وجوب النصير وكذا قوله فيها قصر واحل بدل على وجوب النصير
 فتأمل وكأنه لا تأمل بتعيينه فيكون واجباً غير أبينه وبين لكن ويمكن استناده من الآية حيث قال
 فيها ولا تخلقوا أي لا تخلقوا بمعنى لا تفعلوا شيئاً يحللكم حتى يبلغ فيهم الغاية ثم وجوب فعل محلل ليس
 إلا الحلق أو النصير أو أنه ثني وجوب الحلق إلى حين بلوغ الهدى فيكون التذرية فاحلقوا بعد بلوغ فتأمل

ص
 ونكتة محمد وحصل الوقت
 غير ذلك من الله عز وجل فليقتصر

فيفهم من

او يقال يكفي انتهاء التحريم فيهم جواز الحلق بعد ويجعل ان يكون المراد كما هو الظاهر لا تفعلوا من محرمات الاحرام
 حتى يبلغ ثم يجعل ذلك كالمعنى رفع الخطر والمنع والتحريم فيهم جواز الحلق بعد البلوغ فلا يكون التقصير
 ونحو ذلك واجبا فيكون الحلق مثله قائل الرابع هل البيت واجبة لهذا الحلق او التقصير بشرط بحيث اذا
 انتفى انتهى التحلل الظاهر من كلام الاصحاب ذلك وعلى دليلهم الاجماع والاحتياط او كونه عبادة
 فلا بد لها من نية وبالجملة استنفاد التحليل على الوجه الذي ينهون من فتوى الاصحاب لا يخفى من مناقشة
 وان كان الاحتياط يقتضي القاس على كل ما حرمة الاحرام اما ظاهر الآية هو العموم حيث قيد بغير
 التحريم الى بلوغ الهدى فيرفع المنع المتقدم وهو الظاهر وان لم يكن نص الآية في بعض الروايات الصحيحة
 مثل صحيحة معوية ما يدل على بقاء التحريم للنساء حتى يطوفن بالبيت ويسعين بنفسهن وان تعذر فبنايته
 وان امكن مع امكانه ايضا اذا لم يتفق وصوله الى مكة وهو ظاهر من كلام الدرر والاصل خلافه حتى
 يثبت بالدليل فان ظاهر الرواية الدالة على وجوب الطواف للتحليل هو طوافه بنفسه وغيره لا يخفى الا بالدليل
 وايضا الظاهر انه طواف الزيارات ولهذا قال حتى يطوفن بالبيت وبالصفاء والمروة اى يسعين فالحمل على طواف النساء
 وجوب النيابة مع العذر كما فصله في محل التامل السادس ان هذا الطواف هل هو شرط اذا كان كحصر في
 المتمتع بها ام لا قال في الدرر وسبب التامل للاصل وعدم وجوبه فيها فانه يحصل تحلل النساء بمجرد التقصير
 وهو محل التامل اذ ظاهر الروايات عامة وما علم ان المراد طواف النساء لما مر على ان عدمه فيها اذا حصل
 جميع افعالها لا يدل على عدمه فيها اذا لم يحصل ذلك ولهذا ما كان التحلل محتاجا الى الهدى هناك
 محتاج اليه وايضا ما كان الحلق هناك جائزا وهنا يجب ويصير محملا وبالجملة بعد ثبوت الدليل
 لا يفتى للاجتهاد والاستبعاد محل السابغ الظاهر جواز الذبح للمحصر ايضا في مكانه وليس بعيدا من الية
 وبدل عليه فعل امر المؤمنين وحسين عليها السلام لما مر فيكون محتمرا بين البعث والذبح مكانه كما هو مذهب
 ابن الجعيد المقتول في الدرر وان احتمل الجمع بالتارة وغيره بان يكون البعث واجبا في الاول والذبح في الثاني
 ولكن الظاهر انه بعيد لان الآية يصير مخصوصة بحكم بعض الحاجج والمقتضى التارة منهما وايضا يدفعه
 فعل الحسين عليها السلام على ما نقله في الفقيه في باب الحصر انه عليه السلام كان ساق الهدى بدنه ونحوها في مكانه وكذا يبعد
 بالحمل على التطوع والواجب التام هل يكفي هدى التارة عن هذا ام لا ظاهر الآية ذلك وكذا بعض الاخبار
 كما مر في صحيحة محمد بن ورفاعة وغيرها وبطلان اصحاب اوجب الاثنين وورد به رواية مثل صحيحة معوية في

يجل

تعمل على الذب او على وجوب السوف بنذر وشبهه والافالطاف ان الواحد يفي لما من التاسع هل يجب تقسيم
الهدى مثل هدى التمتع او صرف كله على الفداء ام لا يجب شيء الظاهر لعدم بل يكون ملكا له للاصل
وجوب الذبح وهو لا يدل على صرفه الا ان يدعى ان الغرض من ذبحه حصول النفع للفداء لا مجرد الذبح وكونه
بدل هدى التمتع بالجموع ولهذا يجب في غيره ولعل الاحتياط في صرفه لكن مع نية الاهداء في تلكه ^{التصدق} ونية
ايضا والتصدق بالباقي العاشر لو ظهر خلاف المواعدة بان لم يكن نائبة ذبح الهدى اصلا او ذبحه بعد تحمله
فالظاهر عدم شيء اذا الظاهر انه ما مور بالاحلال بحصول طلق البلوغ فما يضر ظهور عدمه بعد وهو
ظاهر الآية والاخبار مثل صحيحة زرعة في باب الزبادات من التهذيب واخبار الكرخي قال فيها
وان اختلفوا في الميعاد لم يضر ان شاء الله لكنها مضرة وزرعة واقفي وان كان ثمة الا انه بعينه حمدا
في صحيحة معوية بن عمار في الفقيه في باب الحصر ويحكم ان يحمل على عدم حصول ضرر يتحمله بل يتي محلا
لكن يجب عليه بعت هدى اخوان لم يكن ذبح اصلا ويمسك تح عن محرمات الاحرام اما وجوب اعتقاد
او مندوبا ويحمل الوجوب من حين البعث ولا مساك تح عن النساء فقط كما هو في الاصحاب لو يرد
وجود الامساك بعد البعث فنظ في الرواية الصحيحة ونظ في الان اذا بعث في غير الصحيحة او يحمل على
عدم وجوب كفارة بمعنى انه ما صار محلا بل محرما لا شيء عليه بحمله مع العمل بالمأثورة ولكن لا يفعل
بعد شيئا ينافي الاحرام حتى يبلغ مثل ما كان وليس بعيد من الآية والاخبار اذ يمكن كون معنى الآية
حتى يبلغ الهدى محله في نفس الامر ولكن يلتفت بالظن ما لم يعلم خلافة فتأمل الحادي عشر هل لهذا
الهدى بدل ام لا فينبغي محرمها حتى يوجد نقل في الدرر وس عن الشيخ ذلك وعن ابن الجنيده خلافة وظاهر
الآية مع الشيخ ولكن الزعم من كل وجه والضيق المنفي والسرعية السهلة تدل على مذهب ابن الجنيده وكذا حسنة
معوية بن عمار بل لا يبعد ان يقال صحيحة ان وجب الحسن هو ابراهيم بن هاشم ابو علي عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال في المحصور ولم يستحق الهدى قال ينسك ويرجع فان لم يجد ثمن هدى صام اى يذبح الهدى فيرجع
وان لم يجد هديا ولا ثمنه صام بدله ويجل في يكون الصوم بدله وبدل ايضا عليه صحيحة معوية بن عمار
في الفقيه قيل فان لم يجد هديا قال اى ابو عبد الله عليه السلام يصوم لكن كانت في القارن لعل لا قائل بالفرق
واما مقدار الصوم فيحمل عشرة لانه بدل الهدى ويكون الصوم اسارة اليه او ثلثة او ما يصدق وهو
الظاهر للصدق واصل عدم الزيادة والاول احوط واخوطة منه البقاء حتى تجتز او ياتي بانفعال ^{ما احره}

في الاحرام
في الهدى

ويحكم الاشارة

ويجوز الانتقال إلى العمرة المفردة كما تنوّل الأصحاب فيمن فاتته الحج وهذه الحسنة تدل على جواز الذبح في مكانه
للمحصر وأجزاء الهدى التبارك عن هدى التحلل الثاني عشر هل هذا الحكم مخصوص بالمرضى أو جاز في كل
من يعجز عن العدة مثل مكسور الرجل وفاتت النفقة والضال عن الطريق الظاهر ذلك لعموم الآية وبعض
الأخبار وإن كان في البعض تصريح بأن المحصر هو المريض لكن في صحة البرزخ المذكورة في زيادات الحج
من التهذيب بعد أخبار الحصر بأوراق وهي مذكورة في الكافي أيضا في باب الحصر عن أبي الحسن عليه السلام
عمره أنكرت ساقداً شيء حل له وأتى شيء عليه قال هو حلال من كل شيء فقلت من النساء والنياب
والطبيب فقال نعم من جميع ما لا يحرم على المحرم وقال أما بلغك قول أبي عبد الله عليه السلام وحلني حيث حبستني
لقد ركب الذي قد رقت على قلت أصحك الله ما تنوّل في الحج قال لا بد أن يحج من قابل قال قلت فإخبرني عن
المحصر والمصدود ههنا سواء قال لا قلت فإخبرني عن رسول الله صلى الله عليه وآله حين رده المشركين قضى
عمرته فقال لا ولكنه اعتبر بعد ذلك فيمكن تقييدها بغير ذبح الهدى والبعض للجمع ومع ذلك ففي حكم محل النساء
من غير طوافهن مخالفاً لحكم المحصر إلا أن يحمل ما يدل عليه على الاستحباب وهو غير بعيد سيما الآية لكن
الظاهر أنه ما ذهب إليه أحد من الأصحاب في المحصر أن يحمل تلك على غير المسترط وهذا عليه كما هي ظاهرة فيه ولا
إخراج منكسر الشاق بخصوصه عن حكم المحصر المحذور جمل الباء تحت المحصر كما هو الظاهر من اللفظ والمحصر
في المريض كما في بعض الروايات وظاهر عبارات الأصحاب أما للتغليب أو إرادة غير المنع بالعد حيث قبل
بذلك وبالجملة هو أحسن أن الأحكام ثابتة والخروج عنه مشكوك وبما هو كذلك موجب للعسر والضيق المنفرد
عقلاً وشرعاً مع شموله لكل لفظة بل عرفاً فأما ما لا يخفى أنه يفهم من هذا الخبر أيضاً الفرق بين المحصر
والمصدود وأنه لا قضاء للعمرة إذا لوقت له وكذا في الحج وإن الاسترط موجب للتحلل في الجملة من غير محلل
وإن الاسترط مما لا ينبغي تركه فأما ما لا يخفى أن بعض الأصحاب إن التحلل المذكور في الحج مقتيد بهم
فواته فإذا صرحت فأتى الحج فعليه العمرة للتحلل بأن ينتقل بيته من الحج إلى العمرة أو أنه ينتقل من غيرنية
وأخبار على الخلاف عندهم وإذا حصر عنها أيضاً فيتحلل من العمرة وظاهر الآية وأخبار الحصر عام غير
مقتيد بذلك والروايات الدالة على وجوب العمرة على من فاتته الحج على تقدير صحتها وتسليم دلالتها
غير دالة على محل النزاع بحيث تخص الآية والأخبار الصحيحة كما قدمت من شرط تخصيص الكتاب
بالسنة فتذكر الرابع عشر أنه لو لم يحل والتحق فأدرك الحج بالوقوف الجزي حسب الحج وإن ذبح هديه إن كان

المحصر عنه وان كان عن العمة فكذلك واما اذا فات الحج في الاول فينبغي جواز التحلل بالمهدي بناء على ما قلنا من العمل
 بعموم الآية والاخبار وعلى ما يفهم من قول الاصحاب يجب التحلل بالعمرة المفردة كما قاله في الدرر
 لما رواه معوية بن عمار في الصحيح في النية في باب من فاته الحج عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ادرك جميعا فقد
 ادرك الحج وقالوا ايها قارئ او مفرد او متمتع قدم وقد فاته الحج فليحل بعمرته وعليه الحج من قابل ويمكن تخصيص
 هذه بغیر المحصور للآية واخبار المحصر ويمكن العكس ايضا وفيه الاحتياط مع كثرة الاصحاب لكن في الاحتياط
 تأمل على انه فيه ايضا عن داود الرقي صحيحا قال كنت مع ابي عبد الله عليه السلام بمكة فخرجوا الى وقت اهل مكة
 قوما قدما وقد فاتهم الحج فقال يسأل الله العافية اري ان يبرق كل واحد منهم ساة ويجلق عليهم الحج
 من قابل ان انصرفوا الى بلادهم وان اقاموا حتى تمضي ايام التشرين بمكة ثم خرجوا الى وقت اهل مكة
 فاحرموا منه واعتمر وان لم يكن عليهم الحج من قابل فهذا يدل على عدم عموم وجوب العمرة على النقيض
 فيمكن حملها على المحصور وفيها امور اخر فتأمل الخامس عشر انه لو لم يتحلل ولم يحق وفاته الحج وقد
 دبح هديه قال في الدرر في الاجتزالية او بالعمرة وجهان قلت الظاهر هو الاول لكن ينبغي مع التفسير
 ونية التحلل به على ما تقرر للآية وبعض الروايات المتقدمة وصحة زيارته في باب زيادات الحج من الكهف
 في اخبار المحصر عن ابي جعفر عليه السلام ان قدم مكة وقد خر هديه فان عليه الحج من قابل والعمرة اي ان قد
 بعد الذبح وقوف محل الحج فليس عليه الا الحج مع عمرته في القابل على الظاهر السادس عشر بما يتحقق
 المحصر معلوم بتحقيقه بالبلغ عن الموقفين معاني الحج والظاهر عدم التحقق بالبلغ عن احدهما فقط بل
 ان حصر عن عرفة فحصل له وقوف المشعر ووقف بها ثم حصر عنه ويدل عليه ما ورد في الصدق في صحته
 الفضل بن يونس الثقة في النجاشي المذكورة في باب زيادات الحج من التهذيب بعد اخبار المحصر باوراق
 وهي مذكورة في الكافي ايضا في باب المحصر قال سالت ابا الحسن الاول عليه السلام عن رجل عرض له سلطان فآخذ
 ظالمه يوم عرفة قبل ان يعرف فبعث به الى مكة فحبسه فلما كان يوم النحر خلى سبيله كيف يصنع قال يلحق
 فيقف بجمع ثم ينصرف الى منى فيرى ويحلق ويدبح ولا شيء عليه قلت فان خلى عنه يوم الثاني كيف يصنع
 قال هذا مصدود عن الحج فان كان دخل مكة متمتعا بالعمرة الى الحج فليطف بالبيت اسبوعا ويسعى
 اسبوعا ويحلق رأسه ويدبح ساة وان كان دخل مكة مفردا فليس عليه ذبح ولا حلق وفي الكافي فاسئ
 عليه وهذا وان كانت في الصدق لكن الظاهر عدم الفرق بينهما في ذلك وصدق فان حصر ثم ان الراد
 احصره

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

المحصر عن الحج

أخصر عن الحج والعمرة فما لم يكن المنع عما يحصل به الحج والعمرة لم يتحقق إحصاء في هذا الخبر فائدة الأولى عدم
تحقق الصدق إذا كان محبوسا بالحج وذلك يفهم من قوله ظالمه بالمفهوم وذكر الأصحاب أيضا ويدل
عليه القتل والنقل أيضا وهو ظاهر البيت أدراك الحج بأدراك الشعور اضطرابا كان أو اختيارا بالظاهر يوم
الحرارة يصدق على قبل طلوع الشمس وبعد مع أنه سكت عن التفصيل بل الظاهر الاضطراب كان
الغالب أن المطلق من الحبس يوم النحر ما يصل إلى الشعور قبل طلوعها الثالث أنه عدم تحقق الصدق
بالمع من عرفة فقط مع تيسر ما في الرابعة تحققت إذا خرج من الحبس بعد فوت الميعاد الحامس
أنه لو كان بعد التخصيص لم يكن مصدودا لقوله قبل أن يعرف بل يكون حجة مجزئة بأدراك عرفة
أيضا مطلقا السادسة وجوب الذبح والحلق مع العمرة السابقة عدم وجوب كفارة بنوت منك
بغير الاختيار الثامنة أن الواجب على المصدود بعد العمرة المتمنع بها عن حج التمتع على الظاهر هو العمرة المرددة
لكن مع وجوب الذبح أيضا وتعيين الحلق وذلك غير ظاهر من كلام الأصحاب ويمكن حمل الذبح
على الاستحباب وعلى كونه هدي التمتع الواجب وحمل الحلق على الاستحباب أو على كونه الحاج ضرورة
لوجود ما ينافيه من جواز التخصيص أيضا على ما ذكره الأصحاب التاسعة يمكن استناد وجوب التحلل
بالعمرة إذا لم يتحلل وفات الحج في المحصور أيضا كما يقوله الأصحاب قياسا على المصدود العاشرة أن الواجب
هو العمرة فقط من دون الذبح والحلق إذا كان مصدودا عن الحج المردد أو عدم وجوب شيء أصلا إذا كان
مفردا كما يدل عليه ظاهر الكافي بل قوله في التهذيب ولا حلق إذا لو كان عليه عمرة كان عليه حلق وقوله
الآن يقال المراد مني التعيين فيقولون في التحليل من حج التمتع ولا يقول به أحد على
الظاهر فاقابل لكادبة عشر انتقال أحوال الحج إلى أحوال العمرة من غير قصد واحتياج إلى النقل كما هو
منه البعض الثانية عشرة أنه يفهم عدم وجوب طواف النساء في هذه العمرة فاقابل لكادبة أن يحصر
فيما لو ترك عمد لم يضر في الحج مثل مناسك منى وطواف النساء واما في طواف الزيار والسعي فلا يبعد التحق
لصدق إحصاء الظاهر من الآية إحصاء عن تحقق الحج بالتمام بمعنى أنه إذا منع منه لم يأت بالحج تاما فينتج حصوله
إحصاء عنها فيثبت أحكامه الآن الظاهر من قوله حتى يبلغ أنه من البعيد كما يفهم من التفسير وبعض الروايات
أيضا فلا يتحقق إحصاء عنها ويدل عليه قول الأصحاب أنه إذا مرض بعد الوقوف طيف به أن أكله والآن
استناب وأيضا بطلان هذا الحج مع تحقق الوقوف الذين هما العدة وبها يتحقق الحج وبها يمتنع بطلان الحج

هدى آخره في القابل والطواف لا باحة النساء خلاف الاصل ويبعد عن السريطة التسمية على ما يظهر
 فلا يبعد حمل الآية على المنع عن شيء من الحج والعمرة الذي به يتحقق وينقضي بطل عمدا وسهوا لا عمدا
 فقط وليس ذلك ببعيد بل هو الظن المتبادر فلا يتحقق الحصر في الحج الا عن الموقنين او عن احد صاحبي فوات
 الاخرية وعن العمرة لا يتحقق الا عن الطواف واما الصد فلا شك في تحققه ايضا عما يتحقق الحصر
 وكذا في عدم التحقق عن مناسك منى فقط بل عن الطواف ايضا سواء كان قبل التحلل او بعده لما مر
 في الحصر والاصل وعدم العلم بتحقيقه موجب وعدم الفرق بحسب الظن فاما ان الظن عدم الفرق في هذه
 الاحكام بينهما واما حكم المصدود فان قلنا باندرج في الآية كما استرنا اليه وقاله في جمع البيان
 حيث قال وقوله فان احصرتم فيه قولان احدهما معناه ان منعكم خوف او عداوة او مرض فاستعمر
 لذلك عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وعطاء وهلموسى عن ائمتنا عليهم السلام وفيه بحث تقديم
 وما رآيت رواية أصلا لعلة فقد الأصل فلا بحث في وجوب دفع الهدى على الظن وان لم نقل باندرج
 فيها فلكذلك ايضا لثبوت الإحرام وعدم العلم بالتحلل الا بالدخول فبذلك على المنع ومعية تحقق
 كما هو الظن من مذهب الأصحاب وللمناشيء صلى الله عليه وآله فيما فعله الحديبية كما دل عليه صحيحه
 عمار وايضا قال بعد صحيحة معوية بن عمار في الفتية وقال الصادق عليه السلام المحصور والمصدود يخرجان
 بدنتهما في المكان الذي ينظران فيه وهذا كما يدل على وجوب الهدى على المصدود يدل على جواز
 النحر في المحصور ايضا مكانا كما استرنا اليه لا يبعد ادخاله في الآية مع وايضا يدل على وجوب دفع الهدى
 على المصدود وفي مكانه رواية زرارة في الكافي في باب الحصر عن ابي جعفر عليه السلام قال المصدود يخرج حيث
 صد ويرجع صاحبه فيأتي النساء والمحصور بيعت الحنبل وكذا رواية حران فيه عن ابي جعفر عليه السلام
 قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله حين صد بالحديبية قصر وحل ونحر لكنهما غير صحيحين الا انه عمل لهما
 اكثر الاصحاب وموتيدان بغيرها وان كان في دلالة الاخير تأمل وايضا فيها دلالة على عدم الترتيب
 بين النحر والتقصير والترتيب او في غيرهما ولا احتياط واما وجوب الحلق او التقصير كما اختاره بعض الاصحاب
 مثل الشهيد في الذرعي من دليله غير ظ والقياس باطل سيما مع الفارق وظاهر الآية مع عدم ورود
 ما يدل على وجوبها حتى يأول اليه الآية التي يدل على العدم مع الاصل ولا استصحاب هنا وايضا
 ظاهر بعض الروايات حيث ما ذكر في الحلق او التقصير مع ذكر دفع الهدى يدل عليه وايضا يدل عليه ورود

في صحيحة معوية بن عمار في بيان فعله صلى الله عليه وآله مع ذكر ذبح الهدي بده عليه وايضا يدل عليه ما ورد
 في صحيحة معوية بن عمار في بيان فعله صلى الله عليه وآله يوم الحديبية نحو ما حل اذ ظاهره وجود الاحلال بالبحر
 منقطع في رواية حمران المتقدمة ما يدل على فعله صلى الله عليه وآله ذلك لكنها غير صحيحة واصريحة في انه فعل
 على سبيل الوجوب حتى ثبت بدليل الناسي نعم الاحتياط يقتضيه والاستحباب غير بعيد وكذا في وجوب
 ذبح الهدي في المكان الذي صد فيه تأمل وان كان ظاهر صحيحة معوية ورواية زرارة وجوبه فيه ولكن خلق
 غيرهما عليه وجواز الذبح بعد رجوعه الى منزله في المحصور كما فهم من صحيحة معوية مع عدم تعقل ظهور وجوب
 الوجوب في سنة عدم الوجوب فيه وان قلنا ان الاحلال بالهدي واجب لا يجوز تركه الا انه ما ثبت فوريته
 فلا يبعد جواز فعله في منزله ايضا بعد ان يرجع اليه كما اختاره في الدوروس ويظهر من كلام الشيخ زين الدين
 في شرح السرايع وجوبه في المكان الذي صد ثم الظاهر اتفاقهما في الترتيبات التي اشترط اليها في المحصور
 مثل عدم الفرق في الشرط وعدمه وعدم وجوب تعدد الهدي لو ساق مطلقا ولو كان واجبا بغيره
 وشبهه وان اختار البعض عدم التداخل مطلقا والبعض مع الوجوب المذكور من الشيخ زين الدين لعدم
 الدليل اذ لا تعدد للموجب اذ الموجب الذي يذبح هديا وهو عام بل الظاهر ذبح الهدي الموجود كما امر وجوب
 الحج في القابل مع الاستمرار وعدمه مع عدمه وكذا العبرة وغير ذلك من الاحكام التي يظهر بالتأمل انما
 الحكم فيما لو اجتمع فعل الاجمال انه لو حصل احدهما بعد حصول التخلل بالاول فلا يحتل وان احصل
 وجوب الحلق او التقصير على تقدير عدمها لو كان الاول الصدق واما لو حصل معا فعلى ما ذكرناه من
 النفي في مكان المنع فيها لا يبعد وجوب اختيار حكم الحصر ان لم يوجد الحلق او التقصير على المصدود ولو جرد
 في الآية لمحتقا على ما مر ودخول افعال الصدقة والاحتياط ويحتمل وجوب احكامها معا للموجب لكنه
 بعيد اذ الظاهر ان الغرض من التخلل ولهذا قال المفسرون المراد ان اردتم التخلل مما استيسر وليس بذلك البعد
 لو كان البعث متعينا في الاحصار والذبح في المكان والتصدق به في الصدق ولا شك انه احوط والتحجير ايضا
 بعيد لو جرد من وجوب التقصير او الحلق والبعث على الاحتمال وعدمه تحلل التبا حتى يطوف ويحتمل كون الامور كذلك
 لو شرع في بعض افعال احدهما فحصل لاخر قبل ان تمامه او لم يشرع اطلاقا والظاهر ان يجب العمل بالاول لو جرد ولا
 واستقراره وعدمه محقق الاخر لانه ممنوع بالاول فلا يتحقق المنع من الثاني وهو ط اذ المريض الذي لا يقدر
 على الذهاب الى الحج مثلا اذا حصل له عذر يمنعه على تقدير براه لا يقدر له ان ينعى العذر وقد تحقق

بين ٢

منع اخوانه من غير محرم
 منع اخوانه من غير محرم
 منع اخوانه من غير محرم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

من هنا ما في قول الدر وس لو أجمع الاحصار والصدقة فالاسبغ تغليب الصد لزيادة التحلل به ويمكن
 التخيير وتظهر الفائدة في الخصوصيات والاسبغ جواز الاخذ بالاخف من احكامها ولا فرق في عرضها
 معا او متعاقبين نعم لو عرض الصد بعد بحث المحصور او الاحصار بعد ذبح المصدود وما يتقرر في صحيح
 جانب السابق قوي فتأمل فيما ذكرته وفيما ذكره يظهر لك ما فيها ثم ان الاحكام المشتركة بينهما
 كثيرة مذكورة في الكتب الفقهية وكذا المختصة والفرق بينهما فلا يهمل ذكرها فانه يطول ولكن نذكر
 هنا مسألة مهمة مما يعر به البلوى متداولة بين طلبة العلم منتقلة عن شيخهم الشهيد الثاني رحمه الله
 وهي انه اذا فعل الحاج ما يبطل حجة مثل ترك الطواف عمدا او فعلا لا على الوجه المجزئ ومثل ترك
 الوقوف عمدا او جهلا او وقف بعرفة من غير ثوبين الهللا وغيرهما مما يوجب الحج وبقى على الاجرام
 ورجع الى حيث يمنع قطاع الطريق عن الذهاب الى مكة او عدم حصول الرفقة والدليل ونحو ذلك
 فهو صدق ويفعل بذبح الهدى ويصدق به لانه يصدق عليه بعد رجوعه الى حيث يمنع ان ما يقدر
 على الذهاب الى الحج للمنع عن الطريق ولي في هذا تأمل فان الاحلال بذبح الهدى حكم المصدود بالعدو
 بعد الاجرام من غير صدق ومنع في موضع عن مكة فقط او الموقنين قبل دخوله مكة وترك شيء من
 المناسك وخوجه منها مع لزوم عرفة عليه وهذا ليس كذلك وهو ظ مع ان قطاع الطريق لا يمنع
 عن المناسك ومكة بل يأخذ ماله وكذا غيره من الموانع وايضا انه ترك الحج والعمره بعد ان كان متبيرا
 له اما عمدا او جهلا حتى آل امره الى هذا وايضا ما يجد عن ما وصدا يمنع العدو بل قد يكون له الميل
 اليه اصلا اما لعدم قدرته او عدم تيقنه وايضا هو جالس في بيته والمروض انه هو في الطريق وصد
 وبالحجة المرأة في مثل هذه المسئلة مشكل ولعل له دليلا ثم ينبغي اجاب التنصير او الحلق مع البيعة
 بعد الذبح ايضا على مذهبه وايضا اجاب تصدقه غير ظ الا ان يقول بذلك في الاصل والظ انه اخذ
 من كلام الدر وس حيث قال ولو طعن انكشاف العدو وترتب ذبا فان استمر تحلل بالهدى ان لم يمتنع
 الفوات والآفيا العمة ولو عدل الى العمة مع الفوات فصعد عن اتاها تحلل ايضا وكذا لو قلنا ينقلب
 احرامه اليها بالفوات وعلى هذا الوضار الى بلد وما يتحلل وتقدر العود في عامه لحرف الطريق فهو صدود
 فله التحلل بالذبح والتنصير في بلد وانت تعلم ان كلام الدر وس لا يدل عليه لان كلامه فيه صدق عرض
 له وجوب العمة بالفوات نقل او انقل اليها او اراد اتهامها فصعد عنه ولم يتحلل ورجع الى بلد فدخل

هذا هو الوجه في
 انكشاف العدو وترتب ذبا فان استمر تحلل بالهدى ان لم يمتنع
 الفوات والآفيا العمة ولو عدل الى العمة مع الفوات فصعد عن اتاها تحلل ايضا وكذا لو قلنا ينقلب
 احرامه اليها بالفوات وعلى هذا الوضار الى بلد وما يتحلل وتقدر العود في عامه لحرف الطريق فهو صدود
 فله التحلل بالذبح والتنصير في بلد وانت تعلم ان كلام الدر وس لا يدل عليه لان كلامه فيه صدق عرض
 له وجوب العمة بالفوات نقل او انقل اليها او اراد اتهامها فصعد عنه ولم يتحلل ورجع الى بلد فدخل

لا فرق

تحل المصدود

تحت المصدود من العمة ^{على السهولة} وأنه على تقدير الحاقه بالمصدود أنها يلحق بالمصدود عن العمة لو قلنا بأن حكم كل
من فاته الحج مطلقا مصدودا كان أو غير أن يعتمد أن ينقل ينقل إليها أو ينتقل من غير اختياره ويتم
أفعالها للتعليل فإذا حصل له صدق أو حصر عن باقي أفعالها بأن باحكامها بشرط أن يقصد ذلك
بحيث لو لا المانع لذهب بل لا يبعد إيجاب الشتر إلى جانب ملكة وعدم التحلل حتى تحقق المنع ^{الآن}
محققا علما لا ظنا فأنه لو ارتفع العقد بالمال لا يبعد وجوب البذل هنا وإن قلنا بعدم وجوبه
في أصل إيجاب الحج والعمة ودفع الصدق لفعله العهد هنا وتقصير ولو جهلا لعدم العلم بأنه مصدود
فأنه سيماني كجاهل وقليل المال فأنه قد يعذب وإنما دليل الإلحاق فهو وجوب العمة على من فاته
الحج مثل صحبة معوية بن عمار المتقدمة المنقولة عن الفقيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال من أدرك جمعا
مقد أدرك الحج وأتيا قارن أو موزع أو متمتع قدم وقد فاته الحج فليحل بعمره للحديث وفيها دلالة
على أدراك الحج بالمسعر ولو كان اضطرارا كما مر وعليه خبر آخر صحيح على الظن ويدل على الانتقال من غير
الحجاج إلى النقل فأنه وينضم إليه عموم أدلة الصدق عن العمة فأنه يصدق عليه حج فأنه فيه
فان الظاهر من الأخبار أنه على الذي قد مر ملكة بعد مضي زمان الحج العمة وهو غير شامل لما نحن فيه
أنه وإن صدق الصدق عليه أيضا غير ظ لما مر وإن كان ممكنا ومنا سببا للسهولة وعدم الحرج
والضيق وأجراؤه فمن أفسد الحج ورجع إلى أهله من غير أن يفعل عمره التحلل وإنما الحج الفاسد البعد
هذا منتهى نظري وقد يكون له أدلة وشواهد وما أعلمها بل هو الظن لاني الفاضل والمتقصر وما أقدر
فمن كان له فهو ما يعلم من سبب نزله على ما هو الموجد في خبر صحيح في التهذيب والفقيه وفي الكافي أيضا
لكنه غير صحيح رواه حريز عن أبي عبد الله عليه السلام قال من رسول الله صلى الله عليه وآله على كعب بن عجرة الأنصاري
والفضل يتناثر من رأسه فقال أبو ذريك هو أمك فقال نعم فأنزل الله هذه الآية فمن كان منك
من أيضا أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك فمر رسول الله صلى الله عليه وآله بحلق رأسه
وجعل عليه صيام ثلثة أيام والصدقة على ستة مساكين لكل مسكين مدان والنسك شاة وقال أبو عبد الله
وكل شيء في القرآن أو فضا حبه بالخيار يختار ما شاء وكل شيء في القرآن من لم يجد فغلبه كذا فالأول بالخيار
قد ثبت على أنه على تقدير حصول مرض يضرب أو أذى في الرأس من هو أنه وإن لم يكن مرضا يجوز له التحلق
وفعل ما لا يجوز للحجر ففعله إذا كانا بسبب الإحرام وسببته للمرض أما حصوله أو زيادة كيناه أو كما والمجدة

ان يكون بحيث يفهم منه ان مثل هذا الضرر انما هو منه ولا يتحمل مثله عادة فالنقد في فلكهم ان تفعلوا ما به
يندفع عنكم الضرر والادى في الاحرام من الامور التي يحرم عليكم فعلها فيه لو لم تكونوا مرضاء ولو يكن بكم اذى
من راسكم وان فعلتم فعليكم فدية فلا يدلح ^{بجانب} شرط وجوب الفعل بل على جواز او يكون التقدير فالواجب
عليكم فدية من غير تقدير شيء آخر فيستفاد وجوب ذلك الفعل المنهي حال الصحة اذا ايجابها من غير تقدير
بشرط الفعل مستلزم لا يجاب الفعل وهو شرط وقد مر مثله في فدية من ايام اخر فالمراد بالعداء البدل
اي فعله بدل يوم مقامه فعلى مبتدأ وخبره محذوف ويجوز العكس والتقدير فالواجب فدية
وهذا هو ليكون المبتدأ معرفة والجملة جزاء الشرط اي من كان ومن صيام مع ما عطف عليه بيان ذلك
البدل والفدية وذلك عليه الخبر على ان النكاح شاة وان الصدقة اطعام ستة مساكين لكل مسكين ذلك
وهو مذهب الحسن وابن الحنفية على ما ذكره في الدرر وسوان الصوم صوم ثلثة ايام وهذا التفصيل
مذكور في تفسير القاضى وف جمع البيان ايضا مع الاشارة فيه الى انه اشهر واولى حيث قال المروى
عن ائمتنا عليهم السلام ان الصدقة على ستة مساكين وروى عن مساكين هذا والمشهور عند اصحاب هو اطعام
عشرة مساكين لكل واحد مد وقال في الدرر وسالتخير قتيبي وكذا قاله الشيخ زين الدين في شرح التلخيص للشهرية
والخبر الصحيح كانه اشار الى ما ذكرناه والذي يدل على عشرة مساكين ما رواه عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قال الله في كتابه من كان منكم من يضاً او به اذى من راسه فدية من صيام او صدقة او نسك فمن عرض
له اذى او وجع فبتعاطى ما لا ينبغي للمحرر اذا كان صحيحاً فالصيام ثلثة ايام والصدقة على عشرة مساكين
يسبغهم من الطعام والنكاح شاة يذبحها فياكل ويطعموا ثلثة ايام عليه واحد من ذلك قال الشيخ وليس بين
هذه الرواية والتي تقدمها تضاد في كية الاطعام المقوله هو بخير باقى الخبر اخذ جازله ذلك اشار الى
التخير كما ذكره الشهيدان وفي خبر اخر عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا احصر الرجل فبعث بهديه فاذا ه
راسه قبل ان يخرهديه فانه يذبح شاة مكان الذي احصر فيه او يصوم او يتصدق على ستة مساكين
والصوم ثلثة ايام والصدقة نصف صاع لكل مسكين وهذا ايضا يدل على الاول الا انه في المحصور
ولنا خبر اخر وهو الظ من الآية ايضا الا انها حملت على الاعمال كما مر لعموم اللفظ وسبب النزول والظاهر
عدم التامل بالتوقيف ثم ان الظاهر هو الاول لكثرة الاخبار وصحة الخبر مع شهرته وروايته فانها مشقولة
في الكتب الاربعة مع عدم شهره رواية الثاني لاني ما رايت الا في التهذيب فصارى الشهران على تقدير كونها

سينا يعتد به في الجملة وفي الصحة مع الكثرة سالمة على انها مستقلة على جوان الاكل من الكفارة للمكفر وهو خلاف الظاهر
 والمقرر وعلى نظرية ينبغي وهو لا ينبغي وايضا ليس فيها لكل واحد مد كما هو المطلب وايضا في الاول زيادة فائدة
 وهو التخيير اذا كان او والترتيب اذا كان فمن لم يجد وان الاول هو المختار والاولى مع فينفهم منه بطلان مد
 من ين هب الى خلاف ذلك كما قيل في كفارة شهر رمضان وحضال كفارة بدل صيد النعام وهى مائة ومع
 العجز تقويم البدنة وينقض ثمنها على التبر ويقصد به لكل مسكين مائة ولو عجز صام عن كل مدين يوما وان عجز
 صام ثمانية عشر يوما فان البعض يقول بالترتيب والبعض بالتخيير وكذا في غيرها من المسائل وايضا يمكن الجمع
 بين الخبرين مع القول بالاول بان يقال قد شفع عشرة قد يكون اثني عشر هذا فيكون التخيير بين عدد المشقين
 لاعداد الامداد كما ذكره وايضا الاصل والاحتياط مع الاول بقى هنا سى وهو ان ظاهر الآية ثبوت هذا الحكم
 في كل مرض يرتفع بفعل ما هو عند المحرم حال صحته بناء على ما تقدم من معنى الآية وخصه في جميع البليات والكشاف
 وتفسير القاضى بمرض مخرج الى الحلق وقوله تعالى فاذا امنتم اي فاذا امنتم المبرأ من العدة والمرض وكل
 مانع كذا في جميع البليات وفي تفسير القاضى والكشاف امنتم الاحصاء او كنتم في حال امن وسعة وقد عرفت في
 بالحبس والتمتع المطلق من المرض والعدو والخوف كما هو مذهب الحنفى وفي القاضى بالتمتع بالعدو كما هو مذهب مالك
 والشافعى على ما مر وظاهرا في الاول الى الان ظاهر البلوغ وامنتم اي امنتم في الجملة كما اسرنا فيما سبق ونعني
 حملها على وجه يوافق اما البلوغ فتدبر واما الامن فلما فهم من الكشاف وجميع البليات فان اخلت من المرض
 امن وكذا عدم الخوف منه وايضا المرض صيق وخرج والصحة امن وسعة كما اشار اليه القاضى بقوله في حال
 امن وسعة والعجب لمنه ان شفع احصاء بالعدو وجعله امنتم لمزيد ذلك قال ذلك فكانت
 فهم من الكشاف واحد تقليدا من غير تدبر الا ان يريد غير المعنى الذي ذكر في فقه فقه تدبر والحاصل انه اذا
 لم تحصر ولم تمنع او كنتم في حال امن قادرين على الحج فمن تمتع اي استمتع وانتفع بالعمرة منتهيا الى الحج و
 استمتع بالعمرة الى وقت الحج انتفاعا بالتوقف بها الى الله قبل الانتفاع بتقريبه اليه بالحج وقبل اذا حل من عمرته
 استمتع باحتسابه ما كان محرما عليه الى ان يحرم بالحج فيجب عليه ما يتيسر نهيما من اصناف الهدى وهى النعمة
 ودم التمتع الذي هو الواجب على المتمتع بذبحها او يحرمها بمعنى يوم النحر بعد الرمي قبل الحلق والتقصير وفي تفسيره الملا
 تلك يقصد به على المؤمن من الفقير واخرى الهدى الى المؤمن ويترك كل من الاخر اما واجبا او نذرا خلافا وقد مر
 وسبغى تحقيره ان شاء الله ومن لم يجد هديا فالواجب عليه صيام عشرة ايام لكنه في الحج وسبعة مطلقا

9
 مقدار الزجر فان لم يتركه قبل ان يذبح
 كل واحد من واحد من قربانين
 كل واحد من

هذا الحديث
في الجهاد
والجانب
منه

بعد الرجوع من شرط فعلية جزاء ولا يد في العجز عن الهدى عدم وجدانه أصلا أو فقدان ثمنه بمعنى عدم
سوى رائد على ضرب من رتبة عادة حتى ثياب تجملته على ما ذكره ولكن لو تكلف فاسترى بثمن ثيابه اجزاؤه
في الدروس وفيه فائده لو صدق عليه الوجدان لوجب والاثنين الصوم ولعل نظر الدروس
الى ان الصوم خرج رخصة لا عزيمة او يجب الهدى بعد بيع ثياب التجمل فائده والظالم المصير الى العرف
فالمريض بجاله بعه ولو كان ثياب تجملته او غير لا يبعد وجوب بيعه وشرائه لظما يتيسر فائده
فان لم يجد الهدى ولكن وجد الثمن يحلته عند ثمنه يستري به هذا يدبجه او يخرج طول ذي التجمل
ان امكن والآ في القابل ذكر اكثر الاصحاب وان كان ظاهر الآية يقتضي العمل بالصوم على تقدير العجز
بالفعل عن الهدى وشرائه بنفسه كما هو مذاهب من ظاهرا حيث نقل عنه الاطلاق في وجوب
الصوم بعد العجز عن الهدى ومن ذهب الى ان ادرى ايضا وهو الظن من الآية فلو لم يكن دليل يصلح لخلافه
لا يخرج عنه كما يقال بالتخيير ايضا كما هو مذاهب البعض والدليل حسنة جبريل ولا ينبغي الخروج عن
مجردها وايضا ظاهرها اجزاء ما صدق عليه الهدى فاستراط كونها ثمنيا من البقر وهو ما دخل
في السنة الثانية ومنه الابل ما دخل في السادسة ومن الضأن ما كل له سبعة اشهر وقيل ستة
وكذا استراط كونه تاما فلا يجزى الاعور ولا المريض ولا الاعرج الباق عرجه ولا الاجرب ولا مكسور
القرن الداخل ولا مستطع الاذن ولو قليلا ولا انخصى ولا المجبوب وكذا استراط كونه سمينا بمعنى
الشحم على طينته ولو كان بالظن مع ظهور خلافه فلا يضركه ظاهر المعلوم بعد الذبح بالاخبار ولعل
الاجماع في البعض ايضا فائده فان ظاهر الآية خلاف ذلك فاما ما يصلح للاختصاص
على ما علمت لا تغفل فانه لا يجوز الخروج عن الآية وتخصيصها الا بما له الصلاحية لذلك بوجه وكذا غرضنا
اجزاء هدى واحد عن الكر من واحد مثل سبعة او سبعين سواء كافا من اهل بيت واحد او لا
في حال الاختيار والاضطرار كما اخبره البعض خلاف ظاهر الآية فان وجد ما يصلح لاجزاء
عن الآية يرتكب والآ فلا ولا بعد جواز الاستثناء في الذبح للاصل ولان الظاهر ان المقصود هو الذبح
من اتي فاعمل كان ولا بما في بعض الاخبار مثل اجزاء ذبح الضالة عن صاحبه مع قصده ووجوب
النية لانه تسك وعادة كما ذكر الاصحاب ولكن خرج ينبغي وجود الدليل على الاستثناء اذ لا
ثبوت في العبادة الا انه لا صراحة في الآية على فعل الذبح بنفسه بل على الذبح ايضا فلا يبعد تمامه

الاصحاب في الذبح

الأصحاب ووجوه الدليل في الجملة وكذا تعيين زمانه ومكانه ومراعات شروط الذبيحة والنحر وأما ما كان
الاشتراك
إلى الصوم فهو زمان فوق محل النحر على ما يخطر بالبال قبل التأمل ولكن يجوزوا في سابع ذي الحجة وثامنه
وتاسعه وذلك أيضا غير بعيد من الفهم بشرط اعتقاد عدم الوجدان في محله والظن عدم الخلاف
فيه ودلت عليه الأخبار أيضا وأما قبله فبعيد والمجوز قليل والبناء على وجوب الهدى بأحرار العمر غير
ظاهر على ما نقله في الدرر وهو ينافي ما نقله أيضا في عدم الخلاف أنه لا يجب الهدى قبل إتمام الحج
بلا خلاف ويجوز الصوم قبل إتمام الحج وهو بعيد إذا الظاهر وجوبه على المتمتع بالعمرة إلى الحج وهو صادق
بالشروع الآتية ينتظر زمانه وأيضا الظاهر وجوب الصوم ما يتحقق بعد تحقق العزم من الهدى فكيف
يجوز قبل وجوده فبالظن عدم الصوم حتى يأتي زمان الهدى أو قريب منه كما فهم من كلامهم
من جاز يوم السابع بشرط اعتقاد عدمه في المحل وأيضا قول الأصحاب بسقوط الصوم وتعيين
الهدى بنواف ذي الحجة ولما يصم بعيدا إذ هو خلاف ظاهر الآية على ما ينهوا إذا المنع وصوم التمتع في الحج
ينفي فمكة وكأنهم حملوا على أيام الحج وهو طول ذي الحجة وذلك غير بعيد وفي الأخبار ما يدل عليه وسقوطه
غير بعيد ولكن الانتقال إلى الهدى يحتاج إلى دليل إجماع أو اختيار ما نعلمها وأما التبعة فلا بد أن يكون
بعد الرجوع إلا أنهم قالوا إن أقام في مكة فليستظر أتم وصول أصحابه أو مضى الشهر ثم يصوم للأخبار ولا بد
من كونها واقعة في الحضر على ما هو شأن الصوم سيما الواجب ولو وجد الهدى بعد الصوم فالظن الإجزاء للآية
والحج خلافه يحمل على الذب قوله تلك عن مكة قبل معنى كمالها أن الصوم تام في البدلية بحيث لا ينقص
ثوابه عن ثواب مبدله وهو الهدى وهو مروي عن أبي جعفر عليه السلام في التهذيب وقيل ذكر العشرة للتأكيد
كما يحفظ الحساب وقيل لدفع توهم كون الواو بمعنى أو في قوله وسبعة كما جاء في غير هذا المحل وقيل
ليحصل علمان إجمالي وتفصيلي وذلك إشارة إلى التمتع عندنا وعند أبي حنيفة وأصحابه لأن الكلام
في التمتع وهو المجزئ عنه لا الهدى أو الصوم إذا عجز عنه كما هو رأي السانعي فكان عند مجزئ التمتع
مكة أيضا ولكن لا يلزم منهم الهدى ويكون التمتع بلا هدى والآيل من عدم الفرق بين إرجاعه إلى التمتع
أو الهدى أو الصوم وهو مناف لظاهر الآية فما استيسر فخصيصه بغير أهل مكة بعيد من سوق
كلام الله تعالى ثم إنه في القاصي والكسافي إرجاع ذلك إلى التمتع عند أبي حنيفة لأنه لا متعة ولا قران عند
أهل مكة وهو غير واضح إذ ظاهر الآية عدم التمتع فقط لا القران أيضا وأيضا التعليل غير مناسب إذا لم

اخراج الحكم عن الآية لا العكس وايضا فيها وجوب هدى من تمتع او قرن من اهل مكة للمجانية ^{خفية} عند
 وما جواز الاكل منها بخلاف التمتع من الافاق وذلك كله خلاف ظاهر الآية وغير واضح الدليل ^{الصحة}
 والاصل عدم وجوب خبر الى ان ثبت بدليل قائل فالتمتع فرض من نأى عن المسجد الحرام اعم
 حاضره وهو من بعد مكة مقدار ثمانية واربعين ميلا عند اكثر الاصحاب وعند السافعي ايضا
 ودليلهم اخبار منها صحيحة زارة عن ابي جعفر عليه السلام قال قلت لابي جعفر عليه السلام قول الله عز وجل في
 كتابه ذلك لمن لم يكن اهله خاضري المسجد قال يعني اهل مكة ليس عليهم متعة كل من كان اهل
 دون ثمانية واربعين ميلا ذاق عرق وعسفاً كما يدور حول مكة فهو من يدخل في هذه الآية
 وكل من كان اهله وراء ذلك فعليه المتعة وهي كما تدل على بيان الحاضر يدل على ان ذلك اشارة
 الى التمتع وعند بعض الاصحاب الشاعري ميلا واختاره في مجمع البيان ودليله غير واضح فانما وجدنا
 عليه خبر اضعافا ايضا وذكر في الحج له وجهان بعيدا جدا واتقوا الله في المحافظة على حدود الله تعالى وامن
 ونواهيه سيما في الحج حج التمتع واعلم ان الله شديد العقاب لمن خالف او امن ونواهيه لم يمتنع
 وانما امر بالعلم لان العالم بذلك يتقيد ولم يخالفه لان علمه بمنعه ويصدق عن ذلك فان ذلك
 شأن العلم المحقق اذا العاقل اذا تحقق ذلك لم يتعد ولم يخالف علمه الثانية الحج اشهر معلوما
من فرض فيه الحج فلا ريب ولا سوق ولا جدال في الحج وما تفعلوا من خير يعلمه الله وتزودوا فان
خير الزاد التقوى واتقون يا اولي الابواب اي وقت الحج وزمانه الذي يصح فعله بالاحرام له والايان
بمناسكه فيه في الجملة ثلثة اشهر شوال وذو القعدة وذو الحجة فانه يصح الاحرام في الاولين وذو القعدة والآخر
فيما بعد العشر في الجملة يصح بعض افعاله مثل الرمي والذبح والطوافين وهما يصحان مع الاصلين والاول
على الظن وان قلنا يتجرى التاخير والدليل على كون الاشهر ثلثة ظاهر الجمع وصحة الافعال في الكل في الجملة وعدم
صحة وقوع جميعها في العشر الاذلة والرواية الصحيحة والحسنة المذكورة في الكافي عن معوية بن عمار عن
ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل الحج اشهر معلومات فمن فرض فيه الحج والفرض بالتلبية والاسعاف
والتعليد فاني ذلك فعل فقد فرض الحج ولا يرضى الحج الا في هذه السهور التي قال الله عز وجل اشهر معلومات
وهي شوال وذو القعدة وذو الحجة ومنها في افادة كون زمان الحج شوالا وذو القعدة وذو الحجة رواية فريدة
عن ابي جعفر عليه السلام وقيل انه وتسع من ذي الحجة مع ليلة العاشر الى طلوع الفجر وقيل الى طلوع الشمس وقيل عشر

في التوبة
 مصدق بن

قيل وهذا الخلاف

قيل وهذا الخلاف لا شرة له في الجمع فان بعض الافعال يقع بعد العشر بالاتفاق واذا وقع الاحرام في زمان
 لم يدرك عرفته والمشيء لم يصح الجمع اجماعا لغير بطلان شهرته في نحو النذر وفيه تأمل اذ الذي يقول ان ذاك الحجة
 كلمة زمان الجمع قد يقول بجواز تأخير مثل طواف الزمان وطواف النساء والذبح طول ذي الحجة دون غيره لان
 انه قد علم عدم شهرته وذلك القول غير ظاهري في الكساف وتفسير القاضى ان ما ذكرناه من ذهب مالك وغيره الى ان
 السافعي وتسع من ذي الحجة مع ليلة النحر ومن ذهب الى الحنفى وعشر ذي الحجة فاطلاق الاسماء باعتبار اطلاق
 اجمع على ما فوق الواحد او باعتبار تنزيل البعض منزلة الكل فجعل بعض شهر ذي الحجة شهرا ثم قال في الكساف
 وهو كما يقال لا يملك سنة كذا واثمارة في ساعة منها ومثله في مجمع البيان ومثل بقولك صليت يوم
 الجمعة ويوم العيد وانما صليت في جزء منها وفيه تأمل واضح اذ الفرق بينهما ظاهر لانه جعل في المثال
 السنة طوافا للروضة وصلوة يوم الجمعة للصلوة وظرفية الزمان لتعمل لا يستلزم وقوعه في تلك كل ذلك
 الزمان عرفا كما في المكان مثل قولك جلست في بلد كذا او في بيت كذا ومثله كذا او سوق كذا مما لا يتنا
 وفيما نحن فيه جعل شهر ذي الحجة خيرا من وقت الحج فانه قال زمان الحج شهر ذي الحجة وهو في هذا المقام ظاهر
 في غير ذلك المعنى في الاول اما محبة بجلاء السافعي لم يقل بقوله بقل وقت روى سنة كذا كان مثله في
 المسامحة على انه قد يتسامح فيه لظهور المراد دونه فان المبادر منه لا اقل صحة بعض افعال الحج في اى زمان كان
 وقال القاضى وهو سؤال وذو القعدة وتسع ذي الحجة بليلة النحر عندنا والعشر عند الحنفية وذو الحجة كله
 عند مالك وبناء الخلاف ان المراد بوقته وقت احواله او وقت اعماله ومناسكته او لا مالا يحسن فيه غيره
 من المناسك فان ما لا كثره العروة في بقية ذي الحجة وابو حنيفة وان صح الاحرام به قبل سؤال فقد استكرهه
 وفيه تأمل اذ الظاهر انه لا يصح تأخير الاحرام الى وقت يتيقن وقت عرفته فان الوقوف بها كرم الا ان يكون
 عند هم ذلك وايضا يصح بعض المناسك بعد يوم النحر وايضا يلزم كراهة العروة بل جميع المناسك غير الحج في هذا
 الشهر كلها بناء على قول مالك وايضا كراهة الاحرام بالعروة عند مالك لا يستلزم القول بان طول ذي الحجة
 كلمة شهر الحج بمعنى ان لا يحسن فيه ولا يكون وجه القول مالك لما قاله في مجمع البيان قالوا وجه ان العروة
 غير مستحبة فيها عند عمر بن عمر فكانت مخصصة للحج لا مجال فيها للعمرة وعن عمر انه كان يفتق الناس بالذرية
 ونهاهم عن الاعتناء فيها فان الظاهر من شهر الحج وقوعه فيه لا كراهة وقوع غيره فيه نعم لو كان حراما عند
 كان مناسبا في الجملة مع ان قول عمر ليس بحجة فان قول الصحابي ليس بحجة وايضا لا وجه لقوله واذا ضرب الناس

يخفق
 يفر

في هذا القول عند

لنفعل كره لا يجوز فلعن كان عند حراما لكنه لا يصير وجه القول ما لك فكان في قول صاحب الكشاف قالوا وجه
 اشارة الى هذا الامر حيث ما اسند اليه وايضا قد وجه كلام مالك بما اشار اليه فيه بقوله وقالوا لا ^{لعل} ^{هيب}
 عروة جواز تأخير طواف الزبارة الى آخر الشهر وهذا مؤيد لما قلناه من جواز ثمة الخلاف كما في الظاهر وان لم يظهر كونه
 وجهه الا بقوله لعن عروة وايضا تجوز الحنفية الاحرام بالحج قبل سؤال مخالف للآية وقوله بالكرهية
 لا ينفعه ولا يخرج من المخالفة اذ ظاهرها عدم جواز انشاء الحج في غير هاتين التبتين الذي ذكره البيضاوي
 وبعض ما ذكر في الكشاف ليس له اساس فمن فرض اي اوجب على نفسه الحج مطلقا حج التمتع وغيره بحيث ^{واحيا} صان
 فعله وشغله واتممه بالفعل وحرم عليه محرمات الاحرام بالتبعية مطلقا او بالا سغار او بالتقليد ايضا
 اذا كان سابقا كما دلت عليه صحة وحسنه معوية المتقدمة فدللت على كنية التبعية في الجملة وان الاحرام لا يقتد
 الا بها بخلاف البعض في انعقاده بدونها وانما ليس بركن كما قلناه من الدروس وقاله في مجمع البيان لا يقتد
 به ودلت ايضا على جزاء التبعية مطلقا وجزاء احدهما بالتقارن فضعف خلاف بعض الاصحاب من تعيين
 احدهما بالتقارن وتعيين التبعية للغير وهو ظ ودلت ايضا على وجوب اتمام الحج بعد انعقاده بالا حرام
 كما هو مذهب الاصحاب والسلف ايضا على ما ذكره القاضي في تفسيره ولا يبعد كالتها على وجوب اتمام حج
 التمتع بالشروع في عمرته لانه قد ذكر الله في الآية حج التمتع ثم قال فمن فرض اي من فرضه مطلقا بالا حرام
 فوجب عليه الا اتمام ولا يبعد صدق فرضه بعمرته لانها بمنزلة شيء واحد كما ينهض من غير المشهور خلقت
 العرة في الحج هكذا وسببك اصابعه صلى الله عليه وآله لانه لا بد من وقوع احرامه في هذه الشهور ومن وقوعها
 في عام واحد بخلاف غيره ووجوب العرة في غير ما بدله من وقوع احرامه ^{دليل آخر} ودلت ايضا على عدم
 صحة احرام الحج الا في هذه الشهور بل عمة التمتع ايضا فلا رقت اي لجماع ولا فسوق اي لا كذب ولا جدال اي قول
 لا والله وبلى والله مجتمعا ومنفردا على الظاهر كما ذابا وصادقا هذا هو المشهور بين الاصحاب عليه الروايات في الحج اي في
 زمان انعقاد الحج وفرضه على الوجه المذكور ويحمل ان يكون المراد فلا فحش ايضا من الكلام كما هو الرقت في اللغة
 كما قال القاضي فلا جماع او فلا فحش من الكلام وصاحب الكشاف ايضا ولكنه بعيد لدخوله تحت قوله ولا فسوق
 بالمعنى الذي ذكرناه ولا يبعد حمل على الجماع وما يتبعه مما يجرم من النساء في الاحرام مثل التقبيل وغيره حتى القعد
 والشهادة عليه كما هو المذكور في الكتب بمعاونة الاخبار وتالي ايضا ولا خروج عن حدود الشرع بالسباب
 وارثاب المحرمات في تفسيره ولا فسوق والاولة ترك السباب لدخوله في ارتكاب المحظورات بل في

اي الزم نفسه بالتبعية او بتبعية الله
 وسوقه عند الحنفية وعندنا في نفس
 بنية

ولا يخرج من حدود الشريعة
 وانما الرأى ان ذلك وهو وجه الحق في كلامه
 لا يبعد على ما حكى في الصلوة والتطبير في الزاوة
 القرآن

فلا رقت ايضا

فلا رقت ايضا بالمعنى الاخير بل واركتاب المحظورات ايضا للتلايل في التخصيص بفعل المحرمات ويدخل ترك الواجبات
 ايضا وقال في ف في تفسيره لا فسوق ولا خروج عن حدود السيرته وقيل هو التسامح والتسامح بالالتفات وكانه
 اشار الى ان التخصيص ليس بسديد والتعظيم اوله وهو كذلك وانه موافق للغة فانه في اللغة اخرج عن
 مكانه في مجمع البيان وكان القاضي جمع بين قوله ونقله وترك التنازل ايضا فليس بجديد وعلى كل التقادير تحريم ما كان
 منها حراما مطلقا في حال الجمع للتأكيد والمبالغة في تحريمه كما قاله في ف وفي ما كانت مستقبحة في نفسها في الجمع
 اجمع وليس المحرم في الصلوة والتطريب بترارة القرآن والتطريب مذكور في تحسينه لعل المراد الغناء المحرم الا
 ان يكون ذلك مطلقا حراما عند القاضي وصاحب الكشاف وقال في تفسيره لا جدال لامراء مع الخدم والرقعة
 كان المراد لا خصوصية ولا سياب ولا اعصاب على جهة اللجاج كما ذكر في مجمع البيان ونسب الى ابن عباس وابن مسعود
 ولحسن وقيل ايضا في تفسيره لا جدال لانه لا خلاف ولا شك في الجمع وذلك ان قريبا كانت تخالف سائر العرب
 فتفت بالمعنى الحرام وسائر العرب تقولون بغيره وكانوا ينسبون الشهور فيقولون ان جمع سنة ويؤخره اخي في
 هذا المعنى يناسب قراءة الاولين بالنصب بمعنى النهي والثالث بالرفع بمعنى الجبر كما فعله في ف وقال في ايضا
 في الثالث على قصد النهي للمبالغة والدلالة على انها حبيثة بان يكون يعني اراد النهي عن هذه الاشياء في ايام الجمع وذكرها
 بطريق النفي الدال على نفي الجحش والحبيثة المنع للعموم والمبالغة للتأكيد والاهتمام بعدم وقوعها فلا نفي الجحش
 ويدخله معنى التعميم وفي الجملة متعلق بمقتضى مثل موجود وجاز خيرا وجملة جزاء الشرط اي فروعهم والعائد
 محذوف مثل له او يرفق يعني لا يرفق وهو جزاء ايضا والباقي عطفت عليه مع تكرير التأكيد وتري الكل بالرفع
 والمعنى واحد والتركيب ايضا الا ان الجمع بمعنى الجمع وليس للنفي الجحش لعدم جواز الرفع مع لكونه نكرة مفردة والعموم
 ايضا بحاله لان النكرة في سياق النفي يبيد العموم لانه من اذات العموم كما هو البتة في محله فتقول صاحب
 مجمع البيان بان دلالة الرفع على العموم لانه يعلم من النفي انه ليس لشيء رقت واحد ولكنه لجميع ضرورية غير
 الا ان يريد انه ليس بمثابة النصب فانه اصرح واكد وما تفعلوا من خير يعلم الله اي وما تفعلوا من اي نوع من
 سواء كان الجمع وغيره وسواء كان فعل حسن او تركيحي ولا يبعد اطلاق الفعل عليه باعتبار الكلف وغيره ويدل عليه
 ذكره بعد النهي عن الرقت وغيره وتشكيل غير جازيكم به الله المتصف بجميع صفات الكمال من العلم والقدر والقدرة
 فني وضع علمه بالفعل المطلق تحت الجزاء مكافاة لمبالغة رائدة في عدم قرينة وتوفير وجهه على فعل الجحش بعد
 النهي كما ان في تشكيل خبر وذكر ما هو الموصوف للعموم والابهام ثم البيان وذكر لفظ الله المستجمع لجميع الصفات دلالة

في الدين خطية ما اصابه النفس زيادة
 في التكرار من غير منيب من تركت
 الشرف منه اذا اخرته

على ذلك وقال في ف حث الله على الخير عقيب النهي عن الشر وان يستعملوا مكان التبع من الكمال الحسن منه مكان
النسوق البر والتقوى ومكان الجهد والوفاء والاخلاق الحميلة او جعل فعل الخير عبارة عن ضبط انفسهم
حتى لا يوجد منهم ما هو عند غيره قوله وتزودوا فان خير الزاد التقوى اي اجعلوا زادكم الى الاخرة اتقاء
التباعد فان خير الزاد اتقاؤها والتعمير او الى اي تزودوا والمعاد كما التقوى وهو كما مر فعل الطاعات وترك
المعاصي فانه خير الزاد اي خير من كل زاد ولا يبعد جعل الخطاب لهم والمكثنين وكأنة ذكر هنا لان الحاجة
لا بد ان يأخذ زاد السفر قصير فاخذ الزاد للامر البعيد احق واولى وبين وجوب اخذ وانه التقى او انه
لما يأخذ الزاد فينتقل عليه فاسر باخذ خير الزاد فانه لو اخذ ذلك الزاد ولم يأخذ التقوى يهلك بالجويع
اما طاهر في الدنيا بان ينوت منه في الطريق سرعا فينتهي بلا زاد او حقيقته في الآخرة فانه اذا فعل المعاصي
يهلك جويعا وبموت اليمامة بمعنى عدم انتفاعه بزاد الحج فلا يبعد ان يكون اسارة الى صرف الزاد الى المحاييج من المأكول
والمشرب والمركب مما يحتاج اليه المحاييج بحيث لا يصير اهلاكا لنفسه والفاؤها الى التهلكة والاعتماد على
زاد الله التي هي الزاد الحقيقي دون غيرها من الطعام الثاني الذي في معرض التلف مع وجوده لا ختم العدم
بالمرء في الحال وقيل نزلت في اهل اليمن كانوا يحجون ولا يتزودون ويقولون نحن متوكلون فيكونون كلالا
وعيا لا وثقا على الناس فامر بان يتزودوا ويقتنوا السوال والتثقل عليهم والتقوى اي التقوى في خوفه
بجهد الباء والاكتفاء بالكسر وهو كغير من ان اعاقبكم او اتقوا معاصي التي هي سبب العقاب او اتقوني
فيما امرتكم به ونهيتكم عنه والمرجع واحد يا اولى الالباب اي يا ذوي العقول سمي العقل باللب لان
كل شيء خالصه ولب الانسان عقله وبه يؤمن بالسعادة والنجاة وخصه بالخطاب لانهم الال
لذلك فان قضية العقل خشيته الله وتقواه فكان من لم يتق الله لا عقل له وهو مبرهن بالعقل واللب
وفيه تأكيد آخر وتحريض وحث على التقوى وانه لا بد ان يكون المقصود منه هو الله حيث قال فاتقوني
فان التقوى اذا لم يكن لله لم يكن تقوى بل عين النسق والفحش وجعله مقصودا والتبري عن كل
شيء سواه هو مقتضى العقل المجد السليم عن شوائب الهدى فلذلك خص الخطاب به وبه اليائه
ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلا من ربكم فاذا انفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشفر امره واذكروا
كما هد بكم وان كنتم من قبله من الصالحين اي ليس عليكم ذنب وخرج والله في ان تطلبوا الخذف
حرف الجرح عن ان يبا سافه مع ما بعد منصوب بترع الخافض وفضلا منقول ببتغون اي عطاء وزقا

و نحن بحج بيت الله
فلا يطعن

في البقرة
مصدق باب بقره

بالتجارة قبل ما

ثم انهم اخرجوه عنه وكفوا

بالتجارة قيل كان المسلمون يقاتلون في التجارة في اهل الاسلام لانهم ان التجارة بنا في الحج وهي
فصل الجاهلية فرفع الله سبحانه هذه الامة عنهم بالتجارة وقيل كانوا يقاتلون في الحج فرفع ذلك
فعلى التقديرين الآية صريحة في عدم المناقاة بين الحج والتجارة واخذ الاجرة معه فلا يتحمل انه
مناف للاخلاص ولا منافاة فانه يقصد بفعل الحج القرية وبما هو خارج عنه يحصل المال فان العمل
الذي يستحق به الاجرة مثل الخدمة ليس بداخل في الحج وليس بعبادة بل قد يحصل الثواب والاجرة
ايضا كما يقصد بحصول المعاش الواجب والندب او يؤخر نفسه للحج وغيره بما لا يحصل المال والثواب
وتدل عليه الروايات فكان الثواب باعتقاده وفعله على انه مشروع وانه لو لم يشرع لم يفعل
ولكن حصول القرية المقبرة في النية مشكل هذا فتأمل فانه لا محذور بعد ثبوته بالنص فغنى
يكون غير الذي اعتبر بعض الاصحاب في غير هذه الصورة مع انها غير بعيدة الحصول فان فعلها بعد
الاجارة قد يكون للتقرب فقط اذ لا يحصل شيء حيث وجب فعلها بعد عند الاجارة فتأمل فعلى هذا
لحكم المستفاد من الآية هو جواز التجارة والاجرة والكرامات والحج وقيل معناه لا جناح عليكم في طلب
المغفرة وقال في مجمع البيان الاول مروي عن عائشة عليها السلام والثاني عن ابن جعفر عليه السلام لا يبعد
على الاخر فاذا انصهر اي دفعتم عنها بعد الاجتماع فيها من افضت الماء اذا صعبت بكثره واحله
انفسكم تحذف المفعول كما حذف في دفعتم من البصرة اي دفعتم نفسي منها وعرفت جمع غنية سمي
بها الارض المخصوصة كغردها وانما تون مع منعها الصفة العلمية والتأنيث لان تنوينها تنوين المتأنيث
والعوض عن نون الجمع في مسلمون اي بارائه فكما لا يحذف ذلك لا يحذف هذا التنوين وهذا التنوين
غير ممنوع من غير المنصرف بل ممنوع عنه هو تنوين التثنية وانما لم يمنع من الكسرة لان منعها تابع لمنع
التنوين ولما لم يمنع المتبوع لم يمنع التابع ايضا لانه في الاول هكذا في مجمع البيان بتغير ما وفي تفسير القاسمي
وقال في ف وى ايضا ان تاؤها ليست للتأنيث بل هي مع الالف علامة الجمع وليست هنا ما مقدرة لان
المذكورة تمنع من ذلك كما في البلى وغيرها وانما ان حكم التأنيث جاز عليه ولهذا يرجع اليها الضمير المذكر
ويوصف به ولو باعتبار معناها وهي الارض المخصوصة وانما تاؤها موزونها وزيدت عليها الالف فقط وانما
تسببه ذلك الموضع بعرفه او عرفته فقول لا نه وصف لا يبره على الله ولما راه قال عرفته وقيل كان حبر بل
على الله عمله المناسك في هذا الموضع قال عرفته وقيل لان آدم رجع انا فاهنا بعد ان تفرقا وقيل لان

كأن سعاد

هو التنوين

فان ما لا فها هو التنوين

والا يفرق بينهما

وكتبه الشيخ
المستأجر مدافع الن
والمنصور جوامع
وكتبه الشيخ

محمد بن مسلم نزل اي الباقر عليه السلام فصل في المغرب اي في الطريق قبل الزدلفة وصلى العشاء بالزدلفة وكذا صحته
 هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام لا بأس ان يصلي الرجل المغرب اذا امسى بعرفة وكذا خبر سماعة الا ان
 يراد العشاء فقط فكان الاخبار الدالة على وجوب الجمع باذان واقامتين فيه وجواز تأخير التافلة عنهما
 محمولة على التذنب ويمكن القول بوجوب الذكر والنساء والشكر كما هو الظاهر من كثير من الاخبار ايضا ومذهب
 ابن البراج وظاهر كلام ابي الصلاح في المعروفة وظاهر كلام السيد حيث اجاب عن الاعتراض
 على الاستدلال بالآية المذكورة على وجوب وقوف المسعى بان الامر بالذكر ايضا يدل على وجوب الكون فان
 الذكر بدونه غير ممكن بان الآية تدل على وجوب الذكر وانتم لا تقولون به بانه لا يمنع ان تقول بوجوب الذكر
 بظاهر الآية واجيب بحجاب اخر وهو ان الامر بالذكر يقتضي وجوب الكون في المكان المخصوص والذكر جميعا
 فاذا دل الدليل على ان الذكر مستحب غير واجب اخرجناه من الظاهر وبقي الباقي وفيه تأمل واضح اذ وجوب
 الكون انما كان منهما من وجوب الذكر وامره واذا حمل على الاستحباب لدليل لم يبق لوجوب الكون امر دال
 على الوجوب وهو ظاهر نعم يمكن ذلك لو قد شئ ويكون وجوب الكون منهما من ذلك او جعل الذكر الكون
 مع التنية او العشاء الاخر ثم الاستدلال على وجوب الكون في المسعى بوجوب الشكر المفروض من قوله تعالى واذا
 كما هديكم مثل الذكر على ان كونه شكر غير واضح وكذا وجوبه في المسعى امر حتى يتردد منه وجوب الكون لها واجلة
 القول بوجوب وقوف المسعى مما لا ينبغي انكاره لما ذكرناه بل للاجماع على الظاهر وينبغي ايضا القول بوجوب
 الذكر لظاهر الآية والاخبار مع عدم دليل صالح للمنع مثل الاصل الذي استدلك به على عدم وجوب الذكر
 والصلوة على التنبه والتمسك به في الوقوف كما هو مذهب ابن البراج في الخ فانه يضمن بالآية
 والاخبار والخبر ان اللذان استدلك بهما في الخ عليه غير واضح صحيح بل لادلة فيها على عدم الوجوب
 بل ظاهرهما الوجوب في عرفات حيث يفترق من احدهما انه اذا صلى فيها وقت يعني وهو الذكر والنساء مع
 انه دهسته الناس ومن الاخر انه استغل بالحزن لموت اقام به عن الدعاء قال عليه السلام لا اري عليه شيئا
 مع انه قال وقد اساء فليستغفر الله على ان اجزاء الوقوف بغير الدعاء لا يدل على عدم وجوب الذكر ولذا عدم
 شئ عليه لا يستلزم عدمه والخبر الاول رواه عامر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله
 رجل وقف الموقف فاصابه دهسة الناس فبقي ينظر الى الناس ولا يدعوا حتى افاض الناس قال
 يجزيه وقوفه ثم قال ليس قد صلى بعرفات الظهور والعص وقت ودعا قلت بلى قال فعرفات كلها موقوف

مثل واقفا بغيره

الاصول ينظر

في المسعى
 في الوقوف
 في الدعاء
 في الاستغفار

الحكم الصلوة والاقامات اذا صلى الصلوة في الحرم
 اذا لم يكن في الحرم

الحكم في الذكر والنساء والشكر
 في المسعى
 في الوقوف
 في الدعاء

وما قرب من الجبل فهو افضل والاخر رواه زكريا الموصلي قال سالت العبد الصالح عليه السلام عن رجل وقف
 بالموقف فاما نبي ابيه او نبي بعض ولده اى خبر موته قبل ان يذكر الله بشئ او يدعوا فاشتغل بالجنح
 والبكاء عن الدعاء ثم افاض الناس فقال لا ارى عليه شيئا فليستغفر الله اما الصبر واحتساب الافاض
 من الموقف بحسنات اهل الموقف جميعا من غير ان ينقص من حسناتهم شئ وفيه دلالة على عدم
 حسن الجنح والاستغفار والثواب العظيم للصبر اما الاخبار الدالة على الوجوب فصحة وصحة
 الرابعة ثم افيضوا من حيث افاض الناس واستغفروا الله ان الله غفور رحيم قيل ارجعوا من
 عرفات الى المزدلفة فهو امر قبيح بوقوف عرفته ثم بالمرح لفته كما هو الواجب على سائرهم فالتهم ما كانوا
 يتنون بعرفات مع الناس ترفعوا عليهم ويقولون نحن اهل حرم الله ولا تخرج منه مثل الناس بل
 نقف بالمسعر فقط فامرنا بترك ذلك وفعل ما يفعل الناس وقال في مجمع البيان وهو المروي عن اهل البيت
 عليهم السلام ويكون ثم يرحل للتفاوت بين المرتبتين يعني اذا افضت من عرفات ثم ليكن افاضكم باقرين
 ايضا من عرفات كسائر الناس لان المزدلفة فقط فان تلك حرام و هذه واجبة فبينهما بعد كثير كما
 يقولون احسن الناس ثم لا تحسن الى غير كرم لا شارة الى تفاوت ما بين الاحسان الى الكرم والاحسان
 الى غير هكذا قيل في الكشاف وغيره ولا يخفى ان الامر بالافاضة من عرفات بغير عذر او لا مما لا يناسب
 وان المعطوف ليس بحر او بل ما يفعلون فليس بالتفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه بل بين فعلهم وما امروا
 به وليس ذلك مفاد ثم وانه ليس مثل احسن الى الناس ثم لا تحسن الى غير كرم وهو ظاهر وقيل اى ثم
 افيضوا من المزدلفة الى منى ويكون الامر لكل الناس ويكون المراد بالناس ادرا او ابراهيم واسماعيل وغيرهم
 من الانبياء والسابقين والامر المتقدم يعني ان وقف المسعر والافاضة منه الى منى شرع قد لا يفترق
 وهذا هو المناسب لمعنى ثم وسوق الآية حيث قال فاذا افضت من عرفات الى المسعر فكونوا بالمسعر ثم
 افيضوا منه الى منى بينهم الوقوفان ونزول منى ونقله في مجمع البيان عن ابي عبد الله عليه السلام واستغفروا
 واطلبوا المغفرة وسر الذنوب التي فعلتم من تغير الشرع وفعل المحرمات وترك الواجبات بالندم على
 سلف والعزم على عدم من بعد ان الله كثير المغفرة والرحمة ويفر ذنب المستغفر ويغفر عليه ويدل على
 الاول صحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غربت الشمس في عرفة فافض مع الناس وعلك
 السكينة والوقار وافض بالاستغفار فان الله تعالى يقول ثم افيضوا من حيث افاض الناس واستغفروا الله

هذا هو المناسب لمعنى ثم وسوق الآية حيث قال فاذا افضت من عرفات الى المسعر فكونوا بالمسعر ثم افيضوا منه الى منى بينهم الوقوفان ونزول منى ونقله في مجمع البيان عن ابي عبد الله عليه السلام واستغفروا واطلبوا المغفرة وسر الذنوب التي فعلتم من تغير الشرع وفعل المحرمات وترك الواجبات بالندم على سلف والعزم على عدم من بعد ان الله كثير المغفرة والرحمة ويفر ذنب المستغفر ويغفر عليه ويدل على الاول صحة معوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غربت الشمس في عرفة فافض مع الناس وعلك السكينة والوقار وافض بالاستغفار فان الله تعالى يقول ثم افيضوا من حيث افاض الناس واستغفروا الله

والظاهر ان الاستغفار

والظاهر ان الاستغفار يكون بالمسعر او في طريقه على الاول ويحمل في معرفة كما يشعر به الرواية وعلى الثاني في طريقها
 وكونه بالمسعر محتمل بعيد وهو ظاهر الا ان الظاهر انه ما ذهب احد الى وجوب الاستغفار والذكر بمعنى فيحمل على الاستغفار
 او على الدعاء والذكر الواجب المهور من قوله واذا ذكر الله عند المسعر كما هو على وجوب التوبة مطلقا كما اشار اليه
 من قبل وفيهم وجوب قبولها على الله الخامسة فاذا اقصيت مناسككم فاذا ذكر الله لذكركم اباؤكم واؤسادكم ذكر
 من الناس من يقول ربنا اتنا في الدنيا وماله في الآخرة من حلاق اية اخرى ومنهم من يقول ربنا اتنا في الدنيا
 حسنة وفي الآخرة حسنة ومنهم من يقول ربنا اتنا في الدنيا والآخرة من حلاق اية اخرى ومنهم من يقول ربنا اتنا في الدنيا
 فرغم من عباد انكم المحجة ويحمل الامر والمناسك جمع منسك وهو يطلق على العبادة اطلاق المصدر على المفعول
 او يكون بمعنى المصدر اي اذا فعلتم افعالا لكم التي كانت عبادة او يكون تاسم مكان اطلاق عليها او يكون المضاف
 محذوف اي عبادات مناسككم فاذا ذكر الله لذكركم اباؤكم ذكركم اباؤكم ذكركم اباؤكم ذكركم اباؤكم ذكركم اباؤكم ذكركم اباؤكم
 لمفعول مطلق محذوف سواء كانت الكاف بمعنى مثل اسما مضافا او حرفا متعلقا بمتذكرا اباؤكم مفعول الذكر
 واسند منصوب عطفا على لذكركم اي يكون ذكركم الله اما مساو بالذكر اباؤكم ذكركم اباؤكم ذكركم اباؤكم ذكركم اباؤكم ذكركم اباؤكم
 فذكر التمييز اي اسديته يكون من حيث كونه ذكر الا من جهة اخرى فهو رفع التوهم والاحتمال وان كان بعيدا كما في
 قوله طاب زيد نفسا فافهم ويحمل جعل الذكر بمعنى الذكر كج ما سياتي فليكن محذوف معطوفا على الذكر على تقدير جعل
 الذكر بمعنى الذكر مجازا للمبالغة او على ما اضيف اليه بمعنى او لذكر قوم اسد منكم ذكر او منصوب عطفا على اباؤكم
 او على انه مفعول فعل محذوف مثل واذكروا او كونها مذكورة البضاوي والكشاف ومع البيان ضعيف فان الكل
 تكلف غير محتاج اليه بل بعضه غير جيد مثل عطفه على اباؤكم والمراد بالذكر هو التكبير في منى واكد بما بعده
 يكون الاشارة الى استحباب الدعاء مطلقا في تلك الاماكن الشريفة وسبب الترتيب على ما ذكره في مجمع البيان
 ما روي عن ابي جعفر عليه السلام انهم اي القريش كانوا اذا فرغوا من الحج يجتمعون هناك ويعتدون مفاخر اباؤهم
 ويذكرون ايامهم القديمة وايادهم الحسنة فامرهم الله سبحانه ان يذكروا في مكان ذكرهم في هذا الموضع واسند
 ذكر او يزيدوا على ذلك بان يذكروا نعمة الله ويعتدوا الآله وسكروا نعماءه وان كان لهم عليهم ايادهم ونعمه لا تاتي
 اعظم وايادهم عندهم الفخر لان الله سبحانه هو المنعم بتلك الماثر والمفاخر عليهم وعلى اباؤهم وقيل معناه قال
 فاستعينوا بالله وفرغوا اليه كما ينزع الضى الى ابيه في جميع اموره ويستغفل بذكره فيقول يا ابيه فمن الناس قال
 في وفي هذا تفصيل للذكرين الى مقل لا يطلب بذكر الله الامتاع الدنيا ومكثر يطلب به خير الدارين والمراد به

الذكر العبادة وقد نسك
 التوبة والتسك والتسك
 الله ينجي فيه الناس
 نسك بينك نسك
 ومنك طاعتك كذا بارا
 مد

التوبة المذكور بعد فافهم
 نسك بينك نسك
 ومنك طاعتك كذا بارا
 مد

الذكر المذكور بعد فافهم
 نسك بينك نسك
 ومنك طاعتك كذا بارا
 مد

الحث على الاكثار والارشاد اليه اى اجعل عطاءنا في الدنيا وخالها هو الآخرة من نصيب لاق ههنا منصوب
على الدنيا او ما لهم من طلب خلاق والاولة اولى وما ذكر سبحانه ^{الجملة} دعاء من سأل من امر الدنيا فقط في تلك
المواقف السريعة مما لا يرتضيه ^{نصيب} بحقيقه بما يسأله المؤمنون فيها من الدعاء الذي رغب فيها فقال ومنهم من يقول
ربنا آتنا في الدنيا حسنة يعني اعطنا القسمة والكفاف وتوفيق الخير في الدنيا وفي الآخرة الثواب والرحمة وقيل نعم
الدنيا ونعيم الآخرة وعن ابي عبد الله عليه السلام انها السعة في الرزق والمعاش وحسن الخلق في الدنيا ورضوان الله
والجنة وقيل المال في الدنيا وفي الآخرة الجنة وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من اوتي قلبا ساكرا ولسانا
ذاكرا وزوجة مؤمنة تعينه على امر دينه واخرته فقد اوتى في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفي عذاب
النار وقنا عذاب النار بالعنق والمغفرة وعن امير المؤمنين عليه السلام الحسن في الدنيا المرآة الصالحة وفي الآخرة
الحوراء وعذاب النار امرأة الشوع وعن الحسن في الدنيا العلم والعبادة وفي الآخرة الجنة وقنا عذاب النار معناه
احفظنا من الشهوات او لك اسارة الى الغرير الثاني وقيل اليهما لهم نصيب اى حظ من جنس ما كسبوا
وهو جزاء او من اجله او مما دعوا به فاعطاهم منه ما قدرناه فستى الدعاء كسبا لانه من الاعمال والسرير
الحساب يحاسب العباد على كثرتهم وكثرة اعمالهم في مقدار لمحة او معناه يوشك ان تقيم القيمة ويحاسب الناس
فبادروا الى الطاعة واكساب الحسنات او سريع الحساب المجازات للعباد على اعمالهم وان وقت الحساب والجزاء
قريب فبينها تحريض وترغيب على ذكر الله وطلب الحوامج من الله للدنيا والدين في المواطن السريعة والمنع عن ذكر
التفاخر والتعاطر بالآباء وقصر السؤال على الدنيا بمعنى همة مقصودا عليه وقطع نظره عن الآخرة وترغيب ايضا
في العبادات وترهيب عن فعل المعاصي بان الله يحاسب العباد على اعمالهم حسنة وقبيحة في لمحة واحدة ويجازي
الكل بما كسب فيها دلالة ايضا صريحة على استحقاق الثواب والعقاب بالاعمال وقال في مجمع البيان فيها
دلالة صريحة على ان الله ليس يحسبهم فانه يحاسب كل الخلق في لمحة ولا يحتاج الى زمان للحساب ولا يستغنى
شخص عن حساب اخر ولو كان كذلك لما جاز ان يخاطب في وقت واحد مخاطبين مختلفين وهو ظاهر الشاهد
واذكروا الله في ايام معدودات فمن يعمل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر فلا اثم عليه من اتقى واتقوا الله
واعلموا انكم اليه تحشرون امر المكلفين بذكر الله في ايام قلائل لان القليل يعد والذكر المأمور به هو التكبير
عشر صلوات في منى وعقيب عشر صلوات في غيره واووله عقيب الظهر يوم النحر مطلقا فاخر الاول فجر يوم الثالث
واخر الثاني فجر يوم الثاني بعد العيد كذا في التفاسير وروى ثلث عليه روايات مثل حسنة محمد بن مسلم قال

الله

في البقرة

ابا عبد الله

ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل واذكروا الله في ايام معدودات قال الكثير في ايام التشرع صلى الظهر يوم
 النحر الى صلى الفجر من يوم الثالث وفي الامصار عشر صلوات وكذا في صحبة زياره وغيرها ولا يخفى ان في هذا الرواية
 اطلاق ايام التشرع على يوم النحر وكذا في غيرها ايضا وهو خلاف المشهور ولعله تغليب وذلك التكثير
 في كثير من الاخبار على صحة زياره ومنصور بن حازم وصحبة معاوية بن عمار حيث قال عليه السلام التكثير ان يقول
 الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر على ما هدا الله اكبر على ما رزقنا من بهيمة الانعام وزاد في صحبة
 الاخيرة والحمد لله على ما ابلانا وفيها ايضا ان انت خرجت من منى فليس عليك تكبير فطاة محمدا على عدم خمسة عشر الزا
 على الامصار وفي خبر اخر انه التكبير واجب في دبر كل فريضة وليس في النافلة تكبير ايام التشرع وحمل الشيخ الاول على
 الجواز وهو بعيد فان حمل الواجب على الجواز سيما اذا حمل على السنة المؤكدة بالنسبة الى الفريضة كما فعل في التهذيب
 غير مفهوم وكذا احملة على مطلق التكبير معللا بانه غير ممنوع منه فكيف بعد النافلة كما اشار اليه فيه ايضا والخبر
 غير صحيح وما حمل بضمونه فليس بعيدا عنه وحمله على غير هذا التكبير المشهور مع حمله على الاستحباب لصحيح ابن فرقد
 المتقدم الدال على عدمه في نافلة ايام التشرع بعيد وحمل الشيخ وغيره ايضا هذه الاية والاخبار على التذلل والخبر
 موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل ينسى ان يكبر في ايام التشرع قال ان نسي حتى قام عن موضعه فليس
 عليه شيء وذلك لا يدل على عدم الوجوب بل يدل عليه حيث قيد عدم الشيء بالنسيان اذ عدم وجوب الشيء عليه
 اذا نسي لا يستلزم عدم الوجوب وهو خطأ وسنده ايضا ضعيف فالقول بالوجوب غير بعيد وان كان الغالب
 قليلا مثل السيد السند وابن الجبلة ولكن روى في زيادات الحج من التهذيب في الصحيح عن علي بن جعفر عن ابيه
 عليهم السلام قال سالت عن التكبير ايام التشرع واجب هو ام لا قال يستحب وان نسي فلا شيء عليه في دليل القول بالا
 كما هو المشهور وحمل الاخبار الاولى على الاستحباب فتأمل ثم الظاهر من الروايات المتقدمة تعيين التكبير المذكور
 فيها وما ذكر ذلك اكثر الاصحاب بل ذكره غير ذلك كما في القواعد والدرر والشرائع والارصاد وغيرها ودليله
 غير واضح نعم في صحبة محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام قال وسالت عن التكبير بعد كل صلاة فقال كبرت
 انه ليس شيء موقت يعني في الكلام والفظ ان قوله يعني من محله يعقوب الكوفي فالعبارة مجملة بمحمل محتمل كبر
 سئيت او كبر مرة سئيت كثر التكبير المعلوم والنظر انما كبر وغير ذلك فلا يمكن لها التأويل فيها هو المحقق فتأمل وانما
 ورد بعض الروايات في تكبير عيد الفطر مثل رواية سعيد النقاش عنه عليه السلام مثل ما تقدم الا بعد ذلك الله اكبر
 ما رزقناه وحسنة معاوية بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام كبر ليلة الفطر وصحبة الفطر كما يكبر في العشر فلا بعد ان يكون

صلى الله عليه وسلم
ميرزا محمد الكبري والله الحمد
صلى الله عليه وسلم
داود بن فرقد قال قال ابو عبد الله الكبير

ادبیات فریادات الشہید
ادرا اور محمد اعلیٰ علیہ السلام

وذكر ان اوتسبن الذي يبرئ كل مريض او اوارضه من ان السقم فيهما

هذا الخبر لا يثبت في الصحيحين
 بل هو من طريق غير صحيح
 والله اعلم بالصواب

المراد بهذا الخبر الاشارة الى قول تكبير عبد الاضي على ما نقلناه في الفطر ويكون ليلة الفطر وصيحتها اشارة الى بعد المغرب
 ليلة العيد وعقيب الصبح وصلوة العيد كما هو المشهور ويكون المراد بالعشر يوم العاشر وما بعده فتأمل فمن تعجل في معناه
 الرخصة في جواز النفر الاول في اليوم الثاني من ايام التشريق وهو الثاني عشر والافضل ان يقيم في التمر الاخير في اليوم
 الثالث عشر وهو اخر ايام التشريق واذ انفر في الاول لا يمان ينفر بعد زوال الشمس وقبل الغروب وبعد وجوب حرام ذلك
 اليوم فلا يجوز التفر قبل الزوال وان جاز ان يفر قبل الزوال للاخبار الدالة على ان زمان التفر من طلوع الشمس
 الى غروبها كما هو في رواية منصور بن حازم ورواية زرارة وما في صحيحة جميل بن دراج عنه كانه الصادق
 عليه السلام تقدم ذكره عليه السلام وقال كان ابي عليه السلام يقول من شاء من الجمار ارتفع النهار ثم ينفر قال فقلت له اني
 يكون من الجمار فقال من ارتفع النهار الى غروب الشمس وغيرها وان قال بعض الاصحاب بوجوب التأخير
 عن الزوال لظاهر بعض الروايات المحمولة على الاستحباب للجمع بين الاخبار فيستحب التأخير عن الزوال ^{حفاظ}
 ولظاهر بعض الاخبار والاولى تأخير النفر الى الثاني واقام الدليل على ما قلنا من عدم جواز النفر الاول الا بعد
 الزوال وقيل الغروب فان اقام الى الغروب لا يجوز الخروج فهو ايضا اخبار صحيحة صريحة في ذلك مثل صحيحة
 عثمان بن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نفرت في النفر الاول فان شئت ان تقيم بمكة بيت بها فلا بأس بذلك قال
 وقال اذا جاء الليل بعد النفر الاول فبت بمكة فليس لك ان تخرج منها حتى تصبح وايضا صحيحة معوية
 وحسنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اردت ان تنزل في يومين فليس لك ان تنزل حتى تزل الشمس وان
 تأخرت الى اخر ايام التشريق وهو يوم النفر الاخير فلا عليك اى ساعة نفرت وبيت قبل الزوال او بعد
 وغير ذلك من الاخبار مثل في خبر ابي ايوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لي اما اليوم الثاني فلا ينفر حتى يزل
 الشمس اى مثل حسنة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من تعجل في يومين فلا ينفر حتى تزل الشمس فان اذرك
 المساء بات ولم ينفر واما ما في بعض الاخبار مما يدل على جواز النفر قبل الزوال في النفر الاول ايضا مثل رواية
 زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس ان ينزل الرجل في النفر الاول قبل الزوال ورواية ابي بصير قال سألت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينفر في النفر الاول قال له ان ينفر ما بينه وبين ان تصف الشمس فليس يصلح للمعان
 لما من للصحة وعندها وقد حملها الشيخ على المضطر للجمع واما كون الافضل التأخير فلما ذكره الاصحاب مع
 عبادة كاملة في منى تمام الايام ولان الظاهر ان النفر الاول رخصة وقال المفسرون انه مختار بينه وبين
 الافضل كما يقال ان اعلنت الصدقة فحسن وان اسررت فحسن وان كان الاسرار احسن وافضل ^{الظاهر}

منه عليه السلام
 في رواية منصور بن حازم

في باب النفر منى
 من بيت

من الآية هو جواز

الآية هو جواز النفر في الاول اى وقت اراد وقد عرفت التخصيص والبيان في الاخبار الصحيحة بل في اجماع الصحابة
 ايضا على الظاهر والظاهر ان مذهب السنافي ايضا جواز النفر بعد الزوال اذ لا يجوز الرمي الا بعد الزوال ومعلوم
 عدم جواز النفر في الاول ايضا الا بعد الرمي ونقل القاضي جواز النفر في الاول قبل طلوع الفجر عن ابي حنيفة
 ونقل عنه ايضا جواز الرمي قبل الزوال وبعد مقل مذهب الاصحاب وظاهر الآية ان الخروج قبل كمال اليومين
 بعد الشروع فيها لا قبله فتقول ابي حنيفة بعيد ويكرهه ايضا ترك الرمي في اليوم الثالث الا ان يجوز في الرمي
 في الليل وبالمجمل الآية مجملة قابلة لكل بشرط ما يصلح ان يكون دليلا كروايات الصحيحة عن الذين نقلوها
 حجة لمن اتقى اى الذى ذكر من التخيير والاحكام لمن اتقى معا صوابه لانه الحاج على حقيقة المنتفع به يعنى
 انه انج يتعبر به واما فكر التثبات اذا اتقى ما نفى عنه هذا احد المعنيين في التفسير الثالث وفيها ح اشغال
 بعد قبول العبادات مع العصيان مثل قوله تعالى انما يقبل الله من المتقين قاتل والاخران التخيير لمن اتقى
 الصيد والنساء بمعنى الذى لا اثم عليه النجس هو الذى اتقى الصيد والنساء يعنى وطئهن لاسا ثم ما يحرم
 منه في الاحرام للاصل والظن من دليله الذى سياتى من قوله عليه السلام ان النساء فانه طاهر في الواقعة والظن
 ان المراد الاقواء منها مطلقا بعد اوجها ولا لظن عدم الاقواء مع والطاهر ان وقت الاقواء هو وقت تحريمها
 عليه من زمان احرام الحج من غير اشكال واما ان عمره التمتع ايضا على الخلاف بناء على ان عمره التمتع هي عمره
 الحج لخلافه فانه في الاصل عدم التقييد والشرط في الآية فكما انقضى هو اولى ونسب هذا في مجموع البيا
 الى اصحابنا وابنه عباس وهو المشهور بين الاصحاب بل ما راينا فيه خلافا في كتب النروع وظ الآية خلاف ذلك
 لعدم من ولحتمال لمن اتقى غير المعنى المخصوص لذلك المعنى المحقق عموم مع عدم التخصيص وعدم وجوب
 الى النفر الثاني ولذلك نقل هذا المعنى في بعض الروايات ونسب الى العامة ونقل ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام
 فمن تعجل اى من مات في هذين اليومين فقد كفر كل ذنب منه ومن تأخر اى من اتى اجله فلا اثم عليه ^{في هذين اليومين}
 اذا اتى الكبار ويحتمل غير ذلك ايضا وبالمجمل الآية عامة وتخصيص الاصحاب غير ظاهر الوجه والذى رايناه
 يصلح لذلك رواية محمد بن المستنير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اتى النساء في احرامه لم يكن له ان ينفر في النفر
 الاول وفي الكافي وفي رواية اخرى الصيد ايضا ورواية حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام في قول ان ينفر رجل
 فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه لمن اتقى الصيد يعنى في احرامه فان اصابه لم يكن له ان ينفر في النفر الاول
 كذا في التهذيب وفي النقيض ايضا بعض الاخبار ولكنها لا يصلح لتخصيص القرآن العزيز القطعي لعدم صحة سندها

اصل

فان محمد بن المستنير غير معلوم الحال وفي الرواية الثانية محمد بن الحسين المشترك مع عدم علم طريق الشيخ
 اليه ويحيى بن المبارك المجهول وعبد الله بن جبلة الراقي ووجد محمد بن يحيى الصغير في قال في الاستبصار
 انه كان عاميا مع قصور في الدلالة ايضا اذ لا دلالة في كل واحدة عليهما معا ولكن بعد ثبوتها ذلك
 هيئ وللحاصل انه لو لم تكن المسئلة على ما قرناها لاجها عينة وليس عليها دليلا سوى هاتين ينبغي
 ان لا يقال لهما بل يقال بظاهر الالية من ثبوت التخيير مطلقا والعجب من ابن ادريس انه قال بالتخيير
 لمن اتى النساء مطلقا والصيد كذلك اي جميع محرماته مع انه ما يعمل الا بالتواتر وما يخرج القرآن
 التواتر عن عمومته الا بدليل مثله وكذا عن صاحب مجمع البيان حيث قال فلا اثر عليه لمن اتى الصيد
 الى انتضاء النفر الاخير وما بقي من احرامه ومن لم يثبته فلا يجوز له النفر الاول فان الظاهر ان الشرط
 انما هو الانتفاء المتقدم على النفر الاول الى حصوله لا بعده وهو ظاهر ولا يدل عليه ما في صحيحة معوية بن عمار
 قال ينبغي لمن تعجل في يومين ان يمسك عن الصيد حتى ينتهي اليوم الثالث ويمكن حملها على الاستحباب
 ويكون ذلك هو مراد مجمع البيان انه يعلم وانفق الله اي اجتنبوا معا صلاته واعلموا انكم اليه تحشرون
 اي تحشرون انكم بعد موتكم تجمعون الى الموضع الذي يحكم الله بينكم ويجازيكم على اعمالكم فنية تحريض ورسوخ
 وتخويف وترهيب السابعة واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا واتخذوا من مقام إبراهيم
ومهدنا الى ابراهيم واسماعيل ان طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود البيت في اللغة هو المأوى
والنزل والمراد هنا البيت الحرام اعني الكعبة والمثابة هنا الموضع الذي يشاب اليه من ثواب ثبابة
 ومثابة اذ ارجع او موضع الثواب اي ثابرون بحجته واعتماده كذا قاله القاضى وهو صريح في نفي ما ذكره
 اولاه من عدم الاستحقاق للثواب بالبساطة وما يدل عليه من الايات كثيرة فان القرآن العزيز ملو به
 مثل جزاء بما كنتم تعملون وقتل ما فرج صدقة في المصحف لم يكن فيها ما يدل عليه وكذا الاخبار النبوية
 والا ما يثبت المتواترة بل العقل ايضا يدل عليه فتأمل والطائف الدائر حول الشئ والعاكف المنعم على الشئ
 اللازم له والركع جمع ركع والسجود جمع ساجد والبيت ومثابة مفعول لا جعلنا وامنا عطف على مثابة
 وللناس متعلق بمثابة او مبتدأ صفة لها واتخذوا مبتدأ وقلنا اتخذوا عطف على جعلنا ومصلى مبتدأ
 اتخذوا ومن يحتمل التبعض متعلقا به بمعنى جعلوا بعض المكان القريب من المقام او نفسه مصلى ولا
 اول للبين وكوفار كذا احسن لو جاز والعهد هنا الامر كما صرح به قال القاضى امرنا بها ولعل النصوص

في التبع

كون البيت معبدا فيمكن فهو وجوب عبادة عندنا ولم يلقا يكون الطواف وركعتيه وباقي المناسك ايضا اذ لا قائل بغيرها
 وكونه موضع امن فيمكن فهو وجوب جعله كذلك فلا يتعرض لمن التجأ اليه من الجناة خارجا فيه قال الاصحاب
 وابوخنينة على ما نقل عنه الناضي ولكن فيها تأمل اذ يمكن كونه المأبى بمعنى المرجع واما بمعنى ذامن العذاب
 في الآخرة فان الحج يجب ما قبله على ما نقل وبمعنى ان لا يتعرض له بالخراب ولا لاهله بالاذى فحمله بحيث ينهمر ذلك
 يحتاج الى شيء اخر فان اسقاط حق مطالبة المال والدم بمثل هذا بعيد مع الظاهر لقولهم بذلك اذ التجأ الى الحرم ولا ينهمر
 من الآية الا الملتجئ الى البيت الا ان يقال الملتجئ الى الحرم ملتحج الى البيت او يقال ان المراد بالبيت هو الحرم لانه المنزل
 والمأبى والمرجع لكنه بعيد الا ان للاصحاب ما يدل عليه من الاخبار حيث يدل على انه المنصوص من الآية وكأنه لا خلاف
 عندهم فيه ويدل عليه ايضا ومن دخله كان امنا لما سيجي وكذا قوله تعالى رب اجعل هذا بلدا آمنا ولكن في الدلالة تأمل
 قائل الا ان لهم روايات مبينة وكون الصلوة المخصوصة في المقام المخصوص وكأن المراد به ما هو المتعارف والمعد
 للصلوة الآن اذ احتجني لا يصل فيه ويدل عليه بعض الاخبار ايضا او جملة الحرم فيكون من التبعية ويكون المراد
 البعض المخصوص وهو المقام الآن فينهمر وجوب صلوة وكونها في المقام وهي ركعتا الطواف فيه اذ لا وجوب فيها
 ويدل عليه الاجماع والاخبار ايضا ويجاب تطهير البيت على ابراهيم واسماعيل عليهما السلام للطائفتين حوله او المرددين
 وللعائنين الميتين او المعتكفين بالمعنى المتعارف للاعتكاف والمصلين من الاصنام والانجاس كما قالوا
 وبنهمر بعض الاصحاب منه وجوب ازالة التماسه عن المساجد كلها متعديا وغيرها وكذا من قوله تعالى انما المشركون
 الآية ومن وجوب تعظيم شعائر الله وقوله صلى الله عليه وآله جنبوا مساجدكم التماسه ونهيه مشكل لان وجوب
 الازالة عليها من البيت على تقدير تسليم شمول التطهير للتماسة فان احتمال تطهير من الاصنام وكبرها
 والقائها احتمال راجح ومذكور في التفاسير لا يستلزم الوجوب على غيرهما من المساجد كلها والاصل يؤيده
 وقد مر البحث في انما المشركون وجوب تعظيم شعائر الله بحيث يشمل وجوب الازالة مطلقا غير منزهة وصحة
 الخبر بل سنده غير معلوم وكان وجوب تطهيرها من التماسه المتعدية لا خلاف فيه ولا دليل على غيرها الاثبات
 ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او عتمر فلا جناح عليه ان يطوف بهما ومن تطوع خيرا فان الله
 سائر عليهم هما كانا جبلين بمكة قريبين من المسجد الحرام وهما الآن دكتان معروفتان هناك والحج هو قصد
 لغة وشرعا قصد البيت على الوجه المخصوص من البيت في الفقه والعمرة لغة الزيارة وشرعا زيارة كذلك اصبحت
 والشعائر جمع شعيرة وهي العلامة اي هاهنا اعلام مناسك الله ومتعدية والجناح هو الميل من الحق والطواف

انهم عباد الله وعلو النطق للجان

في البرة

هو الدوران حول الشيء وليس هو المقصود هنا بل السعي بينهما وقيل التطوع هو التبرع بالنافلة من الطوع بمعنى
الاقتياد والمراد بالشاكر هنا الذي يجزي بالشكر فسخي جازيه شاكرًا مجازًا كما تقترب لقابلها فان ثناء الله
واثابته عبداً على الطاعة يسببه الشكر ويعمل معاملة الشاكر فكانه شاكر وأصل يطوف يطوف قلبه بالثناء
طاء وادغمت وتصب خيراً ما لا أنه صفة مصدر محذوف أي تطوعاً خيراً اولاً أنه قائم مقام المصدر
المضاف اليه أي تطوع خيراً محذوف المضاف وإيمه هو مقامه وأعراب باعرابه أو مفعول تطوع فانه يتضمن
معنى فعل وأعراب الباقية ظاهر والمعنى انهما من معاملة عباد انكروا الذي يحج او يعتمر فلا حرج ولا ميل
من الحق الى الباطل لو سعى بينهما على الطريقة المفقولة من الشارع ومن اتى بحيز زائد على ما وجب عليه من الحج
والعمرة او الاصح فاق الله سبحانه بجهالة مجازيه ولا يضيع سعيه فانه مجاز ومحسن وعليهم بالثبات وفعل
الخيرات في مجازي لهما وانه لا يليق بحاله عدم اثابة من فعل خيراً طمعا لذلك لانه كره فيكم الاستدلال
بها على جواز الزيادة في الطواف والسعي على الواجب والموقف بل جميع الخيرات والعبادات حتى تكرار الصلوات
والصيام والحج كما هو العادة في الحيوة وبعد الممات فتأمل وعلى كون السعي بينهما عبادة لانه قال من سعى
الله أي محل العبادة والذي يظهر من الشوق ان تلك العبادة هي الطواف والسعي بينهما ونفي الحرج والامر
لا ينافي الوجوب الا انه لا يثبت ايضاً ولكنه ثابت بغيره واختيار هذا اللفظ المشعر بالاباحة بعد المسلمين
ذلك كذلك على ما روي انه كان عليها اصناماً في الجاهلية واهلها كانوا يطوفون بها ويمسحون تلك
الاصنام وكان ذلك اثماً وميلاً من الحق الى الباطل والمسلمون كانوا يعيدونه كذلك ولما انكسرت
الاصنام زال ذلك ولكن ما كانوا المسلمين علم بذلك فيخرجون منه كما كانوا انزلت ليدفع عنهم ذلك
واشار بقوله شاكر وعلم الي انه يعلم ان يتكلم بخير وانما الشاكر من المتعبدين فيعاملهم معاملة الشاكرين
بخلاف اهل الجاهلية فيمكن معناه كون من تطوع من فعل السعي الذي هو الطاعة يعني ان فعلهم ذلك فعلهم خيراً
واحساناً والله لا يضيع اجرهم لعله وقد نه على ذلك فيكون مع التطوع بمعنى الطاعة مطلقاً واجبة او مندوبة
لا النافلة خاصة فانه في الاصل من الطوع وهو الاقتياد كما مر وهو محقق في الفعل والواجب واما وجوبه
وركنيته وكيفية ما يقوله به اصحابنا في الحج والعمرة مطلقاً فبانضمام البيان بالسنة الشريفة من النبي والآئمة
عليهم السلام والتجئة وعلته باجماع الطائفة ايضاً واحتج ما لك والسافعية على الركنية بقوله صلى الله عليه وآله اسعوا فان
الله كتب عليكم السعي أي فرض عليكم السعي بينهما كذا في ف وي وانت تعلم انه لم يدل على سوى الوجوب واما كونه

٢
في دار القضاة والمواد المحررة
سنة ١٢٠٥

فمنظروا فمنا ذلك من غير أن يكونوا في الحجاب
بمعنى لو قال لم أجد من يقطع الحجاب أول
ع
إذا لم يترك الحجاب من غير أن يكونوا في الحجاب
وإذا لم يترك الحجاب من غير أن يكونوا في الحجاب
فيقولوا أن لا يكونوا في الحجاب من غير أن يكونوا في الحجاب
وإذا لم يترك الحجاب من غير أن يكونوا في الحجاب

فبقي الجواز
 اذ قيل ان الجواز
 اذ قيل ان الجواز
 اذ قيل ان الجواز

في المائدة

الحداثة الطائر المعروف
ولا يقال قداة ص
الحداثة كصفة
طائر
الحداثة
موسم كبر
مهدت

للملبد والضرورة والتحيز لغيرهما احتججا ببعض الروايات وحمل غيرها من العمومات على التفصيل وحمل
ما يدل على التعميم على الاستحباب وتحقيقه في الفتحة فارجع الى كتب الاستدلال فيه النوع الثالث
في اشياء من كتب الحج وتوابعه وفيه آيات الاول يا ايها الذين امنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرمة من قتله
منكم منعوا الجزاء مثل ما قتل من النعم بحكمه ذوا عدل منكم هدا بالبع الكعبة او كفارة طعام مساكين
او عدل ذلك صيا ما لذوق وبال امره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عليم
ذو انتقام حره جميع محرمة فنعى الموت من المحرم اذ ليس غير الموت بحرمه لعدم انعقاد احرامه والمراد بالصيد
هنا كل حيوان يرى ممنوع بالاصل فيخرج منه البحرى لما سيجى وغيره ممنوع فانه لا يقال له صيد عرفا بل الفتحة
ايضا وما يجوز قتله من البرى ممنوع بدليل مثل خمسة يقتل في الحبل والحرمه كان المقصود جواز قتلها
مطلقا للحبل والمحرم الحداثة والغراب والفارة والعقرب والكلب العقور وفي رواية الحية بدل العقرب وقيل
برى محل ممنوع لانه الاكثر والمبادر الى الذهن وفيه تأمل لتحريم بعض غير المحلل مثل الاسد والثعلب والارب
والضب واليربوع والقنفذ بالاخبار بل الاجماع ويشعر به قيد الخمسة في الرواية السابقة وتما تحقيقه في الفتحة
ثم انه يحتمل ان يراد بالقتل ما هو المزيل للروح او الاعم منه ومن الضرب وقد ثبت تحريم الصيد مطلقا قتلا
واصطيادا واغلاقا واسارة ودلالة بالاجماع والاخبار ويمكن ادخالها في الآية بتكلف بعيد ومن قتله
منكم منعوا اذ اكر انه محرمة ويحرم عليه قبل الصيد جزاء مثل ما قتل من النعم اى فعلية او فالواجب عليه او فوجب
عليه جزاء جزاء من رفع بالابتدائية او الخبرية او الفاعلية مضاف الى مثل ومثل الى ما وقتل صلته والعائد
منعوله المحذوف وناعله محذوف ضمير من ومن النعم بيان مثل اى كنان قتله ما يماثل ما قتله من الصيد
من النعم وقرى مثل بالرفع وجزاء بالتثنية فهو صفة جزاء لا بهامه ليركتسب التعريف بالاضافة الى ما كفى حكمه
به صفة مثل وظاهر ان المراد بالملك في الهبة والهبته في الجملة لبيان المثل بالنعم لا في القيمة كما هو على ذهب
ابى حنيفة ولا يدل بحكمه ذوا عدل منكم على كون المراد القيمة لان المماثلة للخلقية ظاهرة للمحسن فلا يحتاج
الى حكم العدل لان الانواع قد يستتب ويماثل بعضها بعضا فيحتاج الى التمييز الى حكم العدل وايضا قد ياد
يحكم ذوا عدل على تقدير الاستنباه مثل ان قتل صيد وما علم مثله لعدم العلم به فيعلم بحكم العدل والجملة
دلالة الملكية والبيان بالنعم وقيمة الآية على كون المراد الملكية في الخلقة والهيئة اقوى من دلالة يحكمه
على كونها في المقدار والقيمة ولانه يلزم التمييز بين الامرين فقط على تقدير عدم بلوغ قيمة ما قتل قيمة هدى كما

الاعلام والافهام

مكرر

مذهب فليز ما سقط قوله فجزاءه وهو وظ لهذا ذهب اليه اكثر الفقهاء ويؤيد هذا اذ غالب اطلاقه على الحيوان
او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صيما فانه كالصرح في ان اعتبار الاول هو نفس الجزاء والمثل في الخلقة لانها
قيمة ولا تفاصيحة في التخيير مطلقا وليس على مذهب كذلك اذ قد لا يوجد فغير يكون قيمته قيمة الصيد المتول بل ^{الجد}
نادر وفيه تنبيه على اعتبار العدالة في الشهود والراوى وانه لا بد ان يكونا من المسلمين ولا يكتفى بالعدل في مذهبهم
فانهم ولو لم يحكموا على ان المراد الحاكم ولكن اعتبار التعدد ياباه والظاهر انه يكفي الشهود بدون الحاكم ^{الطلاق}
الحكم على الشهادة غير بعيد فيه تنبيه على عدم اعتبار حكم الحاكم مع الشهادة بل يكفي مجرد الشهادة فاعتبار
في مواضع مع الشهود يحتاج الى دليل كاعتبار اليمين معها في مثل الدعوى على الميت فانهم هذا حال من جزاء
او ضميره وبالجملة الكعبة صفة هذا لان اضافته لفظية ومعنى بلوغه دجاجة بكرة بالحرورية بفناء الكعبة للرواية
ان كان في كفارة العمة وتسعيرة آية العمة ومعنى ان كان في كفارة الحج للرواية بل للاجماع والظاهر ان مجرد الذبح
لا يكفي بل لا بد من التصديق به لانه عوض ما قتل فلا يحصل العوض بمجرد القتل والذبح ولان التبادر ذلك
ولوجب الاطعام والتخيير وكأنه لا خلاف عندنا وعند اكثر وعند ابي حنيفة يكفي مجرد الذبح اخذنا ظاهر آية
المتقين مع البراءة الاصلية او كفارة طعام مساكين عطف على جزاء على تذيير الاضافة البنيانية وعدمها وكون
طعام بد لها او خبر مبتدأ محذوف ويؤيد ذلك بان يتصور الجزاء الذي هو المثل وينقض ثمنها على الاوسط
ما يطعمون وهو البر مثلا ويعطى لكل مسكين مد ولو نقص من ستين لا يكمل ولو زاد لا يعطى هكذا قاله الاصحاب
والاول ظاهر والثاني كانه للاجماع والاخبار او عدل ذلك صيما مصدر اى ما ساوى طعام مساكين من
صيام يوم كل مد بعد التقويم والنفق على البر فيصوم عن اطعام كل مسكين يوما ليدوق وبال امره كانه متعلق
بمحذوف اى الحكم ذلك من الجزاء او الطعام او الصوم ليدوق من فعل ذلك ثقل فعله وسوء عاقبة امره تنكبه
حرمة الاحرام عفا الله من قتل الصيد محرما عالما حامدا مع الكفارة او مع التوبة فقط مع العزم في المرة الاولى
وقيل اى عفا سلف في اجابة هيلة او قبل الحرير فيه انه لا يحتاج الى العفو لعدم المنع ومن عاد فينتقم الله منه اى
من عاد الى قتل الصيد بعد ان قتل كذلك ينتقم الله منه يعني ليس شئ معنوا عنه بكنان وغيرها بل لا بد له
من الانتقام فهو مقابل لقوله عفا الله عما سلف فالظاهر عدم سقوط الكفارة مع لعوم قوله ومن قتله متعمدا
اذ لا شك في دخوله تحتها وليس ما يصلح ان يخرج عنه الا قوله فينتقم الله منه وهو لا ينافيه اذ يمكن الجمع بين الانتقام
وجوب الكفارة لعظم الذنب وبالجملة ظاهرها العزم حتى يعلم المخصص وليس فينتقم الله منه لعدم اطلاقه ولكن

من
لما وقع والامر وان كانا في وقتنا
كون الا اننا في وقتنا
يجوز ان يكون في وقتنا
صفتهم ولعل مولانا في وقتنا
مير محمد محمد عالم
والا كما في وقتنا لا يغيب الموتى

قد يتبادر من الآية كون الانتقام متابلا للكفارة وايضا صحيحة بحسب ما يحكي عن ابي عبد الله عليه السلام قال المحرم اذا قتل ^{الصيد}
 فعليه جزاءه ويتصدق بالصيد على مسكين فان عاد فقتل صيدا اخر لم يكن عليه جزاءه وينتقم الله منه ^{النفقة}
 في الاخرة ويحمل على العمد بقرينة الآية والرواية ورواية ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اذا اصاب المحرم الصيد خطأ فعليه كفارة فان اصابه ثانية خطأ فعليه الكفارة ابدًا اذا كان خطأ فان اصابه
 متعمدا كان عليه الكفارة فان اصابه ثانية متعمدا فهو ممن ينتقم الله منه ولم يكن عليه الكفارة تدل على التسقط
 مع وكذا رواية حفص الا عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اصاب المحرم الصيد فتولوا له هل اصبحت صيدا قبل هذا
 وانت محرم فان قال نعم فتولوا له ان الله منتقم منك فاخذر النعمة فان قال لا فاحكموا عليه جزاءه ^{الصيد}
 ولا يضرك الجهل بحال حفص قائل وقد اشار الى تخصيص الصيد بصيد البر بقوله احل لكم صيد البحر اى احل ما صيد من البحر
 والاصطياد منه لكم وانتم حره والاعمرو صيد البحر هو الذي لا يعيش الا فيه وهو حلال كله الا ما خرج بدليل مثل
 ما ليس له فلس من السمك بالاجماع والنقض في الحلق والحرم للمحل والمحرم وطعامه اى طعام البحر يحل ان يكون المراد
 بالصيد الاصطياد وهنا اكل ما صيد والانتفاع به او بالاول الجديد وبالثاني اليابس القديم يؤيده ما عاينتموه
 تمتعوا بالماض بكم فنصبه لانه مفعول له والاستيلاء عطف على لكم اى ولسافر بكم تزودون فديده كما ياكلون جديدا
 وحره عليكم صيد البر اى ما صيد او الاصطياد قال في فعل الاول بحر وعلى المحرم ايضا ما صاده الحلال وان
 لم يكن له فيه مدخل والجهود على حله لقوله عليه السلام المحرم الصيد حلال لكم ما لم تصطادوه او تصدكم واصحابنا على
 التحريم مطلقا لاجماعهم واخبارهم وكذا ما قلناه المحرم حرام على الكل لانه بمنزلة الميتة عند الاكثر قائل ما دامتم
 حرما اى محرمين قد علم ان الصيد هو صيد البر لا مطلقا فكانت الاولى مجلبة بيقين بقوله واحل لكم صيد البحر ^{منه}
 قوله صيد البر وللصيد احكام وقنا صيد في غير هذا المحل ثم اشار الى التقوى والخوف من الله الذي اليه المرجع والخشوع
 والى تعظيم البيت بانه البيت الحرام وانه قيام للناس انتعاشا لهم وسببا لمعاشهم ومعادهم يلود به الخائف
 وبأمن فيه الضعيف ويرجع فيه التجار ويتوجه اليه الحاج وكذا الشهر الحرام والهدى والقلائد بقوله تعالى واتقوا الله
 الذي اليه تحشرون جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد وتفسيرها سيا في
 الثانية بالتيها الذين امنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ولا آيين البيت الحرام
 ينتفون فضلا من ربهم ورضوانا واذا حللتهم فاصطادوا ولا يخرج منهم سكان قوم ان صدقوا عن المسجد الحرام
 ان تعبدوا اى لا تجعلوا محرمات الله حلالا ولا مباحا ولا العكس يعنى لا يتعدوا حدود الله فغنى هذا يحمل

في اول المائة

السيرة النبوية المصطفوية
 جلد ١٠ سيرة وشمس الحج
 ح

المجدي كرامة النطق
 المحسنة تحت الشرح والرحل

٩
 فيكون ان يكون السعائر من ذوات الان يكون
 باعتبار فرض البرية والاحكام فاش
 محطه رحمة

المجدي تبين
 دق الشرح والرحل
 والجمع جدي ص

فمنه عن ابد الزينة مبالغة
 في الشرح على ابداء مواقفه

السعائر على المعالم اى حدود الله واوامر ونواهيه وقيل فريضه وقيل هي جمع سعيه اعلام الحج ومواقفه يعنى
 لا تجعلوا ترك مناسك الله حلالا فتتركوها وقيل المراد دين الله لقوله ومن يعظم شعائر الله اى دينه ولا الشهور الحرام
 اى لا تخلوا اما الهدى الى الكعبة او مطلقا جمع هديه كجدي في جمع جدي الشرح ولا القلائد اى لا تخلوا ادوات القلائد
 من الهدى جمع قلادة وهي ما تعلق على عنق الهدى علامه لكونه هديا من النفل وغيره وذكر الهدى ذى القلائد
 بعد ذكر الهدى لانها اشرف الهدى فمنه عن القلائد اولا في ضمن السعائر ثم في ضمن الهدى ثم صرح بالنهي عنها
 بخصوصها تاكيدا او يحتمل ان يكون المراد نفس القلائد وجعلها غير حلال بمعنى عدم اعتقاد مشروعيته واستجبابها
 او عدم اخذها والتصرف فيها ان كان مما يملك وله قيمة او يكون النهي عنها للمبالغة عن النهي عن ذى القلائد
 من الهدى ونظيره ولا يبدى زينتهن ولا آتين البيت الحرام ولا يحل التعرض لقاصدى البيت والحلال الفهم
 يتبعون فضلا من ربه ورسولنا يطلبون من الله الثواب والفضل ورضاه عنهم في الآخرة ويحتمل ان يكون
 المراد بالفضل الرزق بالتجارة في الدنيا وبالرضوان رضاه في الآخرة او كلاهما في الدنيا وعلى الاولين فائدة الحلال
 الاشارة الى علة المنع والمبالغة فيه منع عدمها يحتمل جواز التعرض لهم فتأمل فيه وعلى الثالث كونها تلك غير ظ
 ويحتمل ان يكون للاشارة الى انه كان قصدهم مجرد الدنيا لا الآخرة لا يحل التعرض لهم حرمة للبيت فكيف اذا كان
 مقصودهم الآخرة فهو المبلغ ويؤيد انه قيل نزلت في المشركين وحجاج الهمامة الذين يجتوبون مع
 المسلمين طاهة المسلمين ان يتعرضوا لهم بسبب انه كان فيهم الخطر شرح بن ضبعة وكان قد استاق شرح
 المدينة وكان قصدهم مجرد الدنيا هكذا فهم من تى وف ولكن قالوا لا اية منسوخة بقوله واقتلوهم اى الذين
 حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم وهرأى حبسوه وحبسوا بينهم وبين المسجد الحرام مما يدل على منع الكفار
 عن دخول المسجد الحرام مثل ما كان للمشركين ان يدخلوا مساجد الله وانما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد
 الاية وفيه انه يحتمل ان يكون المراد عدم التعرض من جهة ان قصدهم بيت الله الحرام الى ان يصلوا البيت والحرم
 والوضع الذي لا يجوز دخول الكفار فيه فيكون محذورا مخصوصة لا ناسخة او يكون المراد المسلمين فيكون
 هذه الاية مخصوصة لا منسوخة ويؤيد ما هو المشهور بين العامة والخاصة من المفسرين ان المائدة آخرة نزلت
 فليس شئ منها منسوخا فتأمل وبالجملة الظاهر تحريم التعرض لقاصدى البيت الحرام مطلقا الا ما خرج بالدليل
 مثل ما تقدم فالحال المذكورة اما لكونه الواقع ذلك او انه كذلك الاكثر لا اية يجوز التعرض اذا لم يكن ذلك
 وكذلك اذا كانت جملة يتبعون صفة فتأمل نعم اذا وصل الكفار الى موضع لا يجوز لهم الدخول يتعرض لهم

وحيث جعل من آمن بدل اهل مطلقا فاستقاما كان او غير اذا اذ كان كذلك بل لا يبعد عنهم كافر ايضا مطلقا
كما يشعر به قوله بعد ومن كفر فامتنع قليلا اي زمانا قليلا وهو مدة بقا لهم في الدنيا او متاعا قليلا وهو
متاع الدنيا وكل ذلك قليل بالنسبة الى متاع الآخرة فليكن ما وصل منها الى الكفار ويغفر منه سقوط اعتبارها
عند الله وفيه اشعار بعدم حسن التخصيص فهو مطلقا يمكن اعطاء هر سوى ما ثبت منعه من الزكاة
وبدل عليه الاخبار وما ذكر في باب الوقف والوصايا وليس هنا محل ذكره فان اردت فارجم اليه وتأمل
فمنع ابن الجنياد اعطاء اهل غير الحق المستفاد من الدروس بعيد واعلم ايضا ان في الآية التي بعدها اي
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا انك انت السميع العليم اي يقولان ربنا وقد
به جملة تحالية اي قائلين واننا قد فعلنا الصفة تبع لما قري به اي ربنا اثبتنا على هذا البناء انك سمع
الدعائنا وعلم بحصا الحنا وثباتنا ان هذا البناء ما كان الا لك دلالة على كونه مندوبا ومرغوبا عند الفراغ
من العبادات كما قاله في مجمع البيان فيمكن فهم استحباب التعقيب وغيره من الادعية عند الفراغ من جميع العبادات
وايضا في الآية التي بعدها اي ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا امة مسلمة لك وارنا منا سلكا ونجا
علينا انك انت الثواب الرحيم منها ودلالة على جواز التوبة وطلب قبولها من غير ذنب لانهما معصومان
وقد طلب الاستجابة ودلالة على جواز الدعاء للمسلم بان يجعله مسلما اما باعتبار الزيادة كما قال في ف والمغنى
زدنا اخلاصا واذعانا لك او باعتبار الاستمرار والاستقبال اي قال ربنا واجعلنا مسلمين لك مستقبلين
كما جعلتنا فيما مضى بان توفقنا وتفعل بنا الا لطاف التي يدعونا الى النيات على الاسلام كما قال في مجمع البيان
ثم قال هو اى الاسلام الانقياد لامر الله تعالى بالخضوع والاقبال بجميع ما اوجبه الله وهو اى الاسلام والايما
واحد عندنا وعند المعتزلة واستدل بقوله ان الذين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام دينه فلن
يقبل منه وفيه تأمل اذ يلزم دخول العبادات في الاسلام والايما ايضا عند اصحابنا مع انه ليس كذلك
كما ذكر في تفسير المؤمنين بالغيب لان عند المعتزلة الاعمال داخل في الايمان وقد قال هما واحد
عندهم وعند اصحابنا وقد ذكر ذلك ايضا في تفسير المؤمنين بالغيب فتأمل وكذا يجوز الدعاء للذرية
قال القاضي وخصا بعضهم اى بعض الذرية على تقدير جعل من في قوله ومن ذرئتنا امة مسلمة لك
للتبويض لما علم ان في ذريتهما ظلمة وعلم ان احكامه الالهية لا يقتضي الاتفاق على الاخلاص والاقبال
الكل على الله فانه مما يشوش المعاش ولذلك قيل لولا الحق لخرت الدنيا وفيه تأمل اذ ينهم من قوله ظلمة

فانه يمكن ان يريدوا احد عند
اصحابنا وعند المعتزلة وان
معناه

انه اخذ الاسلام خلافا للظلم والكفر والفسق فبقيا بلهما الايمان والعدالة ومن قوله وعلمنا ان الحكمة لم انه
الاخلاص وغاية الاقبال الكل بحيث لا يمكن مع الاتفاق عليه المعيسة فليست مطلوبة منه تعالى الكل
مع بعد هذا المعنى من التهور ويمكن ان يكون مطلوباً من الكل في كل احد شيء مثلاً من زرع التوجه الكل
على وجه يجمع مع شغله وقصد التزويج بذلك الشغل بان يقصد معيسته ومعيشة عياله وبقاء النوع
وكذا من الحماي وغيره فيقصدون بقاء النوع ومعاونة بعضهم بعضاً لينفخ بعضهم لعبادة غير هذه
الاعمال مثل طلب العلم وغيره فيكون الاخلاص والاقبال الكل من الكل مطلوباً على سبيل التخيير والتبعض
اذ يبعد عدم طلب الاقبال الكل من الكل بل لا وجه له وايضا الظاهر ان يقول يقتضي عدم الاتفاق ولعل
التزاع معه لفظي وليس في هذه الآيات من الاحكام ما يعتد به وانما ذكرت تبعا **كتاب الجهاد**
والآيات المتعلقة به على انواع الاول في وجوبه وفيه آيات الاول كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى
ان تکرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئاً وهو شر لكم والله يعلم وانتم لا تعلمون اي فرض الله تعالى واجب
عليكم الجهاد مع الكفار والحال ان ذلك شاق عليكم فاطلق المصدر على المفعول للمبالغة بمعنى انه مخالف لطبعكم
وصعب عليكم من جهة ان البشر خلق على ان يحب التسهولة والحيوة والمستلذات والجهاد ينافي ذلك كله او يكون
بمعنى انه كان كرها لكم قبل التكليف والامر به او يكون بمعنى الاكراه مجازاً كما فهموا كرها عليه لشدة مشقته مثل
حملته اتم كرها وعسى ان تکرهوا معناه تکرهوا شيئاً في الحال بالنظر الى الطبع وهو خير لكم في المال كما تکرهون
الجهاد كما فيه من المخاطرة بالروح وهو خير لكم لان لكم في الجهاد احد الحسنيين اما الظفر والغنيمة مع ثواب المجاهد
واما الشهادة والجنة في الحال من غير انتظار للقيمة كما هو المشهور في الشهداء وعسى ان تحبوا شيئاً وهو شر لكم
مثل ان تحبوا ترك الجهاد لمجبة الحيوة والمستلذات المتوهمة وهو في الحقيقة شر لكم لانه يمنعكم عن السعادة
الدينية والاخرية وكذا في جميع الكاليف والعبادات المقررة والمناهي المبعدة المهلكة والله يعلم مصالحكم ومنا
وما يضركم وما ينفعكم فيمنعكم عن المضرات ويرغبكم في المنافع والفوائد وهي مخفية عليكم بظاهر نظركم وما
تعلمونها لثمة تدبركم وكثرة الشهوات التي تسترها والكسل الذي يزين عدمها ولوازم البشرية التي يعكسها
فهي صريحة في وجوب الجهاد على الاجمال والتفصيل مبين في الكتب الفقهية الثانية يستلزم من الشهور
قال فيه قل قتال فيه كبير وصدة عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام واخراج اهله منه الا برضا الله والفتنة
الكبر من القتل ولا يرادون بقاتلنكم حتى يردوكم عن دينكم ومن يردكم عن دينه فيمت وهو كافر فاولئك

سورة

حبطت اعمالهم في الدنيا والاخرة واوكلت اصحاب النار هم فيها خالدون اي سبالونك يا محمد عن القتال في الشهر الحرام
هل هو جائز ام لا والسائلون اهل الشرك على جهة العيب على المسلمين باستحلالهم القتال في شهر رجب بناء
على زعمهم لا حقيقة كما يفهم من سبب النزول وقيل السائلون المسلمون ليعلموا الحكم فقتال بدل عن الشهر بدل
الاستمال اذ الزمان مشتمل على ما فيه قل ان القتال في الشهر الحرام ذنب كبير وعظيم اثمه لكن الصدة عن سبيل
الله اي المنع من الحج وغيره من العبادات كما يفعلون والكفر بالله وصدا المسجد الحرام واخراج اهل المسجد
المسلمون من المسجد الحرام كما خرجوا المسلمين من مكة حتى هاجروا الى المدينة الكبر واعظم ذنبا ووزرا
عند الله فصدا كفرة موصوفة مبتدأ وكفر كذلك عطف عليه والمسجد الحرام كذلك بتقدير صدى ويحمل عطفه
على سبيل الله وفيها قصور لان حذف المضاف وابقاء المضاف اليه مجرورا مع كون المقدار المعطوف عليه قليل
بل غير معلوم الوقوع والفضل بين المجرور وما يتعلق به بالمعطوف عليه بعيد وقيل عطف على المجرور في به اي وكفر
بالمسجد الحرام عطف على المجرور من غير عادة الجار وهو جائز بل واقع في القرآن العزيز مثل قوله تعالى تسالون به
والارحام بحج الارحام وقول ف ويحيى انه ضعيف باطل فانه من السبعة المتواترة وفي اشعار الفضلاء ايضا
واقع فينبغي القول به اذ لا دليل على نفيه لا عقلا ولا نقلا وما ذكرناه من انه يلزم العطف على ما هو كسبب الكلمة لا يصلح
دليلا عليه بحيث يلزم تناويل الآيات والاشعار والكفر بالمسجد عدم اعتقاد كونه معبدا والفتنة اي الكفر فانه
فتنة في الدين اكبر من القتل الذي وقع في الشهر الحرام من المسلمين ولا يزالون يقاتلونكم يعني ان الكفار يقاتلونكم
ايها المسلمون دائما حتى يرجعوا عن دينكم ان قدروا على ذلك ومن يريد من المسلمين عن دينه
ولم يتب حتى مات على الارتداد فاوكلت صارت اعمالهم باطلة كأن لم يكن ولم ينتفعوا بها في الدنيا والاخرة
وسعى الهلاك حبطا لانه في الاصل كلاء اذا اكله الماشية يلحقها الفساد في بطنها ويقال حبطت الابل
بحبط حبطا اذا اصابها ذلك قاله في مجمع البيان وقال فيه ايضا معناه انها صارت بمنزلة ما لم يكن لا يقال
ايانها على خلاف الوجه المأمور به لان احباط العمل وابطالة عبارة عن وقوعه على خلاف الوجه الذي
يستحق به الثواب وليس المراد انهم استحقوا على اعمالهم الثواب ثم حبطت لانه قد دل الدليل على ان الاحباط
على هذا الوجه لا يجوز اقول المهور بين الاصحاب ان مذهب الاحباط والتكفير باطل وقد اجماع عليه
الاجماع وقد استدل عليه التجر يد سلطان المحققين بدليل عتلى ونقلنا اما العتلى فهو انه لا معنى لكون
ذنب قليل بحبط العبادة عظيمة وبالعكس حتى لو فعل الانسان دائما جميع العبادات الى قرب موته ثم اذفل

ادنى صفة يبطل تلك الكلية ويستحق به العقاب الدائم وبالعكس وهو ظاهر البطالان ومذهب بعض المعتزلة
واما استقاط بعض المساوى بالمساوى وابقاء الزيادة كما هو مذهب البعض الاخر منهم فلا يدل دليله العقل
عليه واما التعليل فهو مثل ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وفي دلالة
ايضا تأمل اذ من يفعل خيرا واستقط له به عقاب يصدق انه رآه وبالعكس وبالجملة الاخبار والآيات
متظافرة ومتكاثرة في وقوع الاحباط فانكاره لا يمكن فلا بد من التأويل لصح عدم جواز التأويل
الذي في مجمع البيان غير واضح اذ لا معنى لوقوع الفعل على وجه يستحقنا عليه العذاب والمدح الا الاثبات
على الوجه المأمور به شرعا يعني الاثبات به مع جميع الشرائط المعبرة في صحته حين الفعل وقد فرض
الاثبات على هذا الوجه ثم ارتد ومنع هذا الاثبات في جميع الصور التي اطلق عليها الاحباط بعيدا عما
ان عدم الارتداد فيما بعد ليس من شرائط صحة الفعل حين ايقاعه ذكره القاضي بل مطلنا عند الاصحاب
الاما نقل عن الشيخ الطوسي رحمه الله انه يبطل الحجج بالردة وضعفه الاصحاب وتدل الآية ايضا على ضعفه
وعلى تقدير ايضا لا ينبغي ترفعه على التوبة كما يظهر من مجمع البيان والفظ ان هذا التأويل انما يصح على ان
المسلم ما يرتد ولكن ذلك غير واضح وايضا انه ما يجري فيما اذا كان ابطال احباط بعض الاعمال الدينية
بالبعض مثل ان شرب الخمر يحبط كذا وكذا والزنا كذا وكذا وان الصلوة تكفر ذنبا كذا وكذا والحج كذا وكذا
وغير ذلك مما لا يحصى فلا يبعد حمل قول الاصحاب ببطلان الاحباط والتكفير عن الذين ذكرناهما في الاول
وادعينا ظهور بطلانها وان ارادوا غير ذلك فغير واضح الدليل كما عرفت فغير يمكن ان يقال لا استبعاد فيما
نحو فيه ان يستحق الانسان ثوابا فيكون وصوله اليه موقفا على عدم قصد ورثته منه من الردة
او يكون البقاء على الايمان شرطا لاستمراره وانتفاعه به ويكون الاحباط عبارة عن عدم ذلك
فدلت الآية على تحريم القتال والجهاد في الشهور الحرام وتحريم الصيد من سبيل الله وما عطف عليه وعلى
التحريض والترغيب على القتال وعدم جواز الارتداد وعلى ان الاحباط بالردة موقوف على الموت عليها
كما هو مذهب السافعي فذهب الحنفي وهو الاحباط مطلقا وان رجوع ذكره في خلاف ظاهر الآية سيما
مع القول بالمعزوم كما هو مذهبهم وعلى قبول توبة المرتد حيث قيد الخلود بالنار بالموت على الارتداد والفر
وهو اعم من الفطري وغيره فلا يبعد قوله بقبول توبة الفطري ايضا بمعنى صحة عباداته واستحقاقه
الجنة دون خلود النار كما هو مذهب متنضي العقل لانه مكلف بالعبادات والايمان وهو بدو فعلها محال

على الله تعالى ولا ينافيه عدم سقوط بعض الاحكام مثل القتل بدليل شرعي وانما التجاسة فبيده الا ان يقال
بالنسبة الى غيره وانما بالنسبة الى نفسه فيكون ظاهرا اذ لا معنى للتجاسة مع صحة عبادته المشروطة بها
كما رجحناه الا ان يقال ان الآية نزلت في اواخر الاسلام وما كان هناك مسلم فطري وقيل في سبب نزولها
انه بعث رسول الله صلى الله عليه وآله سرية من المسلمين وامر عليهم عبد الله بن جحش الاسدي وهو
ابن عمته النبي صلى الله عليه وآله وذلك قبل قتال بدر بشهرين ليرصد غير قريش فوجدوها وفيهم عمرو بن
ولكنه معه فقتلوه واسروا اثنين واستاقوا العير وكان فيها تجارة الطائف وكان ذلك في غرة رجب وهم
يظنون من جمادى الاخر فقالت قريش استحل محمد الشراحم فشق ذلك على اصحاب السرية وقالوا ابرح حتى
تنزل توينا فنزلت ورده رسول الله صلى الله عليه وآله العير والاسارى وعن ابن عباس لما نزلت اخذ رسول الله
صلى الله عليه وآله الغنيمة وهي اول غنيمة في الاسلام والسائلون هم المشركون كتبوا اليه تعبير او تشديعا وقيل
ان تحرير القتال في الشراحم وعند المسجد الحرام منسوخ بقوله تعالى فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وقالوا
حتى لا تكون فتنة وفي صلاحية الاخيرة للناسخية تأمل اذ ليست بصريحة في كل مكان ولا في كل زمان وفي الاولى
بالنسبة الى الناس كذلك وبعد التسليم التخصيص خير من النسخ وايضا بعض احكامها ما فيه فلا يكون منسوخا
قال في مجمع البيان وعندنا انه على التحريم في هذه حرمة ولا يبتدونها فيها بالقتال فيكون التحريم
مخصوصا لهدية بدليل من اجماع او خبر وتركنا تفصيل احكام القتال لوضوحها في الكتب الفقهية مع عدم الاحتياج
اليه ولهذا تركنا اكثر الايات المتضمنة على بعض احكام الجهاد ولكن ذكرنا البعض تبعاً للاصحاب وبعض الفائدة
الثالثة وجاهدوا في الله حتى جهادوه هو اجابكم وما جعل عليكم في الدين من حرج يدل على وجوب الجهاد
وعلى نفي الضرر والحرج كما يدل عليه الخبر والعقل ايضا ولكن فيه اجمال الرابعة وقالوا في سبيل الله الذين
يقاتلون ولا تعذبوا ان الله لا يحب المعتدين اي قاتلوا الكفار في دين الله وطريقه الذي بينه لكم لتعبدوا الله
عليه اي قاتلوه لاعتادكم كلمته واعزاز دينه حتى يسلكوه ويرجعوا اليه قبل امر وابتال الرجال الذين يتدرون
على القتال عادة دون النساء والصبيان والسيوخ وقيل المراد قتال اهل مكة الذين حاربوا المسلمين من قبل
وذلك من اتي لما قيل من سبب نزول الآية حيث قيل انها نزلت في صلح الحديبية وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله
ما خرج هو واصحابه في العام الذي ارادوا فيه العمرة وكانوا الفا واربعمائة فصاروا حتى نزلوا الحديبية فصدمهم
المشركون عن البيت الحرام فخرجوا الهدى بالحديبية ثم صالحو المشركين على ان يرجع في العام المقبل ويحلوا له مكة ثلثة ايام

في البقرة

في البقرة

فيطوف بالبيت ويفعل ما يشاء فرجع الى المدينة فلما كان العام المقبل تجهز النبي صلى الله عليه وآله واصحابه لعمرة
 القضا وخافوا ان لا يفي لهم المشركون وان يعيد وهو عن البيت الحرام وقاتلوهم وكره رسول الله صلى الله عليه وآله
 قتالهم في الشهر الحرام والحرم فانزل الله الآية اي قاتلوا الذين يقاتلونكم دون الذين لم يقاتلوكم وقيل مناه
 الكفرة كلهم وان لم يقاتلوا المسلمين فاقهر بصد دقات المسلمين وعلى قصده ولا تعتدوا بابتداء
 القتال او بقتال المعاهد او المفاجاة من غير دعوة الى الاسلام او القتل الذي هو لا يجوز مثل المثل
 او قتل النساء والصبيان وغيرها وبالجملة لا تفعلوا ما لا يجوز ان الله لا يحب المعتدين ولا يريد لهم
 الخيبر بل يريد ايضا لئلا يفرقت الآية على وجوب القتال في الجملة وعدم جواز التعدي والظلم ولا يبعد
 تعميمها بحيث يشمل وجوب القتال مع المحارب الذي يقاتل الانسان على هاله ونفسه وتحريم التعدي
 في اخذ المال والنفس وعدم جواز مقاتلة من لا يريد ذلك وترك وهرب وسائر ما ذكر في الكتب الفقهية
لغاصة واقتلوهم حيث تقتلوههم واخرجوهم من حيث اخرجوكم والفتنة اشد من القتل ولا تقاتلوهم
عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين قيل تزلت في رجل من الصحابة
 قتل رجلا من الكفار في الشهر الحرام فغيروا المؤمنين بذلك فبين سبحانه ان الفتنة وهو الشرك اشد واعظم
 من قتل المشركين في الشهر الحرام وان كان غير جائز ثم امر الله واجب قتال الكفار حيث وجدوا وادركوا في الحل
 والحرم والشهر الحرام وغيره الا ما يخرج بالتخصيص واصل الثقف الحدق في ادراك الشيء علما او عملا وهو
 متضمن لمعنى الغلبة واخراجهم من مكة في مقابلة اخرجهم المسلمين عنها واخبر ان الفتنة اي المحنة التي
 بها الانسان من الاخراج عن اهل والوطن اشد من القتل وان شركهم في الحرم كما دل عليه سبب النزول
 او ان صدقهم المسلمين في الحرم اشد من قتلهم اياهم ولا تبدوا بالقتل في الحرم حتى لا يلزمكم هتك حرمة الحرم
 فان ابتدؤكم بالقتال فجاز وهمية فانه الوبال عليهم حيث ابتدوا به وانتم تجازون وتعدون فليس عليكم
 به بأس ولا يلزمكم هتك الحرم ومثل هذا الجزاء هو جزاء الكفار بالقتل في الحرم واخراجهم عن الوطن والاهل
 والمال فدللت على وجوب قتال الكفار وعلى وجوب اخرجهم من مكة كما قال الفقهاء ايضا بل اعتمد ذلك
 حيث قالوا لا يجوز اسكانهم في جزيرة العرب لقوله عليه السلام لا يجتمع في جزيرة العرب دينان وكان لهم غيره
 من الاخبار وتفصيل المسئلة في الفتنة فان انتهوا فان الله غفور رحيم اي امتنعوا عن الكفر والقتل والخراج
 وتابوا فان الله يغفر لهم ما اسلفوا ويرحمهم فدللت على قبول التوبة من قبل العهد ايضا لان الشرك الذي هو

اعند علي بن سكر
 بروي سنة

في واسطه
 ثقتهم في
 سنة

منه قبل التوبة عنه والقتل بالطريق الاوله كذا في مجمع البيان وفيه تأمل فانه على بعض التفسير والاحتمال ومع
ذلك يشكل بان القتل العمد حتى الناس وانه ورد فيه الخلود في النار وهو يستعمل التائب ايضا فلا يلزم من سقوط
سقوطه لان الله قد يسقط حقه بالتوبة ولا يسقط حتى غير الا ان يكون المراد بعد الخروج عن الحق الذي للمقتول
قبل توبته من جهة فعله احرام العظم وخض ما يدل على خلوده النار لغير التائب ثم يتبع الوجوب في آية
اخرى بعدها وقالوا هم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله فان انتهوا فلا عدوان الا على الظالمين
فيتبع الله تعالى غاية وجوب المثل القتال بانها عدم الفتنة اي الشرك وكون الطاعة والانتقاد لله تعالى
فقط فان امتنعوا عن الكفر وادغوا بالاسلام وقتلوه فلا عدوان اي لا عقوبة الا على الظالمين اي ليس عقوبة
القتل والاخراج في الدنيا وعقوبة الآخرة بالنار وغيرها على الدوام الا على الظالمين اي الكافرين المقيمين
على الظلم والكفر وفيها ايضا دلالة على عدم جواز القتل بل السبي وغيره بعد الاسلام فلا يجوز استرقاقهم ايضا
بعد الاسلام ولا اخذ ما لهم بل شيء من العتقات من اخذ المال وغيره السادسة الشهر الحرام بالشهر الحرام
والحرمان قصاص فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم واتقوا الله واعلموا ان الله مع المتقين
الشهر الحرام هو الذي فيه تحريم القتال ونحوه والحرمان جمع حرمة وهي ما يجب حفظه ولعل المراد به هنا ذوالقعدة
وهو شهر الصدقات الحريمية والاشهر الحرم اربعة ثلثة سرور واحد فرد ذوالقعدة وذو الحجة والحرم وجب قبل
التقدير قتال شهر الحرام فبقائه تحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقيل لا تقدير بل معناه هذا الشهر الحرام
بالشهر الحرام الذي منعه رسول الله صلى الله عليه وآله عن الطاعة والطواف اي حصل ما اردت في ذلك فيه وقرب
منه مضمون الحرمان قصاص يعني لما صدق رسول الله صلى الله عليه وآله ومنعوا المسلمين من عباداتهم في مكة
حصل لهم مكافاة في ذلك الشهر بعينه في العام المقبل وكان قوله والحرمان قصاص احتجاجا عليه اي على كل
ذي حرمة يجري فيه القصاص والمكافاة فمن هتكوا حرمة شهركم بالصدقات فافعلوا بهم مثله وادخلوا عليهم
عنفه وادخلوهم ان فاتكم اوان معناه ان القتل في الشهر الحرام حرام والحرام للمسلمين لا يجوز الا قصاصا
فمن اعتدى عليكم اي ظلمكم فاعتدوا عليه بمثل اي جازوه بظلمة وافعلوا به مثل ما فعل والثاني ليس باعتداء
وظلم بل عدل الا انه سمي به للمشاكله لوقوعه في صحبته مثل اطمحوا الى حبيته وقيصاصا في جواب من قال اي
شيء نطبخ لك واتقوا الله باجتناب المعاصي فلا تظلموا ولا تمنعوا عن المجازات ولا تتعدوا في المجازات
عن المثل والعدل وحكمكم فيها دلالة على تسليم النفس وعدم المنع عن المجازات والقصاص وعلى وجوب

لا بأس بذكر الشهر الحرام في القصاص
فانه المكون من الشهر الحرام
والله اعلم بالصواب

ان كان مسلماً ان يكون شقيقاً

اذا كان حراً من اقرانه

الردة على الغاصب المثل او القيمة ومحرر المنع والامتناع عن ذلك وجواز الاخذ بل وجوبه اذا كان تركه اسرافاً
 فلا يترك الا ان يكون حسناً وتحريراً التقدي والتجاوز عن حقه بالزيادة صفة او عينا بل في الاخذ بطريق
 يكون تقدياً ولا يعيد ايضاً جواز الاخذ حفية او جهرية من غير رضاه على تقدير امتناعه من الاعطاء
 كما قاله الفقهاء من طريق المفاضة ولا يعيد عدم اشتراط تقدير ثباته عند الحاكم على تقدير الامكان
 ايضاً ولا اذنه بل يستقل وكذا في غير المال من الاداء فيجوز الاداء بمثله من غير اذن الحاكم والى ثباته
 وكذا القصاص الا ان يكون جرحاً لا يجري فيه القصاص او ضرباً لا يمكن حفظ المثل او فحشاً لا يجوز القول
 والتلفظ به مما يتولون بعد مجازته مطلقاً مثل الرمي بالزنا وحيث ان الجهاد لم يقع الا مع الامام
 وح لا يحتاج الى معرفة احكامه فتركنا باقي الآيات المتعلقة به مثل وما لكم لا تنفقون في سبيل الله
 والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم
 اهله واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً وكذلك قوله يا ايها الذين آمنوا اخذوا
 حذركم الآية وقوله تعالى فليقاتل في سبيل الله الى قوله اجر عظيم وقوله ما كان لاهل المدينة الآية ليس
 الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون الاية ويا ايها الذين آمنوا قاتلوا الذين الآية ويا ايها
 الذين آمنوا قاتلوا الآية ويا ايها الذين آمنوا اذا قيمتم الآية ويا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال الآية
 ويا ايها النبي جاهد الكفار ولكن تمته بآيات لها فوائد كثيرة ومنا سببه قايه الاولى يا ايها الذين آمنوا
 اذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا اي سافرتم للغزو والجهاد فيتم واين الكافر والمؤمن والمراد لا تعجلوا
 في القتل بل اظهروا لكم اسلامه ظناً منكم فانه لا حقيقة لذلك ولا تقولوا لمن اتى اليكم السلام اي حياكم
 بتحيةة السلام وقرى السلام اي استسلم لكم وانفاد فلم يقاتلكم مظهر الكفر انه من اهل ملتكم لست
 اي ليس لا يمانك حفيظة وانما اسلمت خوفاً من القتل يتبعون عرض الجوع الدنيا اي المال والمتاع الذي
 لا بقاء له فان جميع متاع الدنيا عرض زائل ويحق ان الدنيا عرض حاضر ومنه العرض المقابل للجوع ففضل الله
 مضافاً لغيره اي في مقدور الله تعالى نعم ورزق ان اطعموه فيما امركم وقيل معناه ثواب كبير لمن ترك قتل
 كذلك كنتم من قبل اي كفاراً فهداكم الله وقلتم لا اله الا الله محمد رسول الله فخليتم من الله عليكم باظهار
 دينه فاطعموه بعد اللتمان من اهل الشرك فاب عليكم قيل تو بكم فتبينوا اعداءه للتاكيد بعد ذكره اولاً كالتحية
 بعد ذكرها ان الله كان لميزل بما عملون جيرا عليها قيل ان يعلمون ولا يخفى ان قصد كره ليس الابتغاء عرض

في النساء عز بانه من الجواهر

دفعه لثبوت احوال المسلمين

ارادوا بيان الامور

اول ما اخرج من كلامه

فان قيل

اول ما اخرج من كلامه

الجوع الدنيا

للجيرة الدنيا والمهول انما نزلت في اسامة بن زيد واصحابه بعثهم رسول الله صلى الله عليه وآله سرية فلقوا رجلا قد
 بغم له الى جبل وكان قد اسلم فقال لهم السلام عليكم لا اله الا الله محمد رسول الله فبرز اليه اسامة فقتله
 واستاق غنمه وفيها دلالة على قبول الايمان ممن قال بلفظه من غير تعرض له انه مكره او قاصد لذلك وهل هو
 حقيقة ام لا وعدم التحمس بل سائر الامور بالطريق الاولى ويدل عليه تحريم التحمس بالكتاب والسنة والاجماع
 وعلى عدم الجراءة في الامور مما يحصل عنده والسرعة في الحكم والعلم والعمل بل لا بد من التثبت والتوقف حتى
 يظهر حقيقة الامر وعدم العمل بالظن في الحال كما في خبر الفاسق الذي دل عليه الكتاب والسنة والاجماع وايضا
 يدل على عدم اعتبار الدليل في الايمان وعلى عدم اعتبار العمل فيه وعلى انه يكفي لصدقه مجرد الشهادتين بل
 القول له بانه ليس ممن منى فانهم ولعلها تدل على عدم المواخذه في الدنيا بمثل هذا القتل ولكن القواعد
 الفقهية يقتضي الدية والكفارة على ما تقدم في الآية المتقدمة ان الخطاء يقتضي ذلك ولا شك ان ذلك خطأ
 فكانه عنى منه في اول الاسلام لعدم جراءة الكفار وعدم امتناع المسلمين عن القتل والقتال او ان الآية
 سقطت لعدم وارث مسلم وكان عاجزا عن الكفارة او اذاها او ما كانت واجبة بعد قال في وقيل نزلت في
 المتداد من رجل في غنمه فاراد قتله فقال لا اله الا الله فقتله وقال ود لو فر باهله وماله وفيه دلالة على
 صحة ايمان المكره وان المجتهد قد يخطئ وان خطاه مغفرت انتهى وليس بواضح فانه لم يظهر كونه مجتهدا معلوم
 ان كل من فعل شيئا خصوصا مثل هذه الامور ليس بمجتهد ولم يعلم صحة الايمان عند الله الا ان يرى لها كونه
 مانعا وحاقا لدمه وايضا لم يعلم كونه مكرها الا ان سرق الكلام يدل على انه لو لم يرمي من قتل وهو خطأ فان
 يتأكلون ويخوفون بالقتل والضرب والنهب ليسوا او انهم لو اسلموا القبل ظاهرا بل في نفس الامر ايضا اذا صار
 وعلموا يقينا وهو خطأ سنة ان الذين توفيتهم الملائكة يحتمل لما مضى المضارع فيكون توفيتهم محذوف
 احد القائمين ويؤيد الاول قراءة توفيتهم ظاهرا على انفسهم حال من المنعول اي ان الذين اما تهم الملائكة حال
 كونهم ظاهرا ليس انفسهم بالعصيان بترك الهجرة الواجبة وموافقة الكفار باظهار عدم الايمان فانما نزلت في
 من اهل مكة اسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة فريضة قالوا انفسهم للملائكة حال عنهم بتقدير قد و خبر ان
 اولئك وقد يكون دخول الفاء لضمته معنى الشرط ويحتمل كونه خبرا بتقدير لهم و فاولئك عطف عليه اي قالت
 لهم حين توفيتهم فمير كنتم اي في اي شيء كنتم من امر دينكم توحيوا بملكيتا بافهم لكونه في شيء من الدين حيث
 تركوا الهجرة الواجبة مع القدرة وتركوا اظهار الاسلام لعدم مبالاةهم بالسرعة قالوا يجيبين معذرتين

او يكون ما قلنا خطأ في هذا الا اننا انما قلنا ان
 كونه خطأ وانما الحكم انما هو ان الله لا يفتن قوما

وانفس الامر وعرضنا وصادق
 كونه لا يفتن قوما من اهل الجاهلية واليه انما
 ان الله لا يفتن قوما من اهل الجاهلية واليه انما

الا انهم انتم تقولون وددت لو قتل ذلك اني كنت
 وددت لو قتل ذلك وددت لو قتل ذلك وددت لو قتل ذلك
 وددت لو قتل ذلك وددت لو قتل ذلك وددت لو قتل ذلك

او انهم انتم تقولون وددت لو قتل ذلك اني كنت
 وددت لو قتل ذلك وددت لو قتل ذلك وددت لو قتل ذلك

كنا مستضعفين في الارض اي غير قادرين على الهجرة لعدم الهجرة المونة على السفر او غير قادرين على اظهار الايمان
لضعفهم قالوا اي الملائكة تكذب بالهم على الاول المولى ارض الله واسعة فتهاجر وايها يعني كثر قادرين على الهجرة
وعلى الثاني بانكم قادرين على اظهار فلم تهاجروا عن مكة فاولئك الذين توفهم الملائكة وقالوا مستضعفين كثر
ما وليهم مسكنهم حيثما تركهم الهجرة واظهار اعلام الدين ومساعدت الكفار وساءت مصير اي ليس المصير
مصيرهم وما وليهم الا المستضعفين الذين لا يتدرون على المهاجرة واظهار الذين من الرجال العاجزين والنساء
كذلك والولدان الارقاء منها لا تهم عاجزون عنها والصغار فاتهم عاجزون عن السفر لضعف سنهم او غير
البلغ من الذكور فيكونون غير مكتملين ويكون اظهار ذلك اشارة الى ان اولادهم غير مكتملين بالمهاجرة
مع عجزهم والاستثناء منقطع لعدم دخول المستضعفين بالمعنى المتقدم في الذين توفهم الملائكة ظالمين
ولا في اولئك لعدم كونهم مكتملين بالمهاجرة لكونهم معذورين وعدم قدرتهم كما بين بقوله عز وجل لا يستطيعون
حيلة صفة للمستضعفين لعدم كونهم معينين وان كانت في صورة التعريف قال في ف لان الوصف وان
كان فيه حرف التعريف فليس بشئ بعينه قوله ولقد امر على الكبير يستني او حال عنهم واستطاعة الحيلة وجدان
اسباب الهجرة مثل الغنى والقدرة على السفر وما يتوقف عليه ولا يهتدون سبيلا عطف على ما قبله واستهداء
السبيل معرفة الطريق المسلك بنفسه او بدليل فاولئك عسى الله ان يعرض عنهم فهم معذورون ولكن جاء
بلفظ عسى كلمة الاطماع ولفظ العز الذال على ان لهم ايضا ذنب والذنب بقوله وكان الله عنق اعنورا للمباينة
في عدم جواز ترك المهاجرة وترك اظهار شعائر الايمان والموافقة مع الكفار حتى ان ذلك موجب للعتاب لفضل
ذلك عجز او خوفا وعدم القدرة على المهاجرة وعدم التكليف ولكن لهم طمع وتوقع غفر قطعا لا طماع غيرهم
فالاية دلت على ان ترك المهاجرة مع القدرة كبيرة واتى كبيرة حين فرض المهاجرة واستثناء العاجزين
ويمكن ان تكون منسوخة بمثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا هجرة بعد الفتح ان كان متواترا والاولى جعله
مخصصا لها ومقيدا او لو قيدت بفرض الهجرة لاحتجاج الى شئ ولكن تكون مجملة غير مبينة الا بمفصل وقال
في الآية دليل على وجوب المهاجرة من موضع لا يتمكن فيه من اقامة امر دينه كما يجب لبعض الاسباب
او علم انه في غير بلد اقرب بحق الله وادوم على العبادة حققت عليه مهاجرة وعن النبي صلى الله عليه وآله
من فر بدينه من ارض الى ارض وان كان شبرا من الارض استرجعت له الجنة وكان رفيق ابيه ابراهيم
وبنيه محمد صلى الله عليه وآله وعليهما وفي الدلالة خفاء فانها مقيدة بكون الهجرة فريضة كما تقدم قال في ف

لغيرهم من الجاهلين والذين لا يفهمون الدين ولا يعرفون الحجة والبرهان

الذين لا يفهمون الدين ولا يعرفون الحجة والبرهان

الذين لا يفهمون الدين ولا يعرفون الحجة والبرهان

هم الذين آفأس من اهل مكة اسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة فريضة وقوله تعالى ظالمى انفسهم يعني يموتون
حين كوفهم ظالمين انفسهم والوعيد متعلق بموت وهو ظاهر بترك الهجرة الواجبة بحيث صار سبباً لموتهم
الكفار ومساعدتهم وترك اظهار الاسلام بل اظهار الكفر كما ينهم من سوقها وموت وي ويمكن ان يكون
مع عدم اعتقادها جوازها وجلبتها حيث صار الحكم ما ولهم حمتهم وساءت مصير او ذلك ليس الا فيما يكون
كفر او بالجملة غاية ما يفهم منها وجوب المهاجرة وفي مادة خاصة بسبب خاص فلم يعلم منه ان كل هجرة
واجبة وكل تارك لها ظالم الا ان يقاس باستخراج العلة واثباتها في الفرع والى ذلك ولهذا ان ترك
هذه الهجرة كبيرة وفيه ما تقدم من المبالغات التي كادت ان لا توجد في غيرها وكيف يكون غيرها
كذلك مع انه نقل ان لا هجرة بعد الفتح لما بقى ذلك العلم ^{على} وعلى تنذير الدلالة على الاول في الجملة كيف يدعى
دلائلها على الثاني اى قوله او علمه ^{وكانه} ^{لذلك} ^{قال} ^{وحيث} ^{وما} ^{صرح} ^{بالوجوب} ^{والفرض} ^{لان} ^{لفظة}
حيث بمعنى الاول والاحسن هو الشائع والكثير وهو حتمية فيه ولكن اليضاوى صرح بالوجوب وكان
نظر الى القياس فالدلالة على تقدير امكان استخراج القياس وصحة لا يتم عند اصحابنا حيث لا يقولون
به وكانه لذلك ما ذكره في ^ن ويؤيد جواز التقيته بل وجوبها فيعمل بها ويتر في بلادها من غير اظهار
شعار الاسلام ويظهر خلافها على وجهها ولهذا ما شرط البعض عدم المندوحة فيما ورد فيه النص بخصوصه
للتقية كالكتف وغسل الرجلين نعم لو آل الامر الى عدم اظهار الاسلام ولزوم اظهار الكفر والموافقة معهم
في ذم الشرع ومساعدتهم يجب الفرار منهم وان لم ينهم من الآية للفعل والنقل ويمكن فهم منها ايضا بالنسبة
والحاصل انه اذا علم ان الكون حرام لعدم امكان فعل وقول ما يجب عليه مطلقا وليس معذوره فيه وليس
مما فيه التقية وليس له بدل بحيث لا يعاقب بالكون فيجب الزوال والهجرة الى محل يمكن من ذلك لكن اثبات
ذلك مشكل لان كل الواجب مشروط بالامكان وعدم المانع والشرع رفع عدم الامكان وجودهما
لا يجب ذلك الامر بل يكون حراما فلا يعلم عدم جواز الكون ^ح ولهذا يجوز السفر الى محل التيمم الى محل
ياخذون الاموال بغير اختيار الا انه معلوم في بعض الامور مثل الكون في محل لا يمكن فيه من فعل الصلوة
مع امكانها في غير ذلك المحل مع القدرة اليه وقد يعلم من كلام بعض الاصحاب في تحريم السفر يوم الجمعة بعد
الزوال مع وجوبها ان كل ما يوجب لسقوط الواجب فهو حرام وينهم من بعض الاخبار ايضا مثل الرواية المشتملة
على انه وقع شخص في ارض لم يوجد فيها الا النمل قال عليه السلام يتيم به ولا يعود الى مثل هذه الارض التي توبى اهلها

ولكن ما قاله فمر بل منصوص والرواية محل التأمل اذ يجوز التيمم والذهاب الى موضع لا يكون فيه الماء للوضوء
 الا ان يقال التيمم بما يباح أولا وبالذات مثل التراب يجوز وكذا الذهاب الى تلك الارض وايجاد اسبابه
 عند ادون ما لا يجوز التيمم به الا اذا اضطررا مثل الثلج او يحمل على الاستحباب ولا شك ان الزائر ان لم يكن
 له مانع وسبب راجع من البلد الذي لم يتمكن من اطهار جميع احكام الايمان والاسلام فيه الى بلد يمكنه
 ذلك بل لو علم انه فيه اولى لما قاله في ف او ل وكأنه الى ذلك اشار ما نقل عن الشهيد قدس الله سره
 انه يجب الزائر من بلد التقيته ان يصح يحمل الوجوب على الاستحباب او على الوجوه المتقدمة لسبب الوجوب فتذكر
 وتأمل ثم اشار الى ثواب المهاجرة في سبيل الله بقوله ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله لم يذكر
 الموت فقد وقع اجره على الله مثل قوله والذين هاجروا في الله من بعد ما ظنوا النبي ليهتفوا في الدنيا حسنة
 ولا جر الاخرة البر لو كانوا يعلمون وكذلك والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا او ماتوا ليرزقنهم الله
 رزقا حسنا وان الله هو خير الرازيين والظ ان كل من سافر في طلب امر طرقات الله فهو مهاجر في سبيله
 كما يدل عليه بعض الاخبار وظ الاضافة فليس مخصوص بالجهاد وبالطهاجرين من بلاد الشرك والسف
 لطلب العلم داخل بل افضل وكذا زيارة الائمة عليهم السلام بل الذهاب الى صلوة الرحم وزيارة الاخر ان
 في الله هو سبيل الله ونحو ذلك وهو ظ قال في ف وقال اكل هجرة لغرض ديني من طلب علم او حج او حيا
 او فرار الى بلد يزد فيه طاعته او قناعته او زهد في الدنيا او ابتغاء رزق طيب فهي هجرة الى الله ورسوله
 وان ادركه الموت في طريقه فاجر على الله والظ ان هذا حق وليس مخصوص بالهجرة في اية ومن يخرج
 بل في جميع الآيات الواقعة في ثواب الهجرة كما اشترنا اليه الله يا عبادي الذين امنوا ان ارضي
 واسعة فاياي فاعبدون في ف معنى الاية ان المؤمن اذا لم يستهل له العبادة في بلد هوفيه ولم يتيسر له
 امر دينه كما يجب فليهاجر عنه الى بلد يقدر الله فيه اسلم قلبا واصوح دينيا والكر عبادة واحسن خلقا
 وعن رسول الله صلى الله عليه وآله من فر بدينه من ارض الى ارض وان كان سيرا من الارض استحق
 له الجنة وكان رفيق ابراهيم ومحمد صلى الله عليهما وعلى الهما وقيل هي المستضعفين بكلمة الذين نزل
 فيهم الملائكة ارض الله واسعة فيها جوارها وانما كان ذلك لان امر دينهم ما كان يستتبع بين ظهري
 الكفرة في ف بين تعان الله لا عدو في ترك طاعته فقال يا عبادي الاية واهربا من ارض يمنعكم اهلها
 من الايمان والاخلاص في عبادتي وقال ابو عبد الله عليه السلام اذا عصي الله في ارض انت فيها فاخرج

في العنكبوت

استتبت الامر
تماما كما رسمت

منها الى غيرها

مؤيد من الله تعالى
 في الدين والدار الآخرة
 كتاب في التفسير
 تأليف الشيخ
 محمد بن عبد الله

في النحل

منها الى غيرهما فيمكن ان يستدل بها على الهجرة من دار الكفر التي لا يقدر على اظهار شعار الاسلام وكذا على الهجرة
 من الدار التي تكون كذلك فمثل الرابعة والذين هاجروا في الله اي تركوا ما نالهم وما وضعهم في حق الله ولو
 من بعد ما ظلموا اي من بعد ما ظلمهم اعداؤهم مثل المشركين وغيرهم لتبوء نعمهم في الدنيا حسنة اي لنسكتهم
 في الدنيا بلدة حسنة احسن مما اخرجوا وهاجروا عنه ولا اجر الاخرة الا بالبر اعظم واحسن مما اعطيتهم في الدنيا
 لو كانوا يعلمون اي الكفار ان الله يجمع للمهاجرين اجر الدنيا والآخرة لرغبوا في دين الاسلام وتركوا اذى المشركين
 واخراجهم ولو علم المؤمنون ذلك اجمع وما اعد لهم في الجنة لا زادا وسروا وحرصا على التمسك بالدين
 الذين صبروا وعلى ربه يتوكلون هم الذين صبروا على المهاجرة والمجاهدة وبذل النفس في سبيل الله واذى
 المخالفين وهم الذين يتوكلون على ربه لا على الغير فهي دالة على استحباب المهاجرة او وجوبها عن دار الكفر
 والخلاف لو ظلموا واودوا ولم يتمكنوا من اقامة لوازيم الدين وعلى كثرة الاجر في ذلك وعلى الصبر والتوكل
 وهو ظ وان كانت نازلة في حق جماعة متخلفين بعد مهاجرة رسول الله صلى الله عليه وآله من مكة الى المدينة
 مثل بلال وصهيب وروى ان صهيبا قال للمشركين انا رجل كبير ان كنت معكم لم افعلكم وان كنت عليكم
 لما اضركم فخذوا مالي ودعوني فاعطاهم ماله وهاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وان المراد بحسنه هي المدينة
 والمهاجرة عنها هي مكة حرمة الله الذي هو محبوب كل القلوب فكيف بتلوب من كان مستقرا في شعور اللفظ
 وعدم التخصيص بالسبب كما بين في الاصول فتوفى وغيره والذين هاجروا هم رسول الله واصحابه ظلمهم
 اهل مكة فزوا بدنيهم الى الله الى قوله وقيل هو الذين كانوا محبوسين معذبين بعد هجرة رسول الله صلى الله عليه وآله
 وكلما خرجوا تبعوهم فردوهم منهم بلال وصهيب وخباب وعثمان يجمل ان يكون بيانا لسبب النزول لا احصر المراد
 فيهم الخاصة وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الجمع والتذكير باعتبار المعنى فاصحوا بينهما بالنصح والطلب
 الى حكم الله فان بغت تعدت احدهما الى الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تاتي الى امر الله حتى ترجع الى حكم الله فان فاضل
 فاصلحوا بينهما بالعدل واقتطعا عدلوا في كل الامور ان الله يحب المتقسطين العادلين يدل على وجوب الاصلاح
 بين المؤمنين وانه اذا لم يصطلحوا اوجب قتال الظالمة منها حتى ترجع عن الظلم الى امر الله العدل ويدل عليه
 ايضا قوله انها المؤمنون اخوة من حيث انهم انتسبوا الى اصل واحد هو الايمان الموجب للحياة الابدية
 وهو تعليل وتقرير للامر بالاصلاح ولذلك كثره فقال فاصلحوا بين اخويكم وضع الظن موضع الضمير
 مضافا الى المأمورين بالمبالغة في التوفير والتخصيص ونقص الاثنين لانهما اقل من يقع بينهما ما يوجب الصلح

قاله في ف وى ون
 كظم رحمه الله

من الشقاق فانقوا الله في مخالفة امره وحكمه لعلمكم ترجون على تقويم السادسة يا ايها الذين آمنوا اذا
جاءكم المؤمنات مهاجرات الآية فيها احكام منها اذا جاءت امرأة من الكفار الى المسلمين وادعت
الاسلام يجب ان تختبر فان علم انها مسلمة لا يجوز ارجاعها الى الكفار ومنها ان الكافرة التي اسلمت
ليست بجلال للكفار وبالعكس ومنها انه يحصل الفرقة بمجرد الهجرة ولا يحتاج الى الطلاق ومنها
وجوب رد المهر الذي اعطاها ومنها انه يجوز نكاحهن للمسلمين مع ايتاء المهر وليس ذلك شرطا
بل ولا فكهرا وانما ذكر اشارة الى انه لا يكفي المهر الذي رد على زوجها من بيت المال وان مجرد الهجرة كافية
ولا يمنع التزوج السابق ولا الكفر ومنها عدم حواجز نكاح الكافرة للمسلم مطلقا منقطعاً ودائماً حرة
وكتابية وفيه تفصيل مذكور في الفقه ومنها طلب المهر الذي اعطيت ان ذهبت منكم امرأة الى الكفار كما
كانوا يطلبون منكم اذا جاءكم امرأة منهم **كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر**
وفيه آيات منها ولكن منكم من يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وانلك هم المفلحون
اي وليكن جماعة هي بعضكم فمن تبعضيته كما هو الظاهر يدعون ذكرا باعتبار جملة على جماعة من الذكور
وان دخلت النساء فيه تغليباً الى الخياري الذين او مطلق الامور الحسنة شرعاً وعقلاً من المعروف وترك المنكر
فيكون مجمل تفصيله ويا مرون بالمعروف اي بالطاعة والامر يكون للرجحان مطلقاً نعم من الذنب والوجوب
وينهون عن المنكر اي خلاف الطاعة من كونه مكرهاً وحراماً ويكون الوجوب الذي يستفاد من الامراي
وليتكن ومن حصر الفلاح في الامرون والتا هون المفهوم من قوله وانلك هم المفلحون باعتبار المجموع وبعض
الافراد ويحتمل تخصيص الامر بالواجبات والنهي بالمحرمات فيكون صريحاً في الوجوب واما تفصيل الوجوب وشروطه
المعتبرة فموجودة في الكتب الفقهية ولائحة كثيرة في البحث عن الوجوب عينياً او كفاًياً والاول منه في ذلك
كون البحث عن كونه عقلياً او نقلياً والظان انه كفاًياً كما هو ظاهر هذه الآية وكون الغرض هو الرد عن التبع
والبعث عن الطاعة ليرتفع القبيح ويتبع المأمور به والحسن ولا دليل في العقل يدل على الوجوب مطلقاً نعم يمكن
كونه واجباً عقلياً في الجملة وعلى من ظهر عنده قبحه بمعنى ترتب الذنب على الترك وهو ايضا فقيماً القول بأنه عقلي
والآيات الدالة على ذلك كثيرة مثل قوله تعالى في هذه السورة كنتم خير امة اخرجت للناس يا مرون
بالمعروف وينهون عن المنكر الآية اي وجدتم خيراً جماعة مخلوقة او اخرجتم من العدم الى الوجود لتأمروا
بالمعروف وينهون عن المنكر فشرع بان الخيرية باعتبار الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والايمان بالله تعالى

في الامور

في النحل
اول حزب العنبر

ومنها ان الله يامر بالعدل وهو الانصاف والتوسط في جميع الاعتقادات والافعال والاقوال وعدم التعرض ^{للافراط}
والميل الى احد الجانبين فلا يكون اعتقاده في حق الله ناقصا ولا فوق ما لا يجوز بان يعتقد الشركة والافراط ^{تضاف}
بالصفات الناقصة واتصاف النبي صلى الله عليه وآله بالاوهية وكذا في الامامة وكذا في العبادات لا يجعلها ^{قصة}
عن الوطيفة ولا يخترع فيها فرق ما عينه الشارع وبالجملة لا يخرج عن الشرع الشريف والاحسان الى الغير
وهو التفضل ولفظ احسان جامع لكل خير والاغلب استعماله في التبرع ويحتمل في العبادات كما قيل انه احسان
في الطاعات وهو ما بحسب الكمية فنفعل التوافل والكيفية كما قال صلى الله عليه وآله الاحسان ان تعبد الله كأنك تراه
فان لم تكن تراه فانه يراك وابتداء ذي القربى ان الله يامر باعطاء الاقارب ما يحتاجون اليه وصله الرحم
وهو تخصيص بعد تعميم للاهتمام بل الاحسان ايضا كذلك قال في ن وهذا عام وقيل ان المراد بذى القربى
قربة الرسول صلى الله عليه وآله المسار اليهم في قوله الا المودة في القربى ولذى القربى في قسمة الخمس والمروى عن ابي جعفر
عليه السلام انه قال نحن هم كانه اشارة الى ذلك وينهي عن الفحشاء والافراط في متابعة القربة الشهوانية كالزنا
فانه قبيح بل اقبح احوال الانسان واشنعها والمنكر ما ينكر على فاعله من جميع المعاصي تعميم بعد تخصيص ^{البعي}
الاستعلاء والاستيلاء على الناس والتجبر والتكبر المحرم بل بمنزلة الكفر فيل الفحش ما يفعله الانسان
في نفسه من القبيح مما لا يظهر لغيره والمنكر يظهر للناس مما يجب انكاره عليهم والبعي ما يتناول من الظلم
لغيره وقيل العدل استواء السرية والعلائية والاحسان كون السرية احسن من العلائية والمنكر ان يكون
العلائية احسن من السرية يعظمكم لعلكم تذكرون معناه يعظكم الله بما في هذه الآية الشريفة من مكان
الاخلاق او من الامر والنهي المتميز بين الخير والشر لكي تعظون وتذكرون وتنتكرون وترجعون الى الحق ^{تعالى}
به وعن ابن مسعود هذه الآية اجمع آية في كتاب الله قال في ف العدل هو الواجب والاحسان هو المذهب
والفاخشة ما جاوز حدود الله والمنكر ما ينكر العقل والبعي طلب التطاول بالظلم وحين استطعت
من الخطب لعنة الملاعين على امير المؤمنين رضي الله عنه اقيمت هذه الآية مقامها ولم يرها انها كانت ^{حجة}
ومنكر وبغيا ضاعف الله من ستمها غضبا ونكالا وخرجا اجابة لدعوة نبية وعاد من عاداه قال المحسبي
يريد بلعنة الملاعين من لعن عليا رضي الله عنه من بنى ائمة وبنى مروان والذي استقط لعنة عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه والذي سن ذلك معوية انتهى واسار بدعوة النبي صلى الله عليه وآله الى ما وقع في يوم الغدير
من دعائه له بذلك وهو مشهور في الكتب مسطور غني عن البيان وهذا الكلام صريح في لعن معوية وفي مواضع

الاحسان ما جاوز حدود الله

مسروق اجمع آية القرآن مجلد عام
كتاب

من ف يظهر بغض المص له وانه ما كان على الحق وما كان جهاده مع علي باجتهاد ولا معذورا فيه بل متعمدا وظالما
وحاكم جور عالما منها ما ذكره في آخر سورة يونس واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين روى ان ابا قتادة
رضي الله عنه تخلف عن ثلثي معوية حين قدم المدينة وقد تلقته الانصار ثم دخل عليه فقال له مالك لم تلتقنا
قال لم يكن عندنا دواب قال وابن النواضح قال قطعناها في طلبك وطلب ابيك يوم بدر وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وآله يا معشر الانصار ستلقون بعدي اثرية قال معوية فماذا قال قال فاصبروا حتى تلتقوني
قال فاصبر قال اذن نصبر فقال عبد الرحمن بن حسان ^{الاجتبار} ألا ابلغ معوية بمخرجي امير الظالمين نشا كلامي
بانا صابرون فننظر وكم الى يوم التقاب والخصام ومنها وسار عن الى مغفرة من ربك راى الى العبادات التي هي موجبة
لمغفرة عظيمة من ربك وموجبة لدخول دار المتقين والمنفقين والمحسنين اخلاقهم وجنتهم عرضها السموات
والارض اعدت للمتقين الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب
المحسنين يوفر فضيلة الصلوة وسائر العبادات في اول اوقاتها والمسارعة اليها من غير تأخير وكسل
الاما استثنى الدليل مثل تأخير العساكين الى المزدلفة كما هو المشهور في محاله ويستفاد منها ان الجنة الغرض
الاصل من بناء الجنة دخول التين اى المطيعين لله ورسوله بترك المعاصي وفعل الطاعات كما ان الغرض
من خلق النار دخول الكفار فيها كما قال تعالى قبلها واتقوا النار التي اعدت للكافرين فلا ينافي دخول غيرهم
تبعاً مثل الفساق ودخول الاطفال والمجانين والفساق الجنة كذلك قد دل على عظم الاعتداد بسان التقوى
والموصوف به بخلاف الضيق فلا اعتبار للناسق عند الله وان دخل الجنة وايضاً ان لو وصف الاثنا في العسر
واليسر والفني والفقر خلا عظيمهما في ذلك وهذا ورد في الاخبار الكثير مدح الشحا وذم الجحيل قال في ن اول
ما عده الله سبحانه من اخلاق الجنة الشحا وما يؤيد ذلك من الاخبار ما رواه انس بن مالك عن النبي صلى
الله عليه وآله انه قال الشحا شجرة في الجنة اغصانها في الدنيا من تعلق بغصن من اغصانها قاده الى الجنة
والجحيل شجرة في النار اغصانها في الدنيا من تعلق بغصن من اغصانها قاده الى النار وقال عليه السلام الجنة دار
الاسخياء وقال السخي قريب من الله وقريب من الجنة وقريب من الناس بعيد من النار والجحيل بعيد من الله
بعيد من الجنة بعيد من الناس قريب من النار ومثلها في الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام ورود اخبار كثيرة
في ذلك في الكافي مثل ان رسول الله صلى الله عليه وآله قال السخي محبوب في السموات محبوب في الارض خلق من طينة
عذبة وخلق ماء عذبة من ماء الكوثر والجحيل مبغض في السموات مبغض في الارض خلق من طينة سبخة وخلق

النش انه كذا

ومع ان رعة الى المغفرة والجنة
الاتقان على ما يستحقان به

فضل الشحا وذم الجحيل

اهل

ما عده الله

ماء عينية من ماء العوسج وعن ابي الحسن موسى عليه السلام السخى الحسن المخلق في كف الله لا يحلى الله منه حتى يدخله
 الجنة وما بعث الله عز وجل نبيا ولا وصيا الا سخيا وما كان احد من الصالحين الا سخيا وما زال ابي بصير
 بالسخا حتى مضى وقال من اخرج من ماله الزكوة ثمانية فوضعها في موضعها لم ينسأل من اين اكتسبت ما لك
 وفيما روى عن ابي عبد الله عليه السلام في ضيافة ابراهيم قال له جبرئيل ارسلني رتبك الى عبد من عبيد يتخذ خلا
 قال ابراهيم فاعلمني من اخذته حتى اموت قال فانت هو قال ومحمد ذلك قال لا انك لم تسأل احدا شيئا قط
 ولم تسأل شيئا قط فقلت لا وعند الله قال اني رجل النبي صلى الله عليه وآله فقال يا رسول الله اني الناس
 افضلهم ايمانا فقال ابسطهم كفرا وعند الله قال لبعض جلسائه الا الخبرك بشي يترقب من الله ويترقب من
 الجنة ويباعد من النار فقال بلى فقال عليك بالسخا فان الله خلق خلقا برحمته لرحمته فجعلهم للمعروف اهلا وللخير
 موضعا وللناس وجها يسعى اليهم لكي يجيئهم كما يجيئ المطر الارض المجدبة اولئك هم المؤمنون الآمنون يوفى القيمة
 على يوم ابراهيم رفعه قال اوحي الله الى موسى عليه السلام لا تقتل السامري فانه سخي وعن ابي عبد الله عليه السلام قال شاب
 سخي مرهق في الذنوب احب الى الله من شيخ عابد جميل وعن جميل بن دراجع عن ابي عبد الله عليه السلام خياركم سمحا وكروما
 سجلا وكروما خالص الايمان البر بالافخار والسعي في حوائجهم وان البار بالافخار ليحبه الرحمن وفي ذلك من غيب
 وتزجج عن الثيران ودخول الجنان يا جميل اخبر بهذا غرايها بك فقلت جعلت فداك من غرايها يا قال البار
 بالافخار في العسر واليسر قال يا جميل اما ان صاحب الكثير يهون عليه ذلك وقد مدح عز وجل في ذلك صاحب القليل
 فقال في كتابه ويؤثرون على انفسهم ولو كان لهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وهذه
 الاخبار كلها مسندة وحذفت السند اقتصارا ولذا تركت الاخبار في الانفاق وذم النحل وما ورد في هذا الكتاب
 مثل الفقيه وغيره وان كظم الغيظ بمنزلة التقوى والانفاق في ذلك المذكور لان الظاهر ان عطف على المؤمنين الذين
 وان جاز عطفه على الذين ولعل الاول اول والا كان المناسب ويكفون الغيظ عطفنا على يفتنون قال في مجمع
 اصل الكظم شد رأس القرية عن ملكها يقول كظمت القرية اي ملائها ماء ثم سددت رأسها وفلان كظيم
 مكظوم اذا كان متلا احزنا وكذا اذا كان متليا غصبا لم ينتقم والكظامة القناة التي تجري تحت الارض سميت
 بذلك لا متلاها تحت الارض وفي غريب الحديث لابي عبيدة انه رأى النبي صلى الله عليه وآله اني كظامة قوم
 فنزأ ومسح على قدسيه والفرق بين الغيظ والغضب انه ضد الرضا وهو ارادة العتاب المستحق بالمعاصي لغنه
 وليس كذلك الغيظ لانه هيجان الطبع بترك ما يكون من المعاصي ولهذا يقال غضب الله على الكفار ولا يقال اغناظ

رفته كنز غريب دارقطني في ذكره
 السر والظهر في شأن المحرم
 رفته كنز غريب دارقطني في ذكره
 رفته كنز غريب دارقطني في ذكره

منهم وكان في التعبير عن عدم انفاذ الغيظ وترك العمل بمقتضاه باللفظ بالمعنى المذكور إشارة الى عدم خروج
شيء منه اصلا ولو قليلا فان المطمئنين قد راس القربة بحيث لا يترشح منه شيء اصلا والا لم يحصل الغرض
بل ينزل الماء ويبل ما تحته ويخرّب فتأمل وكذا العفو عن الناس وهو عدم عقابهم بما يستحقونه بفعلهم
ولكن ينبغي ان يكون بالنسبة الى نفسه وبحيث لا يؤل الى ابطال الحدود والتعزيرات الشرعية والنهاية فيها
وقال في رواية عن رسول الله صلى الله عليه وآله قال هو لاء في امتي قليل الا من عصمه الله وقد كان
كثيرا في الامم التي مضت وفيه دليل واضح على ان العفو عن المعاصي مرغوب فيه مندوب اليه وان لم يكن
وقال النبي صلى الله عليه وآله ما غفار جل عن مظلمة قط الا زاده الله بها عزرا والله يحب المحسنين ^{المحسنين}
هو المنعم على غيره على وجه عار عن وجه القبح ويكون المحسن ايضا هو الفاعل للافعال الحسنة من وجه ^{الطاعة}
والقربات ولا يبعد كونه إشارة الى الموصوفين المذكورين كانه قال والله يحبهم فعبّر عنهم به ليدل على كون ذلك
حسنا ايضا وعدم الاختصاص بذلك الاوصاف فدل على محبة الله تعالى لهم وهو فوق اعداد الجنة لهم
فدلّت الآية على كون التقوى والانفاق وكظم الغيظ والعفو عن الناس والاحسان الذي يحبه العقل
وبينه الشرع عبادات وقربات وكذا المسارعة اليها بمنزلة عظمة عند الله وهو حظ ويدل عليه الاخبار وكذا
العقل ايضا فيرجح من الله كظم غيظه من غير الكفار والعفو عن الناس سواء هو الاحسان اليهم بل الانفاق
عليهم لانه انفاق وكظم وعفو خال عن وجه قبح فلا يترك مع امر الناس الضعفاء به وكونها محبوسا عند
ثم قال في رواية مما جاء فيه من الاخبار ما رواه ابو امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من كظم غيظه
وهو يتدبر على انفاذه ملائكة الله قلبه رضا وفي خبر آخر ملائكة الله قلبه يوم القيمة آمنا وابيانا ثم قال روى
ان جارية لعلي بن الحسين عليهما السلام جعلت تسكب عليه الماء ليتقيها للصلوة فسقط الابرقي من
يدها فشجته فرفع رأسه اليها فقالت له الجارية ان الله يقول والكافرين الغيظ فقال لها قد كظمت غيظي
قالت والعافين عن الناس قال قد عفى الله عنك قال والله يحب المحسنين قال اذهبي فانت حرة لوجه
الله وفي هذه دلالة على عدم البأس بالاستعانة وقد روى مثلها عن الحسين بن علي عليهما السلام
انه جاز عبدا وبنيه طبع للضيف وهو معهم عليه السلام فوقع الظرف من يده على رأسه عليه السلام فنظر اليه
فقال العبد ان الله يعلم حيث يجعل رسالته قيل في معنى عرضها السموات والارض عرضها وكفى بالعرض
عن مطلق المقدار وهو متعارف ونقل عن ذلك الاسفار في رواية او انه لما علم ان عرضه الذي هو اقل من الطول

من كظم غيظه وهو يتدبر
على انفاذه

عرف في غير المساوي علم ان طوله ايضا يكون اما اكثر او مثله اما كونها مع ذلك في السماء فالظن ان المراد بكون بعضها
فيه بان يكون البعض الآخر فوقه او يكون اربابها فيها او فوق الكل وما ذكره الحكماء غير مسوع شرعا وهو ظن
كما قيل ان النار تحت الارض فيكون الآية دليل على بطلان ما قالوه وظن الآية انها مخلوقة وكذا النار
كما يدل عليه بعض الاخبار وقال به الاصحاب وصرح به الشيخ المفيد في بعض مسائله وقال ان الجنة
مخلوقة ومسكونة سكنتها الملائكة فيدل الآية على رجحان المسارعة الى الطاعات والانفاق في السراء
والضراء وحسن الخلق بكظم الغيظ والعفو عن الناس والاحسان مطلقا كما وردت لهار وابات
كثيرة مثل اصنع المعروف الى كل احد فان كان اهله والآفات اهله والذين اذا فعلوا فاحشة او
ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا الذنوب وهم من يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون
اولئك جزاؤهم مغفرة من ربهم وجنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ونعواجر العالمين والذين
انما عطف على المتقين كما قاله او على ما عطف عليه مثل الكاظمين نعمناه ان الجنة أعدت للمتقين والذين هم
فتكون معدة للمتقين والتائبين وهم يكونون الغرض الاصل من خلق الجنة فلا ينافي كونها لغيرهما ايضا
بالتبع كما ان النار معدة للكفار بدخلها الفساق ايضا فتقول في هذه الايات بيان قاطع ان الذين
آمنوا على تلك طبقات متقون وتائبون ومصريون وان الجنة للمتقين والتائبين منهم دون المصيرين فمن
خالف في ذلك فقد كابر عقله وعاند ربه باطل لما قلناه ولغيره مما يدل على دخول غيرهما فيها من الايات
مثل ما يدل على العفو والتفضل والاحسان والمغفرة لمن يشاء ومن عمل صالحا يجزئ به وسائر ما يدل على وجوب
ايفال ثواب العمل الى صاحبه وان الايمان موجب لدخول الجنة والاخبار العامة والخاصة ولانه يلزم
شروط من النار مثل ذنبا واحد آخر عمره ولم يتب وهو بعيد جدا وان ما ذكره مبنى على ان كل ذنب
كفر او محبط لما قبله وهما باطلان ولان ظن قوله تعالى اولئك جزاؤهم كالصريح في ان ذلك جزاء عملهم فدللت
على ان الجزاء واجب العمل الموجب لدخولها مخصوصة لهما فلا يدل على عدم دخول غيرهما تفضلا واحسانا
وعفوا وكظما للغيظ التي هي محبوبة لله تعالى ويحرض عليها عباده فيبعد ان يمنع نفسه هذه الصفات الكاملة
مع تسمية العبد الضعيف الذي الانتقام كالحق والطبع له على ان ليس الدلالة الا بمغفرة وضعيف كما بين
في الاصول ولهذا قال الله سبحانه في سورة الحديد سابقوا الى مغفرة من ربكم وجنت عرض السماء والارض
اعطت للذين آمنوا بالله ورسوله فعلم ان ذكر المتقي للاهتمام به وليس بالاحصر وانه يمتد الى غير الذي

ايضا

لم يقرب ولم يصرا ما عالما او جاهلا الا ان يستمر تارك التوبة مطلقا مصرا او ظاهرا خلافاً ويحتمل كونه عطفاً
 على الذين اى اعدت للمتقين الذين كذا وكذا او للمتقين الذين كذا وكذا ولا ينافي صدور الذنب مع التوبة
 وعدم الاصرار الوصف بالتقوى قبله او بعده ايضاً واما مبتدأ خبره او لك بان يكون مبتدأ ثانياً وخبراً
 ثالثاً ومغفرة خبره والجملة خبر الثاني والمجموع خبر الاول ويحتمل ترك الفاء وتوفي قوله ذكرنا الله
 اشارة ان مطلق ما يصدق عليه ذكر الله والتوبة والتوبة كاف سواء كان بعده بلا فصل او مع فصل
 كثير فالمراد بالفاصلة الزنا وبالظلم مقتداته وغيرها والفاصلة الكبيرة والظلم الصغيرة او الفاعل
 الفعلي والظلم القولي ويحتمل كون الفاعلة الظلم على الغير بتضييع حقوقه وبالظلم الظلم على نفسه بتضييع
 حقوق الله ومعنى ذكرنا الله ذكرنا عتاب الله ووعيداً فاستغفروا اي ندموا وعزموا على عدم العود فكون
 كناية عن التوبة ولم يصرا زيادة تأكيد وبيان له او يكون الاستغفار طلب المغفرة من الله بالقلب واللسان
 مثل اللهم اغفر لنا وعدم الاصرار يكون كناية عن التوبة ومن يغفر الذنوب اي لا يغفر الذنوب الا الله لان
 الاستغفار انكارى فاصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذين هما بحكم تسمى واحداً لا سماعاً بان الله يغفر وان لا
 غافر غيره واذا كان لا ملجأ الا هو لا يغفر الذنوب الا هو الذنب الذي هو عصيانه لا يمكن ان يغفر غيره فكم مره
 واستغفروا اقتضى ان يغفر له ولا يعاقب بسوء ما فعله تفضلاً واحساناً وايضاً للوعود في الآيات والاحكام
 ذلك قبول التوبة واستقاط العقاب لها عتبتها محض التفضل ووجوبه سمي لانه وعد تفضلاً وكرماً فلا ينافي
 كونه تفضلاً كما قاله في هذه التفضل او اجر جزاء ونقل الاجماع قبله على انه واجب لانه واجب عتلاً لان قول
 العذر واجب عتلاً كما قاله المعتزلة ومنهم صاحب فاذ العتلى لا يتبع الاشتراك والانتصاف بل هو محض العدل
 كما اشار اليه سلطان المحدثين في التجريد فتقول في لان عدله يوجب المغفرة للتائب لان العبد اذا جاء في
 وجوب العفو والتجاوز باطل فتدعوت مما قرناه عدم التذاع بين اجماع من وثق التجريد فانهم قالوا في ان
 اصله السد من الضر وهو سدة البرد وقال ايضاً لم يمتوا على المعصية ولم يواظبوا عليها ولم يلزموها وفي ف
 وفي ولم يمتوا على قبيح فعلهم غير مستغفرين فالذي فهم منها ان الاصرار هو المداومة والمواظبة والاقامة على الفعل
 فلو فعل مرة او مراراً في اوقات لم يكن مصراً وان كان في عزمه العود الى ذلك وهو بعيد فان الظان ذلك فسق
 و مناف للعدالة وبعيد عن المعنى اللغوي ايضاً فانه اعتمر من ذلك ويمكن النهم منها ايضاً انه ترك التوبة حيث
 قال لا غير مستغفرين فاراد بالاستغفار التوبة تفسير الاصرار فاما لم يقرب يكون مصراً وهو ايضاً بعيد اذ يلزم عدم

والله بن عطف على المتقين اراعت المتقين
 والتائبين ذنوب اولئك شارة الى
 التائبين ويحوز ان يحسنه والذين مبتدأ
 وخبره اولئك

الذي في الكبر

الفرق بين الكبيرة والصغيرة في انه لا يفرق الا مع التوبة ويكون بدو لها فاستأين عدل والحال ان المشهور بين الفقهاء
 ان الصغيرة لا يضر ويبعد عن المعنى اللغوي ايضا لانه اخف ولا يبعد ان يكون المراد به المرافقة على التبع والعزم
 عليه تانيا مع التذكر فهو مناسب للمعنى اللغوي وقواعد الفقهاء والمعنى المتعارف وهو يعلمون قال في معنى ^{بهم}
 الخطيئة ذاك من لها غير ساهية او انهم يعلمون الحق في انها خطيئة وهي جملة حالية وقيد للمعنى لا التني وهو ظ فالآية
 دلت على تحرير الفاحشة والظلم ولو على نفسه بان يخرج بدنه ويضربه بل يستمر نفسه وتحرير الاصرار وتحرير طلب
 مغفرة الذنوب الا من الله والترغيب على طلبه منه بل وجوبه ووجوب التوبة ووجوب قبولها على الله بالمعنى المتعارف
 وكون الجاهل معذونا بل الساهي ايضا وان التائب من الذنوب كان لا ذنب له كما ورد به الاخبار فيكون عدلا
 بمجرد التوبة فيقبل شهادته بعد ما يلا فضل لانه قريب المتقين وعطف عليه بل يحتمل كونه نفسه كما قلناه ولانه يبعد
 رد شهادته من شهادته تعالى بالمغفرة وما بعد ما قلنا من ولا يحتاج الى ضم العمل الصالح الذي هو المذكور في بعض الآيات بعد
 التوبة ومذكور في بعض الكتب ايضا مع عدم ظهور معناه فتقول الشيخ قدس سره ثب قبل شهادته ذلك غير بعيد ^{لا}
 ان تعريف العدالة بالملكة لا يساعد فان تحقق ذلك بمجرد التوبة مشكل بعد العلم بعد ما في محتمل كون العمل الصالح
 اسارة الى تحقيقها فاقول ويحتمل الدوام على التوبة وعدم الاصرار على الذنب وارادة عمل مطلق اى عمل كان ^{تصديق}
 فلس او صلوة على النبي صلى الله عليه وآله واعلم ان الظاهر انه لو فعل احد صغيرة ثم انتهى عنها لم يخرج عن العدالة
 ولا يحتاج معاشرته والمخرج عن في المنكر الى العلم الى العلم بتوبته ولا تكلف بذلك على ما ذكرناه من معنى الاصرار
 والمعنى الاول الذي نقلناه عنهم بخلاف الثاني فان العزم والعهد مرة اخرى شرط في وجوب التوبة وصبرها
 كبيرة والاصل عدم بخلاف عدم التوبة فان الاصل تحقته ويؤيد انه لم ينقل تكليف فاعل المعصية بها بعد
 نصية او انتهاء عنها لا فعلا ولا اقولا من العلماء والفقهاء بل ظاهر كلامهم انه لا يجوز له فيه بل ذكر انه فعل
 ذنبا بعد الانتهاء وهو كذلك لانه ذكر فاحشة وتشيعها غيبة له نعم يمكن المنع واطهار عدم العود على مثله
 لو علم منه العزم على ذلك اما لجهله بانه معصية او علمه مع عدم المبالاة بفعله امثاله وان التكرار ليس كونه
 منهيًا بل عدم الباعث ونحوه والظاهر انه يحتاج الى التوبة فعل الكبيرة فمجرد له فيه وانتهائه عن التبع لا يكفي
 حتى يعلم التوبة والندامة ولو لم يعلم لم يسقط وجوب الامر والتهني بدونها ولكن ينبغي الملاحظة التامة
 في نصية يجب لا يحصل له الاذى من غير استحقاق وقصد التقرب والاخلاص لا تسحق النفس والعمل لهما
 كما هو تعرف في سائر العبادات والاعمال فبما رحمة من الله لنت لهم قالوا الباء متعلقة بلمنت وما زاد

الاستصحاب ان الله اخف من ان يكون المراد به المرافقة على التبع والعزم
 وبطلان الصغيرة مع عدم العلم بسببها

ايضا
 ثم لا بد ان
 لا يكون محسب

دجله و فرات

وتجده صوابا مستقلا فيه بل انما هو بعناية الله تعالى وتوفيقه له اياك وانما انت تفعل ما يظن كونه مستقرا
ونافعا لك مع اعتقاد ان اصابته الحق والصواب انما هو بتوفيقه تعالى وتسهيله فليس المكلف فيه دخل الا بطريق الالبته
والمحلية والقاعلية فكان هذا معنى التوكل الواجب الذي فسر في قوله بانه اظهار العجز والاعتماد على الغير والتوكل
على الله هو تفويض الامر اليه والثقة بحسن تدبيره واصله الاتصال في فعل ما يحتاج اليه ممن يسند اليه ومنه الوكالة
لانها عند علي الكفاية بالنيابة والوكيل هو المتكفل عليه بتفويض الامر اليه يعني جعل نفسه كالمرزول والمعدوم فيما
يفعله مثلات من ائجر للرزق او زرع فوض الامر الى الله بمعنى يقتدائه بزرقة الرزق والمال والزرع فهاهنا
يفعله بل بفعل الله فهو الفاعل والمتكفل عليه والمحافظة لكل اذ العبد والمال تحت قدرته فلو لم يوفق له لم يحصل له شيء
من الزرع والتجارة الا بالتعب وبالجملة النفع بالحقيقة منه تعالى والاثر المرتب على العبد والاصلح من الله فيشكل
على الله لا على فعله ويعتقد ذلك فليس معناه الواجب ان لا يفعل شيئا اصلا ويتكفل عليه بان يريد الزرع والرج
من غير عمل ويقول انا متكفل على الله لانه واجب او يريد الرزق فيغير طلب كذلك او يريد هلاك العدو والغلبة
عليه فيغير قتاله ويريد الخفاء من العدو ولا يخفى عنه مجا تقدر مع علمه بطلبه له او يقدر على الهزيمة ولا
يفعل بل يقول الله يحفظ وانا متوكل عليه لان الفعل والسعي ايضا مبطون بل واجب في بعض الاوقات كالتمسك
والقاء النفس في الهلكة حرام وان الله تعالى لا يفعل امثال ذلك غالبا الا بالاسباب التي يكلف العباد بها
نعم قد يفعل ذلك بلا سبب بالنسبة الى الانبياء والاولياء ان اراد فاذا علموا ذلك فلهما ان يفوضوا اليه
بالكلية كما ورد في الاخبار بالنسبة الى بعض الائمة عليهم السلام من عدم هجرهم عن الاسد وقوله انه لو لم
يكن الله الشخص لقد على حمل الاسد مثل الذابة فلا يقاس فعلهم بفعل غيرهم ولا يجعل قوتهم كليا فمما ورد
ان التوكل على الله هو ان لا يخاف احدا غير الله ويعلم ان غيره لا يضر ولا ينفع ولا يستل احدا شيئا ويقطع
الطمع عن سواه تعالى كانه ما اول بما قلناه من انه النافع والقادر على دفع الضرر وان اراد النفع ينفع من
غير مانع وكذا الضرر وكذا قادر على دفع العدو وضربه او انه لا يخاف غير خوفه يوقعه في المحرمات وترك
الواجبات وكذا يعتقد ان غيره يضر وينفع فينبغي له ذلك وكذا السؤال كما قيل مثل ذلك في التأسف
والحزن على ما فات والفرح بما هو آت الذين هما منهيان بالآية الشريفة والسنة الكريمة وغيرها من
الآيات والاخبار التي هي ما قلناه من ما ورد في سنة المؤمن ومما يؤيد ذلك ان الانسان مخلوق ضعيفا
وبالطبع يخاف مما يؤذي ويضره ويريد ويميل الى ما ينفعه ويستشبه ولهذا كلف وايث بالطاعات وترك

فعل

مطلوب

المعصيات ولهذا كان بعض الانبياء يخافون من الاعداء وهاجر نبيضا صلى الله عليه وآله من مكة العظيمة الى المدينة
 المشرفة وخاف موسى على نبيينا وعليه اللوم من عصاه حتى قيل له لا تخف ونقل انه بعد ذلك اخذ بكمه وغير
 ذلك ولهذا وجبت التقية وبالجملة عدم وجوب التوكل بهذا المعنى الذي فسر بحسب الظاهر واضع بل معلوم
 كونه حراما اذا كان جهلا واثقا عا في المملكة فلا بد من التأويل اما بما مر ونحوه او تخصيصه ببعض على
 الوجه والاحوال والازمان كما اشارنا اليه ان الله يحب المتوكلين في قوله تعالى يعني الواقفين والمعتدين عليه
 والمنقطعين اليه والواكلين امورهم الى لطفه وتديره ثم قال فيه في هذه الآية دلالة على اختصاص
 نبيينا صلى الله عليه وآله بمكارم الاخلاق ومحاسن الافعال ومن عجيب امره صلى الله عليه وآله انه اجتمع الناس
 لدواعي الترفع ثم كان ادناهم الى التواضع وذلك انه عليه السلام كان يرفع الثوب ويخفض النعل ويركب الحمار
 ويعلف الناضح ويجيب دعوة المملوك ويجلس على الارض ويأكل على الارض ثم في الآية احكام نقلناها
 لاجلها قال في قوله وفي الآية ترغيب للمؤمنين في العفو عن السيئ وحثهم على الاستغفار لمن يذنب منهم
 وعلى مساورة بعضهم بعضا فيما يعرض لهم من الامور وفيهم عن الغفظة في القول والغلظة والجفاء
 في الفعل ودعاهم الى التوكل عليه وتوقيض الامور اليه وفيها ايضا دلالة على القول باللطف لانه سبحانه نهى
 على الله لولا رحمة لم يقع الدين والتواضع ولو لم يكن كذلك لما اجابوه فيتن ان الامور المنفوعة منية عنه
 وعن سائر الانبياء صلوات الله عليهم ومن يجري مجرى في انه حجة على الخلق وهذا يوجب تنزيههم ايضا
 عن الكبار لان التفسير في ذلك ان انتهى كلامه رحمه الله وهو كلام حسن وكأنه يريد بالترغيب الاستحباب
 للمؤمنين لعدم القول بالوجوب على الظاهر لانه ما كان واجبا عليه ايضا صلى الله عليه وآله ويجعل الوجوب وكذا
 البحث عن الاستغفار والمساورة ولهذا عني يعقوب ويوسف على نبيينا وعليها اللوم عن اخوته واستغفار
 لهم وكأنه يريد بنهيهم عن الغفظة والتمريم فانه على من لا يستحق حرام الحصول الاذى المحرم وعدم حصول
 الغرض المطر اذا كان معلما واما اونهاها ويدعاهم الى التوكل الوجوب بالمعنى المتقدم والاستحباب
 بالنسبة الى بعض الافراد فتأمل فان من تأمل هذه الآية مع ما تقدم من آية كظم الغيظ بينهم ان حسن الخلق
 والمدارات مع خلق الله خصوصا عن الرساء والعهدة الذين يريدون ارشاد الناس في مرتبة عظيمة
 لا يصل اليها الا من وفقه الله واسار في قوله الى المعنى الاول في تفسير الآية التي بعدها وهي ان يصبركم
 الله فلا غالب لكم وان يخذلكم فمن ذا الذي يصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون لما امر الله سبحانه

مستند ان عدم الضرر والاشغاف من الملوك
 او الضرر شرعا وذلك قد يحصل لبعض اولياء
 الله في بعض الاحيان كمنه يعلم الله سبحانه
 كظم ربه الله

ما اتفق عليه ان الامر لله وعلى وجوب التوكل عليه
 ما اتفق عليه من ان الله لا يترككم الا ما يحسنكم فلا تزل
 من بعد

بسم الله الرحمن الرحيم

نبينا عليه وآله السلم بالتوكل بين معنى وجوب التوكل عليه فقال ان ينصركم الله على من اناوكم فلا يقدر على عليكم
 وان كنتم من اناوكم فقل عدوكم وان يخذلكم اى يمنعهكم معاونه ويخلف بينكم وبين اعدائكم لم عصيتكم اياه
 فلا يقدر احد على نصركم والهنا عائد الى اسم الله على اللفظ والمعنى على حذف المضاف اى من بعد خذلان
 الله والظان لا يحتاج الى حذفه كما قال في ف من بعده اى من بعد خذلانه او هو من قولك ليس لك من
 يحسن اليك من بعد فلان تريد اذا جاوزته ويحتمل ان يكون المراد بالتوكل على الله الاتكال عليه وتغويض الامر اليه
 بمعنى ترك العمل والاستعانة بغيره في الامور ولكن لا كلمة بل بعد فعل ما ورد الشرع به مثل الهرب من العدو
 مهبا امكن اذا ظن او علم هلاكه او ضرره ثم الاتكال عليه في الباقي بمعنى عدم استعمال شئ فاذا خاف عدوا
 لا ينقطع الى غير الله ولا يسال احدا شيئا من الرزق اذا لم يجب ولا يتضرع للاغنياء والسلاطين طمعا من
 دفع الضرر الموهوم والنفع الغير الواجب ولكن وجوبه شرعا لهذا المعنى ما لم ينته الى فعل محرر او ترك واجب
 غير ظاهر فيمكن حمل الآيات والاحبار على الترجيح المطلق فتأمل قال في ف قد تضمنت هذه الآية التبيين
 على ان كل من دهر امر فينبغي ان يفرع الى هذه الكلمة وقد صحت الرواية عن الصادق عليه السلام انه قال عجبت
 لمن خاف كيف لا يفرع الى قوله سبحانه حسبنا الله ونعم الوكيل فاني سمعت الله سبحانه يقول يعقبا حسبنا
 الله ونعم الوكيل وقال بئكم منكمها وتلا هذه الآية قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان انتم الا اناس قد
 جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم
 يمسسهم سوء الآية والتبني غير بعيد حيث رتب الانقلاب بنعمة وفضل وعدم المسس يقول حسبنا
 الله والرواية صريحة في بيانه فاعلم عدم اختصاصه بالجماعة السابقة وعدم مدخلية الزيادة والرواية موجبة
 في الاصول ولكن ما عرفت صحتها وهو اعرف ولا دلالة في نحو قوله سبحانه ولا تخافوهم وخافون ان كنتم مؤمنين
 على عدم الخوف من غير الله والخوف عنه فقط مطلقا لان المراد على ما في التفسير عدم الخوف في الجهاد من الكفار
 بعد وعد الله تعالى بالنصر والغلبة عليهم والخوف من الله بترك الجهاد وغيره فتأمل ومنها وقد نزل عليكم
 في الكتاب اى القرآن ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها الكفر واستهزؤ بها ان هي الخففة واذا لستم بغير
 ويستهزؤ قالان عن المفعل والجملة شرطية ولا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غير جزاؤها وغير
 صفة حديث ليس بمعرفة لتوغل في الالهام والجملة قاسمة مقام فاعل نزل ومضمونه نفى المؤمنين عن مجالسة
 المعاندين والمستهزين وقت اظهار العناد والكفر والاستهزاء بالآيات من الكفار فخصم لا تقعدوا المسلمين

وانما جاز المفضل حذف ان بعد التوكل
 والعباس بن علي بن الحسين
 وانما جاز المفضل حذف ان بعد التوكل
 والعباس بن علي بن الحسين

في النساء

فيهم من انما فاذ ان الامر ان
 فيهم من انما فاذ ان الامر ان

ان الله جامع للمنافقين والكافرين
في جهنم جميعا

ومعهم ويخوضوا للكفار والمستهزئين انكم اذا مثلتموا اي ان تقعدوا معهم فانتم مثل الكفار والمستهزئين بآيات
الله في الاثم ان قدرتم على المنارقة وعدم المجالسة معهم او في الكفر والاستهزاء ان رضيتهم بفعلهم فان المجالسة
معهم الرضا بذلك الفعل مثل الفاعل فيقتد بقوله ان كنتم راضين بذلك فهي صريحة في تحريم المجالسة
معهم حين الكفر والاستهزاء ولا يبعد فهم تحريم ذلك المجالسة مع كل فاسق حين فسقه مع القدرة على
عدمها وعدم الضرر قال في تواتر راضين بالكفر كانوا كفارا لان الرضا بالكفر كفر فنيها دلالة
على وجوب انكار المنكر مع القدرة على ذلك وزوال العذر وان من ترك مع القدرة عليه فهو مخبط آثم
وفيها ايضا دلالة على تحريم مجالسة الفساق والمبتدعين من اي جنس كانوا قال جماعة من المفسرين ومن
ذلك اذا تكلم الرجل بكذب فيضحك منه جلساؤه فيسخط الله عليهم وروى العياشي باسناده عن علي بن
موسى الرضا عليها السلام في تفسير هذه الآية انه قال اذا سمعت الرجل يحمد الحق ويكذب به ويقع في اهلهم
نقم عنه ولا تقعه واعلم ان ظاهر الآية جواز مجالستهم بعد ذلك وعدم انصافهم به وان كانوا كفارا
ومستهزئين لقوله حتى يخوضوا اي حتى يشرعوا في حديث غير الاستهزاء لانه غاية للتحريم قال في فلابا
ان تجالسهم صح فلا يحرم مجالسة الفساق في غير وقت الفسق بالطريق الاولى وهو خلاف المشهور بين
المفتراء فانهم يقولون بتحريم الاختلاط مع الفساق ووجوب الاعراض عنهم لتحريم الميل اليهم ومن ذمهم
ومجتهم ولان ينتهوا عنه ولكن يمكن ان يقال حتى يخوضوا علة للنهي يعني لا تقعدوا معهم حتى يتركوا
ذلك فان الجلوس عندهم قد يكون سببا لذلك فانهم قد يريدون ان يغيطوا المسلمين فاذا لم يكونوا
معهم لم يفعلوا او قد يكون الجلوس عندهم موجبا للذكر الهتهم فيريدون انتقام ذلك فيكفرون ويستهزئون
بآيات الله واليه اسير في قوله تعالى ولا تسبقوا الذين كفروا اي الهتهم فيسبقوا الله عدوا بغير علم وهذه
صرحة في عدم جواز فعل مباح بل واجب لو كان موجبا لسبب الآله ونحوه فلا يفعل شيء يلزم منه ذلك
من سب الهتهم وغيره مثل سبهم وسب اصحابهم اذا كان موجبا لسب النبي صلى الله عليه وسلم والائمة
عليهم السلام والمؤمنين وهو ظ عتلا ايضا والمراد بما نزل ما هو المذكور في الانعام بقوله واذا رأت الدين
يخوضون في اياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غير ما ينسبك الشيطان فلا تقعدوا بعد الذكر
مع القوم الظالمين اي وان انشأ الشيطان النهي عن مجالستهم فلا تقعد معهم بعد ان ذكرته قبل الانسا
فعل الله اضيف الى الشيطان لجرى عادته تعالى بفعل الشيطان عند الاعراض عن الكفر وسب الشيطان
الفكر

تحريم الاختلاط
مع الفساق

وان شغلك بركبتك حتى
النهر عن مجالستهم

لا يجوز ان يكون من قبيل فاسمي يا جاره او سمي من الاحضار و
 لا يجوز ان يكون من قبيل فاسمي يا جاره او سمي من الاحضار و
 لا يجوز ان يكون من قبيل فاسمي يا جاره او سمي من الاحضار و

ظاهر ان الخطاب له صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون من قبيل فاسمي يا جاره او سمي من الاحضار و
 اليه بالفعل ان شاء فلا يدل على انشاء الشيطان الانبياء قال في ت قال الجبائي وفي هذه الآية دلالة على
 بطلان قول الامامية في جواز التقية على الانبياء والائمة وان النسيان لا يجوز على الانبياء وانت تعلم انه
 لا يدل على عدم جواز التقية فانها مطلقة يجوز تقيدها بعد الخوف والضرر وعدم المفسدة مع انهم
 لا يجوزون التقية على الانبياء وقد عرفت حكاية النسيان مع انه قد جوزه بعضهم في غير الاحكام وقد
 في ذلك الصدوق وذكره مفصلا ايضا في ت حيث قال في جواب الجبائي وهذا القول غير صحيح ولا يستقيم
 لانه الامامية انها تجوز التقية على الامام الى قوله واما السهو والنسيان فلم يجوزوها عليهم فيما يؤدونه
 عن الله تعالى فاما ما سواه فقد جوزهوا عليهم ان ينسوه ويسهو عنه ما لم يؤد ذلك الى خلل العقل وكيف
 لا يكون كذلك وقد جوزهوا عليهم التورم والاعناء وهما من قبيل السهو وهذا يدل على عدم الخلاف في ذلك
 عند الامامية فتأمل فيه وحتى هنا ايضا يحتمل ما قلناه فتأمل فالمراد بالخوض في الآيات الكفر بها والاستهزاء
 بها كما بينت فذلك آيات تدل على اجتناب الكفار حال كفرهم بل الفساق حال فسقهم لا لهم ما صرحوا بان
 الذين هم الكفار بل الذي يخوض في الآيات بما لا يجوز فهو قد يكون فسقا فقط وان كان ظاهر الآية الاولى
 تدل على انه الكفر فتأمل ان تبدوا اي تظهر واخيرا اي حسنا بحملا من القول والفعل بالنسبة الى من احسن
 بل اعمر او خفف اي تفعلوا ذلك سرا وخفية او تفعلوا عن سوء اي تصفحوا عن اساء الكبر مع القدرة على
 الانتقام ولا تجروا بالقتل بالشئ ولا بادي من ذلك واقرى فان الله كان عفوا قديرا صفوا مع القدرة
 على الانتقام فانه يعفو مع ذلك ذنوبا كثيرة فانتم محتاجون الى العفو فينبغي ان تفعلوا ذلك بالطريق الاولى
 لا تكرر ان عفوا غفيرة ورحمة رحمة وهو طعنا وعقلا وسرا وحذف جزاء ان تبدوا واقيم مقامه ما ينهم
 منه ذلك مع وضوحه والتفصيل فيها حق المظلم على العفو بعد ما حصل له في الانتقام حملا على مكارم الاخلاق
 كما اشرنا اليه يا ايها الذين آمنوا لا تسالوا عن اشياء ان تبد لكم تسؤكم وان تسالوا عنها حين ينزل القرآن تبد
 لكم الشرطتان صفتان لا شياء قبيل اي لا تسالوا لا تكثروا مسائل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن تكاليف شاقة عليكم ان افناكم بهذا يغتمكم كما يحجى في حكاية سراقته وان تسالوا عنها في زمان
 الوحي وما دام الرسول بين اظهركم تبد لكم تلك التكاليف الشاقة فتومرون بها فتعرضون انفسكم
 لغضب الله بالتفريط فيها عفا الله عنها يمكن كونها صفة اخرى لا شياء اي لا تسالوا عن اشياء التي عفا عنها

هذا الآية بعد آية
 لا يحب الله الجهر بالسوء

لا يجوز ان يكون من قبيل فاسمي يا جاره او سمي من الاحضار و
 لا يجوز ان يكون من قبيل فاسمي يا جاره او سمي من الاحضار و
 لا يجوز ان يكون من قبيل فاسمي يا جاره او سمي من الاحضار و

ولا تعاقبون عليها ولم تكنوا بها روى انه لما نزل والله على الناس حج البيت قال سراقته بن مالك اكل عام
فأعرض عنه رسول الله صلى الله عليه وآله حتى أعاد ثلثا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا ولو قلت نعم لوجبت
ولو وجبت لما استطعتم ولو تركتم لكم لكرتم فأتروني ما تركتم فمنزلت فالاحاج في السؤال غير ممدوح
بل ينبغي البناء على الظن وترك التدقيق المضر وقد يفهم ذلك من حكاية البقرة كما هي مذكورة في محكمها
ويجتمل ان يكون ضمير عنها المسئلة المفهومة من السؤال اى لا تسالوا وقد عني عما فعلتم منها ولكن
لا تعودوا فظاهرها ان السؤال المتقدم قبل السؤال مطلقا عن الاسباء التي يظن ان يظهر ان ظهورها
يسوء للعموم حرام لانه ظاهر انتهى ويجتمل ان يكون للكرهية كما يفهم من الشرطيتين ولا شك ان
الاختصاص احوط والله عنور حلیم لا يعاجلكم بعقوبة ما تترطون ويعفو عن كثير قد سألها قوم
من قبلكم الضمير للمسئلة المفهومة قيل من قبلكم متعلق بسالها وليس بصفة لقوم ولا حال عنه
لان ظرف الزمان لا يكون صفة جنة ولا حال عنها ولا خبر عنها وفيه تأمل اذ ليس المعنى الا على كونه صفا
للقوم فلا يتعلق بالسؤال فعلى تقدير تسليم ما ذكره يمكن تأويل القوم بحيث يوجد فيهم معنى ولا يكون
جنة محضه مثل الموجودين في ذلك الزمان ثم اصبحوا بها كافرين بسببها حيث لم يأتروا بها سالوا
هجروا ومنكراتها متعلق بكافرين وفي هذه الآية وامثالها اشار الى ان الجاهل معذور وان عتاب
العالم اعظم فانهم ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ردوا انكار لما ابتدعه اهل
الجاهلية وهو انهم كانوا اذا انتجت الناقة عند هرقة ابطون آخرها ذكر جروا اذهاى شقوها وخلقوا منها
فلا ركب ولا خلب وكان الرجل منهم يقول ان شئيت فناقني سائبة ويجعلها كالبحيرة في تحريم الانتفاع
بها واذا ولدت شاة انثى فهي طهوان ولدت ذكرا فهو لاهتهم وان ولدتها عسرا وصلت الانثى اخاها
فلا يذبح لاهتهم الذكر واذا انتجت من صلب الفحل عسرة ابطون حرمتوا ظهوره ولا يمتصها من ماء ولا
مرعى وقالوا قد حرم ظهوره ومعنى ما جعل ما شرع ووضع ولهذا تعدى الى مفعول واحد وهو البحيرة وما
عطف عليه ومن زائدة ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب والذين كفروا لا يعقلون اى الكفار يفترون
على الله الكذب بجعل الحلال حراما وبالعكس ويقولون الله جعله كذلك ولا يعرفون الحلال من الحرام
والبيع من المحرم والامر من غير ولكن يفتلون آباءهم ولا يسمعون المعقول كما يفهم من قوله واذا
قيل لهم تعالوا الى ما نزل الله والى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا او لو كان آباؤهم لا يعقلون

شيئا ولا يستدون الواو والهمزة دخلت عليها انكار للفعل على هذه الحالة اي احسنهم ما وجدوا عليه
 اباؤهم ولو كانوا جملته ضالين والمعنى الاقتداء انما يصح بمرءة مهتدة عال وذاك لا يعرف الا بالجملة
 فلا يكفي غيرها من التقليد اعلم ان في هذه الايات دلالة على ان تحرير شيء وتحليله بغير دليل شرعي حرام
 فالبدعة حرام وان كلما يجعل الانسان على نفسه من اخراج مال عن الانتفاع لقوله وفعله لا يخرج بذلك
 عما كان وان جعل في مقابلة نعمة مثل سقاء عن مرض ما لم يكن عليه دليل شرعي بنذر ونحو وان جعل بدل
 ذلك من عند النفس بغير دليل افتراء على الله بالكذب وان التقليد غير جائز في مقابلة الدعوة الى الله والى
 بل مطلقا ما لم يكن المقلد مهتدا فيدل على جواز مع العلم بانه مهتد فبيد جواز التقليد في الجملة وذلك
 غير بعيد ولكن ليس بتقليد حقيقة لانه لم يعلم انه مهتد وان من اتبعه كذلك الا مع دليل يدل على ان
 المتبوع والمقلد هاد ومهتد وفي اتباعه هداية ورشد ورح هو خارج عن التقليد المذموم بل عن التقليد
 فانه حقيقة تابع للدليل اذ لا فرق في اتباع الدليل بين ان يكون المتبوع شخصا او غيره ولهذا قالوا التقليد هو
 قبول قول الغير بغير دليل على القبول وان تقليد الانبياء بل تقليد المجتهدين ليس بتقليد بل استدلال كما في المجتهد
 لتحقيق مسئلة بدليل وانما يقال له التقليد بمعنى اخر غير المعنى الذي هو مذموم وغير مجوز فتقليد المجتهد حسن
 وجائز بل واجب بعد وجود دليل على ذلك كاجتهاد المجتهد وهو ظ ومبين في الاصول وهو المراد بالتقليد
 المفهوم من اوله وان كان الآية وامثاله والذي لا يجوز ومذموم كما يدل عليه قوله تعالى ولا تقف على الذين
 به علم وامثاله اي لا تقل ولا تفعل الا ما تعلم جوازه فالمراد به التقليد بغير دليل فانه التقليد وبه يجمع
 بين جواز التقليد وعدم جواز عدم جواز العمل بالظن والتكليف بالعلم اي العمل بالظن بمحض الظن
 والتقليد ويراد بالتكليف بالعلم اعتراف الظن الحاصل من دليل كما للمجتهد لا يحمل ما يفيد الظن وجواز
 التقليد على الفروع والتكليف بالعلم وعدم جواز الظن والتقليد على الاصول الكلامي كما هو المشهور اذ لا دليل
 عليه ولعدم الفرق نعم لو ثبت انه لا بد في الاصول من العلم اليقيني في جميع مسائله وفي الفروع يمكن
 مطلق الظن لتمام ذلك وهو شكل وتخصيص بعض الظنون دون بعض يحتاج الى تأويل وتصرف مآول
 الى ما قلناه على اننا قد ادعينا حصول العلم للتقليد في الفروع وغيره اذ كان عن دليل كتقليد المعصوم
 كما قالوه للمجتهد بانه يقول هذا ما انتى به المفتي وكل ما انتى به المفتي حق وواجب العمل والمتقدمة الاولى
 مفروضة والثانية ثابتة بالدليل وبالفرض ايضا فالنتيجة علمية فتأمل وقوله ان تتبعون الا الظن والله

في هذا العلم انما هو على طراز من جليل حيث لا يخفى
 لم يدور ان لا يردوا فيها فتدبر

في تفسير

في الاصول

في التفسير

الحزب الشيعي والخص
منهم

الأيضون يدل على عدم جواز العمل بالظن في الاصول لا العرف الذي مبناه على الظن لان معناه على ما
في ف ان يتبعون الاظنه هم شركاء لله وان هم الايخرون ويقدر ان يكون شركاء تقدير ارباطلا
لان صدر الآية دل على صحة صلاحية شيء للرؤية فان قوله الا ان الله من في السموات والارض وما بين
الذين يدعون من دون الله شركاء ان يتبعون الا الظن وان هم الايخرون صريح في ذلك ويدل على
عدم جواز تقليد الجاهل والمنفول ومتبوعيتهما وثبوتها للمهدي قوله فمن يهدي الى الحق الحق ان
يتبع امن لا يهدي الا ان يهدي يعني ام الذي يهدي الى الحق حقيق بالاتباع والمتبوعيته فالحق بمعنى اصل
الفعل ام الذي لا يهدي بنفسه ولا يهدي غيره الا ان يهديه غيره فالاول على قراءة يهدي بشد
الدال وفتح الهاء او كسرهما كان اصلها يهدي قلبت التاء دالا وادغمت فيها وحركت الهاء بنقل فتحة
التاء اليها للتحفة او بالكسر لالتقاء الساكنين وعلى قراءة التخفيف ايضا فان يهدي بمعنى يهدي كثير والتاء
على قراءة التخفيف فقط فانه من يهدي المتقدي بنفسه وهو كثير كتفديته باللام والاستفهام على سبيل
الانكار يعني معلومان الهادي بنفسه حقيق لا غير فبالكسر كيف تحكون يعني ما تحكون انتم الا بالحق ولو
اي معلومان الهادي بنفسه الحق فيمكن ان يستدل بها على وجوب اتباع الله تعالى الخالق دون مخلوقه وكذا
على وجوب اتباع العالم دون الجاهل وكذا على اتباع الافضل فيها هو افضل به دون المنفول خصوصا اذا كان
تقدم من هذا العلم والافضل وان كان المنفول والجاهل يتكلمان من العلم بما علمه العالم والافضل بالتعليم
فيستخرج منه عدم جواز تقليد الجاهل والمنفول مع تقدير وجود الافضل وان كان اوسع ولهذا قال بعض العلماء
وكذا تقدير الافضل في الصلوة وكذا الرواية ويمكن الشهادة وان سلم ان الآية في منع الكفار عن اتباع الاوثان
دون الله كما قال في ف فان سبب الورد ليس بمخصص بل المدار والاعتبار على ظاهر اللفظ كما هو
الحق المتيقن في الاصول ولا شك في عموم اللفظ وان العالم والافضل يهدي بنفسه بل ظاهر ان يهدي
انها في غير الاوثان لعدم قابليتها للهداية وهو ظ فيمكن ان يستخرج عدم جواز الاجتهاد للنبي والامام
حيث يقدر ان على تحصيل العلم من الله تعالى وكذا عدم الاجتهاد لمن يقدر على الاخذ بالعلم منها بل
عدم جواز الاخذ بالظن مع القدرة على العلم ويدل عليه وما يتبع الكثر هو الاظنا ان الظن لا يعني الحق
شيئا قال في ف المراد بالاكثر جميع الكفار المذكورين سابقا قاله في ايضا وقال فيه ايضا والمراد من ينتمي
الي تميز ونظر ولو يكتف بالتقليد الصرف وفيها تأمل اذا اطلاق الاكثر على الجميع بعيد ولا بد للكل ظن

المراد

من الذي ينفذ

خبر القصة

بل الذي يتبع بعض التقليد يحرم بذلك فكان المراد غير القليل الذي هو نادر جدا ولا اعتداد به اصلا ووجه
 وعدمه سواء وان للبعض جزء الا ان ذلك اتي اذ الجزر معلوم البطلان ومن غير دليل باطل الا انه يمكن
 ان يراد ان الاكثر يظهر من العلم والاعتقاد مع ان ليس لهم الا الظن او ان المراد بطريق الاجتهاد والالتزام
 الباطلة فان الكل وان كان لهم ظن لكنه ليس من اجتهاد وقياس وتأمل ونظر بل مجرد تقليد لا باء
 وكأنه مرادى وقد يتوهم من ظاهر الآية انها تدل على المنع من العمل بالظن واتباعه مطلقا لظن قوله
 ان الظن لا يغني عن المتبادر منه غومه وان كان مفردا محلي باللام وليس للعموم على الظن وان كان الكلام
 مع الكفار بالنسبة الى المعتقدات بل اصول الدين ورفع الظن في مثل ذلك فلا يجوز العمل والتعويل عليه
 الا مع دليل اقوى او مساو في الدلالة على الجواز من دلالتها على المنع كما ثبت ذلك في المسائل الفرعية
 اجتهادا وتقليدا بالاعتقالات من لزوم المخرج والضرب المنهين بالاعتقالات والتقليد والتكليف بما لا يطاق
 وبعض الآيات والاخبار بل بالاجماع اذ قد انقضت القائل بمنع التقليد واجباب الاجتهاد عينا الا
 ان يقال الاجتهاد على فان دليل العمل به قطعي ولكن في القول بمنع التقليد ايضا تأمل فتأمل فيها
 ويمكن ان يقال المراد بالظن ظنهم المتقدم فيكون الالف للام عوضا عن المضاف اليه فتدبر او يقال ان
 الظن لا يغني عن العلم شيئا يعني اذا كان المطلوب علما لا يقوم الظن مقامه وهو ظن تأمل وقوله تعالى
 انه لا يحب المتكبرين كان المعنى يبعضهم يدل على تحريم الاستكبار والتكبر وما يدل عليه كثير من بس
 شوي المتكبرين اي بس ماوى وغزل من تكبر في الدنيا على الناس يوم القيمة ادع الى سبيل ربك
 اي ادع يا محمد الناس الى الاسلام بالحكمة بالمعانيذ المحمكة الصحيحة وهي البرهان الموضح للحق والبرهان
 للشيء وقال في قوله الى دين الله ومرضاته او بالقرآن وقيل بالمعرفة بمراتب الافعال والاحوال والوعظ
 الحسنة هو الصرف عن البيع على وجه الترغيب في تركه والترهيب في فعله وفي ذلك يلين القلب بما يوجب
 الخشوع وجاد لهم بالتي هي احسن اي ناظرهم بالقرآن وباحسن ما عندك من الحجج وتقديره بالكلية التي
 هي احسن والموعظة الحسنة اي ادعهم اليه بالمقدمة الطيبة التي يفيد وتعرف انها تنفعهم وفيه
 يجوز ان يريد بها القرآن اي ادعهم بالكتاب الذي هو حكمة وموعظة حسنة ويحمل ارادة مطلق الدليل
 الاقناعي كما مر وان يراد منها خرق العادات والمعجزات فيكون الاول مقدمات عقلية والثاني محسوسة
 وجاد لهم بالتي هي احسن اي ادعهم بالقياس الجدي الذي هو ابراد مقدمات مسلمة للمخبر وان لم يكن حجة اي

في النحل

المرغظة الحسنة والمراد بها
 ما ينفعهم بها وتصدق عليهم

اذا بدا ان دخلتم في دينهم في قتل من اكره على الكفر فاطهره فانه منكم فكيف يصح الاله فالجواب يجوز ان يكون
 اراد يعيدوكم الى دينهم بالاستدعاء دون الاكراه ويجوز ان يكون في ذلك الوقت كان لا يجوز التقية
 في اظهار الكفر بمعنى لو اظهر باللسان وان لم يكن من القلب يكون ما ثوما وكافرا لا ينفعه الايمان بعده وفيه
 بعد عقلا ونقلا فالاول متعين وظاهر الآية كما قاله في ان صرتم الى ملتهم لن تغلوا ابدانهم باخياركم
 هو تكليف هو لاء الكفر فيه دليل على عدم قبول توبة المرتد فقاتل ويجعل التقيد بما دام كنتم في دينهم
 غير راجع الى دين الحق وهو ظاهر فقاتل فلا تماريهم الا مرء ظاهرا اي فلا تجادل اهل الكتاب في شأن
 اصحاب الكهف الا جدا ظاهرا غير متعق فيه وهو ان تقص عليهم ما اوحى الله اليك فحسب ولا تزيد من غير ما قيل
 لهم ولا تعنيف لهم في الرد عليهم كما قال وجادلهم بالتي هي احسن هذه تدل على جواز البحث والجدل في العلم
 بطريق ظاهر حسن وتحريمه وعدم جواز لا على ذلك الوجه المرضي الحسن فهي مختصة لما دل على النهي عن ذلك
 وتحريمه مثل الانتباه فان المؤمن لا يمارى وهو ظاهر واذا قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس
 كان من الجن ففسق عن امر ربه في قاتل من الجن كلام مستأنف جار مجرى التعليل بعد استثناء ابليس من
 الساجدين كما قال ماله لم يسجد فقال كان من الجن ففسق عن امر ربه والفاء للتسبب ايضا جعل
 كونه من الجن سببا في فسقه يعني انه لو كان ملكا ساكنا من سجد لآدم لم يفسق عن امر الله لان الملائكة معصونون
 البته لا يجوز عليهم ما لا يجوز على الجن والانس كما قال لا يسبقونه بالقول وهم باهرون ومعنى فسق
 عن امر ربه خرج عما امر به من السجود قال اوصان كافر بسبب امر ربه الذي هو قوله سبحانه اسجدوا
 لآدم هذا مبني على مذهب المعتزلة ان كل ذنب كفر فالظان معنى الآية ففسق بسبب ترك امر ربه فترك امر ربه
 فسق وهو ذنب وخروج عن الطاعة موجب للعقاب فنيها دلالة على كون الامر للوجوب كما في قوله تعالى في
 الاعراف ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس لم يكن من الساجدين قال ما منعك الا تسجد اذ
 امرتك لانه حيث وجب عن ترك السجود المأمور به يسجد ترك الامر وهو احسن مما استدلو به وهو ظننا
 سوال هو ان ظاهر الآية كون ابليس غير ملك وقد صرح في تفسيره به ولم يكن داخل في المأمور به بالسجود فلا
 يحسن الاستثناء ولا معنى للذنب والتوبيخ فيمكن ان يقال انه لو كان داخل فيهم انما اعتبر بالملائكة تغليبها
 او كان ملكا ولكن لما كان شأن الملك ان لا يعصى ربه وقد عصى فكانه ليس بملك بل جن ولم يثبت كون كل
 ملك معصوما الله يعلم قوله لا قولنا خطاب لموسى وهرون بان يكلما فرعون ويكلفاه بالايمان بالله ولكن يقول

ويمكن فهم ضريح النفلين المراد من قوله
 مثل امر من الملك المشقة والجد
 من قوله فافزع نفسك الى ربك
 الله من طوى كظمه عليه

في طه

لئن ملا ثم اى ارفقابه في الدعاء والقول ولا تغلظاله في ذلك وقيل معناه كنيته ابو الوليد وقيل ابو العباس
 وقيل ابو المزة قال في ف في هذا القول دلالة على وجوب الرفق في الدعاء الى الله وفي الامر بالمعروف والنهي
 اسرع الى القبول والبعيد من النفي فلا بعد في دخول التعليم والمباحث العلمية وغيرها من تعليم الخيرية
 وفقنا الله واياكم لذلك قال في ف والقول الذين نحو قوله تعالى هل لك الى ان تركي واهدبك الى ترك فتخشي لان
 ظاهرة الاستفهام والمسورة وعرض ما فيه الفوز العظيم وقيل عناه شيئا بالايه من بعد وعلما لا ينزع
 الا بالموت وان بقي له لذة المظهر والمسكر والمنكح الى حين موته وزاد في ف واذا مات دخل الجنة فاعجبه
 ذلك وكان لا يقطع امر دون هاما وكان غائبا فلما قدم هاما من اخبره بالذي دعاه اليه وان يريد
 يقبل منه فقال هاما قد كنت اري ان لك عقلا وان لك رأيا بينا انت رب وتريد ان تكون مربيا بينا
 انت تعبد وتريد ان تعبد فقلبه عن رأيه وفي الواقع صدق هاما لو كان له عقلا ما يشاؤون في مثل
 هذا الامرفان هاما ايضا ليس له عقل وقال ايضا في ف وقيل لا تشبهها بهما كبره والطفاله في القول
 لما له من حق تربية موسى ولما ثبت له من مثل حق الابوة والاول احسن فان لطفه وكرمه وتأديبه
 عبادته يقتضي الامر بالتلطف ولين الكلام ولانه اقرب الى التأثير لا حق له يقتضي قائل ثم قال في ف **لعله**
 الترجي لهذا اي اذهبا على رجاكما وطعكما وباشرا الامر مباشرة من رجوا فطعم ان لو يثمر عمله ولا **كيب**
 سعيه فهو يجتهد بطوقه ويحتشد باقصي وسعيه يعلم من هذا الاسلوب التاديب في دعونه الى الارباب
 لهاية شفقتة تعالى بعباده وكمال اهتمامه بايهاهم باختيارهم وخلاصهم من عتاه وتعتد هم له
 لينتفعوا به من الامر بالقول الذين مع التصرح بالرجاء حتى لا يقتصر في الدعوة كما بين ثم عله بقوله **بتدرك**
 ويتأمل فيبدل النصفة من نفسه والاذعان للحق او يحسن ان يكون الامر كما يصفان فيجر ان كان الى الهلكة
 ولهذا قال في ف وكان يحسن مع عاديتي هذا رفك بمن يدعي الربوبية فكيف رفك بمن يدعي العبودية قال
 في ف وحذوي انما هما مع العلم بانه لم يؤمن الزام الحجة وقطع المذرة ولو انا اهلكنا هو بعذاب من قبله
 تعالى انما ارسلنا رسولا فنتبع اياتك فبينه المبالغة كما ظهرت واظهار الشفقة واللفظ وابطال دعوى
 انه لا يريد من الكافر الا الكفر وان ليس الحسن والفتح الا شرعا بل قول افعل ولا تفعل وهو ظ فافهم واعلم ايضا
 ان في قول موسى معارضة فرعون بسى السحرة معجزة دلالة واضحة على كون الحسن والفتح عقليين وبطلان افهام
 الانبياء وعدم مطحة الجواب بانه نحن نقول يجب عليك النظر سواء تنظر ولا تنظر وان شرط التكليف هو العقل

رد لا شاع

انما هو في قوله
 انما هو في قوله
 انما هو في قوله
 انما هو في قوله

المعرفة لا يحصل العلم بمكلف به لكل مكلف مكلف والآداب وهو حظ وهو في آيات شتى مثل ولقد ارينا آياتنا كلها
 فكذبوا بها قال اجئتكم بالآية وذا النور اذ ذهب مغاضبا اى اذ كرا يا محمد بن نسي بن متى وقت ذهابه عن قومه
 حين صاف خلقه من وعظهم وودعهم وعدم اتعاظهم وقبولهم حال كونه كان مغضبا اى غضبه من قومه
 لهم لئلا يفتخروا بالعقاب عليهم عند مفارقتهم وقرى مغضبا ويحتمل ان يكون بمعنى اغضا لهم ايضا مع انه ظن
 ان ذلك يجوز له حيث ما فعل الآلة الله فهو بغض الله ولعل كان الاول له الصبر وانتظار الاذن والفرج من الله
 فاصبر فظن ان لن نقدر اى ظن ان الله تعالى ما قدر عليه وما فرض له المعاناة والتعنيف عليه وظن انه لن
 الله معه فعل العباد ولو يستعمل قدرته في عتابه لحسن ظنه بالله او مثل عدم فعله تعالى بسبب انه كان جائزا
 له من لا يقدر عليه فهو تمثيل واستعارة قاله في ف وقال في ف ظن ان لن نصيق عليه فتأمل وهذا من روى عن الامامة
 عليه السلام قال الجبائي ضيق الله عليه الطريق حتى الجاه الى كعب البحر ثم قدف فيه فابتلعه السحكة قبل استقامته ^{تدبر}
 افظن ان لن نقدر عليه فنادى اى ذوالنور في الظلمات ظلة بطون الحوت وظلة الليل وظلة البحر وان الحوت
 الذى بلغه بلغه حوت اخر فصارت ظلمات بطنين وظلة الليل اوسدة الظلمة فكانها ظلمات كثيرة ان لا
اله الا انت اى بان لا اله الا انت اى لا اله الا انت فان بمعنى اى وفي الاول يا مقدرة سبحانه انى كنت من الظالمين
 اى من الذين وجد منهم الظلم قاله على سبيل الخشوع والخضوع لان جنس البشر لا يمتنع منه وقوع الظلم ولم يكن في
 بطون الحوت على جهة العقوبة لانهما عداوة والنبي ليس بعدد الله بل على وجه التاديب فانه يجوز للمكلف وغيره
 كالنبي وغيره ان يذنب فاستجيبنا له ونجينا من القوم وكذلك نجي المؤمنين اى ليست بخصوصه به بل بنجي
 كل مؤمن مبتلى دعاه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما من مكروب يدعوك هذا الدعاء الا استجب له وهو صريح في قوله
 تعالى وكذلك نجي المؤمنين وفي ف عن الحسن ما نجاه والله الا اقران على نفسه بالظلم ففي هذه الآية الشرعية
 دلالة على الترغيب والترهيب على الصبر والتحمل وعدم ترك الذكر والوعظ وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والمبالغة في ذلك جدا وكثير العدم الاثر وترك امر الله به الا باذنه لا بظن عدم التأثير فينبغي عدم ترك
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بمجرد ظن عدم التأثير كما هو المشهور فانه يحتمل اصابة عذاب وعقاب عظيم لذلك
 كما فعل بنى النور عليه السلام فيدل على انه لا بد ان يكون الانسان على خوف عظيم اذ فعل به عليه السلام ما فعل
 مع كونه فعله ترك الاول مع ظن ان فعله كان الله فكيف الظن بنا الا ان يكون من جهة عدم الاعتداد ^{استجاب}
 بنا فيخلقنا انفسنا فنغزو بالله من ذلك ايضا وعلى الترغيب على الاقرار بالذنوب والظلم وان له دخلا في

الدعاء وعلى تكرار هذه الآية الشريفة عند الكرب ورفع اليهم والغمر كما ورد به الروايات عن اهل البيت عليهم السلام
ايضا فائدة نقل ان حيا من الانبياء لهم اسمان ذو النون ويونس اسرائيل ويعقوب عيسى ومسيح محمد ^{احد}
ذوالكفل والياس وقيل ذوالكفل هو زكريا وقيل يونس بن نون وكانت سمي بذلك لانه ذوالخط من الله ^{المجود}
على الخبيثة وقيل كان له ضعف عمل الانبياء في زمانه وضعف ثوابهم وايضا يدل على استجابة الدعاء والتمسك
لوقال الانسان في دعائه ما نقل عن ائمة عليهم السلام اي اذكره اذ نادى وقت ندائه ربه اني باني مسني
الضر بالفتح الضر في كل شيء وبالضم الضر في النفس من مرض وهزال وانت ارحم الراحمين الطف في السؤال
حيث ذكر نفسه بما يوجب الرحمة ورثه بغاية الرحمة ولم يصرح بالمطلوب فاستجاب له بقوله فاستجبنا
له فكشفنا ما به من ضر وايتناه اهله ومثلهم معهم رحمة من عندنا وذكرى للعابدين فرفع ائمة
الى الصمة واعطاء الاموال والاولاد كما كانت بل اكثر وهو مسطور في التفاسير ويدل على تحريم الافتراء
على الله بان له شركا مثلا او ولدا او زوجة ونحو ذلك وكذا على تحريم انكار الحق بعد العلم به وظهوره عندنا
فيدل على تحريم المجادلة في البحث وانكار الحق اذا كان في يد الخصم وتزيفه والجدال والمرء حتى يحصل بيده
ما يمكن ان يوجه كلامه وينيف كلام خصمه كما هو المتعارف في زماننا هذا قوله تعالى ومن اظلم ممن افترى
على الله كذبا او كذب بالحق لما جاءه اليس في جهنم مثوى للكافرين استنفها ان كان كانه جعل المجادل الذي
يرى الحق في يد خصمه وينكر ولا يصدق والمفتري على الله كافر افتا في اي لا ظلم اظلم ممن اضاف الى الله
ما لم يقبله من عبادة الاضنام وغيرها او كذب بالحق اي بالقرآن وقيل بمجرد صلي الله عليه وسلم ويمثل العمور فيها
كما هو الظاهر والذين جاهدوا فينا اي جاهدوا الكفار ابتغاء مرضاتنا وطاعتنا او جاهدوا انفسهم في هواها
خوفا وقيل معناه اجتهدوا في عبادتنا رغبة في ثوابنا ورهبة من عقابنا لنهديهم سبيلنا الموصلة الى ثوابنا
عن ابن عباس وقيل لتوفيقهم لا لاداء الطاعة ولتزداد ثوابهم وقيل معناه والذين جاهدوا في اقامة السنة
لنهديهم سبيل الجنة وقيل معناه والذين يعملون بما يعملون لنهديهم الى ما لا يعملون وان الله طمع المحسنين بالنصر
والمعاونة في دنياهم والواب والمغفرة في عتباهم وبالله التوفيق للعمل والعلم ومن وصية لقمان لابنه انه
لا تشرك بالله ان الشرك لظلم عظيم واقم الصلوة في اوقاتها بسرايها وامر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر
ما اصابك فيها او في الدنيا مطلقا ومعلوم راحة هذه الامور بل وجوبها والصبر ايضا بمعنى تحريم عدم الرضا
واظهار ما يوجب ^{سخط} الله ورضي الله تعالى به وصايا لقمان ولعله تركها لكونه ابا انسان الى الله لا بد من ذلك

الكنز الضعيف ص
الحمد الحظ والبحث والجمع المجدود
توكل جدوت بافلا ان ارضت
ذاجة فانت جد بر حفيظ ومجدود
محفوظ ص

في العنكبوت

ظ
يعلمون

في لقمان

ايضا وان وصيته مثل وصية الله في وجوب الاتباع وقد بالغ في ذلك حيث عمر الوصية بهما وما خصه بسعي
دون آخر ويحتمل ان يكون المراد حسنا كما في موضع آخر حيث فسر الوصية بهما بالشكر لله بالحمد والطاعة باقتبال
الاوامر وترك المناهي وشكرها بالبر والصلة بل الطاعة فكأنها مستقاة في وجوب الطاعة والشكر واذا الحقوق
والتقدير وصينا الانسان بنا وبالوالدين ثم فسر بقوله ان اشكرى ولوالديه فان مفسرة فان المعنى وامرنا
الانسان في ووالديه اي قلنا له اشكرى ولوالديه فنية مبالغة زائدة بالوالدين لا يمكن فوق ذلك بان جعل الوصية
اليهما وصية اليه وشكره شكرها وغير ذلك واكد ذلك خصوصا جابب الامر لكثرة حقوقها ومشتقتها بقوله
حملته امه وهما على وهن وهي جلة حالته متدرة وعطف عليه وفصالة في عاين اي ضعفا على ضعف
او ثقلا على ثقل فان الحمل كلما يزداد زيادة يزداد ثقلا وضعفا وكذا رضاعه طول الحولين فانه موجب لمشتقة
زائدة مع حضانتها في تلك المدة ومعنى فصالة في عاين اي فطامه في القضاء والحولين وبعد مضيتها فبدل
على ان الحولين غاية الرضاع ولا يكون رضاع فوقهما فلا يكون محرم ما ايضا ولكن جواز الاصحاب رضاع شهر
او شهرين بعدها للاخبار والاجماع والاحتياط في الاول ويمكن حمل ذلك على الضرورة نعم يحتمل الاقل بقوله
والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتمر الرضاعة ثم اكد المبالغة في ذلك بالوعيد بقوله
والتي المصير اي مرجع المطيع والساكرى ولها والعاصي وكافر النعمة والعاق لها الى فاجازي كذا يعمل بها
يستحقه ثم بالغ مرة اخرى بما هو بمنزلة الاستثناء اي تطعمهما الا في الكفر حيث قال وان جاهدك على ان
تشرى ما ليس لك به علم فلا تطعهما اي بذلا جهدهما في ان تعبد غيري وتشارك معي معبودا غيري فلا تطعهما
في ذلك فان ذلك طاعة فيما ليس لك به علم فان العلم به محال فانه محال فاسا رغبة بنفي العلم وفيه اسارة
الى وجوب متابعة العلم وعدم متابعة غير يعني لو كان له علم في نبوت الشريك لكان جائزا ويجب عليكم
تبعيته والوالدين في ذلك فكيف غير ولكن ذلك محال واكد مرة اخرى بقوله وصاحبهما في الدنيا مروءة
يعني مع كونهما كافرين وجاهد في كفر لا ترك الاحسان معهما بل استعمل معهما معروفا حسنا بخلق جميل
واحتمال ما يصل اليك منه ما وبر وصلة وما هو مقتضى العرف والحسن الجميل في الدنيا مع قطع النظر عن آخرها
وافعل لهما ما يقتضيه الكرم والمروءة والاحسان واتبع في ذلك وغير سبيل من يعلم ان له رجوعا ومصرا
الى ويعتقد ان العاقبة الى وهو سبيل المؤمنين لاسبيل الكفار و زاد ذلك بقوله فانبشركم بما كنتم تعملون والجملة
فيها المبالغة الكرم من ان يبين كما مر في تفسير قوله تعالى ولا تقل لهما اف فتذكر ثم في الآية مزمع الفروع وجوب الرضاع

زاده
يطيها

في عاين لاكثر الا ان يثبت بدليل وعدم كونه ما زاد رضاعا محرم ما العدم كونه شرعا والمحرم انما هو الشرع فقامل
 فنقول ابي حنيفة ان مدة الرضاع ثلثون شهرا باطل فانه مخالف لفظ الآيتين فافهم ولهذا رجع من قوله صا^{حبا}
 وقال يقول الشافعي والاصحاب انه حلال وكون اقل مدة الحمل ستة اشهر بضم قوله تعالى وحمله وفضاله
 ثلثون شهرا فانك اذا اخرجت الحولين الكاملين من ثلثين شهرا الرضاع يبقى ستة اشهر للحمل فقامل وجوب
 شكر نعمة النعمة طاعة الوالدين وبرهما وتجرير العقوق ونحو ذلك بالنسبة الى الكافرين وعدم متابعتها
 في اتي شيء كان فافهم ومن وصيته ولا تصغر خذك للناس اي ولا تمل وجهك من الناس تكبرا ولا تعرض
 عنك بكمالك استخفافا في اي اقبل على الناس بوجهك تواضعا ولا توطئهم شوق وجهك وصفتة كما يفعل
 المتكبرون في ان قيل هو ان يكون بينك وبين الانسان شيئا فاذا القيت اعرضت عنه ولا تمش في الارض
مرحبا بطرا او خيلا لا تخرج مرحا او يكون مرحا حالا فالمصدر بمعنى الفاعل ويجوز ان يكون مفعولا له
 اي لاجل المرح والاشركا بمنى كثير من الناس كذلك لا لكفاية مهو ديني او ديني ونحو قوله تعالى ولا تكونوا
 كالذين خرجوا من ديارهم بطرا ورياء الناس ان الله لا يحب كل مختال فخور اي متكبر فخور على الناس
 والمختال مقابل لما شئ مرحا وكذلك الفخور للمصغر خذ كبر الكذا في ف ومن وصيته واقصد في مشيك
 واعضض من صوتك ان انكر الاصوات لصوت الحميم في ف اي اعدل فيه حتى يكون متباينين متباينين لا تذب
 دبيب المتماوتين اي اليقين الذين لا حركة لهم والضعيفين لكثرة العبادة ولا تذب وثب السطار قال
 الله صلى الله عليه وآله سرعة المشي تذهب بهاء المؤمن واعضض من صوتك وانقص منه واقصر فان انكر الاصوات
 اي او حشها وما استوحشت النفس من ذلك من غير من الاصوات هو صوت الحمار وقيل اقبع الاصوات صوت
 الحمار وهذه الامور وان كانت من وصية لقمان الا ان الله تعالى الحكمة ونقل وصيته بحيث يدل على
 استحسانه والرضا به فكل ما يدل على التحريم منها يكون وكذا غيره الا ان يخرج بدليل كقوله تعالى ولا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في ف امر لقمان ابنه بالاعتصام في المشي والنطق وروى عن زيد بن
 علي اللواتي قال اراد صوت الحميم من الناس وهم الجهال شبههم بالحمر كما شبههم بالانعام في قوله اولئك
 كالانعام وروى عن ابي عبد الله عليه السلام العظيمة المرتفعة القبيحة والرجل يرفع صوته بالحديث رفعا قبيحا
 الا ان يكون داعيا او يقرأ القرآن فيدل على عدم قبح رفع الصوت بالدعاء والقرآن مطلقا مع قوله ادعوا لهم
 تضرعا وخفية وقوله واذا ذكر ربك اذا نسيت في نفسك تضرعا وخفية ودون الجهر من القول بالعدو وال

اي

اعطاه

فقامل ويدل

فأما ويدل على أن التقوى وهو الإتيان بالمأمور به والانتهاز عن المعاصي والقول السديد أي قولاً حقيقياً
 موجب لاصلاح الاعمال وغفران الذنوب قوله واتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم
 ذنوبكم والمراد حفظ اللسان في كل باب لأن حفظه وسداد القول رأس كل طيبة والمعنى اتقوا الله
 وراقبوا في حفظ السننكم وتشد بقلوبكم فأنتم ان فعلتم ذلك اعطاكم الله ما هو غاية الطلبة من تقبل
 حسناتكم والاثابة عليها ومن مغفرة سيئاتكم وتكفها وقبل اصلاح الاعمال التوفيق في المعجى لها صالحة
 مرضية وفي قوله يا ايها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون مقتاً
 تميز للدلالة على ان هذا القول مقت عظيم كأنه حثير دونه كل عظيم وهو مقت البغض مبالغة وتوبيخ كثير
 على القول بشئ دون العمل به فيدل على كون الواعظ متعظاً والظاهر خلافه كما هو المشهور فيمكن ان لا يكون النع
 من القول بل عدم العمل بعد تحريض الناس عليه وترك نفسه وهو قبيح عقلاً ايضاً كما يظهر من هذه الآية
 وعن بعض السلف انه قيل له حدثنا فسكت ثم قيل له حدثنا فقال تأمروني ان اقول ما لا افعل فاجاب
 مقت الله وان يكون المراد النهي عن قول لعل لا يعمل يعني يؤخذ بشئ وفي نفسه عدمه فيدل على تحريم خلف
 الوعد حينئذ لا مطلقاً مع احتمال الاطلاق فأما اعادنا الله وآياكم عنه ووفقنا للعلم والقول والعمل
كتاب المكاسب والبحث فيه على قسمين الاول البحث عن الاكتساب بقول مطلق وفيه

آيات الاولى والارض مددناها والقينا فيها راسي وابتنينا فيها من كل شئ موزون وجعلنا لكم
 فيها معاش ومن لستم له برازقين وان من شئ الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم اي
 وبسطناها ووضعنا فيها ما يرسلها ويسكنها من الجبال للسلامة فيد وتتحرك بحر وتستقر اعاليها وتسكنوا
 فيها وجعلنا لكم فيها في الارض ما تعيشون به من الزرع والنبات والثمار والمطاعم والمساكن والملابس
 بل سائر ما يوجد في العالم مما يتوفر به معيشتكم حتى الطيور والوحوش وما في الهواء والسماء وما يدب على
 الارض وقيل التصرف في اسباب الرزق مدة الحياة فعلى الاول الظاهر انها جمع معيشة بمعنى ما يعاش به
 وعلى الثاني معنى المصداق وهو بعيد لعدم الجمع فيه ولبعد هذا الوزن ومن لستم له برازقين قيل معطوف على
 محل لكم وهو النصب على انه محمول به لجعلنا اي جعلنا معاش في الارض لكم وكن لستم له برازقين من الازل
 والاولاد والعبيد والاماء بل والذواب ايضاً الذين يحسبون انكم ترزقونهم وتخطون في ذلك الظن فان الرزق
 هو الله فانه رزقهم لانه مثل ما يرزقكم فظنكم انكم ترزقونهم باطل وفاسد وجري ذلك بناء على ظاهر حال بعض

في الاغراب

الخير

راقب الله وامره
اي ضافه

في الصنف

في الحجر

ما دمجيد يبدأ تحرك

الرزق
الماء

القوم يظنون انهم الرزاقون بل يظنون ذلك ويمنون على هؤلاء ويقولون لو لم تكن لما قدرتم على المعيشة
ففيه تقرير لهم ودليل على بطلان ذلك القول وعدم المنية في ذلك كله الا انه واسارة الى انه لا معنى للمنة
ولا لتوقع المكافاة والاحسان في مقابلة ذلك فان كل ذلك رزق الله واليه اشار في بعض الاخبار
عن بعضهم عليهم السلام قال لبعض اصحابه لما ذكر انه يدخل عليه الضيفان والافراد ويطعمهم ان المنية عليك
قال كيف ذلك وانا اطعمهم من مالي ولهم المنية على ما قال لا تقوم باكلون رزق الله الذي رزقهم ويحصلون
لك الثواب والاجر ويحتمل ان يكون ردة على المرزوقين ايضا فانهم قد يظنون انهم رزقوا منهم ثم اعلم
انه في جعل لكم مغفلا به لجعلنا تاملنا وايضا من لستم داخل في لكم الا ان يخصص بعين من يظن
انه احذر رزقه او يظن احد انه يرزقه او يعتم فيكون الذكر بالخصوص للاشارة الى ردة الوهم المتقدم
ولا دخال الذوات فتأمل فيحتمل ان يكون معطوفا على معاني وفيه ايضا التامل الثاني من غير بيان
النكتة الا ان يكون بالنسبة الى بعض من فيهم مثل الاولاد ولا ينظر الى حقيقة الاستعانة بهم في المعيشة
فتأمل وفيه تغليب ذوى العتول على غيرهم على تقدير اختصاص من بهم كما هو المشهور فتقول الزجاج حمود
الاقوال العطف على معاني محل التامل ويحتمل العطف على الضمير المجرود في لكم ولم يثبت امتناع العطف عليه
من غير إعادة الجار وقد جوزه الفراء واشد سعة في ذلك نقله في مجمع البيان وجوزه الكوفيون في حال
للاستعانة المنقولة في ف والرضى وقيل بذلك في قوله تعالى وكفر به والمسجد لكرام ونساء لول به والارحام
بالجر في قرارة حمزة ولا دليل على عدمه عتلا ولا نقلا حتى يضعف قرارة حمزة بالجر مع كونها متواترة كما نقله
ق ويتركب التعملات البعيدة مثل ضرورة السوء وتقدر حروف الجر اذا لا تعمل مقدرة كما صرح به الرضى
على انه يصير النزاع لفظيا وهو ظ والتقدير لغوا بحسب المعنى ولم يثبت المنع اللفظي وقول صلى الله عليه وآله لا تسهوا
مستفيض بحيث لا يمكن انكاره في الاخبار وكلام الاصحاب وفي الآية دلالة على اباحة السكنى في الارض
مطلقا بل التصرف فيها مطلقا حتى يمنع بدليل وعلى ان خلق الامور والاشياء الموزونة اى المقدرة بقدر
تقتضيه المصلحة للانسان وابعادها خلق لهم كما دل عليه العقل ايضا نعم قد يجرم بعضهم لدليل عتلى بان
يكون ضارا مثل السموم المخلوق لغرض اخر للانسان او تنبيه آية او خبر او اجماع دال على تحريم بعض الاشياء
كالسنة والدم ولحم الخنزير وعلى اباحة كل ما ثبت وشرب وكوب ما يصلح لها وسائر الانتفاعات الا
ان يخرج بدليل فتأمل وان من سعى الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم قيل المعنى وما من شيء ينتفع به

العباد الآتون قادرين على إيجاده وتكوينه والانعام به وما نعطيه إلا بمقدار معلوم فغير أنه مصلحة فضرر
الخرائن مثلا لاقتداره على كل مقدور فيهما دلالة على أن المخلوقات مباحة للإنسان فالأشياء مباحة
في الأصل عقلا ونقلا وهو الثانية بأن الناس كلهم ما في الأرض حلالا وطيبا ولا يتبعون أخطار
الشيطان أنه لكم عدو مبين قال في مجمع البيان الأكل هو المبلغ عن مصنع وبلغ الذهب والفضة واللؤلؤ
وما شبهه ليس بكل والحلال هو الجائز من أفعال العباد وطيبا يعني طاهرا من كل شهوة وفيه يستطير
الشهوة المستقيمة وفيه هو المستند وفي مجمع البيان أن الخطوة بعد ما بين قدمي الماشي وخطوات الشيطان
آثار والعدو هو المباح من الخير إلى الشر وحلالا أما صفة مصدر محذوف أي كالحلالا وأما مفعول
كلوا وأما حال من ما في متا وطيبا صفة حلالا أو مثله في الأعراب ومن أما بتعريفية إذ لا يוכל جميع
ما في الأرض كما قيل في قوله أو بيانية للحلال أو ابتدائية متعلقة بكلوا ولا يلزم أكل الجميع إذا المراد الأكل
مبتدأ من جميع ما يمكن أكله وهو ط ومعاها على الظاهر هو الترغيب والتخريم على الأكل أو إباحة بمعنى عدم
التحريم الأعم الشامل للاقسام الأربعة من جميع ما تخرج من الأرض من الأرزاق التي يمكن أكلها حال كونه
خلق لهم مباحا وطارها أوليذا أو بعيدا عن الشبهة أولا أنه حلال طيب بالمعنى المذكور فلا شيء يمنع
انفسهم عنه كما قال في مجمع البيان عن ابن عباس في سبب نزولها أنها نزلت في ثقف وبنو عامر من
صعصعة وبنو مدح فالتهم حرمتوا على انفسهم من الحرب والانعام والبعير والسائبة والوصيلة فنهأهم
الله عن ذلك فمح يكون كلوا للوجوب بمعنى أنه لا بد من الأكل أو رفع اعتقاد حسن الاجتناب وتحريم اتباع
الشيطان في أقواله وأفعاله لأنه مبعوث للإنسان عن الخير ومقرب له إلى الشر وكونه كذلك ظاهر بين عند ذوي
البصائر منهم لأنه بين عدوته لهم بدعوته لهم إلى المعاصي وترك الطاعات وهو ط فأي عدوته يكون اظهر وأشد
منها وقال في مجمع البيان في خطوات الشيطان بعد نقل الأقوال وروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أن من
خطوات الشيطان الحلف بالطلاق والتذنب في المعاصي وكل يمين بغير الله وهذا يدل على تحريم الأمور المذكورة
حتى لا يكون الحلف بالثبوت وغير جائز إلا أن يقال هو مما أخرج الدليل ولكن ليس بظن نفوذة الخبر
غير ظاهرة فلا يثبت التحريم لكن الاحوط الاجتناب هذا فيمكن الاستدلال بها على إباحة أكل كل
ما في الأرض لكل أحد حتى الكفار والعصاة إلا ما أخرج الدليل من العقل والنقل فيدل على كون الأشياء
الغير المضرة على الإباحة وهو أن إعطاء المأكول غير معتقد في الحق حتى الكفار لعدم القول بالواسطة

فضعف منع البعض كما مر لكن هذا على بعض التركيب وهو جعل حلالا لا منع لانه او حالا بيانا وكسفا وجعل من
 ابتدائية او بيانية او جعلها متعلقة بمقدورها لا من حلالا لا على تقدير جعلها حالا مقتدة ومن تبعيضية
 كما قاله في الكشف ويحكم الاستدلال ايضا بها على تحريم الاشياء المذكورة في الرواية لصحة وإقادة لالتها
 على تحريم متابعة الشيطان فصرحة وكذا متابعة كل عدو في الله والدين كما يظهر من العلة وهي قوله انه لعم
 عدو وذلك معلوم واضح اذا كان المتبع معلوم التحريم ولا يحتاج الى الذكر ولعل الآية اعمر بل مخصوصة بغير
 المعلوم لعدم الفائدة في المعلوم فلا بعد الاستدلال بحجها على عدم جواز متابعة اعداء الدين فيما
 لم يعلم جواز فلا تجوز الصلوة خلفهم وسماع حكمهم ونقل الرواية عنهم وغير ذلك فتأمل الثالثة كلوا
 من طيبات ما رزقناكم ولا تطفوا فيه فيحمل عليكم غصبى ومن يحلل عليه غصبى فقد هوى الرابعة
 ونزلنا من السماء ماء مباركا الآية وغيرهما من الآيات التي تدل على اباحة الاشياء وبالجملة لا دخل
 لها في الكسب فتركناها وانما ذكرنا البعض للتبعية وبعض الفوائد وان لم كسبا الثاني البعث عن اشياء
 يحرم الكسب بها وفيه آيات قبل الاولى قال جعلني على خرائن الارض اني حفيظ عليهم دلالتها على ما
 يحرم الكسب به غير ظاهر الثانية سماعون للكذب كالمون للسمع في ذم جماعة السمحة هو الرثوة
 وعن علي عليه السلام هو الرثوة في الحكم ومهر البغي وكسب الحجام وعيب الفحل وشن الكلب وعن الحسن
 الميتة وحلوان الكاهن والاستعمال في المعصية والخبر غير ظاهر الصحة والسند وبعض ما فيه معدود
 من المكروهات الثالثة ولا تتركوا فتيانكم على البغاء ان اردن تحصنا لتبتغوا عرض الحيوان الدنيا
 ومن يكرههن فان الله من بعد كراهتهن غفور رحيم ولا تتركوا فتيانكم اى اما كنتم على الزنا ان اردن
 تحصنا تعفوا وتزويجا لتبتغوا اى لا تتركوا الطلبات الدنيا اى ما يحصل من كسبهن وهو اجرة الزنا
 وعن بيع اولادهن ومن يكرههن ومن يجبرهن على الزنا فان الله من بعد كراهتهن غفور للمكروهات
 رحيم لهن ويحمل للمكروهين بعد التوبة فان المكروهات لا ذنب لهن اذ لا ذنب مع الاكراه عقلا ونقلا
 فلا يحتاج الى كون الله تعالى غفورا رحاما لهن فتأمل او مطلقا انه ان فيها دلالة على تحريم الاكراه على الزنا
 بل على تحريمه وتحريم اجرة فهو حرام مطلقا وان كان اردن تحصنا قيد النهي كما هو الظ لا قيد الاكراه
 كما قاله البيضاوى ولا اعتبار بمن ارادة التحصن ولا بمفهوم طلب عرض الدنيا فلا تدل على اباحة الاكراه
 بدون ارادة التحصن ولا عليها مع عدم طلب عرض الحيوان الدنيا لان المفهوم على تقدير اعتبارها انها يعتبر

مبين

يكن

في يوسف

في النور

اذا لم يكن للتنقيد وجه آخر سوى عدم الحكم في السكوت وهو ظاهر في محله وقد مر ايضا وهما سبب النزول
 والواقع سبب التقييد بل نقول بالمفهوم هنا فان تحريم الاكراه منتف على تقدير عدم ارادة التخصيص لان
 الاكراه منتف مع عدم ارادة التخصيص ولا يلزم جوازها وانما على تقدير امكان الاكراه انما يعتبر المفهوم مع عدم
 المعارض الاقوى ولا شك ان الاجماع ومنطوق الكتاب والسنة تدل على تحريمه مطلقا فهو مردود لها وفي
 كانت اما اهل الجاهلية ساعين على مواليهم وكان لعبد بن ابي راس النفاق ست جوار وسماهن بكنهن
 على البغاء وضرب عليهن ضارب فسكت ثنتان منهته الى رسول الله صلى الله عليه وآله فزلت ولكن بالفتي والفتا
 عن العبد والامة وفي الحديث ليقول احدكم فتاى وقتاى ولا يقبل عدي وامتي فان قلت لم اقم ان اردن تخضنا
 قلت لان الاكراه لا يتأتى الا مع ارادة التخصيص وامر الطبيعة المتواترة للبغاء لا يستلزم مكرها ولا امره اكرها
 كان ينبغي ان يقول امر غير المكره لا يستلزم مكرها ولا امره اكرها ليعجز قتال ثم قال غفور رحيم وهو اهل
 او لهم وطه ان تابوا واصلحوا والا وله من اولهن ولهن ولهم ولهم ان تابوا قال لعن الاكراه كان دون ما اعتبره الشريعة
 من اكره يقتل او مما يخاف منه التلف او ذهاب العضو من ضرب عفيف او غير حتى يسلم من الاثم وتما قصرت
 عن الحد الذي تعذر فيه فكون ائمة وهذا جواب عن اشكال عدم الذنب مع الاكراه فلا معنى لكون غفور
 بالمشبهة الى المكرهات ولا بأس به وان كان خلافا لظن فان المتبادر من الاكراه مطلقا والغفران عند تقدير
 قال في غفور رحيم اوله ان تاب والاول اوفق للظاهر ونزاة ابن مسعود من بعد اكرهين وهو غفور
 رحيم ولا يرد ان المكره غير ائمة فلا حاجة الى المغفرة لان الاكراه لا ينافي المواخذة بالذات ولهذا امر على المكره
 القتل واجب عليه القصاص فيه انه يكفى ان المكره غير ائمة لعدم حصول ارجاع المغفرة اليها فانه لا معنى
 للمغفرة مع عدم الذنب ولا شك انها ليست ائمة بالنقض والاجماع بل القتل وقد سلمه ايضا ولا يندفع
 بعدم المناقاة له بالذات لوجود الذنب في القاتل ويمكن ان يقال غفور له باعتبار ان حصل له من قبل
 الاثم بعد الاكراه فانه لما كنت كارهات يغفر الله الذنب الثاني بعدة ويشعر به من بعد اكرهين او غفور
 له من سائر الذنوب بسبب اكرهين الزنا او يكون للاقتطاع كما يقول المعصوم اللهم اغفر لي قتلا او انه
 غفور رحيم حيث تجاوز عن عتاب مكره وجوز له المكره عليه كالمضطر في قوله تعالى فمن اضطر غير باغ
 ولا عاد فان الله غفور رحيم الرابعة يا ايها الذين آمنوا اتوا الخمر والميسر والانصاب الالهة وقد مرت فتذكر
 الخامسة ليس على الاعمى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على النفسكم ان تاكلوا من بيوتكم الى قوله

في غفران
 لا حاجة الى التخصيص
 لا حاجة الى التخصيص
 لا حاجة الى التخصيص

فافقت
 لا خلاف في ذلك
 لا خلاف في ذلك
 لا خلاف في ذلك

لعلمكم تعقلون اي ليس على هؤلاء حرج وضيق في الامور فانهم معذورون ولا عليكم ايها المؤمنون حرج وضيق
 واثم ومنع الشارع من الاكل من بينكم بيوت عيالكم وزوجاتكم وبيت المرأة كبيت الزوج وبيت اولادكم
 لان بيت الاولاد كبيت الاباء واما الهه كما هو الهه ويدل عليه ما روي من قوله صلى الله عليه وآله انت وما لك
 لا بيك عند خصومة ولد مع والد وقوله صلى الله عليه وآله ايضا ان اطيب ما ياكل المرء من كسبه وان ولده
 من كسبه وكأنه لذلك ما ذكر بيوت الاولاد وذكر بيوت الاقارب ويحتمل ان يكون الترك للنهم بالطريق الاول
 من ذكر بيوت غيرهم بقوله او بيوت آبائكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخواتكم او بيوت
 اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت اخوالكم او بيوت خالاتكم او ما ملكتم من تحت قيل معناه او بيوت
 مما ليكم والمناخ جمع مفتوح وهو ما يفتح به لان مال العبد للسيد فهو مال له فيكون ما ملكتم بمعنى بيت
 المالك فكأنه لذلك حذف البيت فيمكن جواز الاكل من بيت المملوك ولو قيل انه يملك قناتل وقيل اموال الرجل
 اذا كان له عليها قيمه وكيل يحفظها له ان ياكل من ثمر حائطه ويشرب من لبن ما شئته فذلك المنافع كلها
 في يده وحفظه فالمراد بما ملكتم كالحائط او الماشية اللتين هما تحت يد الوكيل والمحافظة والرعى ولهذا حذف
 البيت فيجوز الاكل لهم وقيل اذا ملك الانسان المفتاح فهو خازن فلا بأس ان يطعم النسي اليسير او صدقكم
 اي اصدقائكم والصديق يكون واحدا وجمعا والصديق هو الذي صدق في موثقه وقيل هو الذي يوافق باطنه
 باطنك كما وافق ظاهره ظاهره ظاهره وقال ابو عبد الله عليه السلام هو والله الرجل في بيت صديقه فياكل طعامه بغير اذنه وروي
 ان صديقا للربيع بن خيثم دخل منزله واكل من طعامه فلما عاد الربيع الى المنزل اخبرته جاريته بذلك فقال انك
 صادقة فانت حرة وفي عن الحسن وجدنا كبار الصحابة ومن لقيهم من البديين وما كان الرجل منهم يدخل دار
 صديقه وهو غائب فيسال جاريته كيف فياخذها شاء فاذا حضروا لها فاخبرته اعتقها سرا بذلك وعن
 الصادق جعفر بن محمد كثر الله وجهها من عظم حرمه الصديق ان جعله الله من الاسر والنفقة والانسباط وطرح
 الحسنة منزلة النفس والايب والاخ والابن ولعل ذكر الابن اسارة الى دخوله في الآية اما في بيوتكم او بمنزلة
 ثم قال وقالوا اذا دل ظاهر الحال على رضا المالك قام ذلك مقام الاذن الصريح وربها سمح الاستيذان
 وثقل لمن قدم اليه طعام فاستأذن صاحبه في الاكل منه فيشارة الى سبب جواز الاكل مع عدم جواز التصرف
 في مال الغير بغير اذنه عقلا ونقلا وهو حصول الرضا بقرينة الابوة وغيرها وهذا المقدار قد بينه علماء الرضا
 وذلك كاف مع انه قد يقال بكون الظن بلا يحتاج اليه فان الله قد جوز وهو السبب فتأمل وقال في هذه

وكذا الخليفة والعدوم

الرخصة في اكل مال القرايات وهو لا يعلمون ذلك الرخصة من دخل جائطا وهو جامع ان يصيب من ثمره
او من ثمره بغيره وهو عطشان ان يشرب من رسله توسعة منه على عباده ولطفنا لهم وغبته لهم عن
الاخلاق وضيق العطن وقال الجبائي ان الآية منسوخة بقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم
الى طعام غير ناظرين اناه وبقوله صلى الله عليه وآله لا يحمل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه والمروى عن النبي
عليهم السلام انهم قالوا لا بأس بالاكل لغيره لانه قد راجح حاجتهم من غير اسراف
وانت تعلم ان حصول الرخصة من دخل جائطا ايضا محل التأمل وما جوزه بعض اصحاب ومن جوزه ما يتبدل
بالجامع ولا بالمحاط بل قال لما نزل على الفضلة وغيرها ان ياكل منها وفي ما رايت جواز شرب اللبن وانه لامنافاة
بين الايتين حتى يكون ما هنا منسوخة وهو ظاهري لعدم صلاحية الخبر لنا سحبة اظهر ان المروى عنهم عليهم السلام
متبع وان كان قدر الحاجة الذي في ما روى عنهم غير ظاهر من الآية بل ظاهرها دل على عدمه نعم لا بد من عدم
الاسراف والتصديق كما في غيرها ويمكن حمل قدر الحاجة عليه وتخصيص الآية ان صح الخبر وايضا ظاهرها عدم
اشتراط الاذن بل عدم البيت في الاخيرين ثم اعلم انه يمكن فهم جواز ما يكون اذني من الاكل بالموافقة كالصلوة
في بيوتهم ودخولها بغير اذنها اذ الم يكن في احد بل جعله سكنى والصلوة على فرشه وفي لباسهم والفصل والوضوء
بما لهم وفي بيوتهم وهو ظاهري فافهم والظن من الآية انه يكفي عدم العلم بعدم الرضا بل ظاهرها شامل لجواز الاكل مع
ظهوره ايضا الا انه لا يبعد التقييد بذلك لعدم ذلك عقلا ونقلا وان المراد من الاطلاق ذلك حيث ان ما ذكره مظنة
الرضا والاذن الله يعلم فيقول في هذا كله انما يكون اذا علم رضا صاحبه البيت باذن او قرينة ولذلك خصص
هو لانه فانه يعتاد التمسك بينهم وكان في اول الاسلام ففسخ فلا احتجاج للحنفية به على ان لا قطع سرقة مال الحرم
باطل فانه اذا علم رضا صاحب المال يجوز الاكل من بيوت من تضمنته الآية وغيرها فالتقييد بعيد والنسج البعد
من ذلك بل لا معنى له لعدم الوجوب على ان القرينة لا يقابل بالاذن وغالبا لا تفيد العلم ولا استبعادا في الشرع من
اذن الشارع مع عدم العلم برضا صاحب الاحتمال كون القرينة والصدقة موجبة لذلك وابعده من ذلك احتجاج
الحنفية فانه لا دلالة في هذه الآية على ذلك اصلا ولو كانت فيها دلالة فيكون فيمن تضمنته الآية لا في الحرم فقام
جميعا او استثنانا اي لا بأس في الاكل مجتمعين ومتفرقين قيل نزلت في النبي بن عمرو بن كنانة كانوا يخرجون ان
ياكل الرجل وحده فربما قد منتظر افاره الى الليل فان لم يجد من يواكله اكل ضرورية وقيل في قوم من الانصاف
كانوا اذا نزل بهم ضيف لا ياكلون الا مع ضيفهم وقيل يخرجون عن الاجتماع على الطعام لا خلافا للناس في الاكل وزيادة

بعضهم على بعض وفيه معنى لا بأس بأن يأكل الغني من الفقير في بيته فان الغني كان يدخل على الفقير من ذوق قرابة
او صداقة فيدعو الى طعامه فيخرج بعلم من هذه الوجوه ان ليس المقصود الاكل من بيوت المذكورين جميعا
او استئنا كما هو ظاهر الآية فدللت على جواز الاكل وحده بل عدوس في فائدت في الاخبار ان من الملعونين
من يأكل زاده وحده يمكن ان يكون معناه لا يعطى منه المحتاجين ما يستدرون قوتهم او يكون عدم الاعطاء من
جميع الزاد مكرها او الاكل وحده مكرها وذكر اللعن للمبائنة كالتأثم وحده والآية يكون للجواز فقط ثم اعلم
انه قد قال في تـ اختلفوا في تأويل ليس على الاعمال خرج على معان احدها ان المعنى ليس عليكم في مواضعهم خرج
لا تهم كانوا يخرجون من ذلك ويقولون الاعمال لا يبصر فيها كل جيد الطعام والاعمال لا يتمكن من الجلبوس واكل ما
يريد وكذا المريض الضعيف وتاينها ان المسلمين اذا غزوا خلفوا هو لاء في بيوتهم ويعطوهم المنافع ويكون
لهم الاكل وهم يخرجون منه وثالثها ان المؤمنين كانوا يذهبون لواء الى بيوت ازواجهم واقاربهم المذكورين
فيطعمونهم وكانوا يخرجون عن ذلك وقد تخيل المؤمنون ايضا الحرج في ذلك فتغنى ذلك عنهم وعلى هذه الوجوه
يكون ان ناكلوا مقدرا قبل قوله ولا على انفسكم وخرج بعدد ورابعها ان المعنى ليس على هو لاء حرج في ترك
الجهاد والتخلف عنه لا تهم معد ورون وخرج يكون المحذوف ان يترك الجهاد يكون الحال قريبة على المحذوف فيكون
اول الكلام في ترك الجهاد والثاني في الاكل وفي تـ لا قصور فيه لاشتراكها في نفي الحرج ومثال ذلك ان يستفتيك
مسافر عن الافطار في رمضان وحاج مزد عن تقديم الخلق على الخمر فقلت ليس على المسافر حرج ان يطر ولا
على الحاج ان يقدم الخلق على الخمر لو كان على ترك الجهاد مذكورا كان مثله فكانه للظهور بمنزلة الذكر ويحتمل ان
يكون المعنى ليس على هو لاء حرج مطلقا فيما عجزوا عنه مثل قوله ذلك في انا فتحنا فاذا دخلتم بيوتنا في
من هذه البيوت للاكل فابدأوا بالسلام على اهلها الذين هم منكم ديناً وقرابة وظاهرها امر اتي بيت كان
من اتي شخص كان وهو الاول كما يدل عليه تنكيرها فالخروج عنه بلا سبب غير معتول فسلموا على انفسكم
اي ليس لكم بعضكم على بعض كقوله اقتلوا انفسكم وقيل معناه فسلموا على اهلكم في تـ وعيا لكم وقال ابراهيم
اذا دخلت بيتا ليس فيه احد فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وقال ابو عبد الله عليه السلام وتسليم الرجل
على اهل البيت حين يدخل ثم يردون عليه فهو سلا مكم على انفسكم تحية من عند الله اي هذه تحية خياكم
الله بها عن ابن عباس وقيل معناه علمها الله وشرعها لكم فانهم كانوا يقولون عمر صباحا ثم وصف التحية
فقال مباركة طيبة اي اذا زمتوها كثر خيركم وطاب اجركم وقيل مؤبد حسنة جميلة عن ابن عباس وقيل

انما قال مباركة لان معنى السلام عليكم حفظكم الله وسلمكم الله من الآفات فهو دعاء بالسلامة من آفات الدنيا
 والآخرة وقال طيبة لما فيها من طيب العيش والتواصل وقيل لما فيها من الاجر الجزيل والثواب العظيم كذلك كما بين
 لكم هذه الاحكام والاداب بين الله لكم الآيات الدالة على جميع ما يتعبدكم به لعلكم تعقلون اي تعقلون
 معالرو دينكم في تفحيط من عند الله اي ثابتة بامر مشروعة من لديه اولاد التسليم والتحيّة طلب سلامة
 وحياة المسلم عليه والمجتنى من عند الله ووصفها بالبركة والطيب لانها دعوة مؤمن مؤمنة يرجو لها من الله
 زيادة الخير وطيب الرزق الى قوله وقالوا ان لم يكن في البيت احد فليقل السلام علينا من ربنا السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين السلام على اهل البيت ورحمة الله وعن ابن عباس اذا دخلت المسجد فقل السلام علينا
 وعلى عباد الله الصالحين تحية من عند الله وانصب تحية يسلمون لانها في معنى تسليمك القولك فعدت جلوسا
 والظان مراده اذا لم يكن في المسجد احد هكذا يسلم والآفة المتعارف ويحتمل العموم كما هو الظن فيها وجوب السلام
 حين دخول بيت ما حلت على الاستحباب للاجتماع على عدمه ولغرض في الكتاب آيات لها مناسبة به ثم ان
 ربك للذين يعملون السوء بجهالة اي يا محمد ان ربك الذي خلقك للذين عملوا المعصية
والسينات بجهالة في موضع الحال اي عملوها جاهلين غير عارفين بالله وبعقابه او غير متدبرين للعاقبة لغلبة
 الشهوة عليهم وفيه بدعي الجهل فانه يدعو الى التبع كما ان داعي العلم يدعو الى الحسن وقيل بجهالة هو ان يعمل بالام
 عليها ويعد نفسه التقية منها او جعل العالم منزلة لجاهل حيث لم يعمل بجهالة فان العالم بالسينات والقبائح مع فعلها
 هو والجاهل سواء بل اسوء ثم تابوا من تلك المعصية من بعد ذلك واصحوا نياتهم وافعالهم ان ربك من بعد ها
 اي بعد التوبة هذه تأكيد لما قبلها وفي ذكر من بعد ها مع الضمير الرجوع الى التوبة اشارة الى ان الاصلاح عبارة عن
 اتساق التوبة بالاخلاص وعدم العود بوجوه واطهارها بالعمل الصالح ليعلم لانه يحتاج بعد التوبة للغفران ورجوعه
 الى اصلاح العمل كما هو الظن منها ومن غيرها فقل الاصلاح هو الدوام وعدم الرجوع ويحتمل غير ذلك فامل الغفران
 خبر ان ربك وللذين عملوا السوء بجهالة متعلق به واصحوا اعطف على تابوا بمنزلة البيان والتتمه ان ربك تأكيد
 من بعد ها متعلق بغفران الضمير اشارة الى التوبة وقيل راجع الى الجهالة او المعصية فيها قبول التوبة وكون الجاهل
 معذورا فيحتمل في الفروع وغيره ايضا الا المعلوم فيقبل شهادة القائب بعدها فتأمل فيها وقضى ربك الا تصدقوا
 الاياها قد مر تفسيره في كتاب الطهارة في بيان الاخلاص والنية وقضى وامر ايضا وقال احسنوا بالوالدين احسنوا
 او بان يحسنوا احسانا وبالوالدين متعلق بالفعل المقدر احسنوا او يحسنوا الا بالمصدق فان غاطه لا يتقدم عليه

في النحل

منها الى آخر الكتاب
سبع وثلاثون

في اسرار

معه

اما يبلغن عندك الكبر احدهما
او كلاهما فلا تقل لهما اف

وقال في آن وهو متعلق بقضي والتقدير وقضي بالوالدين احسانا ويجوز ان يكون على تقدير واوصى بالوالدين احسانا
وحذف لدلالة الكلام عليه وانما اصله ان ما هي شرطية وما زائدة للتأكيد زيادة النون في يبلغن قبل
ولو لم يكن ما ما جاز دخول النون فلا يقال ان تكر من زيد يكرمك بل يقال اما تكرر منكم احدكما فاعلم
يبلغن الكبر مفعول ومعنى بلوغ الكبر عندك ان يكر او يعجز او كانا كلا على ولدهما الاكل لهما فيعبر عنهما عند
وفي بيته وفي كنفه وذلك استق عليه واستد احتمالاً وصبراً ورتباً تولى منهما ما يتولى ان عند وفي حال الطفولة
فامر الولد بالصر واحتمال ما استق عليه بان يستعمل معها وطاعة الخلق ولبس الجانب بحيث اذا اضرجه و
وضيق خلقه ذلك الاحتمال والمسقة وما يستقذره طبعه منها من سوء الخلق وغسل حواسها وبها
وغايتها وغير ذلك لا يقول لهما اف فضلاً عما يزيد عليه لقد بالغ الله سبحانه وتعالى في التوصية لهما
حيث افتتحها بان شفع الاحسان اليهما بتوحيداً ونظيرها في سلك القضاء بهما معاً ثم ضيق الامر في مراعاة
حتى لم يرخص في ادنى كلمة تنفك من المنعرج مع موجبات الضجر ومقتضياته ومع احوال لا يكاد يدخل صبر
الا انسان مظهر الانسان معها في الاستطاعة ثم زاد ونهى عن منافيتها ايضا مرة اخرى وقال ولا تنهرها
اي لا تزعجها يتعاطيان منها لا يعجبك ثم قال وقد لهما بدل النهر والشتا فيف قولاً كريماً جميلاً يقتضيه
حسن الادب والتزول على المروة وقيل هو ان يقول يا ابتاه ويا احصاه كما قال ابراهيم عليه السلام لا يبيد اب
مع كبره ولا يدع عنها باسها لهما فانه من الجفاء ومن الادب وسوء العادة الدعاء كله من ف ثم امر بالخضوع
والتذلل بقوله واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وهو كناية عن غاية الملازمة وانحطاط النفس
فاضيف للجناح الى الذل كما اضيف حاتم الى الجود على معنى واخفض لهما جناح الذل او الذلول ويحتمل ان
يجعل الذل جناحاً خفيفاً كما جعل للشمال يداً والقرعة زماماً مبالغة في التذلل والتواضع لهما قال في آن
واذا وصفت العرب انساناً بالسهولة وترك الباء قالوا هو خافض الجناح وقال ابو عبد الله عليه السلام معناه لا تمل
عينيك من النظر اليهما الا برحمة ورافة ولا ترفع صوتك فوق اصواتهما ولا يدك فوق ايديهما ولا تدر
قدامهما من الرحمة من فرط رحمتك لهما وعطفك عليهما لكبرهما وافتقارهما اليوم الى من كان اقرب اليه
اليهما بالامس ثم قال ولا تكلف بالخضوع والرحمة لهما اذ لا بقاء لها وليس لها زيادة نعم بل ادع لهما وطلب
من الله رحمة لهما بان يرحمهما برحمته الباقية واجعل ذلك جزءاً لرحمتها عليك في صغر وتربيتها لك
ر كبر اعلم بها في نفس سكر في ضمائرهم من قصد البر الى الوالدين واعتقاد ما يجب لهما من التوقير ان تكون احساناً

وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً

قاصدين الصلاح والبر ثم فرطت منكم في حال الغضب وضيق الصدر وغير ذلك مما لا يخفى من البر خصلة قيصة
تؤدي الى اذى الوالدين ثم تبتم الى الله واستغفرتم منها فانه كان للاولين غفورا فان الله غفور للثوابين فيه
لهدي على ان يضم الولد لهما كراهة واستنقا لا عند ضيق الصدر من خدمتهما وفيه تسديد عظيم وبالجملة فيه
مبالغة كثيرة وسيجي في سورة لقمان زيادة تأكيد ومبالغة في الاحسان لهما وفي الاخبار ايضا موجود
منها ما روي عنه صلى الله عليه وسلم مخاطبا في ف رضاء الله في رضى الوالدين وسخطه في سخطهما
وفي رواية اخرى قال صلى الله عليه وسلم مخاطبا لابن سفيان انت وما لك لا يبكي انت وما لك لا يبكي ومثله
موجود في الاخبار الصحيحة عن اهل البيت عليهم السلام وفيه عنده صلى الله عليه وسلم انا بكر وعقوب الوالدين
فان الجنة يوجد رجبها من مسيرة الف عام ولا يجد رجبها عاق ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا جار ازاره
خلاء ان الكبرياء لله رب العالمين وروي ايضا فيه وفي ان يفعل الباء ما يشاء ان يفعل فلن يدخل
النار ويفعل العاق ما يشاء ان يفعل فلن يدخل الجنة والرواية في ذلك بينهما وفي غيرها كثيرة قال في ف قال
النفهاء لا يذهب باييه الى البيعة واذا بعث اليه منها ليحمل فقل ولا يناله الخمر وياخذ منه الا ناء اذا سهرها
وعن ابي يوسف اذا امر ان يوقد تحت قدمه وفيها الخمر فزاد وقد وسئل الفضيل بن عياض عن بر الوالدين
فقال ان لا تقوم الى خدمتهما عن كسل وسئل بعضهم فقال ان لا ترفع صوتك عليهما ولا تنظر سورا اليهما
ولا تريا منك مخالفة في ظاهر ولا باطن وان ترجم عليهما وتدعولهما اذا ما تاتا وان تقوم بخدمة او دأهما من
بعدهما فعن النبي صلى الله عليه وسلم ان من ابر البر ان يصل الرجل اهل وداييه ومنه راية الحسن بن
محبوب عن ابي ولاد الحنظلي قال سالت ابا عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام عن قول الله عز وجل وبالوالدين
احسانا ما هذا الاحسان فقال الاحسان ان تحسن صحبتهما وان لا تكلفهما ان يستلاك عما يحتاجون
اليه وان كانا مستغنيين ان الله عز وجل يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ثم قال عليه السلام اما يبلغن
عندك الكبر احدهما او كلاهما فلا تنقل لهما اف ان اضجراك ولا تنهرهما ان ضرباك وقل لهما قولا كريما
والقول الكريم ان تقول لهما غفر الله لكما فذلك منك قول كريم واخضع لهما جناح الذل من الرحمة وهن
ان لا تملأ عينيك من النظر اليهما وتنظر اليهما برحمة ورأفة وان لا ترفع صوتك فوق اصواتهما ولا يدركن
ايديهما ولا تنقم قدامهما وهذه صحيحة في النقيض في نوادر الكتاب وذكر في النقيض ايضا فيها من احسن ولا
فقد عظمها وذكر في الكافي اخبار كثيرة مثل صحيحة ابي ولاد المتقدمة ورواية محمد بن مروان قال سمعت ابا عبد الله

لا يؤمن

بالإيمان

لا يؤمن

بالتسب

في

يقول ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اوصني فقال لا تشرك بالله شيئا وان حقت بالناس
وعذبت الا وقلبك مطمئن ووالديك فاطمهما ووالديك فاطمهما وبرتها حيتين كانا او يمتين
وان امراك ان تخرج من اهلك وما لك فافعل فان ذلك من الايمان وعن منصور بن حازم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قلت اتي الاعمال الفضل قال الصلوة لوقتها وبر الوالد والجهاد في سبيل الله وعن در
ابي منصور عن ابي الحسن موسى عليه السلام قال قال رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حق الوالد على
ولده قال ان لا يسميه باسمه ولا يمسى به يديه ولا يجلس قبله ولا يتسبب له وصحبة معمر بن خلاد
قال قلت لابي الحسن الرضا عليه السلام ادعوا لوالدي اذ كانا لا يعرفان الحق قال ادع لهما وتصدق
وان كانا حيتين لا يعرفان الحق فدارهما فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله يعصني بالرحمة
لا بالعنف ورواية جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال اتى رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول
الله اتي راغب في الجهاد نشيط قال فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجاهد في سبيل الله فانك ان تقتل
تكون حيا عند الله ترزق وان تمت فقد وقع اجرك على الله وان رجعت رجعت من الذنوب كما ولدك
قال يا رسول الله ان لي والدين كبيرين بن عثمان انهما يانسان بي ويكرهان خروجي فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فمقر مع والديك فوالذي نفسي بيده لا شهما بك يوما وليدة خير من جهاد سنت
ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال ان العبد ليكون بارا بوالديه ثم يموتان فلا يقضى عنها
ديونهما ولا يستغفر لهما فيكتبه الله عاقا وانه ليكون عاقا لهما غير بار لهما فاذا ماتا قضى دينهما
واستغفر لهما فيكتبه الله عز وجل بارا والاخبار في ذلك كثيرة جدا ثم لا شك ان العقوق كبيرة عذت
منها في الاخبار التي بعد فيها الكبار من طرق العامة والخاصة ذكر في الكافي له بابا في ذكر العقوق عليه
بعد ان عذت في الكبار في اخبار كثيرة منها رواية حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال ادنى العقوق
اق ولو علم الله عز وجل شيئا اهور منه لنهي عنه وحسنه عبد الله بن المصيرة عن ابي الحسن عليه السلام قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كرم بارا واقتصر على الجنة وان كنت عاقا فانتصر على النار ورواية يعقوب
سعيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان يوم القيمة كشف الله عطاء من اغطية الجنة فوجد رجلا من
كانت له روح من مسيرة خمسمائة عام الا صنف واحد قلت من هم قال العاق لوالديه ورواية
سيف بن عميرة عن ابي عبد الله عليه السلام قال من نظر الى ابويه نظر ماقوت وهما ظالمان له لم يقبل الله له صلاة

في رواية محمد

وفي رواية ابي عبد الله عليه السلام من العتوق ان ينظر الرجل الى والديه فيمحق النظر اليهما وفي رواية عبد الله بن
سليمان عن ابي جعفر عليه السلام قال قال ان ابني نظر الى رجل ومعه ابنه يمضي والابن متكئ على ذراع الاب
قال فما كلفه ابي مقتاله حتى فارق الدنيا ويدل على تحريم العتوق ما يدل على تحريم قطع الرحم وهو
بل يدل العقل ايضا عليه وبالجملة العقل والنقل يدلان على تحريم العتوق وبنيهم وجوب متابعتهم
والوالدين وطاعتهم من الآيات والاحبار المتقدمة وصرح به بعض العلماء ايضا قال في
وبالوالدين احسانا اي قضى بالوالدين احسانا او وصى بالوالدين احسانا ومعناها واحدا ^{خص}
حال الكبر وان كان الواجب طاعة الوالدين على كل حال لان الحاجة اكثر في تلك الحال وقال
الفتهاء في كتبهم وللابوين منع الولد من الغزو والجهاد ما لم يتعين عليه بتعيين الامام او ^{الكفار} الجور
على المسلمين مع ضعفهم وبعضهم الحق الجدين بهما قال في شرح يع وكما يعتبر اذ لها في الجهاد
يعتبر في سائر الاسفار المباحة والمندوبة والواجبة الكفائية مع قيام من فيه الكفاية والسفر
لطلب العلم ان كان لمعرفة العلم العيني كاثبات الواجب تبعا وما يجب له ويمتنع والنبوة والامامة
والمعاد لم ينتقل الى اذ لها وان كان لتحصيل الزائد منه على الفرض العيني كدفع الشبهات واقامة
البراهين المروجة للدين وزيادة على الواجب كان فرضه كفاية فحكم وحكم السفر الى احواله من العلوم
الكفائية كطلب التفقه انه ان كان هناك قائم بفرض الكفاية استلزم اذ لها وهذا في زماننا
فرض بعيد فان فرض الكفاية في التفقه لا يكاد يستقط مع وجود ما ينفق مجتهد في العالم وان كان
السفر الى غير من العلوم المادية مع عدم وجوبها توقف على اذ لها هذا كله اذا لم يجد في بلده من
يعلم ما يحتاج اليه بحيث لا يجد في السفر زيادة يعتد لها الفراغ او جودة استاد بحيث يسبق الى
بلوغ الدرجة التي يجب تحصيلها سبقا معتدا به والا اعتبر اذ لها ايضا ومنه يعلم وجوب متابعتها
حتى يجب عليه ترك الواجب الكفائي ولكن هذا مخصوص بالسفر فيجوز ان يكون غير كذلك اذا استعمل على مشقة ^{الحال}
ان الذي يظهر ان اجتنابها على وجه لم يعلم جواز ذلك شرعا مثل الشهادة عليهما مع انه قد منع قبول ذلك
ايضا بعض مع صراحة الآية في وجوب الشهادة عليهما مع ان فائدة القبول لان قبول شهادة عليهما
تكذيب لها عتوق وجرأ كما مر في الخبر ويظهر من الآية وطاعتها يجب ولا يجوز عليهما مخالفتها
في امر يكون النفع ويضر بحاله دينا او دينا او يخرج عن ربي احواله وما يتعارف منه ولا يملق بحاله بحيث

منه ١٣٥٠
الشيخ الفاضل
الميرزا محمد باقر
القمي

يذمه العقلاء ويعترفون ان الحق ان لا يكون كذلك ولا حاجته له في ذلك ولا ضرر عليه بتركه ويحتمل العموم
للعوم الا ما اخرج الدليل بحيث يعلم الجواز شرعا لاجتماع ونحوه مثل ترك الواجبات العينية والمندوبات
غير المستثنى فليس وجوب طاعتها مقصورا على فعل الواجبات وترك المعصيات للفرق بين الولد
وغيره فان ذلك واجب والظاهر عموم ذلك في الولد والوالدين قال الشهيد قدس الله روحه في قوله
قاعدة تتعلق بحقوق الوالدين لا ريب ان كل ما يحرم او يجب للاجانب يحرم او يجب للابوين وينفذ ان
بامور الاول تحرير السفر المباح بغير اذنها وكذا السفر المندوب وقيل بجواز سفر التجارة وطلب العلم اذا
لم يمكن استيفاء التجارة والعلم في بلد ههما كما ذكرناه فيما مر ان قال بعضهم يجب عليه طاعتها
في كل فعل وان كان شبهة فلوامراه بالاكل معها من مال يعتقد شبهة اكل لانه طاعتها واجبة وترك شبهة
مستحب الثالث لو دعاه الى فعل وقد حضرت الصلوة فليأخر الصلوة وليطعمها لما قلناه الرابع هل لها
منع من الصلوة جماعة الا قرب انه ليس لها منع مطلقا بل في بعض الاحيان لما يشق عليها مخالفتها
كالسعي في ظلمة الليل الى العشاء والصبغ الخامس لها منع من الجهاد مع عدم التعيين لما صرح ان رجلا
قال يا رسول الله ابايعك على الهجرة والجهاد فقال قل من والديك احد قال نعم كلاهما قال انبغى الاجر
من الله قال نعم قال فارجم الى والديك فاحسن صحبتتهما السادس الا قرب ان لها منع من فروض
الكفاية اذا علم غير قيام الغير وظن لانه يحرم كالجهاد المنوع منه السابع قال بعض العلماء لو دعاه
في صلوة الثالثة قطعها لما صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرأة نادى ابنها وهو في صلوة
قالت يا جريح قال اللهم اقم وصلوتي قالت يا جريح فقال اللهم اقم وصلوتي فقال لا يموت حتى ينظر في وجه
المؤمنة الحديث وفي بعض الروايات انه صلى الله عليه وسلم قال لو كان جريح فتيها لعلما ان اجابة انه افضل
من صلوة وهذا الحديث يدل على قطع الثالثة لاجلها ويدل بطريق الاولى على تحرير السفر لان عينة الوجه
فيه اكثر واعظم وهي كانت تريد منه النظر اليها والاقبال عليها الثامن كف الاذى عنهما وان كان قليلا
بحيث لا يوصله الولد اليهما ويمنع غيره من ايصاله بحسب طاقته التاسع ترك الصوم بغير اذنها والاب
ولو نفق على نفق في الامر العاشر ترك البين والعهد الا باذنه ايضا ما لم يكن في فعل واجب او ترك محرم ولم
تنفق في النذر على نفق خاص الا ان يقال هو بمن يدخل في النفق عن البين الا باذنه تنبيه بر الوالدين
لا يتوقف على الاسلام لقوله تعالى وصينا الانسان بوالديه حسنا وان جاءك علم ان تشرك بغير ما ليس لك به علم

فلا تطعها

فلا تطعمها وصاحبهما في الدنيا معروفا وهو نص وفيه دلالة على مخالفتها في الامر بالمعصية وهو قوله عليه
لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق فان قلت ما تصنع بقوله تعالى ولا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن وهو
يشمل الاب وهذا منع من النكاح فلا يكون طاعة واجبة فيه او منع من المستحب فلا يجب طاعته في ترك
المستحب قلت الآية في الارواح ولو سلم الشمول او التمسك في ذلك بجرير الفضل فالوجه فيه ان المراد
حقا في الاعفاف والتصور ودفع ضرر مدافعة الشهوة والخوف من الوقوع في الحرام وقطع وسيلة الشيطان
عنهم بالنكاح واداء الحقوق واجب على الاباء للابناء كما وجب العكس في اجملة النكاح مستحب وفي تركه تعرض
لضرر ديني او دنيوي ومثل هذا لا يجب طاعة الابوين فيه ويمكن اختصاص الدعاء بالرحمة لغير الكافرين
الا ان يراد من الدعاء بالرحمة في حين تهما بان يوفقهما الله لما يوجب ذلك من الايمان فامل والظن
ان ليس الاذي الحاصل لهما بحق شرعي من الحقوق مثل الشهادة عليها قوله تعالى او الوالدين فتقبل شهادته
عليهما وفي القول بوجوبها عليهما مع عدم القبول لانه في القبول تكذيب لهما بعد اوضح وان قال به بعض
واما السفر المباح بل المستحب فلا يجوز بكون اذنها لصدق العقوق ولهذا قاله الفقهاء واما فضل المذروب
فالظن عدم الاشتراط الا في الصوم والنفقة والتزكية في الفقة وآت ذالقرية حقه والمساكين وابن
السبيل ولا تبدل نبيذ ان المبتدئين كانوا اخوان الكياطين وكان الشيطان لربه كفورا سيجي تفسيره واما
تعرضه ان تعرض على هؤلاء الذين امرت بآداء حقوقهم عند ما ملتهم اياك لانك لا تجد شيئا يعطيهم
حياء من ردة هو بغير شيء ابتغاء رحمة من ربك ترجوها لطلب الفضل والسعة التي يتقدم بها الاعطاء ويحتمل
ان يكون متعلقا بجواب الشرط اي ان تعرض عنهم فقل لهم قولا ميسورا لا ابتغاء رحمة من ربك اي اطلب
الله الله ترجوها برحمتك عليهم او متعلق بالشرط اي وان تعرض عنهم لنقد زلفهم من ربك ترجوها بفتح لك
فستى الرزق الرحمة فردهم ردا جميلا وعدهم عدة حسنة وقل لهم قولا سهلا لئلا فيها مبالغة في ^{حفظ} لا
رد السؤال حيث ينبغي ان لا يكون الالعدم الوجهان مع طلبه ثم مع ذلك لا بد من القول الجميل قبل ما نزلت
هذه كان صلى الله عليه وسلم اذا سئل ولم يكن عنده ما يعطى قال يرزقنا الله وياكبر من فضله ولا يجعل
يك مقلولة الى عنقك اي لا تكون ممن لا يعطى شيئا اصلا ولا يجب ان يكون بمنزلة من يكون يده مقلولة الى عنقه
لا يتقدم على الاعطاء والبذل وهذا مبالغة في النهي عن الشح والامساك ولا تبسطها كل البسط اي ولا تقط
ايضا جميع ما عندك فتكون بمنزلة من بسط يده حتى لا يستقر فيها شيء وهذا كناية عن الاسراف فتعقد

ملوما تلوم نفسك ويلومك غيرك ايضا محسورا منقطعاً بك ليس عندك شيء وقيل وعاجز اناد ما وقيل محسوراً من
 الشيا ب اي عن يانا وقيل معناه ان اهسكت فعدت ملوما مذموما وان اسرفت بجيت متخيراً مغموماً قال
 الكلبي لا تقط ما عندك جميعاً فيمحي الآخرون ويستكونك فلا تجدها تعطيههم فيلومونك وروى ان امرأة
 بعثت ابنها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت قل له ان اقم تستكسيك درعا فان قال حتى
 تأتينا شيء فقل لها انها تستكسيك قميصك فاناه فقال ما قالت له الله فترع قميصه فدفعه اليه
 فنزلت ويقال انه عليه السلام بقي في البيت اذ لم يجد شيئاً يلبسه ولم يمكنه الخروج الى الصلوة فلامه الكفار وقالوا
 ان محمداً استغفل بالتورم والله عن الصلوة وما احب احسن هذه القول الله اعلم بل احب ان الاحسان
 والبذل حسن وكذا الايمان على نفسه بل عياله ايضا مع رضاهم كما دلت عليه سورة هل اتى وقوله ويؤيدون
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وكفى بذلك دليلاً وفي العقل ما يؤيد به نعمان علم الحاجة بحيث يوفق معه
 الواجب او الاول لا ينبغي الاعطاء والظن ان من لا يتبع عن ادنى عاقل فكيف عنه صلى الله عليه وسلم
 فالآية كما قيل دليل المنع عن السخ وخرجه وخرجه الاسراف والتبذير لا غير فافهم قال في ف هذا تمثيل لمنع
 الشحيح واعطاء المسرف وامر بالاعتصام الذي بين الاسراف والتقتير ونعم ما قال ويؤيد ما قبلها وما
ان ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر انه كان بعباده خبيراً بصيراً يوسع لمن يشاء ويرى المصلحة له في ذلك
 فان الله هو العالم الحكيم لا يفعل الا لوجه ومصلحة عائدة الى عبده فالبسط والصيق انما يكون في محله ومصلحة
 وتبذيره لهم ذلك لا غير وهو كبناء على اصولنا ولا نقول لشيء اني فاعل ذلك غذا الا ان يشاء الله في ف اي لا
 نقول لاجل شيء تعذر عليه اني فاعل ذلك الشيء فيما يستقبل من الزمان ولم يرد الغد خاصة الا ان يشاء الله
 متعلق بالنتهي على وجهين احدهما ولا نقول ذلك القول الا ان يشاء الله ان قوله بان ياذن لك فيه
 والثاني ولا نقولنه الابدية وهو في موضع الحال يعني لا تطلبها بمعية الله تعالى قال الا ان يشاء الله
 وفيه وجه ثالث وهو ان يكون انشاء الله في معنى كلمة تأييد كانه قيل ولا نقولنه ابد ونحو قوله
 وما كان لنا ان نفور فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لن يشاء الله وقد ذكرنا مثله
 في قوله هم فيها خالدون الا ما شاء ربك ثم قال وهذا هي تأديب من الله لنبيه حين قالت اليهود لفرش
 سلمى عن الروح وعن اصحاب الكهف وذو القرنين فقال ايتوني غذا اخبركم ولم يستثن فابطل
 عليه الروح حتى سئ عليه ذلك وكذا ثبته قرين فظ هذا تحريم الاخبار بفعله في المستقبل الا ان يقرنه بقوله ان شاء الله

ظ
له

في الكهف

على احد الوجهين والقائل به غير معلوم فيحتمل ان يكون من خصائصه عليه السلام على الله او منسوخا او يكون النهي
للكراهة والتأديب كما قال في ق وهذا هي تأديب قتائل اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فانه
ان اعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا وجواب عن قوله اخذتها لتفريق اهلها حاصله
انه قال الخضر على بيتنا وعليه الله انما خوقت السفينة بان اخذت لوجين من تحتها لان بين يديهم كان ملكا
ياخذ كل سفينة غصبا فلوراهما الملك مخوفة تركها ويصلحها اهلها بقطعة خشب فانفقوا بها قال وراء
هنا معنى الغدام وهولفة جاءت في الاسعار والا مال اذ لو كان بمعنى الخلف فكانت السفينة قد عرفت
الملك فاما ان يأخذها وقيل يحتمل كون الملك يحيى من خلفهم في البحر ايضا فيأخذ واعلم انه يستفاد من
هذا ومن اقامة الجدار وجوابه جواز التصرف في مال الغير اذا علم انه اوله من عدمه ومنه اجابة
دار الغائب اذا كانت اوله وكذا بعض ما ليكبه وبيع بعض اسبابه الشرف على التلف ونحو ذلك وينبغي
ان يباشره الحاكم ومع تعذر لا يبعد لاحاد المؤمنين المؤمنين ذلك هذه الآية ولانه احسان ما مر به
والفاعل محسن وما على المحسنين من سبيل وكذا مال الاطفال والمجانين السفهاء وفي الاطفال اخبار صحيحة
بخصوصها ويدل عليه ايضا ولا تقر بامال اليتيم الا بالتي هي احسن وقد مر قائل وتذكر واعلم ان ذلك ليس
بمخصوص بشرع موسى وخضر عليها السلام وان كان شرع من قبلنا ليس بحجة لنا لان سوق الآية يدل على
كون الحكم معتقلا وان العقل يقتضي ذلك موافقا للشرع فلا خصوصية له بمذهب دون فتأمل ثم ان في حكمها
عن آخر دلالة على امور اخرون الاصول والفروع مثل جواز قتل شخص لدفع مفسدة ومصلحة اخرى
وقال في ق وهو يدل على وجوب اللطف كما هو مذهبنا وفيه تأمل ثم قال انه يكون لكل احد ولكن
هذا مع العلم والعلم انما يحصل للانبياء فلا يجوز لغيرهم وان كان محيرا بين اما انه يغير القتل
وبين امره بالقتل ولكن مع عوض المله فلا جوب وانه يحتمل ان يكون المصلحة ودفع المفسدة في القتل
لا بالموت بوجه آخر وغير ذلك مثل نسبة الشيان الى النبي صلى الله عليه وسلم وجواز اسناد شيء غير حسن
بحسب الظن الى الغير مثل فرق السفينة لفرق الناس وقتل النفس الزكية الكبيع وخلف الوعد والكل مجاب
ليس هذا محل ذكر فتأمل وايضا قال فيها بيان طرق استعمال الادب بين المعلم والمتعلم وقد بين
وجوبها حسنة كثيرة في اداب التعليم فليرجع اليه المرید قال سلام عليك سوف استغفر لك ربك الآية
قال ابراهيم ذلك ودعا لابي سلم عليه فيدل على جواز السلام على الاب والدعاء والاستغفار له

في مير

سبحان الله وبحمده
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

وان لم يكن مسلما وان طرد الولد فتبيل في ذلك ما كان معلوم التبع عتلا وما منع شرعا فجاز ان يكون الدعاء
بتوفيق الاسلام فيغفر له بعد ذلك ويدل على الاول وما كان استغفار ابراهيم لبيته الا على موعدة وعدها
اياه ولما تبين الآية فكانه يقول وعده اياه وقال ما استغفر لك ولم يتبين له انه من اصحاب النار فلما تبين
ترك لكن قاعدة الاصحاب يقتضي عدم كون آزار اياه فحليل كان عنه وقد يستحق العقوبة ويؤيد ما ذكره في
القاموس ان اسم عمر ابراهيم واما ابو فكان اسمه تارح وقال فيه في باب الحاء وفصل البناء تارح
كاد مر ابراهيم الخليل عليه السلام ان الذين يحبون ان تسمع الفاحشة في الذين آمنوا هم عذاب اليم في الدنيا
والآخرة في القاموس الفاحشة الزنا وما يستدقجه من الذنوب وكلما هوى الله عز وجل عنه وفي الفحشاء
والفاحشة ما افترط قبحه يعني الذين يريدون سماع الفاحشة وظهورها ويقصدون اساعتها ونسبتها
الى المؤمنين نفثها لهم وفي ذلك ينسبون ويطهرون الزنا والقبائح في الذين آمنوا بان ينسبوا اليهم ^{تذنيهم}
بها لهم عذاب اليم في الدنيا باقامة الحق عليهم بل يعني او التقدير الا ان اراد بالجد اعمر وفي الآخرة عذاب النار
فيها دلالة على تحريم القصد الى المحرم الا ان يراد بالمبالغة كما في نحو ولا تقربها او اراد اساعة الفاحشة المحبوبة
ونسبة القبائح والمجرمات الى المؤمنين واساعة الذنوب فتأمل والله يعلم ما في الضمائر وانتم لا تعلمون
قال في فعاقبوا في الدنيا على ما دل عليه اللفظ والله سبحانه يعاقب على ما في القلوب من حب الاساعة ولا
يأثم او لو الفضل منكم والسعة اي لا يحملون ذومال وغنى وسعة وقدرة منكم ايها المؤمنون ان يؤثروا
اولي القربى والمساكين والمهاجرين في سبيل الله اي على ان لا يعطى هؤلاء المذكورين بل يعطى غيرهم وان حلف
فيكون التذبير ان لا يؤثروا وحذف لا وهو قليل او لا يأثم بمعنى لا يتصرف في الاحسان اليهم وان كان
بينهم شحنا لجناية اقترفوها فليعودوا عليهم بالعفو والصغح وليغفروا لهم مثل ما يرجون ان يغفر الله
لهم مع كثرة خطاياهم وذنوبهم وهو معنى قوله وليعزوا ليصفوا الا تحبون ان يغفر الله لكم والله غفور
احسان الى ما صدر منه في ذلك مما يشتهى اي الافتراء عليها بالفاحشة مع جماعة من المنافقين وقد ذكرنا
في تفسير ان الذين جاؤا بالافك الآية فتبيل هذه الآية نزلت في شأن مسطح وكان ابن خالته ابوبكر
وكان فقيرا من فقراء المهاجرين وكان ابوبكر ينفق عليه فلما فرط منه ما فرط الى ابوبكر ان لا ينفق
عليه ولما نزلت فقال ابوبكر بلى احب ان يغفر الله لي عباد ابوبكر الى ما كان فانفق على مسطح ما كان
ينفق عليه وقال والله ما لا انزعها ابدا وفي ذلك قيل نزلت في ابوبكر ونقل ما في فاعلى ما تقدم

هو ٢

وقيل نزلت في يثرب كان في حجر أبي وحلف لا ينتق عليه وقيل نزلت في جماعة من الصحابة استهوا أن لا
يتصدقوا على رجل تكلم بنسب من الأفك في الآية دلالة على عدم جواز الحلف على ترك الاعطاء ولو كان
المعطى عليه فاستقام جارا بل منافقا موعودا في القرآن الكرم بجزاء ما اكتسب كما ينهم من آية الأفك
وعدم انعقاده على تهديد وقوعه واعتقاد الحالف أنه حسن وعبادة فالنظر إلى ما في نفس الأمر
لا إلى اعتقاد الحالف وعلى عدم ترك الإحسان إلى المسمى وإن ذلك موجب لإحسان الله إليه وتركه تركه
ولا يبعد استنفادة عدم الحلف وأخوه وعدم انعقاده في كل ما ثبت أنه حسن وإحسان وعلى حسن
جميع الإحسان وفيه ترغيب جميل على حسن الخلق وعدم ترك الإحسان للإساءة وهو ظ قال في ف
ونعم ما قال وكفى به داعيا إلى الجاملة وترك الاستغفال بالمكافاة للمسمى وعلى جواز الانفاق على الناس
بل الكافر وإنه لا خصوصية بالقریب ولا بالمسكين ولا بالمهاجرين في سبيل الله بل كل واحد كما فيه
في الإحسان كما يظهر من الآية قال في ف مسطح بن أثانة كان من المهاجرين ومن جملة البدرين
ثم قال في قصته مسطح دلالة على أنه يجوز أن يقع المعاصي ممن شهد بدرا وصرح به الفخر الرازي أيضا
في تفسيره فدللت على عدم كون الصحابة كلهم عدولا وكذا دللت على عدم مقبولية كل المهاجرين فإن
مسطح كان منهم مع أنه حذو لعن وله عذاب عظيم في الدنيا والآخرة وغير ذلك مما ورد في هذه
الآيات الشريفة للقدرة على ما بين ف ما ورد في مدحهم مخصوص أو مشروط بسلامة العاقبة أو قبول
التوبة وهو ظ وعدم قبول كل المهاجرين والانصار وإن الرمي بالنكارة وفيها مبالغة زائدة
في حسن العفو والصنيع وعدم ترك الإحسان والانفاق ولو على المسمى حيث منع الله أبابكر من عدم انفاق
ماله على مسطح الذي قذف ابنته زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد فرما ما وعد الله على النار
وإنه القاذف ملعون في الدنيا والآخرة وله عذاب عظيم قال في ف وي ولو فتشت عبيدات القرآن
لم تجد أعظم مما نزل في أفك عايسة وبين في ف المبالغة من وجوه كثيرة وإنه ما وقع في حق عبدة الأوثان
مثله وفيهما أن ذلك لعظم شأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيها جوار عظيم بمغفرة الله وعفو
وصفحة فافهم ثم إن لا يخفى أن مضمون الآية نفى من اتصف بنفيل أو سعة عن الحلف باليمين على
ترك الإحسان إلى ذوي قرابته والمساكين والمهاجرين في سبيل الله بسبب ذنب وقع منهم وإساءة ^{النسبة}
إليه ولا يدل على فضيلة أبي بكر من أربعة عشر وجها على ما توهمه الفخر الرازي في تفسيره الكبير وقد بينا ذلك

في رسالة علي حدة ونشير هنا الى نيز منه ومن بعض كلامه اجمع المفسرون على ان المراد بالولي الفضل ابو بكر علم
 ذلك بالتواتر وانما ذلك على ان ابا بكر افضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لان الفضل المذكور
 في هذه الآية اما في الدنيا واما في الآخرة لانه تعالى ذكره في معرض المدح من الله تعالى والمدح
 من الله تعالى في الدنيا غير جائز لانه لو كان كذلك لكان قوله والسعة تكرر اذ لا يكون المراد منه
 الفضل في الدين فلو كان غيره مساويا له في الدرجات لم يكن هو صاحب الفضل لانه المساوي لا يكون
 فاضلا فلما أثبت الله تعالى له الفضل مطلقا غير مقيد بشخص دون شخص وجب ان يكون افضل الخلق
 ترك العمل في حق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيبقى محولا في حق الغير وهذا غلط فاحش فان مضمون
 الآية ما ذكرناه وهو غير مخفي على من له معرفة باساليب الكلام وليس فيها دلالة على ما ذكره وما ذكره
 في ذلك ظ البطلان فانه ليس في مقام المدح وعلى تقديره لا يصح في ذلك في هذا المقام وعلى تقدير كون
 الفضل مخصوصا بالدين لا يلزم كونه افضل ويجوز للمساوي ان يكون فاضلا وعدم تقييد الفضل بالنسبة
 الى شخص لا يلزم افضليته عن كل خلق وهو ظ وانه لو تردل على افضليته من نبينا صلى الله عليه وآله وسلم
 وسائر الانبياء وهو باطل ومناف لا اول كلامه وايضا يلزم اذا قيل زيد اولو الفضل يكون كثر الجسب
 منطوقه فتأمل وانه غير مجمع عليه كون المراد به ابا بكر فانه نقل في ان الله نزل في جماعة من الصحابة
 حلفوا ان لا يقتلوا علي بن ابي طالب رضي الله عنه من الا فلك عن ابن عباس وغيره وان لا تواتر وان ذلك
 ليس دليلا للاجماع وانبات الاجماع والتواتر دون خبط القناد وعلى تقدير التسليم اين الدلالة
 على الافضلية في الجملة فلا فضلا عن جميع الخلق كيف ولا سلك في عدم اختصاصها بابي بكر لقرآن لفظية
 ومعنوية وان سلم نزولها في اب بكر ومسقط فانه المدار على عموم اللفظ في يلزم كل من له فضل وسعة
 يكون افضل من جميع الخلق فيكون اكثر الخلق افضل من الكل ويكون اكثر منضولا وفاضلا وفسادا
 اوضح من ان نبين نفع غاية ما يمكن ان يقال يدل على ان له فضيلة ما ان عمل الفضل على امر الدين
 والسعة على الدنيا كما قاله البيضاوي مع ان الظن والمبادر في هذا المقام هو الفضل في المال والسعة عطف
 بيان له وذلك في القرآن العزيز غير عزيز والتكرار ليس بسبب لذلك لعل كما قاله كيف يخص به مثل هذه الآية
 السريفة التي اراد الله تعالى بها حق المؤمنين على الاحسان بالنسبة الى المسمى ودفع السيئة بالحسنة
 وترك المكافاة والانتقام طمعا في المغفرة والعفو عنهم كما اشار بقوله ويعفوا وليصفى الانتخاب ان

حق

لكم مع جمع اول الفضل وجمع اول القرب والمساكين والمهاجرين في سبيل الله وليس ذلك الا تنويع غرض الحكيم
 بل يمكن ان يستفاد منها مذمة ابي بكر حيث حلف وفي عن ذلك وعوتب وامر بالعفو والصنع ثم عوتب
 ان من يفعل ذلك لا يحب ان يغفر له ومن العجب ايضا ذكر ان ابا بكر افضل من علي لانه اطعمه لو كان
 لوجه الله بل طبع اللواب وخوف من العقاب بخلاف اتفاق ابي بكر فانه من اير يقول هذا فان اتفاق ابي بكر
 لوصح ما يعلم وجهه والظن كونه قرابته وانه لو سلم آية وما لاحد عند من نعمة تجزى لا يدل عليه ايضا
 فغير يدل عليه انه ما كان عليه من احد نعمة تجزى الا انه فعل الله ولو وجه بخلاف ما فعله على عليه السلام فان الله
 اخبر بذلك لقوله تعالى انها نطقوا لوجه الله ولعمري ليس مثل هذا الكلام الا التعصب والتزول عن الحق
 وما يجده باعنا الله يعلم فان اردت تفصيل ما ذكره وما ذكرناه فارجع الى تفسيره والى ما ذكرناه في الرسالة الله
 الموقف للحق والضواب واليه المصير والمآب تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا
 فسادا والعاقبة للمتقين وفي تلك تعظيم لها اي دار الآخرة والجنة وتخيير لساكنها يعني تلك التي سمعت بذكرها
 بلفك وصفها ولم يعلق الموعد بترك العلو والفساد ولكن بترك ارادتها وميل القلوب اليها كما قال
 ولا تتركوا الى الذين ظلموا فعلق الوعيد بالركون وعن علي رضي الله عنه ان الرجل ليعجب ان يكون شركا ففعله
 مجرد من شرك ففعل صاحبه فيدخل تحتها وعن الفضيل انه قرأها ثم قال ذهبت الاماني ههنا وعن
 عمر بن عبد العزيز انه كان يردد ههنا حتى قبض في ان علق ان تجبر وتكبر على عباد الله واستكبارا عن
 عبادته ولا فسادا اي عملا بالمعاصي قبل هو الدعا الى عبادته غير الله وقال عكرمة هو اخذ المال بغير حق ونهيم
 منه عرفنا غير ذلك ففهم الاول بعيد ولا بعد في عمومته كما فهم من كلامه صلوات الله عليه وعلى آله لانه لو لم يكن
 في نفسه خسة وحسد وتسلط على المسلم ما كان يريد ان يكون شركا ففعله احسن من شرك ففعل صاحبه
 فهو خسة في قوله خسة تقا وماله وحسد وبغض وغير ذلك لانه يريد لنفسه شيئا حسنا فقط لانه كان
 كان لا يريد الا حسن غيره والاحسن لنفسه وهو ظ فافهم وصينا الانسان بالدين حسنا اي امرنا الانسا
 ان يفعل بالدين فعلا ذا حسن فيحسن اليها ولو كانا كافرين ايضا العموم ومثل قوله وصاحبها في الدنيا
 موعودا وان جاهدك لشركا ما ليس لك به عزم لا تطعها وبنته بر على عدم اطاعتها في المعاصي لو اراد
 لان كل حق وان عظم ساقط اذا جاء حق الله وانه لا طاعة لخلق في معصية الخالق ثم قال الى من جعلكم
 من آمن ومن كفر ومن اطاع ومن عصى ومن عمل بالوصية ولم يعمل ومن اطاعها في الشر وغيره فاجازى كلاما

في السرا

معنى العلو في الارض
 ظ
 اي

في العنكب

في الاحزاب

في الاحزاب

في الانعام

على ان الله وجهه في سورة الاحزاب
في قوله لا تقربوا مال اليتيم الى ابواله
في قوله لا تقربوا مال اليتيم الى ابواله

باستحقاقه في ف فيه سنان احدهما ان الجزاء الى فلا تحدث نفسك بحقوة والديك وعقوبتها الشكرها ولا
تحررها بترك ومعروفك في الدنيا كما اني لا امنعها رزقي والثاني التحذير من متابعتها على الشرك والحق على
الثبات والاستقامة في الدين بذكر المرجع والوعيد في قوله ان المسلمين والمسلمات الى قوله اعدائهم
مغفرة واجرا عظيما دلالة واضحة على حسن الاسلام والايمان والتقوى والصدق والصبر والخشوع والتصدق
والصوم وحفظ الفرج من الحرام وذكر الله كثير واتها موجبة للمغفرة والاجر العظيم وفي قوله زوجناكم
الاية دلالة على ان فعله صلى الله عليه وسلم لم يدل على الجواز وان نفي المخرج عنه يستلزم نفي المخرج من الاثم
والناسي فتأمل وبجئ الناسي طويل مذكور في محله يرجع اليه ويدل على تحريم ايداء المؤمنين الى المسلمين
يعني استحقاق وجباية يقتضي ذلك ويبيح قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما كنهن
اي بغير جنسية واستحقاق بهج ذلك فقد احتملوا بهتاننا واتهامينا فل تعالوا انكم ما حررتمكم عليكم
الا تشركوا به شيئا قبل ان مفترقة يعني ان المحرمات ما يفهم من قوله لا تشركوا وما عطف عليه ويصح عطف
الاوامر المفرومة من مثل قوله وبالوالدين احسانا اي احسنوا لهما على النواهي لان المحرمات ما يفهم منها
وهو ضد المأمورات مثل الاساءة في احسنوا ويحتمل كونها مصدبة اي عليكم ان لا تشركوا فيكون
الا تشركوا مفعول عليكم او مرفوعا بابتداءية او يكون خبرا عن نحو هو او المتلق وضع الامر بالاحسان موضع
النهي عن الاساءة اليهما للمبالغة والدلالة على ان ترك الاساءة هنا لا يكفي بل لابد من الاحسان فيهم
ان ترك الاحسان بمنزلة الشرك في النهي والتبع ولا تقتلوا اولادكم من املاق اي من جهة الفقر وخشيته
كقوله خشيته املاق نحن نرزقكم واياهم منع موجب القتل وابطال مجتهم في القتل ولا تقربوا النواحي
قيل كبار الذنوب او الرنا مطلقا ما ظهر منها وما بطن اي الظاهر والباطن قيل هو مثل ظاهر الاثم وباطنه
ولا تقتلوا النفس التي حرمت الله الا بالحق مثل التضاض والحد والرجم والارتداد وقتل الاولاد داخل فيه
الا انه خص بالذكر للاهتمام به ولا فهم كانوا يفعلون ذلك فذكر للمنع بخصوصه ورد مجتهم والاحتجاج
عليه ذلك اي الامور المذكورة في الامر والنهي ما وصيكم به اي بحفظه لعلكم تعقلون ترشدون بسبب العمل
والتعير عن الرشد بالقتل لان الرشد كمال العقل ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن اي لا تقربوا
مال اليتيم بان تتصرفوا وتفعلوا فيه فعلة فلا تدنوا اليه بفعله اصلا الا بالفعلة التي هي احسن ما يفعل
بماله بحسب ما يتقضي عقل العقلاء لحفظه ويعمر ما هو خراب منه وتعيه وتثميره او احسن من تركه وبالله

هو الذي يحسن

هو الذي يجد العقل السليم حسنا واولى من تركه وهو يقتضي كبر عقول العقلاء فالآية تدل على تحريم الامور المذكورة
خصوصا التصرف في مال اليتيم حيث عبر عن النهي عنه بعد ما لوقب منه ولهذا عقد بخصوصه من الكبار واليتيم
غير البالغ الذي لا اب له ويمكن ادخال غير الرسيد فيه الى ان يرشد لاحتمال ان يكون معناه حتى يبلغ أشده يبلغ
رشد أي يبلغ ويرشد وقيل حتى يبلغ ويصير بالغا وهو جمع شد كنعته وانعم والاول اولى لان الظاهر غايته
النهي للتصرف ولو كان باذنه الا ان يكون باذن الولي ومعلوم انه بعد مجرّد البلوغ لم ينته المنع عن التصرف وان كان
باذنه ايضا لعدم الرشد فالتصرف في ماله مطلقا باذنه وبدونه حرام الى ان يرشد ويبلغ ويدل ايضا على جواز
التصرف في ماله ان كان احسن فلو كان عند الانسان ما يتلف ههنا لم يجوز حفظه باق نوع كان واذا خيف
تلفه يجوز بيعه واقرضه من متى امين مع الشهود والرهن ان لم يوجد احسن منه وان يوجر عقاره وان يعمر ويحفظ
عن الخراب ونحو ذلك ويدل عليه الاخبار ايضا ولهذا قال الفقهاء بذلك وجوزوا كون بعض العدل بمنزلة الوصي
على تقدير عدمه بان يجعله الحاكم وصيا له في ذلك واذا لم يمكن الحاكم ان يفعل ذلك بالجملته الولي مقدّم فان
لم يكن فالوصي فالحاكم فالعدل فيمكن جواز الشراء منه وتسليم المثل اليه ونحو ذلك جعله بمنزلة الوصي قاتل واما
من كان في يده ماله في النسبة اليه يمكن كفاية كونه امينا موثوقا بنفسه بل مطلقا في حفظه وما هو يتينا احسن من
عدمه لعدم الآية ويؤيده تكرار هذه الآية في القرآن العزيز وموافقة للعقل وجدا في حسنه والاحتياط لا يترك
ويدل عليه ايضا الآيات التي في بيان حكاية الخضر وموسى عليهما السلام حيث دلت على التصرف بغير الاذن مثل خرق الثغينة
واقامة الجدار ونحو ذلك وسوق الجواب يدل على عدم اختصاص ذلك بدين دون آخر وهو ظ ويؤيد العقل
وح لا يبعد جواز التصرف في مال غير اليتيم ايضا اذا كان احسن بان يكون مجتبا او غائبا ويتلف ماله ويحرق عماره
ان لم يوجد جريئوها بعض العدل وكذا دوايه وبعض الآية التي يتلف يتينا او يتصرف بحيث يجرم كل عاقل ان
بيعه او اجارته احسن ويرضى به ما لكة العاقل كما ان الله تعالى يوصل ضررا بالعبد بمرض ونحوه مع تعيين
عوض يرضى به كل عاقل ويؤيده كونه متداولا بين المسلمين وينقلون جواز ذلك عن المشايخ رحمهم الله
ولكن يجب فيه الاحتياط التام بل استراط خيار المالك ان امكن وتسليم ماله الى يداين متى وجعله في ذمته
مع رهون وبالجمل لا بد من مراعات الاحسن ويؤيده ايضا بعض الآيات مثل ما على المحسنين من سبيل ولائلي
انفسكم ان تاكلوا الآية اذا كان المتصرف ممن تضمنت الآية جواز الاكل له من يوقه فانه اذا جاز له الاكل جاز له
مثل هذه التصرفات بالطريق الاولى ويؤيده ايضا ما في الاخبار ان المؤمن اخ المؤمن وان يجعل نفسه كمنه وماله

[illegible]

وعرضه كماله وعرضه في حفظه قائم واقر الكيل واليزن بالقسط صحة عطفه مثل ما تقدم اي يجب ايفاء الكيل
 والوزن بالعدل والتسوية ولما كان مشكلا ارد فنه بقوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها اي الا ما يسعها ونقدنا
 من غير عرج وضيق فعليك الجهد في تحصيل الحق وما وراء ذلك معفو عنكم واما صاحب المال فيستحب له ان يعطي
 زائدا او ياخذ ناقصا ومع التشاح يمكن ترجيح من بيده الكيل والوزن ومع عدمه او مطلقا الفرغ ترجيح
 جانب صاحب الكيل والموزون لان الزيادة من طرفه اسهل حيث ما يعطي الثمن غالبا وانه العادة في الاكثر
 واذا قلتم في حكومة وشهادة بل مطلقا فاعدا وفيه اي استعملوا العدل والحق في ذلك القول ولو كان القول
 فيه ذا قرابي اي قرابة القائل بل لو كان نفسه فيقر بما يضره في الدنيا فان ذلك نفع له بحسب الحقيقة وان كان
 بحسب الظاهر يرى انه مضر نفسه دلالة على وجوب الشهادة على الاقارب مطلقا حتى الاباء والامهات ونحوها
 وبعهد الله متعلق بما بعده اي اوفوا للتاكيد والمبالغة للحصر المستفاد اي يجب ايفاء ما عهد الله الى
 المكلف لا غير اي لا تصر الى غير ويحتمل معارضته ويتركه به فيها دلالة على وجوب الايفاء بالشرط والعهد
 والتذور والعقود والايان بجميع ما امر به من العمل بالعدالة في القول والفعل وايفاء الكيل والوزن
 وغير ذلك وتحرير ضد ها وبسببه عطف على المناهي كما مر ذلكم اي جميع ما تقدم ما وحصر الايفاء بعهد الله
 فانه مشتمل على ما تقدم وزيادة وضيمكم الله به بحفظه والعمل بمقتضاه لعلكم تذكرون وجاء تذكركم الله
 وعقابه وثوابه فيتعطون به وفيه تأكيد بالغ وان هذا صراط مستقيما يحتمل ما تقدم وقيل اشارة الى ما ذكر
 في هذه السورة فالتفا بآسرها في ابيات التوحيد والنبوة والايان السريعة ويؤيد فاتبوع ولا تتبعوا السبل
 الا ديان المختلفة التابعة للهوات مقتضى الحق واحد ومقتضى الاهورا مختلف لاختلاف الطباع فتفرق بكم في قوله
 عن سبيله الذي هو اتباع الوحي واقتفاء البرهان ذلكم الاتباع او الصراط المستقيم وضيمكم به لعلكم تتقون
 الضلال والتفرق عن الحق ولا تتركوا الذين ظلموا اي لا تميلوا اليهم وحبسنا الظلم وقاما ما ادنى ميل فان الركون
 هو الميل القليل كالترجيئ بزيمهم تعظيم ذكرهم واستدانتهم فان فعلتم فتمسكوا النار بكونكم اليهم في كلامه فاذا
 كان الميل اليسير الى ما صدر منه وقاما يستحق ظما موجبا لمثل النار فما ظنكم بالميل الكثير اليهم وبالظلم
 وبالظلم قال في ولعل الآية ابلغ ما يتصور في النهي عن الظلم والتهديد عليه وخطاب الرسول ومن معه من المؤمنين
 بها للتثبت على الاستقامة التي هي العدل فان الزوال عنها بالميل الى احد طرفي افراط وتفریط فانه ظلم على نفسه
 او غيره بل ظلم في نفسه وهذا الكلام مستعربانه فسر الظلم بطلق الذنب كما في قوله تعالى ومن يتعد حد وداسته

واذا قلتم فاعدوا لو كان ذا قرابة ولو كان
 القول له او عليه وتحريم ضمه في الشهادة
 او غيره من اهل قرابة القائل فاستغناء بزيد
 في القول او يخص قوله ولو على انكم او الواو
 او الاقرين كتاب

في هود

فقد انزل

فقد ظلم نفسه ولكن يمكن تقييده بالكبيرة فتأمل قال في ف التهي متناول للاخطاط في هو اهل الانتطاع
 اليهم ومصاحبتهم ومجالستهم وزيارتهم ومداهنتهم والرضا باعمالهم والنسبة بهم والترتيب بنوهم
 العين الى زمرتهم وذكرهم بما فيه تعظيمهم وتأمل قوله ولا تركوا فان الركوب هو الميل اليسير وقوله الى
 الذين ظلموا اي الذين وجد منهم الظلم ولم يقل الى الظالمين ثم نقل غسيان الموفق في الصلوة لما قرأ
 الامام هذه الآية فيها وسئل عن سبب الغسيان فقال اذا كان هذا حال المائل الى الظلم فكيف به نقل
 ايضا كتابه صديق للزهرى اليه لما حالطه السلطان وبالغ في ذلك من ذمة اختلاط الظالم وذكر امورا
 كثيرة منها عافانا الله واناك من الفتن فقد اصبحت بحال ينبغي لمن عرفك ان يدعوك الله ويحك
 ومنها وليس كذلك اخذ الله الميثاق على العلماء ومنها واعلم ان ايسر ما ارتكبت واحق ما احتملت انك
 انت وحشة الظالم وسهلت سبيل الفتن بد نوك ممن لم يؤد حقاً ولم يترك باطلا ومنها فاما ايسر ما عمروا
 لك في جنب ما خرب عليك ومنها فداو دينك فقد دخله السقم وهيئ زادك فقد حضر السفر البعيد
 واخرها وما يخفى على الله من شيء في الارض ولا في السماء ثم نقل الاخبار في ذمة الاختلاف الى ارباب الظلمة
 قال سفيان في جهنم وادلايسكنه الا القراء الزرور للملوك وعن الاوزاعي مما من شيء البعض
 الى الله في ارضه من عالم يروى ظالما وعن محمد بن مسلم الذباب على العذرة احسن من قاري على باب
 هو لاء وقال رسول الله صلى الله عليه وآله من دعا لظالم بالبقاء فقد احب ان يعصى الله في امره
 ويؤكد ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وآله بطريق العامة والخاصة كفارة ابواب السلطان قضاء
 حاجج الاخوان وكلامه ف ظاهر في ان المراد بالظالم هو حاكم الجور وذلك غير بعيد لانه المتبادر ولا ان
 ظلمه اقبح فلا يبعد كون قبا حته واصلا الى هذه المرتبة وما روى من اخبارنا مثل ما ذكر في الفقيه
 في باب جمل من مناهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من مدح سلطانا جارا او تخلف وتضعف له
 طعافيه كان قرينه في النار وقال صلى الله عليه وآله قال الله عز وجل ولا تركوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار
 وقال عليه السلام من ولي جارا على جوار كان قرينه هاما في جهنم ويحمل الظلم على الغير مطلقا ومطلقا الظلم المحجب
 لخطئه كما مر وقال في ن اي لا تميلوا الى المشركين في شيء من دينكم عن ابن عباس وقيل لانه هو الظلمة
 عن السدي وابن زيد وقيل ان الركوب الى الظالمين النهي عنه هو الدخول معهم في ظلمهم او اظهار موالاتهم
 فاما الدخول عليهم ومخالطتهم وما شربهم دفعا لشرهم فجار من عن القاضي وقريب منه ما روى عن علي بن

ما من شيء ابغض الى الله
 في ارضه من عالم يروى ظالما
 اختلاف

تضعف تضعف وتضعف
 و

انه الركون هو المودة والنصيحة والطاعة لهم والاول بعيد والثاني قريب مما قلنا ان المراد هو حكماء الجور
 ومعلوم ان مخالطتهم لدفع شرهم جائز عقلا ونقلا ويحتمل ان يكون المراد الميل الى مطلق الظالم حيث
 الظلم كما نراه الى الانسابة ولهذا قالوا يجوز مدح من يستحق الذم من وجه آخر بوجه لا يستلزم مدحه
 على القبيح وبدل عليه العقل وبالجملة المراد المبالغة في المنع عن الميل الى الظالم والظلم خصوصا على ما ذكره
 في ف وى والا يلزم كون الميل الى بعض اكابر الصحابة موجبا لمقتل النار لانه قد وجد منهم الظلم والكفر
 قبل الاسلام والاستدلال بهذه الآية على اشتراط العدالة في الوصية مستحق الزكوة والخمس وعدم جواز
 اعطاء شيء الى غير العدل ليس صحيح وهو لا يمكن الاستدلال بها على تحريم اختلاط الظلمة ومعاشرتهم
 وجوب التنف عنهم واجبا لهم مطلقا وخصوصا حكماء الجور سيما من حيث الظلم والذنب وهو لا
 من غير حاجة الى هذه الآية الشريفة وقتنا الله واياكم للاستقامة وعدم الخروج عن الطاعة ان سلمه
معنا غدا يرتع ويلعب وانا له لحافظون استجازوا اباهم في اللعب وقد جاز لهم فيدا على عدم تحريم
اللعب مطلقا الا ما ثبت تحريمه بخصوصه الا ان يقال انه مخصوص بشريعتهم اذ لم يثبت حججة شرعية من قبلنا
 او يقال ان المراد اللعب الخاص وهو الاستباق والانتضال حتى يتقودوا انفسهم لقتال العدو بدليل
 انا ذهبنا نستبق كما قال في ف ولكن كما يحتاج اليه لما تقدم من احتمال اختصاص الاباحة بدنية ولا الى
 قوله حتى يتقودوا على اية في اباحة الاستباق تأملا الا ان يريد الاستباق بالفرس ونحوه ولكن الظاهر ان
 المراد هو الاستباق بالاقدام فيحتاج الى جملة من خصائص دين يعقوب عليه السلام قال في ف ان اراد اللعب
 المباح مثل الرمي والاستباق بالاقدام وقد روي ان كل لعب حرام الا تلك لعبة الرجل بقوسه وفرسه
 واهله السند غير في المستثنى والمستثنى منه تأمل في قصص الرويا ومن يعقوب اقتصاصه على اخوة معللا
 بانهم يكيدوا له كيدا لانه على جواز قصص الرويا وانها قد يكون صادقة وجواز النصيحة لو كانت مستملة على ما
 يشعر بهذا شخص فتأمل قيل في قوله تعالى اجعلني على خزان الارض اي وتني خزان ارضك اجعلني على
 وحكما على ملكك اني حينئذ علمت اني احفظ ما استخفطني عالم بوجوه التصرف دلالة على جواز مدح
 النفس وتركبتها ليتوصل به الى غرض صحيح مثل التولية لامكاه الاحكام الشرعية واقامة الحدود ووسط
 العدل ورفع الظلم وبالجملة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وعلى جواز طلب التولية والتضامن من حكماء
 الجور اذا علم انه قادر على اجراء الاحكام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما هي عليه كما ذكر الفقهاء

وفي تحفته نهر الميل الى الظالم المشغول بالظلم
 على ما هو المتعارف لانه وجد منه الظلم
 وقتا ما وان كان في ذلك الزمان تابعا
 صالحا بل عادلا
 في يوسف

ما تقدم الذين عملوا على قضيات عقولهم فنظروا واستنبصوا والمبرؤون عن مسابقة الاف ومعارضة الوهم
 الذين يوفون بعهد الله قيل عهده ما عتدوه على انفسهم من الشهادة برؤيتهم واسهدهم على انفسهم الست
 برتكهم قالوا بلى ويحتمل العموم ولا ينقضون الميثاق كلما وثقوا على انفسهم من الموائيق بينهم وبين الله من العهود
 والتذور والايهان وغير ذلك وبين خلفه من الاقايد والعقود والشروط وسائر ما قرره معهم فهذا
 تعميم بعد تخصيص ويحتمل ان يكون معناها واحدا ويكون الثاني تأكيد الاول قال في ان اضاكر الميثاق
 وان دخل جميع الاوامر والنواهي في لفظ العهد لم لا يظن ان ذلك خاص فيما بين العبد وربه واخبر ان ما بين
 وبين العباد من الموائيق كذلك في الوجوب والضرورة فيمكن جعل هذه دليل وجوب الوفاء بالآذار والعهود
 والشرائط والوعد والذين يصلون ما امر الله به ان يصل من الارحام والقرابات روى في النهي عن
 سلمى مولاة ولد ابي عبد الله عليه السلام قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام حين حضر الوفاة قال اعطوا الحسن بن الحسين
 علي بن الحسين وهو الانطس سبعين دينار قلت له اعطى رجلا حمل عليك بالسفرة فقال ويحك ما اتفرا
 القرآن قلت بلى قال سمعت قول الله تعالى الذين يصلون ما امر الله به ان يصل ويخشون ربهم ويخافون سوء
 الحساب فيها دلالة على صحة نسب الانطس وجواز اعطاء الفاسق والاحسان الى من اساء والظن انه بدل
 وصل قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وقرابة المؤمنين النابتة بالقرآن مثل قوله تعالى الا المودة في القربى
 واتما المؤمنين اخوة وبالاخبار المتظافرة والاجماع بالاخصان اليهم على حسب الطائفة ونصرتهم والذات
 عنهم والسفينة عليهم والنصيحة لهم وطرح التفرقة بينهم وبين انفسهم وافشاء السلام عليهم ومجاورة
 مرضاهم وشهود جنازتهم ومنه مراعاة حق الاصحاب والخذر والجيران والرفقاء في السفر وكل ما تعلق
 بالانسان بسبب ما حتى المهره والدجاجة وعن الفضل بن عياض ان جماعة دخلوا عليه بمكة فقال
 من اين انتم قال من اهل خراسان قال اتقوا الله وكونوا من حيث شئتم واعلموا ان العبد لو احسن الاحسان
 كله وكانت له دجاجة فاسار اليها لم يكن من الحسين كلمة من ف وفيه مبالغة وهذه دليل على ملاحظة
 صلة الرحم والاخوان والجيران وفي الاخبار الحث على ذلك مع مبالغة زائدة جدا كثر ويخشون ربهم اي عباد
 وما ينشئ على عصيان من العقاب ويخافون وعيدا بالخصوص من الحساب فيجب على المؤمن ان يحاسب نفسه
 قبل ان يحاسب كما في الاخبار مثل ما روى عنه صلى الله عليه وآله انه قال وحاسبوا قبل ان تحاسبوا والاخبار
 في الوعيد والترغيب غير منحصرة مثل قول الصادق عليه السلام قال له الراوى اوصني فقال اعتد جهازك وقدم

ط
فاساء

زادك وكن وصي نفسك ولا تقل لغيرك يبعث اليك بما يصلحك روي في الكافي عن حماد بن عثمان عن ^{عليه}
 عليه السلام استقصا رجل عن رجل حقه وحسابه شكى اليه عبد الله بن عمر فقال له مالك ولا خيك قال
 جعلت فداك عليه شيء فاستقصيت منه حتى قال ابو عبد الله عليه السلام اخبرني عن قول الله عز وجل ولا يخافون
 سوء الحساب الرهبان يجوز عليهم او يظلمهم لا والله ولكن خافوا الاستقصاء والمداقة والذين صبروا
 على الطاعات واجتناب المعاصي مما تكررهم النفس وبخالقه الهوى ابتغاء وجه ربه قبل طلب الثواب لله وطلباً
 لمرضاته وامثالاً لامره مخلصاً لذلك لا يفرض آخر مثل رياء وسمعة ان يقال ما اصبر فلان على البلاء
 وما احمله ولولا يسميت به الاعداء كقول معاوية بن عوف بن علي عليها السلام لما عاده في مرضه وقام اليه بتجدي
 للشامتين اريهم اني لعنض الدهر لا اتضعع وان شاء الله الحسن عليه السلام بيتاً آخر من هذه القصيدة واذ
 المنية انشبت اظفارها رايته كل تيممة لا تنفع واسار اليه في الطول والعجب ان معاوية ما اعرف ان
 السماتة فيما فعل اكثر لانه اظهر انه ضعيف وانما تجدد لعدم السماتة وفيه عين السماتة مع عدم حياء
 واذا حصل له من البيت الثاني قال في ف صبروا مطلق فيما يصبر عنه عليه المصائب في النفوس والاموال
 ومساقي التكالييف ابتغاء وجه ربه لا يقال ما اصبره واحمله للنزول واوقر عند النزول ولا لئلا
 يعاقب بالجرع ولولا يسميت به الاعداء كقوله بتجدي للشامتين اريهم ولا لانه لا طائل تحت العلم الخزع
 ولا مرد فيه للغياب ونقل شعره قال وكل عمل له وجوه يعمل عليها فعمل المؤمن ان ينوي منها ما به كان
 حسنا عند الله والآله يستحق به الثواب وكان فعله كلافعله انتهى بل قد يكون معاقبا بالفعل بل قد يكون
 شرطاً كما قيل في الرياء فالفعل ليس كما فعله فيها دلالة على الترغيب بجميع العبادات والصبر على جميع المصائب
 في الافعال والتروك والاقوال وغيرها وعلى وجوب النية والاخلاص رزقنا الله واياكم واقاموا الصلوة
 فعملوها على التوجه المأمور وقيل داووا على فعلها واشتوا في سبيل الله وجوباً او نهيّاً مما رزقناهم اي من الحلال
 الذي يجوز الا رزاق والافتاق منه اذ الحرام ليس كذلك بل ليس برزق ومنسوب الى الله تعالى ومن يعيضته
 اشارته الى عدم السرف فيدخل فيه الافتاق الواجب على النفس والزوجات والابوين والاولاد والزوجة والتزويج
 والاخماس والمندوبات من صلة الرحم الاقارب والاخوان ومطلق صرف المال لله ستر او علانية اي لا
 يلاحظ ان هذا عند الناس وينبغي ان يكون في الخلوة والستر بل يفعل الله ستر او علانية واجبة كانت او مندوبة
 ولا يؤخر الله في التأخير آفة اذ قد عرفت ان المدار على النية والاخلاص وهو امر قلبي لا يختص بجهر واخفاء كما قيل

من

وقد يقع الرياء في الاخفاء اكثر
 من الجهر

ان يكون المراد النعيم لا ذك الفضيحة كما في قوله تعالى والذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية مع قول
عليه السلام حين سألته صلى الله عليه وآله عن وجه التفسير في الليل والنهار والسر والعلانية ويحمل التفسير الواجب
والندب كما في ف او يكون الواجب فقط والتفسير بالنسبة الى من يعرف بان له مال والى من لم يعرف به كما قال
ي وليسا يجتدين ويدرون بالحسنة السيئة اي يدفعون بفعل الطاعة المعصية عن ابن عباس ^{يعنون}
بالحسن من الكلا وما يرد عليهم من سعي وغيرهم وعن الحسن اذا حرموا اعطوا واذا اظلموا عفاوا واذا
قطعوا وصلوا والى مثل هذا اشار في الاخبار عنهم عليهم السلام صل ما انتطعك ونحو ذلك واذا قيل
اذا اتوا تابوا وقيل اذا راوا منكرا امروا بتغييره وحمل ان يكون اشارة الى التكفير او اللطف مثل قوله تعالى
ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر وان يكون عامة لدفع جميع القبائح على الوجه الحسن ومقابلته ودفعه
بالحسن الجميل اولئك هم عتبي الدار عاقبة دار الدنيا وما ينبغي ان يكون عاقبة لاهلها فان الآخرة هي عتبي
الدار ومنتهىها وهي الجنة التي وعد المتقون والجملة خبر الموصولات ان رفعت بالابتداء وان جعلت
صفات الاولى الالباب فاستيناف لما اوجبوا بتلك الصفات جنات عدن بدل عن عتبي الدار او
مبتدأ خبر يدخلونها والعدن الاقامة اي جنات لم يسمي ترون فيها وقيل هو طبقات الجنة ومن صلح
من آباءهم وازواجهم وذرياتهم عطف على المرفوع في يدخلون ويحمل كونه مفعولا معه من صلح المخلوقين
والمعنى انه يلحق بهم لانه كان المراد به المؤمن يخرج به الكافر والتقييد اشارة الى ان مجرد الانساب لا ينفع
بل لا بد من صلاح في الجملة وهو الايمان وليس المراد الصلاح الكلي والا فلا يحتاج للدخول الى الاول
بل هم ايضا يدخلون مثلهم وظاهر الآية ان سبب دخولهم انضاف هو لاء الاول هذه الصفات فيها
دلالة على ان الطاعة تنفع المطيع وهو لاء الاربعة ان يغفر لهم فكيف مع الشقاة والظلم هو الاول
لعدم التيقن ولان بالشقاة يدخل غيرهم لاء ايضا والملائكة يدخلون عليهم من كل باب اي من ابواب
المازلة او من ابواب الفتوح والتحف قائلين سلام عليكم مبشرين بالدوام بما صبرتم فنعمة عتبي الدار
بما متعلق بعليةكم او بالسلام او بمحذوف اي هذا بما صبرتم وما مصدرية او موصولة لصبرتم ولا تمدك عتبيكم
الى ما متعنا به ازواجهم اي لا ترفع عتبيكم الى ما متعنا الكفار وانعمنا عليهم به امثالا في النعم
من الاولاد والاموال وغير ذلك من زهات الدنيا فانها في معرض الزوال والقضاء مع ما يتبعها من الحساب
والجزاء وعلى هذا يكون ان واجبا منصوبا على الحال والمراد به الاسباب والامثال وقيل ان معناه لا ينظر

في الحجر

الى ما في ايديهم من التبعات التي هي اشياء اسيار يسيرة بعضها بعضا فان ما انعمنا عليك وعلى من اتبعك من
انواع النعم وهي الثقة والقرآن والاسلام والفتوح وغير ذلك الكثر وادفرت ما اتيناهم وقيل معناه لا ينظر
ولا يعظم في عينيك ولا تعدتها الى ما متعنا به اصنافا من المشركين والازواج الاصناف ويكون الزاجا على
هذا مفعولا به لفي رسول الله صلى الله عليه وآله في الدنيا فخره عليه ان يمد عينيه اليها وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله لا ينظر الى ما يستحسن من الدنيا هكذا في قوله وعلى هذا على تقدير وجوب الناسي بحرر على امته ايضا
ذلك الا ان يكون من خصائصه وليس معلوم ولا منقول في خصائصه والمراد بالنظر المنهى النظر الرابع
الطامع فيه كما صرح به في قوله ويحتمل ان يكون على وجه الحسد والتسلب من غير حصول له او حصول له
من غير وجه شرعي فيجوز عليه وعلى امته من غير نزاع قتال ولا تحزن عليهم اي على كفار قريش بالهم ما آمنوا
او نزل بهم العذاب او لا تحزن عليهم بما يصيرون عليه اليه من عذاب جهنم ودلالة هذا ايضا على تحريم
ذلك على امته مثل ما تقدم وقريب منها قوله ولا تأخذك رافة في دين الله وقوله واخفض جناحك للمؤمنين
اي ان لهم جانبك وارتفع لهم يدك على وجوب ذلك على الكل كما تقدم وما قوله فاصدع بما تؤمر اي اظهر
ولا تخفيه خوفا وثقة لان الله يعصمك عن الناس فالظن ان من خصائصه اذ يجب على غيره الثقة في محلها
او يجعل على غير محلها واما التريب بالشيع يقول سبحانه الله والجهنم ويؤتيه واستعينوا بالصبر والصلة عند
ضيق القلب هجوم العثر فالظن ان من خصائصه اذ يجب على غيره الثقة في محلها او يجعل على غير محلها والكون من
الذين يسجدون لله وحده ويتوجهون الى الله بالسجود له والكون على العبادات الى ان يات الموت على ما يدل عليه
قوله تعالى بعد ذلك ولقد علم انك يضيق صدرك بما يقولون فسمع محمد ربيك وكن من الساجدين واعبد
رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ اي الموت فالظن ان من خصائصه ان ليس بمخصوص به صلى الله عليه وآله وعباد الرحمن مبتدأ خبر ما
في آخر السورة اولئك يجزون العرفة الذين يمشون على الارض هونا صفة لعباد الرحمن او خبره واولئك
مبتدأ اشارة الى عباد الرحمن ويجزون اخبر في ذلك وغيره هذه الاضافة للتخصيص والتشريف يريد افاض
عباد الله كما يقال ابني الذي يعطيني وانا راض عنه فلان ويكون توبيخا بان غيرهم ليسوا كذلك فعباد الله الذين
هم عباد الله وهو عنهم راض هم المذكورون والموصوفون بالصفات المذكورة منها المشي على الارض هونا
هينين فيكون حالا او مسما هينا فصفة مفعول مطلق محذوف وهو التمكن والوقار والتراضع قال
ابو عبد الله عليه السلام هو الرجل يمشي بسجيته التي حبل عليها لا يتكلف ولا يتجبر وقيل معناه علماء لا يحلون

عن الرغبة

في سورة المؤمن

وَيُسَوِّدُ

الرءى بالكسر الهمزة حسن الية
سوء ضة

تخفيف الاجبا

وان جهل عليهم عن الحسن وقيل اعتناء اتقاء عن الضحك والهون الرفق واللين ومنه الحديث اجبت عليك
هونا ما وقوله صلى الله عليه وآله المؤمنين هين لينون والمثل اذا عن اخوك فعت ومعناه اذا عاين في امر
والمعنى انهم يمشون بسكينة ووقار وتواضع ولا يضررون باقدا منهم ولا يمتنعون بنعالهم اسرا ويطروا لذلك
كره بعض العلماء الركوب في الاسواق ولقوله يخسرون في الاسواق كذا في فت فبدل على من جوهية التجر وغيره
مما ينافي الهون بالمعنى بل هو حرام على بعض الوجوه لما تقدم ولا تمس في الارض مرجا ومنها
اذا خاطبهم الجاهلون بما يكرهونه او ينقل عليهم قالوا في جوابهم سلاما سدا من القول لا يتا بل هو مبدل
قولهم من الفحش وقيل قول لا يسلمون فيه عن الافر والا يذاء تسليما منكم ومشاركة لكم لا خير بيننا ولا شر
ولا نجا هلككم ويتسلم منكم تسليما فاقم ذلك مقام التسليم ولا ينافيه آية القتال التفسحة فان المراد
هو الاغضاء عن السفهاء وترك مقابلتهم في الكلام والمراد بالجهل هنا السفه والقللة الادب وسوء
الريعة فبدل على من جوهية مقابلة الجاهل بالجهل ومنها والذين يبيتون لرحمتهم سجدا وقيا
في ف البيتوتة خلاف الظل وهو ان يدرك الليل نمت او لم تنم وقالوا من قرأ شيئا من القرآن في صلوة
وان قل قد بات ساجدا قائما وفيه ابهام وبعد العالمون غير طاهرين ثم قال وقيل هما الركعتان
بعد المغرب والركعتان بعد العشاء والظا انه وصف لهما باجاء الليل كله او اكثر يقال فلان يظل صائما
ويبيت قائما والظا هو الظ ولا يبعد تحقنه بالاكثر في التياي والليلته اذا اكل بعيد وانرجع عن العدة
مشكل وللعبور والزجات سلا حتى كما يدل عليه بعض الاخبار ويدل عليه بالتحال المزمل ثم الليل
الا قليلا فنصفه او انقص منه قليلا او زده عليه في الذكرى ان الاحياء يحصل بمقتى اكثر الليل والبضاي الوصف
اذا فعل في اكثر ذلك يقال له فعل ذلك المراد انهم يصلون في الليل ويسجدون فيه وفي وقت ينفي وقت
ان يسجد وقيام فيه يقوم ويسجدون فيه وهما جمع ساجد وقائم ويحتمل المصدر للمبالغة قيل
وتأخير القيام للروى وتخصيص البيوت لانه العبادة بالليل احسن وابعد من الريا فبدل على رجاء
هذا الوصف ومن جوهية خلافه في قال الزجاج كل من ادرك الليل قد بات ناما او لم تنم والمعنى
يبينون لرحمتهم بالليل في الصلوة ساجدين وقائمين طالعين لواب رحمتهم فيكونون سجدا في مواضع السجود
وقياما في مواضع القيام والذين يقولون ربنا اصر ف عنا عذاب جهنم ان عذابها كان غراما اي يدعون
بهذا القول انها ساءت مستقرة ومثابا اي ان جهنم تبس موضع قرار وقامة هي في ف غراما هلاكا

الليل

وخسرنا لما لا زنا ومنه الغرير لا الحاجة ولا زنا وصنفهم باجبارا ساجدين وقائمين ثم عقبه بذكر عوقهم هذه
ايضا بالهم مع اجتهادهم في العبادة خائفون مبتلون الى الله في صرف العذاب عنهم قوله والذين يؤتون ما آتوا ولو بهر
وجلة ساءت في حكمه ثبت وفيها ضمير مبهمة مستقر والمخصوص بالذم محذوف معناه ساءت مستقرا
ومعناه في بدل على الله قول هذا والذم به حسن وتركه ليس من داب المؤمنين ومنه والذين اذا اتوا بالسرور
ولم يفتروا قيل الاسراف هو التفتة في المعاصي والاقطار الامساك عن حق الله عن ابن عباس وقادة وقيل السرف
مجاورة الحد في التفتة والاقطار التفتة عما لا بد منه عن ابي هريرة النخعي وروى عن معاذ انه قال سالت رسول
الله صلى الله عليه وآله فقال من اعطى في غير حق فقد اسرف ومن منع من غير حق فقد قتر وروى عن ابي هريرة
عليه السلام انه قال ليس في الماكول والمشروب سرف وان كثرت وكان بين ذلك قواما اي وكان الغافقهم بين الاسراف
والاقطار لا اسرافا في خلوت في المبدد ولا تضيعة فيصرون به في المانع لما يحب وهذا هو المحدود والقوام من بين
ما اقامك واعناك وقيل القوام بالفتح العدل وبالكسر ما يقوم به الامر ويستقر عن ثعلب وقال ابو عبد الله عليه السلام
القوام هو الوسط وقال عليه السلام واربعة لا يستجاب لهم دعوة الى قوله ورجل كان له مال فافسده فيقول يا
رب ارزقني فيقول الم امرك بالاعتصام في ف القتر والاقطار والتفتة التضييع الذي هو تضييع الاسراف
والاسراف مجاورة الحد في التفتة وصنفهم بالقصد الذي هو بين الغلو والتقصير وبمثلة امر رسول الله صلى الله
صلى الله عليه وآله ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط وقيل الاسراف انها هو الانفاق
في المعاصي فاما في القرب فلا اسراف وسع رجل رجلا يقول لا خير في الاسراف فقال لا اسراف في الخير
ويؤيد ما في الخبر الصحيح عند صلى الله عليه وآله لعل الله له وما الصدقة فجهلك حتى تقول قد اسرفت ولو
ثم قال القوام العدل بين المسلمين لاستقامة الطرفين واعتدالهما ونظير القوام من الاستقامة الشراء
من الاستواء وفيه قرى قواما بالكسر وهو ما يقام به الشيء يقال انت قوامنا بمعنى ما يقام به الحاجة ولا
يفضل عنهما ولا ينقص والمضوي بان اعني بين ذلك قواما جازان يكونان خبرين معا وان يجعل بين ذلك
ظرفا لغوا وقواما مستقرا وان يكون الظرف خبرا وقواما حالا مؤكدة والذين لا يدعون الايات اي اولئك
لما هم موصوفون بتلك الصفات مبررون عن هذه الصفات المتبعة التي انصف اعداؤها وهم اي المشركون بها من الشرك
وقتل النفس بغير حق والزنا ومن يفعل ذلك يضاعف الله اي باثره بالشرك وغيره وهم مخلدون في النار الا التائب
المؤمن الذي يعمل عملا فانه يبدل الله سيئاته حسنات اي يحكي سيئاته بالتوبة ويثبت مكانها الحسنات والطاعة

والتقوى وكذا لا يشهدون الزور ولا يجلسون بجانب الظالمين ولا تقربوا بها تنزهها وصيانة لدينهم
 لأن مشاهد الباطل على وجه الرضا به شرك فيه وكذلك قيل في النظارة إلى كل ما لم تسوغه الشريعة هم
 شركاء فاعليه في الآثم لأن حصونهم ونظرهم دليل الرضا به وسبب وجوده لأن الذي سلطه على فعله
 هو استحسان النظارة في النظر ورغبتهم إليه ويحتمل أن يكون لا يشهدون شهادة الزور أي لا يكذبون في
 الشهادة في حذف المضاف وإقحام المضاف إليه مقامه أذا مروا باللقوم مروا أراما اللقوم كل ما ينبغي أن يلقي
ويطرح والمعنى وإذا مروا بأهل اللغو والمستغلين به مروا معرضين عنه مكرهين أنفسهم عن التوقف
عليهم والخوض معهم قوله وإذا سمعوا اللغو عرضوا عنه وأذا ذكروا بآيات الله أي إذا سمعوا بها التواضع ^{عليها}
 خرساء على استماعها وأقبلوا سامعين والعاملين بها والمتعطين لها لا كالأصم والاعمى ويدعون ^{تقولون}
 في دعائهم ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قررة أعين أي أرزقنا من الأزواج والأولاد أزواجا
 واعتقبا تكونون قررة أعين لنا نستر بهم فيكون عملهم الطاعة والتقوى وما الله راض به وأجعلنا للمتقين إماما
 وإن يكونوا المتقين التابعين لله محالطا وأما ما لهم يفتخرون بهم في دينهم للعلم والعمل وذلك موجب
 للجزاء العظيم المذكور بقوله أولئك يجزون الآية وبالجملة الآيات الشريفة دالة على راجحية وحسن هذه
 الأوصاف الوجودية وإن لها دخلا في كمال الإيمان مثل المرور باللقوم كراما ومرجوحية الصفات القيحية
 مثل الشرك والزنا فلا بد من الاتصاف بالأول وترك الثاني في الله الموفق وفي قوله والسعراء ينبعهم
الغاوون الموترانهم في كل واد يهيمنون وهو يقولون ما لا يفعلون دلالة على كون السعر صفة ذم وكذا
 متابعة السعراء وبدل عليه الأخبار أيضا حتى ورد إعادة الوصو بقرأة ما زاد على تلك آيات الآ
 أن يراد ما هو الباطل منه في ف السعراء مبتدأ ويتبعهم الغاوون خبره ومعناه أنه لا يتبعهم على ما ^{ظلم}
 وكذبهم وفضول قولهم وما هم عليهم من الهجاء وتمزق الأعراف والقدح في الأنساب ومدح من لا يستحق
 المدح ولا يستحسن ذلك منهم إلا الغاوون والسفهاء ويؤيد التخصيص وجود الأسعار عن العلماء
 والصالحين بل عن الأئمة عليهم السلام والظاهر أنه إذا كان مستملا على النصيحة والحكمة والمباحات والحق
 والمرأى والمدح لأهل البيت عليهم السلام لا يذم ويدل عليه قوله تعالى إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات
وذكروا الله كثيرا في ف استثنى السعراء المؤمنين الصالحين الذين يكثرون ذكر الله وتلاوة القرآن
 وكان ذلك أغلب عليهم من السعراء إذا قالوا أسعوا قالوه في توحيد الله والثناء عليه والحكمة والموعظة والزهد

في السعراء

والاداب الحسنة ومدح رسول الله صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم والامة وما لا بأس به من المعاني التي لا يتلظون
 فيها بدنب ولا يتلبسون بشائنه ولا منقصه وتدل ايضا على مذمة الخوض في الامور من غير علم وكذا القول
 بما لم يفعل وهو مذموم جدا ودلت عليه الآيات والاخبار ويدل على مرجوحية الفرج في الدنيا قوله لا تفرح
 ان الله لا يحب الفرجين وكذا فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا في قوله وكذلك لا يفرح بالذنب الا من رضي بها
 واطمئن اليها فاما من قلبه الى الآخرة ويعلم انه مفارق ما فيها من قريب لم يجدته نفسه بالفرح ويدل على
 تحريم التكبر والعلو والفساد بل ارادها ايضا فيدل على تحريم قصد المحرم بمجرد من غير فعله فافهم
 الناس من يشتري هو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزا او لشك هو عذاب مصون في
 اضافة الله الى الحديث معناها التبيين وهي الاضافة بمعنى من الى قوله ويجوز ان يكون الاضافة بمعنى
 كانه قيل ومن الناس من يشتري بعض الحديث الذي هو اللهونه اللهو كل باطل الهوى من الخير وعمما يعني هو
 الحديث نحو التسمي بالاساطير والاحاديث التي لا اصل لها والتحدث بالخرافات والمضاحكة وفضول الكلام
 وما لا ينبغي من كان وكان ونحو الغناء وتعلم الموسيقى وما سبه ذلك وفي حديث النبي صلى الله عليه وآله
 لا يحل بيع المغنيات ولا شراؤهن ولا التجارة فيهن ولا ائتمانهن وعنه عليه الصلوة والسلام ما من رجل
 يرفع صوته بالغناء الا بعث الله عليه سيطا ين احدهما على هذا المنكب والاخر على هذا المنكب فلا يزالان يضربانه
 بارجلهما حتى يكون هو الذي يسكت وقيل الغناء منفذة للمال مسخطة للرب مفسدة للقلب الغناء
 مشهور فكلما يستعمل في العرفها فهو محرم اذ لا معنى له شرعا قيل هو جميع الصوت المطرب وما اعتبره المطرب
 والاصل ان تحريمه ثابت فكل ما يقال انه غناء فهو حرام الا ما استثنى مثل الحدافان ثبت اعتبار التجميع
 والطرب في الغناء فهو المحرم فقط وما عرفة والا يمحرم الكل والاحتياط في ترك الكل في قوله والمراد بالحديث
 هنا الحديث المنكر كما جاء في الحديث الحديث في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل البهيمة الخبيث في قوله واكثر المنكرين
 على ان المراد بل هو الحديث الغناء وهو قول ابن عباس وابن مسعود وغيرهما وهو المروي عن ابي جعفر عليه السلام
 عليه السلام وابي الحسن الرضا عليه السلام قال منه الغناء وروى ايضا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال هو الطعن في الحق
 والاستهزاء به الى قوله فعلى هذا فانه يدخل فيه كل شيء يلهي عن سبيل الله وعن طاعته من الاباطيل والمزامير
 والملاهي والمعارف ويدخل فيه التخرية بالقرآن والتغريب وكل لهو ولعب والاحاديث الكاذبة والاساطير الهية
 عن القرآن والظاهر انه يدخل فيه القصص والحكايات السابقة التي لا فائدة تحتها بل جميع الاشياء التي ليس لعبادة

في قصص

في لقائ

الهاده الى سخطه من
 خرافه اسم رجل من غيرة استهزئت به
 فكانت يتحدث بها راي
 السمر المارة وهو الحديث بالليل
 السطوة على
 السطوة على

تكريم الغناء

الذي

فان قلت فلهذا قيل فادفع بالنهر الحسن قلت هو على تقدير قال قال فكيف اصنع وقيل ادفع بالنهر الحسن وقيل لا فريضة
والمنع ولا تنوي الحسنة والسبب في ذلك ان يقال ادفع بالنهر الحسن قلت اصله لكن
وضع النهر الحسن موضع الحسن ليكون المنع في الدفع بالحسنة لان من دفع بالحسنه فان عليه الدفع بارادتها

في حرم السجدة

فتأمل ولكن قد يخص بالمعاصي فتأمل ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي احسن فاذا الذي بينك وبينه
عداوة كانه ولي حيمر وما يلقينها الا الذين صبروا وما يلقينها الا ذو حظ عظيم في ف يعني ان الحسنة
تفاوتتان في انفسهما فخذ بالحسنة التي هي احسن من اخبتها اذا اعترضتك حسنتان فادفع بها السيئة التي
يرد عليك من بعض اعدائك ومثال ذلك رجل اساء اليه اساءة فالحسنة ان تغف عنه والتي هي احسن
ان تحسن اليه مكان اساءته اليك مثل ان يذتك فتمدحه وتقتل ولدك فتعدي ولدك من يد عذوقه
فانك اذا فعلت ذلك انقلب عذوقك المساق مثل الرقي الحيمر مصافاة كك ثم قال وما يلقينها هذه الخليفة
والسجدة التي هي مقابلة الاساءة بالاحسان الا اهل الصبر والابرار جل خير وفق لحظ عظيم من الخير وتعمل كون
لا رائدة والمعنى ليستا بمساويين وعدم الفائدة يؤيده والاحسن يؤيد الاول واما ينزع عنك من الشيطان
نزغ فاستغذ بالله اي منه وهو السميع العليم واكد العمل بتلك السجدة بانه ان منعك وصرفك الشيطان
من هذا العمل الحسن المرجب للاجر العظيم فانه عذوق بمنع عنه فاستغذ منه فانه يندفع عنك مثلها
جزاء سيئة سيئة مثلها فمن عني واصح فاجر على الله والمعنى انه يحب اذا قبلت الاساءة ان تقابل
من غير زيادة فاذا قال له اخر اكل الله يقول اخر اكل الله وعن النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم القيمة نادى
سنادى كان له على الله اجر فليقم قال فيقوم خلق فيقال ما اجركم على الله يقولون نحن الذي عطفنا عمن
ظلمنا فيقال لهم ادخلوا الجنة باذن الله يجب التجود عند قراءة هذه الآية ومن آياته الليل والنهار والشمس
والقمر لا يسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهم ان كنتم اياه تعبدون فاما ان استكبروا فاما الذين
عند ربك لا يستجوبون له بالليل والنهار وهم لا يسعون بالنقص والاجماع قيل موضع تعبدون لقربه من الامر
بالتجود فيه تأمل فان هذا الامر لا يدل على وجوب عند قراءتها وهو قول لايسامون وهو مذهب الاكثر
لنما والمعنى لان الاصل عدم الوجوب وقد تحقق مع بالاجماع ولعل الفعل مع احوط اذ وجهها في رتبة بحيث
يفتر هذا المقدار من التأخير للاحتياط غير ط ويمكن كون الاحوط السجدة مرتين وجعل لكم من الفلك الانعام
ما تركبون اي تركيبها وتركيبه حذف الضمير والاول دلالة الثاني عليه لتسوية على ظهوره ظاهر مختصة
بالانعام ويجعل العموم قال في ف على ظهور ما تركبون وهو الفلك والانعام ثم تذكر وانتم تتركبون انتم
تكرار للمبالغة وتقول سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وانا اليه المنقلبون وروى في اخبار
اهل البيت عليهم السلام قراءة هذه الآية وبعد هذا الحمد لله رب العالمين عند الركوب وكذا آية بسم الله بحرفي السجدة

ظ
من

في الزخرف

خلفه في ذلك

في معنى ذكر نعمته الله عليهم ان يذكرها في قلوبهم معتبرين بها مستعظمين لها ثم يحمدوا عليها بالسنة وهو ما
 عن النبي صلى الله عليه وآله انه كان اذا وضع رجله في الركاب قال بسم الله فاذا استوى على الدابة قال الحمد
 على كل حال سبحان الذي الى قوله لتقبلون وكبر ثلثا وثلثا وقالوا اذا ركب السفينة قال بسم الله ثم بها
 ورسولها ان ربي لغفور رحيم وعن الحسين بن علي رضي الله عنهما انه رأى رجلا ركب دابة فقال سبحان الذي
 سخر لنا هذا فقال اي هذا امر توفاك وبه امرنا قال ان تذكرنا نعمته ربكم كان قد اغفل التحميد فنبه عليه وهذا
 من حسن مراعاتهم لآداب الله ومحافظةهم على دينها وجلبها جعلنا الله من المعتدين به وسائر من يسرفهم
 مؤثرين مطيعين لتكليمه اي راجعون الى الله تعالى ولما كان ركوبها قد يؤل الى الهلاك فتدبروا ان يذكرها
 ويجعلوا انفسهم كالهالكة الراجعة الى الله والوضوء عند الغفلة عن الله في كل حال والتسليم فيها دلالة على جواز
 ركوب البحر بالفلك وركوب الانعام وانما نعمته من الله على عباده واستجاب ذكر نعمته بعد الوصول اليها
 والشكر عليها واستجاب قول سبحان الذي الى آخره بعد الركوب واصناف الحمد وبدل على استجاب رسم موضع
 السجود بان يظهر اثر فيه ككثرة قوله سيما هم علامتهم في وجوههم من اثر السجود ذلك ملهم وفي قوله يا ايها
 الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله في شئ مستفاد مما بين الوجهين المتسامتين والمعنى لا تقدموا
 امر قبل ان يحكم الله ورسوله فيه فلا تحكموا بامر من امر الدين قبل علمكم بانه بينه الله تعالى ورسوله
 فلا تقولوا ولا تفعلوا شيئا على انه من امور الدين الا ان تعلموا ما قاله الله تعالى ورسوله في ذلك على غير العمل
 والقول من غير علم لعله يريد بالعلم اعلم من الظن المعول به في الفتنة او يؤل ذلك الى العلم كما مر من ان يجب ان لا
 منها حتى ترجع عن الظن الى امر الله العدل وبدل عليه ايضا قوله انما المؤمنون اخوة وبدل على عدم جواز
 التسخي بالمؤمنين وتحرجه قوله يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم عن قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء
 عسى ان يكون خيرا منهن اي لا يسخر بعض المسلمين والسمات بعضهم وانما اقتصر في الاول على المسلمين وفي الثاني
 على السمات للوقوع والكثرة اذ قد يكون المسخر من غير عدل الله من السائر وظاهر ان القوم مخصوص
 بالرجال كالنساء بالمرأة ويحتمل العموم وخضرها للمقابلة ولا تلمز انفسكم اي ولا يغيب بعضكم بعضا
 فانه المؤمنين كقوس واحدة والتمز الظعن باللسان ولا تنابروا باللقاب اي ولا يدعوا بعضكم بعضا
 باللقب السوء الذي لا يرضى به صاحبه النبي مختص باللقب السوء عرفا بئس الاسم الفسوق بعد الايمان
 اي بئس الجمع بين الايمان والفسق فلا يطلق الفاسق على المؤمن وفيه اسعار لعدم الاجتماع بينهما

يروي
 بين المؤمنين
 موضع قد حذفت
 بين المؤمنين
 موضع قد حذفت

والمراد بالسمات
 من غير العلم
 من غير العلم

في قوله
 في قوله

والمراد بالسمات
 من غير العلم
 من غير العلم

وهو ان يقول
 وهو ان يقول
 وهو ان يقول

هذا الحديث في صحيح البخاري
باب ما جاء في غيبته

ولا تشبهوا غيبتات المسلمين
وقيل هو البعث عما خفي في ظهر
كتاب

باب ما جاء في غيبته

فتأمل ومن لم يتب عما نهى عنه فاولئك هم الظالمون بوضع العصيان موضع الطاعة وتعريف النفس للعذاب
يا ايها الذين آمنوا اجتنبوا كثير من الظن اي كونوا على جانب منه وانما ذكر الكثير ليجتاط في كل ظن ويتأمل
حتى يعلم انه من اتي قيل من الظن فانه ما يجب اتباعه كالظن حيث لا فاطح فيه من العمليات
وحسن الظن بالله وما يحرم كالظن في الالهيات والنبوات والامامات وحيث يخالده فاطح وظن التسو
بالله وبالمؤمنين ومباح كالظن في امور المعاش ان بعض الظن اثر تعليل للامر والامر الغيب الذي
يستحق به العقاب ولا تجسسوا ولا تجسسوا عن عورات المسلمين والنهي عن تتبع عورات المسلمين
في الاخبار كغير مثل لا تتبعوا عورات المسلمين فان من تتبع عورتا فهو تتبع الله عورته حتى يفضحه ولو في
جوف بيته ولا يغترب بعضكم بعضا اي لا يذكر بعضكم بعضا بالسوء قولا او فعلا اسارة وكناية وصرحا
وبالجملة هي ما يفهم من قوله صلى الله عليه وآله حين سئل عن الغيبة ذكر الخالك بما يكره فان كان فيه فقد
اغتبت وان لم يكن فيه فقد لغت لعل المراد بالذكر اظهار ما يكره باللسان وغيره كما ذكر العلماء وصرح
في الروايات ايجب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا تمثيل لما يناله المقتاب من عرض المقتاب على الفحش وجه
مع مبالغات الاستفهام المتر والاسناد الى احد فانه للتعمير وتعليق المحبة بها هو في غاية الكراهة وتمثيل
الاغتياب باكل لحم الانسان وجعل لما كره لحم الاخ الميت وتعتيب ذلك بقوله فكرهتموه تفرقا
لذلك والمعنى ان صح ذلك او عرض عليكم فقد كرهتموه ولا يمكنكم انكار كراهته وانتصاب ميتا على الحال من اللحم
او الاخ وانما الله ان الله تواب رحيم لمن اتقى ما نهى عنه وتاب عما فرط منه وكان في قوله ولا يغترب بعضكم
بعضا اسارة الى جوار غيبة الكافر والمعنى خصل اليها المؤمنون انفسكم بالانتهاء عن غيبتها والظن فيها
ولا عليكم ان تغتربوا غيركم ممن لا يدين بدينكم ولا يسير بسيركم في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله
اذكروا الفاجر بما فيه كي يحذره الناس فيه تأمل الا ان يقصد حذر الناس عنه فيذكر ما فيه لذلك مع الحكمة
فتأمل يا ايها الناس انا خلتكم من ذكر وانى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم
في المعنى ان الحكمة التي من اجلها تبكم على شعوب وقبائل هي ان يعرف بعضكم نسب بعض فلا يعزى الى
غير آبائه لان يتفاخروا بالاباء والاجداد وتدعو للتفاوت والتفاضل في الانساب ثم بين الغصلة التي
بها يفضل الناس غير ويكتب الشرف والكرم عند الله فقال ان اكرمكم عند الله اتقاكم لا انسبكم عن النسب
صلى الله عليه وآله يا ايها الناس انما الناس رجلان من اتقى الله فهو على الله فاجر شقي هو على الله ثم قرأ الآية

ذكرت هذه الآية فكنز العرفان
في بحث الكفاح

عزوة الى ابيه وعزيمه لغته اذا
نسبتم اليه فاعززه وقرن اي انتم
وانسب والاسم العزاه ص

وعنه صلى الله عليه وآله

وعند صلى الله عليه وآله انه لما مات غلاما سود يحضر الجماعة فتولى غسله ودفنه فدخل على المهاجرين والانصار
 امر عظيم فنزلت ان اكرمكم الآية امر مبنيا بها في صحف موسى وابراهيم الذي وفي اي تهمرا وكل ما امر به الا
 تزوروا زرة وزر اخرى وان ليس للانسان الا ما سعى اي سعيه ان هي الخفنة من المنقطة وهي مع ما بعد
 في محل الجربان لما في صحف موسى وابراهيم او في محل الرفع خبر مبتدأ محذوف اي هو الا كانه قيل ما كان في
 موسى وابراهيم فاجاب به وان ليس عطف عليه والمعنى انه لا يواخذ احد بذنب آخر ولا يثاب بفعل غيره ولا
 ينال في الاول من قتل نفسا بغير نفس او فسادا في الارض فكما انما قتل الناس جميعا وقوله عليه السلام من سعى
 سنة سيئة فله وزر من عمل بها الى يوم القيمة وهو ظ نفعنا فيه مواخذة العاقلة في الخطاء فخرج بالنص
 والاجتماع وقيل لا ينال في الاخرة ما هو المقر في الشرع من انتفاع الناس بعمل ولد واخيه من الصدقة والحج
 بل الصلوة والصوم وغيرهما مما يفعل له بعده لان سعي غيره كانه سعى نفسه وهو ان يكون مؤمنا به
 صالحا لذلك فهو مبنى على سعيه وتيجته ولهذا لو لم يكن مؤمنا لم ينفعه سعي غيره اصلا ولان سعي غيره
 لا ينفعه اذا عمله لنفسه ولكن اذا فواه له فهو حكم الشرع كان النائب عنه والوكيل القائل مقامه فيهما
 تأمل اذا شك ان الثواب الواصل اليه مثلا من الصدقة هو ثواب الصدقة وهي ليست فعله وفعل النائب
 ايضا على تقدير التسليم ليس فعل المنيوب فليس الثواب مترتبا على فعله وهو ظ ويمكن ان يقال انه من دين
 موسى وابراهيم عليهما السلام وان يقال لما ثبت بالنص والاجتماع وصول ثواب الى شخص بفعل غيره مثل ما
 لا بد من تخصيص هذه الآية بهما وليس ذلك بعزير وان يقال معناه ان ليس له ابتداء الاجزاء سعيه وهذا
 ليس له ابتداء بل لغيره ثم اعطاه آياه كالفضل الذي يتفضل به الله تعالى وان يقال ليس له حق واجب يستحق
 الاجزاء عمله وسعيه فتأمل او يقال معناه ليس للانسان مطلقا جزاء الاجزاء عمل انسان وليس فيه تصريح
 بان ليس لاحد الاجزاء عمله فتأمل ولا تمن تستكثر قيل مرفوع لفظ منصوب محلا على الحالية من فاعل
 تمن اي ولا تعط مستكثر او رايا عاذا لما نعطيه كثير اعظما معتبرا في نظر بل عده حقير كاللائس ويحتمل
 كون الحق بمنع مطلق الاحسان قال في القاموس من عليه متا انهم واصطنع عنده صنيعته ومنه امين
 كما ورد في الروايات ان المحسن ينبغي ان يعد احسانه الى الغير حقيرا بل كالعدم وينساه بخلاف الاحسان
 اليه فانه ينبغي ان يعده عظيما ولا ينساه وان كان قليلا وحقيرا لا يستكثر ان يكون حراما اذا لم يكن على وجه
 المأمور به خصوصا اذا استلزم اذى للمعطاء فضعف ماله ويحصل العقاب به من جهة الاذى والاسراف والتبذير

بدو في سورة النجم
 في آية انما انا الله لا اله الا
 فاعبد

ولاننا قض بين قوله ولا تزوروا زرة وزر اخرى
 ومن قوله ولا تعط مستكثر
 لان ذلك سنة حسنة وقيل لا تزوروا زرة
 بل يحسن كراهية

في التذير

ل
اثير في قوله

الغزارة الكثرة

ادب في الكلام

قرأ الامش بالنصب باضمار ان قوله
الايا اينذا الزاجر احضر الوفا وبتد
قراءة ابن مسعود ولا تمن ان تستكثر ويجوز
في الرفع ان يحذف ان ويحذف عنها ما روى
احضر الوفا بالرفع

والله اسأل بقره تكا ولا تبطلوا صدقاتكم بالحق والاذى وئله لا يتبعون ما انتقموا منا ولا اذى فيكون النهي للتحريم
وراجعا الى القيد قال في ف او طالبا لعوض كثير من الموهوب له فيكون لهيا عن الاستغفار وهو ان يهتف
وهو يطعم ان يتعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب والظ ان هذا جائز في نفسه الا ان يضم اليه ما يحرم
فيكون النهي للتنزيه والكراهة او يكون حراما ومخصوصا به صلى الله عليه وآله كسائر خصائصه قاله في ف وى ولكنه
غير معلوم الكراهة اذا كان برضا فان الهبة على طريق المعاوضة برضا الطرفين لم يظهر وجه كراهتها وما قالها
النفهاء وايضا انه قرئ وما عد من خصائصه ايضا الا ان يكون عندهم كذلك هذه الآية وقال فيها ايضا
انه قرئ منصوبا بتقدير ان وتدقربا بها ويحتمل حذفها على تقدير الرفع ايضا مع ابطال عملها كما روى الزاكان
في احضر في قول الشاعر الا يا ايها اللامى احضر الوفا اي من احضر الحرب والمركة وقرئ ايضا بالجزء بدلا عن
تمن فينجز بدلا منه ويكون ح من قوله تعالى ثم لا يتبعون الآية وعلى الاول من العطية كما يظهر من الكشف
وفيه تأمل اذ قد عرفت ان الاولى في الاوالة كونه بمعنى مطلق الاحسان واصطناع المعروف وفي غير ايضا يصح
وان قراءة النصب من السواد مع اظهار ان وعدمه وان حذف ان خصوصا مع عدم العمل اذا لم يكن ظاهرا
ويكون الامر متلبسا غير مستحسن سيما في كلام الله كما و ظاهر حذفه في السرفاته من دون تقدير لا معنى
وان البديل اذا كان جملة عن جملة اخرى لا يعمل في لفظ البديل ما يعمل في لفظ مبدله فان البديل الذي يوجب
بأعراب مبدله من التتابع المعوية بأعراب مبدلها وهي في المفرد بل الاسم كما هو مذكور في كتب العربية المشهورة
والظ ان حكم التتابع غير محصور بالاسم وان خصه في الكافية به لانه يجري في الفعل ايضا وهو كثير في القرآن
وغيره في العطف نعم لا يكون ذلك في الجملة الامع وقوعها في محل الاعراب وهو لا يحتمل ان يكون الجزاء حكم الرفع
في الوصل ايضا قاله في ف وى ايضا او لمنا سبة ولا تمن وهو بعيد ولربك فاصبر اي لوجه الله والتقريب
به وامثال ارادته لا غير اصبر على جميع المساق من التكليف بفعل الطاعات وترك المعاصي خصوصا على ما
لك من الاذى في التبليغ والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بحيث لا يظهر منك شكايته وسمى بوجوب الحرمان من
الشراب فان اجر الصبر كثير انما يوفي الصابر اجر هو بغير حساب فذل على وجوب الصبر على المحسن على الله
كذلك فيمكن عدم سقوط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر للحصول اذى قليل فتأمل ثم ذكر الله في آخر هذه السورة
ما يدل على وجوب الصلوة ووجوب اطعام المسكين ونحوه الخوض في الباطل على الكفار ايضا وان خلافا
موجب لدخول النار بقره تكا يتسائلون اي يسأل اهل الجنة الذين هم اصحاب اليمين يعطى كتبهم بأبصارهم

يوم القيمة روى في أن قال الباقر عليه السلام وسيفتنا اصحاب اليمين في جنات عن الجرمين عن ذنوبهم التي ^{ستحق}
 لها السلوك الوقوع في النار بقولهم لهم ما سللكم في سقر قالوا لم نرك من المصلين تركناها ولم نرك طعام المسكين
 تركنا طعامهم وكنا نخوض مع الخائضين قالوا المراد ترك الصلوة الواجبة وترك الزكوة والخوض والشروع في ^{الباطل}
 مع من يفعل ذلك ويحتمل التعصير إلا أن العقاب إنما ترتب على ترك الواجب وفعل المحرم ويمكن في الاطعام كونه شاملا
 للكفارات والاطعام حال الضرورة وبالجمله ينبغي العمل بالعمومات غير ما استثنى بدليل ويؤيده التأكيد في حال
 الاطعام في قوله تعالى في سورة الحاقة ولا يحض على طعام المسكين فان ترك الترغيب والتحريض والحض على
 اطعامهم جعل قرب عدم الايمان بالله والرجب لدخول الجحيم والكفر في سلسلة ذرعا سبعون ذراعا
 وعدم صدق وحيمه وعدم طعام الآمن غسيل الذي لا يأكله إلا الخاطئون الذين فكيف نأكل فعله
 فلا ينبغي ترك اطعام مسكين ان قد خصصا اذا سال والله الموفق ومن اعظم المراتب في الاطعام ما فعله
 امير المؤمنين عليه السلام في ذلك سورة هل اتي قال في ف وروى عن ابن عباس ان الحسن والحسين
 مرضا فعادهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ناس معه فقالوا يا ابا الحسن لو نذرت على ولدك فنذرت على
 وفاطمة وفضت جارية لهما ان برأهما ان يصوموا ثلثة ايام ففعلوا وما معهم شيء فاستقرضوا على من
 سمعون اليهودي الخبزي ثلثة اصوع من شعير فطخت فاطمة صاعا واختبرت فضة اقراص على عودهم
 فوضعها بين ايديهم لينظروا فوقف عليهم سائل فقال السلام عليكم اهل محمد مسكين من مساكين المسلمين
 اطعموني اطعمكم الله موائد الجنة فاشروا وباتوا لم يذوقوا الا الماء واصبحوا صياما فلما امسوا وضعوا
 الطعام بين ايديهم وقف عليهم يتيم فاشروا وقف عليهم اسير في الثالثة ففعلوا مثل ذلك فلما اصبحوا
 اخذ علي بن الحسين والحسين رضي الله عنهما فاقبلوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما ابصرهم وهم
 يرتعشون كالغراخ من شدة الجمع قال ما شد ما يسوقني مالي بكم وقام فانطلق معهم فرائ فاطمة في
 محرابها قد التصق ظهرها بطنها وغارت عيناها فساء ذلك فنزل جبرئيل عليه السلام وقال خذها يا محمد
 هناك الله في اهل بيتك فقرأه السورة وهذه صريحة مع الشهرة العظيمة بين الخاصة والعامة في كوفها مدينة
 ومع ذلك كتب مكتبة في بعض المواضع حتى عنوان السورة في ف وى ونقل الشيخ ابو علي الطبرسي قدس الله
 روحه الشريفة الروايات عن ابن عباس باسناده في الطريقتين وعن الحسن تفصيل كون السورة بالترتيب مكتبة
 ومدينة وذكر هل اتي في المدينة ونقل ابن عباس عن امير المؤمنين عليه السلام قال اخبرني رسول الله ثواب سورة

الحض الحث
 كذا في ف

ظ
موجيا لرفع

سورة على نحو ما نزلت من السماء وذكر ايضا تفصيل السور بترتيب النزول في مكة والمدنية وذكر السورة في المدينة
وتفصيل عدد حروفها وآياتها وحروفها وقال جميع سور القرآن مائة واربع عشر سورة وجميع آيات القرآن ستة آلاف
آية ومائتا آية وست وثلاثون آية وجميع حروف القرآن ثلثمائة الف حرف واحد وعشرون الف حرف ومائتان
وخمسون حرفا الحديث فيجب ان يغفر مائة مائة وترك العناد والعصية والبغض لاهل بيت النبوة عليهم
من الله افضل الصلوة والتحية وعلى من يبغضهم الف لعنة ثم اعلم ان فيها دلالة على كون النذر حجب
الرفع المحض خصوصا المرض فيستحب النذر لدفع البلية والمسقة خصوصا المرض ويحب الوفاء بها وبغيرها من
الآيات والاخبار والاجماع وانها صريحة في كونهم اهل البيت الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم
تطهير اوان لهم عند الله شانا عظيما ومقاما كريما وان مجرد حصول اذى لهم ولو بجوع في سبيل الله يسوء
رسول الله صلى الله عليه وآله اسد سوء ويؤذيه وذلك يدل على حصول كمال الاذى له باذا هم باخذ حقتهم
ومنعه عنهم عنها وتكذيبهم وظلا وخذلانهم فكيف يبغضهم وقتلهم فلا شك ان ذلك موجب لغضب الله والكفر
به كما ذكر صاحب الكشاف في تفسيره قل لا اسألكم عليه اجرا الا المودة في القربى ثم اعلم انها ايضا تدل على حسن
الاطعام واستحبابه والايثار ولو كان ما يطعم به قرضا وان بقي بلا طعام مع اهله واولاده ومملوكه مع كونهم
صائمين بل مع عدم احتياج المطعم الى كل جميع ما اطعم به مثل احتياجهم اذ قد يندفع جوعه ويحصل
حاجته ببعض الاقراص فلا سرف ولا تبذير في القربات كما هو شهر وبذلك عليه الآيات والاخبار مثل
في وصيته رسول الله صلى الله عليه وآله امير المؤمنين عليه السلام يا علي اوصيك الى بوسيته فاخفظها وقال اللهم
ومنها واما الصدقة فمهدك حتى تقول قد اسرفت ولم تسرف فلعل قوله تعالى ولا تبسطها كل البسط فتفقد ملوكها
محسورا محمول على ما ذكرناه فتأمل والنظر انه غير مختص بهم عليهم السلام بل كل من فعل ذلك لله عز وجل فما قال
في التذكرة من ان التاجر لو صرف جميع ماله في القربات فهو تبذير بالنسبة اليه للآية محل التأمل وهو في ذلك
الله سره وايضا يدل على حسن الصبر بل على وجوب الايثار بالنذر حيث ينهم من سوق الآيات ان تركه موجب
للعقاب ان الابرار جمع بر او بار قيل هو الذين لا يؤذون النذر يسربون من كاس الزجاجة اذا كانت فيها
خمر وتسمى الخمر ايضا به كان مزاجها كافورا يمزج به ماء كافورا وهو اسم عين في الجنة ماؤها مثل الكافور في البياض
والريح والبرد عينا بدل من كافورا يسربها عباد الله ينجونها تغييرا يجرونها حيث شاءوا من منازلهم
وقد ظهر مما سبق انهم اهل البيت عليهم السلام يؤفون بالنذر قال في ف وحي جبرائيل من عيسى يقول ما لهم يزفون

فقط لا غير له مثل ذلك الاخر للآتي
قال في ف وهي جارية في كل موضع
فعل ذلك لله

فيه كمال

ذلك والوفاء بالتذرع مبالغة في وصفهم بالتوفر على أداء الواجبات لانه من وفي بما اوجبه هو على نفسه لوجه
الله كان بها اوجبه الله عليه وفي ويخافون يومها كان شره مستطيرا منتشرا ويطعمون الطعام على حبه قال
فيها الضمير للطعام اي مع استهائه والحاجة اليه ونحوه واتى المال على حبه لن تالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
ويجتمل الاطعام والله اي على حبه اي الله خالصا ويدل على المبالغة انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء
ولا شكورا قال في ف على ارادة القول اي حال كونهم قائلين ويجوز ان يكون قول باللسان منفى الهم على الجارة
بمنه او بالشكر وقال في على ارادة القول بلسان الحال والمقال اذ اشتهى لوقوعهم المنة وتوقع الكفاية المنقصة للاجر
فيلما علم الله كونه خالصا لوجهه لا يسو به بسى من الاغراض وما ينقص الثواب قال انما نطعمكم بيانا لوجه
وهو المراد بأرادة القول ولسان الحال للاشارة الى انه هكذا ينبغي ان يفعل الطاعات بان لا يفعل الا لله
كما روى عن امير المؤمنين عليه السلام ما عبدتك طعاما للجنة ولا خوفا من النار بل وجدتك اهلا لها فصدقتك
انا نخاف من ربنا اي نخاف نقصه من غير ربنا من العذاب يوما عبوسا اي عيس فيه وجوه من يريد بطاعة
الله غير الله وغيرهم من الظالمين ويجتمل ان سبب الاطعام هو الخوف ورجاء الخلاص منه فوجه الله فحفظهم
الله بسبب خوفهم عن ذلك اليوم وتحفظهم عنه الطاعات وترك المعاصي عن شر ذلك اليوم والعقاب فيه
ولتهم نظرة وسروا اعطاهم بدل عبوس النجار وخرقهم نظرة اي بئاسة وبياضا وحرمة في الوجه
وسروا في القلوب وجرأهم بما صبروا قال في ف جزأهم بصبرهم على الايثار وما يؤدى اليه من الجوع والعري
بستانا فيه ما كل هني وحريرا فيه ملبس هني وقال في بصبرهم على أداء الواجبات واجتناب المحرمات وايثار
الاموال جنة بستانا ياكلون منه وحريرا يلبسونه ثم نقل ايثارهم عليهم السلام باحصار ما في ف في الجنة وباقي
الآيات الى قوله شكورا وصف جزأهم عليهم السلام والظا آن ذلك مخصوص بهم عليهم السلام وما وقع الى الآن من غيرهم
بل لم يقع الا عن مثلهم كما في التصديق بالخاتمة في الصلوة والتصدق للفقير وغيرها فان ذلك لا يستحقه
الا هم ثم اشار في آخر السورة الى وجوب الصبر للثبوت في اذى المشركين له او لطلق الناس في ترك المعاصي
وفعل الطاعات وفي البليات بقوله فاصبر لحكم ربك ونهى عن متابعة الكفار والنجار بقوله ولا تطع منهم
اثما او كفورا ثم امر بذكر اسم الله تعالى بقوله واذكر اسم ربك بكرة اي اول النهار واصبلا اي العسى ويجتمل
وقت العصر فيجتمل كونها اشارة الى صلوة الصبح والعصر قاله في ف والمساء مع المغرب او مطلق الذكر كما هو
الظ في هذين الوقتين لسرفهما ثم الى السجود في مطلق الليل بقوله ومن الليل اي في بعضه فاسجد له وسجدا طويلا

في النفس

لعل المراد بالتحويل في الجملة أي ليس زمان قليل إشارة إلى أنه لا ينبغي صرف هذا كله في النوم والفراغ ويحتمل أن يكون
مطلق السجود والتسبيح في الليل لأنه محل راحة النفس وجمع الخاطر والتسبيح فيه والتسجود أكد وإلى القول
أقرب وإن يكون المراد صلوة المغرب والعشاء قاله في ف و الصلوة النافلة في الليل قال في ف بريد التطوع
بعد المكتوبة وروى عن الرضا عليه السلام أنه سأل أحد بن محمد عن هذه الآية وقال ما ذلك التسبيح قال صلوة
الليل فبدل على ترغيب الصلوة في الليل وسرعتها مطلقا من غير اختصاص بوقت و صلوة خاصة يحتمل
التعبد المخصوص قاله في ف ف تأمل **كتاب البيع** وفيه آيات الأولى يا أيها الذين آمنوا
لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم حكيما
أي لا يتصرف بعضكم في أموال البعض بغير وجه شرعي مثل الربا والغصب والقمار ولكن تصرفوا فيها
بطريق شرعي وهو التجارة عن تراض من الطرفين ونحو ذلك أي التصرف بالباطل منهي عنه ولكن التصرف
بالتجارة عن تراض غير منهي عنه فالاستثناء منقطع لعدم الدخول وأيضا لو كان الاستثناء متصلا لزم
التأويل لعدم حصر التصرف المباح في التجارة عن تراض وهو ما منصوبه على أنه خبر يكون واسمه ضمير
التجارة أو الأكل والتصرف وسببه وأما مرفوعة على أن يكون نامة والظن أن المراد بالتجارة هي المعاملة
على وجه التعويض مطلقا أو البيع والشراء عن غير قصد الربا والتراض الذي هو صفة التجارة صدور
التجارة والمعاملة على وجه التعويض مطلقا أو البيع والشراء عن غير قصد الربا عند العقد عن تراض
واذن ورضا عن صاحبي المال لا كراهة من غير رضاها قال في ف والتراض رضا المتعاقدين بما تعا
عليه في حال البيع وقت الإيجاب والقبول وهو مذهب الجعنة لعل مراده صاحب المال أو وكيلاهما
وقال في ف ثم وصف التجارة وقال عن تراض منكم أي يرضى كل واحد منكما بذلك فالآية تدل على عدم
جواز التصرف في مال الغير بغير إذن صاحبه ما لم يرد من الشرع إذن في الآية أجمال على تقدير إرادة النهي
والربا والتجش والظن فالآية واضحة وأيضا يدل على إباحة التجارة وأكل المال الحاصل بها وأنه لا بد في
من إذن صاحب المال حين العقد فالبيع الفاضل لا يكفي على تقدير كون الإذن سببا لا كافيا بل كاشفا
أيضا وهو ظ على أنه لا معنى للكشف وهو ظ وقد بينت في تعليقات التواعد والارشاد وأيضا يدل على حصول الملك
وجواز التصرف بمجرد العقد قبل التفرق ومضى زمان الخيار إذا لفظ من التراض ما ذكرناه وقال في مجمع
البيان قبل التراض معنيان أحدهما أنه امضاء البيع بالتفرق أو التجاثر إلى قوله ومذهب الساقية والآية

البيع بالقبول وكثير من المعجبين
شأنهم في المذهب وهو أن يثبت بقاء البيع
فبين أنه لم يرد فيها ذلك أن يثبت بقاء
فبين ذلك عمل على ما

بعد العقد

بعد العقد والثاني انه البيع ما يعتد فقط والعبارة لا يخرج عن مسامحة ولعل مراده الاول بقاء الرضا الى ان يفر
 البيع مع خيار المجلس بالفرقة ومع غيره باختيار العقد والتزامه وبالثاني العقد بالرضا حال العقد فقط كما
 قلناه ونقلناه عن ف ومجمع البيان ايضا وهو الظاهر المتبادر من الآية ولا ينافيه عدم لزوم دليل فيهما
 الخيار فلا يقتضي مذهب السأفية والامامية المعنى الاول ولا يقتضي انفسكم يدل على تحريم قتل الانسان
 نفسه وقيل المراد ايقاعها في التهلكة او في العذاب باكل مال الناس ظلما او قتل البعض بعضا ويحتمل ارادة
 المجرع والضرب فان القتل بمعنى المجرع والضرب غير بعيد وقالوا بتحريم جرح الانسان نفسه ومن يفعل
 ذلك اى قتل النفس او ما سبق من المحرمات عدوانا وظلما افراطا في التجاوز عن الحق واتيانا بما لا يثبت
 وقيل اراد بالعدوان التعدي على الغير وبالظلم على نفسه فسوف نصليه نارا وكان ذلك على التيسير
 فيدل على كون القتل كبيرة ولو كان راجعا الى كل المال بالباطل ايضا يكون هو ايضا كذلك الثانية
 الذين ياكلون الربا لا يقومون الا لما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بافهم قالوا انما البيع مثل الربا
 واحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وامره الى الله ومن عاذا فاولئك
 اصحاب النار هم فيها خالدون يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم الذين صلته
 مبتدأ خبره لا يقومون والا للاستثناء وما بعده مستثنى والمستثنى منه محذوف والتقدير لا يقومون قياما
 الا قياما كائنا مخوفيا ام مصروعا فالحجاء والمجرور متعلق بمقدار صفة للمستثنى المحذوف واقهر مقامه ومصدرية
 ومن المس متعلق ايضا لا يقومون او يقوم او يتخبطه وذلك مبتدأ وبافهم قالوا خبره وانما البيع مثل الربا
 جملة من مبتدأ وخبر مقول قالوا واحل له جملة مستأنفة لانكار قولهم وفاء فمن للتغيب ومن مع صلته
 مبتدأ وهي جامع مفعوله وفاعله وهو موعظة وتذكير للفضل وكون تأنيثها غير حقيقي وكونها بمعنى العظ
 ولهذا قال في موضع اخر جاءته موعظة ومن ربه متعلق بمقدار صفة الموعظة اى كان الله من ربه وفاء
 عطف على جاءه فله خبر ما سلف والجملة خبر من ولتضمنها معنى الشرط صرح دخول الفاء في خبره وامره الى الله
 عطف على ما سلف وهم فيها خالدون جملة حالية وفيها يتعلق بحال الدون ومعناها الذين يأخذون
 الربا ويتصرفون فيه فعتبر بالاكل مجازا لانه الغرض غالبا من الاخذ وما يقال في العرف للظلمة كالسلطان
 الجائر واخذ العسور والقضاة بالباطل اكلوا المحرام او اكتفوا به لانه العدة ويمكن لكونه عتابة اكثر ويكون
 تحريمه بالعللة المسار اليها والاجتماع بالاخبار وقوله وحرم الله الربا لا يقومون اذا بعث من التور

في البقرة

العشوي
شكور

يوم القيمة الا قيا ما مثل قيام الشخص الذي يتخبطه الشيطان اي جعله مصر وعام من الجنون وهذا بناء على ^{العب}
ان الشيطان يتخبط الانسان فيصرع والتخبط ذهاب في الارض على غير الساق مثل العشيوي لا تبصر ليللا
والمس الجنون وهذا ايضا بناء على زعمهم ان الجنة اذا امتل الانسان يختلط عقله فيصرع والحاصل انهم
لا يقومون من قبورهم الى المحشر بسبب الربا ووزره ونقله عليهم قيا ما مثل قيام صحيح العقل بل مثل
قيام المجانين فيسقطون تارة ويمشون على غير الاستقامة اخرى ولا يقدرين على القيام اخرى فكانت
ما اكلوا من الربا اربى في بطونهم وصار سببا ثقيلا على ظهورهم فلا يقدرين على ما كانوا قادرين عليه
من القيام والمشي على الاستقامة وقيل يكون ذلك علامة لهم يوم القيمة يعرفون بها كما ان لبعض المعاصي
علامة يعرف صاحبها وكذا الطاعات وذلك بسبب انهم جعلوا الربا حلالا لا مثل البيع وقالوا انه مثل
الربا يعني كما ان في البيع الذي لا ربا فيه يحصل الربح يحصل وهو حلال وليس له سبب للتحليل الا ذلك كذلك
في البيع الذي فيه الربا يحصل ذلك ايضا قيل كان ينبغي العكس ولكنهم اختاروا هذا اللباغة فكما انهم
جعلوا الربا اصيلا في الحلل وقاسوا عليه البيع ورد الله قياسهم وانكره بقوله واحل الله البيع وحرم الربا
اي وان كانا متماثلين لكن احدهما حلال والاخر حرام بحكمة يعلمها الله لمواز اختلاف الحكم مع التساوي
في بعض الامور اذا لم يثبت كونه علة له فيها دلالة على عدم صحة مطلق القياس وان القائل به مذموم
عند الله حيث ذمهم من بلفه وعظ من الله بامر او نهي وقبض وتصرف فاقطع وقبل النهي او ترك
الما موبه فله ما سلف اي فملك ما اخذ سالنا وقبض وتصرف وجاز له التصرف فيما فعل من المنهي الان
وكذا فيما ترتب على ترك ما هو الما موبه الان ولا مواخذة على ما سبق الامر والنهي لانهما من الله فينبه والافعال
بقدر العمل وان الله يحكم في شأنه وليس لكم عليه الاعتراض وقيل معناه بعد الموعظة والتحريم فامر الله الى الله
فان شاء عصمه عن اكله وان شاء حذله وقيل امره في حكم الاخر ان لم يثبت الى الله فان شاء عذب وان
شاء غفر له والحاصل ليس جواز ما سبق له مشروط بالانتهاء ولا رجوع امره الى الله بل عدم العقاب فيما باتي
مشروط به فكانه قال الذي اتعظ فما عليه فيما سبق شيء وامره فيما سياتي الى الله فان اتعظ فما عليه شيء
والافعليه وزر الترك ولعله لدفع توهم من يتوهم انه اذا حرم الربا لا يكون للعامل اخذ ستمها اذا كان
العين باقية بل يرد الى اهله وتوهم ان المتعظ ليس امره بعد الا تقاظ اليه او يكون المراد فله ما
من غير عتاب فيكون للتعبد اذ لو لم ينته ليس له ما سلف سالما بل هو مع العقاب فكانه ليس له ذلك

لأنه لا خير مع كون الانسان معاقبا وبالجملة ان ثبت عدم هذا المفهوم بالاجماع ونحوه فليس يعتبر لأنه انما
يعتبر مع عدم ما هو اقوى منه والافقوله به ومن عدا أي الى اكل الربا اذا الكلام فيه والظأنه ليس في
مقابل قوله فانتفى اذ حاصله ان الذي جاره انتهى فانتفى أي قبل التضييع واعتقد تحريمه فلهذا كان لم يستدل
فكذا ولا يناسب لفظ العود ح بل هو جملة عطف على جملة في جاره له فكانه قال الذين ياكلون الربا
ويقولون انه حلال ثم يعودون له ويمكن ان يكون المراد بالعود من الرجوع الى اكل الربا وعدم قبول تحريمه
وح لا مسامحة في الحصر الاضافي وخلود هولات الذي يعتقد تحليل ما حرم الله بعد علمه بانه من الله
كافر ومخلد فلا دلالة فيه على ان الفساق مخلدون كما ذهب اليه المعتزلة وقال صاحب ف هذا دليل
بين عليه نعم ان كان المراد العود الى فعل الربا بعد الترك تكون ظاهرة فيما قاله في الجملة ويمكن التأويل
بالحمل على المباغة والملك الطويل كما قالوا فيمن قتل مؤمنا متعمدا او غيره لما ثبت من عدم خلوه المومن
في النار بالعقل والنقل ثم اعلم انها تدل على تحريم فعل الربا وتحريم اكل ما اخذ به بل مطلق المنصرف فيه
وكون العود الى الربا كبيرة او الى اكل الربا مع قوله بالتحليل كما كان قبل فانه كان يقول انما البيع مثل الربا
وعلى تحليل جميع البيوع اذ المتبادر منه العموم عرفا كما قالوا والبيع ظاهر معروف في الكتب الفقهية وغيرها
واما الربا فنقل انه في اللغة بمعنى الزيادة ومعلوم انه ليس مراد هنا فبقيل المراد به الزيادة في البيع بل البيع
المشتمل عليها ولهذا قيل في التفسير ان معنى قوله انما البيع مثل الربا ان البيع الخالي من الربا مثل المشتمل عليه
فعل هذا يكون تحريم الربا مخصوصا بالبيع ولا يكون في سائر المعاملات مثل الضلع على تقدير كونه عند برأسه كما هو
مذهب بعض الاصحاب ويدل عليه الاصل وعموم الابناء بالعقود مع عدم ثبوت دليل عليه في سائر المعاملات
وجود الاجماع في البيع دون غيره وقيل هي الزيادة في مطلق المعاملات وهو مذهب الاكثر فالظن عدم
جواز الزيادة ح في الهبة المعقوضة ايضا فاقابل ودليله ان الزيادة مطلقة وخرج منها ما يجوز اجماعا وبقي
غير تحتها والظأنه لا شك انه ليس في الآية بالمعنى اللغوي والسري غير ثابت ولكن الاحتياط واحتمال الآية
كون المراد بها الزيادة في المعاملة مطلقا بل المعاملة المشتملة عليها يقتضي مذهب الاكثر وتخصيصها بالبيع
خلاف مذهب الاكثر وايضا علة التحريم الموصى اليها في الاخبار وهي عدم نفوت اصطناع المعروف بالعرض
الحسن ورد المؤمنين تشمل جميع المعاملات فلا يوجد الربا التحريم في كلها بخلاف ما اذا خصص بالبيع ويوجد
بوجه آخر مثل الضلع وان كان باب الجملة على ذلك التقدير ايضا مفتوحة على ما ذكروها لكنه حيلة لا تخ من شبهة

ثم عظم الزيادة من العيني والحكمي مثل الزيادة في الاجل وعمل صنعه وغيرها وايضا حصروا في اشياء مخصوصة ^{حاج}
ونحوه حتى قالوا ان الذي يجري فيه الربا اجماعا هو ستة اشياء الخسنة والسعر والتمر والملح والذهب والفضة
والاصحاب قالوا يترط ان يكونا متجانسين مما يكال او يوزن وفي العدد ودخلاف وكذا في غير المكبل والموزون
اذا بيع نسيئة خلاف وكذا في غير المتجانسين نسيئة وبالجملة المسئلة وتحقيقها وشروطها وتفصيلها يحتاج
الى تطويل كثير وهو محل بمقصودنا هنا مع وجودها في غير هذا المحل الا انه ينبغي ان يعلم ان ظاهر الآية خالية
من الشرائط فبعد ثبوت معنى الربا فكل دليل يصلح لتقييدها بقيد به وما لا فلا على ما مر مرارا وتكرارا في القياس
وانه ليس بحجة شرعية اذ لو كان كذلك لما ساغ الذم عليه وان اخطأ المستعمل كما هو الثابت في الاصول الا ان تحمل
الآية على التعميم اذ ذلك مع ثبوت تحريمه وهو خلاف الظاهر وخلاف ما قيل في سبب النزول وهو انه كانوا يفعلون
الربا ولا يمتنعون منه ويقولون بالقياس المذكور فنزلت وخطأهم الله تعالى في ذلك وقال احل الله لكم في التبايع
وخلاف الظاهر من قوله ومن جاءكم فم يبيع بقل قول ف ويح ان قوله واحل الله رد لتوهم وانكار لقياسهم وان قياهم
باطل لمعارضته النص وان القياس يهدم النص لان الله جعل الدليل على بطلان قياسهم احلال الله تحريمه
الا ان يقال يريد ان ما قلناه وهو بعيد لما مر ويدل على تحليل الربا في بعض الاوقات في الجملة وانه كان يمكن ذلك
بعد الاحتياط قبض بل الظاهر بعد العقد الا انه ينبغي في الثالثة ما يدل على نفيه تحريمه منها وما سبق ايضا
ان الربا لا يملك مع كون فعله حراما واما كون البيع المستعمل عليه باطلا كما يقول الاصحاب والسافعية وغيرهم
الا ما نقل عن ابي حنيفة من صحة البيع في اصله وبطلانه في الزيادة وجوب ردها الى صاحبها فلعل دليل
اجماعهم واخبارهم وان الذي وقع عليه الرضا ما انعقد اجماعا منا ومن ابي حنيفة وما وقع التراضي على غيره
وهو شرط في التجارة وايضا ان الذي علم جوازه وكونه مملوكا وصحها هو البيع الخالي من الربا وغيره غير ظاهر ^{اصل}
عد حصول الملك الا بدليل اذ الظاهر ان الله ما اراد الله من الامر بالعتق والايفاء لها الا ما اجازها ورضي لها
منها لا غير ومنه علم ما تخيلته دليلا فاعلم ان في الآية التي بعدها تأكيد لا مخرج للربا بانه يحتمل الله اي ينقصه
ويذهب بركته في العاجل ويعاقب عليه في الاجل وانه يكثر الصدقة ويعطيها البركة ونعيمها ويريد بان يشر المال
في العاجل روى انه ما نقصت الزكوة عن مال قط اي ما نقص شيء من مال اخذت عنه فط لا عطاء الله البركة
فيه ويثبت فاعلمها في الاجل حتى انه عبر عن فاعل الربا بالكفار الا انهم اي المصير على تحريم ما حرمة الله والمهرم في
ارتكابه وفي التي بعد هذا دلالة على كون الصلوة والزكاة وسائر الاعمال الصالحة موجبة للاجر العظيم ^{عده}

حكمه في الامور فانها
سبعة نتائج

الخوف والحزن على ما علمها وبالجملة تحريم الربا معلوم من الدين ضرورة وقد يعلم من بعض الآيات الاخرى بانها
 الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بيني وبين الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وان
 تبتم فلكن رؤس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون اي اتركوا البقايا التي شرطتم على الناس وهي الربا فمن بيانية او تعلق
 بتقوى فتكون ابتدائية او تبعيضية والاول اولى ان صدقتم تحريمه فان العلم يمنع من عمل المحرم اذا كان يقيناً
 كما هو متضمن العقل فان من يفعل المحرم فكأنه جاهل غير مصدق اذ العلم الذي لا يعمل بمتنضاه هو الجاهل سواء
 وهذه مبالغة مشهورة في افادة منع العالم عن خلاف ما يتضمن علمه فتقييد الترك بالابتنان يكون لذلك ويكون
 على ظاهره اي يجب عليكم ترك ما بيني وبين الربا بعد علمكم بالتحريم فالذي فعلتم واخذتم قبل العلم لا يجب رده الى
 صاحبه كما فهم من قوله وله ما سلف قبل روى انه كان لتقيف مال على بعض قريش فطالبوه عند الحمل بالمال
 والربا فنزلت فان لم تفعلوا اي لم تتركوا ذلك فاذنوا اي فاعملوا بحرب من الله ورسوله من اذن بالشئ اذا
 علم به وقرئ فاذنوا اي فاعملوا بها غيركم من الاذن وهو الاستماع فانه من طرق العلم قيل التقوى للتعظيم كانه
 ابلغ من حرب الله ورسوله لان المعنى نوع عظيم من الحرب من عند الله ورسوله ويحتمل كون حربها واحداً
 وهو قتال المسلمين معهم حتى يرجعوا وكون حرب الله في الآخرة باذخا لهم في النار وحرب الرسول في الدنيا بالسيف
 والاول اظهر فذلت على جواز قتال المسلم على ترك الربا حتى يرجع مثل قتال مانع الزكاة وغيره وعلى تحريم اخذ
 ما بيني وبين الربا الذي شرط قبل التحريم ولا يدل على كراهة الاخذ روى انه لما نزلت قال ثقيف لا تدعى لنا بحرب الله
 ورسوله اي لا طاعة لنا وان تبتم اي رجعتكم عن اعتقاد حلال الربا كما ينهم من البيضاوي او عمل الربا كما هو ظرف
 وظاهر الآية ايضاً فلكن رؤس اموالكم فقط لا الزيادة التي شرطتم لا تظلمون معاً عليكم باخذ الزيادة والربا ولا تظلمون
 انتم باخذ الناقص عن رأس مالكم ولا يجني ان منهم الشرط المعبر عند أكثر الاصوليين فينبغي عدم جواز اخذ رأس
 مالهم مع عدم الرجوع وهو محل التأمل وقال القاضى وهو سديد على ما قلناه اذ المصر على التحليل مرتد وماله في
 وقال في ف قالوا يكون مالهم قتيلاً للمسلمين قال في كثر العرفان قال الزمخشري والقاضى وان لم يثبت يكون مصراً
 على التحليل فيكون مرتداً وماله في وليس بسئلاً لا نأمنع انه اذا لم يثبت يكون مرتداً الجواز ان يفعل ويعتد تحريمه
 وفيه تأمل لان الزمخشري ما قاله بل نقله عن قوم وقد يكون ذلك القائل يقول ذلك بناء على ان معنى قوله ان تبتم
 رجعتكم عن تحليل الربا كما يقول القاضى فلا يرد عليه ما اورد مع انه ما صرح بازتياده بل قد يكون له شبهة
 في ذلك واما القاضى فانه صرح بان معنى تبتم رجعتكم عن تحليل الربا فيكون تاركه مرتداً من غير شك فلا معنى

فاذنوا بحرب من الله ورسوله

لان يقال عليه انه يفعل مع اعتقاده التعميم نعم يمكن ان يقال ما قاله ليس بشئ لان دليل ان مال المرتد في السلم
 غير واضح لانه ان كان مليا فماله باق على ملكه الا انه محجور عليه وان كان فطريا فماله ينتقل الى وارثه فانه بمنزلة
 الموت كذا قاله الاصحاب ولعل ادلتهم اجماعهم والروايات فان كان مذهبهم ايضا كذلك يرد عليهم
 ذلك والاي قال الاصل عدم خروج ملك الشخص عنه ويستبعد خروج ملك شخص عن ملكه ولا يملكه
 وارثه بمجرد الردة خصوصا مع احتمال الرجعة وقبول التوبة الا بدليل ظاهر وهو غير ظا وايضا الظاهر
 معتبر مع عدم ظهور وجه التخصيص وما هو اقوى فاذا عارضه اقوى منه اوله وجه تخصيصه فلا اعتبار
 وهنا قد يكون كذلك فتأمل او يقال ان المنطوق حصول رأس المال فقط ومفهومه عدمه وهو كذلك
 لحصول العقاب معه وهو ظا ويمكن ان يقال ايضا ان منطوق الآية ان التائبين عن فعل الربا ان يحل لهم
 لهم تمام رأس مالهم حال كونهم غير ظالمين لانفسهم ترك التوبة وان تكاب المحرم ولا لغيرهم بطلب ما لا
 يستحقونه عليه ولا مظلومين بنقص مالهم ولا حصول عقاب من عند انفسهم فحكمة لا يظلمون حال من هو بها
 ان غير التائبين ليسوا بهذه الحالة للزوم عدم الشرط عند عدم الشرط وهو كذلك لانه ليس لهم رأس مالهم
 مع الحال المذكورة بل مع نقيضها فانه لو كان لهم رأس مالهم يكون حال كونهم ظالمين لانفسهم بل لغيرهم ايضا
 ومظلومين ايضا لظلمهم انفسهم وهذا المقدار يكفي لا اعتبار المفهوم ولا يلزم رفع جميع ما ذكر للمذكور وهو
 ظا بين فاعلم ان ما قاله ليس بشئ لو جرح قلنا هالما قيل فافهم الرابعة يا ايها الذين امنوا الا تأكلوا
 الربا اضعافا مضاعفة قد مر مضمونها وهو تحريم الربا ولعل التكرار للتأكيد والمبالغة في التحريم وايضا
 لتصرع النهي فان الذي مضى كان بحسب الظاهر او لعظم ذنب هذا الفرد وهو الاكل اضعافا مضاعفا
 وكان الواقع كان كذلك ولكنة ضربه على الناس وكان الاكل كناية عن اخذ الربا وهو متعارف
 يقال فلان يأكل الربا يعنون به انه يستعمله ويأخذه ولا يجتنبه لانه يأكله حقيقة فيحتاج الى قياس
 غيره عليه ومعنى اضعافا مضاعفة قيل ان يضاعف بتأخير اجل بعد اجل فكلما حل اجل الى غيره
 وزيد زياده على المال او يضاعف اموالكم فيدخل فيه كل زيادة محرمة في المعاملة ويمكن ان يكون
 المراد ايضا عطف الزيادة على اصل او اضعاف ما يتعارف في ربح ماله وقال في الجمع في تحريم الربا
 مصالح منها انه يدعو الى مكارم الاخلاق بالاقتراض وانظار المعسر من غير زيادة وهو المروي عن ابي
 عبد الله عليه السلام في الكافي في الحسن عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال انها قرأتها عن رجل

في الامكان

الربا الكيل

الربا لكيلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف وعن سماعة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني رايت اشكاً
 قد ذكر الربا في غير آية وكره فقال او تدري لم ذلك قلت لا قال لئلا يمتنع الناس من اصطناع المعروف
 وانت تعلم انها تنعدم بفتح باب الحيلة كما هو المتعارف فاقهر بأخذون بها ما يؤخذ بالربا الخا مسرة
 ويل للمطففين الذين اذا اكتالوا على الناس يستوفون واذا كالوا هم او ذلوا هم يخسرون الويل قتل اسم
 في جهنم او كناية عن عذاب وسخط من الله على من يطفنون الميزان والكيل ويباشر بها الذين اذا اكتالوا
 من الناس حقتهم او اتزنوه منهم يأخذوه وايفاء ما كما ملاحذف واكتفى بالاول وفي ف للاستعارة
 بالهم ما يأخذون لانفسهم من الناس الا بالكيل لانه امكن واتم للاستيفاء والسرقة فتأمل واذا كالوا
 او وزنوا من انفسهم للناس يخسرون ينقصون ذلك ولا يستوفون فيدل على ان اعطاء الناقص حرام
 ويدل عليه العقل والتقل غيرها ايضا من عدم جواز اخذ اموال الناس الا برضا هو ويدل ايضا على
 المنع من نقص الكيل والوزن بخصوصه بعض الآيات والاخبار ايضا مثل ان لا تطفوا في الميزان واثموا
 الوزن بالتسط ولا تخسر الميزان وتخسر ذلك ظاهر لا يحتاج الى الدليل ويل مبتدأ والمطففين خبره
 واذا ظرف يتضمن معنى الشرط وما بعده شرطه ويستوفون جزاؤه والجملة صلة الذين وهو صفة
 للمطففين وذكر الاستيفاء هنا لزيادة تبع النقص حيث يعني بأخذ لنفسه تاما ويعطي الغير ناقصا
 لانه ايضا حرام وان كان مرجوحا فان عدم الاستقصاء والاستيفاء واعطاء الزائد واخذ النقص
 مطلوب شرعا لانه احسان عتلا ونقلا ومرغوب وسخت ذكر ذلك مع دليله في محله ويحتمل ان يكون
 المراد الاستيفاء مع اخذ الزائد كما يشعر به كلمة على الدالة على الضر فيكون هو ايضا حراما بخصوصه واذا كالوا
 عطف على اكلوا عطف جملة على جملة قبل اكلوا او كالوا بمعنى واحد وكان زيادة الحرف في الاول تدل
 على زيادة الحرص والسعي فيه وهم في الموضعين منصوب اما لانه يقال كالهم كما يقال كالهم كما ينهم ذلك
 من مجمع البيان او على الحذف والايصال او على حذف مضاف اي مكياهم وقال في ف لا يحسن كونه
 تأكيد الضمير كالوا القوت المتابلة لما قبله ولا كونه فصلا لانه انما يكون بين المبتدأ والخبر ونحوه مثل
 مقولي فعل قال في مجمع البيان قيل ذلك والجميع انه منصوب كانه اشارة الى ما ذكر من ضعف
 التاكيد والفصل ووجه صحة النصب وهو لا يحتاج الى البيان السادسة هذا العفو امر بالعرف
 واعرض عن الجاهلين قال في ف العفو ضد الجهد كانه هو الشقة فالعفو هو السهولة اي خذ يا محمد

انظر في الكيل والوزن لان
 ما يحسن طفيف
 فان قلت يدقيل او اتزنوا
 قلت كان المطففين كانوا لا يأخذون ما يحسن
 ووزن الا بالكيل دليل دون الوازن كمنه في الله
 من الاستيفاء والسرقة لا ينهم بوجوه في الله
 واذا اعطوا كالوا او وزنوا كمنهم في الله
 جيبا ف

في الاعراف
 في ادائه

اغض على زلته
منكره زلتش را
مقدم

في النساء

ما عفاك من افعال الناس واخلا قهم وما اتى منهم وتسهل من غير كلفة ولا تدا قهم ولا يطلب منهم الجهد وما
يستحق عليهم حتى لا ينفر واكتوله عليه لهم يسروا ولا تعسروا والعرف المعروف والحجيل من الافعال واعرض
عن الجاهلين ولا تكافى السفهاء بمثل سنهم ولا تمارهم واحلم عنهم واغض عما يسؤك منهم وقيل
لما نزلت الآية سال جبريل عليه السلام فقال لا ادرى حتى اسال ثم رجع فقال يا محمد ان ربك امر ان تصل
من قطعك وتعطي من حرمك وتعفو عمن ظلمك وعن جعفر الصادق رضي الله عنه امر الله نبيه بما
الاخلاق وليس في القرآن آية اجمع لكاهم الا اخلاق منها فخذ دالة على جحان حسن الخلق من العفو
مما يستحقه الاحسان في ذمة الغير من الحقوق وغيره واستعمال الدين والملائمة في المعاملات
والامر بالمعروف والاعراض عن الجهال وعدم مواخذتهم بما فعلوا بالنسبة الى الانسان ويؤيد
واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما وعلى عدم المماكسة واعطاء الزائد واخذ الناقص وعلى
الرجوع على الموعد بالاحسان بل مطلق المؤمن ونحو ذلك من الاحسان السابقة ولن يجعل الله
للكافرين على المؤمنين سبيلا قال في تقي في احوال المراد لن يجعل الله لليهود على المؤمنين نصرا
ولا ظهورا قيل بالحجة وان جاز ان يغلبهم بالقوة ولو جعلناه على الغلبة كان جميعا لان غلبة الكفار
على المؤمنين ليس من الله تعالى وقال في حيثن اى في الآخرة او في الدنيا والمراد بالسبيل للحجة واحتج به اصحابنا
على فساد شري الكافر المسلم والخنفية على حصول البينة بنفس الارتداد وهو ضعيف لانه لا يفي ان يكون
اذا عاد الى الايمان قبل مضي العدة وفي الاستدلال على عدم جواز الشر بعد قوله والمراد بالسبيل للحجة
بامل نعم ان حملت على العموم كما هو الظاهر فلا استدلال صحيح وقد استدلت بعض اصحابنا ايضا بها على عدم
التملك وقال البعض بجواز التملك ولكن لا يمكن من التصرف لانه بل يباع عليه ويمكن الاستدلال
بها على عدم تسلط الكافر على المسلم بوجه تملك واجارة ورهن وغيرها لانه نكرة في سياق التثنية العموم
فلا نفي من السبيل له على المسلم ويصح استدلال الخنفية ايضا لان الزوجة تسلط وسبيل واضح
والفرض كونه منقيا بالآية والعجب من منى انه ضعفه بعد القول باستدلال اصحابه به بانه لا يفي ان يكون
اذا عاد لانه اذا انتفى السبيل فما بنى بطاح فكيف يعود الزوجة بغير عقد ولانه قد سلم زواله لانه لا سبيل
منه في فعوده يحتاج الى دليل ومجرد رفع المزيل والمانع لم يكف بل يحتاج الى القضي نعم يرد عليه
ان ليس للزوجة سلطنة على الزوج عرفا بل شرعا ايضا فلا يدل على بطلان العقد بانها والابن

انها لا بد منه

الذرية وتواجب

في اواخر البقرة

فان قلت فان قلت قوله مستقيم
انما حتى الاصل ان يكون مغلوبا لا توقيت

منطقه نقباء و نقباء

فان قلت لا قيل اذا اقمتم الال اصل
منه فواضح
قلت نعم فان قلت
ان ذكر الدين كقالب
الضمير اليه قوله فان كتبوا
قلت ذكر جميع فممن النظم
ان يقال فان كتبوا الدين
ولانه ايمن لتتويع الدين الى موصل وحال

وعدم لزومه في الغرض على ما قاله والاربع استحباب الكتابة او كونه لا ريب له لاجل اعماره على عدم الوجوب ولا
 الظان الغرض حفظ ما لهم وصلاحي حالهم فاذا رضوا بتركه يجوز لانه يجوز لهم ان لا يأخذوا اصلا فثقل
 ويحتمل وجود ما يدل عليه ايضا في الروايات قال في ن واختلف في هذا الامر فبقل مندوب اليه هو الاصح
 ويدل عليه قوله تعالى فان آمن بعضهم بعضا فيه تأمل اذ يدل على عدم الوجوب على تقدير الايمان لا مطلقا
 وهو لا يدل على تقدير عدم وجود الكاتب والشهود انه يجوز ترك الزهون والاكتفاء بالايمان وهو
 ويمكن جعل استراط ذكر الاجل لنظا خاصا فيمكن جعل استراط الضيعة في المعاملات سادسا اذ
 من استراط ذكر الاجل لنظا استراط الضيعة في المعاملات فتأمل واما اباحة الدين الغير المرجح كما بينهم
 من الكفن فمشكل اذ الظاهر عدم دلالة هذه الآية عليه ظاهر انه هو مفهوم من غيرها وقد يقال بينهم ذلك
 بالطريق الاول من اباحة المرجح فتأمل وقد يقال ايضا يستفاد من مفهومها عدم استحباب الكتابة لغير
 المرجح فيكون سادسا فانهم وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله فليكتب اي
 يكتب بالسوية لا يزيد ولا ينقص فبالعدل متعلق بمقدار صفة الكاتب او حال عنه او متعلق به او متعلق
 بوليكتب ولا يمنع احد من الكتاب من الكتابة مثل ما علمه الله من كتبه الوثائق فيكون كما متعلقا بمقدار
 صفة لمصدر اي كتابا مثل كتاب علمه الله آياه او لا ياب ان يمنع الناس بكتابه نفعا مثل النفع الذي نفعه الله
 بتعليمها كقوله احسن كما احسن الله اليك فليكتب الكاتب هذه الكتابة المعلمة ويحتمل ان يكون كما علمه الله تمتة
 ما بعد اي فليكتب والاول اوله فدللت على احكام وجوب الكتابة بالعدل يعني على تقدير كتابته وان لم
 يكن عليه واجبة يجب ان يكتب بالعدل ولا يغير وتحريم الامتناع عن الكتابة مطلقا على الثاني فيكون الكتابة واجبة
 على من يتدبر عليها والظان كفايا اذ الوجوب اعم وان الغرض هو الكتابة من اي شخص يتأني كالشهاد
 وعلى الاول على تحريم الامتناع من الكتابة المتيقنة فيكون معناه لازما لمعنى وليكتب ويكون تأكيد مثل
 فليكتب ويحتمل ان يكون وليكتب امر المعاملين بالدين باختيار كاتب بالعدل فعلى تقدير استحباب
 الكتابة واختيارها يكون اختيار الكاتب بالعدل واجبا كما في صورة وجوب الكتابة واستراط تدوين الكاتب
 في الكتابة واستراط فقهاء بها على الوجه المأمور به الموافق للشرع ولبيد الذي عليه الحق اي وليكن المثلل
 من عليه الدين والحق لانه المقرر والشهود عليه والاملال قيل هو الاملاء فيقر بلسانه بما عليه وليكتب
 وليتق الله ربه اي المثلل قيل او الكاتب وهو بعيد ولا يحسن اي لا ينقص منه شيئا اي من الحق او مما املل

في قوله تعالى فان آمن بعضهم بعضا فيه تأمل اذ يدل على عدم الوجوب على تقدير الايمان لا مطلقا
 وهو لا يدل على تقدير عدم وجود الكاتب والشهود انه يجوز ترك الزهون والاكتفاء بالايمان وهو

اقل عليه كتابا
 اعدك وبردك
 الله

أي يمل على وجه لا تنص فيه بل بالعدل كما قيل في الكاتب فإن كان الذي عليه الحق سنيها أي ناقضا مبذرا
 يصرف ماله في غير الأغراض الصحيحة أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو أي ضيقا أو مجنونا أو شيخا مختلفا أي
 الذي لا ضعف في حاله وعقله ولا في تصرفه لكنه لا يقدر على الامتثال كما هو يجب يفهم الكاتب بأن يكون ^{آخر}
 أو جاهلا باللغة فليمل وليت بالعدل والولي هو الذي يلي أمره مثل الأب والمجد منه والأوصياء في ^{الضيق}
 والمجنون والمبذر إن كان لهم الولاية عليهم والآفا الحاكم وأمينه وولي الشيخ المختل المزجر والذي يقدر
 على الامتثال وولي جاهل اللغة والآخر من شرط علمها بالدين عليها سواء كانا حاضرين على المعاملة أو ^{فيها}
 ممن عليه الحق ولكن يشكك الكفاءة الكاتب يح على مترجم واحد وقادر واحد فافهما في الحقيقة شاهد
 على ما هو في ذمته أو على إقراره فتح لا بد من كون كل واحد اثنين عدلين على ما اعتبره في غير هذا المحل
 إلا أن يكونا ممن يتعاطى المعاملة أو يكون الكاتب عالما بالحال وهو مشكك أيضا اذ يح لا يحتاج ^{المحل}
 وعلى تدبير تعاطيها أيضا ما يقدر الكاتب أن يكتب كونه في ذمة المدعيون بتوليها وهذا الاشكال
 وارد في الكل اذ بمجرد إقرار الولي كيف يكتب ثبوت المال في ذمة المولى عليه بل مع الشهود أيضا لا فهم
 يعتبرون لا ثبات المال في الذمة بالشهود انضمام حكم الحاكم اليه وقيل الضمير في فليمل وليت بالعدل راجع
 إلى الحق أي صاحب الدين وهو بعيد والاشكال فيه اقوى إلا أن يكتب تذكرة له من لسانه لا أنه تنفع
 ويكون حجة له وفتح يجوز كتابة مثله من لسان هؤلاء الذين مضوا أيضا ولا اشكال فتأمل فقلت
 هذه على وجوب إقرار من عليه الحق لأن يكتب ويشهد عليه ووجوب كونه على ما هو عليه وكذا على الأولياء
 وعلى أن هؤلاء المذكورين من التسفيه والضعيف ومن لم يقدر لا يرضى إقرارهم ولا يعتبر قولهم
 فلا يجوز معاملتهم وإن اعتبرهم عليهم ولاية جبر عليهم ومقبول قولهم فيهم وتصرفهم في أمرهم فيجوز
 المعاملة معهم وهم المذكورون فانه علم أن لهم أولياء وليسوا غير هؤلاء المذكورين أجماعا فلا يكونون
 إلا هو ثم أعلم أن هذه التأكيدات في أمر الكتابة تدل على ظاهر أملي أنها مقبولة وحجة شرعية مع أنهم
 يقولون بعد مراعاتها فطاعة للاجتماع والاختيار فيكون للتذكرة وهو بعيد ويمكن أن تكون حجة مع
 ثبوت أنه امتلاء من عليه الدين وأنه مكتوب بالعدل وما دخل عليه التغير والتزوير بإقراره أو بالشهود ولهذا
 شرط الامتلاء منه فقلت على اعتبار الكتابة في الجملة وسئلها مقبولة مندهم فيخصص عدم اعتبار الكتابة
 ودليله أن كان غير ذلك فاذا قال يخص هذه وصيتي وأعلم بجميع ما فيها من غير إلى صكته ينبغي قبوله ^{الشهادة}

اتعاطى اثنين

عليه والعمل به والذي يظهر من القواعد خلافه وهكذا ينبغي قبول قولك امسالة فانهم واستشهدوا شهيدين اي
اي يشهد على الدين شاهداً من شصنان بان يكونا من رجالكم المؤمنين فان لم يكونا اي ان لم يكن الشاهد
رجلين من رجالكم رجل وامرأتان اي فليشهدا فالشهود رجل وامرأتان فاجل فاعل فعل محذوف او خبر سيد
محذوف وامرأتان عطف عليه ممن ترصون من الشهداء بشهادتهم فان ترصوا دينهم وامانتهم كما ينهم
من الرواية ايضا اي يكون الشاهد مطلقاً سواء كان الرجلين او رجلاً وامرأتين من الذين تعرفون عدلهم
ويظهر ذلك عندكم لا ان يكونوا في نفس الامر عدولاً فيعدل على اعتبار العدالة ظاهراً وان كل من يكون
كذلك عند المستشهد فهو ممن يصح استشهاده لان الظاهر انه المخاطب للتعليق انه ما يكن للحكم والالتزام
بل الخروج عن عمدة امر الاستشهاد وانما الحكم فلا بد ان يكون كونه كذلك عند الحاكم او عند المدعي فاقبل
فقلت على عدم كفاية الايمان والاسلام في الشاهد بل اعتبار العدالة فيه في الجملة وعلى وجوب الاستشهاد
على الدين على الظن ويحتمل الاعمار في كل ما يحتاج الى الشهود من المعاملات وغيرها ولكن ظاهر الاحكام
عدمه فهو لا رشاد او الاستحباب وعلى وجوب كون الشاهد من رجال المسلمين وهو مذهب الاصحاب
واكثر الفقهاء خلافاً لابي حنيفة فانه قال يجوز سماع شهادة بعض الكفار على بعض كذا في كذا وعلى جواز
شهادة رجل وامرأتين في الدين وقيل يجوز في مطلق الاموال فقط وهو مذهب الاصحاب والسافعي
ويمكن حمل الآية عليه ومذهب الحنفية انها يجوز في كل شيء الا الحدود والنكاح وظاهر الآية الاول
فكان الغير ثبت بالاجماع او الاخبار او القياس او حمل الآية على الاعمر وعلى وجوب سماع شهادة رجلين
عدلين او رجل وامرأتين كذلك والحكم بها لان الظاهر ان الغرض من الاستشهاد هو سماع الشهادة والحكم بها
لا تفهما لعمد وعلى حصر الشاهد فيهما ظاهراً وكان غيرهما ثابت بدليل آخر فانهم ان تفصل احدهما فتدبر
احدهما الاخرى قيل انه علة لا اعتبار بتعدد المرأة في الشهادة اي التعدد لاجل ان احدهما ان ضلت الشاهد
بان نسيتهما ذكرتها الاخرى والعلة في الحقيقة هي التذكير ولكن لما كان الضلال سبباً له نزل منزلة كونهم
اعددت السراح ان يحجى عدلين فادفعه فكانت قيل ارادة ان يذكر احدهما الاخرى ان ضلت فيه
اسعار يتقص ضبطه ولا يابى الشهادة اذا ما دعوا وهو غير معنى النهي للبالغة فظاهره تحريم امتناع
الشاهد عن اداء الشهادة اذا طلبت منه ويحتمل تحريمه رد التحمل ايضا اذا نودي وتسميتهما بالشهاد
لجواز المشاركة ولا نسأله ان تكتبه اي لا تملأ من كثرة مداينتهما او غيرها ان تكتبوا الدين او الحق او الكتاب

قيل كنى بالسامة عن الكسل لانه صفة المنافق ولذلك روى عنه صلى الله عليه وآله لا يقول المؤمن كسلت صغير
 كان الدين اوكبر او الكتاب مختصر اكان او مطولا الى اجله الى وقت حلوله الذي سمي في الدين او اقربه للدين
 ذلكم اي الكتابة المفهومة من ان تكتبوا القسط اي القسطا وعدلا عند الله واقرروا الشهادة اثبت واعون على اقا
 قال اي وهما مبنيتان من القسط واقام على غير قياس او من قاسط بمعنى ذى قسط اي صار ذا عدل ال
 مثل تامر ولا بن بمعنى ذاتم وذا البن لانه قاسط قد يكون بمعنى جائرا وانما القاسطون فكانوا الجهم خطبا
 ولهذا جعله اول من القسط طائفة بمعنى اعدل ولعل الهمة للازالة كسكى واسكى وعلى هذا القياس اقوم
 وكونه من اقام لا من قام ويحمل كونه من قويم بمعنى ثابت فيكون بمعنى اثبت فتأمل في عبارته ولعل وجه
 كونه على غير قياس عدم مجي فعل من المريد فيه فيقال استقام قسطا واقامته وفيه ان ذلك ليس يتفق
 عليه فان سيبويه يجوز ذلك من باب الافعال خاصة صرح به المحقق الرضوي في شرح الكافية حيث قال
 وعند سيبويه هو قياس عن افعل مع كونه ذا زيادة وبويدة كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدنانير
 واوليهم بالمعنى وانت اكرمى من فلان فله التفسير لانك تحذف منه الهمة وترده الى الثلاثى ثم تنبى منه
 افعل واسار اليه في الكشف ايضا حيث قال فان قلت ممر بنى فعلا التفضيل اعني القسط واقوم قلت يجوز
 على مذهب سيبويه ان يكونا مبنيين من القسط واقام وان يكون القسط من قاسط على طريقته النسب بمعنى
 ذى قسط واقوم من قويم فان صح عدم صحة مجيها من قسط وقام ويحتاج الى التكلف الذي ذكره بقولها
 بمعنى ان يكون الآية على مذهب سيبويه وهو خطأ وايضا وجود غير القياس في القرآن العزيز غير معقول وادنى
 ان لا ترتابوا اي واقرب في ان لا تشكروا النعم والشهود في جنس الدين وقدره وحلول اجله وهذه كلها تأكيد
 للكتابة وبيان فائدتها الا ان يكون تجارة حاضرة تدبرونها بينكم فليس عليكم جناح الا تكتبوها
 والتجارة الحاضرة بعهد المبايعة بعين اودين لكن غير مؤجل بل كل معاملة بعين اودين بيعا وغيره فالحال
 اي الحالة وادارتها بينهم تعايطها اياها وتعارفها بينهم ونصب تجارة على انها خبر يكون والاسم مضمرة اي
 يكون المعاملة او التجارة المفهومة من سوق الكلام وخاضرة صفة لها وتدبرونها كذلك احوال ورفعها على
 ان يكون تامة او هي اسم ولخبر تدبرونها والاستثناء من التداين والتعامل اوالدين وفيه انه استثناء عن
 الامر بالكتابة وليس بجديد وهو خطأ فدللت على عدم كون الكتابة في التجارة الحاضرة مأمرا بها بالكتابة التي كانت
 في الدين المؤجل وعلى اباحة المعاملة بالدين الحال والعين واسهدوا اذا تجايعتم هذا هو التبايع المذكور سابقا

اي

ل
للديان

وتداولها

أي التجارة الحاضرة أو مطلق التبائع وهو الاظهر بل مطلق المعاملة فدلّت على وجوب الاسهاد عليها وعلى التبائع
 مطلقا والمعاملة مطلنا بان يطلق البيع ويراد مطلق المعاملة لكن الأكثر على الاستحباب كما هو ظاهر الاصحاب
 قال ت والاولى التي في هذه الآية للاستحباب عند أكثر الأئمة وقيل انها للوجوب ثم اختلف في احكامها ونسخها
 وفيه تأمل اذ الظاهر وجوب اداء الشهادة بل تحملها ايضا كناية عن عدمها ايضا وكذا الكناية بالعدل والامال
 من صاحب الحق والولي وكذا بعض آخر فتأمل ولا يضار كاتب ولا شهيد أي الشاهد يحمل لا يضار البناء للمفعل
 والمنفعل كما في آية الرضاع وهو لهما عن اضرار المتدانيين بترك الاجابة والتحريف والتغير في الكناية و
 الشهادة او هي عن الضرر لهما مثل استعجالهم عن مهم ضروري وعن تحصيل المعاش وتكليف السفر الى البلد
 القاضى والمدعى عليه وتكليف المكاتب فلما اوردوا قرطاسا وعدم الجعل له على القول به كما هو الظاهر من
 عدم الضرر والاضرار فيكون من بيت المال على تقديره والا فمن مال صاحب الدين كما قيل فان تفعلوا
 الضرر وما هيتم عنه فانه فسوق بكم خروج عن الطاعة لا حق بكم ضرره وانقوا الله في مخالفة امره
 ونهيهم ويعلمكم الله احكامه المتضمنة للحكم والمصالح والله بكل شيء عليم كثر لفظة الله في اجل النكته لا يتفلاها
 فان الاول حث على التقوى والثانية وعد بانعامه والثالثة لتعظيم شأنه ولانه ادخل في التعظيم من الضمير
 فدلّت على تحرير مطلق الاضرار باطعنه الذي مرّ واكدّه بان فعله فسق وليس بجيد فهو كونه صاحبه فاسقا
 فلا يكون عادلا وعلى وجوب التقوى والوعد والوعيد التام ائمة وان كان ذو عسرة فنظر الى العسرة
 أي ان وقع وبكت غريم ذو عسرة فكان تامة وحاصله ان كان غريم من غماكم أي الذي عليه حق ومال
 ذا عسرة أي فقر وعد يرمي المال والجملة شرطية والجزء فنظر الى العسرة أي فالواجب او فعليكم او فلتكن نظرة
 والنظر التاخر وهو سمر قائم مقام المصدر أي الانظار ومثله كثير والميسرة والميسر بمعنى اليسار والغنى
 والسعة كذا في مجمع البيان واختلف في حد الاعسار فروى عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال هو اذا لم يقدر على ^{نضيل}
 عن قوته وقوت عياله على الاقتصاد والظأن انه يريد قوت يومه والعيال الذي يجب عليه نفقته من الزوج والمهر
 والاباء والاولاد على ما ذكره الاصحاب وايضا استثنى له ثياب تجمله ومهنته وخادمه ان كان من اهله وداره
 وما عرفته ولعله بالاعتبارات والروايات كما في ثوب المهنة والدار وبالاجماع عندهم فبعد ذلك يتحقق
 الميسرة واليسار واختلف ايضا في الدين الذي يجب انظار صاحبه اذا كان معسرا فتبطل مطلق الدين كذلك
 وهو ظ كلام الاصحاب بل ظاهر الآية وقيل الامر مخصوص به والباقي كذلك لقياس كذا في مجمع البيان

في ادخال البقرة

الذي فهم من تفسيره وكونه كناية

والصدق

وان تصدقوا اي تصدقوا بكم بما لكم على الغر بما لا يبرأ او بصيغة التصديق والاول الصق معنى والثاني لفظ
اذ لا يتق التصديق في عرف الفقهاء لما في الذمة بل البراء خير لكم اي اكثر ثوابا من انظار او مما يأخذونه ^{عن} بعض
ثوابه ودوامه فان مصدريته وما بعد مبتدأ بتأويل المصدر وخير خبره ان كنتم تعلمون حقيقة الغر ^{والشر}
او حقيقة التصديق وثوابه وما فيه من الاجر الجزيل والذكر الجميل والانظار وما فيه او ان كنتم من اهل العلم
والتمييز تعلمون ان التصديق خير لكم بالحقيقة علمهم بان التصديق خير معلق على علمهم بالمعاني المذكورة
لاخيرية التصديق في نفس الامر كما هو الظاهر وهو ظ في الآية دلالة على ان التصديق يطلق على البراء فيصم
بالتصدق مطلقا الا ان يظهر دليل غير قوله وان خير من الانظار ولا استبعاد في افضلية المندوب ^{على الواجب}
والظ ان امثاله كثيرة ولا يمكن ان يقال ان التصديق مشتمل على الانظار ايضا فالحقيقة اجمع بين الواجب ^{والندب}
خير من الواجب كما قيل اد لا معنى للجمع بينهما اذ لا انظار مع البراء وهو ظ ولعل المراد ان ترك المطالبة ^{التضييق}
على الغر بما الذي هو الغرض من وجوب الانظار يتحقق مع ابرائه فهو موجب لكثرة الثواب يعني انه ما ترك واجبا
واقي بما هو الغرض منه ومع ذلك فعل فعلا مستحبا فتوابه اكثر ولا قصور فيه بوجه وعلى انه اذا علم اعسار صاحبه
لا يجوز الطلب والمحبس بل يجب الانظار وعلى ان البراء احسن وخير وان الانظار واجب وان كان ^{بالنسبة}
الفاستق بل كافر وغاصب مع غناؤه واعساره ايضا وبالجملة يدل على ان الاحسان حسن وان لم يكن ^{الحسن}
اليه من اهله وبديل عليه ما روي عنه صلى الله عليه وآله اصنع المعروف الى كل احد فان لم يكن اهلا له فانت اهل
لذلك وعموم قوله عليه السلام ايضا من انظر معسر كان له بكل يوم صدقة ومن هذا الحديث ذهب بعضهم الى ان المراد
بالصدقة في الآية هو الانظار وهو بعيد ولا استبعاد ايضا في افضلية البراء من الانظار مع بناء المال في الذمة
وحصول كل يوم بل كل ساعة صدقة فيه مع ان القرض افضل من الصدقة لاحتمال خيرية هذه الصدقة ^{بخص}
بالنقص من الآية الشريفة والاخبار ثم اكد سبحانه الترغيب الى الطاعات سيما الصدقة والانظار والترهيب
عن فعل المعاصي بقوله واتقوا الله يوما رجوع فيه الى الله اي يوم القيمة او يوم الموت فتأهبوا ^{المصير}
اليه ثم توفى كل نفس ما كسبت اي تستوفي فيه اجر كسبه خيرا او شرا وهم لا يظلمون بنقص ثواب الاعمال
وزيادة عقاب المعاصي عن ابن عباس انها آخرة تزل بها جبريل عليه السلام وقال صنعها في رأس المائتين
والثمانين من البقرة وعاش رسول الله صلى الله عليه وآله بعدها احدا وعشرين يوما وقيل احدا ^{ومائة}
وقيل سبعة ايام وقيل لثنتي عشرة ساعات كذا في ف وكذا والظاهر ان المراد هذه الآية اي واتقوا الله لا تظلمون

او وضع عند اظلمة الله في ظل عرشه يوم
لا ظل الاظلمة وعنه ايضا عليه السلام
انظر معسرا ٢

في البقرة
مكية

وفي جمع البيان وروى عن ابن عباس وابن عمر أن آخر ما نزل من القرآن آي الربا والظن أن الأول
لبعد عدم هذا التحريم فيه إلى محل الوقت وأيضا هي المناسبة لأن يكون آخر ما نزل ولهذا يهتم بكلامه
أيضا في جامع الجوامع ذلك لأن كلامه مثل كلام الكشاف فتأمل الثالثة من ذلك الذي يقرض الله
قرضا حسنا أيضا عنده أضغاف كثيرة والله يقبض ويبسط واليه ترجعون من استغناها ميتة
مرفوعة بالابتداء وذات خبره والذي صفة ذا أو بدله وقرضا مفعول مطلق بمعنى اقراضا وحسنا
صفته أو بمعنى مقرضا محسنا فيكون حالا عن فاعل يقرض وكأن المعنى تحريم وتغيب على اقراض الله
ولعل المراد باقراضه الاعمال لوجه الله سواء كانت بذل النفس كما في الجهاد أو السعي في تحصيل العلوم والواجبات
والسعي في قضاء الحاجات وسائر مراضات الله أو صرف المال مثل الزكاة ونفقة العيال وصرفه لله
على أي وجه كان قرضا كان أو غيره وكأنه سببه تقدير العمل الذي يتعقبه العوض والجزاء والثواب بالقرض
الذي هو قطع المال ودفعه ليتعوض به أو يكون المراد اقراض المحتاجين لله قرضا حقيقا ولعل المراد
بحسن القرض فعله مخلصا ظاهريا عن غير الله فهو ما من قوله يقرض الله ويطيب النفس من غير كد ودية
وكسل وبغير من ولا أذى فيضا عنه تجارة ضعفا كثيرا أي أمثالا كثيرة لا يقدره إلا الله قيل الواحد
بسمائة وإضغافا جمع ضعف ونصبه على الحال من الضمير المنصوب أو المفعول الثاني لنظم المصانع
معنى التصيير أو على المصدر على أن الضعف اسم المصدر وجمع للتويع ويقين اسم المصدر مقامه
ويجعلون بحكمه وكان تأنيث الكثرة لكونها صفة للجمع وقرى أيضا عطف بالنصب لكونه جواب الاستفهام
لأن من ذا بمنزلة اقرض الله أحد فالتقدير فإن يرضا عنه والله يقرض على بعض ويوسع على بعض على
ما اقتضاه مصلحتها فلا يتخلوا عليه بها ويوسع عليكم ولا تفنوا من قتر عليه فلا ينبغي أن يخرج عن الرضا
ولا من وسع عليه أن يتكبر أو أنه يقبض القرض ويوسع في العوض أو أنه يقبض على البعض بأن يمينه ويبسط
على الوارث واليه ترجعون فالمرجع هو الله فيجازيكم على حسب أعمالكم وتجرون ما فعلتم له وليس من حقها
من ذلك الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم وإن المتصدقين والمتصدقات وقضوا
الله قرضا حسنا يضاعفه لهم ولهم أجر كريم وقوله تعالى أن تقرضوا الله قرضا حسنا يضاعفه لكم أي أن تصرفوا
المال حيثما أمر الله به صرفا حسنا معروفا بالاخلاص وطيب النفس من غير أن يتبعه منته وادى أيضا عنه
لكم بالأجر العظيم والثواب الجزيل حتى روى بالواحد عشر إلى سبعماية والاختلاف بسبب النية واستحقاق

سوى بالواحد عشر
المرجع

في وقت الثاني من الكتاب
في وقت الثالث من الكتاب

وصلاجه وعلمه وقرابته وغير ذلك فيجتملك كون المراد قرضا عرفيا فيكون دليل استجابه بخصوصه والعموم فيكون دليلا
عليه وعلى جميع الاحسان مثل كشف الكرب عن المسلم وقضاء حاجته وادخال السرور عليه وما يدل عليه في الكتاب
والسنة كثير جدا ويدل عليه العقل ايضا واما انواع الدين فهي انواع الاول الرهن وفيه آية واحدة وهي
وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فممن مقبوضة فان امن بعضكم بعضا فليؤد الذي اتمن اما سنة
وليتق الله ربه ولا تلتوا الشهادة ومن يمتها فانه اثم قلبه والله بما تعملون عليم يعني ان كنتم ايتها
المعاملون بالدين الموجل بقرينة ولم تجدوا كتابا فان الكتابة انما كانت فيه ويجتملك في مطلق المتعاملين
بالدين وقال في الآية انها المتدانون المتبايعون والتخصيص غير سديد ويكون ولم تجدوا الكتاب اشارة الى شرط
جريان الرهن في جميع انواع الدين فانه لو وجد لم يحتج في الموجل اليه او يكون اشارة الى جريان الكتابة في مطلق
الدين على سفر اي كايين في السفر فهو خير كنتم اي ان كنتم مسافرين ولم يكن معكم من يكتب لكم ولا يشهد ايضا
ذكره في مجمع البيان كانه يريد ان الله اشار بقوله ولم تجدوا كتابا الى فقد ما يوثق به الذي مر فيما سبق وهو
الكتابة والشهادة فالتفتي بذكر احدهما عن الآخر وهذا نظف ما يحتاج اليه مع انه زيد شرط آخر للرهن
مع انه ليس كذلك بالاتفاق على الظاهر فان مقبوضة اي فالوفاق بينكم رهان مقبوضة او فالذي يوثق
رهان اي فليؤخذ رهان او فعليك رهان او رهان مقبوضة يقوم مقامه ويصح كونه ميثاقا لكونه موصولا
والرهان جمع رهن بمعنى المهرن وكذا الرهن بالضم وهو ما يوثق به والظن ان اشراط السفر وعدم وجد
كاتب لسرعة الرهن خارج مخرج الغالب وذكر ما هو الا حرج اليه اذ الظاهر عدم الخلاف في مشروعية
وما ذكره القاضي بقوله ليس هذا التعليق لا اشراط السفر في الارهان الى قوله بل لا اقامة التوثيق بالارهان
مما التوثيق بالكتب في السفر الذي هو مظنة اعوانها مقتصر للكشاف غير ظاهر ولعل عدم الكاتب شرط
عندهما وهو بعيد على ان كلامه يدل على مدخلية السفر فامل ويجتملك ان يكون مستحاج فقط وان كان
جائزا بالاجماع والخبر ان ظاهرها الوجوب ولكن الظاهر انه ما ذهب اليه احد فتعمل على الاستحباب
او الارشاد مثل الكتابة والاشهاد ولا يبعد كون الخطاب بفعله والمرغ فيه المريد من الذي له الحق والذي عليه
لما في الكتابة والشهادة اذ نفسيهما ومعنى الرهن والتبض معلوم من كتب الفقه وكذا سائر الشروط
فدللت على اباحة الرهن بل كونه مرغوبا اخذ او اعطاء قيل وعلى كون التبض شرطا لصحة عقد الرهن وترتب
فائدة عليه قال القاضي والجمهور على الاشراط غير مالك وهو مذهب الكثر الاصحاب وقال في الآية ان التبض

في وقت الثاني من الكتاب

في وقت الثالث من الكتاب
في وقت الرابع من الكتاب
في وقت الخامس من الكتاب
في وقت السادس من الكتاب
في وقت السابع من الكتاب
في وقت الثامن من الكتاب
في وقت التاسع من الكتاب
في وقت العاشر من الكتاب
في وقت الحادي عشر من الكتاب
في وقت الثاني عشر من الكتاب
في وقت الثالث عشر من الكتاب
في وقت الرابع عشر من الكتاب
في وقت الخامس عشر من الكتاب
في وقت السادس عشر من الكتاب
في وقت السابع عشر من الكتاب
في وقت الثامن عشر من الكتاب
في وقت التاسع عشر من الكتاب
في وقت العشرون من الكتاب
في وقت الحادي والعشرون من الكتاب
في وقت الثاني والعشرون من الكتاب
في وقت الثالث والعشرون من الكتاب
في وقت الرابع والعشرون من الكتاب
في وقت الخامس والعشرون من الكتاب
في وقت السادس والعشرون من الكتاب
في وقت السابع والعشرون من الكتاب
في وقت الثامن والعشرون من الكتاب
في وقت التاسع والعشرون من الكتاب
في وقت الثلاثين من الكتاب

لم ينعقد بالاجماع وكأنه يريد الاكثر او لم يعتبر المخالف وهو بعيد اذا الشيخ في الخلاف موضع من المبسوط والعلامة
وابن ادريس ذهبوا الى عدم الاستراط وقال في كثر العرفان المحتشون من الاصحاب عليه وهو ايضا غير واضح
واعلم ان دلالة الآية بمنزلة الوصف على مذهب الاكثر كما قيل غير ظاهر بل يمكن ان يكون دليل مذهب الاقل
الا ان يكون الوصف للبيان كما يدل عليه رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال لان من الا متبوضا وان
كان فيه محذورين قيس المشترك بين العدل وغيره ولكن لظ من قولي الاكثر به مع عدم جواز الفتوى بخبر العدل
انه هو العدل فاقابل فيه فهو يدل عليه انه روى عنه عاصم بن حميد وهو تلميذ النعمان فليس بسبب الضعف اشتراكه
كما قيل بل وجود حسن بن محمد بن سماعة وعدة وصحة الطريق اليه العدة ان الوثيقة الشرعية المرتبة
عليها الاحكام الخاصة الشرعية مثل سقوط سلطنة المالك من ملكه ودخوله تحت سلطنة غيره الاصل
لا يمكن استنفادها الا من الشرع لانه امر شرعي يحتاج الى دليل شرعي والى تلق منه ولا يمكن فيه الاصل والعقل
والذي علم انه كذلك بالاجماع والاية والخبر هو الرهن القبض وغيره هي تحت العدو ولا يمكن ايضا في عموم
مثل او فوا بالعقد اذ كون الرهن بدون القبض عندا شرعيا ملغيا منه داخل تحت غير معلوم ولا مظنون
مع ما ذكرناه وايضا ان كان المراد بالعقد الصحيحة فلا ثم صحة العقد الواقع بدون القبض اذ لا نراه ان
كل ما صدق عليه العقد في الجملة انه عقد صحيح او الاصل فيه انه صحيح اذ لا شك في اعتبار الشرائط الزائدة
عليه وليس حصولها معلوما ولا مظنونا وبالجملة اثبات الصوري مشكل في هذه الصورة بمثل هذه
وان كان الاعم والفاسد معلوم عدم دلالة على عدم استراط القبض في العقد الصحيح على انه قيل
لم لا يجوز ان يكون المراد بها الاعم كما هو الظاهر فيجب الايقان بمتنفي مطلق العقد صحيحا كان او فاسدا
فالصحيح بمتنفي الصحة والفاسد بمتنفي الفساد اذ للفاسد ايضا احكاما شرعا فاقابل فان امن بعضكم
بعضا اي ان وثق واعتمد صاحب الحق صاحب الذي عليه الحق بان لا يجهل ولا ينقص ولا يماطل ولم
يستوثق برهن هذا هو الظاهر اذ الكلام على تقدير عدم وجدان الكاتب لان الامر بالرهن كان على ذلك
التقدير وهذا مرتب عليه قال في القاضى واستغنى لامانة عن الارهاق وزاد في نفي الكتابة ولا
يبعد زيادة نفي الشهادة ايضا الى استغنى لامانة عن اخذ الرهن والكتابة والشهود فليؤد الذي
استثنى اي الذي عليه الحق امانة اي دينه الذي اوتمنه عليه سواه امانة لذلك والظاهر انه
غير مشروط بالعدالة عقلا ونقلا واداره اعطاه وايضاه الى صاحب غير محذور يحتاج الى الاثبات

ولا ينقص منه شيئا ويعطيه في محله من غير مطلق وتسوية واراد بالامانة ما اوتى عليه فهو مصدر بمعنى النقول
 وليتق الله ربه في الحيانة بخلاف اداء الامانة او مطلقا في مخالفة الله وفيه مبالغة زائدة ولا تكون الشهادة
 اياها الشهود عند الاداء وهو اذا ما دعوا فالمراد هم او مع من عليه الحق فيكون شهادته على نفسه ففيه مسامحة
 او هو فقط فسامحة اقل والصق بهما سبق ومن يكتمها فانه اثم قلبه فانه مع اسمه اي الضمير وخبره اي اثم
 وقلبه فاعلمه وان قلبه مبتدأ واثر خبره متقدم والجملة خبران خبر من فانه موصول مع صلة مبتدأ والنقص
 معنى الشرط صرح دخول الفاء في خبره وهو للمبالغة في التهم عن ترك الشهادة فانه ما اتقى بالثبوت بل اعاده
 مرة اخرى بان من يفعل ذلك ياتم قلبه واسناد الاثر الى القلب لان الكلمتان فعلة لان العزم على
 انما يقع بالقلب ولان اضافة الاثر الى القلب ابلغ في الذم كما ان اضافة الايمان الى القلب ابلغ في المدح
 كذا في قوله والله بما تعملون من السر والكتان واظهار الحق عليهم فيجازي الكل بحسب علمه ففيه ترغيب
 وترهيب فذلت على وجوب اداء الدين بغير نقص على ما مر على الذي اوتى وترك اخذ الوثيقة منه
 ولعل الغرض من ذكره بخصوصه وشرط الامانة في ذلك زيادة المبالغة والاولوية والافه واجب على كل
 من عليه حق الغير عند الطلب والقدرة اجبا عما ومعلوم هذا ايضا انه يقتد بهما لذلك ولانه كان في
 محل الجحود والانكار فاراد فيه بخصوصه تأكيد ومبالغة ويمكن استفادة ان مجازاة المحسن بالاحسان حسن
 ويمكن كونه سبب التخصيص فافهم ويمكن كونه اشارة الى وجوب اداء كل امانة الى صاحبها لا خصوصية ليدبر
 ولا رهن ولا بالرهن والمرهن فيشمل الرهن في يد الرهن والمرهن وغيرهما والدين مطلقا ويحتمل ان يكون المراد
 ان كان الرهن بيد الرهن اعتمادا من الرهن عليه وعلى ما نشأ او بالعكس وعلى وجوب التقوى وعلى غيرهما
 الشهادة الستة الى الضمان ونقل فيه آيات الاول ولما جاء به حمل بعير وانا به زعيم الثانية سلمهم
 ايهو بذلك زعيم وانت تعلم عدم دلالتها على الضمان الشرع عند الفقهاء سيما الاخيرة فدليلهم الاجماع
 والاخبار نعم في الاول اشارة ما الى مشروعية الجعل وضمانه قبل الشروع في العمل في شرع من قبلنا قال البيضاوي
 فيه دليل على جواز الجعالة وضمان الجعل قبل تمام العمل وفيه تأمل الساكن الصلح ونقل فيه آيات الست
 الاول لاخير في كثير من محله اي سرارهم وهو لا يتم الا بين اثنين كالتمعير الا من امر بصدقة فان في تحية
 غير او صرفت يعني به ابواب البر لا اعتراف العقول بها ولان اهل الجحور يعرفونها واصلاح بين الناس اي تاليف
 بينهم بالمودة ورفع النزاع بل اصال النفع الى الناس مطلقا اصلاح بينهم في الجملة وظاهر اصلاح ذات البين

جمل الضمان
 نية
 جمل الضمان

في ادراك الاصل

في النساء

في النساء

أخذ

ويجمل العزم ولعل يورث ما ذكره في ن وقال علي بن ابراهيم في تفسيره حدثني ابي عن ابي عبد الله عن حماد
عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله فرض التجل قال فقلت وما التجل جعلت فذلك قال ان يكون وجهك
اعرض من وجه اخيك فتجل له وهو قوله لا خير في كثير من نجواهم الا بئس قال وحدثني ابي عبد الله عليه السلام
عليه السلام قال ان الله فرض عليكم زكوات جاهكم كما فرض عليكم زكوات ما ملكت ايديكم ان الله
فانتوا الله واصحوا ذات بينكم وقد مر تفسيره في باب الخمس الثالث قوله تعالى ان يريد
اصلاحا يوفق الله بينهما اي ان يريد احكاما اصلاحا وصلاحا بين الزوج والزوجة يوفق الله
بينهما للصلاح والستاد ورفع الشقاق والتفريق او يوفق الله بين الحكمين ليتفق كلامهما ولا يقع
بينهما خلف حتى يجتمعا على صلاحهما فيحصل ذلك بين الزوجين او ان يريد الزوج والزوجة اصلاحا
يوفق الله بينهما او بين حكمهما ليتفقا على صلاح وسداد ولعل يوفق الله بينهما خيرا فيدل على انه
ينبغي الصلح بل ان يريد شيء مطلقا ينبغي ان لا يريد الا خيرا وانه اذا كان كذلك ويرافق ظاهره بان
يحصل مطلوبه ولهذا قيل وفيه تنبيه على انه من اصلي نيته فيما يتجرأه اصلح الله بتفاه ان الله كان
عليها خيرا بطواهر الامور وبواطنها فيعلم كيف رفع الشقاق ويوقع الوفاق على وجه الحكمة والمصلحة
فلا بد من خلوص النية فانه لا يمكن اخفاء شيء عليه فلا ينفع اظهار الصلاح واردة الشقاق وفيه وعظ
لحكمين بان لا يريد في الظاهر والباطن الا الاصلاح بل لكل احد موافقة على نيته سره والرابعة
وان امرأة خافت من بعلها تسول او اعراضا فلا جناح عليهما اي فلا حرج ولا اثم على كل واحد من الزوج
والزوجة ان يصلحا بينهما صلحا بان ترك المرأة له يوبها او تضع عنه بعض ما يجب لها من نفقة او كسوة
او غير ذلك مستعطفه له بذلك فيستدبر المقام في حباله هكذا استروفيه تأمل لانه يلزم ابا حنيفة
للانسان بما يجب عليه وترك ما يحرم عليه والجماع صاحب الحق بان يعطى شيئا حتى يستوفي الحق وعدم الاثم
وعدم الحرج حيثئذ محل التأمل ولا شك في تحريم الاعراض والنسوز اذا كان عما يجب عليه فيمكن ان يحل
على ترك بعض الامور المتعارفة المتداولة بين الزوج والزوجة من التلطف وحسن المعاشرة والله على التواب
بان يتركه وعمل بعض الشرع المتراعضا عنها وتوجهها الى غيرها مما يجذبها من المنزلة فلا جناح حينئذ
ان يستعطف المرأة فتبدل له ما يريد حتى يتوجه اليها بالتعارف وحسن المعاشرة والمحبة والمودة الزائد
على الواجب وترك المحرم او ان المراد بان الترخية يصلح الصلح لا يستلزم قريبا ثم قال والصلح خير معناه

والصلح بترك

والصلح بترك الحق خير من طلب العرق بعد الالفه او من النشوز والاعراض وسوء العشرة او هو خير من الخصومة في كل
شيء والصلح خير من الجور كما ان الخصومة شر من الشرور فليس افعل التفضيل بمعناه بل استعمل في معنى ^{النفل} اصل
وهو كبر هذا اذا كان بطيب من نفسها فان لم يكن كذلك فلا يجوز له الا ما يسوغ في الشرع من القيام بالكسوة ^{والنفقة}
والقسمة والاطلاق فها قدلت على الترغيب في حسن المعاشرة بحيث لا يتوقع منهما النشوز والاعراض وعلى تقدير
الوقوع ينبغي رفعهما وطلب اقامة النكاح دون الطلاق والمفارقة وانه ينبغي تركه وانه يجوز اخذ عوض ترك
النشوز مع طيب النفس وان الحق للزوجة مثلا وليس بحق من الله فاستقاطها مثل القسمة والنفقة يستقط ^{نفسهم}
من ظاهر التناهي انه يستقط باستقاطه قبل وقته ايضا قدلت على جواز استقاط ما لم يجب فاذا استقطت
ليلتها او وهبتها غيرها قبل وقتها استقطت كما نقل فعل سودة بنت زمعة بالنسبة الى عايشة فتأمل ^{في الجنا}
انها المؤمنون اخوة فاصلموا بين اخويكم السادسة فان فارت فاصلموا بينهما بالعدل مضمونها ^{الشرع} ^{الغيب}
في المواساة والصلح كغيرها واعلم ان في دلالة الكل على الصلح الشرعي الذي ذكره الفقهاء في كتاب الصلح تأملا
واضحا الرابع الوكالة واستدل على مشروعيتها بثلث آيات الاولى الا ان يعقوب او يعقوب الذي بيده ^{عنده}
النكاح فانه شامل للوصي والوكيل وسيأتي في الطلاق الثانية فابعدوا احدكم بوركتم هذه الى المدينة ^{فليست}
ايها الآية الثالثة فلما جازا قال لغناه اتنا غدا ناطاهر الثانية لا يخفى من دلالة ما وفي الاولى والاخيرة ^{لا}
على ما ينهم فافهم كتاب قيل وفيه جملة من العقود وفيه مقدمة واجبات اما المقدمة
ففيه آية واحدة مستمدة على احكام كلية بالايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود الوفاء والايفاء القيام ^{بمتن}
العقد والعهد والعقد العهد الموثق المستدين اثنين فكل عقد عهد دون العكس لعدم لزوم الشقة
والاثنية في الكشاف العقد العهد الموثق وهي عقود الله التي عتدها على عباده وانها آياتهم من ^{واجب}
التكليف الى آخره ويحتمل كون المراد العقود الشرعية الفقهية ولعل المراد اعم من التكليف والعقود التي
بين الناس وغيرها كالآتيان فالإيفاء بالكل واجب فالآية دليل وجوب الكل فمنها ينهون الاصل
في العقود اللزوم ^{احلت} ^{للمهيم} ^{الانعام} ^{بجمل} ^{ان يكون} ^{اسارة} ^{الى بعض} ^{تفصيل} ^{العقود} ^{قوله} ^{في}
فالإيفاء بمثل الواجب هو اعتقاد حل اكلها وجوبه مع الحاجة ويحتمل ان يكون المراد اباحة اكل لحمها
او مطلق الانتفاع بها قيل البهيمة كل حي لا تميز له وقيل كل ذات اربع واصنافها الى الانعام للبيان
اي البهيمة من الانعام وهي الازواج الثمانية والحق بها الظبا وبقر الوحش وحمارة وقيل هي المراد

جميع

في الكوف
العقود
بجمل

في المائة

بالبهيمة وهذا تخصيص غير واضح فان الظاهر ان جميع ذوات الاربع اكل حتى لا يميز له ولا يبعد اراذه ذلك
 من الانعام ايضا ويكون ذكرها للتأكيد كما يفهم من مجمع البيان فيدل على اباحة كل ذلك مثل الخمار والعرس
 والبغل وغيرها ويخرج ما علم تحريمه بدليله مثل حرمة عليكم الميتة ويؤتى العموم قوله الا ما ينل عليكم
اي الا الذي ينل عليكم آية تحريمه او محرمة ما ينل عليكم قوله حرمة عليكم الميتة الآية غير محلي الصيد
 قيل حال من كره في كره وقيل من ضمير او فوا في تقييد الايمان وحل البهيمة به تأمل وقيل استثناء وكأنه
 عن بهيمة الانعام وفيه تعسف لنظر العدم ما كان استثناء محلي عن البهيمة وانما حرمة حال عن ضمير محلي
 والخمير جمع حرام اي المحرمة ان الله يحكم ما يريد من تحليل وتحريم انسان الى عدم السؤال عن المروءة والعلة لا يجاب
 الوفاء و اباحة ما اباح واستثناء ما يحرم لعدم النفع الحاصل بذلك ففيه اشارة الى بطلان القياس
 باستخراج العلة فهذه تدل اجبالا على الايمان بجميع العقود فلذلك ما يدل نظما او ظاهرا على ذلك وهو
 انواع الاول الاجارة وفيها آيات قوله يا ابت استاجر وقوله اني اريد ان املك احدى ابنتي هما
 على ان تاجرني ثمانى جمع فيها دلالة على سرور عية الاجارة في الجملة في شرع من قبلنا وحجتها عندنا موقوفة
 على كونه حجة عندنا وليس ثابت وتحقيقه في الاصول ولا يكتفى الاصل عدم النسخ في دلائلها عليها عندنا
 وكون ذلك العقد مما يتوقف عليه حفظ النوع ان تم فليس بدليل على دلائلها عليها بل هو دليل عليها
 وفي الاخير دلالة على جواز جعل المهر على الزوج بل جعل نفسه اجرا وعدم تعيين الزوجة واعتاده بقوله
 اريد ان املك الآية وفيه تأمل في سرعنا ودلالة الثانية اخفى السانى الشركة وفيها ثلاث آيات
 الاولى فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا فانها تدل على اشتراك الغنيين في الغنمة والثانية فهو شركاء في الثلث
 وكذا غيرها في الموارد لاقتضاها الشركة التزاما والثالثة انما الصدقات للفقراء والمساكين على العمل
 بالبسط في دلالة الاولى مناقشة والاخيرة لادلاله لها بل لا قائل لها في الزكاة عندنا لا تنافي لوان الشركة
 مثل اختيار المالك في تعيين المخرج وجواز تصرفه بغير اذن الفقراء وعدم حصول النماء لهم وغير ذلك
 ولا يدل على القول بوجوب البسط ايضا على الشركة وهو خطأ وليس ذلك مبنيا عليها ايضا بل لا معنى للقول
 بانها تدل عليها على القول بوجوب البسط نعم الثانية ظاهرة في ذلك ولا يحتاج حصولها الى الدليل بل احكامها
 فتأمل الثالث المضاربة وفيها ايضا ثلاث آيات الاولى فان تشربا في الارض وابتغوا من فضل الله والثانية
 واذا ضربتم بالآية والثالثة واخرون يضربون في الارض يبتغون الآية لادلاله فيها لا بعوم بعيد وآية البيع

اراحتكم هذه الآيات
 لا محل للصيد
 لا يصيد وانتم تعلمون
 لا يصيد وانتم تعلمون
 لا يصيد وانتم تعلمون

في النساء
 في التوبة

في النساء

والتجارة اقرب منها والمضاربة في اصطلاحهم دفع احد الثنتين الى شخص ليعمل به ويكون له حصة من الربح الرابع
 الابضاع وفي سرور عيته ايضا تلك آيات الاولى وقال الغنيانه جعلوا ايضا عتقهم في رحا لهم الآية والثانية
 وجننا ايضا عتق من جنة والثالثة ولما فتحوا متاعهم وجدوا ايضا عتقهم ردت اليهم عدم دلالتهما على الخط
 واضع فانه دفع مال الى احد ليقتجر له تجارنا ومعلوم ان المراد في الآيات مال اخوة يوسف الذي اشتروا به اطعاما
 وان هذا لا يحتاج الى الآيات واطن ان آيات التجارة والوكالة ادل الخامس الابداع وفيه ايضا تلك آيات
 الاولى ان الله يامر ان تؤدوا الامانات الى اهلها الثانية فان امن بعضكم بعضا فليؤدوا الذي ائتمن امانة
 الثالثة ومن اهل الكتاب من ان تأمنه الآية فمضمون قوله ان تؤدوا الامانات ومن اهل الكتاب مما يدل عليه
 العقل ايضا فان وجوب اداء الامانات كلها الى اهلها ضروري والظاهر انه فوري مع الطلب بغير خلاف ويمكن تعميمه
 لاداء جميع الواجبات كما نقل في تارة وقد مر تفسيره فليؤدوا الذي ائتمن وانه في الزهر لا الابداع السادس العارضة
 وذكر سرور عيته آيات الاول وتعاونا على البر والتقوى اي فليعاون بعضكم بعضا على الاحسان واجتناب
 المعاصي وامثال الاول والثانية وينبغي ان يفسر في الاول دلالة ما علمها وفي الثانية تأكيد عظيم
 في منع الماعون عن الطالب بحيث لا يمكن حملها على ظاهرها فانه يهمل انه سيقبض الربا وصاحب الويل قبل
 المراد بالماعون ما ينتفع به السابع السبق والرباية وفيه آيات الاول واعذوا لهم ما استطعتم من قوة
 قبل هي الرمي الثانية قالوا يا ابا نازح بنا سبق وتركنا يوسف عند متاعنا والثالثة فما او جنتهم عليه
 من خيل ولا ركاب وفي دلالتها على معناها السريين تأمل ظاهر سبها الاخرة الثامن السقعة يمكن
 ان يستدل عليها بآيات لانه قد يحصل الشركه ضرر فيستدل بها يدل على رقة قوله تعا ما جعل عليكم في الدين
 من حرج وقوله ولو شا والله لا اعتكركم وقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقد مر معناها وليست في الآيات
 دلالة عليها على ما يفهم فتأمل التاسع اللطفة ويرد ما يدل بخصوصه عليها بل هو من روعا ونوعا على البر والتقوى
 واستبقوا الخيرات يدل عليه لكن حكمي من القرون الماضية كقوله تعا فالنقطة ال فرعون وقوله يلتقطه بعض السباع
 دلالتها على اللطفة بعيدة جدا فانها ذكرها القفا في محل جوازها مكرهه فكيف تدخل في الامر بالثعالب والبر
 ونحو العاشر الغصب ويدل عليه قوله تعا ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقوله وان كنتم من الاجبا
 والرهبان لياكلوا اموال الناس بالباطل ويدل عليه بخصوصه وعلى جواز المقاصاة قوله تعالى فمن اعتدى
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله وجزاء سيئة سيئة مثلها وقوله تعا ولئن انتصروا بعد ظلم

بحسب الاصطلاح

بحسب الوردية

بحسب العارية

بحسب السبق والربا

بحسب السقعة

بحسب اللطفة

بحسب الغصب

بمحل الاقرار

بمحل الوصية

فانك ما عليهم من سبيل المطع من نقل الغصب وما يدل عليه غير ظاهر فتأمل الحادية عشر الاقرار وفيه آيات الاولى
فاعترفوا بدنيهم فسحقا لاصحاب السعير الثانية واخرون اعترفوا بدنيهم والثالثة قالوا اقررتم واخذتم على
ذلكم اصرى والرابعة قالوا اقرنا الخامسة قوله كونوا قرايين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم دلالة غير
الاخيرة على الاقرار المطع غير ظاهرة نعم الاخيرة ظاهرة فيه وما كان ينبغي نقل هذه العقود لهذه الادلة
ولكن تغلثها اتباعا ولاظهار عدم فهم الدلالة على ما فهمت الثاني عشر الوصية وفيها نكت آيات الاولى
كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف حقا على الشيع الحضور
وجود الشيء بحيث يمكن ان يدرك والخبر هو المال لغة واختلف في تقديره هنا فتمثل في مجمع البيان عن بعض
انه المال قليل لا كان او كثير ثم نقل عن امير المؤمنين عليه السلام دخل على مولى له وله سبعة درهما وسما
فقال الا اوصى فقال لا انها قال الله سبحانه ان ترك خيرا وليس لك كبر مال وهذا هو المأخوذ به عندنا
لان قوله حجة وانت تعلم انه اذا قيل المراد بالآية وجوب الوصية لما قيل انها كانت واجبة وشملت المراد
الاستحباب الخاص فالأخذ به جديدها ثبت وأما إذا لم يكن كذلك فالعمل به مشكل فان الوصية ليست تقيده
بمقدار من المال ولهذا ما نجد تقيدها به في اللغة نعم يحتمل ان استحبابها هل هو بالثلث والخمس او الثلث
وقالوا الربع او لى من الثلث والخمس او لى منه ويدل عليه روايات ليس هذا محلها والتفصيل بوجود الدين
وعدمه وبوجود الوارث المحتاج وعدمه غير بعيد فيثبت في البعض وينفي في الآخر على ما يقتضيه العقل
والدليل الشرعي والمعروف هو العدل الذي لا يجوز ان ينكر ولا يخيف فيه ولا جور والمعنى على الظاهر فرض
عليكم يا ايها الذين آمنوا كل من يصح الخطاب اذا ظهر عندكم اسباب الموت وامارته بالمرض والهوان
والوبا وغير ذلك مما يظن الموت عنده ان كان لكم مال ان توصوا للوالدين وسائر الاقارب بسى منه
حق ذلك حقا بوجه لا يخرجون عن الشرع كالوصية لهم قبل اخراج جميع الواجبات وحرمان الصغار فاذا
ظرف حضر الوصية مرفوعة بكتب والتذكير لانه بناويل ان توصوا او الايضاء او انه مصدر ولهذا ذكر
الصير في قوله فمن يدله ويبدلونه او لكون التأييد غير حقيقي واقاما قاله تعالى من ان سبب تذكير الفعل بمعنى
كتب وقمع الفصل بينه وبين الوصية فقد علمت انه مما لا يحتاج اليه على انه يوهو انه لو لم يكن الفصل
لم يصح مع انه يصح لما مر وقيل معناه فرض عليكم الوصية في حال الصحة ان تقولوا اذا حضرنا الموت
فاقبلوا كذا وكذا وهو بعيد وحقا مفعول مطلق للمفهوم من مضمون الجملة للتأكيد يعني ثبت ذلك وجوب

وحق حقا وبمحل

وحق حقا واجبا وثابتا على الذين يشقون من عذاب الله ويتقون معاصيه فكانهم خضعوا بعد التغير ^{عليكم}
لشرهم وكثرة انتفاعهم وصلاحتهم لمخاطبة الله تعالى وبالمعروف اما متعلق الوصية او بمقتدر حالها
ثم اعلم انه قال في فتاوى الوصية كانت في بدو الاسلام واجبة فنسخت بالآية الموارث وبقوله عليه السلام
ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا الوصية لوارث وتلقاه الامة بالقبول حتى لم يبق الا ان كان من
الاحاد وفيه نظر اذ لا منافاة بين الارث والوصية كما انه لا منافاة بينه وبين الدين فيخرج اولاد الدين
ثم الوصية ثم يعطى الارث وايضا قد يكون من الاقارب غير وارث فكيف ينسخ بالخبر وايضا قد ينسخ
الوجوب ويبقى الجواز الاصل او الشرعي على ما قيل فلا يحرم الوصية لهم كما يقولون وايضا كون الخبر صحيحا
او متواترا غير ظاهري ومنهم من كلامه ايضا وتلقى جميع الامة بالقبول غير ظاهري بل الظاهر عدمه بل الاكثر الصواب
مع انه ليس بحجة ينسخ بها القرآن القطعي فيمكن حمله على تدبير نبوة على الوصية الغير الجائزة كما اذا زاد على
الثلاث كما قيل فحملها على الاستحباب غير بعيد فيكون الحكم باقيا وسبب التخصيص بالاباء والاقارب تأكيد ^{للحكم}
فيهم فكتب بمنع تدبيل الاجماع على عدم الوجوب واصل عدم النسخ والروايات فيهم مع منها ^{استدل}
المؤكد المذكورين ومنهم من الآية التي بعدها وهي فمن بدله بعد ما سمعه فانها اشهد على الذين يبدلونه
ان الله سميع عليم تحريم تبديل تلك الوصية كما هو الظاهر لا تحريم جميع الوصايا ويجتمل التعميم للغة الظاهر
وعدم التأمل بالنقل ولكن الاول قد يمنع واذا كان الاجماع ثابتا فلا يحتاج الى ضم هذه الآية بل ^{استدل}
به اولانا استدلال الاصحاب لها سيما المحقق الثاني على تحريم تبديل الوصايا مطلقا والجس والوقف
وغير ذلك محل التأمل بعد بقاء حكمها وعدم نسخها ايضا ثم الغاء للتعقيب ومن مبتدأ موصولة
متضمنة لمعنى الشرط وبعد ظرف التبديل مضافة الى ما المصدئية ويجتمل الموصولة ويكون عبارة
عن الوصية المسعومة وهو غير الحق عن موضعه والغاء جزائية وما كافت ما نفعه عن العمل كما في حينها
وعلى الذين سئلته بمقتدر خبرائهم وهو مبتدأ والضمائر كلها للوصية الا ضميرائهم فانه راجع الى من لان الجملة
خبر له ولا بد فيه من عائد وليس غيره او راجع الى تبديله الى تبديل من فيها الاعتبار يصح او انه راجع ايضا
الى الوصية اي الايصاء المعبر ويكون على الذين عايد الالة ذكر في الرضى ان العائد قد يكون وضع المظهر
المضمر وهنا الذين هي بعينها من كفاية قال فانما الله عليهم اي المغيرين ولعله انى بالذين للتصريح وصف
التغيير والتبديل وجمعه لان المبدل كغيره قد يكون وارثا ووصيا وشاهدا وغيرهم ان الله سميع عليم وعد

ووعيد للعامل بالوصية بل سائر العبادات وتاركها فانه يعلم السر وأخفى وما تستحقانه فيجازى بما عمله
 وفعل في قوله بعد ما سمعته تنبيه على عدم جواز التكليف والاثم قبل العلم كما يدل عليه القتل ايضا
 ثم اعلم انه قال في ن في هذه الآية دلالة على ان الوصي او الوارث اذا افترط في الوصية او غيرها الايات
 الموصى بذلك ولم ينقص من اجره شيء وانه لا يجازى احد على عمل غيره وفيها ايضا دلالة على بطلان
 قول من يقول ان الوارث اذا المرن يص دين الميت فانه يواخذ به في قبره وفي الآخرة لما قلناه من انه يدل
 على ان العبد لا يواخذ بجبره غيره اذ لا اثر عليه بتبديل غيره وكذلك لو قضى عنه الوارث من غير ان
 يوصى لم يزل بذلك عقابه الا ان يتفضل الله عليه باسقاط عقابه وانت تعلم ان الدلالة غير واحدة
 فان مضمونها الله يعلم انحصار اثر التبديل على المبدل وذلك لا يدل على ان اثم الموصى به من الاموال
 للزكاة او الدين او الحج او الصلوة والصوم وغير ذلك من الرضايا الواجبة بالاصل وغيره من النذور
 والعهود وغير ذلك مثل التحمل عن الغير من العبادات بالاجابة ونحوها ومات الاجير قبل الفل ووصى
 وغير ذلك مما لا يعد ولا يحصى على المبدل لا على الموصى وايضا يبعد ان لو قصر شخص في اخراج الاموال
 من الحقوق الواجبة كالزكاة والخمس واكل اموال الناس غصبا وظلما بقطع الطريق والسرقة وغير ذلك
 ثم اوصى بخرج من تلك الحقوق بالكلية ولا يتقى عليه شيء وكذا من قصر في اعطاء النفقة لم يجب له
 النضار مثل الزوجة ومن اكل الربا ومن قصر واخذ الزكاة والخمس غير استحقاق وغير ذلك ثم اوصى
 لا يكون عليه اثم ذلك كله فانه بعيد جدا وايضا قد يتعذر ويقول انا افعل هذه المذكورات كلها
 ثم اخلف ما لا ووصى به فمن لم يخرج يكون الاثر عليه لا على وهكذا يفعل الاخر فلا يصل الحق الى اهله ويبطل
 حقوق الناس من الاموال بل العبادات الموصى بها ايضا فانه على ذلك التقدير ايضا انما الايمان واجب على
 الوارث فهو الغير والمبدل ولا يجازى احد بفعل غيره الا ان يريد عدم العقاب على التبديل لا غير وهو لا يخرج
 يصح ولكنه بعيد من كلامه وكذا يريد بقوله وفيها ايضا دلالة على انه يسقط عنه عقاب التقصير بعد اعطاء
 الدين لا اصل الدين فتأمل بل ظاهر كلامه يدل على عدم الاحتياج الى الايصاء وهو بعد ثم الظاهر ان يعاقب
 بالتأخير ويؤخذ منه ما يقابل المال لا صحابه الاول لوقوعه على ملكهم ويؤخذ من قوله بينهم وبين الله
 على تقدير الانتقال الى الوارث وكذا للوارث ان ينتهي نعم يكون المبدل ايضا معاقبا ومواظدا على مقدار
 تقصيره سواء كان شاهدا او وارثا او وصيا او مانعا من اخراج الرضايا على وجه كان ولو كان باعثا

قد

النظارة او عدم التقييد الموصى لمن لا وصي له او عدم بيان الحكم للفاعل بل كل من يقدر على وجبه ولم يفعل
من باب الحسنه وكان موقفا عليه فالظ انه مواخذ في قبره وفي الآخرة فعرضه بالله من عذاب الله
الآخرة ثم الظ ايضا انه لو أدى عند الوارث بل الاجنبى ايضا ما عليه من الحقوق التي يصح ادائها عنه او
اخرج وصاياها التي يصح الاخراج عنه يبرأ ذمته من تلك الحقوق والوصايا من غير سكت ولا عقاب عليه
ويرث الاموال المتروكة وارثا ما بقي لاهل الحق عنده سمي فلم يعاقب ولم يواخذ لعدم قصر في الاداء
تهية والوصية الواجبة يعاقب ح والافلا وبالمجمل ما ذكره قدس الله روحه غير واضح الا قوله احد الاجزى
يفعل غير ذلك صحيح وهو ما دل عليه القتل والقتل مثل ولا ترزوا رزوا وزراخرى وهو واضح واما
دلالة هذه الآية عليه ايضا فغير واضح فان دلالتها ان ليس اثر التغير هذه الوصية الخاصة الاعلى مبدلها
فلا يدل على الكلية الا بضم مقدمة اخرى واما دلالة هذه الآية على ابراء ذمة المدبرين وغيره بالوصية
وكذا على عقاب كل مبدل ومغير فغير واضح كما مراد مرجع ضمير بدله الوصية الخاصة وهي الوصية المنذرة
للاقارب فانه هنا ما كان على الموصى اثر وذنب فلا جرم ان لا يكون هنا اثر الاعلى مبدلها وهو ظ مع ما
من الاستبعادات وغيرها من الامور الواضحة ثم انه ينبغي التحقيق والتفصيل ايضا بان الوصى هل كان
مقتصر الاول وكذا المبدل وظ انه لو لم يقتصر المبدل لم يكن عليه اثر وضمان كما يعلم من التقييد في الآية وفي كلامه
ايضا ومعلوم عدم الاثر على الموصى ايضا على تقدير عدم التقصير والتفريط ولكن يجمل الضمان بحيث يعطى
العرض كما انه يقع في الدنيا كثير الضمان مع عدم الاثر وهذا في الوصى ايضا متصور بعد التفريق ولكن
تضمنها بعيد فانه بعد تضمين شيء في الآخرة مع عدم التكليف ولا يتناسب امور الآخرة بالدنيا ^{لنصوص}
بخصوصها من غير تغل على بل بحض رض وتعبد لصالح يعلمها الله فقط فينبغي ح ان لا يضيع حق صاحب
الحق ايضا بان يعطيه الله العرض الله يعلم ومن خاف من مرض جنفا او اثما فاصح بينهم فلا اثر عليه ان الله
عفو رحيم الخفيف الجود وهو الميل قاله في ن وقال ايضا ان من متعلق بمقدور حال عن جنفا اي جنفا
حال كونه كائنا عن مرض وكائنه ليس بصفة للتقدير ويجمل ايضا تعلقه بخاف والمعنى على الظ ان
من علم ان خاف جاء بمعنى علم لما قيل في التفسير من مرض ان يفعل جورا وغير مشروع في الوصية
خطا او اثما يعني بفعل ذلك عند افاصل بين الموصى لهم وهم الوالدان والاقربان في الوصية المذكورة
ويجمل ان يكون المراد من يتوقع ويظن حين وصية الموصى انه يجوز في الوصية فاصح لكنه قال في ن

الاول عليه اكثر الفسرون ونقله عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام فلا اثر عليه ولا ذنب ولا عصيان على
 المصلح المبدل من الباطل الى الحق فانه الله غفور لذنب فكيف لمن لا ذنب له فكانه لما كان مبدلا
 والتبديل كان حراما واثارا رفع هذا الوهم وذكر ان الاثر على التبديل الباطل لا الحق فذكر عدمه في
 الرحمة لذلك لا لمقابلة الذنب لمسا كلته والا المصلح له اجر وثواب على ذلك بل لو لم يفعل كان عليه
 اثر قال في مجمع البيان وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله انه قال من حضر الموت فوضع وصيته
 على كتاب الله كان كفارة لما صنع من ذنوبه في حياته ولعل المراد حقوق الله واما سقوط حقوق
 الناس بالكلية بمجرد ذلك فمحل التأمل ولعل هذا الخبر وامثاله مؤيد لما تقدم من سقوط العقاب
 عن الوصي بمجرد الوصية فتأمل الثانية بالايها الذين امنوا شهادة بينكم اي الاسهاد الذي
 شرع بينكم وامرهم به فهي مبتدأ اذا حضر احدكم الموت اي وقت حضور الموت واسرافه عليكم قبل ان تموت
 وتنفار قلم الروح والقدرة على التكلم والوصية حين الوصية يمكن كونه بدلا من اذا حضر قيل او ظرف
 حضر فيه شيء والاول اوله ويمكن كونه ظرفا آخر للاسهاد اثنان خبر الشهادة او فاعل سادة مسد الخبر
 على حذف المضاف على التقديرين اي شهادة اثنين محذوف المضاف واقبل المضاف اليه مقامه واعرب باعرب
 دواعدل منكم اي صاحبا عدالة حال كونها بعضهم ايها المؤمنون فهو صفة اثنان ويحتمل ان يكون منكم
 صفة دواعدل وهذا كالصرح في اعتبار التعدد والعدالة في الشهود فلا يكون المجهول ولا حسن الظن اذ لم
 يصدق مع اسهاد دواعدل الذي هو شرط في سماع الشهادة وواجب اواخران من غيركم ولعل المراد
 اواخران كذلك اي دواعدل من غيركم فهو عطف على اثنان مع التزام حذف للعلم به ولكن مع كون العدل
 المعبر في مذهب الاخر ولعدم حرص التصريح بتلك العدالة ويحتمل جعله عطفا على منكم وهو انشبه
 بحسب المعنى ولكن يصير الاخران كالترايد ويحتمل كونه للتصريح والمبالغة في عدم ترك التعدد وان ترك
 العدالة الحقيقية ويحتمل الاكتفاء بغير العدل من الغير بان لا يقيد اخران بذلك وهو بعيد وان كان
 للضرورة لان المسلم الغير العدل لا يكفي معها فغيره بالطريق الاولى وخص الاخران باهل الذممة
 كما قيل في سبب النزول للاجتماع على عدم سماع شهادة الحربي على المسلم بل مطلق الكافر الا في هذه
 عند اصحابنا واما غيرهم فمنهم من يقول ان المراد من غيركم هو البعيد اي الاجنبي ومنكم الاقارب
 وهو بعيد لسبب النزول وغيره او انه منسوخ لدخول الاجماع على عدم سماع شهادة الكفار مطلقا

على المسلم قاله في الأصل والاستصحاب يقتضي العدم والاجتماع ممنوع لقول علماء الامامية وروايتهم ولكن شرط
بعد إمكان المسلم العدل كما يشعرب ان انتم ضربتم في الارض اى سافرتم فيها فاصابتكم مصيبة الموت اى قاربكم
الاجل فليس بشرط مطلق هذه الشهادة بل سارة الى اشتراط الانتقال من شهادة العدلين من المسلمين الى شهادة
غيرهما بعد ممها ولما كان التسرع مع حضور الموت غالبا سببا لذلك الكثرة وذلك يعلم من قول الاصحاب غير
كان لهم دليلا على ذلك الغناء للعطف والجزاء محذوف من جنس قوله او آخران من غير كمان هو خبر مقدم و
الشرط بين الموصوف والصفة اى تجسوها فانه صفة الاخران اى تقصوها وتصبرونها للاسارة الى ثلثناه
ان سماع شهادة الغير مشروط بالتعذر قاله اى ايضا فهو صريح في عدم كون معنى منكم القريب ومن غيركم البعيد
وفي عدم نسخ الآية فتأمل اذ السبب المجوز هو الضرورة فيعمل به مادام وجد فهو سارة الى كيفية استشهاده الغير
من بعد الصلوة قبل مطلق العصر لانه وقت اجتماع الناس وقبل مطلق الصلوة وهو الظن من الآية فيقسمان بالبينة
اى الاخران ان يتم اى ان ارباب وسكك الوراق في صدقهم او الحكام في اقرارهم بنا وعلى قاعدتهم بين القسم والمقسم
اى لا يشتري به ثمننا اى قليلا يعنى لا نستبدل بالقسم او بالله عوضا من الدنيا وهو المراد بالثمن القليل فان
كل ما في الدنيا قليل بالنسبة الى الآخرة وعقابها حاصله لا يخلف بالله كاذبين لطمع في الدنيا للاسارة الى ان القسم
انما هو مع الارتباب والشك فتأمل ولو كان ذا قرينة يعنى يتيهان ويتزلزلان لا يخلف بالله كاذبان ولو كان المحلوف
قريبا منا قال اى جازبه ايضا محذوف اى لا يشتري وفيه انه وصلى فلا يحتاج الى تهديد الجزاء ولعله بناء على ما
انه دائما يجعل الجزاء محذوف لا مقدما وهنا تهديده سواء كان المحلوف له بعيدا امنا او قريبا فتأمل ولا نلتزم
شهادة الله اى لانكتم الشهادة التي امر الله باقامتها بحتمل عطفه على المحلوف عليه اى لا يشتري ويحتمل الاستيناف
والاول اظهر انا اذا امن الاتمين ان كتمان الشهادة او اشتريها بها ثمننا كما فهم يقولون هذا ايضا في قسمهم فان عثر
اى اطمع وحصل العلم على انها استحقاقا امنا اى الاخران استحقاقا انما بسبب تحريف الشهادة فيقولان
ولا يسمع شهادتهما فآخران يقرمان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان اى يقوم انسان
من الورثة الذي جنى عليهم فعليه ان يقوم مقام فاعل استحق الاوليان اى الاحقان بالشهادة للقرابة
والمعرفة والاسلام خبر مبتدأ محذوف اى هما الاوليان او بدل من ضمير يقرمان فيقسمان الاوليان
بالله لشهادتنا احق بالقبول من شهادتهما اى من شهادة الاخران من الغير وانا ما اعتدينا ومما
تجاوزنا الحق في الشهادة انا اذا امن الظالمين ان اعتدينا فنحن الظالمون بوضع الباطل موضع الحق والظالمين

لا نفينا قال في معنى الآيتين ان المحضر اذا اراد الوصية ينبغي ان يشهد عدلين من ذوي نسبه او دينه على
وصيته او يوصي اليهما احتياطا فان لم يجد ههما بان كانا في سفر فاخران من غيرهم ثم ان وقع نزاع
وارتياب اقتضا على صدق ما يتولان بالتقليظ في الوقت فان اطلع على انها كذا بامانة ومظنة
حلف آخران من اولياء الميت والحكم منسوخ ان كان الاثنان شاهدين فانه لا يحلف الشاهد
ولا تعارض بينه وبين الوارث ونابت ان كانا وصيتين ورث اليمن الى الورثة اما الظن خيانة
الموصيتين فان تصديق الوصي باليمن الا مانت اولتغير الدعوى وفيه ان الظن من الآيات الاسهاد
على الوجه المذكور لانه ان اراد الوصية يفعل ذلك احتياطا ويقر الاصحاب ان الوصية واجبة
وبدل عليه الرواية عنهم عليهم السلام ولانه قد يكون عليه شيء اوله شيء فيترك الوصية بصيغ وتلف
وذلك غير جائز فانما النسخ الذي ذكره فقد ذكر اولها منسوخة على تقدير كون المراد باخران
الكفار وهنا ذكر انه منسوخ على تقدير كونها شاهدين مطلقا لعدم الحلف على الشاهد وايضا
ظاهر الآية انها شاهدان كما هو ايضا فترها به لان يوصي اليهما احتياطا وحلف الشاهد لنقص خاص
في صورة كونه كافرا ليس بعيدا كما كان ثم نسخ على قوله وليس بجارح لحلف الوارث اذ مع حلف
الشهود لا حلف للورثة وثبوت الحكم في الوصيتين ايضا غير ان ادل الوصية ايضا لا حلف عليه لانه ليس
من لو لم يحلف يلزمه شيء وهو ضابط اليمن الا ما خرج بدليل ولا يعارض به بين الوارث فان
جوز ذلك لدليل وهو الآية فيمكن جواز في الشاهد ايضا للآية بل هو اول ظهورها في الشاهد
ثم قال بعد قوله او يوصي الدعوى اذ روى ان تيمما الذاري وعدي بن بدرى خربا الى الشاهد للنجار
وكانا ح نضرايين ومعهما بديل من عمر وبن العاص وكان مسلما فلما قدم الشاهد مرض
بديل فدون مامعه في صحيفته وطرحتها في متاعه ولم يخبرها به واوصى اليهما ان يدفعا متاعه
الى اهله ومات ففتشاه واحدا منه اثناء من فضة فيه ثلثمائة مقال منقوشا بالذهب فغيباه
فاصاب اهله الصحيفة وطالبوها بالاناء فوجدوا فترافوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله فترلت
فخلفها رسول الله صلى الله عليه وآله بعد صلوة العصر عند المنبر وخطى سبيلهما ثم وجد الاناء
في ايديهما فاتاهم بنو سهم في ذلك فقالا قد اشتريانا منه ولكن لم يكن لنا عليه بنية فكرهنا
ان نقربه فرفعوهما الى رسول الله صلى الله عليه وآله فترلت فان عرفهما عمر وبن العاص والمطلب

ابي رفاعه السهميان وحلفنا ولعل تخصيص العدد لخصوص الواقعة وفيه مخالفة بعض القواعد الفقهية
 مثل تجديد الدعوى بعد الاحلاف واخذ المال فتأمل فيه فانه يمكن انطباقه عليها وحلف المدعي
 ويمكن جعله منكر النكر ولكن كيف يمكن الحلف عليه مع غيبهم عن الميت فكأنهم اكتفوا بالخط والقلم
 او على العلم ذلك قال أي الحكم الذي تقدم تخليف الشاهد به ادنى أي اقرب الى ان ياتوا بالاشهاد
 على وجهها على نحو ما حملوها من غير تحريف وخيانة فيها ويخافوا اقرب الى ان يخافوا ان يرد
 ايمان بعد ايمانهم ان يردوا اليمين على المدعين بعد ايمانهم فيفتضحوا بظهور الخيانة واليمين
 الكاذبة وانما جمع الضمير لانه حكم بغير الشهود كلهم وهذا تصريح منه بان المراد الشهود لا الاول
 واتقوا الله معاصيه باركابه وامره وترك نواهيه واقتلوا ما تنصرون به واسمعوا بسمع اجابة
 والله لا يهدي القوم الفاسقين أي فان لم تثقوا ولم تسمعوا كنتم قوما فاسقين والله لا يهديهم
 الى حجة او الى طريق الجنة بمعنى انهم يتركهم وانفسهم حتى لا يختارون تلك الهداية بل الضلالة
 ولتتبع النظر في حال اولاده وحفظ اموالهم وهو البحث عن ايتام في الآيات الاولى وآتوا ايتام اموالهم
 ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم انه كان حييا كبيرا امر الله تعالى اولاد المكلفين
 الذين بأيديهم اموال من لا اب له من الاطفال بان يعطوهم اما بان يسلموا الى اوليائهم ان لم يكونوا اولاد
 وبان يطعموهم ان كانوا اولياء او اليهم ولكن بعد البلوغ والترشد بالتدليل العقل والنقل وهو ظ
 فيكون اليتيم ح مجاز الاله في اللغة من مات ابيه مع عدم بلوغه باعتبار ما كان وعبر به للاشارة
 الى المبالغة في عدم التأخير بعد تحققها ثم نفى عن استبدال اموالهم التي هو خبيث اي ردي بالنسبة
 الى الاخرة يعني به الحرمان وان كان جديدا صورة ونفعا في الدنيا باموال انفسهم المحلال الطيب اي
 لا تنصرفوا في اموالهم بدل تصرفكم في اموالكم فهو نفى التحريم التصرف في اموالهم واسارة الى ان ذلك خبيث
 والتصرف في اموال انفسهم طيب لان الخبيث والطيب انما يكون باعتبار الاخرة ويحتمل ان يكون معناه
 لا تبدلوا الخبيث بالطيب اي لا تعطوا الخبيث من اموالكم بالطيب من اموالهم قيل كانوا ياخذون الطيب
 من التسمين من اموال الايتام ويخلطون بدله الخبيث المهزول من اموالهم فنفوا عن ذلك ثم أكد
 التحريم بعد وجوب اكل اموالهم ولو كان قليلا او التصرف مطلقا ويكون الاكل كناية عنه بانضام شيء
 منها الى اموالكم فيفهم الانفراد بالطريق الاولى ويحتمل انه كان الواقع ذلك فنفى عنه فأكد بان ذلك الاكل

[illegible]

في النساء
برأوا لهم

العاقبة

في النساء
الآية

حتى اذا بلغ النكاح فان آنست منهم شرا
فادفعوا اليهم اموالهم ولا تأكلوها سرا
وبارا ان تكبروا ومن كان غنيا فليستغفف
ومن كان فقيرا فليقبل بالعرف فاذا
دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم فلو رايته
حيبا

بحصول المنع

في النكاح
ان يكمل له
المنع عند
البلوغ
او لا

كان دينا عظيما وهذه مخصوصة فان اكل مقدار جرة المثل او ما يحتاج اليه الوصي لما دل عليه قوله فلياكل بالمعروف
جائز وكذا اكل اموالهم بالانضمام مع التحسين بحيث يعلم عدم اكل زيادة على اموالهم لما روي انه لما نزلت
هذه الآية كرهوا مخالطة اليتامى فسق ذلك عليهم فسكوا ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وآله فانزل الله سبحانه
ويسئلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير الآية قال في ن وهو المروي عن السيد في الباقر والصادق
عليهما السلام فتأمل السانبة وابتلى اليتامى الى قوله حسيبا الابتلاء هو الاختبار والامتحان
وهو هنا تتبع احوال اليتامى حتى يتيقن حالهم من الرشد فان ثبت الرشد تعطوا اموالهم والا فترك حتى يتبين
وقد بينا في شرح الارشاد كون الابتلاء قبل البلوغ او بعده وظاهر قوله فان آنستهم كونه بعد البلوغ لانه
اوجب الله تعالى دفع الاموال اليهم بعد ان يناس الرشد فلو كان الامتحان قبله لما جاز ذلك فكيف الوجوب
ولا يدل اليتامى على كونه قبل البلوغ فان اطلاقه على البالغ خصوصا القريب الى حال البلوغ الممنوع من التصرف
في حاله باعتبار ما كان شايع ذائع كما مر ولكن يدل على كونه قبل البلوغ دلالة واضحة فتعبد بما بعده الدفع
بما بعده ايضا قوله تعالى حتى اذا بلغ النكاح اي حذا البلوغ بان يتدبروا على الوطى الذي يحصل معه المنع
وهو عند الاصحاب بلوغ خمسة عشر سنة في الذكر وتسعة في الانثى على المشهور للاستصحاب ودلالة
الآية على عدم البلوغ حتى يبلغ النكاح او الحلم وهو في عدم الحصول الا بالمني وخرج خمسة عشر سنة
بالاجماع كما في حصول المنى وبني الباقي ولكن يدل على الاقل بعض الاخبار ويمكن اجماع بالحمل على الشرع في خمسة
عشر ولكن ظاهرا حصوله باربعة عشر وثلاثة عشر وكأنه صحيح على تقدير توثيق الحسن بن علي الوشاء وهو لا يأس
به ولكن بالخروج عما تقدم يحجز خبر مع عدم توثيق راويه صريحا ونقل الشيخ في تهذيب انه كان واقفا
ثم رجع مشكلا الا انه يظهر من كلامهم عدم التوقيف في توثيقه فالتحريم يستلزم الخبر الذي هو فيه بالفتحة
ولا يذكر ون ذكر الشيخ انه كان واقفا ورجع وكأنه للرجوع من كونه فتأمل ويمكن حملها على الشرع في خمسة
عشر ولا بأس وعلى ظهور علامة اخرى فتأمل او الحيض في الانثى ولا يلتفت الى الدور الموهوم لظهور
دفعه ولا الى انه علامة تسبق البلوغ ولا يحصل به البلوغ لان المراد ما يعلم به بلا فصل وهو حاصل
او الانبات فيهما على ما ذكره ويمكن ان يكون المعنى فان آنستهم بعد البلوغ بل هو الظاهر منه وان كان يلحق مع
الامتحان قبله والدفع بعد ان يناس الرشد لا يستلزم كون الامتحان بعده لاحتمال ان يكون قبله حتى اذا لم يكن
علم الرشد بعده ويؤيده انه لا يلزم منع المستحق عن حقه فتأمل والخطاب هنا ايضا قبل الاولياء لا يبرز الا به
على البلوغ

ولا بعد كونه بلوغا

بثمانية عشر سنة ويحصل بعد سبع سنين تغيير في احوال الناس لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وهو بالصلوة سبع
على ما نقله عنه في الكشاف بل في ايضا مخالف القرآن العزيز والعقل السليم من غير دليل والدليل المذكور
بطرفان كون البلوغ ثم وبعد التسليم حصول التقبيل ثم وعلى تقدير التسليم حصول تغيير موجب للدفع
وترك القرآن ثم والخبر بعد تسليمه لا يدل على ذلك وهو ظ كيف يدل الخبر المعمول على خلاف القرآن وان
دل يجب التأويل بحيث يمكن الجمع وعلى تقدير دلالة على تغيير وان كان هو اساس الرشد فلا معنى لقوله
او نس منه الرشد ام لا وايضا خلافا للمشهد لانه يوجد من هو في ذلك السن مع عدم الرشد وانه
ان سلم وصح فلا يحتاج الى الاستدلال الضعيف المذكور اذ يكفيه الآية فان لم يكن ذلك التغيير اساس
الرشد فلا معنى لاعتباره لا عطاء المال مع بقاء التسعة الموجب لعدم الاعطاء بالنقص والاجماع
والعقل بل يمكن ان يقال يلزمه البلوغ في اربعة عشر بل جواز الاعطاء ايضا فانه يحصل التغيير للخبر
بل التسبع ايضا وبالجملة هذا القول مع هذا الدليل من الغرائب والعجائب ثم لفي عن اكل مال اليتيم
مسرقات في ذلك فاسرافا بمعنى مسرفين حال عن الاكلين ويحتمل غيرها يحتمل ان يكون المراد زيادة على المعروف
الذي يجوز اكله بالآية او مع الغنى فان اكل مال اليتيم مطلقا وان كان وصيا مع غناء اسراف غير صريح
لقوله فليستعفف ولغيره فان ادبالاسراف لازمه وهو غير المباح وان كان المراد معناه العرفي فلا ضرورة
له بما لا اطفال والفظ ان المراد بالاكل الاخذ والتصرف ودارا اي مبادرين فهو ايضا حال غيرها
مثل اسرافا او لمبادر تكبر هو فان يكبروا في تأويل المصدر مفعول بدارا اي يقولون تنفق كما نشي
قبل ان يكبروا وبأخذ المال من ايدينا ويحتمل كونه مفعولا بتقدير خوف ان يكبروا وبأخذ المال
من ايدينا وهذا القيد كون الاكل حقيقيا ولا احتمال كونه في خاطر الاكلين كذلك والا فليس التحريم مقيدا
به ثم اوجب الاستعفاف على القيمة والمتصرف في مال اليتام وهو الا متناع من اكل مال اليتام واخذه
اذا كان عينا غير محتاج وتغير يحتمل ارادة الغنى العرفي والشرقي وهو من يتدر على قوت سنة له عياله
الذي هو ضد الفقير الشرقي فلا يجوز الاخذ للقيم بمال اليتام وان كان فعله منها يحتاج الى الاجرة
فلا يأخذها ايضا هذا فمن صار المال بيد باختياره او صار وصيا كذلك ظاهرا وما غيره بان يجعل الحاكم
قيما فيمكن له جواز اخذ اجرة المثل وجواز تعيين الحاكم ذلك له اذا لم يوجد الباذل بغير عوض فتقيد
بالوصي والمتبرع دون من استاجر الحاكم واما الفقير فله الاخذ والاكل منها بالمعروف يحتمل ان يكون المراد به

ما هو معروف في الشرع والعرف لعمدة الذي هو حفظ الاولاد والاموال فلا يجوز الا ذلك المقدار ولا اخذ ذلك
 كله وان كان زائدا عما يحتاج اليه من سد الخلة ويحتمل ارادة ما يحتاج اليه ولكن بعد جواز اخذه مع عدم
 الاجرة او زيادة قد عليها ويحتمل اقل الامرين والاول اظهر الا ان يكون متبرعا او يوجد المتبرع فلا يسلم اليه
 الايتام والاموال بالاجرة بل يسلم الى المتبرع نعم ان جعله الموصي وصيلا يبعد ذلك والظن ان الاكل هو الوصي
 والذي جعله الحاكم وصيا وقتما ويحتمل الذي كان المال بيد بعد موت صاحبه ايضا مع عدم الوصي وتعذر
 الحاكم للموصي وايضا الظن جواز الاكل مع وجود الاولاد بقرينة ان يكبروا ويحتمل جواز التصرف والاحد مطلقا
 بجعل الاكل كناية عنه ويحتمل الاختصاص به كما في آية تضمنت الاكل من بيت الاباء وغيرهم ويحتمل جوازه
 مع عدم الاولاد ايضا العموم من كان مع قطع النظر عن قرينة ان يكبروا فقامت ولا شك ان الاجتناب احوط
 والظن ان هذا الامر للاباحة كما ان الامر بالشهاد للاسناد ويحتمل الاستحباب ثم عتبه بان الله يكتفي بحسبها
 اي محاسنها وعالمها في كفاية في الشهادة عليهم باخذ اموالهم وبرادة ذمتهم وهول سارة الى عدم وجوب ^{الشهاد}
 فان الله كاف وشاهد بعد على جواز الاستماع عن الاعطاء مرة اخرى بالافهام من الحكماء والبايعين وغيرهما
 وحسبنا حال ويحتمل التيمم والبارزادة التي ويخشى الذين لو تركوا الآية الذين فاعل ويخشى
وتركوا فعل شرط فاعله ضمير الذين وذرية مفعوله وضعافا اي صفارا وصفتها وخافوا عليهم جزاء الشرط
والجملة صلة الذين على معنى حالهم وصفتهم انهم لو ساروا على ان يتركوا خلفهم اولاد اصفار خافوا عليهم
 يحتمل كون المخاطبين هم اولياء ايتام والمقصود تخويفهم من التصرف فيهم وفي اموالهم على غير الحق ويؤيده
 ما روى في رواية عن موسى بن جعفر عليه السلام قال ان الله اوعد في مال اليتيم عتبتين اما احدهما فعقوبة
 الدنيا قوله ويخشى الآية قال يعني بذلك يخشى ان يحلف ذرية يصلح لهم كما طمع لهم لاداء ايتام والظن
 ان الثانية لانه الذي هو عليه السلام قال ان في كتاب علي بن ابي طالب عليه السلام ان اكل
 مال اليتيم ظلم سيدركه وبالذات ذلك في عتبه من بعد يلمحه وبالذات انما في الدنيا فان الله يقول ويخشى
 الذين الآية وانما في الآخرة فان الله تعالى يقول ان الذين الآية ويحتمل كون الخطاب للحاضر عند اكل
 الموصي فلا يتركه ان يوصي بحيث يضر باولاده ويستفنون عليهم كما يستفنون على اولادهم ويحتمل غير ذلك
 وخاصلة انه ينبغي ان يكون الانسان نفسه واولاده ونفس غيره واولاده عنده سواء كما يحتاج على الاول
 ويدبرهم ويفعل ما يصلح لهم ويخاف عليهم مما يلحقهم من الذي فكذا ينبغي ان يخاف على الثاني ويخاف من انه

في النساء

الآية

من خشيهم ذرية ضعافا خافوا
 عليهم فليتقوا الله وليتقوا قولا
 سديدا

وهو قريب من معناه التفرق فيتعين حمله عليه لرجحانه على سائر ما قيل فيه اذ لا دليل لغيره ثم ان الظن من
الكثير المفسرين رجحان ان المراد بالموال السفهاء والخطاب الاولياء هم والعموم اظهر والذي يدل على
ان المراد اموالهم قوله تعالى وارزقهم فيها فان الضمير راجع الى السفهاء فلا يمكن المراد اموالهم بل من اجاب رزاق
السفهاء على غيرهم مطلقا او على الاولياء من غير اموال السفهاء ولا قائل به والتقدير ان كانوا ممن يجب
نفعهم تكلف وايضا يدل عليه قوله تعالى وارزقهم فيها فان الظن ان الخطاب للاولياء او لمن بيده
مال السفهاء لانه فسر بان يقولوا لهم قولا جيلا معروفا فان الظن ان الخطاب للاولياء او لمن بيده
ان صلحتهم ورشدتم سلمنا اليكم اموالكم واذا رجتم اعطيتهم او ان يتلفوا اموالهم ويقال لهم كلام مسعر بالرشد
ويذهبونهم على ذلك ويرشدونهم اليه بطريق حسن ونحو ذلك فيكون اضافة الاموال اليهم للملازمة
مثل كونهم قوامين عليها ومتصرفين فيها كالملاك ولا سارة الى انه لا بد من المبالغة في حفظها
لحفظهم اموالهم ولانه من جنس اموالهم التي لها قيام الكل كما في قوله تعالى ولا تقتلوا انفسكم مما ملكتم بها لكم
من قتيلا تكم فان المراد عدم قتل البعض بعضا وجنس ما ملكتم الايمان وجنس القتيلا لانفس المخاطب
وما ملكتم يمينه وفتياته فقط ولعل ان كتاب هذا المقدر في الاضافة التي يكفيها اذ في ملازمة اولي
من جعل الاموال للمخاطبين لما عرفت فتأمل ويدل عليه ايضا ما بعد الآية فانه في بيان احكام الايتام
والرشد ومن بيده المال وهو مؤيد للعموم الذي قلناه وقال القاضي في الاولياء من ان يؤتوا الذين
لا رشد لهم اموالهم الى قوله وهو الملا ثم للآيات المتقدمة والمتأخرة كانه يريد بالمتقدمة قوله واتوا اليتم
اموالهم وهو بعيد فالآية يدل على عدم جواز تسليم اموال السفهاء اليهم لمن بيده مالهم فضمن المعطى
مطلقا على الظن وجوب انفاقهم وكسوفهم في اموالهم ويمكن ادخال سائر الضروريات مثل السكنى في الانفاق
وهو فالولي في غيره اذ كان لهم ولي مطلقا فهو بمنزلة اموالهم فاعطاء اليهم اموالهم واذا لم يكن له
اصلا لا يسعد وجوبه على المتصرف كالولي مع عدم الضمان وينبغي الاشهاد ويفهم منه انه يجوز لمن عنده
المال من غير شرط العدالة ولا اذن الولي والحاكم ويمكن استخراج الاذن مع الامكان من خارج وقد ايدى
على وجوب القول المعروف لهم وعدم جواز قول يوزيهم بما يحرم ويحتمل كون الامر للذنب ثم اعلم
ان ط هذه الآية وقوله تعالى وابتلى اليتامى الى قوله فان استمر منهم رشدا والتي تقدمت في آخر البقرة
فان كان سببها اوصيها فللمل وليه ان السفيه تجرد سفيه محجور عليه ماله مطلقا فلا يجوز تصرفاته

المالية ولا تسليمه اليه واخذ منه فخره ويضمن سواء كان بالمعاوضة او لا مثل الهبة والزكوة والخمس وغيرها
وقد مر تفسيره السفينة فلو صرفه اليه لا ينبغي عقلا او شرعا وان كان له فائدة دينية ودينية فانه مضاعف
لذلك المال شرعا ومبذور وسفيه وقد ادعى الاجماع في التذكرة على ان صرف المال في محرم مثل الخمر سفيه
واسراف وظاهر اجماع الامة في ف في تفسير قوله تعالى ولا تبذر تبذيرا ان المبذورين كانوا اخوان الشياطين
وكان الشيطان لربه كفورا التبذير تفريق المال فيما لا ينبغي وانفاقه على وجه الاسراف وكانت الجاهلية
ينحر اليها ويتياسر عليها وتبذروا ماله في الفجرة والسمعة وتذكر ذلك في اسعارها فامارتها بالنفقة في
وجوهها مما يقر منه ويرلف وعن عبدالله هو انفاق المال في غير حقه وعن مجاهد لو انفق متدا في باطل
كان تبذيرا وقد انفق بعضهم نفقة في خير فاكتر فقال له صاحب الاخير في السرف فقال لا سرف في الخير وعن
عبدالله بن عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد فقال
اني الوضوء سرف قال نعم وان كنت على فحار ومثله مروى عن امير المؤمنين عليه السلام ايضا قال في تبذير
تفريق المال فيما لا ينبغي واصله ان يفرق البذر الا انه يختص بما يكون على سبيل الفساد والهدر
باخوان الشياطين امثالهم في السرارة وهي غاية المذمة لانه لا شر من الشيطان او هم اصدقاء هم لا لهم
يطيعون لهم فيما يأمرهم به من الاسراف او هم قراهم في النار على سبيل الوعيد كان الشيطان لربه كفورا
كان الشيطان كافرا بربه فلا يجوز ان يطاع فانه لا يدعوا الا الى مثل فعله وهي صريحة في تحريم التبذير والاسراف
وفيه مبالغة في ذلك حيث ان المبذور كالشيطان في الشر واستحقاق النار فانهم ثم انه قد جعل الشيخ والناس
كل فاسق سفيه ومبذرا واشترطا العدالة في الرشد وزوال الحجر ورايت رواية حسنة في الكافي تدل
على ان سائر الخمر سفيه الا انه نقل عن الشيخ ان ذلك في ابتداء الرشد وزوال السفه واما اذا ارشد
فلا تشتط في بقاء رشد فنبذ ذلك يجوز ان يكون رسيدها فاستقبل قد ادعى على ذلك الاجماع
في التذكرة وانه قد صرح بعض الاصحاب مثل العلامة في بعض تصانيفه بانه يشترط في الحجر وعدم
جواز تصرفات السفينة المالية ان يحكم الحاكم على حجره بقوله جعلتك محجورا عليه نحو ولا ينبغي في ذلك
مجرد السفه كما ان المفلس كذلك فانه محجور زيادة الدين على المال ليس محجور موجب له بل انما يصير
محجورا عليه بعد حكم الحاكم ودليلا ان العقل والنقل دلا على جواز تصرف العقلاء في اموالهم الا
ما اخرج بالادلة ولا دليل ههنا وقد خرج ما انضم اليه حكم الحاكم بالاجماع وبقي غيره تحت الحجر فانه

يلزم الحرج والضيق فان اكثر الناس ليسوا بخال عنه فتأمل فكأنه يقول ان الآيات لا صراحة فيها في حصول الحجر
مطلقا لكل سفينة اما آية البقرة فلان املا لولي اى ملائمة في امر ما السفينة ما كما يدل عليه تكثير سفيها
لا يدل على الحجر مطلقا وبدون الحكم ايضا لاحتمال اختصاص الولاية له في امر واحد وهو الاملاء لنقصه
بخصوصه او يكون النقص في سفينة خاص او يكون المراد السفينة الذي هو غير مسبوق برشد متصل بالبلوغ
ولا نزاع في عدم اشتراط حصول الحجر في هذا السفينة بحكم الحاكم وحصوله بمجرد السفينة ولا في زواله عنه
وقد ينهم الاجماع على ذلك وعدم النزاع فيه من بعض كتب الفقه على انه قد فسركثير من المفسرين السفينة
هناك بغير هذا المعنى فانيات مثل هذا الحكم بمنزلة بان يقال الظاهر منه العموم العرفي وان العلة هو السفينة
مطلقا وان لا قائل بالفرق ولا فرق بين الابتداء والبقاء وعدم فرق معقول بين حكم الحاكم وعدمه
مسكلا اذ المنع والحجر بمجرد السفينة خلافا لما ثبت بالدليل العقل والنقل من الكتاب والسنة والاجماع ومستلزم
لحرج ما فتأمل وكذا يجري بعض الجور في الآيتين الباقيتين فان عدم اعطاء الولي مال السفينة اليه
حتى يرشد لا يدل على عدم جواز تصرفه في امواله مطلقا لاحتمال ان المراد قبل البلوغ والمتصل بالبلوغ
ويؤيد ما ذكر قيل من كون الخطاب في اكثر التفاسير للاولياء اذ ينقطع الولاية عنهم بعد البلوغ والرشد
وان حدثت السفينة وان جعلنا الخطاب لمن بيده ماله فلا يدل على حجره مطلقا لاحتمال عدم جواز
اعطاء ماله اليه وجواز تصرفه في المال في الجملة اذا وقعت على وجه لا يقع فيه بان يهدي ويركض
ويعامل معاملة لا عين فيها اصلا غاية الامر ان سلم عمره ذلك بحسب الاستحسان والاوضاع والآ
انه لا يجوز لماله ايضا اعطاء ماله اياه بل يسلمه الى الولي ويمكن جواز اخذ ماله خفية او جهرا
فيما هو في يده ولو كان بعد التسليم الغير المجوز والآية الثالثة اظهر اختصاص السفينة بالسفينة
سنة الى البلوغ ولهذا قال الشيخ الشهيد رحمه الله في شرح الارشاد انه مخصوص به وبالحكمة المسئلة من
الفن وقوانين استدالات الاصحاب يقتضي عدم الاشتراط بحكم الحاكم وما دقت النظر في الادلة
على ما هو المتعارف في غير الفقه وقطع النظر عن قرائنهم والتفاهم ببعض المقدمات مثل ان لا قائل
بالفرق وانه ظاهر في العموم وان الظاهر عدم الفرق وان السفينة اذا كان موجبا فحكم الحاكم لا اثر له فيقتضي
الاشتراط والاحتياط لا يترك ان امكن السنة بانه ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يتدر على شيء
الى قوله هل يسترون قد استدلت بها على كون المملوك محجورا عليه في جميع تصرفاته وعدم صحة شيء منها

ل
شبهة ٢

عدم ٢

مبحث العطايا المنجزة

في آل عمران

في البقرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الآباد من صاحبه لكن هذا العموم مخصوص بصحة بعض تصرفاته مثل طلاق زوجته ونفوذ اقراره بالمال ويتبع به
بعد عتقه ويقبل قول المأذون في ضروريات تجارة المأذون فيها وكذا على انه لا يملك شيئاً اصلاً سواء ملكه
مولاة ام لا لانه نفيت عنه الهدية مطلقاً وليس حقيقة فيكون المراد نفي التملك لانه اقرب المحارات وفي
الاستدلال نظر فان غاية دلالتها على وجود عبد مملوك لا قدرة له على شيء ووجود عبد مملوك قادر على
شيء في الجملة فابن الدلالة على التملك للملك اصلاً ولو بغير الاختيار وبتمليك المولى وغيره فانه يشمل ذلك
ان يكون عبداً عاجزاً ولا يملكه المولى او بغير اذن المولى او الذي لا يضرب له ضربته وغير ذلك او يكون المراد
الحجر وعدم صحة التصرف لاعداء الملك فقد يكون مالكا ومجوراً عليه كالصبي فانه يقال للطفل انه لا يقدر
على شيء مع تملكه بل بين كونه مجوراً عليه وغير مالكا تناف في الجملة فان المبدأ من الاول الملكية الا انه يمنع
من التصرف كالصغير والمنكس والسفيه فتأمل ثم انه يدل على التملك قوله تعالى وانكحوا الايامي منكم والصالحين
من عبادكم واما انكم ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله فانهم وبعض الاخبار الصحيحة وان دل على عدمه
ايضا بعضها ويمكن اجمع بينهما في الجملة على التملك للحجر وقد فصلنا المسئلة في شرح الانساب الثالث عشر
العطايا المنجزة كالوقف والتسكن والصدقة والهبة وغيرها وليس ما يدل عليها بالخصوص بل يدل عليها
عموم ما يدل على فعل الخيرات وقد ذكر الراوندي وغيره آيات الاول من قوله تعالى حتى تنفقوا مما يحبون
والثانية وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير واعظم اجرا والى الله ليس البر ان تولدوا
وجوهكم قبل المسرق الى قوله واتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين
وفي الرقاب وقد مر تفسيرها والآيات والاخبار على ذلك لا يعتد لا يحصى ومعلوم انه لا يحتاج الى ذكرها
الرابع عشر النذر والعهد واليمين وفيه ابحاث الاول النذر وفيه آيتان الاولى وما انتقم
من نفقة او نذر لم من نذر اى كل ما فعلتم من نفقة حسنة او قبيحة وكل ما اوجبتم على انفسكم بالنذر
ويحتمل بغيره ايضا الله يعلم فان الله يعلم وما للظالمين من انصار فيعلم استحقاق صاحبه للاجر ونية
فاعله فيجارية على ذلك ان خير اخيرا وان سرفشا فلا يبعد دلالتها على استحباب فعل النذر ان
كان المنذور طاعة وتحريمه ان كان معصية حيث قرئ بالانفاق المرغوب والمرهوب وعدا فاعلم بالا
اذا فعله على الوجه المرضي او ان عد بالعقاب على عدمه بانه يعلم وكذا اوجب الوفاء به لتسببه من بخاله
ظالما على ما هو الظاهر ويبقى ما يدل على الوفاء به وقال في النذر هو عند المرء على نفسه فعل شيء من البر

بشرط ولا ينعقد ذلك الا بقوله الله على كذا ولا يثبت بغير هذا اللفظ واصل التذير والخوف لانه يعقد على نفسه خوف
التقصير في الامر ومنه نذر الذم وهو العتد على منك الذم والخوف من مضرة صاحبه ومنه الانذار
وفي هذا الكلام تأمل اذ يفهم منه تخصيصه بالنقل وبالرجل الا ان يقول بالتأويل يريد بالمرء الشخص او يعلم
المرأة والترك بالمقايسة او المراد مثلا وايضا التقييد بالبريد على عدم انعقاده في المباح كما هو مذهب
بعض الاصحاب وهو محل التأمل ايضا العموم اذ التذير مع عدم استعماله على نفع ويحتمل ان يريد به المباح
وايضا من التقييد بالشرط يعلم عدم انعقاد التذير اذا لم يكن مقيدا به كما هو مذهب السيد وهو ايضا محل
التأمل للعموم الادلة وعدم العلم باعتبار في معناه وكون اصله الخوف في العموم وكذا اصل عدم الزيادة
ولهذا ذهب اكثر الاصحاب الى عدمه على الظاهر ولكن يسعربا بغيره صحيحة منصور بن حازم عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا قال الرجل على المنى الى بيت الله وهو محرقة بحجة او على هدى كذا وكذا واما استراطه بهذه
الصفة فيدل على عدم انعقاده اذا اتى بلفظ اخر مرادف له وهو المشهور والمفهوم من بعض الروايات
كالصحيحة المتقدمة ويدل ايضا على عدم انعقاده من غير لفظ كما هو مذهب اكثر خلافا للشيخ فانه يكتفي
بعقده قلنا وان لم يتلفظ به ودليل مذهب اكثر عدم العلم باطلاق التذير عليه والاصل والشهرة وبعض الروايات
مثل الصحيحة المتقدمة وفي الاستدلال على مذهب الشيخ بمثل وان تبدوا ما انفسكم او تخفوا بما سبكم به الله
تأمل لا يخفى وكذا بمثل قوله تعالى واعلموا ان الله يعلم ما في انفسكم فاخذوا نعيمها بيد ان على العقاب
بافعال القلب ولو بقصد المعصية وذلك غير بعيد فان قصد القبيح قبيح عقلا وسرعا ايضا الا انه لا يعاقب
عليه العقاب الذي يعاقب عليه بفعله في الخارج وبه يجمع بين الادلة بين الاقوال الثانية يوفون
بالتذير ويخافون يوما كان شره مستطيرا قال في ف يوفون جواب من عسى يقول ما لغير رزقون ذلك
والوفاء بالتذير مبالغة في وصفهم بالتوفيق على اداء الواجبات لان من وفى بما اوجبه هو على نفسه لوجه الله
كان بما اوجبه الله عليه او في وكذا ورد الايفاء في مواضع فتدل على وجوب الوفاء بالتذير فتأمل وفي
قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوما فلن اكلم اليوم انسيا دالة على جواز نذر عدم التكلم وكأنه مخصوص
بتلك الشريعة ولهذا قال الاصحاب ان صور الصمت حرام الثاني العهد وفيه آيات الاولى واوفوا
بالعهد ان العهد كان مستولا الثانية وبعهد الله اوفوا والجار متعلق بما بعده اي اوفوا بالتاكيد والبالغة
للمعصاة المستفاد اي يجب ايفاء ما عهد الله اليه المكلف لا غير اي لا يصار الى غيره ولا يجعل معارضا له ويتركه

فيها دلالة على وجوب الايمان بالشروط والعهود والنذور والعقود والايان بجميع ما امر به من العمل بالعدالة
 في القول والفعل وايمان الكيل والوزن وغير ذلك ذلكم وصيكم به لعلكم تذكرون اي جميع ما تقدم او حصر ^{الايمان}
 بعهد الله فانه مستعمل على ما تقدم وزيادة وصيكم الله بحفظه والعمل بمقتضاه رجاء تذكركم الله وعقابه
 وثوابه فيتعظون به وفيه تأكيد بالغ وكذلك الذين يوفون بعهد الله قيل عهده الله ما عهده الله على
 انفسهم من الشهادة ببر بوبيتهم واسهدهم على انفسهم الست بكم قالوا بلى ولا ينقضون الميثاق كلما وثقوه
 على انفسهم من الميثاق بينهم وبين الله من العهود والنذور والايان وغير ذلك وبين خلقه من العقود
 والشروط وسائر ما قرر معهم فهذا تعميم بعد تخصيص ويجعل ان يكون معناها واحدا فيكون الثاني
 تأكيد للاول فيمكن جعله هذا دليلا على وجوب الوفاء بالنذور والعقود والشرايط والوعد وكذلك قوله
 تعالى والذين هم لاماناهم وعهدهم راعون في قس سمي السمي المؤمن عليه امانة وعهد او منه ان تؤدوا الامانات
 ولا تخونوا اماناتكم وانما تؤدوا العيون لا المعاني ويجان المؤمن لا الامانة والراعي الحافظ يحتمل العموم في كل
 ما اوتوا عليه من جهة تعالى والخلق والخصوص فيما حملوه من امانات الناس وعهدهم وفي قس راعون اي
 حافظون وافقون والامانات ضربان امانات الله وامانات العباد فامانة تعالى هي العبادات كالصيام ^{والصلوة} والصدقة
 ونحوها وامانات العباد هي مثل الودائع والشهادات وغيرها واما العهد فعلى ثلاثة اضرب او امر الله ونذروا ^{الانسان}
 والعقود والجارية بين الناس فيجب على الانسان الوفاء بجميع شروط الامانات والعهود والقيام بما يتولاه
 منها الست الله اليمين وفيه آيات الاول ولا تجعلوا الله عرضة لايها فكم ان تبروا وتتقوا وتصلحوا
 بين الناس والله سميع عليم ظاهرها نفى عن كثرة الايمان والحلف على كل شيء اي لا تجعلوا الله معرضا لايها فكم
 ولا تكثروا الحلف حتى في المحقرات وغير المهمات الضرورية ويؤيد النهي عن كثرة الحلف ولا تطعم كل خلاف
 وان تبروا علة للنهي بحذف مضاف اي ارادة بركم وتقويكم واصلاحكم بين الناس فان الخلاف محتمل على
 الله فيكذب ولا يصلح ان يكون بازا ولا متقيا ولا مصلحا بين الناس وقد قيل غير هذا المعنى ايضا وهو انه
 لا تجعلوا الله حائرا او ما نعلم ما حلفت عليه من البر والتقوى واصلاح ذات البين فيكون الايمان بمعنى
 المحلوف عليه وان تبروا بايانه ويكون اسارة الى ما هو المشهور ان المحلوف اذا كان مرجوحا لا يعتد وكذا
 اذا كان راجحا ثم صار مرجوحا كما يدل عليه الاخبار من العامة والخاصة مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن
 سمة اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فأت الذي هو خير فامل الست انية لا يؤخذ كراهة الله للعو

في المعارج

في البقرة

في البقرة

في ايها انكم كن

في ايمانكم ولكن يراخذكم بها كسبت قلوبكم والله عفوكم يرحمكم قيل اصل اللغو الكلام الذي لا فائدة فيه يقال
 اللغو الكلمة اذا طرحها لانه لا فائدة فيها واللاغية الكلمة التبيحة الفاحشة ومنه استعاق اللغو لانه كلام
 لا فائدة فيه عند غير اهلها واصل العلم الانارة وهو في صفة تعال الامهال بتأخير العقاب على الذنب قال في
 وى اللغو من اليمين الساقط الذي لا يعتد به في الايمان وهو الذي لا اعتد معه بقرينة عند ترم الايمان في
 يجري على اللسان عادة مثل قول العرب لا والله وبلى والله من غير اعتد على يمين بل بمجرد التاكيد لقولها وجا
 بمعناها او سبق لسانها اليها وفي حال الغضب المستط للقصد فعناه ان الله لا يراخذكم بما لا قصد معكم
 من الايمان بعقوبة لا في الكفارة الدنيا بكنارة ولا في الآخرة بعدا لها بل يراخذكم باليمين الملوطة اذا غتمتم
 وقصدتم بقلوبكم وخالفتم واذا كذبتم بعد ايمان يحلف على الماضي كاد باقائه يستخى بالغموس وهو حرام
 ولا كفارة فيه عند الاصحاب بل انها هي على فعل متوقع راجع او ترك كذلك او مباح وتحقيق ما يوجب الكفارة
 سيجي في تفسير آية الكفارة انشاء الله وكل ذلك اذا قصدتم الايمان وعند ترم عليها القلوب اي
 قلوبكم السنتكم او انه يراخذكم بما تعدتم وقصدتم من الايمان على خلاف الحق اي الايمان الكاذبة فلا كفارة
 ح فلا حذف في الكلام والله عفوكم يغفر الذنوب لعله مع التوبة او جوبا او تفضلا من غير توبة ايضا حلیم
 يؤخر العقوبة ولا يعجل بها لانه انما يعجل من يخاف الموت الست الله لا يراخذكم الله باللغو في ايمانكم
 يحتمل ان يكون المراد من اللغو ما يصدر من الانسان بغير قصد كقول الرجل لا والله وبلى والله حين الغفلة
 والغضب وغير ذلك ولهذا شرط في انعقاده القصد ويسعى ما بعده كما مر ويحتمل الحلف على ما ظن انه كذلك
 ولم يكن ويمكن شموله لكل والظان في ايمانكم صلة اللغو لانه مصدر او حال عنه او صفة بان تعدوا
 بالكلام مثل الحاصل والمراد نفي المواخاة مطلقا في الدنيا بعد الكفارة وعدم التعزير في الآخرة بعد العقاب
 ولكن يراخذكم بما تعدتم الايمان بالقصد ويحتملها على الوجه السري ان كان مستقبلا قابلا للمحنت
 بالكفارة والتعزير بل العقاب ايضا ويحتمل السقوط بالكفارة وان كان ماضيا بالعقاب والتعزير ان كان كذا
 عن عهد من غير داع شرعا مع عدم التوبة فلكفارة بيان للمواخاة اي كفارة نك الحلف والمواخاة به
 قال في المراد بالكفارة الفعلة التي تذهب الاثر وتستر الذنب واستدل بظاهره على جواز التكفير بالمال قبل
 الحنك وهو عندنا خلافا للمحنفة لقوله عليه السلام من حلف على يمين وراى غيرها خيرا منها فليكن من يمينه
 ليات الذي هو خير ولعل لقوله عليه السلام دليل لمذهب الحنفية وظهور الآية ممر لان الكفارة انما تكون

كمن العهد بيمينه ونكته
 تنصه

جواز التكفير بالمال قبل الحنك

بعد الذنب كما فهم من كلامه ايضا كقائه افطار شهر رمضان وغيره فلا معنى لتقديرها وعلى تقدير ظهور الآية
 في ذلك فالتخصيص بالمال لا وجه له وكذا الخبر مع ان جعله دليل على الآية غير سديد على انه مقتدر برؤية
 غيرها خيرا والمراد اعتماده غير معلوم الصحة والذي ثبت عند الاصحاب انه اذا حلف على شيء ثم رأى غيره
 اولى بنحو اليمين بغير كفاية مثل ان حلف لضرب عبدا او لرباكل الطعام الفلاني ولم يفعل الفعل الفلاني
 وصار المصلحة في عدمه ويكون هو اولى بالنسبة اليه بنحو اليمين من غير كفاية فكانه يدخل في اليمين اللغو
 الذي لا يؤخذ وله عليه الروايات وكأنه مجمع عليه ايضا عندهم وكيفية موافقة لهم في عدم الكفاية قبل
 الفعل مطلقا والسافعية بغير المال اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم خبر كفاية
 والمراد بالمسكين هو الفقير الذي يستحق الزكاة اي لا قدرة له على قوت سنته ولو بالكسب على ما قالوا من
 اوسط اي من اقصد ووسطه باعتبار النوع ويمكن القدر ايضا ولكن القدر مقتدر في الاخبار بالبدل
 لكل مسكين عند الاكثر وقيل مائة والجنس هو الخطة مثلا ان كان هو الاوسط او الاعلى والظن ان الاوسط
 للرخصة وان دونه لا يجوز لان الاعلى لا يجزئ وقال في محل من اوسط نصيب لانه صفة مفعول محذوف
 وتقديره ان تطعموا عشرة مساكين طعاما من اوسط او ارفع على البدل من طعام واظن جواز تعلقه باطعام
 ومعنى البدل غير ظاهر والتقدير موجب للتكرار وايضا ان سلم مانع عن تعلقه بالاطعام المذكور فلا مانع
 من كونه صفة له فلا يحتاج الى تقدير بل لا مانع من الحالتيه ايضا اهليكم منصوب بانه مفعول ثان محذوف
 نونه بالاضافة والمفعول الاول محذوف اي ما تطعمونه اهليكم وصرح الآية اعتبار العدد في المساكين فلا
 يجزئ مقدار اطعام العشرة الواحد لان المتكسر من العدد مقدار الطعام كما قاله ابو حنيفة لان كون ذلك
 مقصودا بل مساويا له مما اذا في تعدد الاشخاص مصالح لا توجد في واحد من استجابة الدعاء والقبول
 عند الله وبالجملة رعاية خواطر اعظم من رعاية خاطر واحد وهو واضح وصرح الآية لا يخرج عنه او
 كسوفهم عطف على اطعام اما لكونه مصدرا او لتقدير لباس كسوفهم وقال في اوسط اذا كان
 بدلا وما عرفت معنى البدل هنا ويمكن تقديره او كسوفهم من اوسط ما تكسون اهليكم والظن ما يصدق
 عليه الكسوة لغة او عرفا مثل ثوب يكون مغطيا للعرض كالقميص ويحتمل الوزرة والسر اويل والازار
 اويل والجبة اويل اما مجرد الرداء فمشكل لانه لا يقال له كسوة ان كان صغيرا يحصل به مجرد الارتداء
 ويحتمل ان يكون المراد من الكسوة الثياب التي يحتاج اليها الانسان عرفا كالاطعام فانه لا بد من كونه

مقدار ما يكفيه يوما ولهذا يقال يجب للزوجة والملوك من تجب نفقة من الاقارب كسوقهم على الزوج والسيد
والقريب ويراد جميع ما يحتاج اليه عرفا ويؤيده مقابلته للاطعام وتحرير الرقبة فيجب ح ما يسترجع يده
مثل قبض او جبة مع عمامة او قلنسوة على الوجه المتعارف في زماننا ولكن القائل به غير ط قال
قيل ثوب جامع قميص او رداء او ازار وفيه تأمل خصوصاً في الرداء او تحرير رقبة اي او اعتاق انسان
وظاهر الآية انه يجري كل انسان كما يدعيه الاصحاب وشرط السافعي كونه مؤمناً قياساً على كفارة القتل
وهو بطل نعم لو كان نص مقيد بذلك يجب والا فلا يجري الطفل ايضا الا ان يلحق بابائه في الابهان
والظ انه يكتفى بالاسلام وعند الاصحاب يمكن كونه مؤمناً بالمعنى الاخص عند ههنا الملكفر محترق
اختياراً في ذلك سواء ان وجدت والاختار ما وجد وان لم نجد شيئاً اصلاً كما هو ط قوله فمن لم يجد
اي شيئاً منها فصيام ملكة ايام او كفارة حلفه صيام ملكة ايام وظاهرها اجزاء اتي ملكة على اتي وجه
جائز الا انه قيد به الاصحاب كالسافعي بالتابع للاجماع والسنة ويؤيده قراءة متابعات في السواذ
وان لم تكن السادة حجة اذ التثبت كتاباً ولم يرو عنه وهذا لم يرد علينا ما من نعيم يرد على ابي خنيفة
حيث قيد بالتابع واستدل عليه القراء ^{ان الكفارة لا تكون الا بالملك} بالسادة قال لا يستحجة ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم كما
يريد وحنثتم ايضا لما تروى به التاكيد والايضاح والافها كان يحتاج الى ذكر خصوصاً اذا حلفتم
واحفظوا ايمانكم وظاهرها انه لا يخالفها ولا ينكثها فيدل على انه خلف الحلف والحنث حرام مطلقاً
كفرام لا فتجب للكفارة بعد الحنث وانه لا يجوز نكثه بوجه وعلى تقدير الجواز لا وجه للكفارة فذهب السافعي
بتجوزيه بعد الكفارة محل التأمل وكذا صحة الخبر المتقدم فانه على تقدير انعقاده يجب حفظ هذه الآية
ونحوها فكيف يجوز رفعه بالكفارة الا ان يقال بالحل كما قال اصحابنا بالنقض والاجماع ولان الانقضاء
مروط يكون ما يحلف عليه راجحاً او مساوياً بالاجماع على الظ والافخبار وعلى تقدير العقب بالمرجوحية لا يترتب
شرط الانقضاء ودوامه فتأمل فيه وللإيهان شروط واحكام مذكورة في محلها كذلك مثل ذلك البيان
بين الله لكم آياته اعلام شرايعه لعلكم تسكرون الله تعالى التعليم او سائر نعمه الواجب شكرها فان مثل
هذا البيان يستلزم المخرج ويحصل الخلاص بالكفارة في الدنيا عن العقاب فيجب شكر نعمه شرع الكفارة
وبيانها على وجه واضح كسائر النعم الحامسة سائر العتق وفيه آيات مثل قوله تعالى اذ تقول للذي انعم الله
عليه وانعمت عليه الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله والذي زيد بن الحارثة وانعام الله عليه توفيقه للاسلام

م العتق
في الاحزاب

محرر المحامات
في النور
منه بآية السكاح

وانعامه صلى الله عليه وآله اعاقه بعد ان ملكه بالاسر فذلت الآية على مشروعية تملك الانسان وعقته
بل رجحانه وكون المعنى منعها والآيات الدالة عليه كثيرة لا يحتاج الى الذكر ولذا ذكر آية الكتاب وهي
قوله والذين يبتغون الكتاب منها ملكت ايها انكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا في ف الذين مرفوع على
الابتداء او منصوب بفعل مضمير يفسره فكاتبوهم ودخلت الفاء لتضمن معنى الشرط والكتاب والمكاتب
كالعتاب والمكاتبه وهوان يقول الرجل لملكه كاتبتك على الف درهم فان اداها عتق ومعناه كتبت
لك على نفسي ان تعتق متى اذا وقيت بالمال وكتبت لي على نفسك ان تنق بذلك او كتبت عليك الوفاء
بالمال وكتبت على العتق اي الذين يطلبون المكاتبه منك ايها المولى من العبيد والاماء فكاتبوهم
وهي ان تقر بعد ان يعطيك مالا معيننا في نجر او نجوم معينة فنعتق بذلك فهي دالة على جوازها
مطلقا حالا وموقفا بنجما بنجر واحد او متعدد ومشرطة ومطلقة وعلى مال قليل وكثير عين و
واحكامها مذكورة في الفقه ان علمتم فيهم خيرا الامر بها معلق بعلم الخبير في المملوك قيل هو المال وقيل
هو الصلاح وقيل هو القدرة على الاكتساب وتحصيل مال الكتابة والامانة والمباذير الوسط وقيل
الاخير والاول بعيد خصوصا على المذهب المشهور من عدم تملكهم شيئا في ف الامر للذنب عند عامة
العلماء وجميع الفقهاء ونقل عن ابن سيرين انه امر حرم ويجاب فهو مسروق بالاجماع وبالعكس فيها
دلالة على استحباب الكتابة بشرط طلبه وخيرته واتوهم من مال الله الذي اتاكم امر المولى باعطاء
المكاتبين بعض المال الذي اعطاهم الله اياه فهو يدل على وجوب اعطاء المكاتب للمكاتب من المال
الذي اعطاه الله اياه قال بعض الاصحاب يوجب المكاتب شيئا من الزكوة وهو من سهم الرقاب ان
وجبت والا استحب فيجوز ان يعطيه من الزكوة ثم يأخذها منه وان يحسب عليه من الزكوة ويسقط
من مال الكتابة ورجوع زكوة اليه بوجه آخر غير ضار كما اذا اشترى من الفقير زكوة ولكن قالوا
يكراه ان يملك ما يتصدق به باختياره ولا يبعد اخراج هذه عنه للآية قائل وكما فهم حملوا الآية عليه
وهو بعيد لا ينهم الا ان يكون له دليل عليه قائل وفي ف معناه حظوا عنهم من نجوم الكتابة شيئا
وقيل ردوا عليهم يا معشر السادة من المال الذي اخذتم منها شيئا وهو استحباب وقيل ايجاب وقال
قوم من المفسرين انه خطاب للمؤمنين بمعنى نهم على خليص رقابهم من الرق ومن قال انه خطاب
اختلفوا في قدر ما يجب الاولي قدر ما يعطى فقيل يتقدر ربع المال عن الثوري وروي ذلك عن علي بن ابي
المسلم

ضارة بغيره ويضوره ضمير وضورا
كرهه كرد ادرا معه

القيم
كوزند

وقيل ليس فيه تقدير

وقيل ليس فيه تقدير بل يحط عنه شيء وهو الصحيح للصدق فانه يصدق الامتنان فيكون يخرج عن العبد
 ثم ان ظاهر الآية وجوب اعطاء ما يصدق انه من المال الذي اعطاه الله ولكن ينبغي ان يكون
 مما يستحق اعطاء عرفا وينتفع به غالبا لا مثل فلس واحد فتأمل وان المخاطب به هو المولى والسادة
 لا المسلمون كما نقل في كتاب عن ابي حنيفة انه على المسلمين وانه يحصل بالمحط فلا يحتاج الى الدفع ثم
 الاخذ وان كان رعاية ظاهر اللفظ اولى فتأمل **كتاب النكاح**
 والبحث فيه يتنوع انواعا الاول في شرعيته واقسامه وغير ذلك وفيه آيات الاولى وانكحوا الايما
 منكم والصالحين من عبادكم واما ان يكونوا فقرا يغنيهم الله من فضله والله واسع عليم في
 الايام واليتامى اصلهما اياهم ويتيمم قلبا والايم للرجل والمرارة اذ هم يتزوجون بكرين كانا
 او يتبين الاولى ان يقول من لا زوج لها بكر او يتبين ومن لا امرارة له كما قاله في التاموس في
 احد مفعول انكحوا محذوف والتقدير انكحوا الايام الرجال منكم من نسائككم والنساء من رجالكم في
 المراد ان زوجوا من كل ما تاتي منكم من الاحرار والحرار ومن كان فيه صلاح من غلمانكم وجواربكم وخص
 الصالحين لسنة الاهتمام بسأفهم وللشارة والترغيب الى الصلاح فانهم ان رأوا من زوجين لصلا
 رغبا فيه ولان ثوابه اكثر ولا تفهم في التقب اذ يلاحظون واما غيرهم فيعالمون انفسهم نفوذ بالله
 بغير التزويج وان اشتهوا ويجازوا في الآخرة في لان الصالحين من الارقاء هم الذين مواليهم
 يستفوت عليهم وينزلونهم منزلة الاولاد في الاثرة والموادة فكانوا مظنة للتوصية بسأفهم والاهتمام
 بهم وتقبل الوصية فيهم واما المفسدون منهم فما هم عند مواليهم على عكس ذلك وهذا الامر للندب
 لما علم ان النكاح امر مندوب اليه وقد يكون للوجوب في حق الاولياء عند طلب المرأة ذلك وما يدل
 على كونه مندوبا اليه قوله صلى الله عليه وآله من احب فطرته فليستن بسنتي وهي النكاح وعند علي عليه السلام
 من كان له ما يتزوج به فلم يتزوج فليس منا وهذا يدل على الوجوب فتأمل وعند علي عليه السلام اذا تزوج
 احدكم عجب به شيطانه يا ويله عصم ابن آدم من ثلثي دينه وعند علي عليه السلام يا عياض لا تزوجن
 عجوزا ولا عاقرا فاني مكاشر والاحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله كثيرة ورتبا كان واجب
 الترك كما اذا ادى الى معصية او مفسدة وعن النبي صلى الله عليه وآله اذا اتى على امة مائة وثلاثون
 سنة اي من هجرتي فقد حلت لهم العزوبة والعزلة والترهب على رؤس الجبال وفي الحديث ما اتى على

في النكاح

الايم كليش من الزوج لها

ق

زمان لا تنال المعيشة فيه الا بالمعصية فاذا كان ذلك الزمان حلت العزوبة وهذه ايضا تدل على وجوب
 في الجملة ويفهم من كلامه ان الامر اذا آل الى المعصية يصير ذلك حراما فيكون ما يتوقف ويحصل به الحرام
 حراما يكون ما يتوقف عليه الواجب واجبا وبعض العلماء فيه نزاع وهذا ليس محله وتدل الآية على وجوب
 قبول الولي للخطبة وتزوجه المولى عليها حر كان او مملوكا وذلك غير بعيد اذا كان فيه مصلحة بان كان
 الزوج قادرا على النفقة وكفوا كما يدل عليه بعض الاخبار وفي كلام الاصحاب انه يجب اجابة الكفو
 القادر فيفهم الوجوب على الزوجة ايضا وفيه تأمل ذكرناه في محله وظ الآية عدم اشتراط القدرة
 والكفو وكأنه مفهوم من الخبر والاجتماع فالآية دليل ترغيب الاولياء والوكلاء وان لم يكونوا اولياء شرعا
 تزويج من يسمع كلامهم ويتبعهم وعدم جعل فقر الزوج والزوجة مانعا معللا بان الله المفضل بل
 في الاحاديث ما يدل على ان التزويج موجب للغناء وان تركه خوفا من الفقر سوء ظن بالله ولكن جعل في
 ذلك شروطا بحسب الله تعالى حيث قال ينبغي ان يكون شرطه التفسير الله غير منسنة في هذا
 الموعد ونظائره وهي مسيئة ولا نبياء الحكيم الا ما اقتضت الحكمة وما كان مصلحة ونحوه ومن يتق الله
 يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقد جاءت الشريعة منصوصة في قوله تعالى وان خفتم عيلة
 فسوف يغنيكم الله من فضله انشاء الله عليه حكيم ومن لم ينس هذه الشريعة لم ينتصب مقترضا
 يعرب كان غنيا فافقر النكاح وكأن هذه الشريعة محذوفة في مثل اجابة الدعاء في قوله ادعوني
 استجب لكم فلا يرد الشبهة فيها دلالة على مرغوبة النكاح مطلقا وفضليته وعلى استقلال المولى ايضا
 في نكاح المماليك وايضا فيها دلالة على تلك المماليك لقوله ان يكونوا فقرا يغنيهم الله اذ الظاهر ان رجوع
 لا الاحواب خاصة فانه خلاف الظاهر نعم يمكن ان يكون يقال غناهم وفقرهم باعتبار من اليهم واذ لهم في
 التصرف في مالهم وهو بعيد فتأمل الثانية وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا حتى يغنيهم
 الله من فضله في قوله وليجهد في العفة وظلف النفس كأن المستعفف طالب من نفسه العفاف وحالها
 عليه لا يجدون نكاحا اي استطاعة تزويج ويجوز ان يراد بالنكاح ما ينكح به من المال حتى يغنيهم الله
 ترجية للمستعفين وتقدمة وعد بالتفضل عليهم بالغنى ليكون انتظام ذلك وتأمله لطفا لهم في
 استعفاهم وربط على قلوبهم وليظهر بذلك ان فضله اولى بالاعتناء وادنى من الصلحاء وفيها دلالة على
 الصبر وطلب العفة اذ لم يجد ما ينكح به حتى يعطيه الله تعالى من فضله ما يتمكن معه ذلك وان كان قليلا فاف
 الصبر

انتصب برأيه

في النور

ظلف نفس ظلفنا
 بازديت نفس را
 از شهوت منده
 ظلف النفس
 نزوها
 في

والعفة انها

وَعَدَدُهَا مِائَتَانِ وَارْبَعُونَ وَهِيَ الْمِائَةُ الْوَارِبَةُ
عَلَى الْمِائَةِ الْوَارِبَةِ وَهِيَ الْمِائَةُ الْوَارِبَةُ
وَعَدَدُهَا مِائَتَانِ وَارْبَعُونَ وَهِيَ الْمِائَةُ الْوَارِبَةُ
وَعَدَدُهَا مِائَتَانِ وَارْبَعُونَ وَهِيَ الْمِائَةُ الْوَارِبَةُ

في اول النصار

تبار للاناث اليتم مكان المذكور
وارجع شيم على القلب كما قيل ايام
والاصل ايام ويايم ويايم

[illegible]

ثلاثة ثلثة اربعة اربعة ويراد قسمة المال على الوجه المذكور سواء كانت القسمة متفقة او مختلفة وهي منصوبات
على الحال من مفعول فانكحوا او عن فاعله فيحتاج الى التأويل ليحمل ويحمل غيرها ولو اخير المفرد بان يقول
ثنتين وثلاثا وانما لدل على جواز الجمع دون التوزيع ولو قيل أو لدل على احد هاتين دون الجمع فلا يجوز
القسمة الا على وجه واحد ولا يفهم جواز الجمع بين المذكورات فيلزم ترجيح الكثر من اربعة مثل ثمانية
عشر لشخص واحد لما قرأنا المتبادر من هذا الكلام عرفاه القسمة بين الجميع على الوجه المذكور على
سبيل الاتفاق او الاختلاف فلا يحتاج لذلك الى جعل الواو بمعنى او بل لا يصح لما قرأنا انه يلزم ترجيح الستة
بل ثمانية لشخص واحد فان الثلث بمعنى ثلثة ثلثة وكذا رابع فان ختم من العقاب في التعدد بعد العدل
فواحدة اي فانكحوا واحدة لا غير فانها لا يحتاج الى التعديل مع الكثرة ولا الى المهر والمؤنة مثل مؤنة الاحرار
ذلك ادنى الاتعول اي الواحدة من الحرار واختيار الاماء اقرب الى ان لا تميلوا من حال الميزان اذا مال
او ان لا تجوروا من حال الحاكم في حكمه اذا جار ومنه عول الفريضة وفسر بان لا يكثر عيالكم من عالة فعبر
عن كثرة العيال بكثرة المؤنة على الكفاية ويؤيده قراءة تعيلوا من اعال الرجل اذ اكثر عياله فالمراد
بالعيال الازواج والاولاد فهو بالنسبة الى الواحدة ظ واما بالنسبة الى الاماء فانه باعتبار عدم كثرة
مؤنتهن فهن بمنزلة القليلة وان كثرن واهن مظنة قلة الولد بالعدل وغيره ثم انه لا يخفى ما يفهم
من الآية الكريمة من وجوب التحرز عن المحرمات بمجرد خوف الوقوع فيها حيث قال وان ختموا لا تقسطوا
فانكحوا وقال فان ختم الآية فيدل على كمال المبالغة في وجوب الاجتناب عن المحرمات وفي ملاحظة
العدل والقسط بين النساء بل مطلقا فيكون المعنى ان ختم من عدم القسط في يتامى النساء بالغة
الذي تقدم فلا يباح لكم ذلك غير مضطرين فان لكم ان تنكحوا فانكحوا ما طاب لكم من النساء شي
وذلك ورابع عادين بينهما منتهى منتهى على العيال وان ختم من عدم العدل وكثرة العيول فانكحوا
ما لا يحتاج اليهما فنقص الآية تحريم عدم القسط وما يؤيد اليه واباحة النكاح معه الى اربع لا حجب
على الظن ويحمل حمل الامر بالتوزيع على الذب للاجتماع على عدم وجوب مكنتى بل الواحدة الا في بعض
الصور وحمله عليه بعيد بل لا يمكن قتائل بل استحباب الثنتين وما فوقها ايضا غير ظ وما في
رايت عن الشيخ كراهة ذلك وسببها ظ وفي الآية ايضا السارة اليها فانه للاباحة وعدم التحريم
قتائل قال في ان استدلال بعض الناس على وجوب التوزيع بقوله فانكحوا وهو خطأ لانه يجوز العدل

ف قوله بترجم بترجمة ثلثة ثلثة
مع ملاحظة ما سبق من ان التكرار
لكون الخطاب للجميع

وكثرة المعونة او ما ملكت ايديكم
واحدة ومتعددة فانها لا
يحتاج الى التعديل

فان قلنا ان
لان النقص بالتميز والتميز بالنسبة
من التوزيع فيكون التوزيع
كثرة الواحدة بالاضافة الى الزوج

عن الظاهر

عن الظاهر دليل وقد قام الدليل على عدم الوجوب وانت قد عرفت عدم الدلالة والادلة من وجوب شيء وان
وجود الدليل على عدم الوجوب مثل الاجتماع والخبر لا ينافي دلالة على الوجوب ظاهراً الا ان يقال انه قال
به لذلك فتح يمكن ان لا يسلم وجود الدليل وبغيره ايضا انه يجب الاجتناب عن جميع المحرمات فهو يدل لما
ذكر سلطان المحققين من عدم قبول التوبة عن بعض الذنوب دون البعض وبغيره ايضا جواز النكاح
الى اربع وتحرير الخامسة وعدم حسن ترك النكاح بالكلية فانه لا بد من الواحدة او ملك اليمن فينهم كال
الاهتمام بالتزويج وذر العزوبة وانها ترتفع بهذا اليمن ولا يحتاج الى النكاح بالعقد والكل موجود
في الاخبار فانه لا يجب التعديل بين السراري بل النام عندهن وجوز العزل عنهن وقلة مؤنة ما
يحتاج اليه منهن ثم اوجب اعطاء مهر النساء فقال واتوا النساء صدقاتهن نحلة اي عطية من الله
لهن وسمي لها مع كونه عوض البضع لا شتر اك فوائد التزويج فنحلة حال عن الصدقات ويحتمل عن
فاعل اتوا بمعنى ناهلين فكانت عطية منهم وهو ظاهر ويحتمل كون نصبتها على المصدر فكانت قال
انخلوهن نحلة فظاهرها يدل على وجوب المهر مجرد العقد مطلقا لانه بالعقد تصير الزوجة داخلة
في النساء فتدل على ان المهر هو العقد فقط ولا دخل للدخول ثم تنصف بالطلاق وهو مذهب
بعض الاصحاب بل على وجوب اعطائه مع فكانت مقتيد بطلب صاحبه كسائر الحقوق فيمكن ان يكون
لها الاستناع حتى يأخذ فقامل فيه ويدل على انه يجب الاعطاء من طيب النفس فان طيب خطاب
للزواج اي فان طابت نفوسهن بهبة لكم عن شيء منه من صدقاتهن فيذكر الضمير باعتبار المهر
او باعتبار المفرد المذكور فيها نفسا هو تميز وتنكير شيء يدل على عمومه والظان انه هبة الكل ايضا لذلك
الا انه ذكر البعض للاشارة الى انه ينبغي اعطاء البعض بكاد بعض الزبانيات على نقد شيء من المهر
فكله اي فكلوا المهر هو بكم ويحتمل ان يكون المراد بكلوا التصرف والقبول مطلقا هبة من ربا فالهني الطيب
المساغ الذي لا ينفقه شيء والمرئي محمود العاقبة الذي لا يضرب ولا يودي قال في ان الصداق المهر والنحلة
العطية وسقى التحمل نحلا لان الله تعالى نحل منها العسل للناس والهني سفاء من المرض ويقال هني
الطعام ومراني اي صار لي دواء مجالا سافيا وفي كتاب العياشي مرفوعا الى امير المؤمنين عليه السلام جاء
رجل فقال يا امير المؤمنين اني يوجعني بطني فقال لك زوجة قال نعم قال استوهب منها شيئا طابت
به نفسها من مالها ثم اشترى به عسلا ثم اسكب عليه من ماء السماء ثم اسر به فاني سمعت الله يقول

الخطاب للزواج وقيل لا وليا ولا نكاحا
ياخذون مهر بناتهم وكانوا يقولون هني
ان فهم لم تولد له بنت يعنون باخذ مهر
فتسبح به مالك اربطه

اراعطهن صدقاتهن ناهلين
طيب النفس لا عطاء

فكانت
صدقاتهن نحلة اي اعطوا من مهر
طوبى النفس

وهذه عبارة عن التحليل والبيان
في الالهة وازالة التبعة

علاج من البطن

في المعنونة

في كتابه وانزلنا من السماء ماء مباركا وقال يخرج من بطونها شراب مختلف الوانه فيه شفاء للناس وقال
فان طبع لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فاذا اجتمعت البركة والشفاء والهني المرئي سئيت
ان شاء الله تعالى قال ففعل ذلك فسئى فذلت الآية على جواز اكل مهرهن بطيب النفس ولا يحتاج
الى الايجاب والقبول بل مطلق التصرف في اموالهن بل اموال الناس ايضا بطيب النفس فلا يبعد سقوطها
بالهبة كما وردت به الرواية فالهبة غير مخصوصة بالايمان كالصدقة على ما دل عليه قوله تعالى وان تصدقا
خير لكم والظ انه يجوز الابرار ايضا ولكن ينبغي القبول ايضا وان في المهر شفاء وفي الخبر المذكور دلالة
على عدم مكرهه الاستيهاب من مال الزوجة مطلقا وان كان الظ انه المهر فقط وحصول الشفاء به
وبالعسل وبها السماء الرابعة والذين هم لغزو جهنم حافظون في جميع الحالات الاعلى ازواجهن او ما
ملكتم ايها لهم الاحال تزوجهم او تسرهم اي يحفظونها عن جميع ما امر بالحفظ عنه ولا يحفظونها عن شيء
ايح بن ليل لعدم حسن الحفظ اما وجوبها واستحبابها او باحة فلما ان الحفظ عنه صفة حسن فكذا
عدم الحفظ عن الزوجة والسرية فلا ينبغي ترك التزويج خوفا من المماش بل غيره ولا ترك السرية خصوصا
باعتقاده انه ليس بحسن لعدم حصول ولد مناسب كونه عارا كما يفعل بعض الجهلة وهو خطأ ويدل عليه
غير هذه الآية ايضا من الآيات والاحبار فافهم ولهذا اكده رد الله بقوله فافهم غير ملومين
فيكون التورم عليه حراما وعلى ازواجهم في موضع الحال اي الاولين على ازواجهن او قوايين عليهن
نظيره فلان على البصيرة اي وال عليها او متعلق بمحذوف يدل عليه غير ملومين كانه قيل بلامون
الاعلى ازواجهن او ما ملكتم ايها فافهم غير ملومين عليهن فذلت على عدم حسن مباح شرع جميع النساء
الازوجته وامته بل كشف الفروج عند غيرهما والاستمتاع بغيرها حتى الاستمتاع باليد وسائر
البدن وبالحيلانات وغيرها وكذلك بقوله فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون حتى
فهم تحريمه وفيه اي الظالمون المتجاوزون الى ما لا يحل لهم اي من اراد واحدة غير الازواج المحللة
والاماء على الوجه الشرعي فاولئك هم الظالمون في العدل عن الحد الذي حذره الشارع من ان كانت
زوجة فوق الحد ام لا ولا يدل على تحريم المتعة لانها زوجه وانتفاء بعض احكامها مثل الارث
عند البعض والقسمة لا يقتضي خروجها عن مستى الزوجة لانها زوجه لغة بل شرعا ايضا كما في بعض
الدائيات ايضا مثل الناصرة والقائلة قال في فان قلت هل فيه دليل على تحريم المتعة قلت لا

لان المتعة يكاف

لان المتكوجة بكاح المتعة من جملة الانواح اذا صبح الكفاح وفيه اسارة الى جواز المتعة عند هذه الآية
 والآية على جوازها فانه قال انها زوجة فيدخل تحت المستليات فيلزم القول به الا ان يقول بعض ما بل
 يختصها بالخبر ولكن لا بدح من الاتيان بخبر يمكن تخصيص القرآن المتواتر به وتدل على تحريم جميع انحاء
 المباشرة بجميع النساء غيرهما فلا يصح بالهبة والاجارة وغيرهما فيفهم من الآية عدم جواز التحليل ايضا
 لكن اكثر الاصحاب بل نقل الاجماع قبل المخالف وبعد على جوازها للاخبار الصحيحة من ائمتهم عليهم السلام على
 ذلك فمن المصريح في الآية وادخل التحليل في احدهما فبعض ادخل في التزويج فان المحللة متعة والتحليل
 تزويج وبعضهم ادخله في الملك وجعل الملك اعم من المنفعة والعين والتحليل تملك منفعة والاول
 بعيد اذ ليس فيه خواص المتعة من وجوب تعيين المدة والمبلغ والصنعة الخاصة والثاني ايضا لا يخ
 عن بعد اذ الظ من الآية هو ملك العين لا الاعم ولهذا لا تملك المنفعة بغير وجه التحليل على ان
 كون تملك البعض مثل القبلة المحضة او اللبس او النظر فقط غير واضح مع انها تباح بالتحليل للنصوص الصحيحة
 وادخاله في الملك اشكل وادخال المستأجرة لجميع منافعها او بعضها وهو ظ فلا بد من التخصيص ولكن لما
 ثبت التحليل فلا بد من التأويل وان كان بعيدا فيمكن جعله قسما آخر لنفسه وتخصيص هذه الآية فانه
 غير عني على ما استهراته ما من عام الا وقد خص حتى هذا افتا مل الخامسة والمحصات من النساء الا
 ما ملكت ايها نكم كتاب الله عليكم واحل لكم ما ورا ذلكم عطف على المحرمات مؤبدا اي حرم عليكم
 المحصات اي المزوجات الا ما ملكت ايها نكم من السبا يافانه يجوز وطيهن مع كونهن مزوجات لبطال
 عقدهن بالسبي والتملك كما ورد في رواية ابى سعيد الخدري اصبنا سبايا يوم اوطاس وطعن انا وجع فكرهنا
 ان نتمع عليهن فسالنا النبي صلى الله عليه وآله فنزلت الآية او ما ملكت الايمان من الاماء المزوجات فانه
 للمالك ابطال بكاحهن يمنع انا وجهن وطيهما بعد العدة اذا كان زوجها لما لكها بغير خلاف ويدل عليه
 الروايات مثل صحيحة محمد بن مسلم قال سالت ابا فرعية عن قول الله عز وجل والمحصات من النساء الا ما
 ملكت ايها نكم قال هو ان يامر الرجل عبده ونحوه امته فيقول اعزل امراتك ولا تقر بها ثم يحبسها حتى
 تميسها والآية تدل على جواز بكاح الاماء المزوجات لما لكها مطلقا وخبر خصصها وبينها بل الاجماع ايضا
 وكتاب مصدر لفعل محذوف أي كتب الله كتابا وفرض فريضة عليكم واحل الله لكم ما ورا ذلك الذي
 تقدم من المحرمات وهو عام مخصوص بالمنفصل من الاخبار والاجماع كقوله بنت الاخ وبنت الاخت على العمالة

في النساء
 ابي هريرة

بغير رضاها وغير ذلك ان يتنقوا منقوله بتقدير ارادة اي حل الله ذلك لا ارادة ان يتنقوا باموالهم
اشارة الى العمل بالرضا وعدم الغصب ويسعى بالمبالغة في المهر بان يعطا ويكن ادخال سراء السراري
ايضا فيه محصين معفيين غير مسافحين السفاح الزنا فيها استمتعتم فمن تمتعتم به منهن من النساء
المحللات للمتدمات فاتوهن اجورهن يجب عليكم ان توتوهن اجورهن التي وقع العقد عليها
كسائر الاجرا فريضة اي مفروضة حال من الاجور او مصدر فعل محذوف او صفة مصدر محذوف
ايتا مفروضا قال في قه قيل المراد به نكاح المتعة وهو النكاح المنقذ بمهر معين الى اجل معلوم
عن ابن عباس والسدي وسعيد بن جبير وجماعة من التابعين وهو من هب اصحابنا الامامية
وهو الواضح لان لفظ الاستمتاع والتمتع وان كان في الاصل واقعا على الاشتناع والالتذاذ فقد صار
يعرف الشرع مخصوصا بهذا العقد المعين اذا اضيف الى النساء فعلى هذا يكون معناه فتي عقدت
هذا العقد المستمي متعة فاتوهن اجورهن ويدل على ذلك ان الله سبحانه علق وجوب اعطاء المهر
بالاستمتاع وذلك يقتضي ان يكون هذا العقد المخصوص من دون الجماع والاستلزام لان المهر لا يجب
الا به هذا وقد روى عن جماعة منهم ابي بن كعب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضي
الله عنهم انه قرأوا فما استمتعتم به منهن الى اجل مستي فاتوهن اجورهن وفي ذلك تصريح بان المراد به
عقد المتعة وقد اورد الثعلبي في تفسيره عن حبيب بن ابي ثابت قال اعطاني ابن عباس مصحفا
فقال هذا على قراءة ابي فرأيت في المصحف فما استمتعتم به منهن الى اجل مستي وبإسناده عن ابي بصير
قال سالت ابن عباس عن المتعة فقال اما قرأت سورة النساء فقلت بلى فقال اما قرأتها فما استمتعتم
به منهن الى اجل مستي قلت لا اقرأها هكذا قال ابن عباس والله هكذا انزل الله عز وجل ثلث مرات
وبإسناده عن سبعة عن الحكم بن عتيبة قال سالت عن هذه الآية فما استمتعتم به منهن ام منسوخة
هي قال لا قال الحكم قال علي بن ابي طالب عليه السلام لو لان عمر لهن عن المتعة ما زنا الا سقي وبإسناده
عن عمران بن حصين قال نزلت آية المتعة في كتاب الله عز وجل ولم ينزل بعدها آية ينسخها فانما امرنا
رسول الله صلى الله عليه وآله فتمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله فها ت عليه السلام ولم ينسخها عنها فقال
رجل بعد برأيه ما شاء وما اوردته مسلم بن حجاج في الصحيح حدثنا الحسن الحلواني قال حدثنا الرزاق
قال اخبرنا ابن جريح قال عطا قدم جابر بن عبد الله معتمرا فحسنا منزله فساله القوم عن اسياء ثم ذكر والمتعة

فقال عمر ستمتينا

فقال نعم استمتعا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأبي بكر وعمر ومعايدل أيضا على أن لفظ الاستمتاع
في الآية لا يجوز أن يكون المراد به الانتفاع والجماع أنه لو كان كذلك لوجب أن لا يلزم شيء من المهر من لا
يستمتع من المرأة بشيء وقد علمنا أنه لو طلقها قبل الدخول لزمه نصف مهر ولو كان المراد به النكاح الدائم
للمرأة يلزم حكم الآية جميع المهر بنفس العقد لأنه قال فأتوهن أجورهن أي مهورهن ولا خلاف في أن
ذلك غير واجب وإنما يجب الأجر كلما بنفس العقد في نكاح المتعة وأنت تعلم أنه قد قيل بوجوب المهر
بمجرد العقد من أصحابنا أيضا بل هو المشهور كما مر إلا أنه ينتصف بالطلاق فلهذا مراده وجوبه بحيث
لا يسقط شيء فح يرد عند المنقطع أيضا لأنه ينتصف إذا وهب المدة قبل الدخول على المشهور وينبغي
أن يقول يلزم موقت المهر وجوده وإنما في عقد الدائم وليس كذلك فإنه يجوز خلقه عن مهر ثم يلزم
بالدخول مهر المثل ويمكن كونه مقصودا فتأمل ومتا يمكن التعلق به في هذه المسئلة الرواية المشهورة
عن عمر بن الخطاب أنه قال متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله أحلا لا أنا لفي عنهما وأعاقب عليهما
فاخبرنا أن هذه المتعة كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأضاف التهي عنها إلى نفسه لضرب من الرأي
فلو كان النبي نسخها أو طوى عنها وأباحها في وقت مخصوص دون غيره لضاف التحريم إليه دون نفسه وأيضا
فأنه ما فرق بين متعة الحج ومتعة النساء في النهي ولا خلاف في أن متعة الحج غير منسوخة ولا محرمة فوجب
أن يكون حكم متعة النساء حكمها ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة من قال إن المراد بالاستمتاع
الانتفاع والجماع قال المراد به لا حرج ولا أثم عليكم فيما تراضيتن به من زيادة مهر أو قصاص أو حظه أو
إبرائه وقال السدي معناه لا جناح عليكم فيما تراضيتن به من استيناف عقد آخر بعد انقضاء الذي
المضروبة في عقد المتعة يزيد الرجل في الأجر وتزیده في المدة وهذا قول الإمامية وتطافت الروايات
عن أئمتهم عليهم السلام قال القاضي نزلت الآية في المتعة التي كانت ثلثة أيام حين فحمت مكة ثم نسخت
كما روى أئمتهم عليهم السلام أبا حها ثم أصبح يقول يا أيها الناس إن كنت أمرتكم بالاستمتاع من هذه النساء
الآن الله حرّم ذلك إلى يوم القيمة وهي النكاح الموقت بوقت معلوم متى بها المتعة إذا فرض منه حرج
الاستمتاع بالمرأة وتمتعها بما تعطى وجوزها ابن عباس رضي الله عنه ثم رجع عنه قال في قيل
نزلت في المتعة التي كانت ثلثة أيام حتى فتح الله مكة على رسول الله ثم نسخت كان الرجل ينكح المرأة وقتا
معلوما ليلة أو ليلتين أو أسبوعا بثوب أو غير ذلك يعطى منها وطره ثم يسترحها سميت متعة لاستمتاع

هذا الحديث لا يثبت
فيه

بها ولتمنع لها بما يعطيها وعن عمر أنه لا أو في رجل يزوجه امرأة إلى أجل الأرجحتها بالحجارة وعن النبي صلى
 الله عليه وآله أنه أبا حها ثم أصبح يقول أني امرتك بالاستمتاع من هذه النساء إلا أن الله حرّم ذلك إلى يوم القيامة
 وقيل أبيع مرتين وحرّم مرتين وعن ابن عباس هي محكمة يعني لم ينسخ وكان يقرأ فيها استمتع به منهن
 إلى أجل مستي ويروي أنه رجوع عن ذلك عندهم وقال الله أني أتب اليك من قولي بالمتعة وقولي
 بالزحف وبالجملة الذي يظهر أن الآية ظاهرة في المتعة والقراءة المنقولة صريحة في ذلك والاجتماع واقع
 على أنها كانت جائزة والروايات كذلك فالكتاب والسنة والامة متفقة على جوازها وقد اختلفت
 الامة في بقائها والاصيل والاستصحاب وعدم دليل واضح على النسخ وكونه على خلاف الاصل مع الخلاف
 في جواز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة وعدم الاجماع مع عدم العلم بالتواتر منا وعد جوازه بالخبر
 الواحد بالعقل والنقل من الاجماع وغيره دليل عدمه ويؤيد عدمه ورود خبر منقول صريح والخلاف
 من كبار الصحابة مثل ابن عباس وأبي وقتل بقائه إلى زمان عمر واسناده التحريم إلى نفسه كما مر والروايات
 من طرق أهل البيت عليهم السلام متواترة وإن رجوع ابن عباس عنه وتوبته بعيد لأنه ما كان حراما بل كان
 قوله به واجبا حيث كان مسندا إلى دليل فكيف يصح الرجوع عند الموت مع عدم ظهور دليل خلافه في حياته
 وبعد ظهور دليله عند الموت وكونه مخفيا عليه وعلى غيره حتى يمنعوه عنه إلى حين الموت ومع ذلك
 لا معنى للتوبة حيث كان قائلا بقول واجب ولهذا ما نقل في غير رواية الرجوع وما تقدم من تفسير صحيح البيا
 والتعليق صريح في بقاء الجواز فوقها بالنسخ باطل لما عرفت من عدم ما يصلح له من عقل ونقل كتابا وسنة
 واجماعا لوجود الخلاف من الخاصة والعامة مثل السدي وسعيد بن جبير وجماعة من التابعين وابن عباس
 وكذا نقل رجوعه ومما يدل على بطلانه كونه عند الموت والتوبة عنه لما عرفت على أن في كلامهما اضطرابا فإنه
 يفهم تارة أنه أبا حها مرة ثم حرّمها وتارة أنه كان مرتين وأنه أبا حها ثم أصبح قال أن الله حرّمها أبدا فإنه يفهم
 منه أنه كانت يوما واحدا بل ليلة واحدة ويفهم أنه كانت ليلة آيا ومع أنه قال كان الرجل منهم يتشع أسبوعا
 وهل هذا الاتناقض واضطراب لرد ما أحله الله لقول غمريه قائل ولا تقلد والحاصل أن الجواز كان يقينا
 بالكتاب والسنة واجماع الامة ولا يزل الأبييوع مثله عقلا ونقلا من العامة والخاصة وليس فأن يحصل
 الأمن الدليل العقل والكتاب والسنة والاجماع اليقينية ومعلوم عدمها أن الله كان عليها بمصالح
 حكما فيما شرع من الاحكام السادسة ومن لم يستطع منكم طولا أي من لم يجد قدرة وغنى وأصله الفضل

هـ
 في نسخة ابن عباس
 في نسخة ابن عباس
 في نسخة ابن عباس

في النصار
مقصود بالامانة

والزيادة ومنه القول ان ينكح المحصنات المومنات اي تزوجها وهو في موضع النصب بطولا او بفعل متقد صنفته
اي ومن لم يستطع منكم قدرة يرتكب بها نكاح المحصنات او لم يستطع عنى يبلغ به نكاح المحصنات يعني الحر امر
المسلمات وظاهر العقد ويحتمل الوطى فيما ملكت ايها انكم اي فليتزوج منهن اي من جنس ما تملكتم فريد اما
الغير فان التزويج لا يمكن الا بها ويحتمل ان يكون المعنى فان لم تقدر و اعلى نكاح المسلمة الحرة فحذف الاماء
سراى والنكاح يحتمل المعنيين فتأمل من فنيا لكم المومنات يعني الاماء والمسلمات وظاهر الآية
يدل على جواز نكاح المسلمة الحرة للحر والعبد لعموم من الا ان يكون الخطاب للحر والحر على عدم جواز وطى الكافرة
مطلقا كالبينة وغير كالبينة حرة او المنة للعبد والحر لقيود المومنات في المقتضين ولكن مفهوم الوصف وما
ثبت لمحيته فلا يعمد الى ادلة الحق ولا شك انه احوط وسبغى تخفيفه وعلى جواز عقد الامة مع عدم
قدرة الحرة على الاحتمال الاول حر اكان او عبد العوم من وقيل على عدم جواز اخذ الحر الامة بالعقد مع القدرة
على الحرة كانه بمفهوم الشرط الذي ثبت حجيته وفيه تأمل لاحتمال ان يكون المراد المعنى الثاني ولعدم صراحة
في الشرط لانه متضمن له والمفهوم قد يكون معتبرا اذا كان صريحا ولهذا قيد في بعض عبارات الاصوليين بمفهوم
ان ولان المفهوم انها هجبة اذ لم تظهر للعقد فائدة غير نفى الحكم عن المسكوت كما بين في موضع من الاصول
وهنا وجه ظاهر وهو الترغيب والتحرص على النكاح وعدم الترك بوجه ولو كان بامه وافادة ان الحرة او
فلا ترك الى غيرها مهما امكن وهو ظ فالعنى ان امكن الفرد الاعلى والافضل وهو نكاح المسلمة الحرة فهو
مقدم عقلا وسرعا على تقدير القدرة والا فالفرد الضعيف الغير الاول وهو نكاح المسلمة الحرة الاماء وهو
جاء في مفهوم الصنف المذكورة ايضا وايضا سوق الآية مسعرا بان ليس المقصود ذلك فان الظان ان المقصود هو
الارساد لا الترتيب في الحكم والامر والنهي ولهذا ما حملت على تعيين نكاح الحرة المسلمة مع القدرة وتعيين الامة
على تقدير القدرة العدم وايضا لا شك في عموم من الحر والعبد وان يجوز نكاح الامة للعبد مع القدرة
على الحرة بخلاف على الظ ولو كان المفهوم هنا حجة لزعم عدم جواز له ايضا فتأمل وبالجملة هذا المفهوم
لا يعمد الى ادلة الجواز مثل احل لكم ما وراء ذلك فلا تخرج عنه الا بدليل اقوى او مثله ويؤيده والله
اعلم بايمانكم يعني ما انتم مكلفون الا بظاهر الحال فكل من يظهر الايمان فهو مؤمن ومؤمنه عندكم واحكموا
به فنكاحها جائز ولستم مواخذين بها في نفس الامر فان ذلك لا يعلم الا الله فلا يمكن تكليفكم به بعضكم
من بعض اي كل منكم من ولد آدم فلا تأبوا نكاح الاماء فان المدان على الجنسية والايمان وانتم لا تفصل

بينكم الا بالايمان وهو امر غير معلوم الا الله ويؤيد المراد ايضا قوله فالكفو هو باذن اهلته يعني تزوجها
 من النقيات المؤمنات باذن اهلته وامر ساداتهن وفيها دلالة على عدم جواز العقد على الامة بغير اذن
 مولاهما مطلقا عند انقطاع ودواما سيدا وسيدة ينبغي تأويل ما ورد في بعض الاخبار من جواز
 العقد المنقطع على امة السبيدة بغير اذنها مع عدم الصحة والصراحة وتها تحتيتها في الفروع فراجعها
 ويؤيد ايضا والنحو الايامي الآتية ويمكن فهم دلالتها على عدم اعتبار اذن الامة حيث شرط اذن الامل
 فقط واتوهن اجورهن اي اعطوهن مهرهن ولعل المراد اهلتهن فانها مملوكة لهم بالمعروف بطريق
 يقتضيه عرف الشرع وهو ما وقع عليه التراضي والعقد او المهر المثل ان لم يتبع في العقد وعلى وجه حسن دون
 مما طلة وبيع محصنات اي تزوجهن عنائفة غير منسلحات زانيات ولا متخذات اخدان اي اخلاء
 في السر لان الرجل كان يتخذ صديقة فزني بها والمرأة تتخذ صديقا فزني بها وروى ابن عباس انه كان
 قوم في الجاهلية يحرمون ما ظهر من الزنا ويستحلون ما خفي منه فتنهى الله سبحانه عن الزنا سرا وجهرا فعلى
 هذا يكون المراد بقوله ولا متخذات اخدان غير زانيات جهرا ولا سرا كلها حالات لعل الفائدة الترتيب
 في المتصفة بهن لا عدم جواز غيرهن فاذا احصت قرى بضم الهاء وكسر الصاد مبيتا للمعول اي فاذا
 زوجهن واحصن وحفظن من الزنا بازواجهن بالترجيح وبالفتح للنفا على محتمل ان يكون معناه احصن ^{الفسن}
 من الزنا بالتزويج كما يحتمل ان يقال ذلك في قراءة محصنات وقيل احصن ازواجهن من الزنا وقيل اسلمن
 فاحصنهن الاسلام كما يحصنهن الا زواج فان اتين بباحسة اي فان زنين المحصنات من الاماء فعليهن
 نصف ما على المحصنات من العذاب اي نصف ما على الحر من الحد في الزنا وهو مائة جلدة ونصفها خمسون
 لا الزجر اذ لا ينتصف فلا رجم على الاماء مطلقا بل الصيد ايضا لعدم ندرت على ان حد الزنا في المملوكة
 المحصنة هو خمسون ولكن لم يظهر حينئذ للقيد بالاخصان والمملوكة وجه فانه بدو لهذا ايضا ذلك على ما
 تقرر فالمعنى الاول غير مناسب فمحتمل الثاني لا قد يقال لا زنا للكافرة للشيبة ويحتمل في الاول ايضا
 لانها قد تقول يجوز الزنا مع عدم الزوج للاحتياج وليس بواضح اذ الشيبة مطلقا تنافي وتستقط الحد
 الا انه قد يكون ورودها مع الظاهر قائل ويمكن ان يقال لما كان الكلام في الاماء وتوهم الزجر مع الاحصان
 صرح بعدمه ونصيف الجلد وبنهم الباقي من عدم القائل بالفصل والاجتماع والاخبار فتأمل ذلك
 اسانة الى جواز نکاح الامة لمن خشي الغت منكم اي الائمة الذي يحصل بسبب الزنا الغلبة الشبهة وهو

في الاصل انكسار العظم بعد الجبر فاستعير لكل مشتقة ولا مشتقة اعظم من الاثر وعليه اكثر المفسرين قيل
 معناه طوع خاف الحد بان يهويها ويرى بها فيجهد وقيل الضرر الشديد في الدنيا والدين لغلبة الشهوة
 والاول اصح قاله في ن قيل وهذه ايضا يدل على تحرير النكاح الاماء مع امكان العقد على الحرية ولكن زيد له
 شرط آخر فهو يجرى من بدونها والجواز مشروط بهما عدم الامكان وخوف العنت وهو قول بعض اصحابنا
 ايضا وقد عرفت عدم الدلالة على التحريم بالشرط الاول وما ذكرناه هناك مما يدل على الجواز ويؤيد
 قوله وان نصبر واخير لكم اي صبركم عن نكاح الاماء واحتمال الشدة بالصبر على العزوبة خير لكم من تزويجكم
 بها والصبر على ما يحصل لكم من معاشرتهم والعار وتحصيل الاولاد وما يلحقهم من العار بسببكم ومن
 جهة عدم اصلها من البيت كما دل عليه ما روى عنه صلى الله عليه وآله الحرار صلاح البيت والامار خراب
 البيت فان الظاهر ان المراد ان ترك التزويج بالاماء بدون الشرطين خير فيجوز ترك فعله وتركه اذ لو كان المراد
 بعد الشرطين لا ينبغي الترك ولا يكون راجحا بل يجب التزويج كما قال الفقهاء انه يجب النكاح اذا خاف
 الوقوع في الزنا او يحصل به ضرر لا يتحمل مثله ويستحب لودعت نفسه بل قال الاكثر انه مستحب مطلقا
 فلا يكون ترك التزويج بالاماء مع عدم القدرة على الحرية وحصول الضرر وخوف الوقوع في الزنا خيرا
 بل هو خير مع عدمها بان لا يخرج بالحرمة مع عدم امكانها ايضا والضرر ايضا وهو ظ ولذا قال اكثر
 الفقهاء بالجواز مع الكراهة الا مع الشرطين ولها تجمع بين الادلة ويؤيدها رواية محمد بن مسلم قال سالت
 ابا جعفر عليه السلام عن الرجل يتزوج المملوكة قال اذا اضطر اليها فلا بأس ومرسلة ابن بكير عن الصادق
 عليه السلام لا ينبغي ان يتزوج الحر المملوكة الحديث وانته غفور رحيم يفرغ ثوب عباده تفضلا وكرما او با
ولعله اشارة الى عدم بأس من تعدى عن الحدود المتقدمة عن رحمة الله وامر بالتوبة والرجاء والطمع
النوع الثاني في المحرمات وفيه آيات الاولى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم يحتمل تحرير العقد على امرأة عقد
 عليها الاب وهو الظاهر من النكاح فانه حقيقة فيه على ما قيل ويحتمل الوطى مجازا او بالاشتراك ويحتمل جملة
 على الاعم عموما مجازا وعموما اشتراكا فيحرر الوطى والعقد على الابن طوع عقد عليها الاب او وطئها بالملك
 فيشمل الزوجية والشرعية ولكن الفهم مشكل فانه لا يخفى من اجمال فالعمدة هو الاجماع والاخبار فالظ
 عدم الخلاف في جواز نظر الابن الى امرأة ابيه وسرته من النساء بيان ما الا ما قد سلف يحتمل كونه
 منقطعا اي لا يجوز لكم نكاح ما نكح آباؤكم ولكن ما نكحتم قبل الاسلام فهو جائز ومتصلا باعتبار اللازم

يتزوج بالحرمة لما تقدم وللزنا على
 النكاح في الاخبار والآيات والاجماع
 وبعد تخصيصها

في النساء

أخرج
عن فلوك من قراء الكتاب
في النساء
سورة الأولى

أي تعاقبون على نكاح ما نكح آباؤكم إلا النكاح الذي سلف قبل نزول هذا الآية فإنه لا عقاب على ذلك فإنه
فعل في زمن الجاهلية فلا ينافي ما نقل في صحاح أنه ما كان جائزاً في أمة أصلاً كما يدل عليه قوله أنه كان فاشية
ومقتضية للنهي أي نكاحهن كان فاحشة عند الله وموجباً للمقت واليقص وما يخص به أمة من الأمم
وساء سبيلاً أي يسئ طريق من يقول به أو يفعله وقد ذكر في سبب النزول وجود ذلك فعلم تحريمه بالآية
ويجمل أيضاً أن يكون من قبيل ولا يذوقون فيه الموت إلا الموتة الأولى ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
ولا عيب فيه إلا أنه من قريب للمباغلة والتأكيد التي أئنت حرمت عليكم أمهاتكم الظان المراد
تحريم نكاحهن لما تقدم وتأخر والمتبادر من مثله كتباً در الأكل في حرمت عليكم الميتة ولعدم تحريم
الذات والنكاح أولى ما يمكن تقديره والامرأة رجع نسبك إليها بالولادة بغير واسطة أو
بواسطة الأب أو الأم وبناتكم البنات امرأة رجع نسبها اليك بالولادة بواسطة أو بلا واسطة
وأخواتكم الأخوات امرأة ولدها وولدك شخص بغير واسطة وعماتكم العمة امرأة ولدها وولد أبك
وأبا أبيك أو أبا أمك بالغاً ما بلغ شخص وخالاتكم الخالة مثل العمة الآية النسبة هنا إلى الأمر بمنزلة
الأب هناك وبنات الأخ وبنات الاخت بعلمان متباينين إذ بعد العلم بالأخ والاخت والبنات
يعلم بناتهما وهو ظ و في الآية دلالة على أن إطلاق البنات والأم والعمة والخالة وبنات الأخ
وبنت الاخت على هو ولا إذا كانت بواسطة أو بلا واسطة حقيقة وهو خلاف ما استظهر من أن
الإطلاق على الأول حقيقة وعلى غيره مجاز والظاهر أن المراد تحريم العقد لأنه حقيقة فيه ويعلم الوط
بالطريق الأولى ويجمل أرادتها هذا هو التحريم النسبي والظاهر أن الخلاف بين الأئمة فيها وفي كونها
لشبهة أو عند صحيح في نفس الأمر وعند القائل وأما الحاصلة بالترافاً لظ عدم الخلاف عند الأصحاب
في ذلك أيضاً وأنه لا خلاف ح في جواز النظر واللمس والتقبيل لغير شهوة إلا إلى العورة وكلام الأصحاب
في ذلك غير مفصل ويجمل أن يكون كذلك بالنسبة إلى المحرمات الغير النسبية أيضاً كما هي كالمصاهرة
ويجمل الاختصار على جواز النظر إلى الوجه وما يتعسر التحرز عنه مثل اليد والرجل وأما النظر إلى
أطراف الأجانب وعورتهم ومباشرة من يباشرة ذلك فكلام الأصحاب في ذلك أيضاً مجمل غير مفصل
فيمكن جواز ذلك إلى محل الشهوة والريبة واللذة المطلوبة ومباشرة العورة مع الحاجة والاحتياج
أحوط مما أمكن وأما تكملة الذي أضعفكم وأخواتكم من الرضاغة إشارة إلى المحرمات بالسبب الرضاغة

اقوى سبب وروى انها كلمة النسب ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال في فتاوى مسئلتين
احدهما انه لا يجوز للرجل ان يتزوج اخت ابنه من النسب والجواز ان يتزوجها من الرضاع والثانية انه
لا يجوز ان يتزوج ام اخيه من النسب ويجوز من الرضاع لان المانع وطى الاب اياها وهو غير موجود
في الرضاع ولا يحتاج الى هذا الاستثناء بالحقيقة لان معنى يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ان كل من
يحرم ويكون سبب تحريم النسب واحد اسبابه التبعة المذكورة يحرم ذلك بالرضاع اذا وجد ذلك السبب
بعينه فيه مثل الام الرضائية والاخت كذلك ومعلوم انتفاء ذلك في المسئلتين لان اخت الابن
ان كانت من الرجل فهي بنته والا فهي ربيته فتحرمها بالمصاهرة لا بالنسب وكذا ام الاخ فانها ام او زوجة
الاب ومعلوم انتفاءهما من الرضاع وعدم تحريمها بما يحرم بالمصاهرة بالرضاع وكأنه اشار اليه بقوله
لان المانع لا يستثناء ظاهري فالتى يحرم بالرضاع بالكتاب هي الام والاخت وكان الباقي يحرم بالاجماع
والاخبار والاعتبار ولكن للتحريم شروط ط كون الرضاع في مدة الحولين الرضاع المرتضع وكون الشرب
بالمص من الثدي والمقدار المعين وفي اكثر الاخبار انه ما بنت اللحم وسد العظم ولكن العلم به مشكل
وفي بعض الروايات ما يدل على انه يحصل باليوم والليلة وفي البعض بخمس عشرة رضة وفي بعضها بعشر
رضعات بشرط عدم الفصل بين غيرها وفي بعضها مرة وتها ما تفصيل في الكتب الفقهية والاصل
وبعض الآيات والاخبار دليل الجواز فلا يبعد عنها التبريد وهذه الآية لم يبدل على ان مجرد صدق الرضاع
يكفي لانه قد يكونها اما من الرضاع واختا ولم يعلم التسمية بمجرد صدق انها ارضعت وارتضعت
فاستدلال الحنفية ونحوها على ان مجرد صدق الرضعة لغة كاف مدخول ولو كان كذلك لكان الاكتفاء
بقوله واللاتى ارضعنكم اولى نعم يحرم ما كل له يوم وليلة وخمس عشرة بالاجماع وبعض الاخبار وبقي
الباقي تحت الجواز وهو المذهب المشهور واكثر الاصحاب عليه ويجعل غيرها على تقدير الصحة على العلم بالانبات
او استحباب الاجتناب جمع بين الادلة فتأمل فيه وانهات نسائكم وبائكم اللاتي في جواركم نسائكم
اللاتى دخلتمهن اشار الى المحرمات بالمصاهرة وهي ام الزوجة وبنتها التي تربيتها الزوج والمراد بها بنت
الزوجة مطلقا سميت لها وقيدت بالحجر لتربيتها اياها غالبا ولاشارة الى انه ينبغي له تربيتها وحفظها
في حجره حتى لا تضعف وهما عطف على امها تكموا وعطف عليها قوله من نسائكم قيد للربايب على الظاهر الى تربيتها
المحرمة هي التي كانت من الزوجة التي دخلتم لها فمن لا ابتداء فلا يحرم من بنت الزوجة الا اذا كانت امها

مدخولا بها قوله التي دخلتمهن وقوله فان لم تكونوا دخلتمهن ^و وح يحرم جمعا لدليل آخر فاذا فارق الامر
يجوز النكاح للبنت بخلاف العكس فانه يحرم الامر ابداً الا انه غير متيد بالدخول فيجوز العقد على البنت
تحريم الامر لعموم تحريم الامر من دون القيد والدليل على ان من نسائكلم قيد للربائب لا لنسائكلم ما ثبت في
في الاصول ان ما تعقب الجمل من الصنة والاستثناء وغيرهما هو قيد للاخيرة وظهور كونه قيد لها وعدم
ظهور كونه قيد للاولى مع وجود التحريم وتقييده بلا دليل غير جائز ومجرد صلاحيته واحتماله له ليس
بموجب لذلك وهو ظ ^و وعدم امكان كونه قيد لها اذ يلزم تعليقه بالموصفين وجعله بالمفصّلين ^{البائنة}
والابتدائية وهو غير ممكن وان امكن استعمال لفظ مشترك بعينين مجازاً او حقيقة لعدم امكان تعليقه
بالموصفين وجعله قيد لها في التركيب الا بالحدف وهو خلاف الاصل والظ والمحصل انه لا شك في ان
تقييد الاولى خلاف الاصل والظ فلا بد له من دليل موجب وليس في الآية نعم في بعض الروايات
الصحيحة دلالة صريحة على ذلك فلا بد اما تأويله اوردته حيث انه معارض بمثله وظ الآية او تقييد
الآية وتخصيصها بتلك الاخبار لعدم صحة معارضتها من الاخبار وجواز تخصيص القرآن بالخبر الصحيح
الصريح فالمسئلة مسئلة وتما ^و التفصيل في الكتب الفقهية وفي قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من جاكلم
اي البتغ من غير اهل البيت فلا يردوا ابوتهم لهد دلالة على ان ما ثبت بين الاب والولد من تحريم الصلة
وغيره ليس بمحقق بينه صلى الله عليه وآله وبين ائمة بل له حق الابوة واعظم نعم ثبت بين زوجاته
فقط والمسلمين التحريم لقوله وازواجه امهاتكم وغيره من الاجماع والاخبار حتى لا يحرم بنا لقن
على المسلمين فليست الامومة ايضا حقيقية بل المراد مجرد التحريم وهو ظ والايلز والتعدي في جميع
الافراد وفي قوله فان لم تكونوا دخلتمهن فلا جناح عليكم دلالة ما على عدم اعتبار مفهوم القيد
فافهموا الظ ان المراد بالنساء هو المعقود عليهن مطلقا فلا يشمل السرية فكان تحريم امها وبنتها بغير الآية
من الاجماع والرواية والقياس والظ ان المراد بالام والرببة اعتراف ان يكون بواسطة او بغير واسطة
فيشمل جدة وبنت البنت بل بنت الابن ايضا لانه بنت للمرأة كبنت البنت كما تقدم وما يدل على ايضا
قوله وحلائل ابناكم الذين من اصلا بكم فان الظ ان لا خلاف في ان المراد بالابن هنا اعترافه ومن
ابن الابن ومن ابن البنت ايضا والحلائل جمع حليلة وهي التي حلق وطبها فيشمل المعقود عليها مطلقا
والسرية ايضا ولكن الظ انها مقيدة برطبها ويحتمل بالنظر الى العورة او فعل ما يحرم على غير المالك من القبلة

وليس لجسد بشهية كما في الابن ولا يكتفي مجرد جواز الوطى فانه للاب وطى مملوكة الابن كالعكس ^{وتحمل}
 اذا كانت متخذة للتسري دون الخدمة ولعل ظ الآية يسلمها قائل فدلّت هذه على ان الابن ^{سطة}
 هو ابن الصلب فلا حتران بعيد الصلب عن الولد المتبني الذي يأخذه الانسان ابنا ويسميه به ^{للسفينة}
 والمحبة ولكونه ابن زوجته ونحو ذلك فانه لم تصر بذلك ابنا حقيقة وان جموع بين الاختين ايضا
 عطف على المحرمات وفائدة زيادة الجمع ان التخرير هو الجمع لا الافراد فمع مفارقة احد طيها يجوز اخذ الاخرى
 ووجه اما قد سلف سلف ان الله كان غفورا رحيمًا اشارة الى عدم بأس من تعدي عن حدود
 الله عن رحمة الله فان الله كان غفورا رحيمًا من قبل وبعد ودائها في تجاوز عنه بالتوبة والعفو والكرم
الثلث ولا تنكحوا المشركات النكاح لغة الوطى والعقد ايضا قيل بالاشتراك اللغوي وقيل
 حقيقة في الثاني ومجاز في الاول وقيل بالعكس والاكثر على انه بمعنى العقد وقال في ف انه ما جاء في القرآن
 الا بمعنى العقد واول ما يدل عليه اي لا تنزجوا وقرئ بضم التاء اي لا تنزجوا يا معشر المسلمين المشركات
 اي الكافرات مطلقا كتابية وغيرها فان الكتابي يقال له ايضا مشرك بدليل قوله تعالى وقالت اليهود عيسى
 ابن الله وقالت النصارى المسيح بن الله الى قوله سبحانه عما يشركون كذا في ف وي غير هذا وفي الدليل
 نظر تقدم وسيجي ويمكن ان يستدل كما قيل بقوله تعالى ان الله تعالى لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
 لمن يشاء فانهم وقال في الاول وهي منسوخة بقوله والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب وسورة المائدة
 ثابتة لم ينسخ منها شيء قط وهو اشارة الى ما روى عنه صلى الله عليه وآله انها اخر ما نزلت فخللوا احلالها
 وحر مواجرها وفيه نظر فان التخصيص خير من التشخي على تقدير التناهي والامكان وهو ظ ولاها ليست
 بالكلية حتى تكون منسوخة ولهذا قال القاضى ولكنها خضت بقوله والمحصنات له واما اصحابنا فبعضهم
 موافق للقاضى وبعضهم لا يجوز نكاح الكتابيات مطلقا واول آية المائدة كما فصل في مجمع البيان
 وسند ذلك الى الاصحاب وقال هو من ههنا وسيجي في محله وبعضهم يخص جواز نكاح الكتابيات بالمنقطع
 دون الدوام وسيجي البحث عن ذلك في تفسير آية المائدة حتى يؤمن اي يصدق بالله ورسوله ويسلم
 ولامته مؤمنة اي لامرأة مسلمة حرة كانت او مملوكة خير من مشركة وكذا ولعبد مؤمن خير من مشرك
 فان الناس كلهم عبيد لله واملاؤه وكذا في تفسير ف وي وهو خلاف الظ اذا لظ معنى العرفي من الامة
 والعبد وايضا لا مبالغة فيه مع والظ انها المقص والاولى ولو اعجبتموه وان كان الحال ان المشركة تعجبكم وتحسنها

في البنين

من ان اطلاق المشرك على كونه
 ان يكتفي بمي زوايا ثبات الابن لله
 لا يشترط ان يشرك في غير

لما لها أو لجمالها وخلتها وحسنها ونسبها فلو بمعنى أن كما قاله في الجملة جارية والغرض الحث على المنع من الجمال
وكفاح المشركات وكذا الكلام في الجملة الثانية هي قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد من
خير من مشرك ولو أعجبكم ولهذا علله بقوله أو لك فأنه بمنزلة التعليل بأن المشركين والمشركات
يدعون إلى النار فلا ينبغي محالطتهم فلا يجوز مناعتهم فأنه قد يأخذ أحد من دين صاحبه فأنه إذا
يدعوه إلى سبب دخول النار وهو الكفر والمعاصي والسيطان يعينه على ذلك ويرزقه وأوليا ر الله
وهو المؤمنون يدعونه إلى سبب دخول الجنة والمغفرة وهو الأيمان والطاعة فهم الذين يحب موتهم
ومواصلتهم ومصاهرتهم فالمضاف محذوف كما قال لا فيها والله يدعوا إلى الجنة والمغفرة يعني من دعوتهم
ودعوة الله منافاة فلا ينبغي أن يصاهر ولا يكون بينهم وبين المؤمنين إلا القتال والعداوة لا المحبة
اللانتمية بين الزوجين فلا يحتاج إلى حذف كما فعله في آية بآية أي تيسير الله وتوفيقه للعمل الذي يستحق
به الجنة والمغفرة ويبين الله آياته أي حجة وقيل أو امره ونواهيته وما أباحه وما حرمه للناس لعلمهم
يتذكرون لكي يتعلموا ويتذكروا ويتعظوا أو ليكونوا بحيث يرجو منهم التذكر لما تقرر في العقل من الميل
إلى الخير ومخالفة الهوى قاله في وهو مناسب للحسن العقل لا الشرعي ثم أعلم أن الكلام في استنباط الحكم
أن يقال ظاهرها دال على تحريم التنكح بين المسلم والكافر الذي هو المشرك الحقيقي وسُمي المشرك للكناية الذي
يقول بوحداية الواجب غير ظالمة وعرفا وكون القول بأن الله أبنا لا يستلزم الشرك الحقيقي وإطلاقه عليهم
في الآية السابقة لا يستلزم كونه حقيقة فيهم أيضا حتى يراد منه مطلقا وأيضا لا تشمل جميع غير المشرك
لحقيقته من اصناف من يحكم بكفره والاصل وعموم ردة الكفاح يدل على الجواز ولا يمنع عدم جواز تزويج
المسلمة بالكافر مطلقا إجماعا ولا يستلزم ذلك كونه مستفادا من هذه الآية وعلى تقدير التسليم لا يستلزم
عموم المشركات وآية المائدة ظاهرة في الجواز فانتظر زيادة التحقيق هناك وإن يقال أنها تدل على عدم جواز
كفاح المشرك لوصارت كتابية لقوله حتى يؤمن حيث جعل غاية التحريم فلو كان تلك أيضا غاية فلا يصير
الغاية غاية ولا يبعد لالتها على عدم تقرير الوثنية على دين الكتاب والالكان ينبغي جواز كفاحها على تقدير
جواز كفاح الكتابية وأنها تدل على جواز كفاح المخالفة من أنواع المسلمين لكون الأيمان بمعنى الإسلام على ما
يظهر من التفسير وهو الظاهر لعدم التكليف بالكفر من الإسلام في أوائل الإسلام وكذا أمر زوج المؤمنة بالمخالف
لما مر ويدل عليه أيضا بعض الروايات ومنع أكثر الأصحاب ويدل عليه بعض الروايات ويمكن الجمع بحمل الخبر على النوع

على تدبير المناقاة على الكراهة او على الناصب الكافر وانها تدل على جواز تزويج الامة مطلقا كما تدل على عدم
جواز وطى الكافرة بالملك ايضا اذا حمل النكاح على الوطى ولكن ذلك بعيد ^{مع الرطوب} وخلاف اللفظ فالأقتصار عليه ^{بعيد}
وان امكن وحصل منع وطى الكافرة مطلقا لكن ما يحصل منع العقد واطلاقه عليه وعلى العقد ايضا بعيد
مع عدم ظهور معنى مشترك بينهما يصلح للارادة هنا وانها تدل على تحريم التزويج لنفس الزوج والزوجة و
لوليها النوع الثالث في لوازم النكاح وفيه آيات الاولى وان اردت استبدال زوج مكان ^{زوج}
اي ان اردت مفارقة زوجة وتزويج اخرى وان يتم احديهن التي تريدون مفارقتها الضمير للزوج هو
الزوجة اي الجنس فتصح ارجاع ضمير الجمع الى الجنس باعتبار المعنى فنظارا ما لا كبر اقبل انه مسك ثور ذهبا
او دية انسان فلا تأخذوا منه شيئا انا أخذونه بهتاننا وانها مبينة استفهاما لكاراي لا تأخذوه ^{بها}
واثمين اوليها والاثم فان اخذه ظلم وباطل واثم واضع والبهتان هو الكذب المواجه به صاحبه على وجه
الكافرة له واصله التخيير من قوله فبهت الذي كثر اى تخير لا نقطاع حجته فالبهتان كذب تخير صاحبه لعظمه
وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض انكار وتجب وتعظيم لما فعلوا والافضاء الوصول الى شئ
بالملازمة قيل هنا كناية عن الوطى وقيل المراد به الخلوة الصحيحة وقال في ^ق كلاهما مرويان عندها
والمراد تزويج المهر والزوجه بحيث لا يرجع اليه شئ وذلك لم يكن الا بعد الوطى على المشهور واخذت منك ميثاقا ^{عليها}
اي اخذت الزوجات منك عهدا وثيقا بالعقد واحكم لوان بها بالوصية مرارا مثل قوله فامسكوهن بمعروف
وامسك بمعروف او تصرح باحسان وعدم التجاوز عن مطلق حدود الله وان كتاب المأثورات واجتناب
المعاصي فلاية دلت على لزوم المهر بالوطى دون غيره بمعنى انه لا يرجع الى الزوج منه شئ اصلا بالطلاق والفسخ وعلى
الرواية الاخرى الخلوة مثل الوطى والاول اشهر فلا ينافي ما تقدم من ان المهر لازم بمجرّد العقد وفيها دلالة ثانيا
على زوج السمي الى الزوج بالطلاق قبل الوطى والافضاء ويجمل دلالتها على عدم الرجوع في الهبة وغيرها للزوج
لعموم الآية وتدل على جواز الفلأ في المهر بمهرها وقع عليه التراضي كما دل عليه السنة وكأنه على غير المهر حملها السيد
حيث ذهب الى عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وهو بعيد عنه لانه خلاف ظاهر الآية والسنة الشريفة
والعقل او انه يقول لا يجوز ولكن يلزم بالعقد والوطى هو ايضا بعيد يمكن حمل كلامه على الاستحباب فيمنع غير
من غلاه وجعل الزائد في بيت المال لا وجه له وان كان للاول وجه كما قلنا للسيد ولكن لا وجه للمأني وكأنه
لذلك جعل من مطاعنه او لكونه خليفة واماما فرق بينه وبين السيد لقبوله اعتراض المرأة وقوله كل افقة

في النكاح
تزوج المهر

التنظار المال العظيم منقذت
النظر اذا رفقة ومنه التنظرة
لانها بناء مشيد

البيان الغليظ حتى الصحة
والمضاجعة

جواز

من عمر قال في ف وعن عمر انه قام خطيبا فقال ايها الناس لا تغالوا بصدق النساء اذ لو كانت مكرمة في الدنيا
او تقوى عند الله لكان اولاكم لها رسول الله صلى الله عليه وآله فانه ما اصدق امرأة من نساء الكفر من
انتي عسرة اوقية فقامت اليه امرأة فقالت له لم تمنعنا حقنا جعله الله لنا والله يقول وايتهم احدتهم
قنطار الآية فقال عمر كل احد اعلم من عمر ثم قال لاصحابه تسمعونني اقول مثل هذا فلا تنكرونه علي
حتى ترد علي امرأة ليست من اعلم النساء ثم انه لا شك في عدم جواز احدهما اعطى من المهر بعد التخل
بوجه سواء اراد الزوج الاستبدال ام لا فذكر الاستبدال يحتمل لكون العمل ذلك وقت نزولها ولكونه
محل الاخذ حيث انها مهر او قد طلقها فاراد بد لها اخوي وهي تحتاج الى مهر والمهر انها يكون لدوام الاستماع
وما استمتع الا في بعض الزمان ولكونه يلزم عدم الجواز مع عدم الاخراج والاستبدال بالطريق الاول
وبالجملة هنا لا يتوهم اعتبار المهر لعدم شرط حجته والعمل به وهو لا يقتل التسمية
لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوهن فرضة اي لا تبعة عليكم في مهر وما وجب
عليكم فرضة وجوب فيما يتا بله وهو قوله وان طلقتموهن حيث اوجب نصف المهر بدل على ان المتني
اولا هو المبيت ثانيا ان طلقتم النساء قبل المتس والوطي وقبل فرض المهر فيكون اولى بمعنى الواو ويدل
عليه وقد فرضتم او يكون بمعنى الا ان او حتى كذا في التفسير وفيه تأمل اذ على الاول المناسب فرضتم
وعلى الثاني يلزم تجوز الفرض والزهر شيء به بعد الطلاق قبل المتس وهو باطل ويحتمل ان يكون المراد
نفي الاثم كما في قوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما مع تاويلات او تفرضوا وبدونها ويحتمل
ان يكون عدل او محذور فلهما بالتقدير ان لم تفرضواهن فرضة او فرضوا وهو ايضا خلاف الظاهر عدم
ظهور فائدة التقييد قبل المتس فانه بعد ايضا لا اثم الا ان يقال انه لا اثم مع مطلعا بخلاف ما بعد المتس
او يقال انه لرفع تحيل انه لما لم يحصل فائدة النكاح لم يجر الطلاق ويمكن الحمل على الاعتراف بخلاف
الظ في القرآن ليهما دليل غير عريان والمراد بالفرض تعيين المهر قبل الدخول والطلاق ومتعوهن كانه عطف
على محذور ف اي فطلقتموهن ومتعوهن على الموسع قدرة بفتح الدال وسكرها والمقدار الذي يلي بحاله
والموسع الفتي الذي وسعت معيشته عليه وحاله وعلى المقتر قدرة اي الفقير الذي يضييق معيشته
اي الواجب عليهما ما يناسب حالهما متا بما لم وف يعني تمتيعا بالوجه المعروف سرعا وعرفا بحسب المرأة
حقا يعني تمتيعا حقا واجبا ثابتا او حق ذلك حقا على المحسنين اي الذين يريدون ان يحسنوا
صحة متاعا

الموسم الذي لم يمتد والمقدر الضيق
أي وقدره مقدار الذي يطيقه
لان ما يطيقه هو الذي يختص به والقدر
والقدر لغتان

والله اعلم
وسمى قبل الفيل الحسين كاتبا
الى النسيم باطرها

الى انفسهم باخراجها عن المعاصي بفعل الواجبات وترك المحرمات او الى المطلقات باعطائهن حقوقهن متى
 الازواج المطلقات محسنين ترغيبا وتحريضا على الامور والمساوغة اليه فجزا السرط محذوف من
 جنس ما سبق وهو رفع الجناح وما بمعنى المدة اي زمان ترك المش ومنا عما مفعول مطلق وحقا صنفته
 او مفعول مطلق واما قدر المتاع فظ الآية ما يقتضيه العرف ويستحق تمثيلها بحسب حال الغني وغيره
 وقد عتق بخادم او ثوب او ورق في ك وقال انه مروي عن الباقر والصادق عليهما السلام وغيرهما
 وهو من هب السافعية ايضا وظ مذهب الاصحاب خلافة فانهم قالوا ان الغني يتمتع بالذابة او الثوب
 المرتفع او عشرة دنانير والمتوسط بخمسة او الثوب المرتفع المتوسط والفقير بالدينار او الخاتم وما سلكه
 وما رواه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام انه اذا كان من سعا عليه منع امراته بالعبد والامة والمعسر
 بالحنطة والزبيب والثوب والذرا هو لا ينافي في القسامة الى ثلثة اقسام ولا ما ذكر في كل قسم منها لان
 مرجعها اليهما والعرف يقتضي تعيين كل مرتبة وقريب من الذابة التي هي الغرس العبد والامة وقريب منها
 البغل والبعر المقارب لها في القيمة لان المحكم في ذلك العرف لا التحديد فتأمل وعلى مذهب الجعفيين
 وخيار وملحفة على حسب الحال الا ان يكون مهر مثلها اقل من ذلك فلها صح الاقل من نصف مهر المثل
 والمتعة ولا ينقص من خمسة دراهم لان اقل المهر عشرة دراهم فلا ينقص من نصفها وذلك خلا
 ط الآية وكذا تعيين اقل المهر خلاف الاصل فدللت الآية على جواز الطلاق وعدم وجوب المهر للمرأة
 المطلقة قبل الدخول وقبل تسمية المهر لها ووجوب المتعة لها بالمطوق وعلى عدمها بالغيرها بالجمهور
 وهو مذهب الاصحاب والحنفية والحق السافعي بها في احد قوليه المسوسية المفوضة وغيرها قياسا
 لانه مقدم على المفهوم كذا في تفسيره وهو خلاف الظ والاصل وايجاب الشيء بمثل هذا القياس
 الذي لا علم بعلبة مع مخالفة ظاهر القرآن اليقيني بعيد اذ قد يكون العدة الطلاق مع عدم الفرض
 وعدم المش كما هو الظ يلزم اللغو وهو دليل القابل بالمفهوم وان الحاق المسوسية الغير المفوضة بعد
 ولعله لذلك قال به في قوله الاخر وبالجملة من سوقها لغير تخصيص المعتدة بالذكورة في الآية كما هو
 مذهب الاصحاب فانهم السالكين وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن
 فريضة بين في السابقة حال المطلقة المفوضة قبل المش والفرض وبين في هذه حالها بعد الفرض وقبل
 المش وترك المطلقة بعدهما فان حكمها الزوم المستحق كذا المطلقة بعد المش وقبل الفرض حكمه عند

في البقرة
 متصلة بالآية

فان قلت اى فرق بين قولك اصاب يعفون والنسب يعفون قلت الواو في الاول ضمير هم والنون علم الرفع
والواو في الثاني لازم الفعل والثنون ضمير هم والفعل مبني الا اثر للفاعل في لفظه وهو محل النصب ويعفون عطف
على محذوف

مهر المثل وقد فرضتم جملة حالية عن فاعل فعل الشرط اى طلقتوهن فنصف ما فرضتم جوابه مرفوع اما بانه
مبتدأ خبر محذوف او عكسه والتقدير فالواجب او فالذى عليكم نصف ما فرضتم او فلهن نصف او عليكم
نصف او نصف ما فرضتم واجب عليكم الا ان يعفون او يعفو الذى بيده عقدة النكاح والاستثناء
كأنه من مقدار اى الواجب نصف على جميع التقادير والحالات الا على تقدير حصول العفو من المطلقات
عن الكل او عن شئ فليس هنا حاجة في هذه الحال النصف واجب بل اما لا واجب اصلا او الواجب اقل
من النصف ويعفون عطف على محل يعفون فانه مبني على النصب بان والذى بيده عقدة النكاح
قبل هو ولي المطلقة المذكورة ففي الاول العفو منهن بشرط البلوغ والترشد وفي الثاني من اولياتهن على
تقدير عدلها وللولى ايضا العفو وهو من هبة الشافعي والاصحاب ولكن يكون منوطا بالمصلحة وبشرط
عدم العفو عن الجميع فافهم ما يجوزون للولى العفو عن الكل ويبعد ذلك من الآية وايضا بعد وجوب
المصلحة للعفو بعد حصول الطلاق الا ان يكون دفع ضرر ورجح ليس يعفو ولعل دليلهم اخبار واجماع
قال في ن وهو المروى عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام ويحتمل ان يكون الذى عبارة عن الزوج يعنى
المأخوذ هو النصف الا ان يعفون فيقتل او يعدم او يعفو الزوج عن الباقي فيصير اكثر من النصف اما
الكل او لا وهو من هبة ابي حنيفة وقال في ن ورواه بعض اصحابنا وهو بعيد ايضا اذ مقابلة الذى
بيده عقدة النكاح للمرأة لا يناسب وان العفو رجح ليس بمناسب فكأنه سمي المسألة الا ان اداها الى
الزوجة فيعفو عن النصف ولم يأخذ فيصنع كونه عفو حقيقة وايضا انه كان المعنى الواجب نصف
ومع استثناء العفو منه لا يصير الواجب غير الاول اظهر بحسب اللفظ والثاني بحسب المعنى ولا استبعادا
في جواز العفو للولى بالنص ولكن لا بد لعدم تجويز الكل من دليل ولعل لهدى لا عليه وعلى الحمل على المعنى
الاول ايضا وهو الروايات كما سير اليه والاجماع وان تعفو اقرب للتقوى كأنه خطاب للزوج والمرأة
وغلب المذكر او يكون للزوج والجمعية باعتبار الافراد وهو مؤيد لكونه العافي من جهة اسناد العفو
اليه وكون العفو من الولي اقرب غير معلوم لكن المناسب لحصر العافي فيهما وفي الولي كون الخطاب لهما
وقد يقال مع المصلحة يكون اقرب من الولي ايضا ويحتمل ان يكون المخاطب الناس والعرض ان العفو اقرب
من اى احد كان ولا يكون الفرض كونه من شخص بل مجرد حصول العفو ولا تنفس الفضل بينكم اى لا تنسوا
ان يتفضل بعضكم على بعض وقد نقل ان جبير بن مطعم تزوج وطلق قبل المس واعطى جميع مهر فقبل له

في ذلك فقال انا الحق بالعنف وعدم نسيان الفضل ان الله بما تعملون بصير اي علم باعمالكم من العفو
 فيعفو عنكم عليه وهو ترغيب عليه ويحتمل التهيب ايضا الزيادة طلب الحق ظلمة ويحتمل ان يكون الخطاب
 هنا ايضا عاما فدللت على وجوب نصف المهر المستحق بعد الطلاق قبل المهر وبعد الفرض وظاهرها التسطير
 بالطلاق لا انه يجب النصف مع لقوله فنصف ما فرضتم فعلم ان اجمع فرض ووجب بالعقد وسطر بالطلاق
 وعلى استحباب العفو مطلقا من غير شرط الاستغفار وعلى استحباب التفضل والاحسان وعلى استحباب العفو
 للولي وعلى استقلال المرأة في العفو فيلزم في العقد ايضا بل على استقلال الولي حيث اسند العقد اليه الا
 انه محل غير ميتين من الذي يدين عقدة التكاثر الرابعة الرجال قوامون على النساء بما فضل الله به بعضهن
 على بعض يقرمون بامورهن ويسلطون عليهن لقيام الولاية على رعيتهن بسبب تفضل الله تعالى باهم
 عليهن بكمال العقل وغيره وبسبب ما ينفقون عليهن من اموالهم واللا في تخافون نسوزهن اي الزوجات
 التي تخافون ايها الا نواج عصباهن وترفعهن عنكم وعن مطاوعتكم فيما يجب عليهن بظهور امارات
 العصيان والنسوز والاولى حمل الخوف على العلم كما نقل في آية عن الفراء قال معناه تعلمون نسوزهن قال
 وقد يكون الخوف بمعنى العلم كما قالوا في قوله تعالى فمن خاف من موصى جنا الآية لان خوف النسوز لا يوجب
 الهجر والضرب فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن اي فعظوهن بالقول والنصيحة فان لم ينفع
 الوعظ والنصيحة ولم يتركن النسوز به واهجروهن في المراقدة والمبايت فلا تدخلوهن تحت اللحف بان
 يغزل فراشها او حقولها اليهن ظهور كره في الفراش كما يدل عليه ما روى عن ابي جعفر عليه السلام يحول ظميره
 اليها ولا تجامعوهن فكيف بالمضاجعة عن الجماع كما في الباشرة اولات جامعوهن حتى يتركن النسوز
 ان لم يتركن فاضربوهن قبل فعظوهن بكتاب الله تعالى اولاد ذلك ان يقول اتق الله واجعلوا طاعة
 فان رجعت والا غلظ عليها القول والاضربها ضربا غير مبرح قيل معناه ان لا يقطع لحمها ولا يكسر
 عظامها وقيل ان لا يكون سديدا وروى عن ابي جعفر عليه السلام الضرب بالشوك فان اطعكم اي رجعت
 الى طاعتكم بالايمان بامرهم فلا تبغوا عليهن سبيلا اي لا تطلبوا عليهن تسلطا وعلوا بالباطل ولا
 للضرب والهجاء والوعظ معا ابيع لكم فضله عند النسوز بل ينبغي ان تجعلوا ما كان منهن كان لم يكن
 فان التائب من الذنب كان لا ذنب له على ما روى ودل عليه القرآن العزيز فينبغي الاخذ به فينبغي ان يكون
 معهن مثل ما كانوا معهن قبل النسوز بل ينبغي ذلك مع كل تارك ذنب فالآية تدل على عدم جواز

في النساء

في النساء

ل
ويقول

الهمجران والضرب بالمهرون بدون التئور والجواز معه بالمنطوق فالامر هنا للاباحة لا الوجوب والاستحباب
بل يمكن ان يكون مرجوحا فان العنصر حسن الا ان يعلم الفساد في الترك فيمكن الاستحباب بل قد يجب فيجوز
فيه الاحكام الخمسة الخامسة ولين تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء اي لا تعدروا على العدل والتسوية
بينهن بحيث لا يقع منكم اصلا ميل قلبى الى احديهن اكثر من غيرها ويكون الميل والمعاشرة متساوية بينهما
من غير زيادة لاحديهن على الاخرى ولهذا نقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقسم بين النساء
فيعدل فيقول هذه قسمتي فيما املك فلا تأخذني فيما تملك ولا املك ولو حرصتم على ذلك وبذلتم
جهدكم الذي هو مقتضى الحرص والميل فرفع الله ذلك عنكم ولم يظنكم به لبعثه ولكن ينبغي الملاحظة بحسب
والتساوي مهما امكن فلا تميلوا كل الميل الى لا تجوروا على المرغوب عنها التي لا ميل لكم اليها كل الجور فتنبهوا
عن قسمتها من غير رضاها يعني لا بد من اجتناب كل الميل فانه مقدور والتكليف به واقع فلا تنوطا فيه
وان وقع منكم تفريط في العدل كله حيث ما كان مقدورا فلا يقع في الميل كله ولعل فيه ترجيح على وقوع
التفريط في العدل مع امكان عدمه وان لم يكن واجبا ولهذا روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له
امراتان ميل مع احدهما جاء يوم القيمة واحد شقي مائل فتذروها كالعلقمة وهي التي لم تكن
بذات بعل ولا بغير بعل ولا تميل اليها ولا يعاشرها معاشرة الا زواج ولا يطلقاتها بل يجعلها كالعلقمة بين
الامرئين لا الى هذه ولا الى ذلك وبالجملة يجب امساك معروف او تسريح باحسان فيها دلالة على النهي
من جعلها كالعلقمة وتعطيلها ووجوب الامساك بالمعروف او الطلاق وتحرير الميل الى احديهن كل الميل
وعدم التكليف بالتسوية واستحباب المساواة في الامور كلها مهما امكن السادسة وان امرأة خافت
اي علمت وقيل ظنت من بعلها نسورا اي استعلاء وان تنافعا بنفس عنها الى غيرها اما لبغضها
او لكرهته منها شيئا كاعتق ستمها وغيره او اعراضا يعني انصرافا بوجهه او ببعض منافع التي كانت لها
فلا جناح عليهما اي لا حرج ولا اثم على كل من الزوج والزوجة ان يصلحا بينهما صلحا بان تترك المرأة له
يومها او تضع عندها بعض ما يجب لها من نفقة او كسوة او غير ذلك يستعطفه بذلك فيستدبره المقام
في حباله كذا فسر وفيه تأمل لانه يلزم اباحة احد شي للاتيان بها يجب عليه وترك ما يحرم عليه وقد مر في الصحيح
فتذكر وتأمل السابعة اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييق عليهن
امارة الى بيان سكنى الزوجة التي يستحق ذلك يعني يجب اسكان الزوجة حال الزوجية او بعد الطلاق

في النساء

في الطلاق

الرجعي في العدة

فأذا كانت كل مطلقه عندهم تجيب لها النسبة فما فائدة الشرط وإن لم تكن أولادته محال
فانفتحوا عبيدهم فقلت فأنتم إن هذا المحال ربما طار فطرق طائفة أن النسبة يستط إذا حضر
متممارة عدة إلى على فتنفر ذلك العوالم

فانصرفوا الى بيوتهم وارجعوا الى بيوتهم
فانصرفوا الى بيوتهم وارجعوا الى بيوتهم

الخطاب للآباء والأمهات

جميل من غير تعاسر وتضاييق وفي ولياً بعضكم بعضاً بحسب في الارضاع والاجر وفيه تأمل وفي الآيات
بمعنى التامر كالاستقرار بمعنى التشاور يقال ايتمر التمر وتوامر واذا امر بعضهم بعضاً ان صفع فهو يادر
وان تعاسرتم اي تضائقتم ومارضى بعضكم بها قاله الاخر فستر ضوعه امرأة اخرى غير الامر وكان فيه
اشارة ما الى ما معاتبته الامر على المباشرة فان المساهلة من جانبها انسب لانها اسبق ولانه ولدها
فلو نقص من اجرها المتعارفة لوضع ولانه ما ينقص عنها بالحقيقة شيء بخلاف الاب فانه يخرج الاجرة
من ماله وان كان من مال الولد فعدم المعاسرة اولى ويمكن فهم عدم جواز الارضاع لغيرها
مع عدم معاسرتها ورضائها كما قاله الفقهاء كعدم وجوبه عليها وجواز ارضاع غيرها على تقدير
المعاسرة ويدل عليها الاخبار ولعله لا خلاف فيها لينفق اشارة الى كسبته الاتفاق على الزوجية بل مطلقاً
بان ينفق ذو سعة ما يليق بحال اماله من سعته في المعيشة ما كلاً ومشرعاً وملبساً ومسكناً
ولا يخرج عن ذلك الى الطرفين اسرافاً وتقيراً الذين هما منهيان والفقير كذلك واليه اشار بقوله
ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله فلا يتكلف تكلف الاغنياء بل يعطي وينفق مما قدر الله
له ولا يكلف بالزائد ولا ينقص عن اللائق بحاله فانه منهي عنه وبالجملته يعمل ما يتعارف في اماله مع
فان الله تعالى لم يكلفه باريد من ذلك لانه ما اعطاه فكيف يكلفه به واليه اشار بقوله لا يكلف الله
نفساً الا ما آتاهها اشارة الى مد الله حسنة فانهم قد يدل على القبح العقل وان التكليف بما لا يطاق
بل بهما يشق لا يقع من الله بل محال وفيه وفيما بعده سيجعل الله بعد عسر يسراً تطيب لقلب القراء بل
من يجب نفقتهم عليهم وعدلهم بحصوله العوض وتبدل العسر باليسر اما في الدنيا وفي الآخرة
على سبيل منع المحلوك كذا في وفي تطيب لقلب المعسر والاول اولى النوع الرابع في اسياء من
توابع النكاح وفيه آيات الاول قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم الخطاب له
صلى الله عليه وآله والمقول لهم هم المسلمون ولعل الامر مقتدر والتقدير يغضوا فتأمل وبعد
ان يكون بتقدير يغضوا يغضوا اذا المناسب الفاء مع ان حذف المقص وذكر غير المقص غير موجبة وايضا
الخبر غير مناسب اذ مضمونه قد لا يقع وفي ف من التبعض والمراد غرض البصر عما يحرم والاقتضا
به على ما يحل وجوز الاخفش ان يكون مزيدة واباه سيبويه وانت تعلم ان التبعض هنا ينيد
تحرير غرض البصر ومن البعض لا بعض البصر وهو المأط والمعتول كما ينهم من قوله والمراد به فتأمل

الخطاب للآباء والأمهات
الخطاب للآباء والأمهات
الخطاب للآباء والأمهات

في النور

بعض

فالزيادة اولى

فالزيادة اولى بحسب المعنى وقال ايضا في ترك من في الفروج فقط دلالة على ان امر النظر اوسع من امر الفروج الا ترى
ان المحارم لا بأس بالنظر الى شعورهن وصدورهن وتديهن واعضادهن واسوقهن واقدامهن وكذلك
لجواز المستعرضات للبيع والاجنبية ينظر الى وجهها وكفيها وقديها في احد الروايتين واقام امر الفروج
فمضيق وكفاك فزان ايج النظر الا ما استثنى منه وخطر الجماع الا ما استثنى منه وقد عرفت ما فيه مما
تقدم من ان هذا ليس مغاد التبعض هنا وايضا ليس في منطوق القرآن اباحة الاول وتحريم الثاني الا ما
استثنى فافهم ثم قال ويجوز ان يراد مع حفظها عن الافشاء الى ما لا يحل حفظها عن الابدان فافهم هذا
المعنى لا يخفى عن بعد نعم يمكن بعد العلم بالمسئلة من غير هذا ثم قال وعن ابى زيد كل ما في القرآن
من حفظ الفروج فهو عن الزنا الا هذا فانه اراد به الاستتار قال في ن وهو المروى عن ابى عبد الله عليه السلام
قال فلا يحل للرجل ان ينظر الى رجل فرج اخيه ولا يحل للمرأة ان ينظر الى فرج اختها وقال ايضا معناه
قل يا محمد المؤمنين يغضوا ابصارهم عما لا يحل لهم النظر اليه ويحفظوا فروجهم عما لا يحل لهم وعنه
وقيل من مريدة وتقدير يغضوا ابصارهم عن عورات النساء وقيل انها للتبعض لان غرض البصر انها
يجب في بعض المواضع عن ابى مسلم والمعنى يغضوا من نظرهم فلا يبصروا ولا ينظروا الى ما حرم وقيل انها
لا ابتداء الغاية وفي التبعض ما تقدم فتأمل وايضا لا يخفى ان في الآية اجبالا فانما يعلم ما لا يحل وما يحل
فلم يعلم ح غرض البصر في اى موضع يحرم وفي اى موضع يحل وينبغي ان يقال المهر محرمة النظر وعدم حفظ
الفروج مطلقا وقد علم الجواز في المحارم والحلال بالآية والاجتماع وغيرهما وبني ابا في تحته ويحفظوا فروجهم
عطف على يغضوا ذلك ان كل لهما ان الله خير بما يصنعون اى انفع لدينهم ودنياهم واطهر وانقى من التهمة
واقرب الى التقوى عليهم بما يعملونه على اى وجه يعملونه واعلم ان في الامر للمؤمنين بحفظ الفروج فقط
مع امر المؤمنين في الآية الثانية به وبعدم ابداء الزينة مع الاصل وحصر المحرمات دلالة ظاهرة على عدم
وجوب الستر من المحرمات على الرجال سوى فروجهم فبدلهم ليس بعدة وان كانت رؤيتهم عليهم
حراما فلا يجب عليهم الستر من باب المعاونة على الاثم والعدوان وان علموا بذلك لما تقدم ويمكن تحريم
ذلك لو قصدوا ذلك فتأمل ودلالة ايضا على ان عورتهم ليس الا الفرج والفرج يطلق على المحرجين
الثانية وقيل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن هذا ظاهر في نهي النساء
عن النظر الى الاجانب اصلا وراسا ويؤيده خبر ابن ابي عمير عن المشهور ولا يبدن زينتهن اى

إلا ما ظهر منها فبعد الاستثناء يبقى ما بطن وسيجي الاستثناء منه أيضا بقوله إلا لبعولتهن الآية في فك
 الزينة ما ترتبت به المرأة من حل أو كحل أو خضاب فما كان ظاهرا منها كالحاتم والفتحة وهي حلقة من فضة
 لا فص لها والكحل والخضاب فلا بأس بأدائه للجانب ثم قال إن المراد من الزينة مواقعها والضميمة
 العضو كله لا المقدار الذي يلامسه الزينة منه كما فسرت مواقع الزينة الحفنة وكذلك مواقع الزينة الظاهرة
 الوجه موقع الكحل في عينيها والخضاب بالوسمة في حاجبيه وسنابيه والغمرة في خديها والكف والقدم
 موقع الحاتم والفتحة والخضاب بالحنا وإنما تسوّم في هذه المواقع لأن سترها فيه حرج فان المرأة
 لا تجد بدّا من مزاوله الأشياء بيديها ومن الحاجة إلى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحاكمة والفتاح
 وتضطر إلى المشي في الطرقات وظهور قديمها وخصوصا الفقيرات منهن وهذا معنى قوله إلا ما ظهر منها معنى
 إلا ما جرت العادة على ظهوره والأصل فيه الظهور ولا شك في بعد كون الوجه موقع الكحل والوسمة وكونها
 في سنابيه مع أن المناسب تأنيث الضمير في الكل كخضاب المرأة وأيضا لا شك أن مع الضرورة والحاجة يجوز
 ابتداء موقع الزينة الظاهرة والباطنة كالعلاج للطبيب والشهادة والمحاكمة وأيضا نظر إلى العادة والظن
 خصوصا الفقيرات فالعادة ظهور الرقبة بل الصدر والعصدين والساقين وغير ذلك وبالجملة الحكم
 محل الأشكال وتد اوضحته في الجملة في محله من الفروع في شرح الأركان فقامت له وليضرب بجمعه على
 جيبه من أي يضعه خماره على صدره من ليس ترينه وما فوقه من الرقبة فيها دلالة على عدم حجب
 ستر الوجه فافهم وكانت جيبه من واسعة يديها ومنها خورقه وصدوره من وما حجبها وكن
 يسدل الخمر من ورأتهن تبتغي مكشوفة فأمر أن يسدل لهن من قدامهن حتى يغطيها ويجوز أن يراد
 بالجيب الصدور تسمية بها يليها ويلابسها ومنه قول ناصح الحبيب وقولك ضربت بخمارها
 على جيبها كقولك ضربت يدي على الحائط إذا وضعتها عليه ولا يبدل من زينتهن إلا لبعولتهن أزواجهن
 أو آبائهن أو آباء لبعولتهن أو أبناء لبعولتهن أو أخواتهن أو بنى أخواتهن أو بنى أخواتهن والمراد
 بالآباء الأب وإن علا وبالأبناء الابن وإن سفل والأخ أعم من أن يكون من الطرفين أو أحدهما وبني
 الأخوة والأخوات وإن سفلوا فقولاء مستثنون والظن من النسب والرضاع للصدق فيخرج نطاق بعضهم
 على بعض فقولاء محارم والمراد بالزينة المحرم ابتداءها هو موضع الزينة لأنفسها إذ نفسها يجوز النظر إليها
 لكل أحد وليس محرما فلا يصح الحكم مستثنى منه إلا أن يكون هناك ريبة أو شهوة أو فتنة فالظن جواز نظرهم

الى سائر البدن الا العورة لعين البعولة للاصل ولما تقدم ولظ هذه الآية حيث ان اللفظ ان المراد موقع الزينة
 الخفية ويحتمل اختصاص محلها فقط فلا يتعدى الى غيرها خصوصا المواضع الخفية في اكثر الحالات والقريبة من
 العورة فتأمل وقال في ف ان المراد جميع العضو كما تقدم في الزينة الظاهرة فهذا يدل على ان المراد الا ما
 ظهر هو الموضع كما مر اليه الاشارة فتأمل والزينة الخفية مثل السوار للزينة والحلخال للساق والدمج للعضد
 والقلادة للعنق والوشاح للرأس والقرط للاذن وذكر الزينة دون مواقعها للمبالغة كما في ولا توبوا
 الزنا لان هذه الزينة واقعة على مواضع محرمة النظر اليها الغير المذكورين قال في ف انها سو مح في الزينة
 الخفية اولئك المذكورون لما كانوا مختصين به من الحاجة المضطرة الى مداخلتهم ومخالطتهم وقلعة
 موقع الفتنة من جهاتهم ولما في الطباع من النفرة عن مما سته الفرائض وتحتاج المرأة الى صحبتهم في الاسفار
 للزوال والركوب وغير ذلك او نسائهم او ما ملكت ايها من في ف قيل هن المؤمنات لان ليس للمؤمنات
 ان يتجرد بين يدي مسركة او كناية عن ابن عباس فيكون ذكر استثناء الكسوف للمسلمات وعدمه للكافرات
 فانه اذا كانت النساء كلها داخلات تحت حكم التستر واستثنى منها المؤمنات بقيت الكافرات وهو ظ ثم قال
 والظ انه عن بنسائهن وما ملكت ايها من من في صحبتهم وخذ متهم من الحرائر والاماء والنساء
 كلهن سواء في حل نظر بعضهن الى بعض وقيل او ما ملكت ايها من هو الذكور والاناث جميعا وعن عائشة
 انها اباحت النظر اليها العبد ها ثم قال المراد بها الاماء وهذا هو الصحيح لان عبد المرأة بمنزلة الابن
 منها خصيا كان او محلا هذا هو المشهور والصحيح عندنا ايضا ولكن في بعض الاخبار ما يدل على خلاف ذلك
 فينبغي الرجوع والتأمل فيها والتابعين غير اولى الاربعة من الرجال او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء
 ولا يضربن بارجلهن ليعلموا بخفين من زينتهن وتوبوا الى الله جميعا انه المؤمنون لعلمكم تتكون في ف الاربعة
 الحاجة قبل هو الذين يتبعونكم ليصيبوا من فضل طعامكم ولا حاجة لهم الى النساء لانهم بلاء لا يعرفون شيئا
 من امرهن او شيوخ صلحاء اذا كانوا معهم غصوا ابصارهم او بهر عناية وقرى غير بالنصب على الاستثناء
 او الحال والجر على الوصفية وضع الواحد موضع الجمع لانه يفيد الجنس ويبين ما بعده انه يراد به الجمع ونحو بحر بحر
 طفلا لم يظهروا اما من ظهر على الشيء اذا اطلع عليه اي لا يعرفون ما العورة ولا يميزون بينها وبين غيرها واما من
 ظهر على فلان اذا قرى عليه وظهر على القرآن اخذه واطاقه اي لم يبلغوا اوان القدرة على الوطى ولا يخفى ان الشيوخ
 الصلحاء الذين يفضون ابصارهم اذا كانوا معهم لا يحتاجون الى الاستثناء بل لا يصح فانه الظ من الاستثناء

وعند الخبيثة لا يميل الى سائر الخصال
 ويختارهم ويحبهم ويشتاقهم ويحبهم
 عن اصغر السلف امه

من اجل انهم يروا ما لا يروا
 من الخبيثات الخبيثات الخبيثات

جواز الكسف لهم وجواز نظرهم فافهم وان وجود العنة لا يوجب جواز النظر الى مواضع الزينة الباطنة وان في
 استثناء غيرنا مثلا فالظاهر الحال وانه ينبغي ان يقول يراد منه الجمع وبينه ما بعده اي الذين والطفل عطف
 على يعولهن ويحتمل ان يكون عطفنا على الرجال والذين يكون صفتها فالظاهر منها تحرير نظر الحنثي الى الزينة
 الباطنة وتحرير كسف ذلك عليهن وقدم الخلاف والقول في الظاهرة والباطنة ولا يبعد حملها على العرف
 ولا يبعد حمل الظاهر على ما في ف فلا يحرم النظر الى الوجه وغيره الا مع اللذة او الفتنة والزينة فيحتمل ان يراد
 النظر الاول لا التكرار كما قال به بعض الاصحاب ويحتمل التكرار ايضا للعموم ولا خلاف الاجماع للصدق
 عرفا فاقبل وجوب ضرب النحر على الجيوب وحاصله تحرير كسف الصدر وغيره للاجانب وجوب
 سترها عنهم وتحرير كسف الباطنة والنظر اليها وقد استثنى من تقدم وقدم معناه وان المراد بنساء
 المؤمنات فلا يجوز الكسف عند نساء الكفار وقيل اذا علم خبرهن للرجال وفيه تأمل ويمكن ان يقال
 التقييد ليس بحجة الا ان الاستثناء بعد مطلق الحكم يقتضي بقاء نساء الكفار تحت التحريم فاقبل وان
 المراد بها ملكة هي الاماء والظاهر العموم وهو المروي عن ابي عبد الله عليه السلام فالظاهر جواز رؤية الزينة الباطنة
 ايضا لتقيدهن وان المراد بالتابعين الذين لا يعرفون ولا يطعمون في النساء وهم البهائم وبالطفل الذي
 لاحظ له من عورة النساء فينهم التحريم على غير من غير البالغ ايضا بمعنى تحرير كسف عليهن عندهم
 وجوب منعهم على الاولياء وفيه المراد بالطفل الجماعة من الاطفال الذين لم يظهروا على عورات النساء
 ويريد به الصبيان الذين لم يعرفوا عورات النساء لعدم سنهم وقيل لم يطبقوا بمجاعة النساء فاذا
 بلغوا مبلغ الشهوة كان حكمهم حكم الرجال والظاهر ان قيل ليس بجديد واليه اشار بقوله فاذا له ولا يصح
 قيل كانت المرأة تضرب برجلها لتسمع صوت الخنخال منها فنهاهن الله عن ذلك وقيل معناه ولا تضرب
 المرأة برجلها اذا مسست ليتبين خلخالها او يسمع صوته عن ابن عباس فيكون ذلك لتصدك بتوجيه
 اليهن ويرتفع موضع زينتهن الباطنة حرام حيث نزل الى الحرام ويحتمل التحريم مطلقا عمدا وان لم يؤل
 الى ذلك كما هو ظ الآية وفيه كانت المرأة تضرب الارض برجلها ليتسمع خلخالها فيعلم انها ذات
 خلخال وقيل كانت تضرب باحدى رجليها الاخرى ليعلم انها ذات خلخالين واذا نهين عن اظهار
 صوت الخنخال بعد ما نهين عن اظهار الخنكال علم بذلك ان النهي عن اظهار محل البلع والبلغ او امر الله
 ونواهيه في كل باب لا يكاد العبد الضعيف يقدر على مراعاتها وان ضبط نفسه واجتهد ولا يخفى من تقصير

يتبع منه فلذلك وصي المؤمنين جميعا بالتوبة والاستغفار وبتأجيل الفلاح اذا تابوا واستغفروا وعن ابن عباس
توبوا مما كنتم تفعلونه في الجاهلية لعلمكم تسعدون في الدنيا والآخرة فان قلت قد صحت التوبة بالاسلام
والاسلام يجب ما قبله فما معنى هذه التوبة قلت اراد بها ما يقوله العلماء ان من اذنب ذنبا لم تاب عنه
يلزمه كلما تذكره ان يجدد عنه التوبة لانه يلزمه ان يستمر على ندمه وعزمه الى ان يلقي به وجوب التدامة
والتوبة كلما ذكر لا دليل عليه وهو مشكل نعم لو خطر بهاله وتردد خاطره يجب عليه ذلك فتأمل وقال فان
قلت لم لم يذكر الله تعالى الاعمام والاخوان قلت سئل الشعبي عن ذلك فقال لئلا يصنعوا القوم عند ابنه
والخال كذلك ومعناه ان سائر القربايات يشترك الاب والابن في المحرمات الا العم والخال وابناؤهما
فاذا رآها الاب قربا وصنعها الابن وليس بمحرم فيداني تصورهما بالوصف نظره اليها وهذا ايضا
من الدلالات البليغة على وجوب الاحتياط عليهن في التستر ولا يخفى انه يجوز للعم والخال النظر لعدم
ذكرهما في الآية لا ينفع مع ان عدم ذكره لهذا بعيد جدا اذ يفهم عدم جواز النظر لهما وتحريم الكشف
لهما نعم لو فهم ان عدم ذكرهما مع جواز التكشف عندهما لان لا يقولوا ولا يصنعنا كان جيدا لكن
لا يفهم وهذا من العام المخصوص بغيره ويمكن ان يكون ذلك نكتة الترك فتأمل والامر في ذلك
وامثاله بعد العلم بالمسئلة هي السئلة يا ايها الذين آمنوا ليستأذنكم الذين ملكت
ايهاكم في بيوتكم وماؤكم ان يستأذنوا عليكم اذا ارادوا الدخول الى مواضع خلواكم عن ابن
عباس وقيل اراد العبد خاصة وهو المروءة عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام والذين لم يبلغوا
الحكم منكم اي الاطفال الذين لم يبلغوا من الاحرار تلك مرات ثم فترها فقال من قبل صلوة فجر
لانه وقت القيام من المضاجع وطرح ما ينام فيه من الثياب ولبس ثياب اليقظة وحين تصفون
ثيابكم من الظهيرة لانه وقت وضع الثياب للعائلة ومن بعد صلوة العشاء لانه وقت التجرد
من ثياب اليقظة والاستحمام بثياب النوم تلك عوراتكم في بيوتكم هو خبر مبتدأ محذوف
على تقدير رفعه والتقدير هذه تلك عورات ويدل من تلك مرات على تقدير نصبه بتقدير
اوقات تلك عورات حذف المضاف واعرب المضاف اليه باعرابه وفيه ستمى كل واحدة
من هذه الاحوال عورة لان الناس يحتل تسترهم وتحفظهم فيها والعورة المحلل ومنها
الاعور المحتل العين وفيه لان الانسان يضع هذه الاوقات ثيابه فتبدو عورته عن النبي

في النور

ظ
للتفدية

الفصل في بيان ما يقع في
الغذاء من قسمة العروق وبالفتح والدم الطعام الذي
يصل إلى القلب وبالفتح والدم
الذي يصل إلى القلب

ان اناسا من الصحابة كانوا يوافقون في هذه الاوقات فامرهم الله سبحانه بان يأمروا العلمان والملوك
 ان يستأذنوا في هذه الساعات والظان الذين ملكت اعظم من العبيد والامراء والاجانب والمحارم
 لان الذين عامر ولا مخصص له وان الله المراد بالذين لم يبلغوا الحلم ايضا اعم من الذكور والاناث
 والمحارم والاجانب ولكن يحتمل ان يكون بشرط التمييز الذي اشار اليه في الآية المتقدمة او الطفل
 الذين لم يظهروا على عورات النساء في ان اراد به الصبي الذي يميز بين العورة وغيرها وان حكم غير
 الاوقات الثلثة حكما اذا كانت مستملة على ما تشتمل تلك فان المقصود هو التستر وان المراد من بعد صلاة
 العشاء وقت النوم تمام الليل وبالجملة المدخول عليه على حاله مستقبعا للدخول عليه وان الاستيذان
 يحصل بكل ما يرفع ذلك وان ظ هذا الامر الوجوب والظان ان لا نزاع فيه بالنسبة الى البلوغ وانما
 بالنسبة الى الاطفال فيحتمل ان يكون ذلك متوجها الى الاولياء ولكن هو خلاف الظن فيحتمل ان يكون على
 حقيقته وقال في ان قال الجبائي الاستيذان واجب على كل بالغ في كل حال وعلى الاطفال في هذه الاوقات
 الثلثة بظاهر الآية ويكون هذا الوجوب مستثنى من عدم تكليف غير البالغ للتأديب وتعليم الاحرار
 او يكون للمذنب بان يكون للرجحان المطلق او يكون للارضاء وتعليم المعاشرة وعلى كل تقدير لا شك
 ان فيها دلالة على كون الطفل الغير البالغ ما مورأ بامر الله ومخاطبا بخطابه لان الامر انما هو للاولياء
 وهو ما مورون باوامرهم لا بامر الله فان الامر بالامر لهم ليس امر الله لهم كما حقق في الاصول وفيها دلالة ما
 على ان ذلك امر من الله وتحتيته في الاصول وايضا فيها مع ما بعد هاد لانه على البلوغ بالاحتلام وخرج المعنى
 مطلقا لا قبله الا ان يثبت بدليل من اجتماع ونحوه مثل اكمال خمسة عشرة اذ ان يراد ببلوغ الحلم بلوغ زمان
 يمكن فيه الاحتلام ولكن العلم بذلك مشكل وهو يعلم في الذكر ببلوغ اكمال خمسة عشرة سنة باتفاق اصحابنا
 وبدونه مثل السروع فيها عند بعض وفي اربعة عشر وثلاثة عشر رواية ولكن العمل بها مشكل من دون ظهور
 القائل وان كان سندا صحيحا لانه خلاف ظاهر القرآن والاصل ولكن الاحتياط يقتضي العمل بها وتام
 ذلك المذكور في محله وفي الانى يتحقق البلوغ بخرج المعنى والحيض واما التسع واثبات الشعر فيها
 والدليل عليه غير واضح وكأنه لا خلاف في ذلك عندهم والله اعلم ليس عليكم ولا عليهم جناح بعد هين
 طرأ فون عليكم بعضكم على بعض اي لا اثم ولا حرج من الله عليكم ايها المؤمنون ولا عليهم في ترك الاستيذان
 وفي عدم منعكم ايها من الدخول وان راوكم مكشوفين في غير هذه الاوقات اتفقا من غير قصد وعلم

نسبهم اليه في هذه الاوقات

الله
 كذلك يبين الله لكم الآيات
 والله عليم حكيم

منكم ومنهم في

منكم ومنهم في ف ثم عذرهم في ترك الاستئذان وراء هذه المرات وبين وجه العذر في قوله طوافون عليكم
يعني ان بكم ولهم حاجة الى المخالطة والمداخلة يطوفون عليكم للخدمة وتطوفون عليهم للاستخدام فلو جزم
الامر بالاستئذان في كل وقت لادى الى اخرج ولا يخفى ان فيها نقصا وزيادة من جهة عدم بيان الجناح
المنفي عنهم وبيان كونهم طوافين عليهم للاستخدام وان كان فيه بيان لبعضكم على بعض وهو الظل لان الظل
ان الطواف العبيد والاطفال لا هم ولهذا قال في ف ثم بين المعنى وقال طوافون عليكم اي هم
خدمكم فلا يجردون بذا من دخولهم عليكم في غير هذه الاوقات ويتعذر عليهم الاستئذان في كل وقت
قال سبحانه ويطوف عليهم ولدان مخلدون ثم قال في ف اذا رفعت تلك عوراتك كان عليكم في محل
الرفع على الوصف المعنى هي تلك عورات مخصوصة بالاستئذان واذا انصبت لم يكن له محل
وكان كلاما مقتررا للامر بالاستئذان في تلك الاحوال خاصة وبعضكم مرفوع بالابتداء وخبره على
بعض على معنى طائف على بعض وحذف لان طوافون يدل عليه ويجوز ان يرتفع بيطوف مضمرا
لتلك الدلالة الرابعة واذا بلغ الاطفال منكم احكم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم في ف
منكم اي من الاحرار فليستأذنوا في جميع الاوقات كما استأذن الذين من قبلهم من الاحرار الكبار الذين
امروا بالاستئذان على كل حال في الدخول عليكم فالبالغ يستأذن في كل الاوقات والطفل والمملوك
يستأذنان في العورات كذلك بين الله لكم آياته اي كما بين لكم ما يتعبدون به في هذه
بين لكم الآيات الدالة على الاحكام والله عليم بما يصليكم حكيم فيما يفعله فهذه الاطفال الاحرار
الذين بلغوا باحد العلامات يجب عليهم ان يستأذنوا للدخول على البيوت والناس مطلقا اباء وابنا
استئذاننا كما استئذان الذين بلغوا من قبلهم وهم الرجال البالغ العقل والذين ذكروا من قبلهم في
قوله يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذنوا الآية والمعنى ان الاطفال مأذون لهم
في الدخول بغير اذن الآتي العورات كذلك فاذا اعتاد الاطفال ذلك ثم خرجوا من حد الطفولة
يجعلوا او يبلغوا السن الذي يحكم فيها عليهم بالبلوغ وجب ان ينظروا عن تلك العادة ويجعلوا
على ان يستأذنوا في جميع الاوقات كما يجعل الرجال الكبار الذين لم يعتادوا الدخول عليكم الا باذن وهذا
ما يفعله عند الناس وهو عندهم كالسريعة المنسوخة وعن ابن عباس آية لا يؤمن بها الكثر الناس
آية الاذن واتى الامر جازي ان يستأذن على وساله عطا او يستأذن على اختي قال نعم وان كانت

فان قلت ينبغي ان يكون
قلت ادراكه

ليس

فان قلت بما ارتفع بعضكم
قلت بالابتداء

ارزوه
هذا المنع الصحيح

في حركتها وتلا هذه الآية وعنه تلك آيات نجد من الناس الاذن كله وقوله ان اكرم عند الله اتقاه فقال
 ناس اعظمكم بينا وقوله واذا حضر القسمة وعن ابن مسعود رضي الله عنه عليكم ان تستأذنوا على اباكم
 وامهاتكم واخوانكم هذا كله من ف ولا يخفى ما في هذه من المبالغة في الاستيذان حتى ان ظاهر الآية وجوب
 ذلك على الاطفال والمماليك في تلك مرات وعلى غيرهم انما الاقارب والاباعد والمحرمة وغيره فلا يناسب
 الترك بوجه فامل ولكن يفهم عدم الاستيذان للمماليك البالغ فيسعر بعد وجوب التستر عنهم كما مر اليه
 الاشارة فانهم الخامسة والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح في ف القاعدة
 التي قعدت عن الحيض والولد لكبرها لا يرجون نكاحا لا يطعن فيه والمراد بالثياب الثياب الظاهرة للمخنة و
 الجلباب الذي فوق الخمار غير مشرجات بزينة غير مظهرات زينة يريد الزينة الخفية التي ارادها في قوله ولا يبدن
 زينتهن الا لبعولتهن او غير قاصدات بالوضع التبرج ولكن التحفف اذا احتججن اليه والاستعفاف من الوضع
 خير لهن لما ذكر الجائز عقبه بالمستحب بعنا منه على خيار افضل الاعمال واحسنها كقوله وان تعفوا اقرب
 للتقوى وان تصدقوا خير لكم وفيه نامل اذ تقدم جواز اظهار الزينة الظاهرة فليس على غير القاعدة من النساء
 ايضا جناح في وضع الثياب الظاهرة والظن من سوق هذه الآية ان القاعدة من النساء مستثنات من حكم
 السابق الذي هو وجوب التستر وتحريم كشف الزينة الباطنة ومواضعها المتقدمة فلا يحرم عليها كشف
 مواضع الزينة الباطنة المحرمة على غيرها ولكن بشرط ان لا تبرج بزينة اي لا يقصد اظهارها قال في ن
 التبرج اظهار المرأة عن محاسنها ما يجب عليها ستره انتهى فاذا تبرجت لها يحرم عليها ايضا ذلك كما يظهر
 على غيرها لا يقصد التلصص والاظهار وهي التي بلغت سنا ايست عن الجماع وايسر الناس ايضا عنها بمعنى
 ان لا يكون مطعما ولا يكون لها طعما عادة وعرفا ولكن العلم بذلك مشكل فان الرجال والنساء يتفاوتون
 في ذلك تفاوتا كبيرا جدا فان بعض الناس يعملون بايديهم بل بالارض والحطب واية ثقبه كانت فليست
 القاعدة اقل من ذلك وعلى كل حال لا شك ان التستر والعفاف لها خير لاحتمال ذلك وهو ظ غير مخفي
 وفي ن هه للشيئات من النساء اللائق قد بد عن التزويج لانه لا يرغب في تزويجهن وقيل هن اللائق
 ارتفع حيضهن ولا يطعن نكاحهن فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن يعني الجلباب فوق الخمار عن ابن
 مسعود وسعيد بن جبير وقيل يعني الخمار والرداء عن جابر بن يزيد وقيل ما فوق الخمار من المتاع
 وغيره المايح لهن القعود بين يدي الاجانب في ثياب ابداهن مكشوفة الوجه واليد والمراد بالثياب

ان يضعن ثيابهن غير مشرجات
 بزينة وان يستعفن خير لهن
 والله سميع عليم

الجلباب المخنة
 ص

زينة

الزينة
التي هي
التي هي

الزينة
والعين
والعين
والعين

ما ذكرناه لاكل الثياب غير متبرجات بزينة اي غير قاصدات بوضع ثيابهن اظهار ثيابهن بل يقصدون به الخفيف
عن انفسهن فاظهار الزينة في القواعد وغيرهن محظور واما الثياب فانهم يمنعون من وضع الجلباب
والخمار ويؤمرن بلبس الثياب لثلاث نواحيين فاحداهن انهن ممنوعن من وضع الجلباب
والخمار ما تحت الذرع وللان والادخ ما فوق الذرع ولغير ذى محرم اربعة ابواب ذرع وخمار وجلباب
وازار ولا يتجنى ان فيه ما هو غير طاهر الوجه فاما السادسة فثلاث نواحيين فاحداهن انهن ممنوعن من وضع
لا نفسكم وانقوا الله واعلموا انكم ملائكة وبشر المؤمنين اني في محل النصب لانه طرف مكان اذا كان بمعنى
حيث او ابن وطرف زمان اذا كان بمعنى متى والعامل فيه فأتوا وسئتم حيلة فعلية في موضع الجر باضافة اني
اليها واذا كان بمعنى كيف في محل النصب على المصدر ولا محل لسئتم حينئذ وتقديره فأتوا حرثكم اي نوع سئتم
قيل نزلت ردة اهل اليهود اذا قالوا ان الرجل اذا اتى المرأة من خلفها في قبلها خرج الولد احوال فكل من يهرأ الله تعالى
عن ابن عباس وجابر قيل انكرت اليهود اتيان المرأة قائمة وباركة فردد عليهم وفي رواية معنى نسألكم
حرث لكم اهلن مزرع لكم وحرث لكم عن ابن عباس والسدي اهلن موضع حرثكم وذوات حرث لكم فيه
تحريثون الولد فحذف المضاف او يكون بحذف كاف التشبيه اي حرث لكم فأتوا حرثكم اي ادخلوا في اني موضع
تريدون من موضع حرثكم اي من ابن سئتم كما يدل عليه اللفظة عن قتادة والربيع وقيل كيف سئتم
عن مجاهد وقيل متى سئتم عن الضحاك وهذا خطأ عند اهل اللغة اذا اتى ما جاءه الا بمعنى من اين
كذا في قوله قال استدل مالك بهذه الآية على اباحة وطى الدبر وذلك غير بعيد واما الاستدلال بها على
عدم يجوز ان كما هو المشهور فذلك بعيد اذ على تقدير تسليم ان المعنى فأتوا حرثكم كيف سئتم بناء على سبب
الذي مضى ومنا سبب الحرث للاتيان في محل الحرث وهو القبل لحصول الولد منه وتشبيهه اهلن بالمزرع لقرار
اللفظة في ارجامهن كالبدن في المزرع لا يدل على ذلك اذ ليس فيه المنع عن غير محل المزرع وغير الزراعة ولانه
يجوز الاتيان في المزرع في جميع اجزائه وان كان مكان منه ارادوا لهذا يجوز الاتيان في النساء في غير القبل والدبر
والاستغناء منها ولا شك انه لو صرح الاتيان بالقبل لما دل على منع غير الا بمنع بعيد ليس حجة وهو
بغير نزاع وقد مر انفسكم الاعمال الصالحة التي امرتم بها وغيتم فيها لكونه دخر لكم عند الله وزادكم
ليوم فأتكم وقيل هو طلب الولد لما روي في قوله انه اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلث ولد صالح
وصدقة جارية وعلم ينتفع به بعد موته وقيل هو تقدير الا فرط جمع فرط وهو الولد الذي يقدمه

نوره فعلته تحته القسم اي لم يفعل الا بقدر ما خلقت به يعني ولم ابايع ذراريكم لا يموت لكم من
 نسله اولاد لم تمت النار الا تحته القسم اي قدر ما بين الله كما قسمه فيه قوله كما وان منكم
 الا واد ما كان على ركب حتما متضبا ص

قبل بلوغه لما ورد في الحديث من قدم ثلثه من الولد لم يبلغوا الخنك لم يمسه النار الا تحته القسم قيل يا رسول
 الله وان كان فقال وان كان وهو بعيد لانه ليس باختيار فيحتاج الى التأويل وقيل التسمية عند الجماع
 وقيل الدعاء وهما مرويان وقيل التزويج ليحصل منها الولد الصالح ولهذا استحبت اختيار كرميهم الاصل
 والعنفية الولود واتقوا الله معاصيه واعلموا انكم ملائكة اي ملائكة جرائه يعني ثوابه ان اطعتموه وعقاب
 ان عصيتموه وانما اصناف اليه تعالى على ضرب من المجاز اي تزودوا ما لا تفتضحون به عنده وهو التقوى
 فان خير الزاد التقوى وبشر يا محمد المؤمنين الكاملين في الايمان او العالمين المستوجبين للمرجع واليوم
 بفعل الطاعات والحسنات وترك المعاصي والقبائح وكان نساء كرميكم كرميكم لقوله من حيث امركم
 الله اي المأمور بالاتيان موضع حر كرم فأتوه من اين ارادتم كما في الحرث الا انكم تجتنبون في زمان الحيض
 مكانه والله اعلم السابعة والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين في ف انشاء عبر عنه بالخبر
 لقوله يترى من المبالغة معناه لترضع الاطفال اولادهن على طريق الاستحباب والندب اذ لا يجبر عليهن
 ارضاع اولادهن عند هم الا في الصور المخصوصة فيه انه خلاف الظاهر مع التخصيص بالخبر للمبالغة وايضا
 الظاهر ان الارضاع في الحولين واجب فلا يفهم من الآية لملها على الندب مع ان الاكثر يستدل بها على
 حقه او الوجوب فيلزم تخصيصها بالصورة الخاصة مثل الابعيش الا بلين امه بان لا يرضع الا لبنها
 او لا يوجد غيرها او الولد يكون عاجزا عن تحصيل غيرها لعدم قدرته على الاجرة فيكون الولد ممن يجب
 نفقته على الام ان كانت قادرة ويحمل ايضا ان يكون المعنى ان الارضاع في هذه المدة للام يعني انه
 حقا يجب على الاب تمكينها منه ولا يجوز له الاخذ منها وارضاع غيرها فيكون ح اخبارا عن حق الامر
 الواجب على الاب فلا يحتاج الى ارتكاب الخروج عن الظاهر ولكن شرط الاصحاب عدم رضائها باقل
 مما ترضى وعدم وجود متبرعة اذا لم يتبرع هي بالارضاع وهو بالحقيقة شرط وقيد لقوله وعلى المولود
 رزقه من على بعض الوجوه والظاهر ان والدات على عمومها كما هو الظاهر لا تخصيصها باطلقات لان الكلام
 فيهن لغو واللفظ وايضا الظاهر ان تبديد الحولين بالكاملين لدفع احتمال السامحة الشهيرة في مسكنه قال
 ائت عند فلان سنة وفي البلد الفلاني سنة مع عدم استكمالها لمن اراد ان يتم الرضاعة اي هذا
 الحكم وهو الارضاع في الحولين لمن اراد اتمام الرضاعة من الاباء او انه متعلقة بوضع فان الولد هو
 الذي يرضع الولد له وينسب اليه لا الام في الغلب والاكثر واكد هذا المضمون بقوله وعلى المولود له الرزق

في البقرة
 ركب كرميكم
 من كرميكم

فان قلت فانما والدات يرضعن اولادهن ثلث انا ان يكون المراد بهما الندب
 والاعمال والوجوب اذا لم يقبل الصبر الا في امه او لم يوجد رطو او كان الاب عاجزا
 عن الاستمرار وقيل اراد والدات الطقات واي ب النقرة والكسرة لاجل الرضاع

وكسوة المعروف

وكسوتهن بالمعروف حسب ما يكون معروفا في العرف والتشريع مثله مثلها فيكلف بما يحصل له بسهولة ويليق
بأمرها ولعله نبت عليه بقوله لا تكلف نفس الا وسعها اي لا يكلف الله تعالى نفسا ما امر اساقا بحيث يكون
خرجها وضيقا فانه لا يمتا سب الشريعة السهلة بل العقل ايضا لانه لا يكلف بما لا يطاق اصلا كما قيل اذا احتاج
ذلك الى النقل فان العقل يحكم به بدية فيظا ههنا دلت على ان الارضاع حق لمن كلهن فلا يمنع او
على استحبابه او وجوبه في الجملة على ما مر وان ذلك عام لكل اقران خرجت واحدة لدليل والا يثبت على
ودلت ايضا على ان الحولين حق لكل ولد سواء ولد استة اشهر او اكثر ان اراد الولي اتمام الرضاعة
وبعضهم خصصه بالاول وينفهم كونه مقبولا للاصحاب من مجمع البيان لقوله وحمله وفضاله ^{شهر} ثلثون شهرا
والظ خلافه وعلى ان ليس اكثر من ذلك وقت الرضاع فلو علق امر بالرضاع لا يتعدى عن الحولين فانهم
فدلت بالقيود على جواز النقص مطلقا ان لم يرد اتمام الرضاعة ولكن قال الاصحاب لا يجوز النقص الا
او شهران وفي بعض الروايات ثلثة ايضا ولعل هذا التحديد بالاجتماع او الروايات فنقول صاحب مجمع
واما حد الثلثة فنوط بحال الصبي فباتى متى يفتس يجوز الاقتصار عليه والكثرة محدودة بالحولين محل
التأمل نفور الآيت تحديد جانب الكثرة كما قلنا لكن الاصحاب جواز الزيادة عليه ايضا بمقدار ما
جوزوا النقص فكانت طامرا وللضرورة فلا ينافي في الآية لان جميع الاحكام مخصوصة بظاهر الحال
الاختيار عقل او نقلا او بقوله تعالى وان اراد ط ^{الارض والارض} فصلا لا ما يسيحى ودلت ايضا على وجوب النفقة ^{الكسوة}
على والد الولد فايجاب اجرة زيادة على نفقة الزوجية لها بعيد ويمكن حملها عليه حيث قولت ^{بالارض}
فتكون محولة على اجرة الحمل وكونها في وقت نزولها ذلك غير بعيد وفي غير ذلك يكون اجرة
المثل يساوي ذلك او زاد او نقص وهكذا يكون مخصوصا بما اذا كان الولد ممن يجب نفقة
على الولد بان يكون فقيرا وابوه غنيا اذا لظ ان ليس متى واجب على الوالد الا النفقة وهي مخصوصة
بما قلناه على ما صرحوا به والا يكون من مال الولد وان لم يكن له مال فعلى الاقرب بيت المال
ولا تضار كانه تفصيل وبيان للاكلاف اي لا يكلف كل منهما ما ليس في وسعه وقرأ ابن كثير وابوه
ويعقوب لا تضار بالرفع بدلا عن قوله لا تكلف كذا قيل والظ ان معناه لغاثر معنى لا تكلف ولو
بعض الاحتمالات وقرأ اكثر القراء بفتح الراء وعلى التقديرين يحتمل البناء للمفاعل فاصله يضار ^{كسبه}
الاول والمفعول فاصله يضار ^{بفتح} والمعنى المقص على التقادير انتهى اي لا تضار والدة زوجها بسبب

عنه
الفم خور دباو
سده

ولدها وهوان تعتقه به وتطلب منه ما ليس بمعروف وعدل من الرزق والكسوة وان تسفل قلبه في شأن
الولد وان يقول بعد ما ألقها الولد اطلب له طئرا وما أسبه ذلك مثل ان يترك ارضاع الولد فيحصل
للولد مرض او موت في يد الأجنبية او لم تفعل ما وجب عليها بعد الاجارة بحيث يحصل الضرر للولد
فيتضرر الوالد بسببه ولا يضار المولود له ايضا امراته بسبب ولد بان يمنعها شيئا مما وجب
عليه من رزقها وكسوتها يأخذ منها وهي تريد الارضاع فيتضرر بمفارقة الولد ونحوه ولا تتركها
ايضا عليه اذا لم ترده فيتضرر بالاكراه وقال في آن وروى عن السيد بن الباقر الصادق
عليهما السلام لا تضار والدته بان يترك جماعها خوف الحمل لاجل ولدها المرتضع ولا مولود له بولده اى
لا تمنع نفسها من الاب خوف الحمل فيضرك ذلك بالاب لعل المراد في الاولى بعد مضي اربعة اشهر فانه
حرج لا يجوز له الترك واما قبله فتجوز فلا يكون منهيا الا ان يحمل على الكراهة وقيل مطلق لجماع حال
الارضاع لضر المرتضع تحمل الام امر لا ريت ذلك في قانون الشيخ في الطب ولا يتفاوت الحال بالبناء
للتفاعل والمفعول فانه يكون لها عن ان يلحق بها الضرر من قبل الزوج وان يلحق به الضرر من جهة
الزوجة بسبب الولد ويجوز ان يكون يضار بمعنى تضر وان يكون الباء من صلته اى لا تضر والدته
بولدها فلا تسى غذاؤه وتعهدده ولا تفرط فيما ينبغي له ولا تدفعه الى الاب بعد الفها ولا يضار الوالد
به بان ينتزع من يدها مع الالف والضرر او يقتصر في حقها فتقتصر هي في حق الولد واسناد الولد
اليها تارة بقوله ولدها وايمه اخرى بقوله ولده اسارة الى الاستعطاف وعدم التقصير في حقه
واستعمال السفقة وعلى الوارث مثل ذلك قيل انه عطف على المولود له لوجوب ما بينهما اعتراض
لبيان تفسير المعروف فكان المعنى وعلى وارث المولود له مثل ما وجب عليه اى يجب عليه مثل
ما وجب على المورث فعلى الوارث خبر مقدم متعلق بمقتدر ومثل ذلك مبتدأ يعنى ان مات المولود له
لزم من يرثه ان يقوم مقامه في ان يرزقها ويكسوها بالمعروف وعدم الضرر وهذا مشكل لعدم وجوب
نفقة الولد على غير الابوين فلا يجب اجرة الرضاع على غيرها وهو مذهب الاصحاب والسافعي فيقبل المراد
من الوارث هو الولد المرتضع فيجب الاجرة في ماله بان يعطيه الولي او الوصي او الحاكم او من ينوبه فيسترضع
وهو بعيد عن ظ الآية ويحتمل بعيد ايضا ان يكون المراد ام المرتضع اى المرضعة يجب على نفسها ان تنفقها
وكسوتها ويحتمل ارادة الجد والحجة ايضا على المذهب او كانت الام المرضعة محتاجة لا تعيش بدون

رضاعها ويحمل ايضا كونها واجبة على الورثة في مال الميت بان كان اوقع الاجارة ومات من غير ان يستلم تمام الاجرة
 فتكون الآية حجة دليلا على عدم بطلان الاجارة بموت المورث وقيل المراد وارث القبي وهو خلاف الظاهر اذ
 الظاهر ان المراد من الوارث وارث الميت المشار اليه وايضا ان الوارث انما يقال حقيقة اذا ورث واطلاقه
 على من يكون وارثا على تقدير موت القبي وتخلفه ما لا يبعد وايضا ليس بمنطبق على المذهب المتقدم الا بالاول
 المذكور في الجملة فلا يحتاج حمله على خلاف الظاهر اذ يصح حمله على وارث الولد فان اراد الوالد والوالدة
 فصلا اي قطع الولد من الرضاع قبل التحولين او بعده على الاحتمال كما قاله في الكشاف فان الفصال اعم
 في الحمل عليه دون ما قبله كما في باقي التفاسير اولى صادر عن تراض منسأ ونسأ ورشتملا على مصلحة القبي
 وعدم ضرره فلا جناح ولا اثم عليهما فيما ففلا وحذف للظهور واشترط رضا الاب مما لا كلام
 فيه لانه ولي اتفاقا وانما الام فلا تها حق بالترتبة وهي اعرف بحال القبي مع كثرة حقها عليه وزيادة
 شفتها له فناسب اعتبار رضاها اذا لم يكن قصد هاء الا الاصلاح ولا يبعد حرج الرضا والمشورة من
 العارفين بحال القبي فكيف الام العارفة فكأن في اطلاق التساوي من غير الاضافة اليهما اشارة الى ما
 قلناه فافهم التساوي والمساورة والمشورة استمخارج الراي من شرب العسل اذا اخرجته
 فذلت الآية على جواز النقص والزيادة على الحولين لكن مع التراضي والمصلحة وهو ط وقاله الاصحاب ايضا
 لكن ما ذكره التراضي وحده وابشره واثنين او ثلثة كأنه للاجتماع والرواية كما مر وان اردتم خطاب
 للازواج ان تسترضعن المراضع اولادكم اى لاولادكم فلا استرضاع يتعدى الى مغولين حذف احدهما
 للاستغناء عنه وهكذا حكم كل مغولين اذا لم يكن احدهما هو الآخر فلا جناح ولا اثم عليكم في ذلك الا شريع
 اذا سلمتم الى تلك المراضع ما اتيتم ما اردتم اعطائه اياهن وشروطهن بالمرور متعلق بسلمتم اى الوجه
 الحسن سرعا وعقلا فكأنه اذا شرط والجزاء محذوف والتقييد للحث والترغيب على اعطاء الاجرة وغاية
 الاهتمام باعطاء حقوق الناس والاهتمام بتربية القبي فانها مع الاخذ بصير راضية بالرضاع لحصول
 النفع فيعمل غاية الجهد كما في المهر لا لعدم الحواز والصحة بدونه على ما قاله كأنه للاجتماع ويحتمل حذف جزاء
 من غير جنس ما تقدم مثل فقد خرجتم عن عهد الواجب او برات ذمتكم ونحوه فلا يحتاج الى هذا التكلف
 وانقر الله مبالغة في المحافظة على ما شرع من امر الاطفال والمراضع بل في مطلق الواجبات والمحرمات والاعمال
 ان الله بما تعملون بصير حث وتهديد وتخويف وبعد فقد ظهر من هذه الآية تأكيدات في امر الاطفال والمراضع

ان الله بما تعملون بصير حث وتهديد وتخويف وبعد فقد ظهر من هذه الآية تأكيدات في امر الاطفال والمراضع

ولكن تعرضوهن بالقبول المعروف بالخطبة ولا يلزم كونه موعوداً اقشاً ولا تعرضوا عقد النكاح ذكر العزم
مبالغة في النهي عن العقد في العدة مثل النهي عن القرب من الزنا وغيره اى لا تصدوا عقد عقد النكاح
كان المراد بالعقد الحالة الساسية بسبب العقد في النكاح بين الزوج والزوجة وقيل معناه فلا تقطعوا
عقد النكاح لان العزم بمعنى القطع وجعل في الكشف سند هذا قوله في الحديث لا يصيا من لم يعزم
الصيام من الليل وليس بواضح اذ يحتمل التصديق والنية كما قيل قال ويرى لا يصيا من لم يثبت الصيام
حتى يبلغ الكتاب ما في القرآن اجملة اى تنفسي العدة الواجبة فيه والمراد بالكتاب المكتوب وهو المنصوص
واعلم ان الله يعلم ما في انفسكم ما تعرضون وما في قلوبكم من العزم على ما لا يجوز فاحذروا اى فابعدوا
ولا تفعلوه خوفاً ان تعاقبوا فهو تخويف وترهيب واسارة الى المبالغة في عدم قرب المعاصي حتى كأنه
يعاقب بمجرد العزم لا انه يعاقب به كما هو الظاهر لان المشهور عند الاصحاب انه لا يعاقب بعزم من احرام
ويجاب بعزم الطاعة وهو من جملة الطاعة تعالى وان كان ذلك ايضا محتملاً وذهب اليه السيد
ويحتمل ان يكون معنى القول المشهور انه لا يعاقب بعقاب احرام المنوى وان يعاقب بعقاب العزم بخلاف
نية الطاعة فانه يجاب النواهي بنواحي تلك الطاعة ويؤيده ما روى عنه عليه السلام نية المؤمن خير
من عمله وفي معناه بحث ليس هذا محله فافهموا ايضا يؤيد الاول قوله تعالى واعلموا ان الله غفور حلیم
لعله يدل على انه لا يعاقب على العزم محله في تأخير العقاب حتى يقع المنهي او لكثرة فعله المغفرة بل في جميع
المعاصي فانه لا يعاقب ولا يكتب بل ينتظر المسقط والتوبة كما في الاخبار في هذا دلالة على جواز التعرض
للخطبة مطلقاً وعلى تحريم التصريح في الجملة وعدم حسن ذكر الخطبة في الجملة بقوله علم الله انكم ستذكرون
وتحريم عقد النكاح في العدة مطلقاً وان الله عالم بما في الصماير وان كبر المغفرة ولا يعمل بالعقاب لكثرة
الحلم وعدم خوف الفتنة والعجز الجبيلات للجنين والجنيات للطيبين
والطيبون للطيبات في قوله قيل في معناه اقول احدها ان الجنيات من الكلام اى القول والعبارة
والكلام للجنين من الرجال والجنين من الجنيات من الكلام والطيبات من الكلام للطيبين
من الرجال والطيبون من الرجال للطيبات من الكلام الا ترى انك تسمع الحديث من الرجل الصالح
فتقول غفر الله لفلان ما هذا من خلقه وكلامه والى الجنيات من النساء للجنين من الرجال
والجنين من الرجال للجنيات من النساء والطيبات من النساء للطيبين من الرجال والطيبون من الرجال

ظ
فنهيم

للطببات من النساء عن ابي مسلم وجبائي وهو المروي عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال اهي مثل قوله
الرائي لا ينكح الا زانية او مشركة الآية لان انا سايتزوجون منهن فنها هم الله عن ذلك اولئك مبرور
اي الطببات والطببات منهن ما يقولون من الكلام الخبيث هذا يؤيد الاول ويمكن ان يعذر
ومن ان يميلوا الى الخبيثات لهماى للرجال والنساء من الطيبين مغفرة ورزق كريم عطية من الله
كرمية حسنة في الجنة بل يمكن في الدنيا ايضا في الآية دلالة على عدم جواز الكلام الخبيث وعدم جواز
نكاح الزانية لغیر الزاني كما تقدم فتأمل يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك بتبغى مرضات ازواجك
والله غفور رحيم قد فرض الله لكم خلة ايما نكحوا الله موليكم وهو العليم الحكيم المشهور في سبب نزولها
انه صلى الله عليه وسلم خلا بهارية جارية يوم حفصة او عايسة وعلمت بذلك حفصة فقال
لها صلى الله عليه وسلم انك على فقد حرمت ما رية على نفسي وما كتمها بل قالت لعائشة فطلقتها رسول
الله صلى الله عليه وسلم واعتزل نساؤه تسعا وعشرين ليلة في بيت ما رية وروى ان عمر قال
لها لو كان في آل الخطاب خيرا لما طلقك وروى انه سرب عسلا في بيت زينب بنت جحش فتواطى
عايسة وحفصة فقال لاله انا نشتم ريح المغافير وكان بكه رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسبق عليه
ان يحكى منه الرابحة الكرية فحرم العسل كذا في ف وقيل انه سرب في بيت حفصة وعلمت عايسة
وغارت وارسلت الى صواحبها فاخبرهن وقالت اذا دخل عليكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فتلن انا نجد منك ريح المغافير فتلن له عايسة وصواحبها ذلك فكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فحرم على نفسه العسل فانزلت الآية وفي هذا السبب سمي عظيم الحفصة وعائشة اعظم حيث
كذبت وغدرت وفتنت وامرت بهذه المناكير وحصل الاذاه للنبي صلى الله عليه وسلم بذلك حتى حرره
على نفسه ذلك واعتزل النساء ونزلت هذه الآية التي تسع بتويحة صلوات الله عليه مع معلومة
ان اذاه صلوات الله ولامه عليه وعلى آله من قوله تعالى والذين يؤذون رسول الله لهم عذاب اليم
ومن قوله ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة ومن قوله والذين يؤذون
المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاننا واثما مبينا وفي الاخبار ما يدل على
ان اذاه صلى الله عليه وسلم اذا الله تعالى ويمكن ان يكون معنى الآية الله يعلم انه صلوات الله عليه
لما حصل له الاذاه والندامة وصيق الخلق بسبب الفتنة التي فعلن لما هو عادة النساء على

المغافير صنف فرقة وهو حلو
بويل العرقلة شجرة ذات شوك
والمغافير تسمى شجرة صفا

ما رواه الان

ما نراها الآن ايضا فارد منع نفسه عن هذا الامر الذي هو سبب ذلك وان كان محبوبا عنده مستلزما
به ارادة مرضاته حتى لا تصير فتنة فقال منعت نفسي عن هذا ولا ان تكبه ابدأ فقال الله تعالى
لم تمنع نفسك عن شهواتك بسبب مرضات زوجاتك فانه رضاك وهو اك مقتدر على رضاها
فافعل ما تريد وان فعلت هو ما اردت والانه لم يمتنع لانه فيكون التخيير بالمعنى اللغوي كما في قوله تعالى
وجرتنا عليه المراضع اي منعنا موسى عن ارتضاع امرأة مطلقا الا اقمه حتى رجع اليها ونقل في ف من السعي
لم يمنع منه الى قوله ونحو قوله تعالى وجرتنا عليه المراضع اي منعناه منها ويحتمل ايضا ان يكون المعنى
الشرعي ويكون صلى الله عليه وآله يعرف حليته ذلك اما بالعقل او بالوحى وقد كان مكرها فاني
ذكر انك لم تترك هذا المباح وتفعل المكره لمرضات زوجاتك وهن لا يستحقن ان تترك لهن ما
وتفعل ما تكره واكره انا ايضا ذلك لك فلا زلت للنبي صلى الله عليه وآله في هذه الآية بتخيير ما حلت
الله كما قاله في شيء حاشاه فان مثل ذلك لا يجوز ولا دني متفقه بل عامي فكيف لا كرم خلق الله
واعزه عند الله واعلمهم بل تخيير ما حلله الله كفر مع العلم والظن ان مع الجهل لا شيء عليه لكنه منتف
هنا فلا دلالة والعجب من ف انه قال وكان هذا زلة منه لانه ليس لاحد ان يخير ما احل الله
لان الله عز وجل انما احل ما احل لحكمة ومصلحة عرفها في احلاله فاذا خير كان ذلك قلب المصلحة
لان عدم جواز تخيير ما حلله الله ظ ولا يحتاج الى الدليل ومعلوم انتفاؤه عند صلى الله عليه وآله والله
غفور لكل مؤمن فيغفر لمن يريد بالعفو والتوبة بان يوفقه له ويعفو قدي حرم من يساء ويحتمل ان
يكون اشارته الى ان هذا الذي فعلت لا تؤاخذ به ولا تنقص بذلك مرتبة من مراتبك التي عند الله
فانه يغفر الذنوب ويرحم المذنبين فكيف يفعل ذلك بك ويؤاخذك بفعل امر مباح لمرضات زوجاتك
ومصلحة رايها ودفع الفتنة فعقب ما يسر بعتاب ما بهذا الدفع وهم المتوجهون وسليته صلوات
الله عليه وعلى آله ويحتمل ايضا انه خطر بآله صلوات الله عليه ان هذا الفعل يصير سببا لصدور ^{الذنوب}
عنهما فيتعاقبان فاحت ان يترك حظ نفسه من وقوع الذنب والمعاصي وخلاف مرضات الله
فقال الله افعل انت ما تريد والله غفور يغفر لمن يساء ويعفو عن من يساء مع المصالح ويعاقب
من يستحق فافعل ما هو مباح لك وتستهيه وخلي المذنب ومن يعصى الله الى فانه عبيد ان
اشاء اعاقب وان اشاء اعفو قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم قد شرع الله وجوز بين وقد لكم

حل ما عقدتم على انفسكم في تحريم ما هو حلال لكم في الاصل من وطى الجوار واكل العسل ونحو ذلك مما لكم فيه نفع
 ولا ضرر عليكم فيه سواء وقع عليه الحلف الشرعي واليمين المقر لفظا او مجرد التقرر على نفسه وقصد ذلك
 فان الحلف في مسئلة لا ينفذ ولا يحرم خلفه ولا كفارة بذلك اذا لاحت حيث لا اعتد ولا يترتب عليه
 اثره فوجوده كعدمه فدل على عدم انعقاد اليمين على مسئلة فانه مرجوح واسترط الرجمان في الدين
 او الدنيا والتساوي في المحلوف عليه وان يجوز خلف اليمين من غير كفارة لو حلف على مسئلة من وطى الامة
 والزوجه كما ذكر الفقهاء وقالوا الوشرط ان لا يترجح عليها او لا يتسرى وحلف عليهما لم يلزم ولو حلف
 بالخلف وقال في ف ويح معناه تحلة الايمان بجوز الاستثناء يعني يجوز ان يقتد اليمين بعد وقوع
 بان يتول عقيبها ان شاء الله حتى لا يحل من قولك حل فلان في يمينه اذا استثنى فيها او قد شرع
 ذلك بالكفارة وهما بعيدان اما الاول فلان تجوز حل اليمين بمسئله بحيث يجوز خلف اليمين المتعقد
 ولو برهان كثير بعيد على انه لم يعلم عدم مسئلة الله تعالى قبل نزول الآية ولانه لا معنى لانعقاد مثل
 هذا اليمين بعد ان قال لم تحرم فانه يدل على عدم اولوية ذلك بل مرجوحية وعدم ترتيب الاثر فيها
 على قولها انه حرام واما الثاني فللثاني ولان ظ الآية عدم الكفارة حيث اطلق ولم يقتد بالكفارة
 ولانه غير معلوم وقوع الكفارة عنه صلى الله عليه وآله ولهذا نقل الخلاف في ف في انه كراه لا وقولها بان
 معنا تحلة الايمان الاستثناء يدل على عدم اليمين فلا كفارة فلم يعلم وقوع اليمين ايضا على ذلك
 ولهذا نقل الخلاف بين الصحابة والفقهاء مثل قول حرمت الامر الفلاني اذا كان حلالا يحرم ذلك
 ام لا واذا كان وطى امرأة هل هو طهار او ايلاء او طلاق رجي ام لا نسى لان ذلك هو الذي قال صلى الله عليه
 وآله بقوله حرقت واصحابنا على انه ليس بسعي للآية المذكورة فانها ظاهرة في انه ليس بسعي ولا يترتب عليه
 سعي ولهذا منع عن ذلك اولئك اكد عدم لزوم سعي بقوله والله غفور رحيم لم يقل قد فرض الله اي شرع
 فان ضم هذا الى الاول يصير المجموع كالصريح في كون وجوده كعدمه في عدم ترتيب الاثر وللآيات الاخرى
 والاخبار والمقتل الدالة على عدم حسن ذلك وترتيب الاثر وهو ظ فان ما حمله الله لم يخرج عنه
 الا تحريمه نعم يحتمل الا ثمة بل الكفر لو فعل معتقدا وعالميا وهو مذموم كما نقل عنه في ف وقال
 كان مسروق لا يراه شيئا ويقول ما ابالي امرتها او قصعة من ثريد وكذلك السعي قال ليس بسعي محتجا
 بقوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام وقوله لا تحرموا طيبات ما حل

ترتيب الاثر خصوصها

اليمين

الله لكم وما لم يحرمه الله فليس لاحد ان يحرمه ولا ان يصير تحريمه حراما ولم يثبت من رسول الله صلى الله عليه وآله
انه قال لما احل الله هو حراما على اهل هذا كلام جيد جدا الا انه نقل بعد ذلك كلاما غير جيد اذ قد
ذكر مع ذلك الكفارة للبين لظهوره من قوله تحلها ايها نكرم مع انه شبه اول الكلام بقوله وحرمتنا عليه
المراضع وفسره بمنعنا منها وعلما بختم ما صني ودع ما كدر والله مواليكم متولي امركم وهو العليم بما يحكمكم
فيسرعه لكم الحكيم المتقن في احكامه وافعاله فما حلل الا لمصلحة وما حرم الا لذلك ولا يفعل الا لغرض
صحيح ولا يحل الا ما هو الاصلح لكم فنصحته لكم اولى من نصحتكم وما حلل لكم اولى مما حرم من على انفسكم فلو كان التحريم
مصلحة لم حرروا علم ان في سورة عتبا الكثير او تعرضوا جزيل بالنسبة الى من يؤذي النبي صلى الله عليه وآله
وان ذلك موجب للثوبة والعقاب بدنها ولا يمنع بعد ذلك القرب من النبي صلى الله عليه وآله ولصوق حله
بجلده حيث قال ان توبوا الى الله قال في حق خطاب الحفصة وعائشة على طريقتيه الالتفات للمبالغة في العاقبة
تدصعت قلوبكم فقد وجد منكما ما يوجب التوبة وهو ميل قلوبكم عن الواجب في محالصة الرسول صلى الله
عليه وآله من حب ما يحب وكراهة ما يكره ونقل في حق عن ابن عباس انه لم ازل حرصا على ان اسال عمر عنهما
الى قوله ثم قال اي عمرهما حفصة وعائشة وفي حرص ابن عباس للسؤال عن عمر عنهما كتته فافهمها وان نظرها
عليه في حق وي وان تعارفا عليه بما يسوءه فان الله هو وليه وليه وناصرة وكذا اجبر من الملائكة
مع كونهم رؤسهم ولهذا الفرد ومن الناس صالح المؤمنين قيل صالح المؤمنين هو جنس من كان مؤمنا
وصالحا وبرى منهم من النفاق قبل هو الانبياء وقيل الخلفاء قال في حق المراد الجنس ولهذا اعم بالاضافة
قلت هذه الاضافة لا يبيد العموم في المضاف وهو ظنعم لو كان المضاف جمعا امكن ذلك كما في التعريف باللام
لما قيل للاضافة معاني التعريف فتأمل والتبادر منه ان المراد صالحهم اي الذي اصبح من كلهم لان الاضافة
يبيد العموم كما يقال صالح آل فلان وعالمهم فلا يبعد كون المراد واحدا منهم يكون صالحهم وهو علي بن ابي طالب
عليه السلام كما ورد في الاخبار انه الاقضي والاعلم والاصح قال في مجمع البيان وردت الرواية من طريق العامة
ان المراد بصالح المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام وهو قول مجاهد في كتاب سوره التنزيل بالاسناد عن
سيد القبر في عن ابي جعفر عليه السلام قال لقد عرف رسول الله صلى الله عليه وآله عليا اصحابه مرتين اما مرة فحيث
قال من كنت مولاه فعلي مولاه واما الثانية فحيث نزلت هذه الآية فان الله مولاه وجبرئيل وصالح المؤمنين
اخذ رسول الله صلى الله عليه وآله يمد علي وقال ايها الناس هذا صالح المؤمنين وقالت اسماء بنت عميس سمعت النبي

صلى الله عليه وآله يقول وصالح المؤمنين على بن ابي طالب ولا شك في انه اصل المؤمنين ومن اراد معرفة ذلك
فعليه كتب السير والاحبار من العامة والخاصة بشرط ترك العناد ونظر المعرفة وترك الغرور به طائفة
من نقل ما يدل على ما نقول به فاننا والله ضامن لحصول العلم بذلك وبانه الامام بعد الرسول والاحق كما اعترف
به ابن ابي الحديد في شرح الخطبة الشافعية بعد تصحيح كونه عن امير المؤمنين عليه السلام من غير شك من انها
تدل على انه كان اولي ووقع ترك الاولى من الصحابة التي اخذوا ذلك منه وترك الاولى جائز وانها سكا
فيها عليه السلام من ترك الاولى لا من المحرم الذي فعله الصحابة وانت تعلم ما في هذا الكلام بعد الاعتراف
بكونها منه والعلم بتلك الشكاية المذكورة فيها فان مثل ذلك لا يصدر عن من ترك الاولى الذي
وقع من كبار الصحابة واسناد بعض الامور اليهم مثل قوله عليه السلام ويخضون ما ل الله مثل خضبة الابل
نبته الربيع وفعل الاول كذا والثاني كذا ثم قال كذا التزم كذا بطريق الكفاية والتصریح وذلك ظ
مع انه ليس هذا محل ذكر مسئلة الا ان النفس متمسكة من المتقدمين ترشح من غير اختيار ثم اعظم ما ذكر
من المعاتبة وعدم رضا الله تعالى عن بعض نساءه وما يفعل ما يفهم من قوله تعالى عسى به ان يطلقن
ان يبدر له ازواج خيرات منك على تغليب المخاطب وهما عايسة وحفصة وتعيم الخطاب وتجميل التخصيص
لهما فقط حيث قال في ف وتما ان الكلام كان معهما وهما محطية واطلاق ضمير الجمع على الاثنين
كثير مسلمات مؤمنات مقررات مخلصات او منقادات مصداقات قانات مصليات او موافقات
على الطاعة او مطيعات لله والرسول او خاضعات متذلات لامر الله ورسوله في العبادات وفي
الصلوة والقنوت المتعارف في اللغة وقيل ساكنات عن الفضول ثابيات من الذنوب عابדות
متعبدات ومتذلات لامر الرسول صلى الله عليه وآله سائحات صائمات سمي الصائمين سائحات لانه
في الثمار بلا زاد ثبات وابكار او وسط العاطف لتما فيها وعدم اجتماعها بخلاف سائر الصفات
يعني يجمع في المبدلات هذه الصفات مع وجود فيهن من البكارة والنيابة وبالجملة هذه تدل على
عدم انصافها بهذه الصفات وانصاف غيرها وان كان معلنا بطلاق الكل مع عدم وقوعه
مع انه وقع طلاق حفصة لان ليس المراد تعليق الوجود بل تعليق الانطباع بهن يعني لو طلقن يحصل
له خير منكن من الموصفات هذه الصفات التي ليست فيكن وهو المهنو معرفا ولغة يعني لا يتخيل هو
ولا يتخيلن انن الله لو طلقن لم يحصل له مثلكن بل يحصل له كذا وكذا قال في مجمع البيان وعسى في فعل

ط

الله تعالى للجواب وقيل في غير ايضا وهو ثم اسأرا الى الله كما يجب ان يؤدب نساؤه يجب عليكم ذلك
 بقوله قوا انفسكم بترك المعاصي وفعل الطاعات وكذا اهليكم بان تفعلوا ذلك بالنصح والتأديب
 بالطريق المذكور في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقرئ اهلواكم عطفًا على فاعل قوا وانفسكم
 يراد به نفس القيلتين على تغليب المخاطبين على الغياب وهم الاهل وفيه تأمل وجمل حذف
 وبقوا اهلواكم نارًا وقودها الناس والحجارة اي نار احط بها هما وبقوا قد بها كنوا قد سائر النار
 بالمحط بقيل المراد بالحجر حجر الكبريت عليها ملائكة تلي امر تلك النار انما بينه غلاظ الاقوال سداد
 الافعال او غلاظ الخلق سداد الخلق وبالجملة لا رجم فيهم لا يعصون الله ما امرهم اي يعصون ذلك
 ويعتقدون ويفعلون ما يؤمرون كأنه لقطع الطمع في اثمهم رجوع ولا يعذبون اهل العذاب وقيام
 او اثمهم وصفهم بالثوم ما عصوا رثم فيما مضى وما استقبل وفي هذه الآية توبيخ عظيم وزجر كبير
 لمن يترك طاعة الله ويعصيه ولو ترك اهل ذلت على وجوب امر الاهل ونهيهم بسائر العبادات
 وعن المعاصي كما يدل عليه وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مطلقا فكان بالنسبة الى الاهل
 زيادة اعتناء فدللت على وجوب تعليمهم الواجب والمحرم وامرهم بالفعل ونهيهم عن الترك ثم اسأرا
 بعدم قبول العذر في القيامة بقوله لا تعتذروا اليوم وهو ظ و اسأرا الى وجوب التوبة والعذر
في الدنيا بقوله يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا عسى يكفر عنكم سيئاتكم ويديحلكم
الآية توبة نصوحا بالغاي في النصح وهو صفة للتائب فانه ينصح نفسه وصف به التوبة للمبالغة
وتذكير لكونه فعولا بمعنى الفاعل عن ابن عباس قال قال معاذ بن جبل يا رسول الله ما التوبة
 النصوح قال ان يتوب التائب ثم لا يرجع كما يعود اللبن الى الضرع قال ابن مسعود التوبة النصوح
 هي التي يكفر كل سيئة وهو في القرآن ثم تلا هذه وقيل ان التوبة النصوح هي التي يباحص الانسان فيها
 نفسه باخلاص الندم مع العزم على ان لا يعود الى منكره في البقي وقيل هي ان يكون العبد نادما على ما مضى
 مجمعا على ان لا يعود فيه وقيل هي الصداقة وقيل هي ان يكفر باللسان ويندم بالقلب ومسك
 بالبدن وقيل هي القبولة ولم تقبل ما لم يكن فيها لك خوف ان لا تقبل ورجاء ان تقبل وادمان
 الطاعة وقيل هي ان يكون الذنب نصب عينيه ولا يزال كأنه ينظر اليه وقيل هي من النصح بمعنى الحياطة
 لان العصيان تمزق الدين والتوبة ترقيعه وقيل لانها جمعت بينه وبين اولياء الله كما جمع الحياطة التوب

لانه لا عذر لكم اولانه
 لا ينفعكم اعتذار

والصق بعضه ببعض وقيل لأنها احكت طاعته واوثقها كما احكم الخياط واوثقه وعن امير المؤمنين عليه السلام
كأنه في نهج البلاغة انه لما قال قائل بحضرة استغفر الله قال تظنك أنك اتدري ما الاستغفار
ان للاستغفار درجة العليين وهو اسم على ستة معان اى بشرط في صحة ستة اشياء
اولها الندم على ما مضى والثاني العزم على ترك العود اليه ابداً والثالث ان تؤدى الى المخلوقين
حقوقهم حتى تلقى الله وليس عليك تبعة الرابع ان تعهد الى كل فريضة ضيقتها فتؤدى حقها والخامس
ان تعهد الى اللحم الذى نبت على السمحت فتذيبه بالاحزان حتى يلصق الجلد بالعظم وينشأ لحم جديد
السادس ان تذيب الجسم من الطاعة كما اذقته حلاوة المعصية فعند ذلك تقول استغفر الله
وسئل هذا المضمون عنه عليه السلام في حق وسئل على رضى الله عنه عن التوبة فقال تجمعها ستة اشياء
على الماضي من الذنوب الندامة وللغرض الاعادة ورد المظالم واستحلال المحصور وان يعزم على ان
لا يعود وان يذيب نفسه في طاعة الله كما يبيتها في المعصية وان تذيبها مرارة الطاعات كما اذقتها
حلاوة المعاصي ومن يفهم الشرايط المذكورة لقبول التوبة في الكتب على ما نقل من العامة والخاصة وهو
انه اذا كان عن حق الله يكفى ثلثة اشياء القلع عن فعل المعصية والندم والعزم على عدم العود
وان كان عن حقوق الناس يريد عليها الناس اربعاً هوردة الظلامة على صاحبها وطلب عفو عنها
والاقرار منها والظن انه لا بد من هذه الاربعة واما غيرها التى يفهم من كلامه صلوات الله عليه حكاية
شروط للكاملين ثم ان ظاهر هذه الآية وسائر الآيات وجوب قبول التوبة على الله بمعنى سقوط العقاب
على الذنب الذى تاب العبد عنه لانه وعد القبول ان الله يقبل التوبة ان الله يحب التوابين
وهذا المضمون اى قبول التوبة وانه يكفى السيئات في القرآن كثير وفي الاخبار اكثر ومنها ما استمر
بين العامة والخاصة التائب من الذنب كمن لا ذنب له ويدل على انها مقبولة الى ان يعاين الموت
انه وضع يده على حلقه صلى الله عليه وآله وقال والى هنا وغير ذلك ويدل حكاية فرعون في القرآن
على ذلك وقد نقل في مجمع البيان الاجماع على ذلك في موضعين فما هو في التجريد من انه لا يجب
القبول على الله كما هو مذهب المعتزلة ومذكور في مجمع البيان ايضا في موضع معناه عدم الوجوب العقلي
اى مع قطع النظر عن دليل الشرع لانه في العقل يدل على وجوب القبول على الله لان من اساء الى احد
فللمسيء اليه ان يعفو وان يعاقب كلاهما حسن الا ان العفو احسن وقد يقوم الدعاء مقام الاستبراء

ط
و

الحسن رفع الله امره بحسبه
وهرجته الى الجنة فمهر فيها
ن

صلاح احد احدا من حيث هو نعم يمكن الشفاعة باذن الله تعالى ولطفه كما ان معصية احد لا يضر احدا كما مثل
بامرأة فرعون وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة ورفعه الله
في الجنة فهي فيها تاكل وتشرب وقيل انها ابصرت بيتها في الجنة في درة وتجنى من فرعون وعذابها قيل كان
امر بان يلقى عليها صخرة عظيمة فدعت الله وانزع الله روحها فالقيت الصخرة على جسد لا روح فيه فلم
تجد المأمن عذاب فرعون وقيل انها كانت تربط ويستقبل بالشمس اذا انصرفوا عنها اطلقها الملائكة
وجعلت تربي بيتها في الجنة وعمله اي دينه وقيل جماعة وتجنى من القوم الظالمين من اهل مصر اتباع فرعون
وقد خرجنا في هذا المقام عما نحن فيه في الجملة لانه باعث على فعل الطاعات وترك المعصيات وهو المقصود
الحقيقي من كل فعل الانسان الذي ينتفع به المقصود من فعله الله تعالى وخلقه فقلت استغفر ربكم اهل
من الله المغفرة بالتوبة والاستغفار عن الكفر والعصيان انه كان غفارا كثيرا للمغفرة للمستغفرين التائبين
ولكل من طلب المغفرة فيغفر جميع من طلب المغفرة وتاب تفضلا منه وكرما يرسل السماء عليكم مدرارا
اي ان استغفرتم نسل السيل السماء بحسب الرؤية وظاهر الحال او السحاب او المطر اذ تطلق عليها السماء
فيحصل عليكم بالمطر سبلا ويكثر ذلك فهو كناية عن كثرة المطر والغيث فيحصل لذلك خير كثير ويحمدكم
باموال وبنين اي يكثر اموالكم واولادكم الذكور ايضا ويجعل لكم جنات اي يساتين ايضا في الدنيا ويجعل لكم
انهارا تستقون بها بسايتكم قيل ان قوم نوح عليه السلام كانوا قد قحطوا وهلك اموالهم لانه منع منهم
الغيث اربعين سنة وهلك اولادهم وصارت نساؤه لا يلدن فاراد نوح عليه السلام حصول ما
منه ما يستهون فامرهم بالاستغفار الموجب لذلك كانه علم ذلك نوح عليه السلام بالهام الله تعالى اه فيه
دلالة على وجوب الاستغفار والتوبة وحصول فوائده وهي كثرة المال والولد ولهذا روى عن الحسن
انه جاء اليه من سكي قلة المال ومن سكي المطر ومن سكي قلة الولد فامرهم بالاستغفار وسئل عن ذلك
وقال ما امرهم من نفسي بل من القرآن العزيز قاله في ف وقوله وقال فيه ايضا روى علي بن مهزيار عن
عيسى بن محمد بن يوسف عن ابيه قال قال رجل ابا جعفر عليه السلام وانا عنده فقال له جعلت فداك اني لكثير
المال وليس يولد لي ولد فهل من خيلة قال نعم استغفر ربك سنة في آخر الليل مائة مرة وقال في نفسه
في باب النكاح في باب الدعاء في طلب الولد قال علي بن الحسين عليه السلام لبعض اصحابه قل لطلب الولد
رب لا تذرني فردا وانت خير الوارثين واجعل لي من لدنك وليا يرثني في جوفتي ويستغفر لي بعد موتي

دعاء لطلب الولد

ولا يحمل الشيطان

منه اذا طلعت الشمس واذا ارادتم تطلبون ويحكم به على من قبل على ان الرأى فى
منه ان الرأى فى غير هذه المراتم فقل قننا انه حكمه ومنه كان الرأى الى الصلوة
والاستطارة فى حكم المصلحة

والنظر في

في الانعام

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

ان يؤل بما ذكرناه وقال البيضاوي وظاهره يدل على ان العدة بالاطهار وان طلاق المعتدة بالاقراء
ينبغي ان يكون في الطهر وانه يحرم في الحيض من حيث ان الامر بالنسي يستدعي التهي عن ضده ولا يدل على
عدم وقوعه اذ التهي لا يستلزم الفساد كيف وقد صح ان ابن عمر لما طلق امراته حائضا امره عليه السلام
بالرجعة وهو سبب نزوله وفيه تأمل اما اول ثلاثة ينبغي ان يقول يجب بدل ينبغي وكأنه يريد به ذلك
وهو لا ينبغي وثانيا فان لا امر للوجوب هنا اذ لا يجب الطلاق فان ذلك فرع دلالة ان الامر بالنسي
يستلزم التهي عن ضده الخاص واكثر اصحاب السلفية على خلاف ذلك فان كان مذهبه ذلك
والا فيكون منافيا لمذهبه فاما كلامه في المنهاج فانه ظاهر في ذلك وبالنسبة فان الطلاق في الحيض
ليس ضد الطلاق في الطهر ورابع فان هذه الدلالة بالمعنى وما ذكرناه الا ان يتكلف ويقال
انه واجب بالنسبة الى القيد اي لعدته فتنفذ على الوجوب المستلزم لغيره ضده وفيه مع التكلف
تأمل لانه لا يجب بواجب بالمعنى المقرر بل بمعنى الشرط فيدل على عدم الوقوع لا التحريم فقط وهو لا يقول به
او الوجوب بالشرط اي يجب الايقاع في الطهر على تقدير الايقاع كما يقال مثل ذلك في الوضوء للصلاة
المندوبة والقبلة وغير ذلك وهو بعيد عن الوجوب المصطلح الذي يريد دلالة على تحريم الضد فانه
لا يترتب استحقاق العقاب ولا الذم على ترك الطلاق في الطهر بل انما يتحقق بايقاعه في الحيض وهو
وعلى تقدير التسليم فالظن ان دلالة على عدم الاعتقاد اظهر من دلالة على التحريم وانه بالمعنى لا بالوجه
الذي ذكره فافهمه خاسا فانه يمكن ان يكون الرجعة في خبر ابن عمر بالمعنى اللغوي لا باصطلاح الفقهاء
لما قاله انه سبب النزول فيكون الغرض تعليم الطلاق الصحيح المترتب عليه اثره وسادسا فانه لا ينبغي حرج
الامر بالرجعة اذ لا معنى للامر بمراجعة امرأة مطلقة بطلاق صحيح وقد تحقق المفارقة لانه فعل حراما
وغير جائز اذ لم يصح ذلك سبب له وهو بل غير معلوم كونه حراما ايضا لعدم تحقق الحكم الا بعده فالظن
ان المراد بالرجوع انما هو عدم الصحة وسابع فانه روي في ان الامر بالرجوع لكون وقوع الطلاق
ثلثا في طهر واحد وثامنا فانه قد يمنع الصحة على وجه يدل على الصحة والا لم يكن لقول سعيد بن المسيب
وجماعة من التابعين الذين قالوا بطلان الطلاق حرج على ما نقله عنهم في وجه فعله عدم الاتفاق
على صحة ذلك عندهم وتاسعا فانه على تقدير تسليم دلالة الخبر على الصحة لا يستلزم دلالة الآية ظاهرا
على عدمها ويمكن الاستدلال بها على عدم صحة الطلاق ثلثا في مجلس واحد كما فعله في مجمع البيان لعدم

المسألة الثانية ان من خالف السنة
في الطلاق فانما هو من خالف السنة
في سبب النزول فانما هو من خالف السنة
في سبب النزول فانما هو من خالف السنة

٢٥

وهو يثبت الاضرار واضيف اليهن
لاختصاصها بهن في حجب الكفر

وقوعها الا في العدة الواحدة وايدى باخبار اهل البيت عليهم السلام واقتال علماءهم وفيه تأمل يعلم من محله للطلاق
 احكام وفروع في مذكورة في محلهما فطلب هناك واحصوا العدة واضبطوها بالحفظ واكملوها كقوله
 كما ورد في آية اخرى كذا في ق ويحتمل مطلق العدة المعتبرة بالدليل ليدخل المسترابة وغيرها وانتم الله
 نكح من تطويل العدة والاضرار بهن كذا في ق ويحتمل من فعل المعاصي والمنهيات وترك المأثورات مطلقا
 او احكام العدة من جانب الرجل بالتطويل والاضرار ومن المرأة بالتقصير والانقضاء بدعوى خروجها
 كاذبة لئلا يكون له الرجوع ولينترقح وغير ذلك لا يخرجوهن ظاهرا تحريم اخرجهن على الزوج ما دمن
 في العدة الرجعية مطلقا سواء كان برضا هن ام لا من بيوتهن من البيوت التي هي ساكنات فيها وقت
 الطلاق سكون اقامته وعلى وجه يكون مسكنهن عادة كما هو المتبادر ولا يخرجون وكذا يحرم عليهن الخروج
 مطلقا وان اذن لهن الزوج لعدم القيد في الآية السريفة فذلك حق من حقوق الله عليهما وان كان
 لكل واحد ايضا حق في ذلك وفي ق ان المحرم هو استبدادهن اما الواتقاء على الانتقال جاز اذا الحق لا يعدها
 وفيه ضعف واضع لما عرفت من عدم التخصيص في الآية مع التاكيد التام بذكر النهيين معا وتاكيد
 بما بعده وهو لا يجوز التخصيص في كلامه تعالى واحكامه المنصوصة او الظاهرة الاجل دليل وما ذكره
 غير مسلم نعم في بعض روايات اصحابنا المعتبرة مثل حصة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي
 للمطلقة ان يخرج الا باذن زوجها حتى تنقضي عدتها كقوله او كقوله اشهر ما يدل على خروجهن باذن
 الزوج ولكن الظاهر انه ما عمل لها الاكثر فلا بد من التأويل وهو مفهوم من الايضاح وينهم من الاستبصار
 العمل بها ولكن الخروج عن الآية مع التاكيد والمبالغة بمثلها مشكل قال في انما جمع بين النهيين
 بان لا يأذنوا وليس لاذنهم اثر وهو كلام جيد نعم ان اضطررت الى الخروج فالحاجة فالظاهر الجواز للخروج
 والضيق المنتفين عتلا ونقله فكانه مستثنى ومع ذلك قيد الاصحاب بالخروج بعد نصف الليل
 والرجوع قبل الصبح للرواية والظاهر ان الغرض دفعها بذلك والافالظ الجواز وقت الضرورة الا ان
 يأتين بفاحشة معينة مستثنى عن الاول اي الا ان تفعل المرأة فاحشة ظاهرة او مظنة قبل هي ان
 تبدوا على الزوج وتؤذيه وتؤذي اهله وتخرج بغير الاخراج لهذا والضرر المنفي عتلا ونقله وفي ق
 فانه كالنكاح في استقاط حقها وفيه تأمل اذ ينهم ان سبب سكناها كونه زوجة غير ناسئة والظ
 انه ليس كذلك بل سببه النقص وان لم تكن مستحقة للنفقة لنشوزها بوجه لا يصدق عليه فاحشة

وتبين ان لا يفتى في نشوز سبطها
والكنى

وهذا يجب

لأنه لا يجوز

نار حیات و آسمان و غیر عنده اجتهاد و التزم حبی و هذا الکلام
سند السیاح عنده اجتهاد کقولهم و اسعدوا اذا ما بیتم عند الکفر
هو واجب اجتهاد و سند السیاح التزمه

كما فعله في ف وى لعدم القائل بذلك فان ابا حنيفة لم يقل بالوجوب اصلا والسافعي يقول بالوجوب في الرجعة
دون الفرقة وقد صرح به فيها بل لا معنى للاسهاد على ترك الرجعة الا بتأويل من عدم اتمام حقوقها التي
كانت عنده مثل المهر والنفقة فلعل مرادها بالفرقة هو الطلاق وان كان خلاف الظاهر ولهذا قال في مجموع البيان
قال المفسرون امر وان يشهدوا عند الطلاق وعند الرجعة شاهدان عدل حتى لا تتحد المرأة المراجعة بعد
انقضاء العدة ولا الرجل الطلاق وما ذكر قولنا رجعا الى الفرقة ويرجع ما ذكرناه لانه مروي عن اهل البيت
عليهم السلام فعلى قولها لا بد من الخروج عن ظاهر الامر والحمل على التذبذب على قول ابي حنيفة وعليهما على قول السافعي
على انه قال في السافعي وهو يذهب كقولهم واشهدوا اذا تبايعتم وعن السافعي وجوبه في الرجعة وقد قال من قبل
واشهدوا ذوى عدل منكم على الرجعة او الفرقة وفيه تعمية والغاز لا ينهم للزوم حمل لنظ واحد على
معنيين وهو على تقدير جواز مجاز وان حمل على الاعم فجاز ايضا مع الاجمال والالغاز فانه لم ينهم ان
المراد مطلق الرجحان بينهما او في بعض الافراد الوجوب والاخر التذبذب وان كلا منهما في اى قسم واخراج
الآية عن الظاهر جملها على مثل هذا مشكل الامع دليل واضح وليس مجرد القرب والبعد موجبا لذلك فبما قل
ويؤيد الوجوب ايضا المبالغة الكثيرة التي وجدت فيما بعد الآية بقوله ذلكم يوم عظم به من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب حيث يدل على ان الاسهاد والاقرار
او جميع الاحكام المتقدمة كما قال في وغيره يتعظ ويتنفع به المؤمن فيسرع بان لا يفعل ذلك ليس بمؤمن
متق ولم يجعل له مخلصا ومخرجا من كرب الدنيا والآخرة ولم يرزقه من حيث لا يحتسب اى لم يخلف عليه
ولم يعطه من حيث لا يخطر بباله وغير ذلك مما قيل في تفسير هذه الآية من التمتع الكثير جدا وبالجملة
المتقى بجميع الله تعالى له خير الدنيا والآخرة ويخلصه من مضارها وكذا المنكح على الله حيث اسأله به
بعده ومن يتوكل على الله فهو حسبه وفيه اسعار بان المتقى متكل فافهم وروى عن ابي ذر عن النبي صلى الله
عليه وآله انه قال انى لا علم آية لو اخذ الناس بها لكفتهم ومن يتق الله الآية فما زال يترأها ويعيدها
وروى ان رجلا اسره المشركون فأتى ابوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وذكر له ذلك وسكا اليه الفاقة
فقال له اتق الله واصبر واكث من قول لاحول ولا قوة الا بالله ففعل الرجل فبينما هو في بيته اذ قرع ابنه
الباب ومعه مائة من الابل قد غفل عنها العدو فاستاقها ومثل هذه المبالغات لا ينبغي في المنكرات
واقموا الشهادة لله امر للشهود باقامة الشهادة عند الاستسهاد والحاجة لله لا لغرض اخر مثل رضا المشهود

من ٢

ومحبته وبغض المشهود عليه وبالجملة لا بد من كونه الله كسائر الاعمال والافعال لعن فيه اشارة الى الترغيب على الصدق
 في الشهادة فانها الله فلا يفعل الكذب والايقاع على غير ما هي عليه لظنه انه على تقدير الصدق لو كانت الشهادة
 مسبوقة باعراض آخر يحصل غرض المشهود له وتصح دون ما وعد الله على الشهادة للساهد بل يمكن العقاب
 فتأمل وفيهم اعتبار التصديق من مثل هذه الآية في العبادة لان النية المعتبرة عند الفقهاء فانهم قريب منها
 الثانية وهي قوله تعالى واذا طلقتم النساء فابلقن اجلهن فامسكوهن بمعروف او سرحوهن بمعروف اي اذا
 طلقتم اتيها الا زواج نساؤكم فترين انقضاء عدتهن والبلوغ هنا بمعنى القرب يقال بلغ البلد اذا قرب منه
 والاجل اخر المدة فامسكوهن اي راجعوهن بمعروف عند العقل والشرع مما يتعارف عند الناس اي امسكوهن
 على وجه اباحه الله تعالى من الاخذ على وجه يقومون بمصالحها وما يجب عليكم من حقوقها او سرحوهن بمعروف
 اي اتركوهن حتى تنقضي عدتهن فليكنتم املكهن انفسهن ولا تمسكوهن ضرارا اي لا تراجعهن لالرغبة
 فيهن بل لطلب الاضرار بهن او مضرين فاحذر على العلة او على الحال والضرار بتطويل العدة كما
 روى انه كان الرجل يطلق المرأة ويتركها حتى يعرب انقضاء عدتها ثم يراجعها لاعتناء حاجته ولكن لتطويل
 العدة فهو الامساك ضرارا لتعذر اي لتظلموهن او لتجسوهن الى الافتداء ومن يفعل ذلك فقد ظلم
 نفسه بتعريضها لعقاب الله ولا تتخذ آيات الله هزوا اي جذوا واعلموا آيات الله وارعوها حق
 الرعاية والافتداء تتخذ تموها هزوا ولعبا ويقال لمن لم يحذر في الامران انما انت لاعب واذكر ان الله
 عليكم بالاسلام ونبوة محمد صلى الله عليه وآله وما انزل عليكم من الكتاب والحكمة من القرآن والسياسة
 وذكرها مقابلتها بالشكر والقيام بحقوقها والعمل بها يعظكم به اي بما انزل عليكم من الوعظ والنهي
 الله معاصيه واعلموا ان الله بكل شيء عليم تهديد وتاكيد للوعظ فدللت على وجوب الرجعة
 والامساك والمعاشرة بالمعروف او التسريح والترك بالاحسان وعلى النهي عن الامساك ضرارا
 تاكيد للتحريم بعد ان علم ضمنا وعلى ان فاعل العدوان ظالم لنفسه وعلى تحريم اخذ آيات الله
 هزوا وعدم الحد في فعل الاوامر وترك المناهي وعلى وجوب شكر النعمة والعمل بالكتاب والسنة
 والعلم بان الله عالم بكل شيء الله واذا طلقتم النساء فابلقن اجلهن فلا تعضلوهن
 ان ينكحن ازاوجهن اذا تراضوا بينهما بالمعروف ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم
 الآخر ذلكم اذكي لكم واطهر والله يعلم وانتم لا تعلمون المعنى اذا طلقتم النساء وانقضت عدتهن

في البقرة

بعفت المغان بوعا وصرت اليه
 ولذلك اذا اشارت فيه ومنه قوله الله
 فاذا بلفظ اجلهن ارفأ ربه من

اي انما انزلها لاجل ما انزل الله
 والحمد لله رب العالمين

في البقرة

عض الرجل ايمه اذا سفيها من الزوج
 ينقض ويغضل من

فلا تمنعوهن عن التزويج قيل المخاطبون هم الازواج الذين يعضلون نساءهم بعد مضي المدة ولا يتركونهن
 يتزوجن عدوا وانا وقس المحمية الجاهلية بقريظة ان الخطاب كان لهم فكان منعهم عن عضلهم نساءهم
 فيكون ان يتكهن مجرورا بتقدير من واطلاق الازواج على الخطاب باعتبار ان يصيروا كذلك لحصول الرضا
 وقيل هم الاولياء لما روي انها نزلت في معقل بن يسار حين عضل اخته ان ترجع الى زوجها باستئنا
 عند وقيل هما معا وقيل الناس كلهم بمعنى ان لا يوجد فيما بينكم العضل فانه اذا وجد بينهم وهم
 راضون به كانوا كالعاضلين والعضل الحبس والمنع والتضييق هكذا في التفسيرين ولا يحتاج الى
 ذلك لاحتمال ان يكون الخطاب للناس بمعنى ان ليس لاحد منع المرأة عن التزويج بالكفو اذا حصل الرضا
 بينهما ولا يحتاج ان يكون باعتبار عضل الولي او الزوج ورضا غير به وعلى تقدير كون سبب النزول
 ما ذكر لا يلزم كون الخطاب للاولياء خاصة لعدم اللفظ مع عدم تسليم كون الاخ والابا وليس فيها
 دلالة عليهما ففعل النفاذ يراد به عدم دلالتها على منع الولي المرأة عن الزواج بالكفو وعدم استقلالها
 وان قلنا ان الخطاب للولي والاخر والى وسبب النزول حتى اذا استقلال المرأة بالتزويج لا يستلزم
 عدم منع احد لها قسرا وجورا وظلما بل الظاهر على ذلك التقدير يعلم ان ليس للولي منعها بل هي مستقلة
 فقول القاضي فيكون دليلا على ان المرأة لا تزوج نفسها اذ لو تمكنت منه لم يكن لعضل الولي معنى ضعيف
 فلا يبعد ان يستدل بها على عدم جواز منع الولي التزويج بالكفو كما يقوله الاصحاب بل كل من يمنع ذلك
 بعد حصول الرضا ولو اراد الاعلاء دينا او دينا سواء كان قريبا او لا فتخصيص الاصحاب بالولي والا
 بقوله الا ان يريد الاعلاء غير ظاهر وعلى تحرير الخطبة بعد الرضا على الخطبة لانه منع وعضل الله يعلم
 اذا تراعى بينهما أي الخطاب والنساء وهو ظرف لان يتكهن او لا تفضلوهن بالمعروف اي بما يعرفه
 الشرع ويستحسنه المرأة كأنه صفة مصدر محذوف اي تراضيا كأنما بمعروف او حال من الضمير المرفوع
 اي تراضوا عاملين بالمعروف وفيه دلالة على عدم تحرير العضل اذا لم يكن بالكفو ذلك اسارة الى
 جميع ما مضى ذكره والخطاب للجميع لكن على تأويل القليل او كل واحد واحد وان الكاف لمجرد الخطاب والفرق
 بين الحاضر والغائب دون تعيين المخاطبين او للرسل على طريقة قوله يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
 يوعظ به من كان منكم يومئذ بالله واليوم الآخر تخصيص الوعظ الذي هو الزجر والتخويف والتطبيع
 بالمؤمن لانه المنتفع والمتعظ به ذلكم الى العمل بمقتضى ما ذكر اذ في اي انفع لكم واقوى ان يجعلكم ازكيا

اذا تراعى الخطاب والنساء

لا يتردد في ذلك

واهل القلوب

وأظهر لقولكم من دنس الإثام والله يعلم ما فيه من النفع والمصلحة وأنتم لا تعلمون ^{تصور} تأكيد التصديق الأحكام
وإشارة إلى استمالتها على الحكم والمصالح فلم يظهر لهم الحكمة لا يجوزون عدوها لأن الله يعلم وهو لا يعلم
الأمور الخفية لمصالح جليدة الرابعة والمطلقات يرتصن بأنفسهن تلكه قروء ولا يحملهن أن يكتمن
ما خلق الله في أرحامهن أن كن يومن بالله واليوم الآخر ويعولنهن ^{أراد المخرج أن يبين أن الزوج لا يملك أن يزوجها} وحق بردهن في ذلك أن أرادوا
اصلاحاً ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزير حكيم ظاهرها الاحسان
عن كل امرأة منارقة لزوجها بالطلاق بالترتيب المدة المذكورة أو في المدة فثلثة أما مفعول به أو فيه
ولعل المقص الإيجاب العدة على كل مطلقة مدخول بها ذات القرأ اذ العدة المذكورة مخصوصة لها بالاجماع
وغيره والثلثة في التعبير عن الامر بالجبر هو التأكيد بالمسارعة إلى الامتثال فكأنهن امتثلن الامر بالترتيب
فهو خبر عنه ^{منه} مخرج أو نحوه قوله في الدعاء رجمك الله كذا في التفسيرين ولا يبعد جعلها مخصوصة بالمطلقات
الرجعيات الحاملات ايضاً كما هي مخصوصة بالمطلقة المدخول بها لأن عدتها وضع الحمل عند الاصحاب لإدلتهم
وقوله ويعولنهن اذ الظ أن تخصيص الضمير يقتضي تخصيص المرجع وإن كان فيه خلاف اذ الضمير عن المرجع لا
معنى لمفارقة أحدهما الآخر إلا بالكليف وليس كذلك إعادة الظ وأرادة الخاص منه وهو ظ فالقياس عليه
غير جيد كما هو مذهب الشافعي وأركبه القاضي بل الظ هو الأول كما هو مذهب بعض المحققين والخفية وايضا
وجبة التعبير غير ظ اذ يقتضي ذلك كونه ما ضيا مثل رجمك الله على أن لفظة المسارعة لا يناسب ايضاً قول
صاحب الكشاف قلب بل اللفظ مطلق في تناول الجنس صالح لكه وبعضه وجاء في أحدهما يصلح له كالأسم المشترك
في جواب قوله فإن قلت كيف جازت ارادة المدخول لهن خاصة واللفظ يقتضي العموم لا يخرج عن مناقشة
اذ المطلقات عام لا مطلق لأنه جمع معترف باللام وهو من صيغ العموم وقد صرح هو ايضاً بذلك مراراً فعم
هو قابل للتخصيص فيخصص بمنفصل كما أسرنا إليه وقالوا ايضاً في ذكر الترتيب بأنفسهن إشارة إلى أن العدة
والصبر عن التزوج صعب على النساء فكأنهن يحملن بالقرعة والجور أنفسهن على الصبر في تلك المدة والقروء
جمع قرء بالفتح والضم ولا شك في اطلاقه على الحيض والطمه كما بالاستراك او الخفية والمجاز ولا المراد هنا هو
الطمه عند الاصحاب والشافعي ورند بن ثابت وعائشة وابن عمر وما لك واهل المدينة إلا سعيد بن المسيب
ولعل دليلهم نقل الاجماع والاحبار وإن كان بعضها يدل على أنه الحيض والتأويل والجمع مذكور في محله وقوله ايضاً
وظلنوهن لعدتهن أي وقت عدتهن واللام للتوقيف اذ ظاهر وجوب وقوع الطلاق في زمان تحصل فيه العدة

في البقرة

أخرج في صورة الخبر ثمة بالاجابة كانها
وجبة الرحمة فهو خبر عنها

ومعلوم بالاجماع عدم جواز الطلاق في الحيض وبعد حملها على ان يستقبله العدة وان كان يحى بعد ثلثة
 طولية كما حملها عليه صاحب الكشاف لتوافق مذهب الحنفى ولو جرده بهذا المعنى في بعض الاخبار مثل
 دعى الضلوة ايا ما فرائك وليس ذلك دليلا وهو ظ ولعل النكته في التعبير بالقرو التي هي جمع كثر دون
 الافراء التي هي جمع قلة مع مناسبه جمع القلة التنبيه عدم ارادة الحيض حيث جمع بالاقرء الفراء الذي
 يكون المراد منه الحيض فتنبه على ان كلام من جمع الكثرة والقلة يستعمل في مقام الاخر وقال القاضي ولعل
 الحكم لما عم المطلقات ذوات الاقرء تضمن معنى الكثرة فحسن بناؤها وفيه مناقشة اذ لا شك ان المراد
 الحكم على كل مطلقة مطلقة بان عدتها قرو وهو ظ فلا ينفع كثرتهن وهو ظ وان القرو اطلق على
 النكته التي اضيف اليها فهي بمنزلة ما يطلق عليه النكته اقرء فلا يحسن وجودها في افراد كثيرة
 من النساء ولعل مقصوده انه اذا جار الحكم في كثير من النساء فصارا افراد نكته الاقرء كئيه فوجد
 افراد جمع الكثرة فيه باعتبار افرادهم فحسن وفيه تكلف ولا يجمل لهن ان يكن ما خلق الله في ارجاءهن
 يعني محرر عليهن ان يسترن ولم يظن ما في بطونهن من الولد والحيض استعجالا للعدة وابطال الحق
 الرجعة واخذ النكته وقيل في هذه دلالة على ان قولها مقبول في ذلك ولعل الوجه انه لو لم يكن كذلك
 لما حسن الايجاب عليهن وتحريم الكتمان ولعله مؤيد بمؤيد بالاجماع والاجماع وعدم لزوم كبح الضرر
 المتبين عقلا ونظرا لعسر الاطلاع عليهن غالبا الا من جهة قولهن وليس الغرض من التنبه بقوله ان
 كن يؤمن بالله واليوم الآخر استراط ثم الحل بايمانهن بل التنبيه على ان كمال الايمان يقتضي عد الكتمان
 وعدم فعل حرام وان المؤمن لا يجترى عليه ولا يفعله وبقولتهن احق بردهن في ذلك اي ارجاع تلك
 المطلقات او في تلك المدة واما الترتيب بردهن ورجوعهن الى النكاح والرجعة بغير نكاح مجدد
 بل بمجرّد الرجوع اما لفظا او فعلا كما هو المتيقن في محله بمعنى ان ليس للعدان تزوجهن وليس لهن ايضا ان
 يتزوجن بغيرهم فليس الرجوع الا للزوج فافعل هنا بمعنى اصل الفعل يعني هم حقيق لهن دون
 غيرهم وانهم احق بالردة في زمان الترتيب بعد فساد ما قبل والبعول جمع بعل والناثا نثا
 لجمع كالمومة جمع عمه والخولة جمع خال وليس الغرض من قوله ان ارادوا اصلاحا استراط تعيد الاضحية
 بارادة الاصلاح فانهم نقلوا الاجماع على صحة الرجوع وان ارادوا الاضرار بل الاشارة والتنبيه الى انه لا ينبغي
 بل لا يجوز الرجوع بقصد الاضرار بل لا يبعد جملة شرط الجواز ذلك كما هو الظاهر وان قلنا

بصحة معنى عود الزوجية بناء على الإجماع المنقول ولا ينبغي حصول الأمر وفعل الحرام بذلك قصد والا
كما يظهر من مجمع البيان فنقول القاضى وليس المراد منه شرطية قصد الاصلاح للرجعة بل التحريم عليه
والمنع من قصد الضرر محل المناقشة فيقول الى ما قلناه ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف اى ولهن
حقوق واجبة على الرجال مثل حقوقهن عليهن في الزوج والستحاق المطالبة بها لا في الجنس لان حقوق
النساء على الرجال المهر والتنفقة والكسوة والمسكن والمضاجعة والدخول في الاوقات المقررة سرعا
وترك الضرر كما روى ان الرجل كان يطلق فاذا قرب خروج العدة فيرجع وهكذا التلاية تزوج قريبا
ويستظهر بعد ما تزوج فنهي عن ذلك على ما فهم مما سبق وحقوق الزوج عليهن في انفسهن بان
يبدلن انفسهن لهن ولا يمنعهن ولا يبدلن لغيرهن ولا يخرجن عن البيوت بغير اذنهن بل لا يخرجن عن
حتى لا يضمن ندبا ولا يحجبن كذلك الا باذنه على ما ذكره هذا معنى قوله وللرجال عليهن درجة فان
حقوقهن عليهن في انفسهن بهذه المثابة دون حقوقهن فحقوقهن زيادة على حقوقهن في الحق او في الشرف
والفضيلة فانه من جهة القوام ومقتضى بانفسهن بخلاف حقوقهن وهناروايات مستمدة على بيان
حقوق الجانبين مفصلة وزيادة حق الزوج على حق الزوجة حتى وقع في بعضها عنه صلى الله عليه وآله لو كنت
امرا بسجدة لاحد لامرت المرأة لتسجد لزوجها ومن كثرها عليها قالت امرأة بعد ان سمعت عن النبي
صلى الله عليه وآله حيث قالت فما لي من الحق عليه مثله قال لا ولا من كل مائة واحدة والذى بعك بالحق
نبيا لا يملك رقبتي رجل ابدا فمنه ومن امثاله يعلم معنى قوله ولهن مثل الذى عليهن ومعنى وللرجال عليهن
درجة فافهم والله عز وجل فادري على الانتقام من خالف الاحكام حكم يسرع الاحكام حكم ومصالح
ولا يفعل فعلا خالبا عن الحكمة والمصالح لانه عبث ولفو وهوى والله منزه عن ذلك علوا كبيرا وقد علمت
ما سبق ان الآية الكريمة مخصوصة بالدخول بها للاجماع والاخبار وقوله تعالى فما لكم عليهن من عدة
تعتدونها لعلها في غير المدخول بها وبغير ذوات الاحمال فان اجلهن ان يضعن حملهن فلا معنى لا كتاب
التسخ هنا والقول بانه نسخ بعضها مع انه خلاف الاصطلاح ومما لا ضرورة له لا رغباه الخا مسند والادنى
يسن من المحيض من نسائك ان اربعتم فعدن ثلثة اشهر والادنى لم يحضن واولات الاحمال اجلهن ان
يضعن حملهن ولما بين عدة المطلقة البتة حيضها بقوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروا
اراد بيان عدة المطلقة غير البتة حيضها للكب والصغر وحمل غابا فقال والادنى يسن من المحيض من نسائك

بالحكم والعدل والبر والعدل
بالحكم والعدل والبر والعدل
بالحكم والعدل والبر والعدل

لانه الله عز وجل

ان اردت ان يثبت من الحيض حجب الظاهر ولم يتحقق كونه كبر ووصولها الى حد يأس منه بالكلية كما تقرر في الشرع
 فحصل الشك في ذلك فيجب عليهن ايضا العدة لعدم تحقق الوصول الى ذلك الحد للاستصحاب والاصل
 فعدهن ثلثة اشهر وكذلك من لم يحض مع الشك في كون ذلك للصغير الذي لا يحض معه سرعا هكذا يفهم
 من قوله وان حيث قدر هنا ان ارتبتم فعدهن ايضا ثلثة اشهر وفيه تأمل لانه قد تقرر انه قبل التسع لا يحض
 باجماعنا واخبارنا والاصل عدم الوصول اليه ويمكن التقييد بمن تجاوزت التسع ولم تحض وملكها
 تحيض كما فعله الشيخ وغيره ويفهم من مجمع البيان ايضا فلا يكون المحذوف الا لفظ كذلك اي عدهن
 ايضا ثلثة فحذف الخبر منه لدلالة الاول عليه عكس نحو ما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف
 فلا عدة على الياسة والصغيرة وقيل معناها ان النساء اللاتي يثن من الحيض وجهلته عدهن
 فعدهن ثلثة اشهر وكذلك من لم يحضن فالياسة والصغيرة مطلقا يجب عليهن العدة مع الدخول
 وهي ثلثة اشهر وهو من هب العامة وبعض الخاصة كالسيد السند وذلك غير بعيد ولكن بعد المعنى
 الذي قيل لقوله ان ارتبتم اذ هو بعيد عن معنى الجمل مع عدم الاحتياج اليه اذ بيان الاحكام في القرآن
 العزيز لا يقيد بذلك في شيء من الاحكام وايضا بنا فيه بعض الاخبار مثل صحيحة حماد بن عثمان قال
 سألت ابا عبد الله عليه السلام عن التي تبيست من الحيض والتي لا تحيض ملكها قال ليس عليها عدة وحسنة
 محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول في التي قد تبيست من الحيض بطلتها زوجها قال بانت منه
 ولا عدة عليها وملكها كغيره وعدم التقييد ظاهر في المدخول بها وغيرها ويؤيده حسنة زرارة
 عن ابي عبد الله عليه السلام في الضبيبة التي لا تحيض ملكها والتي قد تبيست من الحيض قال ليس عليها عدة وان
 دخل بها ورسلة جميل بن دراج عن بعض اصحابنا عن احدهما عليها السلام في الرجل يطلق الضبيبة التي
 لم تبلغ ولم يحمل ملكها وقد كان دخل بها والمرأة التي قد تبيست من الحيض وارتفع حيضها ولا يلد ملكها
 قال ليس عليها عدة وان دخل بها ولا يضر ارسال مثل جميل في ملكها وقال في القنية وفي رواية جميل انه
 قال في الرجل الى امرأته وكأنة نقل بلا واسطة عن ابي عبد الله عليه السلام حيث يقدم الرواية عنه عليه السلام ولكن
 يدل على النائية ايضا اخبار مثل صحيحة ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المرأة التي لا تحيض و
 المستحاضة التي لا تظهر والحاربة التي قد تبيست ولم يدرك الحيض ثلثة اشهر وعدة التي لا يستقيم
 حيضها ثلث حيض متى حاضتها فتدحلت للزوج وضبيبة البصير قال عدة التي لم تبلغ الحيض ثلثة

ط
 التي

اسهر والتي قد قدمت عن الحيض ثلثة اشهر ويرجح الاول بكثرة الاخبار والقائل قال في التهذيب والذي ذكرناه
 وهو حمل خبر ابي بصير على من يكون مثلها حيض لان الله تعالى شرط ذلك وقيد بمن يرتاب بها لها ^{ذهب}
 معوية بن حكيم من متقدمي فقهاءنا وجميع فقهاءنا المتأخرين وهو مطابق لظاهر القرآن فتأمل فيه وبالجمع
 بين الأدلة وبالأصل ولعموم ما يدل على جواز كساح من النساء وعمومات الثاني تختص بأدلة الاول
 ورواية ابي بصير ضعيفة وصححة الحلبي تحمل على ما حمله الشيخ عليه رواية ابي بصير كما تقدم قيل هذا على انها
 من ثلثة على حكم المستحاضة والقائل به غير طاع وعلى ان عدة المسترابة ثلثة حيض مع ان عدتها
 احد الامرين اما ثلثة اشهر وثلثة اطهار وفي متنها ايضا شيء فتأمل وصحتها ايضا غير ظاهرة لان في
 طريقه في الفقيه ابان بن عثمان وفيه كلام وان كان في التهذيب ابان بن تغلب ولكن غير معلوم لانه
 يبعد نقله عن الحلبي مع كثرة نقل ابن عثمان عنه ولعله لذلك ما قيل بها ولكن الاحتياط معه فلا يترك
 ويؤيد حمل الشيخ رواية محمد بن حكيم عن العبد الصالح عليه السلام قال قلت له الجارية السائبة التي لا تحيض
 ومثلها تحمل طلقها زوجها قال عدتها ثلثة اشهر واما عدة ذات الحمل المذكورة فالظاهر انها المطلقة لا المطلقة
 والذي يدل عليه ان الكلام في عدة الطلاق لقوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء والتصرح بعدة
 المتوفى عنها زوجها عاما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن الية
 اشهر وعشر امعناه اعلم ان عدة كل زوجة كل زوج توفى عنها اربعة اشهر وعشرة ايام والزوجة الحامل
 المتوفى عنها زوجها داخله فيها بلا شك وليس بمعلوم دخولها في اولات الاحمال لان الآية في بيان
 حكم المطلقات ولهذا ما كان الخلاف الذي في الآية ينسب الى المطلقات بالاخص ولا عدة في الحكم
 هنا في النص وهو ظ ولا عسار بالاستخراج فلا رجحان هنا بان هذا معتل وان العسر هناك بالذات
 وهنا بالعرض لانه يحصل من عموم الزوج كما قاله في ولا حجة في الخبر المنقول من طريقهم وهو ظ لمنع الصحة
 كيف وقد نقل في ف ان مذهب امير المؤمنين وبعض الصحابة ايضا مثل ابن عباس الذي هو عا ^{العلم}
 خلاف ذلك وهو كونها بعد الاجلين في المتوفى عنها زوجها فيكون هذه مخصوصة بالمطلقة كما هو
 مذهب الاصحاب مثل ما في صححة زرارة في الفقيه عن ابي جعفر عليه السلام الحلبي المتوفى عنها زوجها يعتقد
 بان بعد الاجلين الى اخره ويؤيده اجماعهم واخبار اهل البيت عليهم السلام وان تطويل العدة في المتوفى او لى
 وهو ظ ولهذا الخلاف في عدة المتوفى الوفاة في احد من الزوجات وان كانت رضية او زوجيا صحيح

سرحه ركه كركش
سرحه

غير مدخول بها والياس وغيرها فعدة الحامل المتوفى عنها زوجها الاجلين باخبارهم عليهم السلام واجماع
علمائهم وبالأية ان تقدم الوضع والا فمعلوم انه لا بد من وضع الحمل فهذا التخصيص كعدمه لوضوح
وبالجملة اذا ثبت كونه يذهب امير المؤمنين واهل بيته عليهم السلام كما اعترف به صاحب الكشاف لم يتفق كلام
لان قولهم حجة وليس هنا محل بياها فانهم السادة ستة يا ايها الذين آمنوا اذا انكحتم المؤمنات
ثم طلقوهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها تمتعهن وستر حوقل سراج
جميلا المراد بالنكاح هنا العقد ولعل في المؤمنات اشارة الى عدم جواز نكاح الكافرات والمراد بالنكاح
الدخول مطلقا قبل او دبر فاما معنى اذا طلقتم الزوجات قبل الدخول مطلقا ليس لكم عليهن عدة
اي يجوز لهن ان يتزوجن في الحال من غير ان يصرن سابعة اذا لعدة لكم عليهن تعتدونها
وتستوفون عددها نعم ثبت لهن متعة عليكم فيجب ان تمتعهن بشئ وتفصيله تقدم وتقدم
ايضا انه يشترط في المتعة ان لا يسمى لها مهر او الا ثبت لهن نصف المهر المسمى فتعد هذه
بما تقدم ويمكن ان يجعل على العوم ويجعل المتعة راجحة لا واجبة فيكون مع التسمية مستحبة
ومع عدمها واجبة وفيها دلالة على انه لا عدة مع عدم الدخول سواء تحقق الخلو ام لا فليس
للخلو حكم الدخول في المهر والعدة كما قاله به ابو حنيفة اذا المس هو الدخول والجماع والوطى
ولا شك ان مع الخلو التي ما تحقق معها الدخول يصدق عليه قبل المس وهو ط وسراجا جميلا
اي تخلية من غير ضرر ولا منع واجب من نفقة وكسوة ومتعة وغيرها اشارة الى ما نفاه في قوله
ولا تمسكن من ضررا ونحو ذلك وبالجملة لا يجوز الخروج عن الشرع فيجب اما الامساك بالمعروف
او المفاارقة به من غير قصد اضرار السابعة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهن يتربصن
بأنفسهن اربعة اشهر وعشر اي ازواج الذين فالمتضاف محذوف للظهور او يكون التقدير
يتربصن بعد هم فيكون العائد محذوف او يقال التقدير يتربصن ازواجهم فلا يحتاج الى العائد
وكأنه مذكور فان ضمير يتربصن راجع الى ازواج والمراد ازواجهم فلا زواج هنا جمع الزوجة اي الازواج
الذين يموتون ويتركون زوجاتهم فتعدن زوجاتهم هذه المدة ويجلسن أنفسهن عن الزوج والتعرض
للخطبة وتلك المدة اربعة اشهر وعشرة ايام وقيل عشر ملاحظة الدليل فانها مؤنثة وعشرة
للايام وانما يعتبر هي دون الايام حتى انهم لا يقولون صمت عشرة بل عشر افاذا بلغن اجلهن اي انقضت

وقال الله ان قبض روحه
والوفات الموت

التي

من هذه المدة دهر اربعة اشهر وعشر ايام وقيل اذا بال الكحل والايام
واحدة معها ولا تراهم قطب تنهون التكرير في ذا ميعاد الالايام
تقول صرحوا اولو ذكركم فخرجت من كدهم من البيت في
تولاه ان بلغت الا عشر ايام ان بلغت الا يوما

عدهن فلان

انهم لو فعلوا ما هو منكر شرعا فعلى الحكماء بل الناس
انهم لو فعلوا ما هو منكر شرعا فعلى الحكماء بل الناس

عدت ففلا جناح عليكم ايها الحكماء او المسلمون فيما فعلتم في انفسهم بالمعروف من التعريض
بالتزويج بالوجه الذي لا ينكر شرعا فيفسهم انهم لو فعلوا في انفسهم ما هو منكر شرعا فعلى الحكماء بل الناس
الذين يتدرون على منعهم ويتركوهن بفعلهم انهم وجناح فيجب عليهم منعهم من باب النهي عن المنكر
فالآية دلت على وجوب العدة على كل من توفي عنها زوجها وانها تلك المدة سواء كانت صغيرة
او كبيرة مدخولا بها ام لا مسلمة او كافرة حرة او مملوكة حاملة او حاملا وقال في عموم اللفظ
يتضمن تساوي المسلمة والكتابية فيه كما قاله الشافعي والحرث والامة كما قاله الاصم والحامل وغيرها
لكن القياس يتنضي تنضيف المدة للامة والاجتماع خص الحامل عنه لقوله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضعن حملهن وعن علي بن ابي حمزة وعباس انها تعتد باقصي الاجلين احتياط وفيه نظر
اذ لا شك في عموم الآية وسماها بل كلام الشافعي ايضا للامة والحرث وان القياس على تقدير صحته في نفسه
غير معلوم صحته هنا وعلى تقدير صحته هنا يكون من المستسطة فلا يجوز تخصيص القرآن العزيز بها
كما هو المذهب الحق في الاصول والاجتماع المدعى غير معلوم بل ولا مظنون كيف وقد نقل خلافة عن ابن ابي
عليه السلام وابن عباس ونقله في ف ايضا والآية لو لم يكن ظاهرة في الطلاق يكون سوما للحامل المتوفى
عنها زوجها كسؤل هذه لها فالترجيح يحتاج الى دليل والعمل بابعد الاجلين جامع للعمل بها وقد نقل عن
علي بن ابي حمزة وابن عباس ايضا وهو المختار عند الاصحاب ثم ان الظاهر وجوب العدة من حين الوفاة
وقال الاصحاب من حين وصول الخبر الى الزوجة للاخبار وكأنه للاجتماع ايضا وفي يترتب ايضا السألة
اليه حيث معناه حبس النفس على العدة تلك المدة وهو بدون وصول الخبر لا يمكن ولو وجوب الحد للاخبار
وكأنه للاجتماع ايضا وهو ترك الزينة لاجل موت الزوج وهو انما يمكن بعده وهو واجب ايضا في زمان العدة
ولعله لا يتحقق احدها بدون الآخر ولهذا في الطلاق انما يعتبر حساب العدة من حين الوقوع لا من وصول
خبر الطلاق اليها للاخبار والحصول الغرض وهو برادة الرحم في الطلاق دون الوفاة ولهذا كانت مخصوصة
بالمدخول بها غير الايسة والصغيرة عند الاكثر واما وجوب ترك النقلة عن المنزل على المتوفى عنها زوجها
كما قاله في ن انه واجب عندنا وانه مذهب ابن عباس ايضا فغير معلوم انه ذهب اليه احد من الاصحاب
نعم واجب عندهم على المطلقة الرجعية فقط عدم الخروج عن المنزل التي طلقت فيه الا بعد نصف الليل
للمحاجة مع الرجوع ليلا وقد مر البحث فيه وقال فيه ايضا قيل معناه لا جناح على النساء عليكم فيما فعلتم

ل
انقضى

في البقرة

عليه الصلوة والسلام

في انفسهم من النكاح والزينة التي لا ينكر سلكها وهذا معنى المعروف وقيل معناه ما يكون جائزا وقبل النكاح
الحلال والظن ان الاول لا يناسب لو لم يكن المراد ما لا ينكر سرعا ومع المراد يكون هو الثاني وان الاخير
اخض مما قبله والله بما تعملون خبير اي علم فيه ترغيب وترهيب كما هو العادة في تعقيب اكثر الاحكام
للبالغة والاهتمام بما قامه حدود الله وقال في قوله هذه ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
الى قوله غير اخراج وان كانت متقدمة في التلاوة ولعل المناقاة باعتبار وجوب العدة سنة المفهوم من
قوله الى الحول كما قاله القاضي وفيه تأمل واما باعتبار وجوب الوصية وامتاعهم وعدم اخراجهم من بيت
الازواج الى الحول فغير ظاهر وبالجملة انما يتحقق بعد العلم بتفسيرها وسيجي ان شاء الله تعالى النامية
الطلاق مرتان فامساك بمعروف او تسريح باحسان الطلاق بمعنى التطليق كالسك والكلام بمعنى التسليم
والتكليم اي التطليق الرجعي اثنان فان الثالثة بائن لما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه سئل ابن الثالثة
فقال عليه الصلوة والسلام او تسريح باحسان او ان التطليق الشرعي تطليقة بعد تطليقة على الترتيب دون
الجمع والارسال دفعة واحدة ولم يرد بالمرتين التيسير بل مطلق التكرير لقوله ثم ارجع البصر كرتين اي كرتين
بعد كرتين لا كرتين فقط ومثله من الثاني التي يراود لها التكرير قولهم لتبيك وسعد بك فامساك بمعروف
او تسريح باحسان تخيير للازواج بعد ان علمهم كيف يطلقون وبين ان يسكنوا النساء بحسن المعاشرة
والقيام بحقوق الواجب عليهم وبين ان يسرحوهن السراح الجليل الذي علمهم وعلى الثاني معناه فبعد التطليقتين
فالواجب امساك المرأة بالرجعة وحسن المعاشرة بالوجه الذي لا ينكر عرفا وسرعا بل يكون معروفا او سرحا
باحسان بان يطلقها التطليقة الثالثة او بان لا يراجعها حتى تبين منه ويخرج عن العدة فالامساك هو
الاخذ وضده الاطلاق والتسريح فامساك خبر مبتدأ محذوف وبمعروف متعلق به او بمقتضى صفة له وادسريح
عطف عليه واحسان مثل بمعروف فعل الاول يدل على انحصار الطلاق الرجعي في الطلقتين كما هو المقرر ولكن
ما علم كيفية ايتاعها فهل يجوز في مجلس واحد مرتين بينهما رجعة ثم رجعة اخرى فان طلق ثالثة يصير
بائنا ولا بد من ايتاع كل واحدة في طهر على حدة كما هو مذهب الحنفى ولا يكفي ذلك ايضا بل لابد من الرجعة
والوطى ايضا حتى يصح تطليقة اخرى والمعل محتمل وفي بعض الروايات اشارة اليه وكان اكثر الصحابة
على الاول وهو مذهب الشافعي ايضا بل مذهب اعمومنه وظاهر صحة الطلاق من غير شرط مع اصل عدم
الاشتراط وصدق عموم الطلاق مثل الآية المذكورة وكذا الاخبار دليله والاحتياط في الفروج وعدم العلم

بصدق الطلاق

بصدق الطلاق الشرعي عليه والاستصحاب حتى يعلم المزيل دليلهما فتأمل نعم الظاهر ان اشتراط وقوعه في
غير طهر الواقعة دون الحيض الا ان يكون حاملا او غائبا زوجها عنها غيبة معتبرة عندهم او يكون غير مدخل
لها اجماعا وعلى الثاني يدل على اشتراط وقوع التطليق مفصلا بان يقول هي طالق ثم يرجع يطلق اخرى
ويقول هي طالق وطالق او يكرر وهي طالق كما هو مذهب الشافعي فانه لا يقع عند الاصحاب ويحتمل
الواحدة فقط عندهم وانما دلالتها على وقوع كل واحدة في طهر غير طهر الواقعة كما هو مذهب الحنفي واصحابه على
ما ذكره في الكشاف فليست بواضحة اذ ليس فيها على هذا الا نفي الارسال ان سلم وانما كون التطليق الثاني
في طهر غير طهر الواقعة وغير طهر التطليق الاول فبعد عن النهم الا بمجموعة الاخبار وقد ذكر في الكشاف
حديث ابن عمر للدلالة عليه وهو صريح فيه على ما نقله ولكنه ما ثبت صحته ومعارض ايضا بما نقله
ايضا فيه من استدلال الشافعي بخبر العجلا في الدال على طلاق امرأته بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله
ثلاثة طلقات في مجلس واحد وهذا لا يدل على صحة الارسال ايضا لاحتمال وقوع الفاصلة بالرجعتين
كما يقوله الاصحاب والظاهر ان في اصحابنا من ذهب الى مذهب الحنفي وفي رواية لهم ما يدل عليه لكنه لا يبرهن
قصور متنا او سند او يحتمل التيقن والاستصحاب التاسعة فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان طنا ان يئما حد ود الله وتلك حدود الله
يبينها القوم يعلمون اي فان طلق الزوج الزوجة التي طلقها مرتين فلا يحل له تزويجها من بعد هذا الطلاق
حتى تنكح المرأة رجلا آخر غير المطلق بالنكاح الدائم مع الوطى قبل اما بجمل النكاح على الوطى المتعارف
سرا لما قيل انه جاء بهذا المعنى والمتبادر كونه بالعقد الدائم واخذ العقد الدائم من زواج محله على
المتعارف او من فان طلقها او من الاخبار والاجماع وانما محله على العقد واخذ الوطى من الاخبار
والاجماع من غير نظر الى خلاف ابن المسيب والنكاح يسند الى الزوجة كما يسند الى الزوج فان طلقها
الزوج الثاني المحلل فلا اثر ولا خرج على الزوج الاول والزوجة في ان يرجع كل منهما الى الزوجة بان
يعقد بعقد ومهر جديد بين ان طنا الايتان بلوان الزوجة من حسن الصحبة والمعاشرة وسائر
الامور الواجبة عليهما فتعدي جواز نكاحها مرة ثانية بظنها اقامة حد ود الزوجة فلا يجوز ذلك
بدونه وذلك غير بعيد بمعنى انه ان يتقنا ويحتمل ان طنا ايضا عدم الايتان بالواجبات وارتكابين
المحرقات لا يجوز لهما ذلك لانه مستلزم للمحرمان قلنا بصحة العقد فان التهي في غير العبادات

في البقرة
سورة النور
ان طنا ان كان فظنها انها يتيمان حقوق
الزوجة ولم يقل ان علم انها يتيمان لان البتة
مفقت عنها لا يعلم الا الله ومن فسر الظن
بها بالعلم فقد اوهى من طرق اللفظ والمعنى
لان قوله علمت ان تقوم ولان الان لا يعلم
ما في الغد وانما بظن طنا

لا يستلزم البطلان ويحتمل ان يكون العقد ايضا حراما ويكون التقييد للاشارة الى تأكيد حسن المعاشرة
وعدم الخروج عن الطاعة وعدم حصول نفع الزوجية على تقدير عدم مراعاة الحدود اذ يرجع
الى المفارقة ويبقى الاثم والعدوان وبالجملة المفهوم لا يكون حجة هنا لعدم حجتيه اولدفعه باقوى
منه من الاجماع ونحوه فان شرطية وفلا تحل جزاء وبعد مبنى على الضم لنية ما اضيف اليه
اي الطلاق وفلا جناح جزاء الشرطية الثاني وان يتراجعا في محل الجرح حذف في وان يتيما في محل
النصب مفعول ظنا وهو شرط وجزاءه محذوف من جنس ما قبله ويبينها لا محل له او صنية
للحدود وتلك حدود الله اشارة الى ما سارع الله من حقوق الزوجية والطلاق والرجعة ^{والنكاح}
واحكامها يبينها القدر يعلمون اي يذكرها مبينة ظاهرة لاهل العلم والعمل بمقتضاه او لم يصح
منهم العلم او العلماء والفقهاء لانهم المنتفعون به دون غيرهم فخصوا ذلك بالخطاب او لانهم
الروساء فالتفتي لهم فالآية دلت على استراط المحلل بعد كل طلاق ثالثا كما هو المقرر والمجمع عليه
عليه ظاهر الآيات في الدلالة تأملا اذ الظاهر ان بعد الثالث الذي بعد التطليقتين الرجعتين
يحتاج اليه على احد الاحتمالين فهذا يؤيد الاحتمال الاخير يعني ان الطلاق المبرع هو الطلاق
المفصل الواقع كل واحد بعد آخر سواء كان بعد خروج العدة والعقد ثانيا او في العدة بعد العقد
او الرجعة فيها لا المرسل المحلل مثل هي طالق ثلثا او طالق وطالق كما مر فاذا طلق بعد اثنين
منها فلا بد من المحلل ودلت ايضا على انه لا بد من التحليل بالعقد الذي مر مع الوطى على بعض ما مر والاحبار
والسنة فلا بد من كون الزوجين صالحين سرعا لذلك واما كونه بالغاف غير ظاهر الوجه الا ان يقال
بعد مراعاة افعال غيره وهو محل المناقشة نعم في قوله تنكح اشارة الى وقوعه منها فيكون هي
بالغة رشيدة ولهذا قيل تدل على عدم اعتبار الولي في البالغة الرشيدة لاسناد النكاح اليها
وصدق النكاح على نكاحها بدون الولي وقد يقال ان نكاح الولي نكاحها وانه قد يكون في الثبوت
وايضا اذا ثبت بطلان النكاح بغير اذن الولي فتعبد هذه وايضا لا يمكن الاستدلال بها الا بعد تحقق
حصول شرائط العقد وفيه ان المجاز لا يصار اليه الا مع العجز وكذا التخصيص وظاهرها العموم فتثبت
الدلالة في الجملة واذا ثبت للمثبت ايضا دليل فينظر في وجه الجمع وهذا المسألة حليده وفيها
اختلاف كثير وادلة كل من الاقوال مذكورة في مطالبها وذكرها يحتاج الى التطويل وليس هنا محله

واختلفوا ايضا في النكاح بشرط التحليل فحوزه ابو حنيفة وقال بصحته وقيل لا يصح العقد ولا الشرط
 فلا يحل الاول ولا الثاني وهو مذهب الاصحاب والسافعي لان الشرط مناف لتقضي العقد مقتضاه
 بقاء الزوجية وعدم وجوب الطلاق وعدم صلاحية عقد النكاح للخيار على تقدير عدم فعل
 الشرط وعدم بطلان عقد النكاح الصحيح مع الوطى من دون طلاق وفسخ ثابت سرعا ومعلوم
 استلزام بطلان الشرط لبطلان الشرط فلا يمكن الاستدلال على مذهب ابو حنيفة بعموم الآية
 مع ان الظاهر ان المراد هو العقد المتعلق من الشارع وغير معلوم كونه كذلك مع الشرط وايضا قد قيل
 ان الاستدلال بعمومات العقود لا يمكن الا بعد ثبوت تحقق شرائطها وفيه تأمل وايضا قيل
 عند صلى الله عليه وآله انه لعن المحلل والمحلل له فكان المراد هو المحلل المستتر اذ لا شك في جواز
 فعلهما والحمل على الكراهة مع الشرط او مع نية التحليل كما هو مذهب البعض بعيد اذ الظاهر من الشرح
 تعليق الاحكام على العقد الواقع ظاهر بينهما ونية التحليل وخطور بالبال لا دخل له بل الظاهر
 انه قليلا ما ينفك عنه ولا يخفى عن حرج ما الله يعلم واعلم ان الاصحاب استدلوا بهذه الآية على
 ان الطلاق الثلث بلفظ واحد لا يقع لانه قال الطلاق مرتان ثم ذكر الثالث اما بقوله او تسريح
 باحسان كما مر في الخبر او بقوله فان طلقها فان من طلق ثلثا بلفظ واحد لم يأت بالمرتين ولا بالثالث
 كما في اللعان ورمى الجمار بلا خلاف كذا في مجمع البيان وفيه تأمل في الخلع والمباراة
 وفيه آية واحدة اعني ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا ان يخافا الا يقيما حدود الله
 فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به تلك حدود الله فلا تعتدوها وتعد
حدود الله فاولئك هم الظالمون قيل نزلت في ثابت بن قيس وزوجته حيث كانت تبعضه وانت
 النبي صلى الله عليه وآله فقالت لا انا ولا ثابت ولا يجمع راسي ورأسه شيء فنزلت فاختلفت بحديثه كانت
 صداقها والخطاب للحكام وما كان الاخذ والاعطاء بامرهم اسندا اليهم وكما فهم الاخذون والموتون
 فالعنى لا يحل لكم اتيها الحكام ان تأمروا باخذ شيء مما حكمتم باعطائه اولامن المهور او لا يحل لكم ان
 تأخذوا شيئا مما اخذتم من الازواج واعطيتن النساء من مهرهن وعطوهن لازواجهن الا ان يخاف
 الزوجان من ترك اقامته حدود الله وموجب الزوجية لما تحدث من نسوة المرأة وسوء خلقها
 ولعل المقصظ ظنهما عدم اقامة الحدود بان يظهر من المرأة النسوة والبغض ولو يقول لا اغسل لك

مجمع الخلع والمباراة

ظ
 الاخذون
 المهور

رأسى من جنابة والرجل يخاف ح أن يخرج من الشرع بمنعها ففاعل يخافا هو الزوجان ويعلم من السوق
 ولا يقيما مفعوله نزع الخافض وفهم المخاطب لا يخرج عن شيء سيماني وان ختم فانه الحكم ايضا مع
 فاعل يخافا كان غيرهما أي فان ظنتم انهما الحكم ان لا يقيما احكام الله من لوان والزوجة فلا جناح
 عليهما فيما تنفرد المرأة أي عوض الطلاق الذي يعطيه الزوج وتخلص نفسها من تحت حكمها
 تخلص نفسها من الملائكة او العسل حيث يخاف من تها تحت بغضا وغيظا او يتنلها لما فهم بعضها
 له او من المعاصي أي فلا ذنب على المرأة في اعطاء عوض الخلع ولا على الرجل في اخذها وهذا خلاف الظاهر
 اذ الظاهر نفي الجناح عن الحكم ولكن نفيه عنها يستلزم التمسك منهم ويحتمل كونه للزواج في كل وقت
 وان يتموا وفي ختم الحكم وقال في الكشاف ونحو ذلك غير عزيز في القرآن وهو خلاف الظاهر مع العدول
 عن الخطاب الى الغيبة بقوله ان يخافا والخطاب بالخوف الى الحكم مع اسناده او لا الى الزوجين ويحتمل
 ان يكون الخطاب في الجميع للزواج ولكن عدل عن خطاب الجمع الى غيبة التبيين أي يخافا ويقيما ثم منها
 الى الخطاب بقوله فان ختم ثم منه ايضا الى الغيبة في قوله الا يقيما فتأمل وبالجملة يعلم من تفسير هذه
 الآية عدم مقصور الاشتغال في خطاب واحد وكلام واحد من ذكر حال شخص الى اخر وان ما نجد غير
 حسن على سبيلتنا ليس بمعتبر فلا بعد في كون آية التظهير في شأن من يتولى الاصحاب ولكن مقصورة
 على الزوجات كما بدعيه غيرهم ويقولون خلاف سوق الآية اذ ما قبلها وما بعدها في الزوجات سيما
 على القول بدخولهن ايضا الا ما اخرج به دليل خارج تلك حدود الله اسارة الى ما حدث من الحكم
 السابقة من العدة والرجعة والطلاق والخلع واحكامها أي او امر الله ونواهيها فلا تعدوها
 فلا تجاوزها بالمخالفة والعمل بخلافها ومن يتعد حدود الله فان من يتجاوزها فاولئك
 هم الظالمون أي يظلمون انفسهم بان يوقعوها في العذاب الشديد من الله تعالى في الآخرة بل في الدنيا
 ايضا بالحبس والتعذيب والحدود اذ كان مما يوجبها ثم اعلم ان صريح الآية عدم جواز اخذ شيء
 من مهرهن بل جميع ما اعطين من المهر والنقمة والعطايا فدللت على لزوم الهبة للزوجة وعدم
 استرجاع النكاح التي اعطوها للكسوة وان بقيت جددا وطلقت الاعوض الخلع فتأمل ثم ان ظاهرها
 تقييد جواز الاخذ بحصول خوف عدم مراعاة الحدود من الجانبين فيكون التباعض من الجانبين
 وليس كذلك بشرط في المبارات الا ان يحمل على انه يخاف الزوج من انها لو خرجت عن موجبات الزوجة

فان قلت لم يخاف في قوله ولا يكمل لم ان اخذوا ان قلت لا لزواج لم يطالبوا قوله فان ختم الاية صدق الله
 وان قلت لا يتم الحكم فهو لا يسمى باثنين شين ولا يمتنع قلت يجوز الامران جميعا ان يكونا في الخطاب
 للزواج واخر لا يتم الحكم وكذا ذلك غير عزيز في القرآن وان يكون الخطاب كله للزوجة والحكم لا يتم الدين يرون
 بالاضد واليات وعند الترافع بينهم الحكم الاضدين والمؤمنون

والزوج

والشرع يخرج هو ايضا ولكن ذلك ايضا غير شرط في الخلع عند الاصحاب كما هو المذكور في محله بل الشرط
ظهور بغض الزوجية فقط مثل ان يقول لا اغتسل لك من جنابة اولادك خلع علي فراسلت من كرهه
وامثاله فتحمل حرج على المبرات لا الخلع ثم ان الظاهر عدم ائتم المرأة ايضا مع انها آئمة ولو لم يكن من جانب
الزوج ما يوجب بعضها من الاخلال بل وازم الزوجية ويمكن ان يقال انها نفى الاثم في اعطاء المهر
لتخليص نفسها من الاثم وهو لا يستلزم عدم تحريم اظهار الكراهة والخروج عن لوازم الزوجية وجواز
التكلم بمثل ما مر وذلك الاعطاء ايضا مشروط بخوفها وظنها انها ما يتدر على ضبط نفسها فيخرج
عن الشرع فلا يبعد جواز بل الوجوب تخيير اما الترك او الاعطاء والخلاص من الذنب وما عرفت من
نفسها عدم الاول فعين الثاني بل لا يبعد جواز اعطاء المال لاخراج النفس عن المسقة الحاصلة لها
بالعاسرة لانه غير موافق لها طبعاً وعرفاً وان كان موافقاً لها سرعان فيكون اخراج المال في فراغة النفس
ولذتها وتخليصها عن الكراهة جائزاً قال القاضي واعلم ان ظاهر الآية يدل على ان الخلع لا يجوز من غير
كراهة وسقاق ولا بجميع ما ساق الزوج اليها فضلاً عن الزائد ويؤيد ذلك قول علي بن الصلوة واللام
انما امرأة سالت زوجها طلاقاً في غير باس حرام عليها راحة الجنة وما روى انه عليه الصلوة والسلام قال
لامرأة ثابت بن قيس اتردين عليه حديثه فقالت اردها واريد عليها فقال عليه الصلوة والسلام اما
الزائد فلا والجهر استكرهه ولكن نقده فان المنع عن العقد لا يدل على فسادده وانه يصح بلفظ المناء
فانه سماه افتداء وفيه تأمل لانها يدل على ان الاحد من المرأة لتخليص نفسها لا يجوز الامع الخوف لا عدم
جواز العقد المسمى لذلك الامع الكراهة وايضا معلوم عدم الجواز من غير سقاق بل وقوعه ايضا في الخارج
انما كان عليه ان يبين دلائلها على حصوله من الجانبين او المرأة فقط او الرجل وايضا لا يعلم عدم جواز
بجميع ما ساق بل تدل على جواز الزائد فضلاً عن الجميع لعدم ما افتدت به والاصل عدم تقييده وتخصيصه
بشيء مما اتفقوا وان سبق ذلك وهو ظ والحديث الاول مؤيد لعدم جواز سوال الطلاق من غير باس والحديث
الاخر يدل على جوازه بجميع ما اخذت منه وعلى نفي الزائد فان حمل على عدم الجواز فيدل على عدم اعطاء الزائد
واما ان حمل على عدم الاحتياج لانه كان راضياً بغير ذلك وهو الاول للاصل والسوق فلا يدك وعلى تقدير
قد يصح العقد وتملكه كما قال به وايضا المنع على تقدير وقوعه وقع عن الجميع والزائد لا عن العقد فدل على عدم
صلاحية للعوضيه وعدم ملكيته للزوج عوضاً عن الطلاق فلا معنى لصحة العقد كما ان المنع في بعض الحالات

واحدة ٢

يسمع طلاقهم عليهم يعلم ضميرهم يعني لا بد من ايتاءه لنظا وقصدًا حتى يخلص فيه اسارة لطيفة الى
اعتبار النظم والتصد في الطلاق فانهم لم يعلموا ان ظاهر الآية عدم الكفارة سيما بعد المدة
كما هو من ذهب بعض الاصحاب ولكن نقل الاجماع على وجوب الكفارة في المدة وان ابتداء المدة
من حين الايلاء كما هو من ذهب بعض الاصحاب ايضا وان الظاهر عدم انعقاد الايلاء الذي يرب
عليه حكم الايلاء المشهور في اربعة اشهر ومادون بل يكون اما دائما او مقيدا باكثر من اربعة اشهر
بحيث يسوغ الرجوع والزامه باحد الامرين كما هو من ذهب الاصحاب والسافعي فذهب الحنفى وهو
الاعتقاد في الاربعة ومادون كما هو في البيضاوى واربعة وما فوقه كما هو في الكشاف غير ظاهر واما
اذا لم يفعل احد الامرين فتطلق الزوجة طلقة باينة عند الحنفى ويطلق عند الحاكم عند السافعي وكلاهما
غير واضح الدليل اذ هل عند شخص بعينه شيء وبغير رضاه غير جائز حتى يثبت الدليل الذي يصلح تخصيص
الادلة العقلية والنقلية ولا يبعد كون دليل السافعي لازما ولا ضارا ونحوه وبشكل جعل مثله دليلا
ملكها مع ثبوت التحريم ويجس ويصيق عليه الطعام والشراب عند الاصحاب حتى يطلق او يرجع
ويكفر كما يجس ويعاقب اذا امتنع عن سائر الحقوق الواجبة عليه وان جازوا في بعضها تصرف
الحاكم وكان عدم تجويزهم هنا ينص او احتياط في الزوج واما سائر احكام الايلاء والشروط فمطلب
من الكتب الفقهية مثل استراط خلق الايلاء عن الشرط وكونه منكوبة دائمة ومدخلها في عموم الآية
يدل على عدم الدوام لذكر الطلاق وكذا يدل على عدم الوقف بين العبد والحر والحر والامة
في الانعقاد ومدة الترتيب وعلى عدم اعتبار البلوغ والعقل والرشد الا من جهة العقل فان كلامهم
لا اعتبار به فيعتبر التمييز والعقل ولا يحتاج الى الرشد واما الصبي المميز فلعل الاصحاب صرحوا بعدم
اعتبار كلامه لعدم التكليف وليس ذلك بدليل اذ قد يكون من قبيل الاسباب او يتوجب التكليف
الى الاولياء الا ان ظاهرها تكليف المولى وانه يجب عليه الفقة او الطلاق ومعلوم عدم وجوب شيء
عليه وعدم صحة طلاقه عندهم لكنه يمكن كونه غير بالغ حين الايلاء وبالفاحين الترتيب لكنه بعيد
ولعل عندهم اجماع على الخامس اللعان وفيه آيات اربع هي والذين يرمون ازواجهن ولم يكن لهن
شهداء الا انفسهم فشهادة احدى اربع شهادات بانه من الصادقين والخامسة ان لعنة الله
عليه ان كان من الكاذبين ويدل عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بانه من الكاذبين والخامسة

في النور

ان غضب الله عليها

ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين للعان احكام وسروط مذكورة في محلها وليس هنا محل ذكرها
فلنذكر معنى الآية وتركيبها والذين مبتدأ وفسيهاة احدى اربع شهادات مبتدأ ثان واربع خبرها والجملة
خبر الاول اي فالشهادة التي تدرا عنه الحد هي اربع فيمكن ان يكون فسيهاة فاعلا لفعل مقدر وهو
نحو يدرا والجملة الفعلية خبر الذين وعلى تهدير النصب يحتمل ان يكون فسيهاة مبتدأ ايضا محذوف الخبر تقديره
فسيهاة احدى اربع شهادات واجب ولازم ونحو ذلك واربع مفعول شهادة فاتها مصدر وانفسهم
مرفوع بالبدلية من شهداء فانه في كلام غير موجب والخامسة مبتدأ وان لعنة الله الخ خبر وهو ظرف كالمبا
والمعنى والذين يرمون ان واجهم لا الاجنبيات فاتها مضيت حكما بانزنا القاذف مثل انت زانية
او زنت او بنى الولد ولم يكن لهم شهداء يشهدون لهم على صحة ما يدعون اي الشهود الاربعة المعتبرة
في ثبوت الزنا والادلة المقذوفة الحد كما في الاجنبيات فهذه مخصصة لآية القذف فان الزانية التي
تذفها زوجها وليس عند الشهود المعتبرة داخله فيها كاجنبيات كلها لانها في الاجنبيات وهي الزانية
كما يظهر من ق الا انفسهم مبالغة في نفي الشاهد فان انفسهم مدعية فالذي يخلصه من حد القذف وان
لم يثبت مدعاه هو اربع شهادات بانه ان طعن الصادقين بان يقول اربع مرة اسهد بالله اني طعن الصادقين
فيما رويتها به من الزنا ويقول في المرتبة الخامسة ان لعنة الله عليه كناية والاهو يقول بقاء المتكلم اي
على ان كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا وهو مثل عليه والاي يقول ان كنت من الكاذبين فيما
رويتها به من الزنا فتقوم هذه الشهادات مقام الشهود الاربعة في اسقاط حد القذف عنه ولهذا لم
يفعلها بحد ذلك الحد وندفع عن المرأة ايضا اي حد القذف ان تشهد هي ايضا اربع شهادات
بانه ان الرجل الذي قذفها به من الزنا بان يقول اسهد بالله ان طعن الكاذبين فيما رماها به من الزنا
وفي المرتبة الخامسة تقول ان غضب الله عليها ان كان زوجها من الصادقين فيما رماها به من الزنا
ووجه الغيبة من واختيار الغضب هنا للتفليظ لافها اصل الفجر ومنفعه ولهذا قدمت في آية الجلد ثم
من احكام اللعان التزقة بينهما ولا تحل له ابد او عليها العدة من وقت اللعان ان كانت من ذواتها وان
كان لثني الولد ينفي عنه ولا تورث بينهما ولا محرمية اي لا نسب بالكلية ويثبت بينه وبين امه النسب وما يتنصب
واقابنه وبين من يترب بالاب فنية تأمل مذكور في محله ويمكن ثبوته مع اقرارهم وينبغي الرجوع الى محله واما
سبب نزول الآية فشهور مع ما فيه من الحكم بنبوت الزنا وبان الولد من الذي زنا بالمسأله مع ان القيافة باطلة

ط
مرات

فتركته لذلك السادس من روافع النكاح الارتداد نعوذ بالله منه وهو قطع الاسلام يقول او فعل وقد استدل
عليه بآيات تحريم المشركين والمسكرات ولا تمسكوا بعصم الكوافر وقد ذكرت في محلها فتأمل **كتاب المطا**
والمشارب الآيات المتعلقة به على اقسام الاول ما يدل على اصالته اباحة كل ما ينتفع به خاليا عن
مفسدة وهو آيات الاول هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا الثانية بااتها الناس كلوا مما في الارض
حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين قد مر تفسيرها في المكاسب فتذكر
واما عجها اعني قوله تعالى انها يا مكرم بالسوء والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون معناها
ظاهر ابيان العداوة وحصر عا الشيطان للانسان في السوء والفحشاء وانه لا يطلبه الى الخير
بل انها يطلبه الى المعاصي والذي يسيء الانسان اى يقره في دينه او دنياه وكان سببه تنبيهه بامر
الامر بالسوء والفحشاء كما تقول امرتني نفسي بكذا والفحشاء قيل المراد منها الزنا وقال تعالى ما انكره العقل
واستقمحه الشرع العطف ^{على السوء} لاختلاف الوصفين لانه سوء لاعمال العاقل به وفحشاء لاستقباحه اياه
وقيل السوء بمعناه القبايح والفحشاء ما تجاوز الحد في القبح من الكبار وقيل الاول ما لاحد فيه والثاني
ما شرع فيه الحد وانت تعلم ان كلامه يدل على القبح العقلي مع انه اسرى بمنع ذلك كما هو المتيقن في الاصوليين
وهذا ايضا مما مر ومعنى ان يقولوا ان الشيطان يدعوكم الى ان تقولوا على الله ما لا تعلمون وهو مثل قولهم
هذا حلال وهذا حرام بغير علم وتحريمكم على انفسكم ما احلله الله وتحليلكم ما حرمه الله استهزاء وهواء
انفسكم فينهم منه تحريم القول على الله سواء كان اطلاق الاسماء عليه او وصفه بصفة من غير علم بل
لا يبعد تعميم اعتقادها ايضا اوبيان الاحكام الشرعية بان يقول هذا حلال او حرام او مكروه او
مذوب او واجب من غير علم يجوز له ذلك بان لا يكون مجتهدا او يقول ذلك من غير ان يكون ناقل
عن الكتب او المشايخ كما هو الواقع كثير فيكون ما هو المتداول الآن بين الطلبة حراما الا ان يكون
هناك قرينة تدل على انه ناقل ومع ذلك الاحتياط يقتضي الاجتناب الا مع التصريح بالاسناد
اليهما واما المجتهد فيجوز له ذلك بشرط بذل الجهد الواجب عليه مع حصول ظن شرعي له اما لانه
عالم بذلك والظن وقع في الطريق كما يتبين في الاصول واسارنى اليه هنا كما سننقله عنه ولعل
وجهه انه يقول هذا مظنونى مجتهدا وكل ما هو كذلك فهو واجب العمل والاول وجبانية والثانية
اجماعية كذا في الاصول او ان المراد بالعلم ما يجوز القول به وان كان ظنا فيكون العلم اعم وذلك

النفى والاحتياط
جاء رده فهو فاحش وبش
الزنا فاحش

كثير ولا يبعد

كثير فلا يبعد جواز اسناد الاحكام الى الله ونحو ذلك مما مر للمقلد ايضا اذا اخذ عن شيخه المجتهد مع العلم
ولكن الاسناد اولى قال القاضي وفيه دليل على المنع من اتباع الظن راسا واما اتباع المجتهد لما
اذا الى ظن مستند الى مدرك شرعي فوجوبه قطعي والظن في طريقه كما يتناه في الكتب الاصولية وقد
ذكرت الوجه الذي يتنوع في الاصول بقولي ولعل وجهه وان تعلم انه لا يكفي الوجه المذكور لاسناد القول
الى الله بان يقول الله واجب او حرام مثلا مع ان الله ان يقول ذلك وهو المطلوب منه وهو العلم بالاحكام
الذي هو وظيفة المجتهد لا انه واجب العمل به ولما يقتلني فينبغي ان يقال حصل العلم ايضا من تلك
المتدتين مثل ان يقول هذا مظهر في مجتهد او كل ما هو كذلك فهو حكم الله في حقي وحق مقتدي
فحصل العلم باحكام الله تعالى ولا يحتاج الى قيد ذلك لظهوره فيصيح له ان يقول هذا حكم الله وهذا
حلال وحرام ونحو ذلك نعم ينبغي التقييد مع ان الظان احدا اما منع ذلك والكتب مسخوطة بذلك
فعلم انه لا بد من الاكتفاء بالقرائن فيجوز ذلك للمقلد ايضا للقرينة بل يمكن ان يقال اذا حصل للمقلد
ايضا علم بل ظن يجب عليه اتباعه شرعا مثل ان سمع فتواه من عدل بذهب شيخه بحصول العلم بان
يقول هذا ظن مجتهد وكل ما هو ظنه يجب على العمل به والاولى فرضية والثانية اجماعية بل فرضية
ايضا بل يمكن دعوى العلم ايضا كما قلنا في المجتهد فلا فرق وقد صرح في الاصول كما اشار اليه ايضا
كما سيجي ان تقليد المجتهد ليس بتقليد حقيقة بل مجازا فانه قبول قول الغير بغير دليل وله دليل بل قالوا
لا فرق بين قبول قوله وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يدخل في الظن المذموم في القرآن والآثار
فانه ليس بظن كالمجتهد فلا يحتاج الى ما اوجب بان المراد بالظن المذموم فيها في اصول الكلام لا في الواقع
وما بني لايجاب الاجتهاد على كل احد ونفي التقليد كما نقل عن البعض لانه التقليد ظن وهو مذموم
بل منهى معنى فتأمل فلا يحرم على المقلد بيان المسائل مثل ان يقول هذا حرام وهذا حلال وهذا حلال
الناس العامة والخاصة من غير تكثير في منع غير المجتهد من قول هذا حرام او واجب وباطل وصحيح وحسن
ما لا يخفى اذ قد يكون مقلدا وله ذلك بالوجه التي ذكرناها في المجتهد بعينها فانهم وان في قول في دليل
تأمل فانه لا بد من ذلك اذ لا يلزم من قول على الله من غير علم الا انه عدم جواز القول على الله من غير علم
لا غير حتى القول على الغير جهلا فما ظنك بالظن وايضا ينهم من كلامه عدم جواز العمل بالظن للمقلد ايضا
مع انه ليس ذلك عند ايضا الا ان يقول ذلك ايضا ليس بظن بل الظن في الطريق كما قلناه ولكن بعيد من كلامه

ل
وظيفة

حيث ما ذكره مع خفائه وذكر ما هو ظاهراً ومذكور في الكتب الآن يقال وهو داخل في اتباع الظن المجتهد فتأمل
 فيه او يقال ان ذلك خرج بالدليل اليقيني من اجماع ونحوه مما ثبت اعتباراً بالدليل اليقيني والاعتماد
 العمل بذلك الظن وهو ايضا بعيد اذ كثيرا من المسائل الاصولية انما يثبت بالظن كما يظهر لمن تتبع
 فقد يكون هذا كذلك الا ان يقال وجوب اتباع الظن الشرعي يقيني بالعقل والنقل كما قيل ذلك
 في اتباع ظن القرآن والخبر المتواتر فتأمل ويحتمل ان يكون مراده بالمنع من اتباع الظن رأياً في القول على
 الله وهو بعيد جداً بل لا تسع العبارة ذلك فتأمل ثم اعلم ايضا انه قال في قوله تعالى اولو كان آباؤهم
 لا يعقلون شيئا ولا يهتدون دليل على المنع من التقليد من قدر على النظر والاجتهاد وانما اتباع الغير
 في الدين اذا علم بدليل ما الله محق كالانبياء والمجتهدين في الاحكام فهو في الحقيقة ليس بتقليد بل اتباع
 لما انزل الله تعالى بعد ان قال الواو والحوال او العطف والهمزة للرد وانت تعلم انه ينفذ المعنى الوصل
 الذي فيه المبالغة فتأمل والمعطوف عليه غير ظرف فتدبر وفيه ايضا جعله للحال وفي المطول للعطف
 وايضاً انه على تقدير الحالية لا دليل فيه اصلاً فان معناه ذم اتباع الآباء حين عدم العقل والاعتدال
 الاهتداء وهو لا يستلزم عدم جواز تقليد من كان ذا عقل واهتداء وايضاً بل لا دلالة فيها الا على
 تحرير ترك ما انزل الله واتباع الآباء لا على تحرير التقليد مطلقاً من قدر على الاجتهاد فقط فتأمل
 وايضاً لا يكتفي في الاتباع بمجرد كون المتبع محققاً بل لابد من دليل على الاتباع حتى يخرج من التقليد
 المذموم ويدخل في اتباع الدليل كما اشرنا اليه سابقاً فتأمل وايضاً جواز تقليد من قدر
 على الاجتهاد لمن هو محقق ومشع لما انزل الله غير ظاهراً لا يجوز للمجتهد ان يقلد آخر كما بين في الاصول
 فلا ينبغي تجويز ذلك وكأنه ايضا لا يجوز له كما يدل عليه قوله من قبل دليل على المنع من التقليد
 لمن قدر على النظر والاجتهاد لكن ظاهر كلامه الاخير ان اتباع المجتهد مطلقاً ليس بتقليد فتأمل
 وبالمجمل الظاهر عدم جواز ذلك اذ معلومات الظن الحاصل بالاجتهاد اقوى مما يحصل بالتقليد
 مع ورود المنع من اتباع الظن والتقليد في القرآن كثير اظهر كما اطلعت عليه وستطلع ان
 شاء الله وان امكن تأويله كما مره متروك وجود الدليل عليه غير ظاهراً لا اجماع فيه وهو عدم دليل
 جواز تقليدهم ولا حرج ولا ضيق المتفيسين عقلاً ونقلاً وهذا الخلف في الاصول في اصل جواز
 التقليد ثم في مادة من يعرف صحة الدليل وفسادها هل يجوز له التقليد من غير ذكر دليل

في قوله تعالى
 واما قولهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون
 واذ قيل لهم اتبعوا ما انزل الله قالوا
 بل نتبع ما الفينا عليه آباءنا اولو كان
 آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون

عنده والمنع هنا

عنده والمنع هنا غير بعيد وهو ظ عند من تأمل في أدلة جواز التقليد مطلقا وعدمه وتأمل في كلامه المجتهد
ورأى الحبط والخلط والوهم والشبه في كلامهم كما هو شأن الانسان الغير المعصوم في المسائل الظنية
ولولا الضرر والخرج لكان عدم حوازه مطلقا او جبه لكن الظاهر انه ضرر عظيم وخرج وضيق فنفى
عقلا ونقلا بل غير مقدور لاكثر الناس فتأمل السنة يا ايها الذين آمنوا كلوا من
طيبات ما رزقناكم واشكروا لله ان كنتم اياه تعبدون مضمون او لها قريب مما تقدم الا انها
خاصة باعتبار المخاطب وعمامة باعتبار ما يتعلق به الاكل فالتأمل غير ما يخرج من الارض
ايضا والامر للترغيب او لاجابة اكل ما يستلذه المؤمن ويستطيبونه وبعدوه طيبا لا خبيثا
ينفر عنه الطبع ويجزى العقل بجمع اكله مثل الدم والبول والمني والحشرات وغيرها فيفهم منه كونه
طاهرا ايضا اذ النجس خبيث وليس مما يعتد به طيبا فهو في الدلالة على اباحة اكل جميع ما يعتد به العقل
طيبا ولا يجد فيه ضررا ونجاسة وخبثا مما يستمر رزقا لبنى آدم اى ينتفع به في الاكل اصرح مما تقدم
فهم كون الاشياء على اصل الخلقة منها اولى وقال ذلك في مجمع البيان فيما تقدمها ولو ذكر هناك
اولى ومضمون الباقي تعليق وجوب الشكر لله على عبادته آية قال في مجمع البيان وتلخيص الكلام
ان كانت العبادة واجبة عليكم لانه الهكم فالشكر ايضا واجب عليكم بانه منعم بحسن اليكم حاصله
كما ان العبادة له واجبة فالشكر ايضا كذلك فيفهم وجوب الشكر مطلقا كوجوب العبادة وقال فيه ايضا
الشكر هو الاعتراف بالنعمة مع ضرب من تعظيم المنعم فهو على وجهين احدهما الاعتراف بالنعمة تنفي ذكر
المنعم بالاعتقاد والثاني الطاعة بحسب جلالة النعمة فالاول لازم على كل حال من احوال الذكر
والثاني يلزم في الحال التي يحتاج فيها الى القيام بالحق واما العبادة فهو ضرب من الشكر الا انه غاية
فيه ليس وراها شكر ويعنون بها ضرايب الخسوع ولا يستحق العبادة الا الله لانه منعم باصول النعم
مثل الحياة والقدرة والشهوة وانواع المنافع ولا يوازيها الرابعة وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا
اي لا حرموا على انفسكم ما احل الله ولا تجتنبوا ذلك تنزهها بل كلوا ما احل الله ورزقكم فان جميع
ما رزقكم الله حلال وطيب لذيقه فحلال حال مبيته لا مقبته وكذلك طيبا وهو يحتمل التقييد بكونه
سبب التقييد ما في ما قبله لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم حيث هي هناك عن تحريم طيبات ما احل
الله لكم اى ما طاب ولذ منه فانه قيل الظاهر ان قيد الطيبات ما احل للوقوع وانه محل التحريم والا

في البرية

ظ
الهم

في المائدة

جعل جميع ما احل الله حراما منهي ويحتمل كون الاصناف بيانية ايضا روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله
انه وصف القيمة لاصحابه يومها وبالغ في انذارهم فرقوا فاجتمعت جماعة من الصحابة في بيت عثمان
مظعون واتفقوا على ان لا يزنوا اصحابهم قائمين وان لا ياكلوا اللحم ولا يناموا على الفرائس ولا يقرئوا
النساء والطيب ويرفضوا لذات الدنيا ويلبسوا المسوح اى الصوف ومسحوا في الارض اى سيرا
فبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك فقال لهم اني لم اؤمر بذلك ان لا نفسكم عليكم حقا فصول
وافطروا وقوموا وناموا فاني اقوم وانا موصوم وافطر واكل اللحم والدسم واتي النساء فمن غيب
عن سنتي فليس مني والرواية مشهورة اولان النفس اليه اميل فلا دلالة في الآية على ان الرزق
قد يكون حلالا وقد يكون حراما فالحرام يكون ايضا رزقا كما هو معتقد الجهال والعوام الذين
ياكلون اموال الناس ويقولون هذا رزقنا الله وهو مقتضى مذهب الاساعرة واليه اشارت
بانه لو لم يقع الرزق على المحرام لم يكن لذكر الحلال فائدة زائدة وهو خيال باطل اذ ما يحتاج ذكر
كل شيء الى فائدة زائدة مع وجودها وهي هنا الاشارة الى عدم معقولية المنع بان ذلك حلال
رزقكم الله فلا معنى للتحريم والمنع بالجملة القيد قد يكون للكشف والبيان وقد يكون للاشارة
الى بيان عدم معقولية الاجتناب وان ذلك الوصف هو الباعث لمذمة التارك وقد يكون لغير
ذلك وهنا يكفي الاولان فالآية دلت على عدم جواز التجاوز عن حدود الله والتشريع وعدم
حسن الاجتناب عما احل الله ويحتمل ان يكون باعتقاد التحرير او المرجوحية فلا ينافي الترك
للتزهد ولئلا يصير سببا للنوم والكسل وقساوة القلب ولهذا نقل عن ان رسول الله
صلى الله عليه وآله ما اكل خبز الخنطة وما شبع من الشعير وزهد امير المؤمنين عليه السلام
مشهور ولكن ينبغي ان يكون ذلك باعتقاد التأسى الا انه لو اجتنب لبعض الفوائد مثل كونه
سببا لقلة النوم وصلاح النفس وتذليلها فالظن انه لا بأس به مع اعتقاد الحلية ومما
يدل على اصالته اباحة ما ينتفع به قوله تعالى الذي جعل لكم الارض مهادا كالمهادي الذي يمتد
للصبي فهي محل راحتكم وسلك لكم فيها سبلا اى جعل لكم فيها طرقا بين الجبال والودية وعرفكم
اياها لتسلكوها وانزل من السماء ماء فاخرجنا به ازواجا من نبات شتى اى خلق الماء وانزله
فاخرج به من الارض اصنافا كثيرة مما تنبت منها مختلفات النفع والطعم واللون والرائحة تنفكها

بسم الله

وطعاما وبقولا بعضها لكم وبعضها بكم وبعضها لستونكم وغير ذلك وفيه التفات كلوا وارعوا
انعامكم قيل حال من ضمير اخرجنا اي اخرجنا اصناف النباتات اذ ينعم لكم في الانتفاع بها فانما يلزم
هذا القول وفيه تأمل فيحمل الاستيناف وكونه مفعولا له والتقدير لتاكلوا وغيره ان في ذلك آيات
لاولى التهيى اي فيها خلقنا لكم دلالة واضحة لذوى العقول على وجود الصانع وصفاته النبوتية من العلم
والارادة والقدرة والحكمة حيث يتأمل في حصول هذه النباتات من الارض اليابسة بسقي الماء
من السماء ووجود حكم فيها وان بعضها ستر قاتل وبعضها نافع شاف من الامراض وبعضها طعام
وبعضها فاكهة وبعضها للدواب وان عمدة رزقهم بالدواب وان رزقها مما لم يكن ان يكون رزقها
لهم وهذا غاية من الحكمة والعلم والارادة واللفظ فيها وفيما تقدم دلالة على اباحة الارض والماء
والنبات كلها لكل انسان بالتصرف فيها لنفسه ولا نعام ثم في قوله منها خلقناكم وفيها نعيدكم
ومنها نخرجكم نارة اخرى دلالة على ان الانسان مخلوق من الارض وانه يموت فيدفن فيها فيعود
ارضنا ثم يخرج منها ويخلق منها اخرى كما خلقهم اول مرة فتكون الاعادة الجسدية بعد العدد بالمرة
حقا كما هو ظاهر غيرها من الآيات فتأمل وقوله تعالى ان في خلق السموات والارض واخلاف الليل
والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما انزل الله من السماء من ماء فاجابه الارض
بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض آيات لقوم
يعقلون دلالة على جواز ركوب البحر للتجارة وغيرها مما ينتفع به من الطيور والسمك ونحوه فيكون ذلك
مباحا شرعا كما هو كذلك عتلا حتى يثبت التحريم فيها مصدريه والضمير اما للبحر او للفلك باعتبار الواحد
المذكور في ضمن الجمع والباء اما للسببية او للمصاحبة او موصولة اي تجري بنفع الناس او الذي هو نافع
لناس اي يجري لتحصيل ما هو نافع للناس من الامور المذكورة او بالتأمل في البحر والفلك حتى ينتقل
الى بقاء الواجب واتصافه بالقدرة والعلم والارادة حيث خلق مثل هذه الاشياء الدقيقة الكثيرة النفع
فيستدل بها على جواز النفع بالبحر في اصول الكلام كما هو سوق الآية بل فيه حث على النظر في علم الكلام كما قال
في ويدل على الخبر المذكور في ف وى عنده صلى الله عليه وآله وبلى من قرأ هذه الآية فمجد بها اي لم يتفكر فيها
والدابة لغة ما يدب وفي عرف بعض ما يركب وفي آخر مخصوصة بالفرس وفي بعض ماله الاربع والنفقة
هي اللذة والسرور وما ادى اليها والنفع والخير والحظ نظائر كذا في في السباني في ما فيه اشارة الى الخمر

بعض الأشياء على التعيين وفيه آيات الأولى حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير الآية قد تقدمت
في صدرها الى قوله تعالى وما اهل اغير الله به وهنا يذكر تمتها اعني والمختصة اي التي ماتت بالحق وهي
ميتة فداخله فيها وجميع ما بعد ذلك وذكر في التصريح وعدم نوقه الحل بذلك والمنع عن اكلها
لان اهل الجاهلية كانوا ياكلونها والموقودة اي التي ضربت بحطب او حجر ونحو ذلك من النقل حتى تموت
والمتردية اي التي تردت في بئر او وقعت عن علو فماتت والنطيحة وهي التي نظمها اخرى فماتت والباء
فيها للنقل لان الفعل بمعنى المفعول لا يفرق بين مذكر ومؤنث بالباء وما اكل السبع اي ما اكل السبع
بعضه فمات قال في فيه دلالة على ان جوارح الصيد اذا اكلت مما اصطادته لم يحل كانه يريد آيات
حليته على تقدير عدم اكله وان قتله لجوارح ولم يدرك ذبحه كما في قتل الكلب له وليست فيه دلالة
على كونه مباحا اذا قتل السبع ولم يأكل منه شيئا وهو ظ وعمر واستراط التذكية متبع حتى ثبت
ما يخرج به الاما ذكيت الاما ذكر كذا كانه وفيه حيوة مستقرة والظ ان الاستثناء متعلق بما قبل
الذكاة لا بما اكل السبع فقط كما قيل والذكاة اعني قطع العروق الاربعة بمحذ مع الشرايط معروفة
وما ذبح على النصب واحد الانصاب وهي احوار كانت منصوبة حول البيت يدعون عليها ويعبدون
ذلك قربة وقيل هي الاصنام وعلى تح بمعنى اللام كعكسه في سلام لك من اصحاب اليمين اي عليك اذلى
اصلها بتقدير وما ذبح مستعملها كانوا يفعلون كذلك فحرم ذلك والظ انه اعتمر من ان يكون على وجه
الذبح وغيره فيمكن ان يكون الذبح على ذلك الوجه حراما على المسلمين وان تستقسم بالازلام اي وحرم
عليكم الاستقسام بالاذواح اي السهام والنسب وذلك انهم كانوا اذا قصدوا فعلا مبهما مثل السفر
ضربا ثلثة اذواح مكتوب على احدها امرني ربي وعلى الاخرى لها في ربي والثالث غفل لا كتابة عليه فان
خرج الامر مضوا على ذلك وان خرج النهي تجنبوا عنه وان خرج الغفل اجالوها ثانيا فمضى الاستقسام
طلب معرفة ما قسمهم دون ما لم يقسم بالازلام وقيل هو استقسام الجزور بالاذواح على الانصاب المعلومة
واحد هاز لم كحل وز لم كضد وقال في ن وروى علي بن ابراهيم في تفسيره عن الصادق عليه السلام
الازلام عشرة الى قوله وكانوا يعبدون الى الجزور فيجزونه اجزاء ثم يجتمعون عليه فيجرون السهام ويدفعونها
الى الرجل ومن الجزور على من يخرج له التي لا انصبا لها وهو القمار فحرم الله عز وجل وقيل هو كعاب فارس
والرؤم التي كانوا يتقارمون بها وقيل هو الشطرنج وقيل على الاول سبب التبريد انه دخول في علم الغيب والخلال

النطيحة النطوطة التراتية
وانما جاءت بالهاء لغلبة الهمزة
لانه ليس هو على نطحتها فهو نطوطة
وانما هو الشرف نفسه فان يطح

الزلم بالتحريك التذبح وكذلك الزلم
بضم الزاء واجمع الزلام وهو السهام
كان اهل الجاهلية يتقسمون بها

واعتماد ان ذلك

واعتماد ان ذلك طريق اليه وافترار على الله وعلى هذا ينهم منه تحريم الاستحانة المشهورة التي قال الاكبر
بحوازها بل باستحبابها ويدل عليه الروايات فهو دليل بطلان الاول او لا يكون سبب التحريم ما ذكره
بل مجرد النص المخصوص بذلك الفعل الخاص والوجه الخاص او يكون الاستحانة خارجة عنه بالنقص
ذلكم فسق تأكيد بجملة كونه مخصوصا بالاستقسام ويجعل الرجوع الى الجميع اي ذنب عظيم وخروج عن طاعة
الله الى معصيته فمن اضطر متصل بالمحرمات المتقدمة وما بينهما اعتراض بها يوجب التجنب عنها وهو ان
تناولها فسوق وخرمها من جملة الذين الكامل والنعمة الثابتة اي فمن دعت الضرورة الى اكل هذه
في محصة اي مجاعة حتى لا يمكنه الامتناع غير متجانف لا تفرغ ما مل الى الثمر بان ياكل زيادة على الحاجة او
التلذذ او غير متعمد لذلك ولا يستحل او غير عاص بان يكون باعيا اي خارجا على الامام او عا ديا متجاوزا
عن قدر الضرورة او عتيا شرع الله له بان يقصد اللذة لا سد الرمق فان اكل للضرورة فلا يعاقبه الله
فان الله عز وجل لذنوب عباده جميعا ورعيم لعباده بان جوز لهم الاكل في المحصة ولم يزل معهم بالموت
وعدم الاكل فان القرآن ينفي ذلك السنينة قل لا احديهما اوحى الى محرمات اي في القرآن او
مطلق الوحي سواء كان قرانا ام لا هذا تنبيه واضح على ان لا تحريم الا فيها وجد بالوحي لا غير فلا تحريم فيها
لم يحيد ولم يحيد الا بالوحي فانه لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى على طاعة ربي طاعة تأكيد الا ان
يكون الطعام ميتة المراد بها ما فارقه الروح بغير ذبح شرعي ذكر اكان او انني او دما مسفوحا اي مصوبا
كالدم في العروق لا كاللبد والطحال وان كان ذلك ايضا حراما لكن لوجه اخر لا لانه دم فدم اعطف
على ميتة وقال تعالى عطف على ان مع ما في حين وفيه تأمل وقد مر البحث في بيان تحريم الدم ونجاسته
وتقييده فتذكر فانه غير واضح او لم يفسر فانه رخص اي الحنبر والحمة او كل واحد مما تقدم او فسقا
عطف على لحم الحنبر او ما عطف عليه اي احد المحرمات ما هو فسق ولكن هو مجمل لم يظهر الا بالبيان ولعل قوله
اهل لغير الله به صفة موضحة لبيان ولعل المراد ما ذبح بغير التسمية سواء سمي غير الله ام لا والآية
محكمة لا تتناول على عدم وجود محرر الى تلك الغاية الا هذه الامور فلا ينافي تحريم امور اخر بعد هاتين
وجد محرر اخر بخبر لا يكون نسخا للكتاب بالسنة فان الظاهر عدم جواز ذلك الا ان يكون متواترا وهو ايضا
غير معلوم هنا وبالجملة لا يمكن لهذا البينات نسخة بالحنبر وايضا لا ينافي وجود محرمات اخر في تلك الحالة
مع التسليم ان ذلك يكون الحصر ايضا فاما او يكون داخل بدليل اخر فيخص عموم الاباحة المفهوم من الحصر بدليل

في البرية

من خارج كسائر العورات فلا نسخ ايضا وايضا لا يدل على حل الامور الا غير الامع انضمام الاستحباب
وتتبع دليل الترخيم في الجملة اذ لا ينبغي الحكم بالعدم بمجرد ان الاصل هو العدم فان الظاهر انه لا بد من التفتيش و
الاستفصال وان لم يجب الاستقصاء كما قيل في الاصول فان التغيير في الجملة ظاهر فقامل الشئ
يستلوك عن الخمر والميسر الخمر معلوم لانه عبارات عن كل شراب مسكر ومغبط للعقل ومذهب له عند
الاصحاب والسافعي وعند ابي حنيفة ما غلا واستند وقذف بالزبد من عصير العنب وللاصحاب
روايات مثل كل مسكر خمر وهو في الاصل مصدر خمر خمر اذا ستره ستمى به السكر للبالغة والميسر القمار
قال في ته استق من اليسر وهو وجوب الشئ لصاحبه من قولك ان هذا الشئ ليس يسر او ميسر اذ كان
لك وقال في ته الميسر القمار مصدر من يسر كما لم يعد والمرجع من فعلهما اي وعد ورجع يقال يسرته
اذا قمرته الاولى يقول يسرته اي واستفادته من اليسر لانه اخذ مال رجل يسر وسهولة شخص اول من غير كذا
ولا تعب او من اليسار لانه سلب يساره قال وفي حكم الميسر انواع القمار الاولى ان يقول يستل الميسر
التزد والسطرنج وغيرهما وعن النبي صلى الله عليه وآله اياكم وهاتين اللعبتين المشومتين فانهما من ميسر محرم
وعن علي رضي الله عنه ان التزد والسطرنج من الميسر والمعنى يستلوك عما في تعاطيهم واستعمالهم الخمر والميسر
بدليل قل فيهما اثم كبير عظيم من الكبائر مع انه يؤدي الى سائر المحرمات وترك الواجبات ومنافع للناس
من كسب المال والطرب فانه الجواب عما في تعاطيها واثمها العقاب في تعاطيها الكبر من نفعها
وهو الا لئلا اذ بسر الخمر والقمار والطرب فيها والترسل لهما الى مصادقات العسائر ومعاونة الحكام
والنيل من مطاعهم ومشاريعهم وسلب الاموال بالقمار والافتخار على من لم يعلم او لم يفعل كأنه يقول
فيهما اثم عظيم ونفع قليل بل ليس بالنسبة الى ذلك نفعا فانه امر فان ولذة قليلة ايضا والعقاب
عظيم ودائم وكان سبب ذكر النفع هو الاشارة الى انه امر هيئ ليس بملتفت اليه عند العقل والشرع
بل النفع الذي يخيله الانسان فيه ليس بنفع حقيقة اذ ما يستلزم دخول النار وسخط الرب
والفضيحة في دار القرار عند الرسل والائمة المختار والدخول تحت العقاب والخروج عن حزب
الصالحين ليس بنفع حقيقة بل مجاز ايضا عند ذوي العقول والابصار والافئدة غير مناسب
هذا المقام وقرئ كثير بالثاء ايضا ومعنى الكثرة ان اصحاب الخمر والميسر يتفرون فيها الاثام من وجوه
كثيرة لازمة لعدم العقل والدخول مع التجار والفساق في فسقهم ثم اعلم انه لا شك في دلالة الآية

ار كتاب

على كونه الخمر

على تحريم الخمر مؤكدا ومعللا فانه قال فيهما انه وهو الذنب واكد بالكبير وباتهما وبين بانه مستحتملة
على مفاسد كثيرة وهي اكثر مما يتخيل انه منفعته والحكمة تقتضي تحريم ما فيه المفسدة فكيف المفسد
كما بين في الاصول وان قلنا بالحسن والتبع الشرعيتين فقط وان افعله تعالى ليست معللة با
الاعراض وانه يجوز خلق الاحكام من عقل ومصالح لان ذلك لا يجوز عند ظهور المفسد ولم
يقل به من يقول بالشرعيين ولذلك اصحاب القياس ما يجوزون كون وجود وصف صالح
للعلة غير علة ولا يقولون بخلق الحكم عن علة وان جاز الخلق مسمى امكن ويقولون البعيد قليل
بل ليس وان هذه المفسد مصلحة للترك لا علة فلا يصح قولهم والاطهر انها ليست كذلك لما مر
اي كون المفسد محرمة للخير لان الحسن والتبع ليسا بعقليين فتأمل فيه والظاهر انها كانت محللة
في الاسلام بل في سائر الاديان على ما هو المشهور بين الاصحاب وسبب النزول في هذا المقام يدل
على التحليل في زمان الاسلام ايضا قال في ف وتما نزلت بمكة ومن ثمرات التخييل والاعتناء بتجذون
منه سكر افكان المسلمون يشربونها وهي لهم حلال وذلك ليس بظ وقيل معنى سكر ارضا حسبا
وما يزيل العقل ليس بحسن ثم قال انه ان عمر ومعاذ ونفر من الصحابة قالوا يا رسول الله افشأ في
فانها مذمومة للعقل ومسلبة للمال فنزلت فيهما اثم كبير ومنافع للناس فشرها قوم وتركها آخرون
وهذا ايضا غير محقق واضع اذ فيه اسناد تحليل حكم الى الله تعالى من ان عمر وبعض الصحابة يعرفون كونها مفسدة
ويريدون تحريمها ثم قال لا ودعا عبد الرحمن بن عوف ناسا منهم فشرها وسكروا فام بعضهم اي صار في
صلوة الجماعة اما ما قرأ قل يا ايها الكافرون لا اعبد ما تعبدون فنزلت لا تقولوا الضلوة وانتم سكارى
فتقل من شرها ايضا ما سبقها اذ على التحريم فقد ترك الاكثر الا عند هذا لعدم الفهم من السابق
والفهم منها بعيد ثم قال لا دعا عتب بن مالك قوما فيهم سعد بن ابي وقاص فلما سكروا افتخروا وتنا
حتى انسد سعد شرا فيه هجاء الانصار فضربه انصارى بلحى بعير فشجته موضحة فشكى الى رسول الله صلى الله
عليه وآله فقال عمر اللهم بين لنا في الخمر بينا فاسا فانا فنزلت انما الخمر والميسر الى قوله فهل انتم مستهون فيقال
عمر انتم بينا يا رب وعن علي رضي الله عنه لو وقعت قطرة في بئر فبئت مكانها مائة لم اوذن عليها ولو وقعت
في الخمر لم تحب ونبت فيه الكلام اربعة وعين ابن عمر لو دخلت اصبعي فيه لم تتبعني يعني قطعها وهذا هو
الايمان حقا وهو الذين اتقوا الله حق تقاته وفي كلامه هذا نظر فان عدم فهم الصحابة التحريم مما تقدم

ظ
مها

فيه

فيما ذكره

ايضا

بعيد كما عرفت والله سئلوا البيان والتحريم ولم يثبت لهم مع ذكر الجواب لهم واستعماله على المناسد المذكورة
وتأخير البيان عن وقت الحاجة مع ان معظم الاصوليين ما يجوزونه بل نقل الاجماع الا عن نادر
ممن قال بجواز التكليف بالمحال وانه صلى الله عليه وآله ترك السؤال حتى سأل غيره وان عمر مع علمه باستحالتها
على المناسد وسماعه هذه الاجوبة ما ترك تركه وهو بعيد عنه حيث قال انه ينها يارب وان وصنه
لعلي عليه السلام وابن عمر بكمال الايمان يسع بعد من في غيره ممن سبق ذكره وهو ايضا بعيد عنه بل محال
ورجوع قوله وهذا هو الايمان الى الكل بعيد جدا او ياباه سوق الكلام ولعله لذلك ترك القاضي النقل
عن علي وابن عمر والقول بانه هذا هو كمال الايمان مع نقله ما سبقته ثم اعلم ان ظاهر الآية تحريم الخمر
وكل مسكر مطلقا وكذا كل قمار وميسر لكن مع اخذنا من على ما فهم من استقائه والاصحاب يحرمونه
مطلقا لعله لاخبار واجماع او كون الميسر اعم هنا عندهم وان كان في الاصل خاصا الثالث
في اشياء من المباحات وفيه آيات الاولى يسئلونك ماذا احل لهم اي عن ما احل لهم بعد ما بين المحرمات
وهصل لهم الشبهة في موضع يحتمل التحريم ولم يكتفوا بالبرادة الاصلية وطلبوا النص فقال الله قل يا محمد
احل لكم اي احل الله لكم الطيبات اي ما لم تستجثبه الطباع السليمة ولم تنفر عنه عادة وعلى سبيل
الغلبة ويمكن ان يكون ما لم يدل دليل على تحريمه من عقل او نقل فتكون مؤيدا للحكم العقلي فاجتمع العقل
والنقل على اباحة ما لم يدل دليل على تحريمه وبمفهومه يدل على تحريم المستجثبات لمقابلة الطيبات كما دل عليه
ويجوز عليهم الحباث بمنطوقه وما علمتم من اجوارح يحتمل ان يكون عطفا على الطيبات ولكن ^{بمضاف} يحذف
اي مصيد ما علمتم من اجوارح اي الكلاب التي تصيدون بها بقرينة قوله مكليين فانه مستق من الكلاب اي
حال كونكم مصاصي كلاب فيلزم كون اجوارح كلبا فيحمل ما دججه الكلب المعلم اذا لم يقصر في الذبح ولم يغيب عنه
وبالجملة بالشرائط المقررة في الزرع وقيل المراد مطلق اجوارح وهو الطيور وذوات الاربع من السباع واطلاق
المكليين باعتبار كون المعلم في اغلب كلبا فيلزم اباحة ذبيحتها ايضا بالشرائط وهو خلاف الظاهر بل لا يمكن
كونه مرادا بخلاف مذهب الاصحاب ورواياتهم قال في تفسير اجوارح قبل قوله مكليين قيل اجوارح
هي الكلاب فقط عن ابن عمر والضحاك والسدي وهو المروي عن ائمتنا عليهم السلام قالوا هي الكلاب المعلمة
خاصة احل الله اذا ادركه صاحبه وقد قيل لقوله فكلوا مما مسكن عليكم وروى عن علي بن ابراهيم في تفسيره
باسناده عن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن البزاة والضفادع والفئوس والكلاب فقال

صيد

لا مأكلا ما ذكيت إلا الكلاب فقلت ان قتله قال كل فان الله يقول وما علمتم من الجوارح مكليين تعلقون
 ما علمكم الله فظنوا ما امسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه ثم قال عليه السلام من التبعاع بمسك الصيد على نفسه
 إلا الكلاب المعلقة فانها بمسك على صاحبها وقال اذا ارسلت الكلب المعلم وذكرت اسم الله عليه فهو كاته وهو
 ان يقول بسم الله والله اكبر ويؤديه هذا المذهب ما يأتي بعد من قوله مكليين اي اصحاب الصيد بالكلاب وقبل
 اصحاب التعليم للكلاب تعلقون اي تؤذونهم حتى يصرن معلة وفي هذا دلالة ما على ان صيد الكلب غير
 المعلم حر اذ المراد بك ذكاته وانما معنى تعليم الكلب فقد ذكره الفقهاء وظاهر الآية ما يصدق عليه المعلم فاقول
 قيل حد التعليم ان يذهب اذا استرسل ويقف اذا دخر وقيل ذلك انما يكون قبل ان يرى الصيد اذ بعد
 لا يمتنع بوجه وقيل حد ذلك ثلاث مرات وقبل لاحد له فاذا فعل ما قلناه من الترعيب والمنع امثل
 ويمكن اعتبار ما يفهم ان ذلك عادة له ويؤديه بوث استراط التذكية حتى يعلم كونه كلبا معلما وتعلق
 حال ثالثة واستيناف وما علمكم الله متعلق اي تعلق الكلاب مما علمكم الله من الحيل وطرق
 التأديب فان العلم به الهام منه تعالى ولكتساب بالعقل الذي هو عطية من الله تعالى فهو من تعليمه تعالى
 او مما علمكم الله من اتباع الكلب الصيد بالرسال صاحبه وان جاره بزجره كما مر وهو الاظهر فظنوا ما امسكن
 عليكم متفرع على ما تقدم ويحتمل كونه جزء لقوله وما علمتم فتكون هي شرط اي امسكن الجوارح المعلمين من الكلاب
 قال اي وهو ما لم ياكل منه فاسترط في حمله ان يكون الكلب ما اكل منه فلو اكل حر ثم قال واليه ذهب
 الفقهاء ونقل فيه رواية وفيه تأمل فان فهم هذا المعنى من قوله ما امسكن عليكم لا يخفى عن اشكال لغوي تحت
 الرواية او ثبت اتباع الاكثر فهو المتبع والا فلا ويمكن ان يقال ثبت استراط التذكية الا ما خرج بالدليل
 وقد وجد في الكلب المعلم الذي لم ياكل فبقى الباقي تحت تحرير الميعة فتأمل والظان ان المراد على تقدير استراط
 عدم الاكل عدم كونه عادة له فلو اكل نادرا لم يضرب واذكروا اسم الله عليه الضير لما علمتم والمعنى سموا عند
 ارسال الكلب او ما امسكن عليكم اي سموا عليه اذا دركتم ذكاته او سموا عند اكله والاول هو المشهور
 وهو المنهون من الرواية السابقة الا انه فهم منها تعيينه بقوله بسم الله والله اكبر والظان انه ليس كذلك
 اذ لا قائل به فيحمل على الاستحباب والاولى العمل بها وانقوا الله في محرماته ان الله سريع الحساب فيؤخذ
 بما حلت ودق فيه اسنارة الى الملاحظة النامة في الصيد وغيره من الاحكام الستانية
 اليوم احل لكم الطيبات كالتحليل الطيبات وقد مر معناها والمراد باليوم الا ان لا اليوم المتعارف

وعطف عليه وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم قيل المراد بالطعام ذبايحهم قال في ن قاله
 اكثر المفسرين واكثر الفقهاء وجماعة من اصحابنا ولا يخفى بعده اذ ليس معنى الطعام الذبيحة لالفة
 ولا عرفا ولا شرعا وان المشهور بين اصحابنا هو ان ذبيحتهم حرام لقوله تعالى واذكروا اسم الله عليه
 وما اهل لغير الله به ولرواياتهم وقد تقدمت في تفسير وما اهل لغير الله به وفي ن انه لا يجوز اكل ذبايحهم
 بل ذبايح من خالف الحق مطلقا عندنا فاما في التوفيق بين الكلامين ثم قال فيه ايضا وقيل انه مختص
 بالحبوب وما لا يحتاج الى التذكية وهو المروقي عن ابي عبد الله عليه السلام وهذا موقوف لصحة ما تقدم
 والطعام في عرف بعض الناس عبارة عن البر والشعير فيمكن اطلاقه على كل الحبوب المناسبة وهو
 في الاصل من الطعم بمعنى المطعم فيصدق على كل مطعم ويمكن تخصيصه بما تقدم من دليل من خارج
 وقيل المراد اعتمكا هو الظاهر فكل ما يصدق عليه طعامهم فهو حل ما لم يعلم تحريمه من دليل مثل المغصوب
 والتجس وهذا القول غير بعيد لانه المتبادر فينبغي العمل عليه وليس طعامهم من حيث انه طعامهم حراما
 عليكم بل هو وغيره سواء فيجب ان يخرج عنه ما لم تحريمه بدليل فيخصص كسائر العمومات فيكون ذبايحهم
 وما باشره بالترطبة قبل تطهيره خارجا عنه وحراما على تقدير ثبوت تحريم ذبايحهم ونجاستهم كما هو
 ظاهر اكثر الاصحاب والكتاب من له كتاب فيعم جميع اهل الكتاب ولا يدخل فيه غيرهم وان كان طعامهم
 ايضا لهذا المعنى خلا لانا ويكون تخصيص اهل الكتاب للسؤال او لكثرة الحاجة اليهم والمخالطة والمعاملة
 معهم دون الحرب وكذا يحل لهم طعامنا فيجوز لنا ان نعطيهم اياه بالبيع وسائر المعاملات بل بلا عرض فنه
 الآية تدل على جواز اعطائهم عطية فانهم قال في ن وطعامكم حل لكم ان تطعموهم الآية انما
 حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ان الله
 عفو رحيم مضمون لها حصص التحريم في جميع الانتفاعات بما مات بغير ذكوة شرعا وبغير التسمية فانه
 يعلم اعتبارها من اهلها او يكون تخصيصا بعد تعميم او اكله لكن الاول اولى كما بين في الاصول الا ان
 يكون هناك قرينة دالة على الاكل ونحوه ولا يبعد هنا حيث ذكر قبله الاكل وبعده ايضا وهو المتبادر
 منها ومن لحم الخنزير فينهم تحريمه باقى الانتفاعات من دليل آخر وهو الاخبار ولعله الاجماع ايضا
 والدم وهو ظ ولحم الخنزير كذلك قيل خص اللحم لانه معظم ما ياكل من الحيوان وسائر اجزائه كالتابع له
 فلا ينهم تحريم الانتفاعات به من الآية نعم لما ثبتت نجاستها فلا يجوز استعمال شيء منها فيما يشترط

في الترتيب
 في آخر الدول
 من الجوز والكتاب

فيه الطهارة قال في نية اللحم قرابة النسب واصل الباب التزويج ومنه اللحم للزوم بعضه بعضا ولعل يدخل فيه اللحم
 المشهور في الرضاع والولادة قال ايضا صاحب العين رجل لحم اذا كان اكل اللحم وبيت لحم يكفر فيه اللحم والظان
 ليس ذلك هو المراد مما روي عنه صلى الله عليه وآله ان الله يفيض البيت اللحم على تقدير الصحة لانه قال في الكافي
 بعد تعريف اللحم بان سيد الطعام باسناده عن عبد الله بن محمد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما يروي
 عندنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان الله يفيض البيت اللحم فقال كذبوا انما قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله البيت الذي يغتابون فيه الناس ولا يكون لحم مهم وكان ابي لحما ولقد مات يوم مات
 وفي كذا اتي ثلثون درهما للحرم وروي ايضا باسناده عن الحسين بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله للحما تحت اللحم بل مراده بيت يغتاب فيه الناس كما نقل في الكافي
 وكان نفى هذا القول عنه صلى الله عليه وآله في الخبر باعتبار المعنى الظاهر كما علم فلا تعارض فيها واعلم ان الظاهر
 من الخبر تحريم الغيبة للناس مطلقا مؤثرا وغيره وسيجي تحقيق البحث فيه ان شاء الله تعالى والاهلال
 في الاصل رفع الصوت بالتسمية ومنه الاهلال لغرة القمر لرفع الناس اصواتهم عند رؤيته بالتكبير والمحمود
 يهل بالاحرام بالتلبية واستهل الصبي اذ ابكى وقت الولادة كذا في نية والاول رفع الصوت من غير ذكر التسمية
 كما يدل عليه تنمة كلامه هنا واللغة ولعل مراده في الذبح لكنه بعيد فنهى تحريم الانشاع بالبيت مطلقا حتى
 الاسراج بسحمة وادهان الحيوانات به او اكله فقط كما مر والدم عام اي اتي دم كان مسنوحا غيره
 ولا يتوهم حمل على المسفوح لما وقع في آية اخرى متقدمة به لوجوب حمل المطلق على المقيد كما قاله الشهيد الثاني
 في شرحه يعر لان الحمل انما يجب اذا كان بينهما منافاة وليس هنا اذ يجوز تحريم مطلق الدم والمسفوح ايضا
 وكذا انما سنها نعم يصلح ذلك عند من يقول بجهنم والوصف لوجود المنافاة كما او يقال انه حصر المحرم
 في الآية المتقدمة في الدم المسفوح فلا يكون غيره حراما ولكن الظاهر ان هذا الحصر غير مراد وانه حصر
 لما وجد في ذلك الوقت فان صدرها قل لا احد فيما اوحى الى محرم ما على طاعة طعمه الا ان يكون ميتة
 او دما مسفوحا نعم قد استثنى الاصحاب ما بقي في الذبح بعد الذبح وخروج ما يمكن ان يخرج
 من الدم بشرط ان لا يكون بحيث يدخل الدم جوفه ولعل دليلهم الاجماع والخبر والحرج وليس واضح
 نعم يمكن ان يقال لا نفهم نفهم العزم من الآية والاحتمار بل مطلق فيحمل على ما هو المحقق وهو ان الدم المسفوح
 ويبقى الباقي على اصل الحال لكنه لا يخفى عن بعدا اذا انظر منها العزم فتدبر وقد استثنى من تحريم هذه

قد

التسمية
 المتقدمة اذا رفع صوتا بالتسمية والاهلال
 على الذبيحة وقوله وما اهل الجاهلية
 نودى عليه نبيه صلى الله عليه وآله واصله رفع الصوت

الاشياء الاكل المضطر حال اضطراره اذا لم يكن باعيا ولا عاديا ولا اضطرارا ما لا يمكن الصبر عليه مثل الجوع
 والفرق بينه وبين الالجاء ان الالجاء قد يتوفر الدواعي الى الفعل من جهة الضر والنفع وليس ^{الاضطرار}
 كذلك واصل البغي الطلب والعدي التعدي فعناه من اضطر الى اكل هذه المحرمات بل الى فعل مطلق
 المحرمات لغو اللفظ الا ما اخرج به دليل مثل قتل النفس على اى وجه كان الا اضطرار وتلك الضرورة
 ضرورية سد رمق او اكره او جرح او غير ذلك من ضرب يستمر لا يمكن تحملها عادة حال كونه غير
باغ للذة ولا عاد غير متجاوز عن حد الضرورة فلا اثم ولا ذنب ولا تحرير عليه وذكر الغفور والرحيم
 بعد ذلك كانه للدلالة على ان الله غفور رحيم لا يضيق على عباده بل يوسع عليهم وكأنه لا يسترط ^{الضرورة}
 الكلية بحيث لا يمكن الحيوة بدون فعل الحرام او انه اذا فعل الحرام او انه اذا فعل حراما ثم تاب توب الله
 عليه ان الله هو التواب الرحيم بالترخصة وغيرها وقد قيل لها معنى آخر مثل ما قاله في النكاح ^{سناد}
 عن احمد بن محمد بن ابي نصر البرزني عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال الباقي الذي يخرج على الامام
 والعادي الذي يقطع الطريق لا يحمل له الميتة وفي السند ضعف لسهل زياد وفي المتن ايضا قصورا
 فافهم مع انه يمكن ان يكون بطريق التمثيل وان المذكور داخل فيهما لا الحصر وبالجملة الاعتماد على ما
 لم يثبت التخصيص ومعه يمكن اثبات الحكم عاما بطريق القياس المعلوم عليه كما قال في وقيل غير
 باغ على الوالي ولا عاد بقطع الطريق فعلى هذا الاباح للمعاصي بالسفر وهو مذهب السانعي وقول
 احمد وانت تعلم ان قياس غير معلوم فيه اشتراك العلة بل الظاهر عدمه فان اخرج على الامام
 وقطع الطريق ليسا بمساويين لكل المعاصي حتى يكون المعاصي بسفر، مثلها وهو مذهب السانعي
 دليلا آخر لو كان هذا مذهبها وقال في ايضا فان قيل انما ينبغي قصر الحكم على ما ذكره من حرام
 لم يذكر قلت المراد قصر الحرمة على ما ذكر منها استحقاقا لا مطلقا وقصر حرمة على حال الاختيار كانه
 قيل انما حرمة عليكم هذه الاشياء ما لم يضطر اليها قلت الاول غير ظ الوقوع والثاني بعيد
 جدا مع ان الظاهر ان كل محرم ما نهاه حال الاختيار ودون الاضطرار ويدل عليه العقل والنقل فعلى
 السؤال ويمكن ان يقال للحصر اضافي بالنسبة الى ما حرمه على انفسهم على ما مر قبل هذه الآية في سبب
 نزول قوله تعالى كلوا الآية يعني ليس المحرم ما حرمتم بل هذه او يحذف وغيرها مما حرم الله بل ما حرمتم
 انتم او يكون المحرم حين النزول هذه فقط مثل قل لا احب الاية الرابعة وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله

در سببیه لایف نام باین کتاب میخورد که در کتاب الوارده علی افعال قولهم نویسد که

مع التذكار المذكور
البنفي التمدد
وكل من وزنه وافرط
ص

ومن ثمرات التمثيل والاعناب قيل متعلق بمحذوف اي ونسقيكم من عصيرها بحذف المضاف
 او بارادته منها مجازا وليس متعلق بنسقيكم المذكور ولا المقدر المضاف عليه اذ يلزم كونه بياناً لعبارة
 الانعام فهو استئناف لبيان الاستسقاء عبرة او منه اخرى او متعلق بقوله تتخذون منه سكراً
 وورقاً حسناً في ذلك الآية لقوم يعقلون ويكون منه تكرار لالتأكيد التوكيد زيد في الدار فيها
 وتذكير الضمير باعتبار العصير او الثمر او السكر مصدر سقي به الخمر للبالغة ومع اما ان تكون منسوخة
 ان كانت قبل تحريم الخمر او يكون جمعا بين العناب والتمرة وقيل المراد به ما يسد الجوع من السكر
 المراد من السكر النبيذ وهو عصير العنب والتمر والزبيب اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ثم يترك حتى
 يشتد وهو حلال عند ابي حنيفة الى حد السكر ويصح بهذه الآية وقوله عليه السلام الخمر حرام لعينها
 والسكر حرام وفي دلالة الآية والخمر على مطلوب الى حنيفة خفاء قال في نة السكر لغة على اربعة اوجه
 الاول ما اسكر من المسكرات والثاني ما طعم من الطعام ونقل سكر والثالث السكون ونقل سكر
 والرابع المصدر في قولك سكر اسكر او منه التسكر التخيير في قوله سكرت ابصارنا وقال ايضا
 فيه قال قتادة نزلت الآية قبل تحريم الخمر وروى الحاكم في صحيحه بالاسناد عن ابن عباس انه سئل
 عن هذه الآية قال السكر ما حرم من ثمرها والرزق الحسن ما احل من ثمرها كالخمر والزبيب والتمر
 والتمرة وقيل المراد بالسكر ما يسرب من انواع الاشربة مما يحل والرزق الحسن ما يוכל قال ابو مسلم
 لا حاجة الى ذلك سواء كان حراما او لم يكن لانه تعالى خاطب المشركين وعدد انعامه عليهم
 بهذه الثمرات والخمر من اشربهم فكانت نعمة عليهم فيه تأمل وقال ايضا وقد اخطأ من
 تعلق بهذه الآية في تحليل النبيذ لانه سبحانه انها اخبر عن فعل يتعاطونه فاني رخصته
 في هذا اللفظ وانت تعلم ان البعض لا يخ عن كلف وهو ظ ويحمل ان يكون هذا عبرة بتقدير
 ولكم في الاشجار ايضا عبرة بنسقيكم او تتخذون من ثمرات التمثيل على ما تقدم من كون
 من ثمرات متعلته بنسقيكم المقدار او تتخذون ومثل هذا الحذف غير عزيز في القرآن العزيز
 وهو ظ لمن تأمله وح لا شك في وجود العظة والعبرة ما خد الخمر الذي هو في غاية المרהة
 والسكر وفيها منافع للبدن في الدنيا كما اشار اليه في قوله ومنافع للناس وانهما اكبر من نفعهما
 واخذ الدبس منه وكذا الخمر والتمر والعنب والغرض اظهار القدرة على الاشياء الغريبة البعيدة

السكر نبيذ التمر والزبيب
 وتتخذون منه سكراً

من كل شراب اي

عن العقل لتجوز الاعادة للثواب والعقاب لرفع استبعاد المشركين وان لم يكن حلالا اذ يجوز عدم
كون الفرض في الكل الامتنان فان الذي قادر على ايجاد مثل هذه الامور من الشجر اليابس بل
من نواه مرة لا شك انه قادر على الاعادة كما ان القادر على اخراج لبن خالص من بين الغرث والله
من غير مخالطة باحدهما لونا وطعما وريحاً فتأمل وكذلك يحتمل ان يكون الفرض في ذكر النخل
واظهار قدرته على البيت المستعمل على الامور القريبة التي لم يقدر عليه اقوى المهندسين وحصول العسل
منه الذي يعجز عن فهم العقول وعن ادراكه الفحول بحيث يتيقن كل عاقل انه لا يقدر على مثل ذلك الممكن
بل الواجب القادر على كل شئ المتصف بالصفات الكاملة التي لا يوفىها الا هو والمبرأ من الصفات
الناقصة وبالجملة لا شك في تحريم الخمر والمسكر وعدم معقولية المنع على خلقه ولا يجمع بين المنع والعقاب
في هذه الآية فلا بد من تأويل بحيث يخرج عن ذلك وهو يحصل باجدا الوجوه المذكورة وغيره فتأمل
قيل من في مما للتبعض لان اللبن الذي يستقى في بعض ما في البطن وفي بين فرث ودم ابتدائية لان
ما بين الغرث واللحم مكان الشقي فيبدأ منه وقد احتج بعض من رأى ان المنى طاهر على من جعله
نجسا لجرية في مسلك البول بهذه الآية وانه ليس مستنكر ان يسلك مسلك البول وهو طاهر كما
كما خرج اللبن من بين فرث ودم طاهرا كانه يريد ببعض من احتج السانعي والمبيح عليه الذي جعله نجسا
لجرية في مسلك البول ابا حنيفة والاحتجاج صحيح والشر في ذلك ان الجري في المسلك ليس بمختص من حيث
انه من البواطن ولا حكم لها من حيث النجاسة والا لم يقع صلو احد وهو طاهر وصرح به الاصحاب وبديل
عليه العقل والنقل وليس نجاسة المنى عندهم لذلك بل بالاجماع والنصوص عن الآية عليهم السلام وادعى
ربك الى النخل اللهم وقذف في قلوبها ان اتخذى بان اتخذى لان حذف حرف الجر قياس او يكون مقسرة
لان الايجاء متضمن لمعنى القول كانه قابل لان اتخذى والتأنيث باعتبار المعنى اى الجماعة الكثير والافلنظ
مذكر من الجبال يونا ومن الشجر وما يوسون من التبعض لانه لا يبنى في كل ما ذكر بل بعض الجبال وبعض
الاشجار وبعض ما سقف به مثل الطين وقد يكتفى به من الكرم وسعف النخل وغير ذلك وفي ذكر البيوت
اشارة الى ان ما بنته مثل البيوت التي بناها الانسان العاقل الكامل بل من تأمل بيوتهم وما فيها يجد
من حسن الصنعة وصحة القسمة ما لا يقدر عليه حذاق المهندسين الابالات وانظار دقيقة وكلم
بان فاعل هذا لا بد له من العلم وانه ليس الفاعل الا الله او بالهامه وهو طاهر من كل النمرات التي تستهينها

من ٤

والله اعلم
بما ينزل
رسوله
والله اعلم
بما ينزل
رسوله

السعة بالتحريك غرض
النخل والجمع سقف ص

مرها وحلها فاسلكي ما اكلت سبل ربك في مسالكه التي يحيل منها بقدرته النور المر عسل من اجوافك
او فاسلكي الطرق التي الهلك في عمل العسل او فاسلكي راجعة الى بيتك سبل ربك لا يلتبس عليك
ذلك جمع ذلول وهي حال من السبل اي مذلة ذلتها الله وسهل لك او من الضمير في فاسلكي اي وانت
ذلك منقادة لما امرت به غير متمنعة تخرج من بطونها عدل خطاب التحل الى خطاب الناس لانه محل
الانعام والامتنان والمقص من خلق التحل والهامة شراب يعني العسل لانه قد يشرب مختلف الوان
بعضه ابيض وبعضه احمر وبعضه اصفر وبعضه اسود فيه شفاء للناس اما بنفسه كما في الامراض
البلغمية او مع غيره كما في سائر الامراض اذ قل ما يكون معجونا والعسل لم يكن جزءا منه مع ان النوى
فيه قد يكون مسكرا بالتبويض ويحمل التعظيم وقيل الضمير للقرآن وفيه بعد ان في ذلك آية
لنوميتكرون فان من تأمل في فعله وجود العسل وكيفية حصوله علم قطعا ان الله معلم قادر
حكيم عالم متصف بجميع صفات الكمال وليس فيه نقص بوجه وفيها دلالة على حلية العسل لكل
من يجد واخذ التحل لذلك ما لم يمنع مانع شرعي والاستشفاء بالادوية وخصوص العسل
وان الله يشفي بالادوية وان كان قادرا على ذلك بغيره لحكمة وطلب علم الطب بل علم الكلام والتفكر
في الافعال والاستدلال بها على وجود الواجب وصفاته والحسن والتبع العقليين فتأمل والله
فضل بعضكم على بعض في الرزق اي جعلكم متناولين في الرزق بان جعل للموالي رزقهم ورزق
مما اليكم وامرهم باعطائهم فزقكم افضل من رزق مما اليكم وهم بشر مثلكم واخوانكم فما
الذي فضلوا برأدي رزقهم على ما ملكتم ايها لهم فهم فيه سواء بمعطى رزق المفضل عليهم حيث
يتساوون فيه اي كان ينبغي ان يردوا مما رزقوا على مما اليكم حتى يتساووا في اللبس والمطعم كما
يحكي عن ابي ذر رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله يقول انما هم اخوانكم فاكسوها
تلبسون واطعموها ما تطعمون مما رزق بعد ذلك الا وادوا ردوا وازاروا ازارته من غير تفاوت
ابنعمته الله سبحانه وتعالى فجعل عدم التسوية من جملة جود النعمة على سبيل المبالغة فيها دلالة
على استحباب التسوية بين نفسه ومالكه ويدل عليه ايضا الاخبار مثل ما تقدم وبدل على البغ من
ذلك ما روي عن امير المؤمنين عليه السلام انه كان يشتري ثوبين يعطي افضلهما القنبر وبأخذ الاردي
لنفسه صلوات الله عليه قال في ف وقيل هو مثل ضربه الله للذين جعلوا له شركاء فقال لهم انتم لا تسوون

التبيين وقيل صلح

بينكم وبين عبيدكم فيما انعمت به عليكم ولا تجعلوا لغيركم شركاء ولا ترضون ذلك لانفسكم فكيف رضيتم ان تجعلوا عبيدكم لي شركاء وقيل المعنى ان المولى والمالك انما رزق جميعا فلهما في رزقي سواء فلا يحسن المولى ان يهرق دونه على ما ليكم من عندهم شيئا من الرزق فانما ذلك رزقي اجره اليهم على ايديهم ويمكن الاستدلال بها على ملكهم فتأمل **كتاب الموارث** وفيه آيات الاولى وكل جعلنا مولى من اترك الوالدان والاقرابين والذين عتقت ابناكم الالة اسارة الى تورث الوريثة اجمالا فكانه يريد بالمولى الوريثة وبالذين ضامن من الجرمية على الاحتمال وقيل غير ذلك الله يعلم الغيب واوولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين الا ان تفعلوا الى اوليائكم مروفا بحوزان يكون من المؤمنين والمهاجرين بيانا لاوولوا الارحام اي الاقربان من هؤلاء بعضهم اولى بان يرث بعضا من الاجانب بل من بعض الاقارب ايضا وبحوزان يكون من لايتداء الغاية اي اى اولوا الارحام بحق القرابة اولى بالميراث من المؤمنين بحق الولاية في الدين ومن المهاجرين بحق الهجرة كذا قيل والظاهر انها صلة اولى ومعنى الاستثناء ان اولوا الارحام اولى الا ان تفعلوا وصية فالمرضى له اولى فيها دلالة على كون الوصية اولى من الارث وتقدمها على الارث وليس فيها دلالة على عدم الوصية للموارث وهو ظ ويحتمل ان يكون الا ان تفعلوا تشمل المنجزات ايضا فيدل على كونها مقدمة على الارث وكونها من الارث الاصل وخرجت الوصية بالاجتماع والخبر وصارت من الثلث وبقى المنجزات فتأمل **كتاب النكاح** للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرابين وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرابين مما قل منه او كثر نصيبا من وصايا اي منهم ولعل الوالدين اعظم من ان يكونا بواسطة او غيرها والمراد بالاقرابين الاقارب الذين يورثون مما قل منه او كثر اي قليلا كان المترك او كثيرا وهو يدل عن مما باعادة العامل ونصيبا يحتمل ان يكون مفعولا مطلقا للتأكيد مثل قوله فريضة او حال اي فرض للرجال نصيب حال كونه نصيبا او منصوبا باعني ومفروضا صفة له اي مفعول والمعنى ان الارث بالنسبة ثابت من الله فرضا ولازما من غير خيار احد من الوراث سواء كان ذكر او انثى نزلت لئني ما كان في الجاهلية من عدم الارث للنساء والاطفال فدللت على ثبوت الارث في الجملة وانه فرض يدخل في ملك الوارث بغير اختيار سواء اراد او لم يرده فلا يخرج عن ملكه الا بدليل مخرج شرعا الرابع يوصيكم الله في اولادكم اي يا مكرم وي فرض عليكم في شأن ميراث اولادكم والخطاب للاجتماع فانه ان مات منهم احد يعلم الباقي ان له ولديه وغيره الارث كذا وكذا هذا محمل

كتاب سحر و صبر
 و ما يجوز له بالقرآن
 ما لم يضر الصدقات
 و ما لم يضر الميراث

في النساء

فِي الْمَلَأِ حَرَابِ

في اللوح او فيما اوحى اليه
 الي نبوة وهو في الآيه او في الموار
 فن او فيما رضى الله كقولك كتاب الله عليه
 فمن استنى الا ان تسفلوا انزل من اعلم العالم
 الا جسر الا في الاصله يرايه احق منه في كل نفس
 ما يرايه دهمه وديمه وهدفه وغير ذلك الا في الاصله
 والمراد بفعل المودف التوضيحه لانه لا وضيه توارث
 والمراد بالادب والموثون والمهاجرون للولاية
 في الدين

وینکون لایون
طعن بارعام

هذا
اراولاد كل من مات منكم و ترك
مالا و اولاد و اسمهم في هذا الكتاب
والله اعلم بآيات

فان في ف وى انه خبر بعد خبر او صفة كذا ما بعيد ان خصوصاً الاراد
 مع تقدير كون المراد بالنساء غير ما قلناه فانهم قد سرحوا
 لنف و ان يكون خبراً انما كان وان كان خبراً
 مع تقدير كون المراد بالنساء غير ما قلناه فانهم قد سرحوا

وتفصيله يعلم من قوله للذكر مثل حظ الأنثيين يعني إذا اجتمع الاولاد ذكورا واناثا فللابن نصيبان وللبنات
 نصيب نصفه فان كان الاولاد نساء اثنتين فوق اثنتين خبر بعد خبر فلهن اي للاولاد التي هما اثنتان
 او ما فوقهما ثلثا ما ترك الميقت من الاموال بالفرض وفي الباقي تفصيل يعلم من غير القرآن فوق النساء
 فوق اثنتين بمنزلة اثنتين فصاعدا او اطلاق ضمير كرت والنساء على البنيتين غير بعيد وان كانت المولودة
 بنتا واحدة فلها النصف مثل ما تقدم ويؤيد ان حكم البنيتين حكم الثلثة انه لا يمكن ادخالها في الحكم البنات
 الواحدة بوجه في العبارة فانه لو كان حكمها حكمها لما حسن القيد المخرج لها بحيث لا يمكن ادخالها
 في حكمها مع انه لا خلاف بين اهل العلم في ان حكمها ما حكم الواحدة وهو مدحها بن عباس فقط واما
 حكم فوق اثنتين وهو مدحها غير وايضا لا خلاف في ان للاختين وهما هو الثلثان كما دل عليه القرآن
 العزيز صريحا فلا معنى لكون حصته البنيتين اقل من حصتها مع انها امتن رحما فلا يكون نصفا ولا ثلثا
 بغير الثلثين والنصف فيكون الثلثين وايضا ان للبنات مع اخيهما الذي نصيبه ضعف نصيبها الثلث فلا بد
 ان لا يكون مع اخيهما التي نصيبها مثل نصيبها اقل من تلك الحصة فلا يكون لها النصف فيكون الثلثين وايضا
 ان للبنات مع اخيهما يمكن ان يكون مثل قوله صلى الله عليه وآله لا تسافر المرأة سفر فوق ثلثة ايام الا ومعها رجل
 او ذو محرم لها فان المراد ثلثة وما فوقها على ما قيل كانه بالتأويل الذي قلناه فتأمل وقيل انه لما قال الله
 للذكر مثل حظ الأنثيين علم حكم البنيتين لانه قد علم ان للذكر مع الواحدة ثلثين الذين هما للبنتين فعلم
 ان لهما ثلثين وبقي ما فوقها فكانه قيل فاما ما فوقها قيل كذا ذكره في ف وى وغيرها ونقله في ف وى عن ابن
 عباس المبرد وفيه تأمل لان العلم بان للواحد ثلثين مع اجتماعه مع الواحدة لا يستلزم كون الثلثين لهما اذا انفردا
 لان المعنى ان كل ذكر ضعف الانثى مطلقا ويؤيده ايضا كثرة العلماء فان القول بعدم الثلثين لهما بل النصف
 ما نقل الا عن ابن عباس بل نقل في ف وى الاجماع على ان لهما الثلثين قال ظاهر الكلام يقتضي ان البنيتين لا يستحقان
 الثلثين لكن الامة اجتمعت على ان حكم الثلثين حكم من زاد عليها من البنات وقال ايضا يدل عليه الاجماع
 الاماروي عن ابن عباس ان للبنيتين النصف فكانه اراد الاجماع بعده او ما اعتبر خلافه او ما ثبت عنده
 ان ذلك قول ابن عباس حيث قال الاماروي او اراد التابيد بالشهرة والكثرة كما قلناه وبالجملة وان كان
 ظاهر الآية ان ليس حكمها حكم ما فوقها لا شك ان ظاهرها ان ليس حكمها ايضا وهو ظ وقد اتفق العلماء على
 ان لا حكم لهما الا حكم احداهما فلا بد من ارتكاب خلاف ظاهره ادخاله في احدهما ولا شك ان ادخالها فيهما

ان يكون خبراً انما كان وان كان خبراً
 مع تقدير كون المراد بالنساء غير ما قلناه فانهم قد سرحوا

ان يكون خبراً انما كان وان كان خبراً
 مع تقدير كون المراد بالنساء غير ما قلناه فانهم قد سرحوا

سبب انما ينسب الى الاباء والجدات من جهة النسب
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل

سبب انما ينسب الى الاباء والجدات من جهة النسب
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل

ارجح لما تقدم ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه
فلا تم الثلث فان كان له اخوة فلا تم السدس من بعد وصية يوصي بها او دين السدس مبتدأ وخبر
ولا يويه اى الميت وهو المذكور معنى وكل واحد منهما يدل بتكرير العامل وفائدة التاكيد ودفع
وهو ان يكون المراد كون السدس للجمع ولو اقتصر على البدل فاف فائدة التاكيد دفع وهو ان يكون
المراد من الاجمال والتفصيل ولو قال ولا يويه السدس ان يتوهم كونها مختلفين والمراد باليت الولد الاول
ذكر ان كان اوانى وبالسدس سدس جميع ما ترك وان لم يكن له اى الميت ولد اصلا وورثه ابواه فلا تم
مما ترك حذف بقية ما تقدم فلها تلك جميع ما ترك دائيا لانك ما بتي بعد حصته الزوجية كما هو راي
للجمهور وكانت ما ذكرناه لا خلا فيه عند اصحابنا وقال في نه هو مذهب ابن عباس واستنابهم الله
وهو الظ من الآية وقيل للجمهور وورثه ابواه بنحسب فقالوا ان يكون لها الثلث من جميع ما ترك
واما اذا كان معها وارث آخر مثل الزوج فخ كها تلك ما بتي بعد حصته كما فعل في ف وتحت وذلك
بعيد اما اول فلان التقدير خلاف الظ واما ثانيا فلانه ما كان يحتاج الى قوله فان لم يكن له
ولد واما ثالثا فلانه لم ينهمج بوقت فريضة للاولاد مع وجود وارث غير الولد فكيف يكون لها الثلث
ما بتي مع كون سلس الاصل وتلك لها بل لا يرجد مثل الثلث والنصف الا بالنسبة الى الاصل كما هو المتبادر
فالحق مذهب الاصحاب مع قطع النظر عن اجبا عنهم ونقلهم عن ائمتهم عليهم السلام ولعل فائدة قوله وورثه
ابواه الاشارة الى ان مع عدم الاب الكل لها ان لم يكن غيرها والا فالباقي بعد حصته الغير مثل
الزوج او ان المحب انما يكون معه او الى انهما وسائر الورثة قد لا يرتبون مع بوقت النسب بان يكونوا
ارقاء او قاتلين او كفارا او غير ذلك مثل ان يكون هناك دين مستغرق على انه ما فهم صريحا وجود
الاب هي قبل حتى يحتاج الى النكتة لمذكر وورثه ابواه فتأمل قيل انما ذكر وورثه ابواه بعد ان علم
لان معناه وورثه ابواه بنحسب وفيه ما مر على انه ينبغي التصريح بنى الغير الا ذكر ما هو المفروض وحذف
مالا بد منه مثل بنحسب او لا وارث غيرهما ونحو ذلك فتأمل وترك ذكر مال الاب لانه ليس بصاحب الفريضة
ح لان الباقي له فتأمل هذا ان لم يكن للاول صاحب عن الثلث من الاخوة بقية قوله فان كان له اى الميت
اخوة يحجبها عن الثلث الى السدس فلا تم السدس فالاخوة يحجبها مع عدم كونهم ورثة بشرط
الاول وجود الاب يدل عليه وورثه ابواه الآية اذا التقدير ان لم يكن له ولد وورثه الاب والاول فلا تم الثلث

فان قيل قد بين علم الابوين في الاربع مع الولد ثم حكمها مع عدم توطيل فان لم يكن له ولد
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل

فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل

فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل
فانما ينسب الى الامهات من جهة الحمل

ان لم يكن له اخوة فان كان له اخوة فلامه السدس والثاني كون الاخوة متعددة ولو كانا اثنين خلافا
لابن عباس فانه ذهب الى استراط ذلك للفظ اجمع وقال ايضا انهوا يأخذون السدس المحجوب عن الامر
فيستقر عند كونه وارثين وهما غير شرط عند غيره والاخير ^{الاول} كانه الرواية والاجماع
قال في ف الاخوة يفيد معنى الجمعية المطلقة بغير تكتة التثنية والجمع كالثلاث والتربيع في افادة الجمعية
وهذا موضع الدلالة على اجمع المطلق فدل بالاخوة عليه تأمل في هذه الافادة فانها غير واضحة فالظ
انها اطلقت على ما فوق الواحد لثبوت يثبت بالخبر والاجماع ثم ان ظاهرها اعتمد من كونها اخوة الاب والام
وقد خص الاصحاب باخوة الاب وهو الشرط الثالث ولعل دليلهم الرواية والاجماع وان التسع لا يهمل
فكما ان الاب ينفع اولاده فهو ايضا ينفعونه بزيادة الارث له وهذا المعنى غير موجود في الاخوة من
الامر وايضا الظ من هذا الذكورة وقد عتمد وجعل اثنين بمنزلة اخ واحد فمهما مع اخ آخر يحجبان وكذا
الاربع ولعل لهم دليلا عليه غيرها والاربع كونه وارثين في جملة فلا يحجب القاتل والرق ونحوهما ولعل لهم
دليلا عليه والخامس الفصل فلا يحجب الحمل وهو ذلك غير بعيد وتفصيلها في الزرع وقوله من بعد وصية
يرصيها او دين قالوا انه متعلق بجميع ما تقدم من اول قسمة الميراث اي يثبت الحصة للورثة انما هي
بعد اخراج ما اوصى به الميت وبعد الدين وقوله يرصيها بعد الوصية للتاكيد ظاهرها التشاوي بين
الدين والوصية في تقديمها على الارث وان كل واحد مستقل في التقديم فايراد لذلك لالات لا احدها
مقدم لا المجموع وهو ظ وتقدم الوصية مع كونها مؤخره عن الدين في حكم الشرع للاهتمام بساها لاحتيا
الالتاكيد والمبالغة لانه محتمل ان لا يسمعها الوارث فسواها مع الدين في التقديم حتى قدماها لا ينفهم ^{الاهتمام}
لها اكثر ولا تفا مسا بة بالارث من حيث ترتف بنو لها على الموت فذكرت بعد فذلت الآية على ان
الوصية مطلقة والدين كذلك مقدمان على الارث فيخرج او لا مؤنة تجهيز الواجبة ثم الدين ثم الوصية
ثم يقسم ما تبقى من الورثة على حكم الله والترتيب منهم من الاجماع والسنة لا الكتاب وفي الآية دلالة ما
على عدم تملك الوارث الارث قبلها بل عدو حواز تصرفه الا بعد اخراجها فالما المتعلق به الدين
او الوصية اما باق على حكم مال الميت او ينتقل الى الديان والموصى اليه فلا يجوز للورثة التصرف فيه
الا بعد اخراج الدين والوصية سواء كانا مستغرقين ام لا ويحمل ان يكون معنى التلك للادم مثلا
بعد الوصية والدين انما يصير ذلك بعد ان يكون في التركة ما يفضل عنهما ورح لا ينفهم

فيكون جواز التصرف للوارث فيما ينفصل عنهما قبل اخراجهما ولكن يجب عليه اخراج ذلك وعزله وايضا
الى صاحبه او يجب على الوصي ان كان ويجب على الوارث التمكن ويحتل جواز التصرف في الكل ايضا
ما لم يعين الدين والوصي به بعد ان قرر التصرف على نفسه ذلك فثبت في ذمته الدين والوصية
ويجب اداؤها ويتصرف في التركة مهما شاء فالا احتمالات ثلثة بعد وصولها الى اهلها فلا يجوز ^{التصرف}
قبله بوجه وبعد العزل والتعيين فلا يجوز قبله وبعد سعة المال ووجودها فيه فيجوز التصرف
فيما وينفصل او في الكل ويكون ضامنا والا قول احوط واسلم ويدل عليه رواية عباد بن صهيب في باب
قضاء الزكاة عن الميت في حق عباد الله عليه السلام في رجل فرط في اخراج زكوة في حياته فلما حضرته ^{الوفاة}
حب جميع ما كان فرط فيه مما لم يمت من الزكاة ثم اوصى به ان يخرج ذلك فيدفع الى من يجب له قال جاز
يخرج ذلك من جميع المال انما هو بمنزلة دين لو كان عليه ليس للورثة شيء حتى يؤدوا ما اوصى به من
الزكاة ودلائلها ظاهرة في الدين والوصية بالزكاة ويحتمل ان لا قائل بالفرق انه يعلم وسندها
حديث لا شيء في رجاله الا في عباد بن صهيب وقد يقال ظاهر الآية يقتضي الاخبار اذ ثبت ملكية ذلك مثلا
بقوله وللا مة ذلك فلما التصرف به كيف شاءت وقوله بعد الوصية والدين يحتمل معنى لا ينافي ذلك
وهو الاخبار اذ ليست بظاهرة في غير بحيث يكون حجة فيجوز تصرفها في الفاضل او مطلقا الا انها يكون
ضامنة بمعنى انه لو لم يصل الدين والوصية الى اهلها يكون لها الرجوع عليها وعلى سائر الورثة التي
تصرفوا في المال او يبطل التصرفات فتكون موقوفة وفيه تأمل ويمكن دعوى ظهور اخراجها مقدمة ^{على الارث}
ويؤيده الرواية وبالجملة المسئلة مشكلة وقد فضل الاصحاب القول واختلفوا فيها حتى انه
وقع الفتوى في القواعد في تلك مواضع كل واحد على خلاف الآخر ولكن ذكروها في الدين فقط وما توجهوا
الى الوصية والظاهر ان الحكم واحد لفظ الآية فينبغي الرجوع الى كلامهم والجمع عنها هناك ثم كون الوصية
والدين من ذلك او من الاصل وباقي مسائلها يعلم من محلها من كتب الاصحاب ورواياتهم
وظاهر الآية كونها من الاصل فتخصص الوصية بالاجماع والسنة قاطبة واعلم انهم قد اختلفوا في
معنى آباءكم وابنائكم لا تدرون اليهم اقرب لكم نفعا وليس من مقام هذا التعليق بيانه ويمكن ان يكون
المعنى ان الذي فعله تعالى في امر الارث هو مقتضى علمه وحكمته فقرر للآباء كذا وللبناء كذا وما فرض
الامر اليكم والى علمكم بان من كان اقرب لكم نفعا يعطى اكثر والاقل اقل فانكم ما تعرفون اليها اقرب نفعا والله

هو العالم بالا قرب نفعا وان مجرد كونهم ابا لكم وابناؤكم كاف للارث واما ان الاقرب نفعا يكون له اكثر فائز
ما تعرفون ذلك وانتم ما تعرفون من هر قال لا تعلمون من النفع لكم من يرثكم من اصولكم وفروعكم
عاجلكم واجلكم فتخروا فيه ما وصاكم الله فيه ولا تعدوا الى التفضيل بعض وحرمان قال في ف اي تدرون
من النفع لكم من اباؤكم وابنائكم الذين يموتون ام من اوصى منهم ام من لم يوصى يعني ان من اوصى ببعض ماله
فعرضكم لنواب الآخرة با مضاء وصيته فهو اقرب لكم نفعا من ترك الوصية فوفر عليكم عرض الدنيا وجعل
ثواب الآخرة اقرب واحضر من عرض الدنيا ذهابا الى حقيقة الامر ثم نقل اقاويل اخرى وقال ليس شيء
من هذه الاقاويل بجلاء للمعنى لان هذا الجملة اعتراضية ومن حق الاعتراض ان يؤكد ما اعترض
بينه وبين مناسبة القول ما تقدم فتأمل وفريضة مصدر فعل محذوف للتأكيد اي فرض الله ذلك
المذكور فريضة من عند الله وقيل او مصدر ليصيركم الله فانه بمعنى يرضى الله عليكم فيه مسامحة فانه
مطلق من غير لفظ الخامسة ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد
فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصي بها او دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان
لكن ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية يوصي بها او دين وان كان رجل يورث كلالة او امرأة
ولها اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد
وصية يوصي بها او دين غير مضى وصية من الله والله عليم خليم الظاهر انه يريد بالزوجة المعقودة عليها
بالعقد الدائم كما هو مذهب اكثر الاصحاب وان كان ظاهرها اعم للروايات وظاهرها بوق الربع
والثمن للزوجة من كل شيء تركه زوجها كالنصف والربع لما تركت زوجته لكن خصصت ببعض
ما ترك باجماع الاصحاب ونصهم الا ان لهم في تعيين ذلك خلافا لا خلاف رواياتهم وتحقيق
المسئلة في الفروع تطلب هناك ومعلوم ان المراد اعم من كونها مدخولا بها ام لا ومن الصغيرة
والكبيرة وكذا في جانب الزوج ايضا وان المراد بالولد ايضا هو الاعم من ان يكون الزوج الوارث ام لا
صغيرا كان او كبيرا ذكر اكان او انثى بواسطة الابن والابنة او بلا واسطة واعمم من الوارث وغيره
ايضا ومعلوم ان المراد ايضا بالنصف ونحوه هو نصف جميع ما ترك الميت فهو مؤبد لكون المراد ذلك
في تلك الامور كما تقدم ورجل اسم كان وهو الميت ويورث اي منه صفة رجل وكلالة خبرها ويورث
خبرها وان تامة وكلالة حال عن ضمير يورث وقيل يجوز ان يكون المراد بالرجل الوارث ويكون يورث من

[illegible]

أورث وهو بعيد والمراد بالكلالة من ليس بالولد ولا ولد قبل أصلها مصدر بمعنى الكلالة فاستعيرت
لقرابة ليست بعصبة لأنها كالة بالاضافة اليها ثم وصف المورث أو الوارث بها بمعنى ذى كلالة
كقولك فلان قرأ بى وقال فى تة والمروى عن استئنا عليهم السلام ان الكلالة الاخوة والاحوات والمذكورة
من؟
فى هذه الآية من قبل الاقرب فى آخر السورة من كان منهم من قبل الاب والامرا ومن قبل الاب امرأة
عطف على رجل وله راجع الى رجل وحذف حكم الامرا لانه يعلم من الرجل ويكمل ارجاعه الى احد المذكورين
او الكلالة باعتبار انه الميت او المورث وهو يدل على كون المراد بالرجل الميت لكنها فافهم فكل واحد
من الاخ والاخت سدس ما ترك فان كانوا اى من يرث بالاخوة والكلالة اكثر من اخ واحد واخت
واحدة بان يكونوا اثنين فصاعد افهم تلك ما ترك يتساوون فيه ولا فصل بين المذكر والمؤنث
قال فى تة ولا خلاف بين الامة ان الاخوة والاحوات من قبل الامرتساوون فى الميراث وقد مر
معنى من بعد وصية وغير مصان كانه حال من فاعل يوصى او الوصية لانه مصدر ويكمل عن الوصية
والدين ايضا يعنى ان الوصية والدين للدين متدعان على الارث هما اللذان لا يكون فيهما ضرر
على الوراث مثل القصد بالوصية مجرد حرمان الوارث فما قصد وصية حقيقة والدين كذلك بان
يستدين دينا غير محتاج اليه فضيعة للاضرار او يقر بدين مع عدمه للاضرار فكل ذلك ليس بمقدور
على الارث اذا علم فيجوز عدم سماع مثل هذه الوصية والدين قال فى تة جاء فى الحديث ان الضرر فى الوصية
من الكبار فلعل المراد الوصية بدين لا حقيقة له فيضيع امواله لئلا يصل الى الوارث شئ وكذا الوصية
بما يضرب وليس له حقيقة وكذا الاقرار بان عليه كذا او ليس له على احد شئ مع وجوده اضرار بالورث فتأمل
يحتمل ان يراد تفسير الوصية وعدم العمل بها وصية مصدر كترضية والله عليهم بمصالح عباده ولا يفعل
الاما هو خير لهم من قسمة الميراث وتقدير الدين والوصية عليه وعدم سماع الدين والوصية المضرب عليهم
لا يعالج القضاة بالعقوبة بل يمتنع عليهم بالنظر والامهال السابعة يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلا
ان امرا هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما
الثلثان مما ترك وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر من كل حظ الاثنتين يبين الله لكم ان تضرعوا والله
بكل شئ عليم لما بين فى فاتحة السورة بعض السهام وبنى البعض اراد بيانه فى خاتمتها فقال يستفتونك
يا محمد اى يريدون منك بيان حكم الله فى ميراث الكلالة وقد عرفت معناها قل الله يفتيكم اى يبين لكم

حكم ميراثها قال في ن وهو اسم للاخوة والاخوات وهو المروي عن استئنا عليهم السلام فان مات امرأ
اي رجل وليس له ولد مطلقا بواسطة او بغيرها لم يحط ذكر ان كان او انثى كما هو الظاهر لان الولد يطلق
لغة وعرفا كما مر في بيان السهام في اوائل السورة والظاهر انه مقتد بعدم الوالد ايضا للاجتماع ولان
السلام في الكلالة وهي من لا يكون والد او ولد اوله اخت اي اخت من الاب والام والاب فقط
لان حكم الاخت من الام فقط قد مضى في اول السورة فلما اخت الواحدة منهما او من الاب
نصف ما ترك كالبنات والاخ ايضا يرثان لم يكن لها ولد مطلقا وان كانتا اختين فصاعدا
كذلك فلهما الثلثان كالبنيتين فصاعدا وان كانت الورثة اخوة بعضهن رجال وبعضهن نساء
منها او من الاب فالمال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وظاهر الآية ان ارث الاخوة مشروط بعدم
الولد اصلا ويؤيد ما تقدم في اولها كما هو المقرر عند اصحاب وهو مذهب ابن عباس واهل
البيت عليهم السلام فلا ينظر الى ما روي ان الاخوة مع البنات عصبة فلا يحجب البنت الاخ لانه خبر واحد
مخالف لظاهر القرآن واجماع علماء اهل البيت ورواياتهم صلوات الله عليهم فلا معنى للقول بالعصبة
ويضعف قول في تفسيره ان لم يكن لها ولد ذكر كان او انثى ان ارثها جميع مالها والا فالمراد
به الذكر اذا البنت لا يحجب الاخ وقريب منه كلامه فان ظاهر الآية عدم ارث الاخ مع البنت فانه
شرط في الارث مطلقا اني الولد مطلقا وللزوم الاجمال وعدم فهم شيء وهو خطأ ويؤيد ان مفهوم الكلالة
ان كان المراد لها الميت كما هو الظاهر على عدم ارث الاخوة مطلقا مع الولد والوالد وهو المقرر عند
ايضا في الوالد ويجب ان يخرج الاحكام من الآية لان يطابق بالاحكام التي قرروها بارأهم فتأمل
يتبين ان الله لكم احكام مما لم يكن لكم من قبل وانه ان يضربوا بان يخطوا في الحكم وقيل يتبين ان الله لكم ضلوكم الذي
من شأنكم اذا خليتم وطباكم لتعترفوا عنه وتحمروا واعلم انه مع البيان ثم التأكيد بانه بين
لعدم الضلال قد وقع الضلال فانه يهدي الى الصواب وامر مرفوع بفعل متدرج فشره هلك
لان ان لم يدخل الا النفل وهلك امر ففعل شرط وليس له ولد صفة لامرأ ويحمل الحال وله اخت
حال ويحمل العطف ليكون صفة ايضا او حالا فلها نصف ما ترك جزاء وهو اي الامر بها اي لا
مستدأ وخبر جزاء مستدأ وينهم منه الجزاء لقوله ان لم يكن لها ولد وهو اسم لم يكن وخبرها وجمع
ضمير كانا الظاهر انه الورثة ورجال الصفة او حال ولذا نساء واجملة شرطية ومثل مبتدأ مضارع

وفلذلك خبره ولجمله جزاء والله بكل شيء عليم فهو عالم بمصالح العباد في الحقيق والمهمات وتقسيم الموارث
فلا يفعل إلا ما هو الصالح بحالهم ودينار ودينار قتال النكاح والى خفت المولى من ورثته أي
خسيت عصبتي التي باقية بعدى يا خذاري وكانت امرأتى عاقرا لم تلد فحب لي من ذلك أي من
عندك وليا وارثا يرثني ويرث من آل يعقوب أيضا واجعله أي ذلك الوارث يارب رضى
راضيا مرضيا ولم يكن مثل مولى الذي خفت منهم فاتهم كانوا سرايا بني إسرائيل كذا في وفيه دلالة
على توريت الانبياء الاموال كسائر الناس لان المتبادر من الارث هو ذلك فيكون خفيته فيه
فلا يصار الى غيره الامع الضرورة وليست ولان المولى التي يخاف منهم لذنوبهم ما كانوا يرثون
النبوة لعدم صلاحيتهم لها فاتهم كانوا سرايا فلم يجعلهم انبياء ولا تهم لكونا قاطبين لها لما كان معنى
للمخسنة منهم وطلب غيرهم لان نبى الله عالم بان الله تعالى لم يعط النبوة الا لمن يكون اهلا لها ولا تهم
لم يكونوا رضىا ويؤيده آيات الارث فلا يصار الى غيره ولم يثبت نحن مع سائر الانبياء لان تورث فلا يمكن
التخصيص به على انه لو سلم صحته فتم تخصيص القرآن المتواتر بخبر واحد سيما اذا الكثر كثير ولم يرق الا من
واحد مع التهمة نظر واضح والمجوزون للتخصيص انما يجوزونه بالجبر الصحيح المختص والناقص لا تهم
قالوا القرآن متواتر متنا وظنى دلالة والخبر ظنى متنا ويقتضى دلالة وانت تعلم انتفاء ذلك كله هنا قال
فقول في وجه والمراد بالارث ارث الشرع والعلم لان الانبياء لا يرثون المال باطل لما مر وهو ظ وكيف
يتحقق ارث العلم والشرع وهو الانتقال من محل الى آخر فدينك واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى
والمساكين فارق قوههم منه وقولوا لهم قولا معروفا ظاهرها انه خطاب للورثة التي قالوا له الى البغ
الرشد حال قسمة الميراث وامرهم باعطاء شيء من الارث لا قاربهم التي لا ارث لهم اذا شهدوا
وحضر القسمة وكذا المطلق اليتامى والمساكين المستحقين للاعطاء فيعطونهم كل ذي قسمة شيئا
من قسمة والظاهر انهم جميع من حصته ليعتق له شيء وقد قيد اليتامى والمساكين في قوله بالاقارب ايضا
ووجهه غير ظ وظاهرها وجوب ذلك لكن الظاهر انه لا قائل الا بوجوبه ولهذا قيل انها منسوخة
بآيات قسمة الارث ويحمل المذهب فيكون غير منسوخة ويؤيده قوله وقولوا لهم قولا معروفا بان يدعوا
لهم بالرزق من الله مثل الله يرزقكم فيختار بين الاعطاء والردة والاول اولى ويحمل ان يقال معناه يعطون
ويدعون ولا يتفقون ما يعطون وهو الظاهر والحمل على المذهب اولى من النسخ ويمكن حملها على استحباب الطعمة

عند الاصحاب وهو مشهور ولكن قيدوه بشرط لم ينههم منها وقيل هذا الخطاب للمريض بالوصية هو لا
الشئ ولا يخفى بعد وبالجمله الفتوى بظاهرها مشكل لعدم التايل وكذا حذفها وحملها على الطعمة
لا يخفى عن بعد والاحتياط يقتضى العمل بظاهرها قائل **كتاب الحدود**
وهو قسم الاول حد الزنا وفيه آيات الاول والثاني يأتين الفاحشة من نسائككم فاستشهدوا
عليهن اربعة منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفيهن الموت او يجعل الله لهن
سبيلا قيل المراد بالفاحشة الزنا والنساء النبيات بقرينة اضافتهن الى الرجال وبالا مساك
منعهن عن الفاحشة وقيل كان الامساك في البيوت حدهن ونسخ باية الجلد ويحتمل ان يكون
المراد بها المساحقة وبالا مساك المنع ويؤيد عدم ذكر الرجل وتخصيص الحكم بالنساء وعدم لزوم
النسخ وانه سيدكر قولا في ان المراد بالآية التي بعدها اللواط وذكر حكم الزانية والزاني في الثالثة ليكون
الاولى مخصوصة بالسحاقيات والثانية باللواط والثالثة تكون مشتركة كما قيل ولعل المضاف
محذوف في قوله الموت اى ملك الموت والمراد بجعل الله لهن سبيلا بيان الحكم او التوبة او التفاح
المعنى عن السفاح ولعل في الآية اشارة الى عدم الشهادة حتى يستشهدوا فيمكن استنباط عدم
القبول ولهذا قال الفقهاء يرد شهادة المتبرع والى كون عدد الشاهد في الفاحشة اربعة رجال
مسلمين وفهم العدالة من موضع آخر السكينة والذان يأتيا لها منكم فاذوها فان تابا
واصلحا فاعرضوا عنهما ان الله كان توابا رحاما قيل المراد بهما الزانية والزاني فالكتابة الفاحشة
والمراد الزنا وبالاذا التوبيع والاستخفاف ويمكن الاعتماد على الوجه المختبر في باب التضييع المنكر
او الحد المقرر فلا يكون منسوخا وقيل المراد اللواطين فالمراد به القتل الذي هو اقوى افراده فحمل
عليه بقرائن ويؤيد تنسئة المذكر وما تقدم وهي تدل على وجوب اذاه فاعل الفاحشة وجوب توبه
بعد التوبة وقبولها على الناس بل وعلى الله وكان الله باصلاح العمل الاصرار على التوبة بحيث يفهم انه
صلح حاله وعلى انه ما لم يثبت لم يسقط عنها الاداء والظاهر لا يحتاج الى اكثر من التوبة التي يفهم
استقرارها فانه لا يجب شئ اخر لاستقاط الاداء بالاجماع بل بالآيات والاخبار فهو مؤيد لكل العمل
الصالح في الآيات الاخر بعد التوبة لهذا المعنى فتأمل السكينة الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما مائة جلدة وياخذكم بهما رافة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد

عذابها طائفة من المؤمنين تركيبها ظاهر ومشهور معناها وجوب الحماية جلدية على الحكم الشرعي النبي
والامام عليهما السلام ولا فهم بالاجماع المنقول كل امرأة زنت وكل رجل زنا والعموم مستفاد من الزاني
والزانية ومن قوله كل واحد عرفا فافهم ولكن مخصوص بالاجماع والاختيار بالحر والحرمة غير المحصنين
فان العبد والامة عليهما نصف الحد والمحصن والمحصنة ترجعان لا غير لهما وفي الامة انه ايضا
وللاحصان سراط مذكورة في الفروع فتقولان هما يدلان على الجنيين المتنافيين لجنس العفيف
والعفيفة دلالة مطلقة والجنسية قائمة في الكل والبعض جميعا فانها قصد المنكح فلا عليه كما يفعل
بالاسم المشترك غير جيد وان كان صحيحا في نفسه فتأمل الزنا معلوم وهو على المرأة قبل او بعد
بغير عقد ولا شبهة بل عند اعلما بالتحريم وهي يدل على تحريم ترك الحد والبعض منه كما او كذا رجة
لها بل مطلق الرجة بان يقال مسكين عذب وحصل له عذاب كثير ونحو ذلك وبالجملة الرجة في
دين الله اى طاعته وحكمه بخلاف مقتضاة حرام بل يفهم انه تسلب الايمان بانه واليوم الاخر يعنى
المؤمن لهما لا يفعل ذلك ويدل ايضا على وجوب احصاء طائفة لشهد عذابها ظاهرة انهما
غير المحجل بل غير الحاكم ايضا قيل اقل الطائفة ثلثة وقيل اثنان وقيل اربعة وقيل واحد وهو منقول
عن ابي جعفر عليه السلام وابن عباس والحسن والمجاهد وابراهيم كذا في ن وفي ف وعن ابن عباس اربعة
ثم قال فضل ابن عباس لانه الاربعة هي الجماعة التي بها بنيت هذا الحد وفي التفضيل تأمل التام
حد القذف وفيه آية والدين ير من المحصنات اى يتدفون العفيفات من الزنا غير مشهورات
وان كان القذف هو التلبس مطلقا وذلك قد يكون بغير مثل ياكل الربا يا سارق الخمر الذي يدل
على ذلك لفظ المحصنات وكون الشهود اربعة وسوق الكلام والقذف بالزنا مثل ان يقال يا زانية وظاهر
الدين شامل للحر والعبد والعاقل والمجنون والبالغ والصبي والمسلم وغيره ولكن قيد بالعقل والبلوغ
كأنه للاجماع ولعدم التكليف وبعضهم قيد بالحر ايضا وليس بواضح وظاهر المحصنات شامل ايضا
للامة والصبيبة وغير المسلمة والمجنونة ولكن الظاهر انها قيدت بعدد الاجماع وغيره وايضا
ان المذكور في الذين غلب كالتأنيث في المحصنات فلو قذفت امرأة او قذف رجل محصن به يكون
الحكم كذلك بالاجماع المنقول في ن وغيره ولم يأتوا باربعة شهداء للشهود المسقط لحد القذف
شروط مذكورة في محله مثل كونهم مجتمعين في الدخول للشهادة وغير الزوج على الخلاف فاجلدوا

الخط ينفصل عن الزنا والاولى ان يكون الزاني والارضية والارضية
ما لم يجزئها والخصم غير المحصن الزانية والارضية والارضية
على ان يكون بين الشك وبين الجسدي العفيف والارضية والارضية
والكل والسبعين كذا فافهم انما قصد المنكح فلا عليه كما يفعل

قول من الزنا وغيره والذين
ان القذف يكون بالزنا وغيره والذين
قذفون بالزنا كسبهم احد ما ذكر المحصنات
عنب الزواني وانما استراخا اربعة شهداء
لان القذف هو التلبس مطلقا وذلك قد يكون بغير
ان يقول الحق العاقل والمجنون والبالغ والصبي والمسلم وغيره
بازاني يا ابن الزاني يا ابن الزانية ولد الزانية يا سارق
والقذف غير الزنا ان تقول يا اكل الربا يا سارق الخمر الذي يدل
على ذلك لفظ المحصنات وكون الشهود اربعة وسوق الكلام والقذف بالزنا مثل ان يقال يا زانية وظاهر
الدين شامل للحر والعبد والعاقل والمجنون والبالغ والصبي والمسلم وغيره ولكن قيد بالعقل والبلوغ
كأنه للاجماع ولعدم التكليف وبعضهم قيد بالحر ايضا وليس بواضح وظاهر المحصنات شامل ايضا
للامة والصبيبة وغير المسلمة والمجنونة ولكن الظاهر انها قيدت بعدد الاجماع وغيره وايضا
ان المذكور في الذين غلب كالتأنيث في المحصنات فلو قذفت امرأة او قذف رجل محصن به يكون
الحكم كذلك بالاجماع المنقول في ن وغيره ولم يأتوا باربعة شهداء للشهود المسقط لحد القذف
شروط مذكورة في محله مثل كونهم مجتمعين في الدخول للشهادة وغير الزوج على الخلاف فاجلدوا

ثمانين جلد خبر الذين بنأ ويل وهو متضمن لمعنى الشرط فصيح دخول الناء في خبره وكذا ولا تقبلوا همها
اي لا تقبلوا للرايين المذكورين الذين لم يأتوا بالشهود المسقطه للحدسها دهم ابداد ائما اصلا
في امر من الامور جلد و ام لا فتعلق الرد باستثناء الحد كما هو مذهب ابي حنيفة غير جيد لانه خلاف
الآية ولوجود الفسق لقوله تعالى اولئك هم الفاسقون فان ظاهره ان الرمي مع الاسماء وفسق
حد ام لا والظ ان ليس اولئك خبر اخر للذين لتغير الاسلوب فان الانسب ح و افسق هم
اي احكموا عليهم بالفسق واعلموا معهم معاملة الفاسق فهو حكم عليهم بذلك وان كان مقتضى
السوق ان يكون هو ايضا خبرا ويمكن كونه كذلك ولكن غير الاسلوب للتفتن وغيره وبالجملة لا
اشكال في ترتيب هذه الامور الثلاثة وجوب الحد ورد الشهادة والفسق على القذف مع عدم الاسماء
على الوجه المعتبر ائنا الاشكال في متعلق الاستثناء في قوله الا الذين تابوا من بعد ذلك واصحوا
فان الله غفور رحيم اي ندوا على ما قالوا من الرمي بل غير ايضا على القول بعدم قبول التوبة الا
عن جميع المناهي وعن مواع على عدم العود قالوا المراد بالتوبة هنا الكذاب نفسه عما رمى والتوبة
ظاهره ولكن اصلاح العمل الذي مذكور ائما بعد التوبة اما بهذا القول او بكون وعمل صالحا غير
واضح وليس بمفسر ايضا بامر واضح قيل هو البقاء على التوبة ولكن ما عتق هذا البقاء وظاهره
الاتيان بعمل صالح اى عمل كان ويحتمل ان يكون تأكيد للتوبة وتقرير لها والاصرار عليها فالعمل
الصالح والاصلاح هو الاصرار عليها كما مر من قبل فتذكر قاعدة الاصول يقتضى تعلق الا بالجملة
الاخيرة على ما رجحناه في الاصول فيكون الذين في محل النصب بانه مستثنى عن اولئك لعدم الفسق
ح اى كلهم فاستقون الا التائب ولكن الظ ان الشهادة ايضا تقبل بعد التوبة وان لم يكن هنا
المستثنى متعلقا به من جهة القاعدة ومن جهة انه يلزم ان يكون المستثنى المختارا الجزيا بالبدلية
ولم يصح ان يكون في حالة واحدة معربا بغير موافقين فكيف مخالفين وما نقل في ان يكون
رجوع الاستثناء الى الجملتين قول ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام ليس معناه الرجوع بحسب التركيب
واللفظ بل بحسب المعنى والمسئلة ويجوز ان يكون متعلقا بهما هنا بخصوصه للنقض والعلم
بكون الحكم كذلك ويتكلف في صحة اللفظ بان يكون قبل هذا الاستثناء استثناء اخر راجع الى
الاولى محذوف بقرينة المذكور او يكون منصوبا والمختارا انما يكون فيما لا محذور فيه فتأمل

وأعلم أن من جملة أدلة تعلق القيد بالآخرة لزوم ورودها على مملوك واحد على تقدير تعلقه
بأكثر من واحد وإن هنا تغير الأسلوب أيضا يدل على قطع أو لك عما قبله فيكون الاستثناء له فقط
فتأمل وأما عدم تعلقه بما جلدوا فقط فإن التوبة لم يسقط الحد الذي هو حق الناس ويؤيده
تعلقه بها بالمعنى المتقدم أن الكافر إذا تاب يقبل توبته وليس القاذف بأعظم منه بل معلوم أنه
أسهل وأيضاً الرأى إذا تاب يقبل توبته فالعارف بالطريق الأول فإنه أسهل من أن ينافى الترمي
بالفاحشة أسهل من فعلها وهو ظ وأيضاً الكافر إذا رمى وفعل غيره أيضاً من أنواع المحرمات
تقبل توبته فالتائب هنا بالطريق الأول وقد ادعى في الأولين الإجماع في أن وفي الآخر في أن
ثم قال وروى عن أبي جعفر عليه السلام أنه يجلد القاذف وعليه ثياب ويجلد الرجل قائماً والمرأة قائماً
ومن شرط توبة القاذف أن يكذب نفسه فيما قاله فإن لم يفعل ذلك لم يجب قبول شهادته
وفيه تأمل إذ قد يكون صادقاً فكيف يكذب نفسه فكانه للرواية فيورى للنص ثم قال ولا
في النساء وحكم الرجال حكمت في ذلك بالإجماع وإذا كان القاذف عبداً أو أمة فالحد أربعون
جلدة عند أكثر الفقهاء وروى أصحابنا أن الحد ثمانون في الحر والعبد سواء وظاهر الآية يقتضي
ذلك ولا شك في ذلك ولو لم يكن معارض وهو ظاهر الثالث حد السرقة وفيه آيتان والثانية
والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاءً بها كسبانها لا من الله والله عز وجل حكيم أي الذي سرق والتي
سرق فيصنع دخول الغاء في حجر فمقتول في حقهما ذلك فالإنسان يثبت خبر بالساقيل وجزاء وكذا لا
على المفعول كالمصدر ودل على فعلهما فاقطعوا والفظ الأول وفي ذكر السارقة صريحاً بالغة في
القطع والله عز وجل حكيم قادر على الانتقام ويعاقب بكملة في الدنيا والآخرة فمن تاب من السرقة من
بعد ظلمه أي سرقته وأصلح أمره كأنه كناية عن البقاء على التوبة أو العمل الصالح العمل وأصلح العمل
كما ورد في بعض الآيات الآخر ولكن فسر هو أيضاً بالبقاء أو بعبارته أخرى غير التوبة بعدها ويحتمل
أن يكون كناية عن استقرارها والجد في الندامة والعزم عليها لعدم وجوب غير التوبة لقبول التوبة
للأصل بل الإجماع والآيات والأخبار فإن الله يتوب عليه يقبل توبته تفضلاً لقوله أن الله غفور رحيم
فلدينا في وجوبه للوعد بل يدل على وجوبه كما مر فإنه تعالى لا يعذب في الآخرة بالسرقة وإن كان المال
في ذمته فيعاقب بحق الناس لها العذاب في الدنيا يعني القطع فظ الآية السطوية لعموم قوله فمن تاب الآية

فان ظاهرها عدم تعذيبه تعالى اياه اصلا ولا شك ان قطع اليد تعذيب ولكن لا شك ان هذا القطع
فيه حق الناس ولهذا الوعد عنه قبل الاثبات وقبل المحاكمة يسقط وحق الناس لا يسقط بالتوبة ولكن
السقوط لو تاب قبل الاثبات والظفر وعدمه بعد على ما قالوه كانه للاخبار والاجماع ويؤيده
انه ليس باعظم من المحارب مع ان في حد المحارب ايضا سائبة حق الناس واعلم ان للقطع بالسرقة
سرايط مذكورة في الفروع مستخرجة من الاخبار واجماع الامة وان محل القطع من اصول الاصابع عند
الطائفة الامامية وعند غيرهم من الزندقائيل ثم يفهم من الآية التي بعدها ان سماع الكذب حرام
اما مجرد الاستماع او اجابته وقبوله من قولنا سمع الله من حمدة اى اجاب الرابع حد المحارب
وفيه ايضا آيتان اثما جزاء الذين يجارون الله ورسوله قبل يجارون اولياء الله واولياء رسوله
وهم المسلمون جعل محاربتهم مجازيتهم او المراد محاربتهما باعتبار عدم سماع النهي عن المحاربة
فيما يكون من النهي عن محاربتهم فكأنهم جازوا الناهي والمراد قطاع الطريق وقد عرفت المحارب في الفروع
بانه من شهر السلاح لاخافة المسلم في البر والبحر في البدان وغيرها والظاهر ان المراد من شهر ليخوفه
من القتل بقصد اخذ ماله غيلة وجبر بحيث لو لم يخف ولم يترك المال له لقتله واخذ ماله لا كل
من شهر السلاح للاخافة فيدخل فيه كل مخوف غير شهر السلاح وقالوا ايضا السلاح اغمر من المحاربة
وغيره فيدخل فيه العصا ويسعون في الارض فسادا كانه بيان لتحقيق معنى المحاربة وتاكيد اثبات
حقيقته وفساد احتمل كونه علته ومصدره لغير لفظه لان المستعنى في الارض للمحاربة فسادا كانه قيل
ويفسدون في الارض فسادا وفيه ايضا اشارة الى ان الفساد موجب لجواز القتل ان يقتلوا خبر جزاء
اي تقتلون قصاصا او حدا على تقدير العفو من غير صلب ان اقتصر على قتل النفس او يصلبوا معه
ان قتلوا واخذوا المال قيل الصلب بعد القتل وقيل القتل بالصلب والآخر اظهر من الآية او تقطع ايديهم
وارجلهم من خلاف ويتركوا حتى يموتوا قيل اليد اليمنى والرجل اليسرى ان اخذوا المال ولم يقتلوا فيها
اجمال من جهة موضع القطع منها وان المراد الرجل اليمنى واليد اليسرى او العكس والظاهر ان ما يصدق
وعدم التعدي الى ما لا تحقق دليله او ينشأ من الارض اى من بلد الى بلد بحيث لا يمكنهم من القرار في
بلد ولا يطعمونهم ان اقتصر على الاخافة والآية محمولة على هذا التفصيل وقيل للتخيير يعني الامام مخير
بين جميع المذكورات في كل محارب وهو الظاهر من الآية واحكام المحارب مذكورة في الفروع بتفاصيلها ولما

كان الحكم الى الامام عليه السلام ما كان تخمينها من وظائفنا ولهذا تركنا اكثر ما يتعلق به عليه السلام لان الغرض معرفة
ما يجب علينا ونحن عاجزون منه فلا نستطيع ان نعرف ذلك لهم خزي في الدنيا ذل وقضيحة وهم في الآخرة
عذاب عظيم لعظم ذنوبهم الا الذين تابوا من قبل ان تقدر عليهم معلومة ان الساقط بالتوبة انها
هو الحد الذي هو حق الله لا حقوق الناس مثل القتل قصاصا ويؤيده فاعلموا ان الله غفور رحيم
فالقتل الواجب حد ايسقط ويبقى الجائر قصاصا وقيد التوبة بقيد القدرة فلو قدروا عليهم ثم تابوا
لم يسقط عنهم شيء من الحدود وحقوق الله في الدنيا واما الذنب في الآخرة فيسقط بالتوبة مطلقا في قوله
تعالى **كتاب الجنائيات** وفيه آيات الاولى من اجل ذلك كتبنا على بني اسرائيل
اي بسبب قتل هابيل قاضينا على بني اسرائيل وبيننا لهم حتى يعلموا ولم يقع منهم مثل ما وقع
منه انه من قتل نفسا بغير نفس اي بغير قتل نفس يوجب القصاص او بغير فساد في الارض قيل الشرك
وقطع الطريق او اسائة الى ان احدهما كاف لجواز القتل وان في التحريم لا بد من نفيهما والظن من الفساد
اعترف بقتل على ابا حبة القتل للفساد وبديل على جواز مطلق الفتنة ايضا قوله والفتنة اسد من القتل
ولكن الفتنة والفساد مجملتان غير واضحتين نعم الظاهر ان ما يوجب القتل حدا داخل فيه مثل اللواط
واذا في المحصن ونحو ذلك ولو وجد القاتل يقتل من يوقع الفتنة والفساد بين المسلمين بان يفعل
ما يوجب قتلهم ظلمة مثل الذي يسعى في استحقاق قتل المؤمن بانه رافضي وسباب وليس كذلك ويجعل
فتنة كبيرة كان ذلك حسنا والله اعلم فكأنما قتل الناس جميعا من حيث انه هتك حرمة الدماء ومن
القتل وجرى الناس عليه او من حيث قتل الواحد والجميع سواء في استجلاب غضب الله تعالى والعذاب العظيم
ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا اي من يسبب لبناء حيوتها بعفو عن قصاص ومنع عن القتل او
استنقاذ عن بعض اسبابه مثل الحرق والغرق فكأنما فعل ذلك بجميع الناس والفتنة منه تعظيم قتل النفس
واحياؤها او يكون اسائة الى التودد ومحبة بعض البعض كما اسير اليه في الاخبار بان قيل واحد بمنزلة الباقين
كله فينا لم نجعل الناس فان ضرب واحد ضرب الكل واذا حصل نفع وفرح لواحد فيكون ذلك لكل
فينبغي رفع الحسد والبغض والنظر الى نفع الكل والاجتناب عن تضررهم والتألم لهم الاعلى وجه شرعي من حد
وتعزير فيمنها اسائة الى منع الحسد وجميع المناسد والضرر وقصد جميع الخير بالنسبة الى نفسه وغيره من
قريب وبعيد واحتساب ان نفع الغير نفعه وكذا ضرره واذا عمل الانسان ذلك لم يقع فساد الاصل الثاني

يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى اي فرض واجب
عليكم التعويض فيمن قتل منكم بان يفعل بالقاتل منكم عدا ما فعل بالمتقول بمعنى ان ليس له ان يابي
عن ذلك بل يستلم نفسه لو اراد ذلك صاحب الحق فلا ينافيه جواز اخذ الدية والعفو من غير شيء
فانه احسن وما على الحسين من سبيل كما يبرأ ذمة من عليه الحق كما ينهمر من الآية والاخبار ولا
عدم جواز القتل في غير العمد لانه المراد هنا العهد بالاجماع وادلة اخرى فيجب على الحر ان يستلم نفسه
للقتل ان قتل حر اعدا او كذا العبد والانثى سواء كانت امه او حرة قال في ان اما من يتولى القصاص
فهو ما من المسلمين وهذا خلاف ما عليه اكثر الاصحاب فانه القاتل به والشيخ في المبسوط والعلامة
في التواعد مع القضا ايضا في غيرهما على عدم الاشتراط ويدل عليه الاصل وعموم الاخبار والآيات ^{خصوصا}
وقد جعلنا لوليتنا سلطانا فمن عني له من اخيه شيء قيل المراد بمن القاتل وبالاخ المتقول وتسمية القاتل
بأخ المتقول يدل على عدم مخرج وجه بالقتل عن اخوة الايمان فالقاتل مؤمن ولم يخرج عنه بالقتل فذلك
على عدم اعتبار ترك المعاصي حتى قيل المؤمن في الايمان وقيل اراد بالاخ العا في الذي هو ولي الدم
سماه الله اخا للقاتل ليسفوق عليه بان يتقبل الدية او يعفو بالكلية او لا يقتله على طريق المستعنة ^{بفضله}
ففيهم كان الاهتمام باخوة الايمان قال في ف وكى وفي قوله شيء دليل على ان بعض الاولياء اذا عني
سقط القود لانه سبب من الدم قد بطل بعض البعض والله تعالى قال فمن عني له من اخيه شيء الآية ^{الضير}
في له وفي اخيه كلاهما يرجعان الى من وهو القاتل اي من ترك له القتل ورضي عنه بالدية هذا قول اكثر
المفسرين قالوا العفو ان يتقبل الدية في قتل العمد ولم يذكر سبحانه العا في لكنه معلومان المراد به
من له القصاص والمطالبة وهو ولي الدم وانت تعلم ان عفو بعض الورثة لا يسقط القود النابت
لباق الورثة على ما هو في كتب الاصحاب وادعى الاجماع عليه الشهيد الثاني في شرح يع ولا دلالة
في الآية عليه اذ معناها الله يعلم ان ليس من المعافي الاتباع ومن المعفولة الا الاداء بالاحسان
ولا ينهمر حكم غير العا في فما كان له باق غير ساقط وهو ظ وقال في ف وكى ان عني الشيء بمعنى تركه حتى
يكون شيء معقولا به له ما جاء في اللغة اذ لا يقال عناه بل اعفاه فهو لازم فالمعنى من عني له من جهة
اخيه شيء من العفو فالشيء مفعول مطلق ثم قال في ن والقول الاخران المراد بقوله فمن عني له ولي الدم
والهاء في له واخيه يرجع اليه وتفسيره فمن بذل له من اخيه يعني اخ الولي وهو المتقول الدية ويكون العا

معطى الحال ذكر ذلك عن مالك ومن نقر هذا القول قال ان لفظ سعى منكروا القود معلوم فلا يجوز الكناية
عنه بلفظ المنكر الى قوله وهذا ضعيف والقول الاول اظهر وقد ذكرنا القول في تنكير سعى هذا وقد عرفت
انه غير منطبق على كلام الاصحاب اذ المشهور عندهم حوران القود للبعض مع رضا البعض بالدية والعنف
فيؤدي حصص الباقيين نعم نقل في الاستقاط رواية والعل والقائل بها غير معلوم ويحتمل ان يكون اسما
الى ان كل العنف وبعضه مساو في الحكم وهو اتباع بالمعروف واداء اليه باحسان وايضا قال واما الذين
لهم العنق عن القصاص فكل من يرتب الدية الا الزوج والزوجة عند غير اصحابنا فلا يستثنونها وفيه ايضا
تأمل اذ الزوج والزوجة لا يرتبان القصاص ولعل ما فيه خلاف عندهم نعم يرتبان من الدية مع العنف
عليها فلا معنى لعنوها عن القصاص فكأنه يريد ان يرتب الدية قتال قوله فاتباع بالمعروف واداء اليه
باحسان اي فعل العاصي اتباع بالمعروف اي لا يسدد في الطلب وينظر ان كان معسرا ولا يطالبه
بالزيادة على حقه وعلى المعفوك اداء اليه اي الى الولي باحسان اي الدفع عند الامكان من غير مظل وهي
المروى عن ابي عبد الله عليه السلام وقيل المراد فعل المعفوع عنه الاتباع والاداء وذلك اشارت الى جميع
ما تقدم تخفيف من ربه ورحمة معناه جعل القصاص والدية والعنف والتجيير بينها تخفيف من الله
ورحمته لكونه قيل كان لاهل التوراة القصاص فقط ولا لاهل الانجيل العفو مطلقا فمن اعتدى بعد ذلك
بان قتل بعد قبول الدية والعنف وهو المروى عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام وقيل بان قتل غير
القاتل سواء قتله ايضا ام لا او طلب الاثر مما وجب له من الدية وقيل بان تجاوز الحد بعد ما يتبين له
كيفية القصاص وقال لا يجب الحمل على الجميع للعموم فله عذاب البئر في الآخرة كذا في ف ويحتمل كون العذاب
في الدنيا ايضا بالقصاص وبالغفران وكذا يمكن حمل الاعتداء على الاعتراف من المذكورات بان لا يبيع بالمعروف
ولا يؤدي بالاحسان ولا يسلم القاتل نفسه للقصاص وبالجملة ومن تعدى عما شرع اعتمر من القاتل
والمتقول وغيرهما وعن احكام القصاص وغيره لعموم اللفظ فتركيب الآية ان القصاص مفعول قائم
تمام فاعل كتب والحر مبتدأ وخبر بالحر متعلقا بمقدر مثل يقتص وكذا ما بعده والمجموع بيان لكيفية
القصاص او يكون الحر فاعل فعل محذوف اي يقتص الحر وكذا الباقي ومن في من عمى له من اخيه سعى موصولة
مبتدأ والجملة صلته وسعى مفعول مطلق قائم مقام فاعل عني واتباع مبتدأ وخبر محذوف اي فعلية
اتباع او الواجب عليه اتباع او خبر مبتدأ محذوف اي فحكمه اتباع او فاعل فعل مقدر اي فليكن اتباع والجملة

خبر من والفاء يصح لتضمن المبتدأ معنى الشرط والظن ان ضمير اليه راجع الى من وهذا يدل على ان الاتباع والاداء
كلاهما حال المفعول ووصف له وهو في الذم كما مر في التأويل الاخير وعلى الاول يحتاج الى التفسير في فعل
عافي من عنى له اتباع وعليه اداء الى ذلك العافي فضمير اليه ايضا للعافي المعلوم من عنى وهو ايضا خلاف الظن
وموجب للتفكيك ويكون واداء اليه عطف الجملة على الجملة لاعطف المفرد على المفرد وان صح ذلك ايضا على ^{حبال} ^{الاحبال}
كما مر قائل وذلك مبتدأ وتخفيف خبر ووجه عطف على تخفيف وفيه ايضا موصولة مبتدأ والجملة صلته
وعائد ضمير اعتدى وعذاب مبتدأ واليهم صفة وله متعلق بتقدير خبر والجملة خبر من وصحت الفاء لتضمن
معنى الشرط كما مر ثم اعلم ان ظاهر الآية الشريفة كون القصاص وحده هو موجب القتل حيث اقتصر عليه
والغير وهو الذي منى بالاصل وان سلم ان الوجوب المستفاد من كتب اعم من التخيير والعيني وانه ليس ^{بمستلزم}
وان التخيير ليس بنسخ للواجب العيني مع وجود شرائطه فهو متعين في الآية لان وجوب القصاص منصوص
والغير منى بالاصل والتخيير ليس بنسخ له لو وجد لانه كان ثابتا باصل عدم الغير والنسخ انما يكون حكم
سرعي فكان هذا معنى احتجاج الحنفية بها على ان مقتضى العهد هو القود فلا يرد عليهم قول البيضاوي وهو
ضعيف اذ الواجب على التخيير يصدق عليه انه واجب وكتب ولذلك قيل التخيير بين الواجب وغيره ليس بنسخ
لوجوبه وان ظاهرها وجوب التماثل في النصاص يعني انما يجب القصاص اذا كان القاتل والمقتول متساويين
في الحرية والعبدية والذكورة والانوثة بمفهومها وان قوله الحر بيان للقصاص الواجب فلا يكون غيره واجبا
وبما نقل عن سبب النزول وهو انه كان في الجاهلية بين حيتين من احبار العرب دما وكان لاحدهما
طول على الآخر كانه قوة وتسلط فاقسموا لتقتل الحر منكم بالعبد متا وكذا الذكر بالانثى فلما جاز الام
تحاكموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت وامره ان يتباؤا فبذلك على عدم وجوب قتل الحر بالعبد
وبالعكس وهو ظن قول البيضاوي انها لا تدل عليه فان المفهوم حيث لم يظهر للتخصيص غرض سوى
اختصاص الحكم وقد يتنا ما كان الغرض كانه اشارة الى سبب النزول ومنع العرب مما ارادوا ان يفعلوا
وفيه تأمل اذ سبب النزول يدل على ذلك فانهم ارادوا قتل الحر بالعبد فنعوا بالآية وايضا قد يقال لم يكف
في حججة المفهوم عدم ظهور غرض سوى اختصاص الحكم بل لا بد من ظهور عدم غرض سواء فان دليل الحجية
لزوم اللفظ وذلك غير لازم الا على الثاني لا الاول فتأمل نعم يمكن ان يقال لم يظهر كونه ذلك بيانا وعلى
التقدير يكون منقيا بالاصل لا بالآية والمفهوم ليس بمعبر لانه اما لقب او صفة وما ثبت في الاصول اعتبا

هذا الخبر من الفاء يصح لتضمن المبتدأ معنى الشرط والظن ان ضمير اليه راجع الى من وهذا يدل على ان الاتباع والاداء كلاهما حال المفعول ووصف له وهو في الذم كما مر في التأويل الاخير وعلى الاول يحتاج الى التفسير في فعل عافي من عنى له اتباع وعليه اداء الى ذلك العافي فضمير اليه ايضا للعافي المعلوم من عنى وهو ايضا خلاف الظن وموجب للتفكيك ويكون واداء اليه عطف الجملة على الجملة لاعطف المفرد على المفرد وان صح ذلك ايضا على حبال الاحبال كما مر قائل وذلك مبتدأ وتخفيف خبر ووجه عطف على تخفيف وفيه ايضا موصولة مبتدأ والجملة صلته وعائد ضمير اعتدى وعذاب مبتدأ واليهم صفة وله متعلق بتقدير خبر والجملة خبر من وصحت الفاء لتضمن معنى الشرط كما مر ثم اعلم ان ظاهر الآية الشريفة كون القصاص وحده هو موجب القتل حيث اقتصر عليه والغير وهو الذي منى بالاصل وان سلم ان الوجوب المستفاد من كتب اعم من التخيير والعيني وانه ليس بمستلزم وان التخيير ليس بنسخ للواجب العيني مع وجود شرائطه فهو متعين في الآية لان وجوب القصاص منصوص والغير منى بالاصل والتخيير ليس بنسخ له لو وجد لانه كان ثابتا باصل عدم الغير والنسخ انما يكون حكم سرعي فكان هذا معنى احتجاج الحنفية بها على ان مقتضى العهد هو القود فلا يرد عليهم قول البيضاوي وهو ضعيف اذ الواجب على التخيير يصدق عليه انه واجب وكتب ولذلك قيل التخيير بين الواجب وغيره ليس بنسخ لوجوبه وان ظاهرها وجوب التماثل في النصاص يعني انما يجب القصاص اذا كان القاتل والمقتول متساويين في الحرية والعبدية والذكورة والانوثة بمفهومها وان قوله الحر بيان للقصاص الواجب فلا يكون غيره واجبا وبما نقل عن سبب النزول وهو انه كان في الجاهلية بين حيتين من احبار العرب دما وكان لاحدهما طول على الآخر كانه قوة وتسلط فاقسموا لتقتل الحر منكم بالعبد متا وكذا الذكر بالانثى فلما جاز الام تحاكموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزلت وامره ان يتباؤا فبذلك على عدم وجوب قتل الحر بالعبد وبالعكس وهو ظن قول البيضاوي انها لا تدل عليه فان المفهوم حيث لم يظهر للتخصيص غرض سوى اختصاص الحكم وقد يتنا ما كان الغرض كانه اشارة الى سبب النزول ومنع العرب مما ارادوا ان يفعلوا وفيه تأمل اذ سبب النزول يدل على ذلك فانهم ارادوا قتل الحر بالعبد فنعوا بالآية وايضا قد يقال لم يكف في حججة المفهوم عدم ظهور غرض سوى اختصاص الحكم بل لا بد من ظهور عدم غرض سواء فان دليل الحجية لزوم اللفظ وذلك غير لازم الا على الثاني لا الاول فتأمل نعم يمكن ان يقال لم يظهر كونه ذلك بيانا وعلى التقدير يكون منقيا بالاصل لا بالآية والمفهوم ليس بمعبر لانه اما لقب او صفة وما ثبت في الاصول اعتبا

ابا القاتل بالتفصيل واستنباطه ايضا اذا قلتم به ص

فارجع اليه وانما سبب النزول فالظا^{ئمة} ان النص^{في} تناضل احدي الحين على الاخر كما كان مرادهم والمفهوم من قولهم كان
لا حد لها طول ومن قولهم يقتلن^{البحر} منكم بعبدنا وكذا من الذكر بالانثى وقولهم بالانثى بواحد كما نقله في فت
بعد قوله بالانثى وقال في مجمع البيان فاقسموا يقتلن بالعبد منا الحر منهم وبالمرأة منا الرجل منهم وبالرجل
منهم الرجلين منا والظا^{ئمة} ان في الكتاب سقم والصحيح وبالرجل منا الرجلين منهم وجعلوا ايضا جراحا لهم
على الضعف من جراحات اولئك حتى جاء الاسلام فانزل الله الآية ويكون الغرض من ذكر الحر بالحر والعبد
بالعبد والانثى بالانثى مجرد في تناضلهم والترد عليهم بان لا تقتلوا انثى بواحد ولا حر غيرهم بعبد
من دون العكس وهذا المقادير يكتفي لاخراج المفهوم عن المجتعة على تقديرها لانه ما صار التخصيص لغوا ولم
يكن فائدة في الحكم عن غير المذكور وبعد هذا كله فلا يبعد ان يقول المفهوم يدل على ذلك وهو مستبرك
هنا في الجملة لكن يفهم جواز قتل العبد بالحر من الطريق الاول وكذا قيل الانثى بالرجل ولما لم يكن على العبد
سوى نفسه شيء فلا يؤخذ من مولا شيء آخر غير نفس العبد بخلاف المرأة فانها تقتل بالرجل ويمكن ان يؤخذ
نصف الدية ايضا لانها نصف الرجل ويمكن عدم اثبات شيء سوى نفسها وانما في قتل الحر بالعبد
فتقول انه مفهوم من الآية وتقول به وانما قتل الرجل بالمرأة فيقول به الاصحاب من دليل آخر وهو
الاخبار بل اجماعهم فيخصص به مفهوم الآية وبالجملة المفهوم حجة ولكن يترك باقوى منه وقد بيناه
والحاصل ان العدة في تفاصيل الاحكام الاخبار والاجماع ومن هذا علم انها ليست بمنسوخة وان قلنا
بمفهومها بقوله تعالى النفس بالنفس كما قاله في الكشاف حيث قال وعن سعيد بن المسيب والسعي
والنخعي وقتادة والثوري وهو مذاهب ابي حنيفة واصحابه انها منسوخة بقوله النفس بالنفس
فالقصاص ثابت بين العبد والحر وبين الذكر والانثى فانه لا يصبغ اما اول فلا ان النفس بالنفس حكمه
ما كان واجبا ومكتوبا في التورية وليس معلوم بوقد ذلك في المكيين وانما نانيا فلانه لا عموم له بحيث
ينسخ به شيء خاص وانما نالك فلان المفهوم على تقدير مجتعة دليل ضعيف فلا ينسخ بالمنطوق
او لا صلاحية له للتعارض فهو ترك مفهوم بمنطوق الا ان يثبت العمل بالمفهوم ثم نزل النفس
بالنفس وانما رابعا فلانه يمكن التخصيص وهو اول من النسخ وانما خامسا فلانه لا شك في بقاء
بعض الاحكام في الآية فلا تنسخ الحكم بانها منسوخة الا ان يريد نسخ المفهوم الثالثة وكلم في القصاص
حياة يا اولي الاباب لعلمكم تقولون يد على سر وعية القصاص ولمة الرابعة ولا تقتلوا النفس

التي حرمت الله فهي تحريم عن قتل الانسان ويمكن ان يكون لغير سبب مبيع لذلك مثل الارتداد والقصاص
 الابالحق وهو السبب المبيع لذلك كما مر واسار الى بعض الاسباب المبيحة بقتل ومن قتل مظلوما
 بغير سبب مبيع بل ظلما وعدوانا فقد جعلنا لوليته سلطانا فقد جعل الله تعالى لولي المقتول الذي يملك
 تقرر شرعا سلطنته وتسلطا على ذلك القاتل في الاقتصاص منه ويجوز ان يكون المراد بغير سبب مبيع
 وان لم يكن عدوانا فقد جعل لوليته تسلطا على الاعراض فيمثل الخطاء وشبهه ايضا فلا يفسر في القتل
 انه كان منصوبا اي ولي الدم لا يتجاوز حد ما شرع له من القتل على وجه القصاص الذي شرع له في الشرع
 فانه لو تجاوز قد جعل من تعدي عليه منصوصا بشرع التقويض له مثل ان مثل الولي قاتل ابيه ثم اراد
 قتله فجعل الله القاتل منصوبا بشرع القصاص في المسئلة ثم القصاص ونحو ذلك وبالحمل لا يجوز له
 ان يتعدى الشرع في القصاص بان يقتل اثنين بواحد وحر ابعد ومسلم بكافر ولا يتجاوز في طريق القتل
 عما حد له ويجوز ان يكون الضمير للولي يعني حسبه ان الله تعالى قد نصر بان اوجب له القصاص والتقويض
 فلا يستند على ذلك وبان الله نصره بمعونة السلطان وباطهار المؤمنين على استيفاء الحق فلا يبغي
 ما وراء حقه ويجوز للمظلوم لانه الله ناصره حيث اوجب القصاص لقتله وبصره في الآخرة بالثواب
 وهذه الآية كالضريبة في جواز استيفاء الحق من القصاص والدية مستقلة بغير اذن الحاكم وبثبوت
 عنده فقول البعض بعيد الخامسة ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله
 عليه ولعنه واعده لهم عذابا عظيماء اي قاصدا الى قتله عالما بايمانه وحرمة قتله وعصمة دمه فيجوز
 ان يكون الخلود ح كناية عن كثرة المدة ومقتد بعدم العفو والثوبة او مستحلا لذلك او قاتلا لا يما
 فيكون كافرا فلا يحتاج الى التأويل والاخر مروى قال في ت و قيل معنى التعمد ان يقتل على دينه رواه
 العباسي باسناده عن الصادق عليه السلام وظاهر الآية يدل على عدم الكفارة والدية للمقاتلة ولكن ثبت
 كفارة الجمع بالاتفاق والاحيان بل القصاص ايضا ولهذا ذكرناها هنا وتفصيل اقسامه تحقيق الكفارة
 في الفقه وكذا تحقيق ان الحق للوارث فقط اوله والمقتول ايضا وانه يفوت حتى الوارث لو لم يصل
 اليه ومات فيرجع الى الاول كما ثبت عليه المحقق الثاني على ما نقل عنه في المال ولا غرض مهمة تتعلق
 بتحقيق ذلك والظاهر انه لهما ولكن حق المقتول باق وان سلم المقاتل نفسه للقصاص اقتض
 املا وبرئ من حق الوارث الله يعلم وايضا على القاتل توبة لله ولكن لا بد فيها من الخروج عن

فلا يفسر الضمير للولي اي فلا يتنزل في القاتل
 ولا اثنين والقتل واحد كعادة
 اجمالية

البني التعمد وبني الرجل على الرجل
 وكل مجاوزة واخر اطا على التعمد
 مرادة الشرع هو بني الفاء

حقوق الورثة وايضا يجوز العفو عنه وعن سائر العصاة ان شاء الا المشرك ان الله لا يغفر
 ان يشرك به ويفر ما دون ذلك لمن يشاء فيعرض المقتول ووارثه حتى يرضوا ويتجاءلوا عن
 حقوقهم والوعيد بالعقاب حق لله تعالى وتركه غير قبيح بل حسن لما ان توعد عبدك بالضرب
 والقتل ثم مع القدرة تعفوه عنه فانه لا محالة بعد حسن ما لم يتضمن تضییع حق غيرك ومفسدة
 اخرى والوعيد مقتد بالمسئته وعدم مسئته الترك والعفو وهو ظ السادسة وما كان للمؤمن
 اى ماصح وما استقام او ما جاز له ان يقتل مؤمنا بغير حق واستحقاق كالتصاص والمذلة من
 العلل اصلا الا خطأ اى الا لخطا بان قصد مثلا بسهمه صيدا فقتل به مؤمنا وبالجملة هو ان لا
 الفاعل القتل بفعله الذى ترتب عليه القتل ولا يكون مما يترتب عليه القتل فهو مفعول له او فى حال من
 الحالات الاحال كونه خطأ فهو حال او ظرف او قتل خطأ فهو صفة مفعول مطلق محذوف او قتل
 خطأ وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والاستثناء متصل على التقادير قال البيضاوى
 وقيل ما كان نفي في معنى التهمى والاستثناء منقطع اى لكن ان قتله خطأ فجزاؤه ما يذكر ويحتمل
 اى يحرم قتل المؤمن مطلقا الا خطأ وفى مفعول له اى ما ينبغي له ان يقتله لعلة من العلل الا لخطأ
 وحده وفيه تأمل فان معناه ينبغي قتل المؤمن خطأ فى ان اجمع المحققون من النحويين على ان قوله الا خطأ
 استثناء منقطع من الاول على معنى ما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا البته الا ان تخطى المؤمن الى قوله ففى الآية
 على ما وصفناه ليس من صفة المؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ وعلى هذا فالاستثناء متصل ومن قال منقطع
 قال قد تم الكلام عند قوله ان يقتل مؤمنا ثم قال فان كان القتل خطأ فكم كذا وانما لم يحتمل قوله الا خطأ
 على حقيقة الاستثناء لان ذلك تؤدى الى الامر بقتل الخطأ واباحته ولا يجوز واحد منهما والخطأ هو ان يزيد
 شيئا فتصيب غيره اى وفيه تأمل ومن قتل مؤمنا خطأ فمحرر رتبة مؤمنه اى فيلزمه او فعلية او فالواجب
 فهو اما فاعل او مبتدأ خبر محذوف او خبر مبتدأ محذوف والمراد بالرتبة هو الرق والمملوك مطلقا وتوصيفه
 بالمؤمن يخرج غيره كانه الذى يطلق عليه فى الشرع ذلك ومن يكون فلا يبعد اجزاء المولود من المؤمنين بل
 من مؤمن وغيره ايضا لانه يحكم المؤمن سريعا الا على تقدير اشتراط البلوغ والظ انه لا يشترط ولا فصل الصلوة
 والقصور والمراد بالمؤمن هو المسلم عند الجمهور ويحتمل كونه بالمعنى الخاص عند الاصحاب وتماز تحميته
 فى الفتحة قال فى ان الرتبة المؤمنة هي البالغة التى امنت وصلت وصامت لا تجزى فى كفارة القتل الطفل

فى النساء
 فان قلت لم تنصب خطأ فانه مفعول له اى
 له ان يقتله لعلة من العلل الا لخطأ وحده
 ان يحتمل حاله بمنزلة لا يقتله من حال الاحوال الا فى حال
 اخطأ وان مؤمن صفة كصدر الاقتل خطأ
 ان محذوف المؤمن ان يتنزه عنه وجود قتل المؤمن
 ابتداء البته الا اذا وجد منه خطأ فغير قصد بان
 يروى كذا فى ان يصيب بما او برى شخصاً على انه
 كافر فاذا ابرم سمه
 والمراد برتبة مؤمنه كل رتبة كالتصنيف
 عند عامة العلماء ومنه الحسن لا يجوز
 تصدق وصامت ولا يجوز الصغيرة
 ولا يجوز ان يكون الا بالبر

ولا الكافر عن ابن عباس والسجعي وابرهيم والحسن وقادة وقيل يجزى كل رقبة ولدت على الاسلام
عن عطاء والاول اقوى لان لفظ المؤمن لا يطلق الا على البالغ الملتزم للفرائض الا ان من ولد بين
مؤمنين فلا خلاف انه يحكم له بالايمان وهذا الكلام يستمر منه راحة الثاني وان العمل شرط في
صدق الايمان وان مراده بالمؤمن المسلم فتأمل فيه والظن ان المراد بالمؤمن هنا من يصدق عليه
المسلم ولو حكما للاصل وللصدق لغة وعرفا عاما وشرا ولقوله بعد فان كان الآية فيكفي المسلم البالغ
مطلقا والحاصل من مسلم وان كان احدا بوجه كافر كما هو مصرح في شرح الارشاد وغيره لما مرودية
مسلمة الى اهله اي ويلزم بالقتل ويجب به حق اخر غير حق الله اي عتق الرقبة وهو دية يجب تسليمها
الى اهل المقتول وارثه وهذا اولى من تقدير عليه لقتل التأويل في لزوم على العاقلة فهو مؤيد لتقدير
مثل يلزم في الاول ظاهر الآية والعقل لزومها على القائل الا ان النص والاجماع حملها على العاقلة
وتفصيل منها الدية واثمة في كبري وادي وانها على العاقلة ومن العاقلة وان من ير لها طلب من الفتنة
الا ان يصدقوا يعني الا ان يصدق اهل المقتول بالدية على من يجب عليه من العاقلة استثناء من تسليم
الواجب على كل الذي يدل عليه مسلمة والزموم المقدر الذي هو متعلق الدية فان التقدير يلزم من الدية
او عليه كما مر فهو منصوب على الحال من الفاعل او الاهد والظرف ويعلم منه اطلاق التصديق على
ابرار ما في الذمة وصحته به والعنف ليس بمخصوص بالعين فيصدق التصديق في العين والدية كما
يدل عليه ايضا قوله تعالى وان تصدقوا خير لكم وما روي عنه صلى الله عليه وسلم كل معروف صدقة وقيل في التعبير
بالتصدق حكاية على العنوف فان ثواب التصديق كثير معلوم ومعروف فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن اي
ان كان المقتول خطأ من جهة قوم عدو لكم اي كفار مشركين لا عهد ولا ميثاق بينكم وبينهم وهو في نفسه
مسلم ولم يعلم قائله اسلامه فقتله وهو يظن انه مشرك فحرير رقبة مؤمنة فاللزام اعتاق رقبة مؤمنة فقط
لا الدية ايضا لما له فلا دية له هذه لالان ورثة كفار لا يرثون المسلم اذ قد يكون له ورثة مسلمين وقد
ثبت انهم لا يعطون الدية مطلقا كما هو ظاهر الآية ولان الدية قد لا يكون كالارث ولهذا يعطون ان كان
من قوم بيننا وبينهم ميثاق مطلقا مع عدم الارث قال في ن فاعلى قائله تحرير رقبة مؤمنة وليس فيه دية
عن ابن عباس وقيل معناه اذا كان القتل في عداد قوم اعداء وهو مؤمن من بين الظاهر لم يلحق
فمن قتله فلا دية له وعليه تحرير رقبة مؤمنة فقط لان الدية ميراث واهله كفار لا يرثونه عن ابن عباس

في رواية اخرى وفيه تأمل كما مر واما تفصيل الدية والرقبة وانهما من ماله او من بيت المال اذا كان في الجهاد
فمعلوم من الفتحة كغيره من الاحكام فيطلب هناك وان كان المقتول من قوم بينكم وبينهم ميثاق اي عهد
وذمة وليس بينكم وبينهم حرب فدية مسلمة الى اهله وتحرير رقبة مؤمنة تحرير الرقبة كفارة القتل والدية
حق للورثة والظ من سوق الكلام كون هذا القتل ايضا خطأ وان دية ايضا على العاقلة لاهل المقتول ^{مطلقا}
والكفارة على نفسه قال في ن وهو المروي عن الصادق عليه السلام ان المراد كون هذا المقتول ايضا مؤمنا
ولم يعلم القاتل والا لوجه للكفارة قال في ن قيل انه كافر يلزم دية بسبب العهد وقيل مؤمن يلزم قاتله ^{الدية}
ويؤدى بها الى قوم شركيين لانهم اهل ذمة عن الحسن وابراهيم ورواه اصحابنا ايضا الا انهم قالوا تعطى دية
ورثة المسلمين دون الكفار وهو خلاف ظاهر الآية فان الظاهر انه لابد من الدية لاهل المقتول من كان وايضا
يلزم عدم الدية على تدمير كون الاهدل كفارا وهو ايضا خلاف ظاهر الآية الا ان يقال يكون للامام عليه السلام وهو المروي
ما هله مع لان المراد به الوارث وهو الوارث على ما بين في محله فتأمل فيه الا ان يثبت رواية ترجح العمل بها فتبين
الآية بها والا لعمل بظاهر الآية وان لزوم كون حكم الدية غير حكم الارث او تورث الكافر من المسلم ولعل المسئلة
انما يقع مع حضور المعصوم وهو عارف بها فلا يحتاج الى كثرة البحث عنها فتأمل فمن لم يجد اي لم يجد ذلك تحرير
الرقبة اما بان لا يجد الرقبة ولا عندها او لم يجدها مع وجود عندها او يجدها ولكن لم يجد عنها فتقول ان كان لا يجد
العبد ولا عنه محل التأمل فصيام شهرين متتابعين فيجب صيام شهرين ظاهره اعم من الهلالي والعددي
وان كان الاول اظهر وايضا ظاهره عدم تحقق التتابع الا بتتابع الجميع ولكن ذكر الاصحاب انه يحصل بشهر ويومين
الثاني للرواية ولعله لا خلاف عندهم فيه وكذا ظاهره وجوبها على العبد ايضا فالتمصيف له طامع مع انه قد
يقال العبد غير داخل في الآية لان الصوم بعد ان وجب عليه الاعتاق ولا يفتق عليه ويمكن ان يجاب بانه قد يكون
عليه العتق على القول بملكه كما هو الظاهر فيكون هذا ايضا مؤيدا له او بانه يصدق عليه عدم وجدان الرقبة والعجز
عن الاعتاق فيدخل تحت الصوم ولم يعلم اشراط وجوب الصوم بما كان وجود العتق ثم العجز وهو لا يختص
الآية بما تقدم فتأمل توبة من الله قيل نصب على المصدر او على المفعول له اي تاب الله عليكم توبة بالكفارة اي
قبل توبكم او للتوبة اي شرع ذلك للتوبة اي لقبولها من تاب الله اذا قبل التوبة من الله صفة توبة وفي المعنى
تأمل اذ لا ذنب في القتل خطأ فلا يحتاج الى التوبة الا ان يقال كان يمكن الاحتراز بالتحقيق ولكنه ما كان مطلقا
وكأنه لذلك قال في ن قيل المراد بالتوبة هنا التخفيف من الله لانه سبحانه انما جاز للقاتل العذول الى الصيام

عليه ويكون كقول سبجانه علم ان لن تحصىه فتابع عليكم فتأمل وكان الله علما اي لم ينزل عالما بكل الاشياء فمنه حال
القاتل وقصد والمقتول وايمانه حكيم فيما يربيه وينهي عنه مطلقا وكان مختيا علينا في بعض المرات مثل التوبة
في هذا المقام واجباب الكفارة والذنية مع عدم التكليف وكذا ايجابها على العاقلة من غير مدخلتها فيريد
الاشارة الى انه اذا خفي عليكم الحكمة لا تحكموا بعديها او عدم علم الحاكم فانه كمن يعود بالله وخفاؤها
لا يدل على نفيها فينبغي التفكير ليصل فان لم يصل يحكم بوجودها وعلم الحاكم بها وعدم فهمه لنا اما لعدم
التفكر على ما ينبغي او وجود ما يمنع الفهم من الكدورات الظاهرية والباطنية او الحكمة تكون في عدم الفهم
انه يعلم السابعة وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن
والسن بالسن اي فرضنا عليهم في التورية ان النفس تقبل بالنفس اذا قتلتها بغير حق وكذا العين تقبض
بالعين والانف يجذب بالانف والاذن يقطع بالاذن والسن يتلع بالسن والجرح يجرح بغير
ذي قصاص ثبت لصاحب القصاص كانه المراد غير ما ذكرنا واعلم فليس من اجمال الحكم بعد تفصيله كما قاله
والمعلوم ان المراد جرح يمكن قصاصه والافلا لارس والحكومة وتفصيله في غير هذا المحل فمن تصدق به
فهو كفارة له اي من تصدق بالقصاص بان يعفو عنه مطلقا فالصدق كفارة للمتصدق يكفر الله به ذنوبه
فيه ايضا دلالة على اطلاق التصديق على الابرار والعنق والاستقاط وعلى قوع التكثير والآيات والاخبار
مملوكة منه واعلم ان الظاهر وقع الاجماع على وجود الحكم بعينه في شرعنا كما انه بمنزلة قوله كتبنا عليهم في التورية
كذا وكذلك عليكم هنا فهو موجود في امته محقق على الله عليه السلام والآية والافلا سك في وجوده فيها بالاخبار
والاجماع فتأمل الاشارة ومن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل التاسعة جزاء
سنة سنة سلكها من عني واصبح فاجر على الله ان الله لا يحب الظالمين ههنا يدلان على جواز القصاص
في النفس والظرف والجرح بل جواز التعويض مطلقا حتى ضرب المضر وب وستم المستور بمثل فعلها
فيخرج ما لا يجوز التعويض والقصاص فيه مثل كسر العظام والجرح والضرب في محل الخوف والتذف
ونحو ذلك وبقي الباقى وايضا تدلان على جواز ذلك من غير اذن الحاكم والاثبات عنده والشهود غيرها
والاخير تدل على عدم التجاوز عما فعل به ونحو الظلم والتعدي وعلى حسن العفو وعدم الانتقام
وانه موجب لاجر عظيم حيث اضاف الاجر الى الله فالذي يفعله انما يكون شيئا عظيما لا يقدر عليه
في قومه مبهم لا يقاس امرها في العظم الى قوله وعن النبي صلى الله عليه وآله اذ كان يوم القيمة نادى مناد

في الحائض

في حرم عسق
ايضا

أو سورة النحل

من كان له على الله اجر فليقم قال فيقوم خلق فيقال لهم ما اجركم على الله فيقولون نحن الذين عنونا نعم
ظلمنا فيقال لهم ادخلوا الجنة باذن الله والعقل ايضا يد اعليه ويدل عليه آيات أخر مثل ادفع بالتي هي
احسن فاذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم الآية وقوله تعالى ومن صبر على الظلم والاذى
وغفر ولم ينتصر وقضى امره الى الله ان ذلك لمن عزم الامور وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوبتم
به ولئن صبرتم لهو خير للصابرين واصبر وما صبرك الا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك في ضيق مما
يكرون ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون في سبي الفعل الاول باسم الثاني للمزاوجة
قيل عليه الاول للمشاكلة وكان مراده بها هنا المشاكلة والحق عدم الاحتياج الى عذر لان ما وقع
على الثاني عقاب له وهو لم يستجبه لذلك وهو مساو في الاول والثاني وهو ظ كذا هو معناه فان
المعنى فان اردتم معاقبة غيركم على وجه المجازات والمكافآت في النفس والظرف والمال فعاقبوا
بقدر ما عوبتم به ولا تزيدوا عليه ولا تجاوزوا عن المثل المحدود من جميع الوجوه ومثل هذه الآية
قوله تعالى جزاء سيئة سيئة مثلها فمن عني واصح فاجر على الله انه لا يجتنب الظالمين اي يفيضهم ^{هنا}
يمكن الاحتياج الى العذر لتسمية الجزاء سيئة مع انه يمكن ان يقال المراد المعنى اللغوي وهو حاصل بال
الى من يفعل به وباعتقاده فلا يحتاج واصح هذه مثل التي بعد التوبة وعمل صالحا فيمكن ان يكون تكيدا
للعنوبان يكون عفو احسن مستديما غير ما كلف له وعلى وجه حسن لا اذا راعاه ولا منه وفيها دلالة
على جواز اخذ الحق من القصاص وغيره من غير اذن الحاكم وشهود فلا يشرط الحاكم فيه كما قال به بعض ^{منه}
المقاصد في محلها كما ذكره الاصحاب وان العفو وعدم المكافآت احسن واول واكثر اجرا فينبغي احتياجه
اذ ليس في المكافاة الا تسليته النفس واطفا حرا لها بخلاف العفو فان فيه اجرا عظيما لا يعلمه الا الله فانه
الهم والسند الى الله تعالى وهو ظ وكبح التعدي والتجاوز عن الحد وظاهرهما عام في كل حق قال في
ان الآية عامة في كل ظلم كغصب ونحوه فانما يجازي بمثل ما عمل ولئن صبرتم اي تركتم المكافاة
والمجازاة والقصاص وتجزم بمرارة الصبر هو خير واحسن لكم منها ايها الصابرون وفيه إشارة الى ان
اجر حسن العفو وثوابه يحصل اجر الصابرين ايضا الذي هو غير حساب لما مثلوا فتلى احد بحمزة بن
عبد المطلب فسقوا بطنه واخذت هذبت عتبه كبده فجعلت تلوكه وجذعوا الله واذنه فطعوا
مذاكيره قال المسمون لئن امكننا الله منهم لنمثلن بالاحياء منهم فضلا عن الاموات فتركت وفي

العلامة في تفسيره

هذا السبب نأمل وعلى تدبيره لا يخرج عن العموم كما هو المقرر فتأمل واصبر يا محمد فيما يملك من الكفار وعقوقهم
وفيما تلقاه من الادي منهم واصبر على ما تحت عليه من الطاعات وعلى ما تحت عنه من المعاصي والقبايح
وما صبرك وليس صبرك الا بالله بتوفيقه وامره واقداره وتيسيره فلا يكون ضاعاً بل مرجحاً للاجر
العظيم ولا تخزن على المشركين في اعراضهم عنك وعدم ايمانهم وبقايتهم على الكفر الموجب لدخول النار
وسخط الله وقيل ولا تخزن على قتلى احد حمزة وغيره فانهم ادركوا القرب الى الله وثوابه واجره والرتبة العظيمة
عنده للشهادة ولا تيك في ضيق مما يكررون اى ولا ييك صدرك في ضيق مما يكررك وباصحابك الكفار
فان الله يرد كيدهم في جورهم ويجازيهم بما عملوا ان الله مع الذين اتقوا اى الله مع المتقين عن الشرك
وسائر المعاصي والفواحش والكسائر بالنصر والحفظ والكلاءة ومع الذين هم محسنون قبل الالتقاء
عن المعاصي والحسن فيما فرض الله عليهم من الطاعات وفيها دلالة على اجر الصبر وعدم الحرمان الى ما يصل
الى الكفار او اليها منهم والصبر على التقوى وحسنها وحسن الاحسان وحسن حال المحسنين وفي
قوله تعالى ولا ترزقوا زينة وندارى دلالة على عدم جواز موازنة احد بدين اخر واخذنى بسبب
فعل شخص آخر الا ما استثنى بالنص والاجتماع مثل موازنة العاقلة بفعل غيرها **كتاب القضاء**
والشهادات وفيه آيات الاولى وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم امر له
صلى الله عليه وآله بالحكم بين اهل اليهود بما انزل الله وعدم متابعتها هو واجب علينا ذلك الثانية
فلا وربك لا يؤمنون اى لا يزعمون ان الایمان يحصل بمجرد اللسان مع المخالفة بالقلب وعدم الرضا
بحكمه اذ لم يوافق طباعهم والتحاكم الى الطاغوت اقسام ربك ان الله ليس كذلك انهم لا يؤمنون حقيقة حق
للايمان حتى يحكموا فيما سجد بينهم حتى يجعلونك حاكماً لا غيرك فيما وجد بينهم من المخالفة في امورهم
ثم اذا حكمت بينهم بشئ من الحق لا يجردوا في انفسهم حرجاً وضيقاً وشكاً في انه الحق مما قضيت مما حكمت به
ويسلموا اسليماً وينقادوا لك انقياداً تاماً من غير ان يسوبك شك ورجح وضيق خلق وعدم رضا
فان ذلك عدم الایمان ففى هذه الآية الشريفة كمال المباعدة في الرضا بالحق وعدم الكار والنعمة
به وان ذلك مناف للایمان وانه ليس مخصوصاً بحكمه صلى الله عليه وآله بل بالحكم الحق بل انكار حكم
عالم بحق اى عالم كان هو نفس انكار حكمه صلى الله عليه وآله وهو ظ الثالثة ومن لم يحكم بما انزل الله
كان المراد مستهيناً به ومنكر له ومستخفاً به فاولئك هم الكافرون لاستخفافهم بالشرع وانكارهم للشرع

من الدين وبدون القيد فاولئك هم الظالمون يحكمهم بخلاف الحق والناس يقولون يخرجهم عن الشرع الرابعة
واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل او الله تعالى الحكام ان يحكموا بالعدل فيدل على وجوب العدل
بين الناس في الحكم صريحاً الخامسة انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراكَ الله
ولا تكن للمخالفين خصيماً الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وآله والكتاب هو القرآن وبالحق متعلق بملئسا
وبما اراكَ الله اي اعلمك الله اياه بالوحى فهو من الرؤية بمعنى العلم لا الرأى والقياس فلا يدل على جواز
القياس والاجتهاد له بل يدل على نفيه ويدل ايضا على عدم جواز معاونة المخالفين المتحاكين فيما
جانب احدهما وبصير خصما للآخر او يعلم ما يغلب به على خصمه ونحو ذلك السادسة فان جاؤك
فاحكم بينهم واعرض عنهم كأنه تحيير للنبي صلى الله عليه وآله ولين يقوم مقامه من الامام والقاضي
ان تحاكم اليهم الكفار بين ان يحكموا بينهم بالعدل الذي هو الحق في نفس الامر وهو مقتضى الاسلام وبين
ان تعرضوا عنهم بان تخلوهم الى حكامهم يحكمون بينهم مقتضى شرعهم ان كان في شرعهم فيه حكم كما ذكر اصحابنا
قال في تحيير لرسول الله صلى الله عليه وآله اذا تحاكموا اليه بين الحكم والاعراض ولهذا قيل لو تحاكم الكفار
الى القاضي لم يجب عليه الحكم وهو قول للسأفي والاصح وجوبه اذا كان المترافعان واحدهما ذميا لانا التزمنا الذنب
عنهم ودفع الظلم منهم والآية ليست في اهل الذمة وفيه تأمل لان ظاهر الآية في اهل الذمة لقوله فيما سبق هذه ومن
الذين هادوا والآية وما بعدها وكيف يحكموك وعندهم التورية وايضا الظان دفع الظلم واجب سواء التزمنا
الذنب ام لا عن المسلم والكافر كتابيا كان او غيره وايضا لا ظلم على ما حملناه عليه فلعل القول الاول للسأفي
هو قول اصحابنا ويدل على هي الحكم بل المطلق ان يخسوا غير الله في حكم ما لهم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وتداهنوا فيها فترك ذلك خشية ظلمهم ومراقبة كبيرهم قوله تعالى ولا تخسوا الناس وخسوا ولكن
الظان انه خرج منه التقية في موضعها باجماع الاصحاب واخبارهم وايضا فهي عن الرشوة قوله ولا تستروا
اي لا تستبدوا اباياتي ثمنا قليلا وان كان ملك الدنيا فانه قليل بالنسبة الى الآخرة السابقة اليها
الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والى الرسول
ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر لما امر الله في الآية السابقة للحكام باذاد الامانات الى اهلها منها الاما
والخلافة اذا كانت بيد غير اهلها وبالحكم بالعدل بين الناس وعدم الظلم والجور بقوله ان الله يامركم
ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل الآية امر الناس والرعية بان يطيعوا

وينزلوا على قضاياهم وفي اولى الامر خلاف قبل العلماء والمجتهدون وقيل امراء المسلمين والحكام وان كانوا اجانب
وذلك هو المشهور بين اهل السنة فهم يوجبون طاعة حكام الجور وان كانوا فاسقا غير عدول بل يكونون في
غاية الفسوق والنجور ولا يسترطون غير الاسلام كما يوجبون طاعة الله وطاعة رسوله وفيه نظر واضح
وفساد ظاهر كيف يأمر الله تعالى بطاعة الفاسق ويجعل طاعتهم مثل طاعته وطاعة رسوله مع انه امر
اولا بادر الامانة والحكم بالعدل والمباينة الكلية بينهم وبين الله وبهم رسوله ونهى عن سماع خبر الفاسق
بقوله ان جاءكم فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحموا والآية واجبة مما جرت في الآيات والاحكام والاجماع وتعد الظالم
نار جهنم وذمة كثير حتى قليلا ما يوجد صفحة في المصحف الشريف خالية عنه ويبلغ ذلك حتى جعل الميل القليل
اليه موجبا لمس النار بقوله ولا تتركوا الذين ظلموا فتمسكم النار مع اشتراط العلماء العصمة في الانبياء حال
النبوة والعدالة في الشهود والحكام والمعنى في مسئلة واحدة بل في امام الجماعة كما صرح به في تفسير
قوله تعالى اني جاعلكم للناس ائمة قالوا يا رسول الله انما الامر بيننا وبينك قال لا يا رسول الله بل بيننا وبينك
ولا انه يجب على الرعية منهم اذا ارتكبوا منكرا وتركوا معروفا من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فكيف
يجب متابعتهم ولان الذي يأمر به ان كان مما ان يؤمر فلا خصوصية له بهم والامر يجب متابعتهم
وهو ظ وبالجمل فساد هذا القول اوضح من ان يذكر قال في ف الامر منكم امراء الحق لان امراء
الجور الله ورسوله برئان منهم فلا يعطون على الله ورسوله في وجوب الطاعة لهم وانما يجمع بين الله
ورسوله والامراء الموافقين لهم في اتيان العدل واختيار العدل واختيار الحق والامر بها والنهي عن اضرارها
الى قوله وقد جمع اي جعل له جناح الامر بطاعة اولى الامر بها لا يبقى معه شك وهو ان امرهم اولاد اباد الامانة
وبالعدل في الحكم وامرهم اخر ابا الرجوع الى الكتاب والسنة فيما اشكل وامر الجور لا يؤدون امانة ولا يحكمون
بالعدل ولا يردون سببا الى كتاب ولا الى سنة وانما يتبعون شهواتهم حيث ذهبت بهم فهم مضلون عن
صفات الذين هم اولى الامر عند الله وعند رسوله واحق اسماءهم للتصويف المتغلبة وقد بالغ ايضا
في ذمة حكام الجور وعدم استحقاقهم الحكم ووجوب الطاعة في مواضع مثل تفسير قوله لا ينال عهدى الظالمين
حتى نقل عن ابي خنيفة انه قال لو دعاني ظالم مثل اللص المتغلب المنصور لدواني الى عداي لئن لم يمسجد
اراد بناؤه لما اجبته وهذا منقول في التهذيب عن الصادق عليه السلام وقال في ان اما اصحابنا مقدروا
عن الباقر عليه السلام ان اولى الامر الائمة المعصومون وآل محمد اوجب الله طاعتهم بالاطلاق كما اوجب طاعته

وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله ولا يجوز ان يوجب الله طاعة احد على الاطلاق الا من ثبت عصمته وعلم
ان باطنه كظاهره وامن من الغلط والامر بالقيح وليس ذلك بحاصل في العلماء والامراء وجل الله سبحانه
وتعالى عن ان يأمر بطاعة من يعصيه او بالانقياد للمختلفين بالقول والفعل والحاصل بطلان غير
هذا القول ظاهر والذيل عليه من العقل والنقل والاخبار خصوصا من طرق اهل البيت عليهم السلام
كثيرة جدا ومما يؤيده ان الله ما قرب بينه وبين الرسول للتفاوت العظيم وقارب بين الرسول
واولي الامر للعرب فلا بد ان يكون بينهما قربا ولا قرب بين الرسول وبين غير اهل البيت عليهم السلام
وهو ظنهم ان في تعلق الرد الى الله بالاختلاف ونحو ذلك مما يستفاد منه عدم الرد والخلاف
وعدم مخالفة الحق مع الاجتماع دلالة على حجية الاجماع وهو ظنهم لدخول المعصوم في اهل
نورا الله تعالى على الرعية التسليم لحكم الله ورسوله بقوله الم تر الى الذين يزعمون انهم امنوا بما
انزل اليك وما انزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به اي
الم تعلم يا محمد او الم تعجب من صنع هؤلاء الذين يزعمون انهم مؤمنون بما انزل اليك من القرآن
وبما انزل من قبلك من الكتب مثل التورية والانجيل ومع ذلك يريدون التحاكم الى الطاغوت
وقد امرناهم ان يكفروا بها في قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة
الوثقى لا انفصام لها يعني لا يمكن زعم الايمان وارادة التحاكم الى الطاغوت ففيه كمال المبالغة
في المنافاة بين الايمان والتحاكم الى الطاغوت وقد اختلف في معنى الطاغوت قال في ترويض
اصحابنا عن السيد بن الباقر والصادق عليهما السلام ان المعنى بالطاغوت كل من يتحاكم اليه من
بحكم بغير الحق ويريدون مفعول ثان لا لم تر ويحتمل كونه حالا ولم تر بمعنى لم ينظر وقد امرنا بجملة
حالية فالآية دالة على تحريم التحاكم بل كفر كانه يريكم مع اعتقاد الحنيفة والعلم بحججه الى حكم الجور
الذين لا يجوز لهم الحكم سواء كان جاهلا او عالما وفا سقا مؤمنا او مخالفا بحكمه او عليه اخذوا ولم
ياخذوا بل مجرد التحاكم والحكم سواء كان موافقا للنفس الامارة لا ويدل عليه الاخبار ايضا فليطلب من
موضع ولا يبعد كون اخذ الحق او غيره بمعنى الظاهر القادر يكون مثل التحاكم الى الطاغوت
ولا يكون مخصوصا باثبات الحكم لوجود المعنى وان كانت الآية مخصوصة به لم يرد قبح فانه يرى
انه بامر نائب الرسول صلى الله عليه وآله وانه حق والظن ان تلك المبالغة مخصوصة به وقد استثنى

أكثر الأصحاب من ذلك صورة التعذر بأن يكون الحق ثابتا بينه وبين الله ولا يمكن أخذه إلا بالتحاكم
إلى الظاهرات وكأنه للشبهة ودليل العقل والرواية ولكن الاحتياط في عدم ذلك للخلاف وعدم حجية
الشبهة وعدم استقلال العقل وظهور الرواية واحتمال اختصاص ذلك بعدم التحاكم بالحق مع إمكان
الآيات لو كان كما يشعر به بعض عبارات وأما إذا كان التحاكم موجودا بعيدا أو قربا ولا يمكن الآيات
لعدم اليقينة ونحو ذلك ويكون منكرا فلا والآتي فائدة التحاكم إلى الحق ونصب الحاكم فيكون لكل ذي
حق أن يأخذ حقه على أي وجه أمكنه بنفسه وبالظالم وهو مشكل إذا كان المال أمرا كليا غير معين كيف
يجوز أخذه من مال المدعى عليه بغير رضاه وبغير البت عليه سرعا نعم لو كان عينا موجودة يمكن جواز
أخذها إن أمكن بغير مفسدة ويحرم ما هو الأقل مفسدة فتأمل وبالجملة لا يخرج عن ظاهر هذه
الآية المحكمة إلا جعلها في الحجية مع زيادات المبالغة بقوله وبريد الشيطان أن يضلكم إشارة إلى إرادة
ذلك إرادة من الشيطان أضلالهم من الحق والهدى والإيمان ضلالا بعيدا ثم بقوله وإذا قيل لهم
تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا بأن هؤلاء منافقون
وليسوا بمؤمنين حقيقة وانهم إذا أمروا بالعمل إلى ما أنزل الله إلى الرسول تراهم يرضون عنه وعن
المصير إليه وعن العمل بما أمروا من متابعتهم إلى غيره مما هو موافق لطبعهم ورايهم ثم أكد ذلك بقوله
فكيف إذا أصابتهم مصيبة بما قدمت أيديهم ثم جاءوك يحلفون بالله إن أردنا إلا إحسانا وتوفيقا
أي فكيف صنع هؤلاء إذا نالتهم نكبة وعقوبة من الموت وغيره بسبب ما فعلوا من التحاكم إلى الظاهرات
والنفاق وعدم الرضا بحكم النبي بينهم بالحق ثم جاءوا النبي يعتذرون إليه ويتسمون بالله ما أرادوا
بالتحاكم إلى الظاهرات إلا إحسانا إلى النبي وهو التخفيف عنه وعدم تصديعه برفع الصوت
والخصومة عنده والآتوفيقا بين الخصمين بالتماس واسطة يصلح بيننا دون الأخذ بالحكم
المر الحق أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم من النفاق وعند ذلك فاعرض عنهم ولا تعاقبهم
بذلك النفاق والكذب بعد التحاكم وعظمهم خف فهم من العقوبات وعيدهم بالثواب إن رجعوا
وتابوا وقل لهم في أنفسهم خاليا بهم أو مؤثرا في أنفسهم أن لا يعودوا يصيبكم من المصائب الكبرى عظم
قولا بليغا ملائما موافقا للمطوب يبلغ إلى أنفسهم ويؤثر فيها وفيها دلالة إلى نزول المصائب بالذنوب
والحث على استعمال حسن الخلق والملائمة وعدم الخسونة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو كان

الفاعل كافر مثل قوله موسى وهارون وقولاه اي لفرعون قولا لينا لعله يتذكر او يخشى فينبههم كمال المبالغة
 في حسن الخلق وعدم الغلظة والفضب ثم اشار فيها بعد ها الى ان الله تعالى ما يرسل رسولا الا بطاع
 لا لبعضي ومع العصيان لو رجوا واستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما
 قابلا لتوبتهم وراحمهم بعد ما تعذبتهم بما صدر منهم ثم اكد الرضا بالحكم الحق المتر وعدم الميل
 الى غيره بقوله تعالى فلا وربك الآية الثانية عشر يا ايها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ
 فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين الفاسق المخرج عن الطاعة والحق والعمل
 المراد هنا ما يخرج به صاحبه عن العدالة فيكون المراد الكبير والنبأ الخبر وتكثيرها يدل على
 اي اذا جاءكم ايها المؤمنون اي فاسق كان باقى خبر كان فتوقفوا فيه وتطلبوا بيان الامر وانكشاف
 الحق ولا تعتمدا قول الفاسق ولا تعملوا به فان الفاسق ما نكر اهتد ان تصيبوا قوما جاهلين فيقبلوا
 كلامهم فيصيروا نادمين على ما فعلتم من قبول قولهم فقد ظهر تركيها ومعناها ويمكن ان يستدل
 بمنطقها على عدم جواز قبول خبر الفاسق فلا يجوز ان يقال صادق ولا كاذب لفسقه فتخير الواحد
 مقبول وبمعنى ما على قبول خبر الفاسق فلا يشترط في قبول المروءة ونحو ذلك من عدم العداوة ولا
 التعدد والقرابة والصداقة وعدم التهمة الا ان يثبت بدليل ويمكن ان يستدل ايضا على قبول خبر
 مع انضمام القرائن فقبل الخبر المحضوف بالقرائن وعدم قبول مجهول الحال ان جوزت الواسطة
 بين الفاسق والعاقل كما هو الظاهر بانها يدل بظاهرها على ان الفاسق مانع وعدمه شرط للقبول فالمراد
 رفع المانع وتحقق وجود الشرط لا يعمل به وهو ظ ولا يكفي ان الاصل عدم الفسق وظ حال المسلم وذلك
 لانه معارض باصل عدم فعل الطامعات وان الوقوع كثير وعدمه اكثر فلا يبقى الاعتماد قتائل وقد
 استدلك في الاصول والتفاسير من هذا ما مثل بان تعليق الامر بالتبيين على قول الخبر يقتضي جواز قبول
 قول العدل من حيث ان المعلق على كل شيء ان عدمه عند عدمه وذلك فرع محجية مفهوم وفيه بحث
 في الاصول وانه هذا الوجه يدل على قبول خبر مجهول الحال ايضا وهو ظ قتائل الثالثة عشر
 يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط امر الله سبحانه المؤمنين بمواظبتهم بالقسط اي العدل والجد
 على اقامته شهداء خبر ثان لكونوا او حال عن اسمها اي كونوا شهداء بالحق يقيمون شهداء لكم لوجه
 ومرصاته وامثال امره ولا يكون منظورا لشيء سواه ولو على انفسكم اي ولو كانت الشهادة على انفسكم

استعمال

في المحررات

غير

في النسا

بان تضرروا عليها لآلة الشهادة ببيان الحق سواء كان على الشاهد او على غيره او الوالدين او الاقربين
اي ولو كانت عليهم ان يكن المشهود عليه او كل واحد منه ومن المشهود له غنيا او فقيرا فانه اولى بهما
بالغنى والفقير وبالقسط في امرهما ومعاشهما فلو لم يكن في الشهادة صلاح لهما لما شرعها لهما فهو
علته الجزاء اقيم مقامه كما في قوله فانه الله كان بهما تلهون خيرا هكذا في حق وف الظاهر ان ضمير
للمشهود عليه فقط لعدم ذكر المشهود له ودلالة السقوط والمنقص انه لا بد من الشهادة ان كانت بالحق
ولا يجوز تركها بجر نفع نفسه والترحم والتعظيم للوالدين والاقربين فقير هو بالطريق الاولى وملا
النوع والغنى في ادائها وان يشهد على الثاني للفناء دون الاول فانه وان كان فقيرا فانه له كما هو للغنى
ولو كان تركها يصلح له لم يكن يأمر بالشهادة عليه فله فرق بين الغنى والفقير فانه الضرر والنفع
بيد الله فلما هي يصلح للفقير على الغنى يصلح على الفقير ايضا لان غناء الاول من الله فانه للفقير
كما هو له في الآية دلالة على كمال المبالغة في وجوب الحكم بالعدل بل عدم فعل الله وفي وجوب الاقرار
بما عليه وفي اقامة الشهادة لله وعلى جوان الشهادة على الوالدين بل وجوبها فمنع البعض بعيد
وكذا يعلم وجوبها على الملوك والحر فيعلم جوان شهادته على سيده ايضا بل وجوبها فمنع هنا ايضا
بعيد ثم ان الظاهر ان المقصود من الشهادة والامر بها والايجاب والمبالغة هو القبول فدل على قبول اقرار المؤمنين
على انفسهم كما هو مجمع عليه ومدلول الاخبار والظاهر انه لا فائل بالفرق فغير هو كذلك وعلى قبول شهادته
الوالد على الوالدين والاقربين والعبد على سيده وللسيد للعموم وفيها اشعار بان الايمان يمكن للقبول
ولا يشترط غيره فظاهر الا ان يدل دليل على اعتبار العدالة او اعتبار عدم ظهور النفس فافهم ثم الله
بقوله ولا تتبعوا الهوى اي ارجوا امر الله كما امركم به ولا يتصدوا غير مقصوده تعالى فانه اعلم بمصالح
العباد منكم فلا تتبعوا هوى انفسكم في اقامة الشهادة فتشهدوا على الغنى دون الفقير ملاحظة
للمصلحة او على من كان بينكم وبينه عداوة دون الصديق ويتبعوا عن الشهادة للاعداء وايضا
لا بد ان يكون الشهادة امتثال لامر الله تعالى لاتباع النفس والهوى كما مر ان تعدوا الى لان تعدوا
اولا اجل ان تعدوا في الشهادة قال الفرغ هذا القول لا تتبع هوى ان لترضى ربك اي كما ترضى قاله في
وان تلووا او تعرضوا اي ان تملوا في اداء الشهادة او تعرضوا عن اداها قيل الخطاب للحكام اي ان تملوا
ايها الحكام في الحكم لاجل الخصمين على الآخر او تعرضوا عن احدهما الى الآخر وقيل معناه ان تلووا اي تبدلوا

الشهادة او تعرضوا ان يكتبوها وهو المروي عن ابي جعفر عليه السلام انما كان بها تعلمون خيرا معناه
 انه كان عالما بما يكون منكم من اقامة الشهادة او تحريفها والاعراض عنها وتدرى ابن عباس في معنى
 قوله وان تلورا او تعرضوا انهما الرجلان يجلسان بين يدي القاضي فيكون لي القاضي واعراضه لاحدهما
 على الآخر هكذا في الترقية ومن اظهر منكم كتم شهادة عنده من الله وما الله بغافل عما تعملون
 اي ما يوجد اظهر من كتم شهادة حاصلة عنده ومن الله او يكتمها من الله بحيث لا يقولها عند الطلب فكانه
 يريد تخفيفها من الله اذ لو كان يعلم ان الله يعلم فلا فائدة له في الكتمان بل يعلم انه يضرب فلا يكتمها او يكتمها
 من عبادة الله فيكون المضاف محذوف والحوال ان الله تعالى عالم به وبغيره من اعماله الحسنة والسيئة
 فبينها ترغيب وترهيب فاعملوا وكونوا على حذر من الله كتم الشهادة اخفاؤها ومن الله متعلق بكم
 او صفة اخرى للشهادة والاولى والباقي ظاهر ويمكن الاستدلال بها على تحريم كتم الشهادة بقوله ان
 الذين يكتبون ما انزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في آياتنا ظاهرا ان كل شخص يخفي
 ولم يبين ما اوجبه الله تعالى من الدلائل البينات والذي يهدي الى المطلوب بل ان بينه الله له وغيره
 من الناس في الكتاب المنزل اي كتاب كان بل لا يبعد اطلاقه على كتب الاخبار ايضا بل جميع ما فيه البيان
 كتابا كان اولا مجازا وتقليبا او كذلك يلغونها الله ويلغونها اللاعنون فهم ملعونون يلغونها الله اي يحكم يلغونها
 ويبعد عنهم رحمة ويلغونها ايضا من يتاتي منه اللعن بان يدعو عليهم بالبعد عن رحمة الله تعالى الذين
 يتاتي منهم اللعن المسلمون انسا وجنا والكتا ايضا باعتبار لغوهم ذلك الشخص في الآخرة كما ورد او البهايم
 ايضا بان يلغونها الله بالدعاء عليهم باللعنة بل كل مخلوق كما قيل الا الذين تابوا وهذا اللعن ثابت لكل
 دائما لا بعد التوبة لمن تاب اي ندم عما فعل واصبح ما افسد بالكتمان او اخلص واستمر على التوبة او ضم
 العمل الصالح اليه وبين اي ظهر توبته ليعلم انه تائب واعلم الناس ان ما فعله كان قبيحا او بين ما كتمه واجح
 عن الجهل الجاهل بذلك ولا يبعد ان يكون اصح او يتبين او ما وقع في مواضع اخرى مثل وعمل صالحا
 بعد التوبة اسارة الى كمال التوبة بالندم عن جميع المعاصي والعزم على تركه فيخلص من حقوق الله بالتوبة
 وعن حقوق الناس ببراء الذمة من كل محرمة يحتاج الى ابراء الذمة واذا فعل ذلك يقبل الله توبته
 وتوبة كل تائب ولو كان بعد انقض التوبة مرارا فان الله هو التواب اذا قابل التوبة منحصر فيه وانه في
 نهاية القبول كما يفهم من صيغة المبالغة والحصر انه كثير الرحمة والالتطف او العامل ما يعمل له والرحمة

في التوبة

ان كتم شهادة الله التمر عنه انه شهد بها
 وتمر في قوله شهادة من الله شهدا فقولك هذه
 شهادة مني لندون اذا شهدت له ومثله براءة
 من الله ورسوله

في الكتاب او لك يلغونها الله
 الا الذين تابوا واصبحوا ويتوبوا فانا نكف
 التوب عنهم وانا التواب الرحيم

بالنسبة الى محتاج الرحمة وقد عرفت مما ذكرناه من التفسير اعراضها ولغتها فيمكن الاستدلال بالاولى
على تحريم كتمان الشهادة وكتمان العلوم الدينية عن اهلها المحتاجين اصولا وفروعا بل مطلقا العلوم
على ما ورد في الخبر عنه صلى الله عليه وآله ايضا انه من سئل عن تعلمه فلكمه الجحيم الله يوم القيمة للحجاب
من النار كذا في رواية فيدخل فيه كتمان المجتهد الحكم والفتوى سيما عند السؤال وكذا ترك الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مع الشرائط بل لا يبعد ادخال تحريم فعل بعض المحرمات وترك بعض الواجبات
بحيث يؤدى الى جوازها فان ذلك يحاطر الباطل فيكون ستر الحق فيكون كبيرة الامانة
عدمه بدليل ولا يبعد ايضا الاستدلال بها على جواز لعن ذلك الشخص المرتكب للكتمان وان كان
مؤمن لان الله لعنه وقال انه يستحق اللعن من الناس وغيرهم وبالسانية على وجوب التوبة
لانها مخلصه من استحقاق اللعن وغيره وعدم مجوز لعن التائب وفيهم وجوب قبولها على الله
سمعا وكذا يفهم ايضا من كثير من الآيات والظواهر ان النزاع في ذلك وانما النزاع في قبولها عقلا
فان المعتزلة قائلون به ولعل وجهه ان الكريم الغنى الذي لا يتصور كرم منه مع عدم تصور ضرر
ونفع بالنسبة اليه من احد مع كمال احتياج النادم اليه بحيث لا يمكن التجاوزه الى غيره فينتج عقلا
رده وعدم قبول عذره وعذابه مع عدم نفعه بعقابه وقد يرد بان مكافاة فلا يقيم كمالا
فيحسد الانتقام للتسليته ودفع الغصنة والالام والاول لا يبعد والقياس سيما مع الفارق
ظاهر البطلان مع انه لا ثمرة في هذا البحث فقد تحقق الاجماع بقبول توبته ودليل الشرح ايضا
قال في رواية في تفسير قتلتى آدم الآية اجمع المسلمون على سقوط العقاب عندها وسقوطه بفضل
من الله غير واجب عليه عندنا وعند جميع المعتزلة واجب وقال في هذا المحل ووصف نفسه بالرحيم
عتيب قوله التواب يدل على ان اسقاط العقاب عند التوبة بفضل من الله سبحانه ورحمة من جهته
على ما قاله الاصحاب وانه غير واجب عقلا كما يذهب اليه المعتزلة فكان معنى قول سلطان المجتهد
خواجة نصير الدين قدس الله روحه في التجريد بعدم وجوب سقوط الذنب عند التوبة انه ليس بواجب
عقلا اذ نقل اجماع المسلمين على ذلك وادلة النقل متظافرة عليه ثم الكلام في انه هل يتحقق التوبة
من بعض الذنوب ام لا والظواهر الاولى لان الذي يظهر انها عبارة عن الندم على التبع وعدم العزم
على العود وهي اعتراف بالكل والبعض ودليل البطلان العقل والنقل مشترك واشترطها بكونها مقيدة

بالندامة والعزم من حيث كون التبيح فيها فلا يمكن التحقق من البعض دون البعض والالام بتحقيق الشرط
 كما يفهم من اول كلام المحقق المذكور على تقدير تسليم الشرطية التي هي منفية بالاصل لان تسليم عدم تحقق
 اذ لا منافاة بين كون التبيح سببا للترك والندامة في البعض وبين عدمه في البعض كما فعل بعض الواجبين
 لحسنه دون البعض مع الاشتراك فيه وايضا تراها واقعين بين الناس مع انه غير مناسب للسرعة السهلة
 ولهذا رجع عنه المحقق في آخر كلامه حيث قال والتحقيق ان ترجيح الداعي الى الندم عن البعض بعينه عليه
 وان اشترك الدواعي في الندم على التبيح لبقه وهذا كما في الدواعي الى الفعل وكذا قوله رحمه الله انه لا بد
 ان لا يكون التوبة لحوق العقاب وطعم الثواب بل محض التبع بعيد فانها واجبة وهما داخلتان في الواجب
 وايضا لا فرق بينهما وبين سائر الواجبات فينبغي الاختصار فيها على نية القرينة مع باقي التوراة لولا
 لا اشتراط ما يزيد عليه وايضا انه لا يناسب هذه السرعة بل ما يجد في انفسنا من غير قد يكون
 موجودا في الانبياء والائمة عليهم السلام كما نقل عن امير المؤمنين عليه السلام من قوله ما عبدتك طعنا
 في جنتك ولا خوفا من نارك ولكن وجدتك اهلا للعبادة فعبدك فيكون مخصوصة بهم عليهم السلام
 ثم اعلم انه قال في ف وكما المراد بالدين اخبار اليهود الذين جحدوا نبوة محمد صلى الله عليه وآله
 مع كونها مثبتة في التوراة وقال في مجمع البيان المعنى بالآية اليهود والنصارى الذين كتبوا امر محمد ونبوته
 وهم يجحدونه مع كونه مكتوبا في تورانيهم وانجيلهم اقول على تقدير التسليم انهم كانوا سبب النزول
 لانها مقصورة عليهم فان العبرة بعمر اللفظ لا بخصوص السبب كما بين في الاصول ولهذا حملنا
 على العموم كما فعله في ف فيسخرج الاحكام المذكورة فكان سبب ترك هذه الآيات في آيات الاحكام
 في كثر العرفان سبب النزول وكونها مقصورة عليهم كما فعله في ف وكما وانت عرفت انه ليس بجديد
 ومثل فعل في كثير من الآيات حيث عمت مع كون سبب النزول خاصا لما مر ثم على تقدير التخصيص
 ايضا لا يبعد التعيين لفهم العلة فيسخرج الباقي فتأمل ثم الكتاب بعون الملك الوهاب
 على يد اضعف عباد الله واحوجهم الى رحمة الله جعفر بن محمد التكاوي

في عشر الثمان مائة وخمسة عشر سنة

اثنين وخمسين من الالف

من الهجرة النبوية المصطفوية

صلوات الله عليه

والله

هـ

